بسم اللہ الرحمن الرحیم
سوال کابلی
مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ کوئٹہ۔ فون ۹۶۲۲۲۶۳

اَلنَّحْوُ فِی الْکَلَامِ کَالْمِلْحِ فِی الطَّعَامِ
الحمد للہ رب العالمین کہ درین زمان سعادت اقتران حاشیہ شرح ملا جامی مؤلفہ
ظہیر ملت بیضا نصیر شریعت غرا مدرس بے بدل معلم کشاف مسائل مشکل
مجمع العلوم المتداولہ معدن الفنون الکاملہ اعنی ملا محمد عمر صاحب کابلی کی
سوال کابلی
المکتبۃ الرشیدیہ
سرکی روڈ کوئٹہ ○ فون ۸۳۳۲۶۲ / ۸۲۸۳۹۸

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله[1] الذى الهمنا لحقائق التراكيب العربية[2] نحوما عصمنا فيها من غياهب الشكوك والظلمات الوهمانية وانطاق لساننا بالمركبات التقييدية والاسنادية وجعل نفوسنا مميزا للحركات والحروف الاعرابية والبنائية ووهب الدرجة العليا للسيد[3] الكونين وخير الثقلين خاتم النبيين وامام المرسلين محمد المبعوث الى العرب والعجم صلى الله عليه[4] وسلم ما طرب العيش حاديها بالنغم وعلى اله واصحابه الذين بهم ظهر الحق واشرق وجه الدين وبطل الباطل وظهر نور اليقين اما بعد فيقول العبد الفقير الى الله الغنى محمد عمر الكابلى غفر الله له ولستر عيوبه لما كان الشرح المتعلق بالكافية فى علم النحو الذى صنفه الفاضل المحقق والنحرير المدقق الشهير بالمولوى الجامى[5] مشتملا على ابحاث شريفة واسولة عجيبة ظاهر بعضها فى شرحه وخفيا بعضها فيه والحال ان الافادة والاستفادة بما فيها يتاتى بنظر دقيق وتامل عميق حتى لا يجد كل واحد من المحصلين اليها سبيلا حتى غاب عليهم مرامه ولا يهتدون اليها دليلا وطبائعهم مائلة الى تحريرها وايضاحها اردت ان اشرح شرحا جامعا لها مع اجوبتها بايسر تحرير واوضح تقرير ليستفاد منه كل من يطلب السهولة فيها وسميته بالسؤال الكابلى وجمعتها سبقا سبقا على ما علمنى مولينا واستاذنا الحاجى محمد نسيم اخونزاده صاحب غفر الله ذنوبه وستر عيوبه وكنت فى ذلك الزمان صبيا ما بلغت اوان حلمى الا الى قراءة سائر العلوم حتى ضممت اليها بعد مطالعة الكتب ابحاثا اخرى فان وجدت فيه نقصا فاعف عنى وعلى الله التكلان انه ميسر للصعاب فى كل باب قوله الحمد[6] لله اللام التعريف على اربعة اقسام لانها اما ان يشار به الى الماهية من حيث هى هى او من حيث انه متحقق فى ضمن الافراد كلا او بعضا معينا او غير معين الاول لام الجنس والثانى لام الاستغراق والثالث لام العهد الخارجى والرابع لام العهد الذهنى وامثلتها ظاهرة واما اللام الطبعى الذى يشار بها الى الطبيعة من حيث العموم كما هو المعتبر عند المنطقيين فهو داخل فى اللام الجنس عند النحويين فلا يزيد اقسامه على اربعة قوله لوليه وهو يجئ على خمسة معان المحب والمتصرف

---

[1] الحمد لله ابتداء كتابه بالحمد اتباعا بالكتاب العزيز وامتثالا بحديث كل امر ذى بال لم يبدأ بالحمد فى رواية بالحمد لله فهو اقطع واجزم ابوداود ١٢

[2] قوله العربية فى هذه الالفاظ التى ذكرت قبيل ذلك براعة كما لا يخفى ١٢

[3] قوله السيد الكونين اى سردار دو جهان ١٢

[4] قوله ما طرب العيش طرب بمعنى خوشى عيش بمعنى شتران حادى بمعنى تيز كننده شتر نغمه بمعنى خوش آوازى فمعنى قوله صلى الله عليه وسلم الخ بالفارسية نازل كننده درود باد خدا بر محمد صلى الله عليه وسلم تا وقتيكه خوش ميكند شتران را حادى آنها بآوازهاى خوش يعنى تا ابد الآباد ومقرر است كه شتران مانده از سفر با واز حدى اسار بان خود تيز رفتار ومست ميشوند ١٢

[5] قوله المولوى الجامى الخ هو الفاضل المشهور الملا نامى الشيخ نور الدين عبد الرحمن بن احمد الجامى ولد لعشرين شعبان ٨١٧ه سبع عشر وثمان مائة بجام وهى قصبة من شعب الخراسان ومات سنة ٨٩٨ه ثمان وتسعين وثمان مائة ودفن فى مشهد ١٢

[6] قوله الحمد لوليه انما عدل الشارح عن الاسلوب المشهور وهو الحمد لله الى اسلوب الغير المشهور وهو الحمد لوليه للتعظيم والاجلال اولا دعاء التعين بان الواهم لا يذهب الى ان الحمد يكون بالحمد غيرا ولغرابة الاسلوب ١٢

[7] قوله صلى الله عليه وسلم انما اتى بالصلوة على النبى صلى الله عليه وسلم امتثالا لحديث كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بحمد الله والصلوة على النبى فهو اقطع واجزم ومحوف من كل بركة ١٢ مفتى

والصاحب والقریب والمراد ههنا المعنی الاول لعدم استقامت سائرها **قوله** والصلوٰة علی نبیه انما ترك التصریح باسم النبی صلی الله علیه وسلم للتنبیه علی جلالة قدره او علی انه احق بالصلوٰة بکل اسم ثم النبی من النبوة بمعنی الرفعة لانه مرتفع علی سائر الخلق او من الانباء وهو الاخبار لانه یخبر الخلق باحکام الشرع وفی الشرع هو انسان بعثه الله تعالیٰ الی الخلق لتبلیغ احکام الشرع ومعه کتاب مجدد ام لا **فان قیل** الضمیر فی نبیه لا یخلو اما ان یرجع الی الحمد او الی الولی فعلی الاول یلزم فساد المعنی وفساده ظاهر وعلی الثانی یلزم انتشار الضمائر وهو باطل لاخلاله بالفهم **قلنا** ان الضمیر راجع الی الحمد بطریق الاستخدام وهو ان یکون للفظ معنیان فارید احدهما بصریح اللفظ والاخر بالضمیر وههنا کذلك لان الحمد بمعنی الثناء وهو مراد بصریح اللفظ وبمعنی المحمود وهو مراد بالضمیر او نقول الضمیر راجع الی الولی والانتشار غیر باطل مطلقا بل فی کلام واحد وههنا فی الکلامین لان قوله الحمد لولیه جملة وقوله والصلوٰة علی نبیه جملة اخری **قوله** وعلی اٰله **فان قیل** لم یترك ولم یقل واٰله مع انه اخصر علی انه یدل علی اصالة الصلوٰة علی الال والامر لیس کذلك **قلنا** لئلا یکون الفقرة الثانیة اخصر بالنسبة الی الاولی وایضا فیه رد علی اهل الشیعة لانهم لا یرون ایراد کلمة علی بین محمد واٰله ولا یلزم اصالة الصلوٰة علی الال لان الدال علی التبعیة هو الواو العاطفة ثم المراد بالال اهل بیته اولاده وازواجه وخدمه **قوله** واصحابه الخ وهو کل من رای النبی صلی الله علیه وسلم فی حال الاسلام ولو ساعة وهو جمع صاحب کاطهار جمع طاهر وقیل جمع صحب بسکون الحاء کانهار جمع نهر وقیل جمع صحب کانمار جمع نمر وکل من هذین الوجهین مخفف صاحب بناءً علی ما قیل ان فاعلا لا یجمع علی افعال **قوله** المتادبین من الادب بمعنی

خوی نیک

گرفتن وقیل الادب نگہداشتن حد ہر چیز را واما آداب النبی صلی اللہ علیہ وسلم فہو العلم والخلق والحلم وفیہ بحث من وجوہ الاول انہ کیف تجعلونہم متادبین بادابہ والا یلزم قیام العرض الواحد بالمحلین المختلفین او النقل فی الاعراض وکلاہما باطلان والثانی ان اضافۃ الاداب الی الضمیر للاستغراق فیفہم منہ ان کل فرد من افراد الاصحاب والآل متادب بجمیع آدابہ والامر لیس کذلک لان الکثیر من الاداب من خواصہ علیہ السلام کالنبوۃ وغیرہ والثالث ان المتادبین جمع والجمع اذا دخل علیہ الالف واللام ولم یکن قرینۃ خارجیۃ علی ارادۃ البعض یفید الاستغراق فیلزم الاستغراق فیلزم المساواۃ بینہ وبین جمیع اصحابہ فی الاداب وذا باطل اجیب عن الاول ان المراد بقولہ بادابہ مثل ادابہ لا عینہ کما زعمت وعن الثانی ان اضافۃ الاداب الی الضمیر انما ہو للجنس لا للاستغراق وعن الثالث ان الالف واللام اذا دخل علی اسم الفاعل یکون موصولۃ بمعنی الذی لا للتعریف ای الذین ثبت فیما بینہم التادیب والاصباغ بصبغۃ النبی صلی اللہ علیہ وسلم لفناءہم فی ذاتہ **قولہ** اما بعد اصلہ مہما یکن من شئ فی الدنیا بعد البسملۃ فہذہ فوائد فحذف فعل الشرط فبقی مہما فہذہ فوائد بعد البسملۃ فقلبت الہاء ہمزۃ فصار ماما ثم یقلب بالمکان بین الہمزۃ والمیم فصار امّا ثم ادغم المیم فی المیم لسکون الاول وتحرک الثانی فصار اما فہذہ فاجتمع حرفا الشرط والجزاء ثم ادخل بعد بینہما وبنی علی الضم لجبر النقصان الواقع فیہ بحذف المضاف الیہ لبعد **فان قیل** لزم ہذہ الفوائد موجودۃ للمصنف قبل الولادۃ **قلنا** اللزوم علی ثلثۃ اقسام عادی کعادۃ الحافظ اذا اتم سورۃ واحدۃ بدأ بسورۃ اخری ونفس امری کطلوع الشمس مستلزم لوجود النہار وادعائی وہو ان یتعلق شئ غیر محقق الوجود البتۃ بامر ہو محقق الوجود البتۃ لافادۃ جزم المخاطبین علی انہ محقق وقوی ولو لم یکن محققا وقویا لا یتعلق بہذا والمراد من اللزوم ہہنا الثالث **قولہ** فہذہ **فان قیل** المشار الیہ بہذہ لا یخلو اما النقوش الدالۃ علی الالفاظ المخصوصۃ واما الالفاظ الدالۃ علی المعانی او المعانی المدلولۃ للالفاظ المخصوصۃ او اثنین منہما وہو النقوش والالفاظ او النقوش والمعانی او الالفاظ والمعانی او کلہا وہو النقوش والالفاظ والمعانی وکلہا باطل لان بکلمۃ ہذا یشیر الی المحسوس الموجود المشاہد المشار الیہ بالاشارۃ الحسیۃ والمعانی لیست بمحسوسۃ وعلی ہذا القیاس غیرہا **قلت** ان

لہ قولہ المتادبین آہ فہو اما صفۃ الصحابۃ او الآل او کلاہما والآداب آداب نفسہ ودرسہ والمراد ہہنا آداب درسہ من تبلیغ الاحکام ولم یقل ہادین او مہدیین بہدایتہ ... موضع المتادبین لرعایۃ براعۃ الاستہلال وہی ان یورد فی اول الکتاب شئ یشعر بان المقصود من الکتاب ہذا ۱۲ عبد الرحمن **لہ** قولہ ما بعد الفاء فی جواب اما الشرطیۃ وعندی اما یکون الفاء علی توہم اما اجراء الموہوم مجری التحقیق او یکون فی جواب اما المقدر بہذا قالوا قیل اجزاء فی اما المقدر اما امر او نہی فی قولہ تعالی وربک فکبر وفیما نحن فیہ لیس بشئ منہا فتامل ۱۲ عبد الرحمن **عہ** کما ہو الظاہر فی اضافۃ الجمع ۱۲ **عہ** حاصلہ ان العبارۃ محمولۃ علی المسامحۃ ۱۲ **لہ** وذا مکروہ عندہم ۱۲ **صہ** للفصل ورفع

الخطبة لا يخلو اما الحاقية او ابتدائية فان كان الاول فالمشار اليه بهذا هو ما بين الجلدين وان كان
الثاني فالمشار اليه بهذا هو ما حضر في الذهن وذلك بسبب الظهور التام وكمال الانكشاف نازلة
منزلة المحسوس المشهود في الخارج **قوله** فوائد جمع فائدة وهي مشتقة من الفيد يعني آنچه داده شود
وگرفته شود از دانش ومال هكذا في عبد الغفور **قوله** وافية اسم فاعل صفة للفوائد اي كثيرة تامة
قوله بجر الخ الباء بمعنى في **قوله** الكافية التاء فيه للمبالغة او النقل من الوصفية الى الاسمية لان الكافي
في الاصل ما له الكفاية ومتصف بها ثم صار اسما لهذا الكتاب المخصوص فلا يرد ان الكافية
صفة الكتاب والمطابقة بين الصفة والموصوف شرط في التذكير والتانيث وههنا لم يوجد او نقول
ان التاء للتانيث لكن الكافية صفة للرسالة المقدرة لا للكتاب فح لا يرد شئ **قوله** للعلامة
المشتهر **فان قيل** المشتهر صفة للعلامة والمطابقة بين الصفة والموصوف شرط في التذكير والتانيث
وههنا لم يوجد **قلنا** التاء للمبالغة والعلام ايضا صيغة مبالغة فيلزم زيادة المبالغة **فان قيل**
اذا كان الامر كذلك ينبغي ان يصح اطلاق العلامة على الله تعالى لانه الجدير بذلك مع انه لا يجوز
الاطلاق عليه **قلنا** ان تاءه وان لم تكن للتانيث لكن لا تخلو عن شائبة التانيث والله تعالى
منزه عن التانيث وشبهته اما اطلاق صيغة التذكير على الله فجائز وان كان منزها عن التذكير
ايضا لان صيغة التذكير اصل بالنسبة الى صيغة التانيث وانا نحتاج الى التعبير عنه والتعبير
بصيغة الاصل اولى **قوله** في المشارق والمغارب الخ هما كنايتان عن جميع وجه الارض فح
لا يرد ان شهرته في المشارق والمغارب لا يستلزم شهرته فيما بينهما فح لا يحصل المقصود
وهو مدح المصنف **فان قيل** ان جمعية المشرق بالمشارق غير جائز لانه واحد والجمعية مستلزم للتعدد
وكذا حال المغرب **قلنا** جمعيته باعتبار كثرة المطالع فان للشمس من اول السرطان الى اول الجدي
في كل يوم مطلعا وجميع المطالع مائة واثنان وثمانون ثم يعود كذلك وكذا حال المغارب فلها
مشارق ومغارب ذهابا ورجوعا وقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع وجه الارض
كما في قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين فتثنيته بناء على ارادة مشرقي الذهاب والعود المتناولين
للكل وكذا حال المغربين وقد وقع في القرآن بصيغة المفرد كما في قوله تعالى رب المشرق والمغرب الخ
وتوجيه المفرد ظاهر **فان قيل** ان لفظ المشهور اولى بالنسبة الى المشتهر فينبغي ان يقول للعلامة
المشهور في المشارق والمغارب **قلنا** لفظ المشتهر للمبالغة كلفظ العلامة فالمناسبة
بينهما اكثر من غيره **قوله** الشيخ بالجر بدلا من العلامة او عطف بيان له او بالنصب مفعول لاعني

المقدّر وبالرفع خبر مبتدأ محذوف ای هو الشیخ ثم اعلم ان ههنا مراتب مرتبة الجنین واقله ستة اشهر الی سنتین ومرتبة الطفلیة وهو من اول الولادة الی سنتین ونصف عندنا وعند الشافعیؒ سنتین فقط ومرتبة الصبا وهو من هذا الی سبع سنین ومرتبة المراهقیة وهو من هذا الی خمسة عشر سنة ومرتبة الشباب وهی من هذا الی احد وخمسین سنة ومرتبة الشیخوخة وهی من هذا الی ثمانین سنة وبعد الثمانین مرتبة الکهول والهرم ثم الشیخ فی اللغة خواجہ ومقتدا وفی الاصطلاح من یتجاوز عن خمسین سنة الی ثمانین سنة ولم یستقم ههنا المعنی الاصطلاحی بل المراد هو المعنی اللغوی فلا یرد ما قیل ان ذکر لفظ الشیخ ههنا لیس فی محله لانه عبارة عن من تجاوز من خمسین سنة وابن الحاجب قد قتل حال کونه ابن خمس وعشرین سنة **قوله** ابن الحاجب اعلم ان علم المصؒ عثمان والشیخ لقبه وابن الحاجب کنیته (کما ہو المشہور لکن التحقیق اثبات ولم یقتل کما حققہ مولانا ١٢) وهو صفة الشیخ او بدل منه **قوله** تغمده الله تعالی اعلم ان فی التغمد استعارة ترشیحیة وفی الضمیر المنصوب المتصل استعارة مکنیة ثم التغمد الستر ای ستر الله ما کان منه بغفرانه اللائق بجنابه او النازل من محض فضله من غیر سابقة عمله ویجوز ان یجعل کنایة عن الاحاطة ای احاطه الله تعالی بغفرانه وجعله شاملا له **قال** فی التاج التغمد گناه پوشیدن فلا بد من التجرید (تجرید من الذنب الی مطلق الاستتار ١٢) اذ لم یقصد باضافة الغفران الیه سبحانه وتعالی ما ذکرناه کما فی قوله تعالی اسری بعبده لیلا من المسجد الحرام الآیة **قوله** بحبوحة جنانه بحبوحة الدار عبارة عن خیارها ووسطها والجنان بکسر الجیم عبارة عن الجنة یعنی جعل الله تعالی خیار جنانه سکنی له **قوله** نظمتها النظم در در رشتہ کشیدن ثم استعیرت للتالیف وفی هذه الاستعارة اشارة الی ان کلامه کالدر فی الصفاء والجلاء وانما قال لفظ النظم دون التالیف ترغیبا للطلبة ١٢ **قوله** فی سلک التقریر سلک رشتہ والاضافة من قبیل اضافة المشبه به الی المشبه لتشبیه التقریر بالسلک فی الاحکام **قوله** وسمط التحریر سمط رشتۂ مروارید یا شبہ یا جزآن وهذه الاضافة مثل الاولی **قوله** للولد العزیز العزیز ارجمند وگرامی گرامی **قوله** ضیاء الدین کضیاء البیت وسراجه کانه ضیاء یهتدی به الی الدین وهو لقبه یوسف علمه **قوله** عن موجبات التلهف والتاسف الخ وهما مترادفان وقیل التلهف الحسرة والحزن علی فوت المطلوب والتاسف الحسرة والحزن علی نزول امر مکروه وقیل التلهف الاضطراب بفعل ما کان فعله حراما والتاسف الاضطراب بترک ما کان فعله واجبا **قوله** الضیائیة صفة للفوائد والیاء للنسبة ای الفوائد المنسوبة الی ضیاء الدین **قوله** لانه الخ دلیل للنسبة المفهومة

---

[١] تعبیر الغفران بالعیب لان الکلام ما سترا ان للعیب واما کون الغفران الا لکن ستر الاثم فظاهر واما کون الغفران ساترا لها فلانه ساتر الذنوب وهو عیوب ١٢ عبد الرحمن

[٢] وهو الغفران الخاص الذی هو المغفرة من اضافة الی الضمیر النازل من محض فضله وان لم یحمل علی التجرید لان الکلام

العبارة لان التغمد ستر الذنوب والغفران ایضا ستر الذنوب فیصیر معناه اه لکن المراد من التغمد الستر مطلقا کما قال المحشی والشارح

[٣] تنبیه علی انه لا یرد الاشکال لان الغفران هو ستر الذنوب فلا یصح التغمد لستر الذنوب ایضا

[٤] مطلق الستر وان لم یصح [illegible] فی تجرید الا عن ظاهر المعنی بل قال صاحب التاج فرد الاول [illegible] والمراد بالغفران الستر الخاص الذی هو محض فضله

[٥] مع اعتبار التجرید والمراد بالتغمد الاحاطة کما احاطه الله ای فی الجنة

[٦] ای یراد بالتعمیم بعض افراد المراد بالغفران الرحمة لانه لازم الغفران ١٢

[٧] فی بیان ان الترکیب الاضافی اذا نسبت الی الجزء الاخیر وهو المضاف الیه کما یقال فی ضیاء الدین لا نسب الی الجزء الاول وهو المضاف کما یقال فی ضیاء الدین ضیائی الا انه لا ینسب الی احد جزئیه سواء کان المقصود الاضافة او لا فان قلت ما الوجه فی نسبته الی ضیاء ضیاء الدین قلت جاز ان یکون المقصود لم یقصد نسبته الی الدین

ولما انتقال لما لا نظر وتلتبس لانه علم للتفاول کما تفاءل کتابه بضیاء الدین ١٢ عبد الرحمن

من یاء النسبۃ **قولہ** کالعلۃ الغائیۃ ای لانہ فی التسبب البعث لھذا الترتیب کالعلۃ الغائیۃ التی تکون باعثۃ وفی ایراد کاف التشبیہ دفع التوھم الناشی من ظاھر العبارۃ وھو ان کون الولد علۃ غائیۃ باطل لان الغائیۃ مقدم فی التصور ومؤخر فی الوجود وھھنا لیس کذلک لانہ مقدم فی الوجود ایضا فقال لرفع ھذا الوھم **قولہ** وماتوفیقی الا باللہ لما قال الشیخ نظمتھا وسمیتھا وفیہ ایھام الاستعلاء وایضا لما کان التالیف من الامور المتعسرۃ استعان من ربہ بقولہ وماتوفیقی الا باللہ ثم التوفیق فی اللغۃ توت یافتن وفی الاصطلاح جعل التدبیر موافقا للتقدیر وقیل جعل اسباب العبد موافقۃ للمطلوب فان قیل یدخل فی ھذا التعریف الخذلان لان فیہ ایضا جعل اسباب العبد موافقۃ للمطلوب ولیس بتوفیق لان التوفیق فعل اللہ تعالی وفعلہ خیر لا شر قلنا التوفیق جعل العبد موافقا لما ھو خیر فی حقہ عند الشرع والخذلان لیس بخیر عند الشرع وان کان خیرا عند العبد فان قیل التوفیق فعل اللہ تعالی واسناد الفعل الی الفاعل یکون بواسطۃ من نحو الضرب صادر من زید بالبلاء لان الباء تدخل علی الوسائل نحو ضرب بالخشبۃ فکیف یصح قولہ الا باللہ بل الاظھر ان یقول وماتوفیقی الا من اللہ قلنا وافق الشارح الجامی قولہ وماتوفیقی الا باللہ بقولہ تعالی وکفی باللہ شھیدا اونقول ان الباء بمعنی من **قولہ** وھو حسبی الخ الحسب پسند بودن وخورسند کردن **قولہ** ونعم الوکیل آنکہ کاربوے گذارند وھذہ الجملۃ عطف علی الجملۃ السابقۃ اعنی بھا قولہ وھو حسبی والمخصوص بالمدح محذوف بقرینۃ ذکرہ فی الجملۃ السابقۃ فان قیل فعلی ھذا یلزم عطف الانشائیۃ علی الخبریۃ وھو باطل لعدم المناسبۃ بینھما لان فی الخبریۃ حکایۃ وفی الانشائیۃ ایجاد مالم یوجد قلنا الجملۃ معطوفۃ علی حسبی **فان قیل** فعلی ھذا یلزم عطف الجملۃ علی المفرد وھو باطل ایضا **قلنا** قولہ حسبی متضمن لمعنی یحسبنی ویکفینی وھو جملۃ **فان قیل** فعلی ھذا یلزم ایضا عطف الانشائیۃ علی الخبریۃ **اجیب** عن اصل الاعتراض بوجوہ الاول لان الجملۃ معطوفۃ علی جملۃ ھو حسبی وعطف الانشائیۃ علی الخبریۃ انما یلزم لو کان المقصود منھا الاخبار عن الکفایۃ ولیس کذلک بل المقصود انشاء الکفایۃ یعنی ان الجملۃ الاولی وان کانت خبریۃ صورۃ لکنھا واقعۃ فی محل الدعاء والمقصود منہا انشاء

ع‍ ای فی الجملۃ الانشائیۃ وھوا لفظ ھو ۱۲

الکفایۃ لا الاخبار بان اللہ تعالیٰ کاف فی نفس الامر وہو ظاہر والثانی انہ لا یجوز ان یقدر المبتدأ عند المعطوف بقرینۃ ذکرہ فی المعطوف علیہ تقدیرہ وہو نعم الوکیل فیکون اخباریۃ کالاولی والثالث انہ یجوز عطف القضیۃ علی القضیۃ بدون ملاحظۃ الاخباریۃ والانشائیۃ ومعنی عطف القصۃ علی القصۃ علی ما بینہ السید السند ناقلا عن صاحب الکشاف ان یعطف الجملۃ مسوقۃ لغرض علی جملۃ مسوقۃ لغرض اٰخر لمناسبۃ بین الغرضین فلما کانت المناسبۃ ثابتۃ بینہما کان العطف حسن من غیر نظر الی کون الجملۃ اخباریۃ او انشائیۃ **قولہ** واعلم الخ جواب سوال وہو ان المصنف خالف عن اداب السلف لان دابہم ان یبتدؤا بالحمد بعد البسملۃ بحیث یجعلونہ جزء من الکتاب اجاب عنہ بقولہ واعلم الخ حاصلہ ان النکتۃ فی العدول ہی ہضم النفس **قولہ** ہذہ جواب سوال وہو ان المصنف قد صدر مختصر الاصول والشافیۃ بالحمد وہما من جملۃ تصنیفاتہ اجاب بقولہ ہذہ حاصلہ ان المراد بالرسالۃ ہی الکافیۃ لا مطلقہا **قولہ** بحمد اللہ سبحانہ جواب سوال وہو ان المصنف صدر رسالتہ ہذہ بالبسملۃ فکیف یصح قولہ لم یصدر رسالتہ فاجاب بقولہ بحمد اللہ محصل الجواب ان المراد من عدم تصدیر الرسالۃ انما ہو بحمد اللہ لا مطلقا **قولہ** بان جعلہ جزء منہا یعنی ان المراد بعدم التصدیر انما ہو باعتبار الجزئیۃ لا باعتبار القول کما توہمت **قولہ** بتخیل الخ جواب سوال وہو ان الحمد عبادۃ وترک العبادۃ انما ہو من شہوات النفس لا من ہضمہا اجاب عنہ بقولہ بتخیل الخ حاصلہ ان ترکہ لیس باعتبار انہ عبادۃ بل باعتبار ان کتابہ ہذا لیس ککتب السلف فلا یلیق لہ ان یصدر بالحمد علی سنتہم **قولہ** من حیث ان کتابہ الخ جواب سوال وہو ان کتابہ فوق من کتبہم لانہ مشتمل علی القواعد اللطیفۃ الشریفۃ فوق اشتمال کتبہم علیہا اجاب عنہ بقولہ من حیث الخ یعنی باعتبار انہ منسوب الیہ لا باعتبار انہ مشتمل علیہا فان قیل ان قولہ ہضما لا یخلو اما ان یکون مفعولہ لکلمۃ النفی اعنی بہا کلمۃ لم او للمنفی اعنی التصدیر اما الاول فغیر جائز لان المفعول لہ انما یکون للفعل لا للحرف وعلی الثانی یلزم فساد المعنی لانہ یفہم منہ ان انتفاء التصدیر انما ہو من جہۃ الہضم واما باعتبار جہۃ اخری فقد صدرہا بہ والامر لیس کذلک لانہ لم یصدر بالحمد اصلا قلنا انہ مفعول لہ لکلمۃ لم لکنہا مؤولۃ بالانتفاء والانتفاء فعل فان قیل الاصل ان یکون الفاعل للفعل المعلل بہ وللمفعول لہ متحد وہہنا لیس کذلک لان فاعل الانتفاء انما ہو التصدیر وفاعل الہضم ہو المصنف قلنا انہ مفعول لہ للفعل المثبت اعنی بہ الترک الذی ہو من لوازم الفعل المنفی الذی ہو عدم التصدیر فحینئذ لا یرد ذلک لان فاعل الترک ہو المصنف ایضا فان قیل الاصل ان یکون المفعول لہ فعلا لفاعل الفعل المعلل بہ والہضم ہہنا لیس بفعل بل حاصل بالفعل لان الہضم بالضاد المعجمۃ الانکسار وبالصاد المہملۃ الکسر قلنا ہذا مبنی علی مذہب من لم یفرق بینہما فانہما بمعنی الکسر فان قیل لا نسلم ان بہ ہضم النفس بل استعلاءہا لان النفس اذا اعتاد مع امر فہو سہل علیہ وان صعب فی الواقع واذا لم تعتد فہو اصعب علیہا وان کان سہلا فی نفسہ ونفس المصنف قد اعتادت مع الحمد فی اوائل الکتب فبترکہ یحصل الاستعلاء والثقل

لہ قولہ ہضم النفس وہو ... کما قال النبی ... علیک ... انت علی نفسک ... سلہ قولہ بان یجعل ... دفع لما یقال من ان عدم التصدیر بالحمد ممنوع لجواز ان یکون ... التصدیر بالتلفظ باللسان او بالجنان او ... بالجنان او بالتلفظ باللسان فی ضمن لفظ ما ... تحقق فی ضمن التسمیۃ ایضا فاجاب ... سلہ قولہ فی ترکہ یحصل ... عبد الرحمن ... الاستعلاء اول انما یلزم ترکہا الاستعلاء ... لو لم یقصد مصلحۃ ۱۲ م

على النفس قلنا ليس هذا مطلقا بل فيما اذا كان للنفس دخل في صدور ذلك الفعل واما عدم
التصديق فليس للنفس دخل فيه بل ازلي قوله ولا يلزم الخ جواب سوال وهو ان المصنف قد خالف بهضم
النفس عن الحديث المشهور الواقع في شان الحمد وهو قوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد
الله فهو اقطع واجذم اجاب عنه بقوله ولا يلزم الخ حاصله ان المامور به بالحديث هو مطلق الابتداء
اي اعم من ان يكون قولا او فعلا ولا يلزم من عدم جعل الحمد جزء من الكتاب عدم الابتداء به
مطلقا لان نفي الخاص لا يستلزم نفي العام لانه جاز ان ياتي المصنف بالقول عملا بالحديث قوله وبدأ
الخ جواب سوال وهو ان الابتداء بتعريفهما ليس الا الاشتغال بما لا يعني وترك ما يعني لان المقصود في
هذا الكتاب انما هو بيان الاقسام الثلثة ومقاصد الثلثة لا بيان تعريفهما فاجاب بما ترى وفي قوله
لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما اشارة الى ان الكلمة والكلام كلاهما موضوعان لعلم
النحو وفيه رد على بعض النحاة حيث قالوا موضوعه الكلمة فقط والبحث عن احوال الكلام راجع
الى البحث عن احوالها او بالعكس لبطلان تعدد الموضوع ووجه الرد عليهم ان اختصاص البحث
بواحد منهما دون الاخرى تكلف وفيه بحث من وجوه الاول انه ينبغي ان يصير علم النحو شعب التعدد المو
ضوع وهو الكلمة والكلام والثاني ان في هذا العلم كما يبحث عن احوالهما كذلك يبحث فيه عن احوال
المركب الاضافي والتوصيفي والتعدادي والامتزاجي فينبغي ان يصير كلها موضوعات لعلم النحو والامر
ليس كذلك والثالث انه يعلم من هذا التحقيق ان الموقوف عليه للبحث هو المعرفة فالمراد بالمعرفة
ههنا لا يخلو اما ان يراد به المعرفة من كل الوجوه الذي يحصل بالتعريف الجامع والمانع او المعرفة بوجه
ما اما الاول فغير مسلم لان كثيرا ما يبحث عن شئ مرئي عن بعيد مع عدم العلم بحقيقته فيقال هذا
الشئ شاغر للخير فانه لا شك ان هذا من قبيل البحث لان البحث عبارة عن اثبات الحكم للموضوع وههنا
كذلك لان ما في هذا الكلام اثبات الخبر للمبتدأ وان كان الثاني فمسلم لكن التقريب غير تام لان
التقريب عبارة عن سوق الدليل على وجه يصير مستلزما للمطلوب وههنا ليس كذلك لان المصنف
لم يذكر المعرفة بوجه ما بل ذكر التعريف الجامع والمانع اجيب عن الاول ان تعدد الموضوع
مستلزم لتعدد العلم فيما اذا لم يشتركا في لحاظ امر واحد جامع واذا اشتركا فلا يستلزم وههنا قد
اشتركا في كون اللفظ الموضوع للمعنى اعم من ان يكون مفردا او مركبا فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يجعل كل
العلوم علما واحدا لان كلها مشترك في ذلك الامر الواحد الجامع قلنا ان كل العلوم انما يصير علما
واحدا اذا اشترك البحث في ذلك العلوم من جهة ذلك الامر الواحد وههنا لم يوجد ذلك الاشتراك
في العلوم من جهة ذلك الامر الواحد بل في كل علم البحث مختلف لانه يبحث في علم النحو عن اللفظ

---

۱۲ ملخص الحواشي ۱۲ — احوالهما بالذات او بالطبع — فالحاصل ان المراد البحث عن — فالابتداء بهما يستلزم الابتداء — اول التقسيم من تتمة التعريف — تقسيمها فاوجه التخصيص بها — اسم وفعل الخ وقوله ولانه ذلك — لان الكلمة بتقسيمها الاول قوله وهو — لا يكون تاما لا بقاء كلما نه بلا تعريفها — الابتداء بهما حقيقة او اضافي وعلى التقدير — مثل البعض الناظرين من ان المراد من — يكون بالكلام بل بالبسملة اما فيها فقد — والابتداء بهما اضافي او عرفي لان الحقيقة — مطلقا من غير نظر الى كونه حقيقيا او — قوله لانه يبحث الخ هذا دليل الابتداء — الى البحث عن احوال الموضوع — والبحث عن احوال الكلمة راجع — في موضوعه الكلام فقط — منه

الموضوع من حيث انه معرب او مبنى ومنصرف او غير منصرف وفى علم الاصول يبحث عنه باعتبار انه دليل
مثبت للحكم الشرعي واجيب عن الثانى ان البحث عن ذلك المركبات راجع الى الكلمة لان البحث فيهما
لا يخلو اما ان يكون من اعراب الجزئين او بنائهما او اعراب احدهما وبناء الأخر وكل واحد من
ذلك راجع الى الكلمة فان قيل ان البحث عن الكلام راجع الى الكلمة ايض بعين ما ذكرت فينبغى ان يجعل
الكلمة وحدها موضوعا لعلم النحو قلنا ان البحث عن المركب الاسنادى قد يكون بمجموع الجزئين
كقولك ان الجملة اذا وقعت خبرا لابد فيها من العائد فعلى هذا لا يصير البحث عنه راجعا الى الكلمة
واجيب عن الثالث ان مرادنا هو المعرفة بوجه ما لكنها حاصلة فى ضمن التعريف الجامع والمانع
لان المعرفة بوجه ما اصل والتعريف الجامع والمانع حصل بكمال المعرفة والحال ان اصل المعرفة موجود فى
ضمن كمال المعرفة فان قيل المعرفة بوجه ما حاصلة قبل التعريف الجامع والمانع لتوقف كل شئ على
تصوره والا يلزم التوجه الى المجهول المطلق وذا باطل فعلى هذا لا حاجة الى التعريف الاصطلاحى
قلنا ذلك الحصول انما هو بالنسبة الى المعلم المفكر لا بالنسبة الى المتعلم فمست الحاجة اليه بالنسبة
الى المتعلم فان قيل المتعلم ايض عارف قبله لان اللام فى قوله الكلمة لعهد خارجى يشير بها الى ما يعلم
بين المتكلم والمخاطب فالمتكلم هو المعلم المفكر والمخاطب هو المتعلم قلنا لا يلزم من لزوم علم
المخاطب علم المتكلم مطلقا لجواز ان يكون المتكلم سامعا غير مخاطب فالتعريف بالنسبة اليه يفيد
اصل المعرفة وبالنسبة الى المخاطب يفيد زيادة المعرفة قوله وقدم الكلمة الخ جواب سوال وهو
ان الكلمة والكلام لما كانا موضوعين لعلم النحو فما وجه تقديم الكلمة على الكلام اجاب عنه بقوله قدم
ه حاصله ان افراد الكلمة جزء من افراد الكلام كما هو الظاهر لان زيدا مثلا جزء من مجموع قوله زيد
قائم ومفهوم الكلمة جزء من مفهوم الكلام لانه جزء من قوله ما تضمن كلمتين بالاسناد والجزء مقدم
على الكل طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع فان قيل فعلى هذا كان لفظ الكلمة جزء من مفهوم
الكلام لا مفهومها قلنا ان المراد من الكلمة فى قوله تضمن كلمتين بالاسناد المفهوم الاجمالى

للکلمۃ لا التفصیلی ومفہومہما الاجمالی جزء من مفہومہ التفصیلی والفرق بین المفہوم الاجمالی والتفصیلی
ان الاول عبارۃ عن ان یجعل الامور المتعددۃ ملحوظۃ بصورۃ وحدانیۃ کما اذا عبرت عن اللفظ وھو ما
یتلفظ بہ الانسان وعن معنی الوضع وھو تخصیص شئ بالشئ وعن تفسیر المعنی بالکلمۃ واما الثانی
فھو ان یجعل الامور المتعددۃ ملحوظۃ بصور متعددۃ کما اذا عبرت عن ذلک المجموع بقولہ الکلمۃ لفظ
وضع لمعنی مفرد **فان قیل** ان الضمیر فی افرادھا ومفہومہما لا یخلو اما ان یکون راجعا الی لفظ الکلمۃ او
الی مفہومہا او الی کلیہما والکل باطل فان کان راجعا الی مفہومہا فاضافۃ الافراد الی المفہوم صحیح
لان الافراد انما یکون للمفہوم لکن لا یطابق الراجع بالمرجع فی التذکیر والتانیث فی الموضعین لان
المفہوم مذکر وایضا لا یصح اضافۃ المفہوم الی الضمیر لانہ یلزم للمفہوم مفہوم وان کان راجعا الی
لفظ الکلمۃ فاضافۃ المفہوم الی الضمیر صحیح وطابق الراجع بالمرجع فی الموضعین لکن اضافۃ الافراد
الی الضمیر لا یصح لان الافراد لیست للفظ الکلمۃ بل للمفہوم وان کان راجعا الی کلیہما فلا یطابق
الراجع المرجع **قلنا** کلام الشارح الجامی من قبیل الاستخدام فالکلمۃ معنیان لفظہا ومفہومہا
فاضافۃ الافراد الی الضمیر باعتبار المفہوم واضافۃ المفہوم الی الضمیر باعتبار اللفظ **قولہ** قیل ھی والکلام
الخ اعلم ان فی الکلمۃ والکلام اختلافا فذھب جمہور النحاۃ الی انہما غیر مشتقان لعدم وجود الباعث
علی اشتقاقہما ولعدم وجود المناسبۃ بینہما فی المعنی والمناسبۃ اللفظیۃ وحدھا لا یکفی فی الاشتقاق
وعند البعض مشتقان من الکلم **قولہ** بتسکین اللام الخ جواب سوال وھو ان اشتقاق الکلمۃ
والکلام من الکلم بکسر اللام غیر جائز للزوم اشتقاق الشئ عن نفسہ اجاب عنہ بقولہ بتسکین اللام
لا بکسرۃ کما توھمت **قولہ** لتاثیر معانیہما الخ جواب سوال وھو ان اشتقاق الکلمۃ والکلام من الکلم
بتسکین اللام غیر جائز لان الاشتقاق ان تجد بین اللفظین تناسبا فی اللفظ والمعنی وھہنا وان
وجدت المناسبۃ اللفظیۃ لاشتراکہما فی الحروف الاصلیۃ لکن لا یوجد المناسبۃ المعنویۃ لان معنی
الکلم الجرح ومعنی الکلمۃ والکلام ما یتکلم بہ اجاب عنہ بقولہ لتاثیر معانیہما الخ حاصلہ ان کلا
المناسبتین موجودان اما المناسبۃ اللفظیۃ فظاہرۃ کما قلت لان المناسبۃ اللفظیۃ عبارۃ عن الاشتراک
بین المشتق والمشتق منہ فی الحروف الاصلیۃ والحروف الاصلیۃ ہہنا ھی الکاف واللام والمیم واما
المناسبۃ المعنویۃ فموجودۃ ایضا لان المعنی المطابقی للکلمۃ والکلام وان لم یکن مناسبا للمعنی
المطابقی للکلم لکن المعنی الالتزامی لہما مناسب للمعنی المطابقی

لہ لان معانیہما تتاثر فی النفوس کالجرح یتاثر فی الابدان فکانا فردین لجنس التاثیر والمناسبة المعنویة لیست
بمنحصرة فی المعنی المطابقی بل اعم من ان یکون فی المعنی المطابقی او التضمنی والالتزامی او المطابقی با
لتضمنی او بالالتزامی او التضمنی بالالتزامی کما اشار الیہ مولینا عبد الغفور بقولہ لان الاشتقاق ان تجد
بین اللفظین تناسبا فی احد المدلولات الثلاثة اعنی المطابقی والتضمنی والالتزامی واشتراکہ
فی جمیع الحروف مرتبا کضرب من الضرب او غیر مرتب کجبذ من الجذب او فی اکثر الحروف مع اتحاد
المخارج فی الباقی کنعق من النہق **فان قیل** المعتبر فی الدلالة الالتزامیة اللزوم الذہنی الذی ہو
عبارة عن امتناع انفکاک تصور الملزوم عن تصور اللازم وہہنا لیس کذلک لانہ ربما تلفظت
بالکلمة والکلام ولم تلتفت الی تاثیرہما فی النفوس اجیب عنہ بانہ اشتبہ علیک الفرق بین
الاصطلاحین لان ما ذکرتہ اصطلاح المنطقی واما اصطلاح النحوی فالمعتبر فیہ فی الدلالة الالتزامیة
وجود العلاقة المصححة للانتقال من الملزوم الی اللازم وہہنا کذلک لانہ کلما تصورنا مثلا الکلمة
فہو فی قوة ان ینتقل الذہن الی التاثیر فی النفوس فصح اشتقاقہما من الکلم **فان قیل** لم لم یشتق الکلام
من الکلمة او بالعکس مع وجدان المناسبة بینہما فی اللفظ والمعنی **قلنا** الاشتقاق انما یکون باعتبار
المعنی اللغوی وہما باعتبار المعنی اللغوی مترادفان فکیف یشتق الکلام من الکلمة وبالعکس لان
الاشتقاق یقتضی المغایرة **قولہ** وقد عبر بعض اہ فان قیل ان مقصود الشارح اثبات اشتقاقہما
من الکلم وقد ثبت ذلک بقولہ لتاثیر معانیہما فی النفوس فح لا فائدة فی قولہ وقد عبر بعض اہ
قلنا ان الغرض منہ ان القول بالاشتقاق ضعف کما اشار الیہ الشارح بصیغة المجہول حیث قال قیل ہی
والکلام اہ ثم بعد ہذا الضعف قال الشارح ان مع ہذا الضعف بینہما علاقة وان ذلک العلاقة
علاقة قویة معتبرة کما عبر عنہ بعض الشعراء بعین الجرح **قولہ** ماجرح اللسان لہ کلمة ما مصدریة
فمانقیہ اہ جرح اللسان او موصولة او موصوفة وقولہ جرح صلتہا او صفتہا والعائد محذوف و
تقدیرہ ما جرحہ اللسان **فان قیل** قائل ہذا الشعر علی کرم اللہ وجہہ فنسبة الشعر الیہ سوء ادب
لقولہ ع الشعراء کلاب جہنم فلا یلائم للشارح الجامی ان ینسب الشعر الیہ **قلنا** لعلہ لم یبلغہ ان
قائلہ علی کرم اللہ وجہہ **قولہ** والکلم الخ فیہ اشارة الی التوضیح یعنی ان الکلمة مرکبة من ثلثة
اجزاء احدہا اللام والثانی الکلم والثالث التاء والشارح بین معنی کل واحد منہا او فیہ اشارة الی
جواب سوال وہو ان الکلمة مبتدأ واللفظ خبرہ والاصل فی الخبر ان یکون محمولا علی المبتدأ وحمل
ہذا الخبر علی المبتدأ غیر جائز لان الکلم بکسر اللام جمع کما قال بعض النحاة واللفظ مفرد وحمل المفرد علی الجمع

قوله كتمر وتمرة والغرض من هذه التشبيه ان كل لفظ اذا كان الفارق بينه وبين مفرده تاء يكون ذلك اللفظ جنسا لا جمعا كتمر وتمرة **قوله** اِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ يعني ان قوله الكلم موصوف وقوله الطيب صفة فلو كان قوله الكلم جمعا لزم اتصاف الجمع بالمفرد وهو باطل لعدم المطابقة بينهما فعلم انه ليس بجمع ولما لم يكن جمعا صار جنسا لعدم القائل بالفصل فح لا يرد ما قيل ان الآية تدل على ابطال الجمعية ولا يلزم من ابطال الجمعية اثبات الجنسية اعلم ان ههنا مذهبين مذهب الجمهور ومذهب صاحب الصحاح واللباب والجوهري فذهب جمهور النحاة انه جنس تمسكوا على وجوه احدها قوله تع اليه يصعد الخ اذ لو كان جمعا لوقعت صفته طيبة بالتاء نظرا الى تاويله بالجماعة والثاني وقوعه تميزا للعدد الاوسط تقول احد عشر كلما والتميز للعدد الاوسط لا يقع جمعا والثالث تصغيره بكليم بدون ارتداده الى اصله حيث لا يقال كليمة وعدم الاسترداد الى الاصل وظيفة الجنسية والرابع ان على هذا الوزن لم يوجد لجمع واما مذهب الصحاح واللباب والجوهري انه جمع بدليل عدم اطلاقه على الواحد والاثنين واجابوا عما تمسك به الجمهور ان قوله والكلم الطيب مؤل ببعض الكلم فالطيب صفة البعض وهو مفرد مذكر فان الصاعد الى محل الاجابة ليس الا بعض الكلم وهو الكلم الطيب ككلم التوحيد لا الخبيث وتميز العدد الاوسط كلمة لا كلم والتصغير عندهم كليمة واجاب الجمهور عن ذلك ان عدم اطلاقه على الواحد والاثنين بعارض الاستعمال واما جنسيته فباعتبار اصل الوضع وباعتباره يقع على القليل والكثير واما التاويل بالبعض فخلاف الاصل لان الاصل عدم التاويل واما تميزه للعدد الاوسط على كلمة بالتاء والتصغير على كليمة على ما حكمتم فمحض تحكم وهو غير معتبر عند العلماء **قوله** واللام فيها للجنس الخ جواب سوال وهو ان اللام في الكلمة لا يخلو اما ان يكون اسميا او حرفيا لا سبيل الى كل واحد منهما اما الاول فلان الاسمي يقتضي ان يكون مدخوله اسم الفاعل والمفعول والكلمة ليست بواحد منهما ولا الى الثاني لانه ان كان حرفيا فلا يخلو ايضا اما ان يكون زائدة او غير زائدة لا سبيل الى الاول لان الزائدة هي التي لا يختلف المعنى باسقاطها وههنا ليس كذلك لانه على هذا يلزم تنكير المبتدأ ولا الى الثاني لا يخلو ايضا اما ان يكون جنسيا او استغراقيا او عهدا خارجيا وذهنيا اما الاول فلانهما ملزومان لكثرة والتاء ملزوم للوحدة وبينهما منافاة وايضا في الاستغراقي يلزم تعريف الافراد وذا باطل لان الافراد غير منضبط فلا يصح تعريفها لانا نقول لان المنافاة انما تجد اذا كان كلاهما مقصودين بالذات وجاز ان لا يكون ههنا كذلك لانه لو كان كذلك فلا فائدة في ذكرهما كيف وان الجنس مقصود بكونه معرفا والتاء مقصود بكونه دالة على الوحدة على ان الجنس المعرف هو الذي يتحقق في ضمن الواحد لا في ضمن الاثنين وما فوقهما واما الثالث فلان العهد

ـــه قوله تنكير المبتدأ وذا باطل اقول بطلانه مبني على المشهور والا فعلى التحقيق مدار صحة الاخبار عن الشئ على الافادة وان كان نكرة كما حققه المحققون في موضعه ۱۲ مولوي شيخ عبد الصمد عفه فعلم ان كليهما مقصودان بالذات ۱۲ ـــه جواب عن التوجيه الثاني للجمهور ۱۲ م ـــه جواب عن التوجيه الثالث للجمهور ۱۲ م ـــه اي حكم بلا دليل ۱۲ م

الخارجي يقتضي سبق ذكر المرجع ولا كلمة ههنا مذكورة في السابق لصدارة الكتاب عليها وايضاً يلزم تعريف الاخص بالاعم وهو باطل لان بها يشير الى زيد مثلاً والتعريف اعم منه ومن غيره كعمرو وبكر وغيرهما واما الرابع فان مدخولهما في قوة التكنير فيلزم تنكير المبتدأ اجاب عنه بقوله واللام اه حاصله ان المراد باللام حرف التعريف الزائد وجنسي ولا منافاة بينهما لان الوحدة على اربعة اقسام جنسية كالحيوان ونوعية كالانسان وصنفية كالانسان الرومي وفردية كزيد مثلاً والمنافاة انما هو بين الجنس والثلثة الاخيرة لا بين الجنس والوحدة الجنسية فان قيل نعم لكن هذه الوحدة فردية فكيف يصح ارادة الوحدة الجنسية منها قلنا انها لما انتقل الكلمة من المعنى اللغوي الى ما هو مصطلح النحاة صار تلك الوحدة الفردية وحدة جنسية فان قيل فعلى هذا صار الكلمة جنسا مثل الكلم فح لا يصح تشبيهها بتمر وتمرة قلنا ان ذلك التشبيه بحسب اصل الوضع وجنسيته بحسب الاصطلاح فح لا منافاة بينهما **قوله** والواحد بالجنسية فان قيل ان المقصود من هذا القول انتفاء المنافاة بينهما وهذا المقصود قد حصل بقوله اتصاف الجنس بالوحدة فلا حاجة الى قوله والواحد بالجنسية قلنا ذكره ليكون اشعاراً على ان بين الجنس والوحدة تصادق يعني يصح اتصاف كل واحد منهما بالآخر **قوله** هذا الجنس **فان قيل** فعلى هذا يكون الجنس مبتدأ والواحد خبره لا ان الجنس موصوف والواحد صفة له والمقصود هذا **قلنا** نعم لكن الاوصاف قبل علم المخاطب بها اخبار والاخبار بعد العلم بها اوصاف لانه لا يفيد بها فائدة **قوله** ويمكن اه يعني لو سلم ان التاء للوحدة الفردية لكن اللام ليس للجنس بل للعهد الخارجي وما ورد عليه من الاعتراضين المذكورين فقد اجاب عنه الشارح بقوله بارادة الكلمة المذكورة اه حاصل الدفع الاول ان الشرط في العهد الخارجي معلوميته سواء جعل في السابق لا ذكره والكلمة المذكورة على السنة النحاة معلومة للمخاطب بالقرائن لان العالم والمتعلم كليهما نحويان والكتاب كتاب النحو وحاصل الدفع الثاني ان باللام يشير الى فرد الكلمة اللغوية لا فرد الكلمة المصطلحة كما توهمت **اعلم** ان الكلمة على اقسام كلمة منطقية وهو الفعل عند النحاة وكلمة لغوية وهو ما ينطق به الانسان مفرداً كان او مركبا وكلمة نحوية وهي لفظ وضع لمعنى مفرد ثم في قوله ويمكن حملها اه اشارة الى الضعف ووجه الضعف ان ذكر قوله لفظ وضع لمعنى مفرد بعد اللام مستدرك لان فرد الكلمة اللغوية ههنا ليس الا قوله لفظ وضع لمعنى مفرد الا ان يحمل على التفصيل بعد الاجمال **قوله** في اللغة الرمي اه ثم ان اللفظ يجيء على ثلثة معان بمعنى مطلق الرمي وبمعنى الرمي بالفم وبمعنى التكلم ومرادنا ههنا هو المعنى الاول لانه لو اريد به الاخريين فاستعماله في الاول لا يخلو ما

ﻪ اى بين الجنس والوحدة ۱۲ مفتی عبد الرحیم ﻪ وفيه نظر لان الجنس يجمع مع الوحدة النوعية والصنفية اما ههنا تامل حق التامل ۱۲ مولوی یعنی مولینا عبد الصمد الهم انی اسئلک من فضلک العمیم ۱۲ ﻋﻪ اے بين الجنس والوحدة ۱۲ ﻪ اى مقصودک لانک قلت بجواز اتصاف الجنس آه ۱۲ مفتی ﺻﻪ الواردين على تقدير كون اللام للعهد الخارجي ۱۲ مولوی محمد عبد الرحیم عفی عنہ

ان یکون بطریق الحقیقة او المجاز وکلاهما محظوران ای ممنوعان ۱۲ لانه علی الاول یلزم عموم المشترک وعلی
الثانی یلزم الجمع بین الحقیقة والمجاز ولو ارید به المعنی الاول ثم استعمل فی الاخریین فح لا یلزم
المحظور لان ذکر العام وارادة الخاص من قبیل الحقیقة القاصرة فلذلک ارید به ههنا المعنی
الاول دون الاخریین فقال الشارح فی اللغة الرمی ولم یقل الرمی بالفم التکلم **قوله** ای رمیتها
الخ جواب سوال وهو انه لا یطابق المثال الممثل لانه یفهم من المثال ان المراد باللفظ الرمی بالفم حیث
عطف قوله لفظت علی قوله اکلت والتحقیق المذکور مشعر علی ان المراد به ههنا الرمی المطلق اجاب
عنه بقوله ای رمیتها حاصله ان المراد بقوله لفظت مطلق الرمی فلذلک قال الشارح ای رمیتها ولم
یقل ای لفظتها وانما اصار قوله ای رمیتها مشعر علی ان المراد بقوله لفظت مطلق الرمی لان العرب
انما یستعمل هذا اللفظ اذا رمی النواة بالید قبل ادخال التمرة فی الفم **قوله** ثم نقل آه جواب سوال
وهو ان الکلمة مبتدأ ولفظ خبره والاصل فی الخبر ان یکون محمولا علی المبتداء وههنا لا یصح الحمل
للزوم حمل الصفة علی الذات[1] اجاب عنه بقوله ثم نقل الخ حاصله ان الحمل لا یصح اذا کان اللفظ
بالمعنی المصدری ویراد المعنی اللغوی وهو الرمی وههنا النقل الی المعنی الاصطلاحی اعنی به قوله
ما یتلفظ به الانسان فح صار من قبیل حمل المشتق علی الذات **قوله** ابتداء آه فیکون من قبیل
تسمیة المسبب باسم السبب لان التلفظ سبب لما یتلفظ به الانسان وانما نقل ابتداء تحرزا عن مؤنة
تعدد النقل **قوله** او بعد جعله آه فیکون من قبیل تسمیة الخاص باسم العام وانما نقل بعد
جعله بمعنی الملفوظ لیحصل التقریب بین المنقول والمنقول الیه لان التقریب بین الخاص والعام
اشد من التقریب بین السبب والمسبب لان العام یصدق علی الخاص کما یقال الانسان حیوان و
السبب لا یصدق علی المسبب حیث لا یقال الوقت صلوة[2] فان قیل معرفة اللفظ موقوف علی معرفة
ما یتلفظ به الانسان ومعرفة ما یتلفظ به الانسان موقوف علی معرفة اللفظ لان معرفة المزید
موقوف علی معرفة المجرد فح یلزم الدور قلنا المراد باللفظ المعرف هو اللفظ الاصطلاحی والعلم
بالمزید موقوف علی معرفة المعنی اللغوی وهو التکلم فاختلف الجهات فان قیل یصدق تعریف
اللفظ علی اللسان لان ما یتلفظ به الانسان هو اللسان قلنا ینبغی ان یجعل لفظ الباء فی قوله به
للتعدیة فیکون المعنی اللفظ ما الفظه الانسان او بمعنی علی ولا شک ان التلفظ لا یکون علی
اللسان بل باللسان علی شیء اخر فیکون آلة للتلفظ **فان قیل** الحرکات الاعرابیة والحروف الاعرابیة
لا تخلو اما ان تکون کلمة اولا فان کانت کلمة یلزم الترکیب فی زید فی نحو جاءنی زید من کلمتین فلا یکون اسما
لانه قسم من الکلمة والکلمة مفردة وهو مرکب فیکون فاعلا وان لم تکن کلمة یصدق فی تعریف الکلمة
علیها لانه یتلفظ بها[3] **قلنا** انها لیست بکلمة لان المراد باللفظ الماخوذ فی تعریف الکلمة هو ما یتلفظ به

---

[1] قوله علی الذات وهو لا یجوز لعدم الاتحاد بینهما وهذا الحمل علی الاتحاد کما هو المشهور فی افواههم ۱۲ عبد الصمد [2] الاولی ان یقال حیث
لا یقال الصلوٰة وقت لیطابق المدعی المذکور انکان عدم الصدق بینهما من الجانبین فی نفس الامر ۱۲ [3] قوله یتلفظ آه وضعها للفاعلیة والمفعولیة

اصالۃ والحرکات الاعرابیۃ والحروف الاعرابیۃ لا یتلفظ بہا اصالۃ **فان قیل** ھذا یستقیم فی الحرکات اعرابیۃ واما فی الحروف الاعرابیۃ فلا لانہا مما یتلفظ بہا اصالۃ **قلنا** انہا لیست بکلمۃ لان الماخوذ فی التعریف ھو اللفظ الموضوع وھی لیست بموضوعۃ **فان قیل** ھذا مخالف لما قال الشارح فیما بعد حیث قال فی تفسیر الاعراب ای الامر الدال علی فاعلیۃ الفاعل و مفعولیۃ المفعول بالوضع **قلنا** فی الجواب عن اصل السوال انہا کلمۃ ولا یلزم الترکیب فی زید مثلا لان الاسم ھو المعروض فقط دون المعروض و العارض معا **قولہ** کالخلق اہ جواب سوال وھو ان النقل من المصدر الی المفعول کیف یکون فاجاب بقولہ کالخلق کانہ نظیر لاسکات المخاطب **قولہ** حقیقۃ اہ جواب سوال وھو ان ھذا التعریف باطل لعدم الجمعیۃ لان الضمائر المنویۃ کلہا کلمات ولا یتلفظ بہا اجاب عنہ بما ترے **قولہ** مہملا اہ جواب سوال وھو ان اخذ الوضع فی تعریف الکلمۃ بعد ذکر اللفظ باطل و مستدرک لخروج المہملات باللفظ لان المتبادر من اللفظ ھو اللفظ الموضوع لان الناس یتکلمون بالموضوعات لا بالمہملات اجاب بقولہ مہملا اہ حاصلہ ان اللفظ جنس فی التعریف و الجنس بالتعمیم یکون اجدر وتقدیم المہمل علی الموضوع مع علو شرافتہ یدل علی دخولہ فی اللفظ لان ما یکون حقہ التاخیر فتقدیمہ لا یخلوا عن نکتۃ وایضا المہملات مقدم علی الموضوعات طبعا لان الالفاظ فی الاصل کلہا مہمل فقدم علیہ وضعا ایضا لیوافق الوضع الطبع وانما قال او موضوعا ولم یقل او مستعملا کما ذکرہ جمہور النحاۃ ومنہم صاحب المتوسط لئلا یلزم الواسطۃ بین المہمل والمستعمل بالموضوع قبل الاستعمال لانہ ایضا لفظ فح لا یصح حصر الجمہور فی المہمل والمستعمل لکن الجواب یصح عن جانبہم بان المراد بالمستعمل لفظ یصح استعمالہ والموضوع قبل الاستعمال من ھذا القبیل لکن فی کلامہم نظر وان کان مجابا فلذلک عدل المص عنہم **قولہ** مفرد الخ جواب سوال وھو ان ذکر المفرد فی تعریف الکلمۃ مستدرک لان ذکرہ انما ھو لاخراج المرکبات وھی قد خرجت باللفظ اذ المتبادر من اللفظ ھو اللفظ المفرد اجاب بقولہ مفردا اہ حاصلہ ان اللفظ جنس و الجنس بالشمول انسب **قولہ** و اللفظ الحقیقی ھذا شروع فی تفسیر اللفظ الحقیقی والحکمی و ترک تفسیر اللفظ المہمل والموضوع والمفرد والمرکب لظہورہا **قولہ** کزید و ضرب **فان قیل** لم اہمل الشارح مثال الحرف **قلنا** اکتفاء بکاف التمثیل والواو العاطفۃ لانہما حرفان **قولہ** والحکمی اہ قد فہم من ھذہ العبارۃ المدعی الایجابی و ھو کون المنوی لفظا حکمیا والمدعی السلبی

وهو عدم كون المنوى لفظا حقيقيا ثم **قوله** اذ ليس من مقولة الخ دليل المدعى السلبي ثم المنوى عبارة عن الضمير المستتر كما في زيد ضرب وصيغة صيغة اسم المفعول ومعناه بالفارسية نيت كرده شده ولفظ المقول في قوله اذ ليس من مقولة الخ عبارة عن المحمول عليه يعني لا يصح على المنوى حمل الحرف والصوت حيث لا يقال المنوى حرف او صوت بخلاف اللفظ الحقيقي **قوله** ولم يوضع له لفظ اه جواب سوال وهو انه ينبغي ان يصير المنوى من قبيل المعنى لا من قبيل اللفظ لان المعنى ليس من قبيل الحرف والصوت اجاب عنه بقوله ولم يوضع له اه وفي المعنى لا بد منه[عـه] او تمهيد لسوال بطريق اخر وهو انه يجوز ان يوضع للمنوى لفظ خاص هو يدل صريحا على انه من مقولة الحرف والصوت فيكون ملفوظا حقيقيا اجاب عنه بقوله ولم يوضع الخ **قوله** انما عبروا الخ جواب سوال وهو ان العرب قد ذكروا للمنوى لفظا خاصا نحو هو وانت الاول في قوله زيد ضرب والثاني في قوله اضرب فلم قال الشارح ولم يوضع له اجاب بما ترى **قوله** واجروا الخ جواب سوال وهو ان هذا التحقيق لا يدل على ان المنوى لفظ حكمي بل يدل على ان المنوى ليس بلفظ حقيقي ولا يلزم من انتفاء لفظ حقيقي اثبات لفظ حكمي اجاب عنه بقوله واجروا اه حاصله ان اللفظ الحكمي عبارة عما يكون مشاركا في احكام اللفظ الحقيقي وههنا كذلك لان اللفظ الحقيقي كما يقع مسندا اليه وذا الحال ومؤكدا كذلك يقع المنوى ايضا كما في قوله زيد ضرب هو راكبا **قوله** والمحذوف اه جواب سوال وهو ان المحذوف مثل المنوى في اسقاطه من اللفظ ومراده في المعنى فينبغي ان يصير لفظا حكميا لا حقيقيا اجاب عنه بقوله والمحذوف الخ حاصله ان المحذوف ليس كالمنوى لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وايضا فيه رد على المص حيث قال في الايضاح المنوى عبارة عن المحذوف يعني لا فرق بينهما لكن عبروا عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمنوى صونا للسان من حذف الفاعل ولما كان هذا ليس مرضيا للشارح فقال والمحذوف اه وحاصل الرد ان المنوى ليس من قبيل المحذوف لانه قد يتلفظ به ولا يتلفظ بالمنوى اصلا لانه لو كان كذلك لم يبق اللفظ الحكمي فرد[عـه] **فان قيل** هذا الجواب انما يستقيم فيما اذا كان حذفه جائزا ولا يستقيم فيما اذا كان حذفه واجبا لانه لا يتصور به التلفظ في وقت من الاوقات **قلنا** ان اللفظ الحقيقي عبارة عما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان او من شانه ان يتلفظ به في بعض الاحيان بطريق[عـه] الوجود والمحذوف بالحذف الواجب من قبيل الثاني **قوله** وكلمات الله تعالى داخلة في المحدود مع ان الحد غير صادق عليه لان اللفظ الماخوذ في الحد عبارة عما يتلفظ به الانسان مع صدور عنه وكلمات الله جل وعلى شانه

عـه اي من ان يوضع واضع ١٢ مفتي ﺳﻠﻪ ومعطوفا عليه ومبدلا منه وغيرها ١٢ م ﺳﻠﻪ قد جمع مثال كل واحد من الامور الثلثة المذكورة في هذا المثال لان المنوى في ضرب مسند اليه مؤكد بهو والحال الراكبا ١٢ م ﺳﻠﻪ اي لو كان المنوى كالمحذوف في كونه يتلفظ به ١٢ م ﺳﻠﻪ اي اذا خرج القوة الخالصة الى الفعلية فهو متصف بالوجود الخارجي ١٢

انما یصدق عنہ لا عن غیرہ وھکذا کلمات الملائکۃ والجن اجاب عنہ بقولہ وکلمات اللہ اہ حاصلہ
ان کلمات اللہ تعالیٰ داخلۃ فی اللفظ لانہا مما یتلفظ بہ الانسان حقیقۃ فی بعض الاحیان او
من شانہ ان یتلفظ بہ الانسان بطریق الوجود کما مر انفا فان قیل ان کلمات القائمۃ بذات اللہ تعالیٰ علیہ
تعالیٰ لا یتصور ان یتلفظ بہا الانسان فینبغی ان لا یصیر لفظا قلنا ان الکلمات الملفوظۃ ھی القرا
المنزل علیہا والتلفظ علی الدال تلفظ علی المدلول فصارت الکلمات القائمۃ بذاتہ تعالی بمنزلۃ الملفوظ
او نقول المراد بالکلمات ھی الکلمات المنقولۃ الینا فح لا قدح فی اخراجہا قولہ والدوال الاربع اہ
ھذا رد علی بعض الشارحین وتوضیحہ اقوالھم ان صاحب الرضی قد قال انہ ینبغی للمص ان یذکر
فی تعریف الکلمۃ قیدا یخرج بہ الدوال الاربع لانہا ایضا موضوعۃ للمعنی مع انہا لا یسمی بالکلمۃ اجاب عنہ
صاحب الھندی انہا قد خرجت بقید اللفظ لعدم تصور التلفظ بہا فلا حاجۃ الی قید اخر ثم اعترض
علی جوابہ من جانب الرضی ان اللفظ جنس فی تعریف الکلمۃ وباخراجہا بہ یصیر الجنس فصلا فح
یصیر التعریف ناقصا لعدم اشتمالہ علی الجنس وفی التعریف لابد من الجنس والفصل اجاب عنہ
صاحب الھندی انہ اذا کان بین الجنس والفصل عموم وخصوص من وجہ جاز ان یجعل احدھما
جنسا والاخر فصلا وھہنا کذلک لان کثیرا ما یوجد اللفظ ولا یوجد المعنی کالمہملات وقد
یکون بالعکس کالدوال الاربع وقد یوجدان ھما معا کاللفظ الموضوع کزید مثلا فبہذا الاعتبار
خرج الدوال الاربع باللفظ والمہملات بالوضع ثم الشارح الجامی رد علی ھذین المذھبین وقال
والدوال الاربع اہ ثم حاصل الرد علی صاحب الرضی ان الاخراج فرع الدخول والدوال الاربع لم یدخل
فی الجنس فلا حاجۃ الی قید یخرجہا لئلا یلزم اخراج المخرج واما حاصل الرد علی صاحب الھندی
ان تکلیفہ بالجواب عبث لعدم ...... ورود الاعتراض من جانب الرضی ثم الدوال جمع دالۃ وھی
شئ کائن یفہم منہ المعنی والخطوط عبارۃ عن النقوش الدالۃ علی المعنی والعقود جمع عقد وھی
بالفارسیۃ بند انگشت وھی ما وضع لقدر معین من العدد عند التجار والنصب جمع نصبۃ کصحف
جمع صحیفۃ وھی ما نصب لتعیین مسافۃ او طریقۃ والاشارات جمع اشارۃ والمراد بہا الاشارۃ
الحسیۃ وھی التی وضعت لتعیین المشار الیہ قولہ وانما قال الخ جواب سوال وھو ان المص خالف
عن صاحب المفصل لانہ قال فی تعریفہا اللفظۃ الدالۃ علی معنی مفرد بالوضع حیث عدل من لفظۃ الی
لفظ بغیر التاء اجاب عنہ بقولہ وانما قال الی قولہ لوحدہ اہ فنحو عبد اللہ علما کلمۃ عندہ لا عند صاحب
المفصل لانہ حدہ کلمۃ مقصود عندہ قولہ والمطابقۃ غیرہ اہ جواب سوال وھو انہ ینبغی ان یقال
لفظۃ بالتاء لیطابق الخبر بالمبتدا فی التانیث اجاب عنہ بقولہ والمطابقۃ اہ حاصلہ ان وجوب المطابقۃ متفرع

لہ ہذا فی الحقیقۃ لتعمیم الحدود کما ہو وظیفۃ الجواب لا اول بل مبنی علی تخصیصہ فتامل ۱۲ مفتی عفی عنہ وکذا امثالہا مثل ضرب النقارۃ الدالۃ علی رکوب السلطان ۱۲ م عفی عنہ مع ان الکافیۃ ماخوذۃ منہ ۱۲ م سہ ای عند صاحب المفصل لا عند المص الشارح ۱۲ مفتی عفی عنہ تفسیر لعبارۃ وہو قولہ والدوال الاربع الی قولہ والاشارات ۱۲ مفتی محمد عبد الرحیم عفی عنہ

بشروط احدها ان یکون الخبر مشتقیا فلا ینقض بقوله الکلمة اه ثانیها ان یکون فاعل الخبر ضمیرا للمبتدا فلا ینتقض بقوله امراة قائم ابوها فان امراة مبتدا قائم خبره ولا مطابقة بینهما لان فاعل الخبر غیر ضمیر المبتدا بل اسم ظاهر وهو قوله ابوها وثالثها ان یکون الخبر جاملا لضمیر المبتدا فلا ینتقض بقوله زینب وسقر وماه وجور ممتنع الصرف لا الضمیر الراجع الی هذه المذکورات والرابع ان یکون المبتدا والخبر اسمین ظاهرین فلا ینتقض بقوله تعالی ان تصوموا خیر لکم فان ان تصوموا مبتدا وخیر خبره ولا یطابق الخبر بالمبتدا وایضا لا ینتقض بقوله وهی اسم وفعل وحرف والخامس ان لا یکون الخبر صفة خاصة للمؤنث فلا ینتقض بقوله المراة حائض والسادس ان لا یکون الخبر علی وزن فعول فلا ینتقض بقوله المراة صبور والسابع ان لا یکون الخبر اسم التفضیل المستعمل بمن فلا ینتقض بقوله الصلوة خیر من النوم والثامن ان لا یکون الخبر علی وزن فعیل لکون المذکر والمؤنث مساویا فیه فلا ینتقض بقوله المراة جریح **قوله** مع کون اللفظ اخصر اه جواب سوال وهو انه لا یلزم من عدم لزوم المطابقة لزوم المخالفة فینبغی ان یجعل المطابقة اولی من المخالفة فاجاب بقوله مع کون اللفظ اه **فان قیل** ان کلمة اخصر اسم التفضیل وهو موضوع للزیادة وبذکر اللفظ ههنا بدون التاء حصل نفس الاختصار لا الزیادة **قلنا** ان اسم التفضیل قد یجئ لاصل المعنی او نقول انه لو ذکر اللفظ بالتاء لاحتاج الی ذکر وضع بالتاء ایضا لانه صفة اللفظ فبترک التاء فیهما حصل الزیادة فلذلک ذکر صیغة اسم التفضیل **قوله** الوضع اه هو فی اللغة جعل الشئ فی حیز شئ اخر فکان الواضع بسبب ذلک التعین جعل المعنی فی قالب اللفظ ویستقر ذلک اللفظ فی ذلک المعنی بمعنی انه لا یتجاوز عنه وفی الاصطلاح ما قال الشارح الجامی **ثم اعلم** ان فی الوضع ثلثة تقسیمات اما اولا فتقسیم باعتبار نفس الموضوع وثانیا باعتبار الموضوع له وثالثا باعتبار آلة الموضوع له فالوضع باعتبار التقسیم الاول نوعان احدهما وضع خاص وثانیهما وضع عام ووجه الضبط ان الموضوع لا یخلو اما ان یکون ملحوظا بخصوصه او بعمومه فان کان الاول فالوضع خاص کما فی الاعلام الشخصیة وان کان الثانی فالوضع عام کما فی المشتقات والوضع باعتبار التقسیم الثانی علی اربعة اقسام وضع خاص وموضوع له خاص ووضع عام وموضوع له عام ووضع

یارب فبارک لمصلین جمیعا علما وبیانا وجمالا وکمالا

حاصل الحواشی ۱۲

خاص موضوع له عام و وضع عام و موضوع له خاص لان الموضوع له لا یخلو اما ان یکون امرا واحدا او امور
متعددة فان کان الاول فلا یخلو اما ان یکون کلیا او جزئیا فان کان جزئیا فالوضع خاص لانه متعلق
بامر واحد والموضوع له ایضا خاص لانه جزئی کما فی الاعلام الشخصیة کزید مثلا وان کان کلیا فالوضع
خاص لانه متعلق بامر واحد والموضوع له عام لانه کلی کالانسان الموضوع للحیوان الناطق وان کا
امورا متعددة فلا یخلو اما ان یکون جزئیات او کلیا فان کانت جزئیات فالوضع عام لانه متعلق
بامور متعددة والموضوع له خاص لانه جزئی کما فی الموصولات واسماء الاشارات علی مذهب المتاخرین
ومنهم السید السند وان کانت کلیات فالوضع عام لانه متعلق بامور متعددة والموضوع له ایضا عام
لانه کلیات کما فی المشتقات فالوضع باعتبار التقسیم الثالث ایضا علی اربعة اقسام لان الموضوع له
لا یخلو اما ان یکون جزئیا او کلیا فان کان جزئیا فلا یخلو اما ان یکون ملحوظا بوجه جزئی فالوضع
خاص لانه آلة لملاحظة الجزئی والموضوع له ایضا خاص لانه جزئی کما فی الاعلام الشخصیة وان کان
ملحوظا بوجه کلی فالوضع عام لانه آلة لملاحظة افراد الکلی والموضوع له خاص لانه جزئی کما فی الموصولات
واسماء الاشارات وان کان الموضوع له کلیا فلا یخلو اما ان یکون ملحوظا بوجه جزئی او کلی فان کان
الاول فالوضع خاص لان الآلة جزئی والموضوع له عام لانه کلی لکن هذا القسم بهذا الاعتبار غیر
واقع لان الجزئی لا یکون آلة لملاحظة الکلی وان کان ملحوظا بوجه کلی فالوضع عام والموضوع له
ایضا عام لانه کلی کما فی المشتقات ویسمی هذا القسم من الوضع وضعا نوعیا ثم الوضع النوعی علی
نوعین وضع نوعی فی الحقائق ووضع نوعی فی المجازات فالاول تعین الواضع بحیث ان کل لفظ
مکیف بکیفیة کذا فهو متعین للمعنی فی نفسه بلا واسطة قرینة والثانی تعین الواضع بحیث ان کل لفظ
متعین لمعنی فی نفسه فذلک اللفظ عند قیام قرینة صارفة عن ارادة ذلک المعنی متعین لمناسب ذلک
المعنی **قوله** تخصیص شئ بشئ فان قیل ینبغی ان یذکر المعنی مقام الشئ الاول واللفظ مقام الشئ الثانی
او بالعکس لانه لیس المراد منهما الا اللفظ والمعنی قلنا ترکهما لادخال الدوال الاربع فی الحد لانه لم یوجد
فیها تخصیص اللفظ بالمعنی ولا بالعکس فان قیل الشئ الاول ان کان عبارة عن اللفظ والثانی عن المعنی
فخرج عن تعریف الوضع وضع المشترکات لعدم انحصارها فی معانیها وان کان بالعکس فخرج منه
الالفاظ المترادفة کالقعود والجلوس لعدم تعین المعنی فی واحد من المترادفین لوجوده فی کلیهما قلنا ان
للتخصیص جزئین ثبوتی وسلبی وههنا قد جرد عن الجزء السلبی واستعمل فی الجزء الثبوتی او التخصیص
بمعنی الجعل والتعین فان قیل ان ایراد کلمة او لا یصح فی التعریف لان التعریف للتعیین وکلمة او للتشکیک والتردید بینهما
منافاة قلنا ان ایرادها فی التعریف لتنویع المعرف لا غیر فمعناه ان الوضع علی نوعین احدهما وضع الالفاظ کما
اشار الیه الشارح بقوله متی اطلق ای ذکر والثانی وضع غیر الالفاظ کوضع الدوال الاربع کما اشار الیه الشارح

بقوله او احس الشئ الاول ای راه فان قیل کلمۃ متی لعموم الاوقات فحینئذ خرج عن حد الوضع الکلمۃ
التی اطلق علیها ثانیا او ثالثا لان فهم المعنی فیها قد حصل بالاطلاق الاول لا بالثانی والثالث لئلا یلزم
تحصیل الحاصل قلنا المراد بالفهم الالتفات فتقدیره التفت منه الی الشئ الثانی فان قیل ان الالتفات
قد حصل بالاطلاق الاول ایضا فیلزم تحصیل الحاصل قلنا المراد بالالتفات هو الالتفات الجدید
فان قیل ینبغی ان یراد بالفهم الفهم الجدید فح لا فائدۃ فی العدول عنه الی التفات قلنا الفهم عبارۃ
عن الادراک والادراک عبارۃ عن العلم والعلم عبارۃ عن حصول صورۃ الشئ فی العقل والشئ
اذا حصل لا یمکن ان یجعل ثانیا وثالثا بخلاف الالتفات فانها عبارۃ عن التوجه ویمکن ان یتوجه الی
الشئ الواحد بمراتب متعددۃ فان قیل یخرج منه وضع الالفاظ التی لا علم للمتکلم ولا للسامع علیها
کحروف المتشابهات والفاظ القصائد قلنا قید العلم مراد فی التعریف تقدیره فهم عنه الشئ الثانی
بعد العلم بوضعه فان قیل فعلی هذا یلزم الدور لان العلم بالوضع موقوف علی العلم بالمدلول فی
الواقع ضرورۃ توقف العلم بالنسبۃ علی تصور المنتسبین فلما توقف العلم بالمدلول علی العلم بالوضع
یلزم الدور قلنا لا دور ههنا لان بین الموقوف والموقوف علیه مغایرۃ لان العلم بالمدلول الموقوف علی
العلم بالوضع هو العلم الحاصل من الدال والعلم بالوضع الموقوف علی العلم بالمدلول هو العلم المطلق
او نقول العلم بالمدلول الموقوف علی العلم بالوضع هو العلم فی الزمان المستقبل والعلم بالوضع الموقوف
علی العلم بالمدلول هو العلم فی الزمان الماضی فاندفع الدور فان قیل یخرج عن تعریف الوضع وضع
الالفاظ التی اذا اطلقت فی حال الموت او فی حالۃ الجنون او حالۃ الاغماء او حالۃ النوم فانها بحیث
اذا اطلقت لا یفهم منه المعنی فینبغی ان لا یکون موضوعۃ قلنا قید السلامۃ عن الموانع مراد فی
التعریف فلا اعتبار لهذه الموانع فان قیل یدخل فی تعریف الوضع المحرفات حیث یفهم منه
المعانی متی اطلقت نحو الشمع محرفا عن الشمع فانه متی اطلق فهم منه الجسم المعین مع انه
مهمل وایضا یدخل فیه المنقولات الاصطلاحیۃ والعرفیۃ کالصلوۃ والدابۃ حیث یفهم منهما
المعنی الشرعی والعرفی فی اصطلاح الشرع والعرف متی اطلقتا مع انهما لیسا بموضوعین لهذا
المعنی اجیب عن الاول ان المراد بالتخصیص تخصیص الواضع ولیس فیها تخصیص الواضع
فلا یدخل لکن فهم الجسم المخصوص المعین عن المحرف بتوهم انه موضوع لهذا الجسم المخصوص
او بتوهم انه اطلق المحرف عنه اعنی الشمع فارید منه الجسم المخصوص المعین وعن الثانی
بان المراد بالتخصیص التخصیص الاول وهو تخصیص اهل اللغۃ فخرج منه تخصیص
الشرع والعرف ویمکن ان یراد بالوضع مطلق الوضع لغویا کان او اصطلاحیا او عرفیا فلا یرد علیه

الفعل ۱۲ سے وہو الارکان ۔ الخصوصۃ ۱۲ ۔ سے ای فی تعریف الوضع ۱۲

المنقولات اصلا **قوله** اجیب ہذا الجواب لبعض الشراح کالسید السند لکنہ ضعیف لان الاطلاق المذکور فی تعریف الوضع مطلق الاطلاق وههنا مقید بقید الصحیح وحمل التعریفات علی المعنی المتبادر الواجب وهو مطلق الاطلاق صحیحا کان اولا واجیب ان المطلق علی وجهین الاول الطبیعة الماخوذة من حیث الاطلاق ویقال له الطبیعة المطلقة والثانی الطبیعة من حیث هی هی ویقال له مطلق الطبیعة **قوله** ولا یبعد ہذا جواب عن الاشکال المذکور وهو جواب من الشارح الجامی والغرض منه ان هذا الجواب اولی من جواب القوم لان فی جواب القوم مست الحاجة الی قید زائد وهو قید الصحیح واما فی هذا الجواب فلا حاجة الیه وفیه ان فی هذا الجواب ایضا حاجة الی القید الزائد وهو تاویل الاطلاق بالاستعمال فی محاوراتهم وبیان مقاصدهم اللهم الا ان یقال ان قید الاستعمال فی محاوراتهم وبیان مقاصدهم مراد فی قوله متی اطلق فلا یعد هذا قیدا زائدا بخلاف قید الصحیح وفیه ان علی هذا ایضا للقوم ان یقولوا ان قید الصحیح مراد فی قوله متی اطلق فتدبر[1] وما قیل ان حمل الاطلاق علی استعمال اهل اللسان فی محاوراتهم من قبیل حمل الاطلاق المطلق علی المقید کما ان حمله علی الاطلاق الصحیح کذلک ففیه ایضا قید زائد لیس علی ما ینبغی لان استعمال الاطلاق فی الاستعمال المذکور شائع ومتبادر من لفظ الاطلاق بخلاف الاطلاق الصحیح کذا فی الزینۃ **قوله** المعنی مایقصد بالشئ اعم من ان یکون ذلک القصد صریحا کقصد المعنی المطابقی اوتضمنا کقصد المعنی التضمنی اوالتزامیا کقصد المعنی الالتزامی واعم من ان یکون بواسطة الوضع اولا بل بواسطة الطبع کالمدلول الطبعی اوبواسطة العقل کالمدلول العقلی اعلم ان الدلالة عبارة عن کون الشئ بحالة یلزم من العلم به العلم بشئ اخر فالشئ الاول هو الدال والثانی هو المدلول والدال ان کان لفظا فالدلالة لفظیة والا فغیر لفظیة والدلالة اللفظیة ان توقف علی الوضع فهی وضعیة والا فغیر وضعیة وغیر الوضعیة ان کانت بحسب اقتضاء الطبع فطبعیة کدلالة لفظ اح اح علی وجع الصدر والا فعقلیة کدلالة لفظ دیز المسموع من وراء الجدار علی وجود اللافظ وغیر اللفظیة ان کانت بحسب الوضع فوضعیة کدلالة الخط علی اللفظ والا فعقلیة کدلالة الدخان علی النار ثم الدلالة اللفظیة الوضعیة ان کانت علی تمام ما وضع له کدلالة الانسان علی الحیوان ...... الناطق سمیت مطابقة للتطابق بین اللفظ والمعنی وان کانت علی جزء ما وضع له کدلالة الانسان علی الحیوان او الناطق سمیت تضمنا لکون المعنی المدلول فی ضمن المعنی الموضوع له وان کانت علی امر خارج یلزمه فی الذهن ای یمتنع انفکاک تصور المسمی عن تصوره کدلالة الانسان علی قابل العلم وصنعة الکتابة سمیت التزاما لکون المعنی المدلول لازما ذهنیا للمعنی الموضوع له

[1] قوله فتدبر لعله اشار الی جوابه بجواب الاعتراض المذکورین فیما بعد بلا فصل ۱۲ مولوی محمد عبدالرحیم عفی عنه

عه ای جواب الشارح الجامی رح ۱۲ مفتی عہ ای من قبیل حمل اطلاق المطلق علی المقید ۱۲ مفتی عبدالرحیم سه وهو استعمال اہل اللسان فی محاوراتهم ۱۲ مفتی رح لله کدلالة الانسان علی الحیوان الناطق ۱۲ مفتی صه فی کون اللفظ موضوعا بازائه ۱۲ مولانا مفتی عبدالرحیم عفی عنه

ثم المعنى فى الاصطلاح عبارة عما ذكره الشارح وهو ما يقصد بشئ وفى اللغة اما مفعل اسم مكان او مصدر ميمى هو مصدر الذى يدل على الحدث فقط وكان فى اوله ميم او مخفف معنيٌّ والشارح انما قدم المعنى الاصطلاحى على المعنى اللغوى مع ان المناسب بالعكس لان فى المعنى اللغوى اضطراب لاضطرابه فى صيغته كما علمت ولكونه مقصودا قوله بمعنى المفعول اى ينتقل من المعنيين وهو الظرف والمصدر الى المفعول فيكون المعنى بمعنى المقصود ثم نقل عن المفعول الى المعنى الاصطلاحى وهو ما يقصد بشئ وانما لم ينتقل عنهما ابتداء الى المعنى الاصطلاحى ليحصل القرب بين المنقول عنه والمنقول اليه لان القرب بين العام والخاص اشد من قرب غيرهما فمعنى المفعول ههنا عام يعنى ما قصد من شئ اخر ولا يقصد منه والمعنى الاصطلاحى خاص وهو ما يقصد عن شئ اخر فبهذا الاعتبار يتعدد النقل وقيل ان قوله بمعنى المفعول جواب سوال وهو ان المعنى اللغوى اعم من المعنى الاصطلاحى والاصل ان يكون العام محمولا على الخاص وههنا لا يصح الحمل لان المعنى باعتبار اللغة اما ظرف واما مصدر ولا يصح حملهما على ما يقصد بشئ اجاب عنه بقوله بمعنى المفعول والمفعول ههنا عام يصح حمله على المعنى الاصطلاحى قوله او مخفف معنى قيل ينبغى ان يتقدم هذا الاحتمال على الاحتمالين الاولين باعتبار ورود الاعتراض عليهما دون الثالث وجوابه ان فى الثالث ايضا خللا لان فيه حذف ياء المدغمة مع كسرة ما قبلها ومثل هذا الحذف غير مشروع لكن الخلل فى الاولين من حيث المعنى وفى الثانى من حيث اللفظ والنحاة يبحثون عن الالفاظ فالخلل فيهما عه كلا خلل فان قيل لما كان مثل هذا الحذف غير مشروع فلم اتى الشارح بهذا الاحتمال قلنا الباعث عليه قول العلماء لانهم قالوا معنىّ الكلام ومعنى الكلام واحد فعلم انه مخفف عنه قوله ولما كان المعنى اه جواب سوال وهو ان المعنى ماخوذ فى الوضع لان المراد بالشئ الثانى هو المعنى فحينئذ ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لانه يلزم الاستدراك اجاب عنه بقوله لما كان المعنى ماخوذ فى الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده عنه اى تجريد الوضع عن المعنى فيكون المراد بالوضع تخصيص شئ فقط فان قيل ما الباعث فى ذكر المعنى بعد الوضع حتى احتاج الى التصريح بالتجريد فالاولى تركه لئلا يرد الاعتراض على ان منصب المصنف الاختصار قلنا ان المعنى قيد مخرج خرج به حروف الهجاء والقيد المخرج لا بد ان يكون مذكورا صريحا ونقول ان المصنف انما ذكره ليشير الى كل مذهب ممكن فى المفرد فان قيل فعلى هذا لا حاجة الى ذكر اللفظ لانه ايضا ماخوذ فى تعريف الوضع فلم لم يتعرض الشارح الى تجريد الوضع عن اللفظ كما فى المعنى قلنا انما لم يتعرض لظهوره لان المستكن فى وضع راجع الى اللفظ فلا حاجة الى التجريد قوله الدالة بالطبع وانما لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل اكتفاء بالالفاظ الدلالة

عه واشارة الى جواز معنى الاصطلاحى ايضا ١٢ عه اى الاحتمالين الاولين ١٢ سه تائيد للاعتراض لطاء الحلاوة ١٢ لله اى فى لفظ المفرد من الاعراب الثلثة ١٢ صه اى الى تجريد الوضع من اللفظ ١٢ سله قوله مخفف معنى اسم مفعول كمرمى والذى جراه على هذه الاحتمال مع بعده لفظا استعمال المشدد بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام ومعنيه واحد كذا قال فاضل اللارى ١٢ مفتی محمد عبدالرحیم

بالطبع لاتحاد علتهما وهي عدم تعلق الوضع والتخصيص بهما **فان قيل** لما اخرج الالفاظ الدالة
بالطبع بالوضع فينبغي ان يذكرها عقيب الوضع **قلنا** اخراج الشئ بالشئ لايجئ الا بعد تحقق ذلك
الشئ وتحقق الوضع انما يكون بالمعنى **قوله** حروف الهجاء الهجاء تقطيع اللفظ بحروفها فحروف الهجاء
حروف يقطع اللفظ بها اي حرف يركب اللفظ منها لكن بقي البحث ههنا وهو ان كثيرا من حروف الهجاء
وضع للمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجر وغيرهما فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء الا ان يقال
ان قوله الموضوعة لغرض التركيب صفة احترازية لا صفة مساوية لحروف الهجاء فلا يحكم بقوله
لمعنى الا باخراج بعض حروف الهجاء لا كله كذا قال عصام **قوله** لغرض التركيب اه لا يقال
انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض معناها فلا وجه للاحتراز
عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض من الشئ لا يكون معنى لذلك الشئ اذ المعنى ما يقصد من اللفظ
لا ما وضع لاجل اللفظ والا لكانت حروف الهجاء كلها مترادفات **قوله** باذاء بعض اجزاءه كلفظ
اسم الموضوع لزيد مثلا والفعل لضرب ويضرب مثلا والحرف لكلمة من والى مثلا **فان قيل** بعد تعريف
المعنى بما يقصد بشئ كيف يصح هذا السوال **قلنا** لما تقرر عند السائل مقدمة وهي ان
المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى خص كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ و
تخصيص كلمة ما في التعريفات بما سوى اللفظ سنة مؤكدة **قوله** ما يتعلق به القصد فان قيل انه مخالف
لما سبق من قوله المعنى ما يقصد بشئ فان ما يتعلق به القصد اعم من ان يكون مقصودا بالشئ اولا ويمكن
ان يقال ان اللام في القصد للعهد الخارجي اي ما يتعلق به ذلك القصد المعهود بالشئ فلا مخالفة **قوله**
فان قلت اه فان قيل هذا الاشكال وارد على المفرد فينبغي ان يذكره بعده قلنا منشأ هذا السوال هذا الجواب
عن الاشكال الاول ونقول انهما اشتركان في الجواب الثاني فلذلك قدم على المفرد **قوله** كلفظ الاسم
الخ فان قيل لا نسلم ان الاسم موضوع للمفهوم الكلي لان قوله ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة الفاظ ايضا لا مفهوم كلي لانه عبارة عما حصل في العقل **قلنا** نعم لكن جعلنا ذلك تعبيرا عن
المفهوم الكلي **قوله** ان كان عاما الخ جواب سوال وهو ظاهر في الحقيقة اجيب عنه بان هذا الاعتراض
غير وارد لان الجواب عن الاشكالين مبني على مذهب المحقق التفتازاني ان امثال الضمائر عنده انما هو
موضوع للمفهوم الكلي وهذا الاعتراض مبني على مذهب السيد الشريف لان امثال الضمائر عنده موضوع
للافراد لانها هي المقصود والمفهوم الكلي آلة لملاحظتها فح لا يرد والدليل عند الاول ان الشرط في الموضوع
له ان يكون منضبطا ومنحصرا والشخصا لم يوجد في الافراد بل في المفهوم الكلي او باعتبار المفهوم

س الاشكال الذي المذكور بقوله وقد اجيب عنه ۱۲ مولوی محمد عبد الرحيم
والمفهوم ما تستعمل ليست بهمزة ولام الجر
بلفظ فان قلت اه ۱۲ ص
ع اي السوال الآن المذكوران كلاهما
ع اي المذكور الآن ۱۲ م
قوله ما يقصد بشئ عام ليشمل اللفظ
ليس بهمزة الاستفهام ۱۲ مولوی سعد الله
كهمزة الاستفهام ولام الجر وغيرهما
ليس لها معنى
الهجاء من حيث هي حروف الهجاء
او نقول ان حروف

هو المدرك الحاصل في الذهن اولاً ثم الافراد ثانياً ونقول هذا ما افاده بعض المتاخرين اما عند المتقدمين فالمضمرات والموصولات واسماء الاشارات والمعرف بلام العهد الخارجي موضوعة للمفهوم الكلي يستعمل في جزئياته هكذا ذكره السيد السند قدس سره والمصنف ذهب الى ما ذهب اليه المتقدمون كذا قال سيد جمال واعلم ان الوضع على اربعة اقسام احدها ان يكون الوضع والموضوع له كلاهما عامين وهو الذي يتصور الشئ بالمعنى العام وجعل المعنى العام موضوعا له لذلك الشئ كتصور الانسان بالحيوان الناطق وثانيها ان يكون الوضع والموضوع له كلاهما خاصين وهو الذي يتصور الشئ بالمعنى الخاص وجعل ذلك المعنى الخاص موضوعا له لذلك الشئ كتصور زيد بالحيوان الناطق مع هذا التشخص وثالثها ما يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا وهو الذي يتصور الشئ بالمعنى العام ولم يجعل ذلك المعنى العام موضوعا له لذلك الشئ بل صار آلة لملاحظة الافراد والموضوع له هو الافراد كتصور هو مثلا لمفرد مذكر تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما فهذا المعنى ان صدق على زيد فالموضوع له زيد وان صدق على عمرو فالموضوع له عمرو وهكذا ورابعها ما يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما ولا وجود لهذا القسم في الخارج بل هو مجرد احتمال عقلي فقط كذا في الصادق **قال مفرد** قال الشارح وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى انتهى والمعنى مجرور باللام الجارة فكذا المفرد بناء على ان اعراب الصفة يكون على طبق الموصوف **قوله ما لا يدل جزء لفظه على جزئه** وانما لم يقل على جزء معناه كما قال بعض النحاة لئلا يلزم للمعنى معنى ما لاحد ان يقول انه ينبغي ان يجعل اضافة المعنى الى الضمير بيانية لا بانقول ان ذلك خلاف المتبادر لان المتبادر من الاضافة الاضافة اللامية وحمل الالفاظ في التعريفات على المعاني المتبادرة واجب قيل عليه انه يقول انه وجد للمعنى معنى كما ان الحيوان الناطق مع هذا التشخص معنى للفظ زيد ثم لفظ زيد معنى لكلمة هو فتامل قيل عليه فعلى هذا صدق التعريف على المركبات لان عدم دلالة جزء لفظه على جزء معناه اعم من ان يكون للمعنى معنى ولكن جزء اللفظ لا يدل على جزء معناه اولا فحينئذ ينبغي ان يصير المركبات مثل زيد قائم حال كونه علما مفردة لانه لا يدل جزء لفظه على جزء معنى المعنى **قوله** وفيه انه يوهم الخ فيه اشارة الى الاعتراض وحاصله ان

سله وهو الشارح الهندی حیث قال هو ما لا یدل جزء لفظه علی جزء معناه ۱۲ مفتی عبدالرحیم سله قوله یلزم للمعنی الخ فان الضمیر فی معناه راجع الی الکلمة ما وهو عبارة عن المعنی ۱۲ مفتی سله حاصل قوله انه یلزم ان یکون للمعنی معنی لکون الاضافة بیانیة نعم یلزم ذلک لو کانت الاضافة لامیة ۱۲ مفتی ع سله فلا یلزم ان یکون للمعنی معنی ۱۲ م ع سله اعلم ان منشاء السؤال الاول منه لزوم المعنی للمعنی والغرض من هذا الاعتراض منع بطلانه کما ترے ۱۲ م ع سله قوله فتامل لعل فیه اشارة الی الجواب وهو انه یمکن ان یقول بل المراد انه یلزم ان یکون لکل معنی الا الفاظ معنی لانه تعریف فلا بد فیه من الشمول بان یکون جمیع افراده کذلک وهو باطل تخلفه فی کثیر من المواضع کالمرکبات حال کونه علما کذا فی بعض حواشی الفوائد ۱۲ لمصححه مفتی عبدالرحیم ویمکن ان یجاب عنه بانه ان اريد ان لزید من حیث انه معنی معنی فلا نسلم ذلک فمن یدعی ذلک فعلیه البیان وان ارید انه مع قطع النظر عن وصف کونه معنی معنی فلا بطلان لذلک لانه مدلول بهذه الحیثیة ودال لا بهذه الحیثیة فلا یلزم للمعنی معنی ولعل المحشی اشار الی ما ذکرنا بقوله فتامل ۱۲ مولوی سله ای فهذا المعنی لیس موضوعا له للفظ هو بل هو آلة لملاحظة الموضوع له وهی الافراد کزید وعمرو وبکر لانه ان صدق آه ۱۲ مفتی عبدالرحیم سله الضمیر راجع الی کلمة ما التی هی عبارة عن المعنی الواقعة فی تعریف المفرد ۱۲ مفتی عبدالرحیم سله کلمة ما نافیة ای لیس لاحد ان یقول فی الاعتراض ۱۲

جعل المفرد صفة للمعنى باطل لانه يوهم منه ان يكون المعنى متصفا بالافراد والتركيب قبل الوضع وذا باطل ووجه البطلان ظاهر لان الافراد والتركيب انما يعلم بالدلالة وعدمها وهما لا يكونان الا بعد الوضع ومنشاء هذا الوهم هو القاعدة المشهورة وهو انه اذا نسب الفعل وشبهه الى شئ هو متصف بشئ اخر فلا بد ان يكون هذا الشئ متصفا بقبل النسبة المذكورة كما اذا قيل ضربت زيدا قائما فلا بد ان يكون اتصاف الزيد بالقيام قبل اسناد الضرب اليه وذلك فى عرف اهل اللغة وهكذا نسبة الوضع الى المعنى فانه اذا اتصف المعنى بالمفرد فيلزم اتصافه به قبل الوضع بناء على هذه القاعدة

فان قيل فعلى هذا كان ورد الاعتراض قطعيا فلما اورد الشارح بقيد يوهم **قلنا** لظهور جوابه وهو ان اتصاف المعنى بالافراد قبل الوضع من قبيل التجوز وكان من قبيل قوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وهذا المجاز من قبيل المجاز بالمشارفة وهو قول قرب الى الحقيقة فلا يمتنع ارتكابه فى التعريف **قوله** ومعناه جزء ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه واما المركب فبخلافه اى ما يراد منه دلالة على جزء المعنى فحصوله انه لا بد فى تحقيق المركب من وجود الامور الاربعة احدها ان يكون للفظ جزء والثانى ان يكون لذلك الجزء دلالة على جزء المعنى والثالث ان يكون ذلك المعنى بعضا من معنى مقصود والرابع ان يكون دلالة ذلك الجزء على بعض من المعنى المقصود مقصودة كرامى السهم فان الرامى يدل على ذات صدر منها الرمى والسهم يدل على جسم معين وهذه الدلالة مقصودة فيخرج عن حد المركب ما لا يكون له جزء اصلا كق اذا جعل علما او يكون له جزء لكن لا يدل على شئ من اجزاء المعنى كزيد او ما له جزء يدل على المعنى لكن لا على جزء من المعنى المقصود كعبد الله علما فان كلا من جزئيه يدل على جزء المعنى كما هو الظاهر لكن لا يدل على جزء المعنى المقصود حال العلمية او ما يكون له جزء دال على المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة ذلك الجزء على المعنى المقصود مقصودة كالحيوان الناطق اذا جعل علما لشخص معين فعبد الله والحيوان الناطق علمان كزيد فى الافراد باعتبار معناهما العلمى وفى عدم قصد دلالة جزء اللفظ على جزء معناهما العلمى فالحاصل ان اللفظ الدال بالمطابقة ان تحقق فيه القيود الاربعة المذكورة فهو مركب والا فهو مفرد وان اردت زيادة التحقيق فارجع الى كتب المنطق **فان قيل** ينبغى ان يكون لفظ الانسان داخلا فى المركب لان جزءه يدل على جزء المعنى على قانون اهل الحساب لان الالف دال على الواحد والنون على الخمسين والسين على ستين وايضا ان ضرب مثلا مفرد بالاتفاق ويدل جزء اللفظ على جزء المعنى لان جزء الفعل اعنى به الهيئة دال على الزمان والاخر اعنى به المادة دال على الحدث فينبغى ان يكون مثل

ﻋﻠﮧ المشارفة بر چیزی نزدیک ورسیدن ۱۲ ﻟﮧ ولا یخفی علیک ان الحال موصوف بحالہ فی الحقیقة فتدبر ۱۲ ﻟﮧ کما اشار الیہ الشارح بقولہ فینبغی ان یرتکب فیہ تجوز ۱۲ ﻟﮧ یعنی ان جواب ہذا الاعتراض کان ظاہرا فاذا کان الاعتراض ضعیفا فلذا اوردہ بلفظ یوہم ۱۲ ﻋﻠﮧ باعتبار ما یؤول الیہ لانہ متی تحقق الوضع فبالفور یتصف المعنی بالافراد ۱۲ عبدالرحیم ﻟﮧ لان المراد بالخمر العنب وانما سمی بالخمر باعتبار ما یؤول الیہ کما حققہ القاضی البیضاوی ۱۲ ﻟﮧ والمراد بالجزء اعم من ان یکون حقیقة او حکما فلا یرد نحو ضرب ولا تضرب من انہما مرکبان ولیس لہما جزآن ۱۲ چند ادوزہ ﻟﮧ انما قید بکونہ علما لانہ اذا لم یکن کذلک یکون قسما من المرکب کما لا یخفی ۱۲ ﻟﮧ قولہ ہذا المجاز ای فی تعریف المفرد آہ انما قال ذلک دفعا لما یرد ان اخذ المجاز فی التعریف غیر جائز فلم ارتکب المصنف ہہنا

ضرب مركبا مع انه مفرد وايضا انه ان كان المراد بالقصد القصد بالفعل يخرج المركبات قبل الاستعمال وان كان بالقوة يدخل الحيوان الناطق وعبد الله علمين في حد المركب لانهما صلاحية لان يراد بجزء منه الدالة على جزء المعنى المركب فينقض التعريف طردا وعكسا وايضا ان هذا التعريف صادق على الالفاظ الدالة على المعاني بالعقل او الطبع حيث لا يدل جزئها على جزء معناها ايضا مع انها لا يسمى لفظا مفردا اصطلاحا **اجيب** عن الاول ان المراد بالارادة الارادة الجارية على قانون اهل اللغة لا على قانون اهل الحساب وعن الثاني بان المراد بالجزء الجزء المرتب المسموع بان يكون بعض اجزاء المركب مسموعا قبل الجزء الآخر وبعضها بعد الجزء الآخر والهيئة في مثل ضرب ليست كذلك لانها والمادة مسموعتان معا والفعل مع ضمير الفاعل من قبيل المركب وعن الثالث بان المراد بالقصد القصد بحسب الامكان فلا ينتقض الحد بالمركبات قبل الاستعمال لانه يمكن ان يراد بجزءها الدالة على جزء معناه وخرج المثالان المذكوران كما ترى **فان قيل** ان المثالين المذكورين ايضا يمكن ان يراد بجزءهما الدلالة على جزء المعنى بالنظر الى المعنى العلمي واما بالنظر الى المعنى التركيبي قبل الاستعمال فينبغي ان لا يصير امفردين **قلنا** ان افرادهما بالنظر الى المعنى العلمي واما بالنظر الى المعنى التركيبي فهما من قبيل المركب وعن الرابع بان المراد باللفظ هو اللفظ الموضوع لا غير **قوله** ولا بد له فيه اشارة الى الاعتراض **قوله** احد الوصفين جملة فعلية وهي قوله وضع **قوله** والآخر مفردا اه اعني به قوله مفردا حاصله ان المناسب بحال المتكلم البليغ ان يوردهما على صيغة الافراد او على صيغة الجملة فايراد احدهما جملة فعلية والآخر مفردا لا يخلو عن نكتة **قوله** وكان النكتة اه فيه اشارة الى الجواب **فان قيل** ان الاصل في الصفة هو الصفة المفردة لاتحاده بالموصوف فينبغي ان يتقدم على الصفة الجملة وايضا ان الصفة الجملة يقتضي تقدم الوضع على الافراد في الزمان والامر ليس كذلك بل هو مقدم على الافراد ذاتا فينبغي ان يذكر الصفة التي تكون دالة على التقديم الذاتي دون الزماني وايضا ان جعل صفة للفظ غير جائز لان المعنى قريب اليه والاصل في الصفة ان تكون في جنب الموصوف والمعنى يصلح ايضا لان يكون المفرد صفة له والعدول من القريب الى البعيد لا يكون الا لمانع ولا مانع ههنا **قلنا** عن الاول ان النكتة في التقديم انه لما كان الوضع مقدما على الافراد فمن هذه الضرورة صارت الصفة الجملة مقدمة على المفرد وعن الثاني ان مثل ذلك الصفة لم يوجد في كلام العرب فاستعير للتقدم الذاتي الصيغة التي تكون دالة على التقدم الزماني وعن الثالث بان القرينة كما هي موجودة في جانب المعنى وهي القرب كذلك موجودة في جانب اللفظ ايضا وهي ان الافراد والتركيب اولا وبالذات من صفات اللفظ وثانيا وبالعرض من صفات المعنى **قوله** وانما نصبه الخ وانما غير طريق النصب حيث لم يقل او منصوبا كما

سله اقول وجه دخولهما علمين واعتبار تلك الصلاحية لهما في غير حالة العلمية تعسف محض ۱۲ م سله حاصله انا نختار الشق الثاني ودخول المثالين المذكورين باطل لانه لا يمكن حال علميتهما ان يراد بجزئهما الدلالة على جزء معناهما ۱۲ سله ان يقول الكلمة لفظ موضع لمعنى مفرد ۱۲ سله وانما اورد كلمة كان للشك مع ان هذه نكتة ثابتة على الجزم اليقين اشارة الى ان لهذا الاعتراض اجوبة اخرى مذكورة في المطولات كذا في بعض الحواشي ۱۲ اي التي تدل على التقدم الذاتي دون الزماني ۱۲ شرح سله وهو الحيوان الناطق وعبد الله حال كونهما علمين ۱۲ عسه فخرج الالفاظ الدالة بالعقل او الطبع اذ ليس فيهما وضع وتخصيص آه ۱۲ م

سله سيجي تفصيله لقوله حاله آه ۱۲ سله ان يقول الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ۱۲ سله وهو لفظا مفردا ۱۲ م سله ينبغي ان يكون هو صفة المعنى دون اللفظ ۱۲ مفتی

فی الاولیین لان حالۃ النصب مغیر عنہما لانہ لم یساعدہ رسم الخط لان الاصل ان کل مفرد منصرف اذا کان خالیا عن اللام والتاء والیاء النسبتیۃ والالف المقصورۃ والاضافۃ ففی حالۃ النصب تکتب بعدہ الف وھھنا لیس کذلک وھنا لم یساعدہ رسم الخط لان المفرد لیس ھھنا ایضا فی النصب وانما لم یجعل الالف فی اخرہ لینتقل الذھن الی کل مذھب ممکن فیہ من الرفع والنصب والجر **قولہ** فعلی انہ حال من المستکن الخ **فان قیل** ھھنا ثلثۃ احتمالات لانہ اما ان یکون حالا من اللفظ او من المعنی او من المستکن فی الکل باطل اما الاولان فظاھر بطلانہما لان الحال اما ان یکون من الفاعل او من المفعول واللفظ والمعنی لیسا منہما والثالث ایضا باطل لان المستکن فی وضع انما ھو مفعول ما لم یسم فاعلہ لا ضمیر الفاعل **قلنا** ان المفرد حال من الضمیر فی وضع وھو مفعول ما لم یسم فاعلہ والمفعول ما لم یسم فاعلہ فاعل حقیقی عند صاحب المفصل وفاعل حکمی عند الجمہور والفاعل ماخوذ فی تعریف الحال اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما **فان قیل** لا یصح ان یکون المفرد حالا عن الضمیر فی وضع لان الحال یجب ان تکون فی جنب ذی الحال وھھنا لیس کذلک **قلنا** ھذا عند الالتباس بذی الحال الاٰخر وھھنا لیس کذلک **فان قیل** ان الالتباس بذی الحال الاٰخر موجود وھو المعنی لان المعنی ایضا یصلح لان یکون ذا الحال للمفرد **قلنا** نعم لکن الافراد والترکیب اولا وبالذات من صفات الالفاظ وثانیا وبالعرض من صفات المعنی فتوجہ الذھن اولا الی انہ حال عنہ فلا التباس او نقول ان المفرد حال من المعنی وھو مفعول بہ بواسطۃ اللام لان الجار والمجرور مفعول بہ فی الحقیقۃ **فان قیل** ان حالیتہ عن المعنی غیر جائز لان المعنی نکرۃ وذو الحال اذا کان نکرۃ وجب تقدیم الحال علیہ لئلا یلتبس الحال بالصفۃ حیث لم یجز رایت رجلا راکبا بل تقول رایت راکبا رجلا لکن ھذا فی حالۃ النصب واما فی حالۃ الرفع وان لم یلتبس الحال بالصفۃ لعدم مطابقۃ الاعراب نحو جاءنی رجل راکبا لکنہ محمول علی حالۃ النصب فی حق وجوب التقدیم **قلنا** ھذا فیما اذا لم یکن ذو الحال مجرورا واما اذا کان مجرورا فلا یجب تقدیم الحال علیہ والمعنی مجرور ھھنا باللام الجارۃ لان المجرور لا یتقدم علی الجار فکذا تابعہ اما تقدیمہ علی المجرور وتاخیرہ عن الجار فھو ایضا غیر جائز للزوم الفصل بین الجار والمجرور **فان قیل** ان الحال اذا کانت حالا عن الفاعل ینبغی ان لا یجوز تقدیمہا علی الفعل نحو قولک راکبا جاءنی زید لعدم جواز تقدیم الفاعل علی الفعل فکذا تقدیم تابعہ ایضا مع انہ جائز **قلنا** عدم جواز تقدیم الفاعل علی الفعل للضرورۃ وھو الالتباس بالمبتدا وھو لم یوجد فی الحال انما لم ینعکس ای لم یجعل الفاعل مقدما علی الفعل والمبتدا مؤخرا عنہ لان تسمیۃ المبتدا بالمبتدا مقتضی للتقدیم واعلم ان ذا الحال اذا کان مجرورا بالاضافۃ فحینئذ لا یجوز تقدیم الحال علیہ اتفاقا فلا یجوز قولہ جاءتنی مجردا عن الثیاب ضارب زید بجعل المجرد

ا ۔ ذو کتب الالف فی آخرہ لاختص الاعراب بالنصب ولم یحتمل الاحتمالین الاولیین مفتی ۲؎ قولہ لان الجار الخ فلیس ان الجار مع ... المساحۃ الا ان المفعول بہ ھو المجرور لکن ... الحال عن المجموع المرکب منہما لانہ مرکب من المستقل وغیر المستقل ... فہو غیر مستقل فالمجموع المرکب منہما کذلک وغیر المستقل لا یکون ذا الحال ... نقلا عن المعرب مولوی ۳؎ ... او نقول ان الفاعل مرتبۃ المعمول مرتبۃ مؤخرۃ عن العامل فلا یحتاج الی التاخیر اخر الفاعل عن الفعل کما قال حواشی ایضا فی بحث تقدیم المبتدا علی الخبر ۱۲ مولوی

ص ۵ یعنی المختار ہو احتمال الثالث وقلنا ان مفعول ما لم یسم فاعلہ فاعل حکما لان الفاعل الماخوذ فی تعریف الحال اعم من ان یکون فاعلا حقیقۃ او حکما ۱۲ مفتی عبد الرحیم

حالاعن زید بل تقول جائتنی ضاربۃ زید مجردا عن الثیاب اما اذا کان مجرورا بواسطۃ حرف الجر ففیہ خلاف فعند جمہور النحاۃ لایجوز تقدیمہا علیہ للعلۃ المذکورۃ فلا یجوز نحو قولہ ذہبت ضاربۃ ہند وعند البعض کابن علی وابن کیسان وابن البرہان یجوز تقدیمہا علیہ لان ہذا المجرور لیس بمجرور فی الحقیقۃ بل ہو منصوب لان حرف الجر فیہ معد للفعل کہمزۃ الافعال فکان تقدیرہ اذہبت ضاربۃ ہندا لکن فیہ تکلف واستدلوا ایضا بقولہ تعالیٰ وَمَا اَرْسَلْنٰکَ اِلَّا کَافَّۃً لِّلنَّاسِ بجعل کافۃ حالا عن الناس المجرور باللام لکن فیہ نظر لانہ لا نسلم ان کافۃ حال عن الناس بل ہو مفعول مطلق للفعل المحذوف تقدیرہ وما ارسلناک الا ان تکف کافۃ للناس او حال عن الضمیر المنصوب المتصل فی ارسلناک **فان قیل** لا نسلم ان کافۃ حال عن الضمیر المنصوب المتصل فی ارسلناک والا لکان کافا بدون التاء لان المطابقۃ بین الحال وذی الحال شرط **قلنا** لم لا یجوز ان یکون التاء فی کافۃ للمبالغۃ دون التانیث فلا یرد النقض **قولہ** او من المعنی فانہ مفعول بہ الخ جواب سوال وہو ان حالیۃ مفرد عن المعنی غیر جائز لان الشرط فی صحۃ الحالیۃ ان یکون عاملا الحال وذی الحال متحدا وہہنا لیس کذلک لان العامل فی المعنی ہو اللام الجارۃ والعامل فی المفرد ہو وضع اجاب بقولہ فانہ مفعول بہ الخ یعنی ان المعنی مفعول بہ بواسطۃ اللام والضابطۃ المشہورۃ ان متعلق الشیٔ عامل فیہ **قولہ** ووجہ صحتہ الخ جواب سوال وہو ان حالیتہ عن الضمیر المستکن فی وضع غیر جائز لان الشرط فی صحۃ الحالیۃ ان یکون زمان الحال وعامل ذی الحال متحدان وہہنا لیس کذلک لان الوضع مقدم علی الافراد فاجاب بقولہ وجہ صحتہ **قولہ** وقید الافراد الخ لما یرد علی تعریف الکلمۃ انہ غیر جامع لافرادہ ولا مانع عن دخول الغیر اما علی جامعیۃ التعریف فلان مثل الرجل وقائمۃ وبصری ونحوہا کلمات حیث وجدنا فیہا امارات الکلمۃ الواحدۃ وہی انہا تعرب باعراب کلمۃ واحدۃ ولم یتناولہا التعریف لان کل واحد منہا موضوع للمعنیین لان اللام فی الرجل دال علی تعریف الرجل والرجل دال علی المعنی وہکذا فی غیرہ واما علی مانعیتہ فلان نحو عبد اللہ والحیوان الناطق علما مرکب لانا وجدنا فیہا امارات المرکب وہی انہا تعرب باعراب الکلمتین مع انہ یدخل فی تعریفہا لانہا موضوعۃ لمعنی مفرد فاشار الی الجواب بقولہ وقید الافراد الخ حاصلہ ان خروج نحو الرجل وغیرہ غیر مضر لنا لانہا لیست بکلمۃ بل لانہا علی المعنیین وما قلت انا وجدنا فیہا امارات الکلمۃ فاجاب عنہ بقولہ لکن یعد لشدۃ الامتزاج لفظۃ واحدۃ **قولہ** وامثالہا **فان قیل** ان ذکر الامثال بعد ذکر مثل فی قولہ مثل الرجل مستدرک **قلنا** المثل مضاف الی مابعدہ لیفید عموم مدخولہ فقط ومدخولہ ہو الاسم المعرف باللام او الاسم المتلبس بتاء التانیث او یاء النسبۃ واما عموم لفظ الامثال فبالنسبۃ الی سائر المرکبات کلامیۃ

---

۱ فیکون العامل فی الحال وذی الحال متحدا وہو لفظ وضع ۱۲ مفتی عبد الرحیم **۲** قولہ فانہ مفعول آہ والسوال المشہور الموافق لسائر الحواشی وہو ان یقال لا یصح حالیۃ المفرد عن المعنی لان الحال ما یبین ہیئۃ الفاعل او المفعول بہ والمعنی لیس بفاعل لا حقیقۃ ولا حکما ولیس بمفعول بہ لعدم کونہ منصوبا اجاب بقولہ فانہ مفعول بہ آہ حاصل الجواب ان الحال ما یبین ہیئۃ الفاعل او المفعول بہ سواء کان المفعول بہ بلا واسطۃ او بواسطۃ فقولہ بمعنی مفعول بہ بواسطۃ اللام ۱۲ مصحح مفتی **۳** حاصل الجواب انا نسلم ان الوضع مقدم علی الافراد لکن لا فقط لانہ لا یلزم کما توہمت حتی یرد النقض بل الوضع متعارض للافراد بحسب الزمان فیجوز ان یکون

کانت کقولہ ضَرَبَ زَیْدٌ عَمْرًوا او غیرہ مثل غلام زید **قولہ** واعرب باعراب واحد الخ فان قیل انہ یفہم من سیاق کلام الشارح انہ کان اللائق بمثل الرجل وقائمۃ ان یعرب باعرابین لکنہ بواسطۃ شدۃ الامتزاج اعرب باعراب واحد والامر لیس کذلک لان احد الجزئین لم یستحق الاعراب بل البنا لانتفاء الترکیب الموجب للاعراب **قلنا** المراد بالاعراب الحالۃ الواحدۃ بان یترک الحالۃ المقتضیۃ للجزء الاول والحالۃ المقتضیۃ للجزء الثانی لان رعایۃ الجزئین تقتضی اجتماع الاعراب والبناء فی کلمۃ واحدۃ ونحن نختار حالۃ ثالثۃ لمجموع الجزئین وھو اعراب الجزئین المجموعین کالحالۃ الواحدۃ التی ھی اعراب الکلمۃ الواحدۃ فصار المجموع ککلمۃ لشدۃ الامتزاج فلھذا اعرب باعرابھا فیکون قول الشارح اعنی بہ واحد مضافا الیہ للاعراب لا صفۃ لہ وان کان حسن التقابل بقولہ مع انہ معرب باعرابین یابی عنھا ای عن الاضافۃ **قولہ** وبقی الخ عطف علی قولہ وخرج یعنی ان خروج عبد اللہ علما لیس بمضر لنا بل یلزمنا الادخال لانہ موضوع لمعنی مفرد مع انہ معرب باعرابین **فان قیل** ان تعدد الاعراب لیس الا لتعدد المقتضی والمقتضی فی الکلمۃ الواحدۃ واحد **قلنا** نعم لکن ذلک علم منقول وقد یعتبر فی الاعلام المنقولۃ الوضع السابق وفی الوضع السابق معرب باعرابین فکذا بعد النقل ایضا معرب باعرابین لیکون اشعارا علی النقل فالمضاف الیہ معرب بالاضافۃ والمضاف معرب بحسب ما یقتضیہ العامل من الرفع والنصب والجر ونقول ان محل الاعراب انما ھو الجزء الاخیر من الکلمۃ والجزء الاخیر ھھنا اعنی بہ الھاء لما اشتغل باعراب الاضافۃ انتقل الاعراب عنہ الی الجزء الفارغ عنہ وھو الدال علی حسب ما یقتضیہ العامل کما نقل اعراب ما بعد غیر الی لفظ غیر کما فی قولہ جاء نی القوم غیر زید فلیس عبد اللہ الا معرب باعراب واحد **فان قیل** فعلی ھذا یلزم اجراء الاعراب فی وسط الکلمۃ **قلنا** ھذا مبنی علی قاعدۃ وھی ان اجراء الاعراب علی المجموع والمجموع غیر صالح لہ فاجری الاعراب علی احد الجزئین فافھم **قولہ** ولا یخفی الخ جواب سوال وھو انہ لو کان الامر بالعکس لکان انسب وحاصل الاعتراض ان الغرض من علم النحو بیان احوال اواخر الکلم من حیث الاعراب والبناء فمثل عبد اللہ علما لما کان معربا باعرابین فینبغی ان یخرجہ عن تعریف الکلمۃ واخراجہ عن تعریفھا انما یکون بذکر التاء فی اللفظ کما ذکرہ صاحب المفصل ومثل الرجل وبصری وانھم لما کان معربا باعراب احد فینبغی ان یدخلھا فی التعریف ودخولھا انما یکون بترک الافراد واجیب عن ھذا الاعتراض بان عبد اللہ مرکب علمی والمرکب العلمی قسم من الاسم والاسم کلمۃ والکلمۃ مفرد فیدخل فی الکلمۃ ومثل الرجل وبصری وقائمۃ خارج لان جزء اللفظ یدل علی جزء معناہ فکان مرکبا لفظا ومعنی وان کان لشدۃ الاتصال لفظۃ واحدۃ ومعرب باعراب واحد

لہ والاحسن والاقرب فیھا ان یفسر کذا ای عن کون قول الشرح واحد مضافا الیہ للاعراب او لوجہ لا یخفی علیک ١٢ م رطہ حاشیہ متعلق بصفحہ ٢٩ قولہ بالنسبۃ قیل علیہ ان یقول بالنسبۃ الی غیر المضاف الی ما بعدہ کالتثنیۃ والجمع کالمسلمین بفتح المیم وکسرھا والمسلمات کما ھو رای البعض کیف لا والمرکبات کلامیۃ او غیر کلامیۃ یخرجھا اخراجا مبینا قول الشرح لکن بعد شدۃ الاتصال الخ فادخلھا فی امثالھا مما لا یحترز علیہ عاقل ١٢ م عہ فی قولہ باعراب واحد ١٢

عہ ای عن الجز الاخیر ١٢ مولٰنا مفتی محمد عبد الرحیم عفی عنہ

ثم الغرض من نقل عبارة صاحب المفصل بقوله لفظة دالة على معنى مفرد بالوضع اشارة الى انه ينبغى للمصنف ان يذكر التعريف الذى ذكره صاحب المفصل لانه على تعريف المصنف يرد الاشكالين احدهما خروج ما حقه الدخول كما فى نحو لرجل وغيره والثانى دخول ما حقه الخروج كما فى نحو عبد الله علما واما على تعريف صاحب المفصل فيرد الاشكال الواحد وهو خروج ما حقه الدخول بقيد الافراد كما فى مثل الرجل **اجيب عنه** بان نحو عبد الله داخل فى المعرف لان العلم قسم من الاسم والاسم قسم من الكلمة واذا اخرجناه من التعريف فلا يصير التعريف جامعا لافراده بخلاف الثلثة الاخيرة فانها غير داخلة فى المعرف لدلالة جزئها على جزء المعنى فاذا ادخلناه فى التعريف لا يصير التعريف مانعا من دخول الغير **قوله** واعلم الخ جواب سوال وهو ان قيد الدلالة المذكورة فى تعريف صاحب المفصل لا يخلو اما ان يكون مرادا فى تعريف الكلمة اولا فعلى الاول صار تعريف المصنف ناقصا وعلى الثانى صار تعريف صاحب المفصل مشتملا على امر زائد اجيب عنه بقوله واعلم وحاصله ان قيد الدلالة مراد فى التعريف ولا يلزم من عدم الذكر نقصان فى تعريف الكلمة لان المذكور فى تعريف المصنف الوضع والوضع يستلزم الدلالة فلا حاجة الى ذكر الدلالة بعد ذكر الوضع واما صاحب المفصل فقدم ذكر الدلالة اولا وهو لا يستلزم الوضع فاحتيج الى ذكره بعدها فان قيل لا نسلم ان الوضع يستلزم الدلالة لانه ينقض بحروف الهجاء لانه موضوعة لغرض التركيب مع انها لا تدل على المعانى **قلنا** ان الالف واللام فى الوضع للعهد اى الوضع لمعنى يستلزم الدلالة على المعنى والوضع فيها ليس كذلك **قوله** لفظ ديز الخ انما قال ديز مقلوب زيد ولم يقل زيد لان دلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ من قبيل الدلالة العقلية والوضعية جميعا **قوله** من وراء الجدار الخ انما قيد به احترازا عما اذا كان مسموعا من داخله لان الدلالة حينئذ على وجود اللافظ بحسب المشاهدة ثم اعلم ان بين كل واحد من الدلالة الوضعية والطبعية والعقلية عموم وخصوص من وجه فان اردت ايضاحه فليرجع الى كتب المنطق **قوله** اى الكلمة جواب سوال وهو ان الضمير فى قوله وهى لا يخلو اما ان يرجع الى لفظ الكلمة او الى مفهومها وكلاهما باطلان اما الاول فلان لفظ الكلمة اسم بقرينة دخول اللام عليها فيلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره اعنى به الفعل والحرف واما الثانى فلانه على هذا لا يطابق بين الراجع والمرجع فاجاب بقوله اى الكلمة وحاصله ان الضمير راجع الى الكلمة باعتبار المفهوم

---

١ اقول هذا المقام والآتى يقتضيان ايراد كلمة لو مقام اذا كما لا يخفى على واقف هذا الفن لعل وقوع اذا هو من ناسخ ١٢ م ٢ قوله واما صاحب المفصل جواب سوال وهو انه لما كان الوضع مستلزما للدلالة فينبغى ان يكون الدلالة ايضا مستلزما للوضع فذكر الوضع بعد ذكر الدلالة فى تعريف صاحب المفصل مستدرك فاجاب بقوله واما صاحب المفصل محصل الجواب ان الدلالة لا تستلزم الوضع فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع فى المفصل ١٢ م ٣ وذا باطل لان التقسيم عبارة عن ضم القيود المتخالفة الى مشترك واحد وهذا الواحد يكون مجمولا حملا متعارفا على كل المقيد الحاصل عن ذلك الضم وغير خفى ان شرك الشئ وحمله بهذا النهج بين نفسه وغيره مما لا يتصور اصلا ١٢ ٤ يعنى ان وجود اللافظ حينئذ يعلم بالمشاهدة لا من اللفظ ١٢ م ٥ قوله باعتبار المفهوم آه لكن لا من حيث هو هو فانه مجرد ليس باسم وفعل وحرف بل من حيث انها موجودة بالوجود الخارجى ومتحققة فى ضمن الافراد بطريق الاستخدام كما قال مولانا نور محمد المدقق ١٢ ٦ وهى الدلالة حيث قال فى تعريف الكلمة اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ١٢ ٧ اى فى تعريف الكلمة اولا ١٢

فطابق الراجع بالمرجع وصح التقسيم **قوله** ای منقسمة اه جواب سوال وهو ان ضمير هي راجع الى الكلمة مبتداء وكل واحد من الثلثة المذكورة خبره والخبر يكون محمولا على المبتداء وههنا لا يصح الحمل لان الكلمة جنس وكل واحد من الثلثة المذكورة من انواعه وحمل الانواع على الجنس باطل حيث لا يقال الحيوان انسان بل هو عكس فيه لان الحمل عبارة عن صدق الخبر على جميع افراد المبتداء فيفهم منه ان كل فرد من افراد الكلمة من قبيل الاسم ومن قبيل الفعل والحرف ايضا وهو باطل اجاب عنه بقوله اي منقسمة حاصله انه اذا حمل الانواع على الجنس يراد به التقسيم لا الحمل الذي هو عبارة عن صدق الخبر على جميع افراد المبتداء او جواب عن اسولة ثلثة على الطريقة الاخرى احدها ان المطابقة بين المبتداء والخبر شرط ولم يوجد ههنا والثاني ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى من المرجع لان الخبر محل الافادة وداخل في الكلام والمرجع خارج عنه فينبغي ان يقول هو والثالث ان جمع مجرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيعلم منه ان الكلمة مجموع الامور الثلثة والامر ليس كذلك فاجاب بقوله اي منقسمة الخ حاصله انا لا نسلم ان الخبر هو قوله اسم وفعل وحرف بل خبره محذوف وهي قوله منقسمة فحينئذ يطابق بينهما لان كلا منهما مؤنث ورعاية الخبر ايضا ثابت لان الخبر مؤنث والمراد من التقسيم تقسيم الكلي الى الجزئيات لا تقسيم الكل الى الاجزاء وتفصيله ان التقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكل الى الاجزاء كما تقول السكنجبين خل وماء وعسل والواو فيه يوجب اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود لترتب الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق الحكم على كل جزء بطريق الحقيقة فان السكنجبين لا يطلق على الخل ولا على العسل ولا على الماء بل على المجموع وثانيهما تقسيم الكلي الى الجزئيات كما تقول الحيوان انسان وفرس وبقر الخ ولا بد فيه ان يكون الامور المنقسمة مشتركا فيصح اطلاق المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة فان الحيوان لو يطلق على كل واحد من الانسان و الفرس والغنم والواو فيه لمطلق جمع الافراد الثابت في كل فرد والتقسيم الذي نحن بصدده من هذا القبيل فيصح اطلاق الكلمة على كل واحد من هذه الاقسام الثلثة واجيب عن الاول بوجه آخر وهو ان المطابقة بين المبتداء والخبر شرط اذا كانا اسمين ظاهرين او كان الخبر مشتقا وههنا ليس كذلك **قوله** الى هذه الاقسام الثلثة وتفصيل المقام ان ههنا مذهبين مذهب الشارح ومذهب غيره من الشارحين كالفاضل الهندي فاما مذهب غيره فهو ان الربط مقدم على العطف لان كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه معرب اجراء الاعراب على كل واحد منها اثر الربط على العطف اما مذهب الشارح فهو ان العطف مقدم على الربط والا لم يصح الحصر اما اجراء الاعراب على كل واحد منهما فمبني على قاعدة مشهورة وهي انه اذا اجري الاعراب على المجموع والمجموع غير صالح لاجراء الاعراب فاجري الاعراب على كل واحد من اجزاءه فافهم وجواب سوال وهو ان هذا المقام مقام التقسيم

ھ ۵ بل المبتدأ اسم مفرد وكذا الخبر هو قوله اسم والفعل والحرف ليس مشتقا منه

فینبغی ان یذکر ادوات الحصر وھی انما والا وغیرھما وھھنا لم یوجد اجاب بقولہ الی ھذہ الاقسام الخ حاصلہ ان العطف مقدم علی الربط وھو مفید للحصر لان حق الربط التقدیم وتاخیر ماحقہ التقدیم مفید للحصر لان العدول من الاصل الی خلاف الاصل یکون لنکتۃ والنکتۃ ھھنا الحصر **قولہ** ومنحصرۃ فیھا الخ والغرض منہ ان ھذا اللفظ لیس بمذکور فی المتن لکن فہم الشارح عن المقام[1] لان المصنف سکت عنہ والسکوت فی موضع البیان بیان فیدل علی الحصر اوفہم عن التقسیم المتضمن لدعوی الحصر فلایرد ما قیل ان قولہ لانھا اما ان تدل لایخلو اما ان یکون دلیلا للحصر او التقسیم وکلاھما باطلان اما الاول فلان دعوی الحصر غیر مذکور فی کلام المصنف واما الثانی فلان التقسیم عبارۃ عن انضمام قیود متباینۃ او متخالفۃ الی الامر المشترک فھو مجرد التصور والتصور لایحتاج الی الدلیل بل الحکم یحتاج الیہ والحکم انما ھو ثابت فی الحصر لا فی التقسیم فکیف جعلہ دلیلا للتقسیم اجاب بقولہ ومنحصرۃ حاصلہ انہ دلیل للحصر والحصر موجود لان ھذا الموضع موضع بیان الحصر والمصنف قد سکت عنہ والسکوت فی موضع البیان بیان **قولہ** والوضع یستلزم الدلالۃ انہ جواب عن اسولۃ ثلثۃ الاول ان حصر الکلمۃ فی الاقسام الثلثۃ باعتبار الدلالۃ وعدمھا باطل لانھما لیسا بماخوذین فی تعریف الکلمۃ والثانی ان المشہور فیما بین العلماء ان حصر الکلمۃ فی الاقسام الثلثۃ من قبیل الحصر العقلی لا الاستقرائی یفہم من عبارۃ المصنف ان الحصر استقرائی فحینئذ صار العقل مجوزا للقسم الرابع وھی الکلمۃ التی لا تدل علی المعنی اصلا ای لا فی نفسھا ولا فی غیرھا والثالث ان فی قولہ الثانی الحرف یلزم حمل الخاص اعنی الحرف علی العام وھو قولہ الثانی لان لفظ الثانی منقسم الی مایدل علی المعنی وغیرہ والی مالا یدل اصلا فاجاب الشارح بقولہ والوضع یستلزم الدلالۃ فحینئذ صارت الدلالۃ ملحوظۃ فی التعریف فبھذا اندفع سوال الاول وعن الاخرین ان العقل غیر مجوز للقسم الرابع لان الوضع الماخوذ فی تعریفھا مستلزم للدلالۃ والدلالۃ لاتکون الا علی المعنی **قولہ** لانھا اما ان تدل الخ **فان قیل** ان کلمۃ ان حرف من الحروف المشبھۃ بالفعل اسمھا ھو الضمیر الراجع الی الکلمۃ اعنی بھا الھاء وقولہ تدل بتاویل الدلالۃ باعتبار ان الناصبۃ المصدریۃ خبرھا فصار تقدیرہ لانھا ما دلالۃ وھذا غیر مستقیم لان خبرھا یکون محمولا علی اسمھا وھھنا لایصح الحمل للزوم حمل صرف الصفۃ علی الذات فلا یقال زید بیاض **قلنا** ان لفظ من صفتھا مقدر فی جانب خبرھا فیکون تقدیرہ لانھا اما من صفتھا دلالۃ الخ فلایلزم حمل الصفۃ علی الذات بل حمل الصفۃ علی قولہ من صفتھا وبعضھم قالوا ان لفظ الحال والصفۃ مقدر فی جانب اسمھا فصار تقدیرہ لان حالھا او صفتھا اما دلالۃ قیل فعلی ھذا یکون تقسیم الحال والصفۃ اولا وبالذات وثانیا وبا

العرض [1] لان المقام مقام بیان الاقسام والغائب لحصر المصنف قد سکت عنہ ۱۲ [2] واعلم ان الحصر علی اربعۃ اقسام عقلی ان کان الجزم بالانحصار حاصلا بمجرد ملاحظۃ مفہوم الاقسام من غیر استعانۃ امر آخر وان یکون دائرا بین النفی والاثبات کحصر الشیء فی الموجود والمعدوم فان من البین ان کل شیء اما موجود او معدوم وقطعی ان کان مستفادا من دلیل علی امتناع قسم آخر کحصر الشیء فی الواجب والممکن والممتنع فان العقل یجوز قسما آخر لکن الدلیل یبطلہ ویجوز لزوم اجتماع النقیضین واستقرائی ان کان حاصلا بالتتبع والاستقراء کحصر ابواب فلان فی المجرد والستۃ وجعلی ان حصل من ملاحظۃ تامۃ کحصر العبد القاسم من عبد الغفور ۱۲ [3] ولہذا حصر المصنف الخصوصۃ عن سفسطۃ الدلیل بالدعوی ۱۲ یعنی ان القرینۃ علیہ محل التقسیم والطالب فیہ الانحصار ۱۲ [4] ای تقدیر الحال والصفۃ فی جانب اسمھا ۱۲

ربنا اصرف عنا العذاب انا مومنون بحرمت النبی صلی اللہ علیہ وعلی آلہ واصحابہ اجمعین

للكلمة مع ان الامر على العكس ايض هذا الفساد انما نشاء من جانب الخبر لا من جانب الاسم فتقديره في جانب الخبر اولى من تقديره في جانب الاسم وايض الفساد الناشي من جانب الخبر هو عدم صحة الحمل الا ان تدل بتاويل الدال لزوهي صفة وجه الرد على من جعل التقدير في جانب الاسم هو انه بمنزلة نزع الخف قبل الوصول الى الماء وفي هذه العبارة رد على من جعل التقدير في جانب الخبر بذى فرد على من جعل الدلالة بمعنى الدال ووجه الرد بتقدير ذى هو ان ذو موضوع للذات والملحوظ في جانب الخبر الصفة ووجهه على من جعل الدلالة بتاويل الدال هو انه مخالف لمقتضى زيادة ان لان حقيقتها في المصدرية والدال ذات مع الصفة وايض انه على هذا لا يصح قول المص والثاني الحرف يعني ان عدم الدال الحرف **قلنا** ان لفظ الدلالة مؤول بالدال او نقول ان العبارة مبنى على حذف المضاف تقديره ماذات الدلالة في يصح الحمل فان قيل ان ان الناصبة تابى عن هذين الجوابين لانها امارة الثبوت وهي امارة الحدوث وبينهما منافاة **قلنا** عن اصل الاعتراض ان السيد السند قد فرق بين المصدر الصريح والتاويلي بحمل الاول لا يصح على الذات لانه خال عن شائبة الذات واما حمل الثاني على الذات فجائز لعدم خلوه عنها وهذا من قبيل الثاني واما على تقدير الشارح الجامي فالمضارع المنصوب بان الناصبة اعني به **قوله** ان تدل فاعل الظرف المحذوف اعني به **قوله** من صفتها فصار تقديره لانها اما من صفتها دلالتها فحينئذ لا يرد عليه شئ **قوله** كائن رد على بعض من قال ان قوله في نفسها ظرف لغو متعلق بتدل ووجه الرد انه يلزم جعل في بمعنى الباء لان في لا يقع صلة الدلالة بل يقع صلة الباء او على وجعل في بمعنى الباء مجاز غير ظاهر واخذ المجاز في التعريفات مهجورة لان المقصود من التعريف الايضاح وهو اذا كانت بمعنى الحقيقي وايض اذا كان متعلقا بتدل يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي وايض رد على بعض النحاة حيث قالوا ان قوله في نفسها ظرف مستقر باعتبار المتعلق حال عن المعنى ووجه الرد عليهم ان المقصود في التعريف العموم والشمول وهذا المقصود لا يحصل بالحالية لان الحال لا يكون الا قيدا لعامل ذي الحال **قوله** والمراد به جواب سوالين الاول ان الضمير في قوله في نفسها لا يخلو اما ان يرجع الى الكلمة او الى المعنى فعلى الاول يلزم ظرفية الدال للمدلول وهو باطل لان الكلمة ليست زمانا ولا مكانا والظرف لا يخلو عنهما وعلى الثاني يلزم ارجاع ضمير المؤنث الى المذكر وهو ايض باطل والثاني ان تعريف الاسم المستفاد من دليل الحصر لا يكون مانعا عن دخول

اللهم اغفر لكاتبه ولوالديه ولاساتذته ولجميع المؤمنين آمين

الغیر حیث دخل فیہ الحرف لانہ ایضا تدل علے معنی فی نفسہا لکنہ غیر مستقل بالمفہومیۃ فاجاب بقولہ والمراد اہ
قولہ لاستقلالہ بالمفہومیۃ فان قیل بعض الاسماء لا تدل علے معنی فی نفسہا کالموصولات واسماء الاشارات
وضمیر الغائب فانہا تحتاج الی الصلۃ والمشار الیہ والمرجع **قلنا** المراد بالدلالۃ علے معنی فی نفسہا بحسب الوضع
وھذہ الاسماء تدل علے المعنی بحسب الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحسب عارض الاستعمال **قولہ**
القسم الثانی جواب سوال وھو ان لفظ الثانی لیس بحرف بل اسم اجاب بقولہ القسم وتقریر السوال بوجہ اخر
وھو ان الثانی صفۃ للکلمۃ والکلمۃ مونث فالاولی ان یقال الثانیۃ اجاب بقولہ القسم اہ حاصلہ ان الثانی صفۃ
لموصوف محذوف وھو القسم لا الکلمۃ **قولہ** اعنی الابتداء والانتہاء اہ اللام فیہما للعہد ای الابتداء من
البصرۃ مثلا والانتہاء الی الکوفۃ مثلا ولا یراد بہما الابتداء المطلق والانتہاء المطلق لانہما مستقلان با
لمفہومیۃ لدلالۃ لفظ الابتداء بہ علیہما **قولہ** وانما سمی اہ اشارۃ الی بیان وجہ المناسبۃ بین الاسم والمعنی
قولہ ای جانب مقابلہ اہ جواب سوال وھو ان الباء فی نحو مررت بزید وقعت فی وسط الکلمۃ مع
انہا حرف اجاب بقولہ ای جانب اہ حاصلہ ان المراد بالطرف ھو الجانب المقابل فان قیل اذا کان الحرف مقابلا
للاسم والفعل فہما ایضا مقابلان لہ فینبغی ان یقال لہما ایضا حرفا **قلنا** الاطراد والانعکاس لیس بشرط
فی وجہ التسمیۃ کذا فی الصادق **قولہ** وھو لا یقع عمدۃ فیہ **فان قیل** ینتقض ھذا بنحو لا حی جاء زید
لا حجر فان حرف السلب فی المثالین المذکورین عمدۃ حیث یقع فی الاول موضوعا وفی الثانی محمولا **قلنا**
الحرف لا یقع عمدۃ باعتبار اول الوضع فلا یرد اشکال بالمثالین لان الحرف فیہما یقع عمدۃ باعتبار عارض العدول
لا باعتبار الوضع کذا فی المنطق فی بحث المعدولات **قولہ** ذلک المعنی الخ فیہ اشارۃ الی ان الضمیر
فی قولہ یقترن راجع الی المعنی لا الی الکلمۃ لان المقترن ھو المعنی **قولہ** فی الفہم اہ جواب سوال وھو
ان معنی الافعال کما یقترن باحد الازمنۃ الثلاثۃ کذلک یقترن بہ معنی الاسماء ایضا کالمصدر لان الضرب
مثلا موضوع للحدث والحدث لا یوجد الا فی زمان واحد من الازمنۃ الثلاثۃ اجاب بقولہ فی الفہم حاصلہ

ان المراد بالاقتران الاقتران فی الفہم من اللفظ لا الاقتران فی الوجود یعنی یفہم ذلک الزمان عن اللفظ کما یفہم منہ الحدث والنسبۃ فیکون کل واحد منہما معنی تضمنیا للفعل ومجموعہا معنی مطابقی لہ قولہ عنہا ۱۲ ہ جواب سوال وھو انہ یلزم من قولہ ان یقترن ا ہ ان یکون قولنا زید ضارب عمروا الآن او غدا او امس فعلا لاقتران باحد الازمنۃ الثلثۃ فی الفہم وایضا ینقض بصبوۃ الاتفاق کما اذا اتفق مع الفہم الزمان اجاب بقولہ عنہا الخ حاصلہ ان المراد بالاقتران الاقتران الذی یفہم من اللفظ الدال لا من شیٔ اٰخر وھو الآن مثلا او الاتفاق قولہ ای حین ا ہ جواب سوال وھو انہ علی ہذا یلزم اقتران الشیٔ بنفسہ لان احد الازمنۃ الثلثۃ فی ضمن الامور الثلثۃ فلما اقترن الامور الثلثۃ فبالضرورۃ اقترن الزمان بالزمان اجاب بقولہ ای حین ا ہ حاصلہ ان المراد بالمعنی المعنی التضمنی اعنی بہ الحدث لا المطابقی کما توھمت قولہ من السمو جواب سوال وھو انہ ما المعنی اللغوی للاسم وما المناسبۃ بین المعنی اللغوی والاصطلاحی اجاب بقولہ من السمو ا ہ ومنشاء السوال ان المعنی اللغوی مقدم علی الاصطلاحی لانہ منقول عن اللغوی فلابد من بیان المنقول عنہ و المناسبۃ بینہما والباعث علی بیانہما الاختلاف بین البصریین والکوفیین والشارح اشار الی ضعف مذہب الکوفیین بلفظ قیل و وجہ الضعیف ان الفعل ایضا علامۃ علی المعنی وان کان یمکن دفعہ بانہ لا یشترط الاطراد فی وجہ التسمیۃ فتامل قولہ لتضمنہ الفعل اللغوی یعنی ان لفظ الفعل فی الاصل موضوع للمصدر ثم یسمی القسم الاول بذلک الاسم لانہ متضمن للمصدر فکان من قبیل تسمیۃ المتضمن باسم المتضمن او تسمیۃ الدال باسم المدلول او من قبیل تسمیۃ المعنی الاصطلاحی باسم المعنی اللغوی او من قبیل تسمیۃ الکل باسم الجزء قال وقد علم ا ہ وانما اختار علم دون عرف لان العادۃ جرت باستعمال المعرفۃ لادراک الجزئیات والبسائط

لہ قولہ فی الوجود ای فی نفس الامر کما ہو المتبادر فالفعل مثلا وان کان فی زمان فی نفس الامر لکن لا یفہم الزمان منہ ۱۲ م سلہ من السمو بحرکات الثلث للسین یقال اسما اصلہ ان فعلا بفتح الفاء اذا کان صحیح العین کفلس لا یجمع علی افعال لانہ یجوزان یجمع کل ثلاثی علی افعال کما فی حاشیۃ مولینا نور محمد المرقق نقلا من المعتبرات ۱۲ م ملہ ویدفع قولہم اشتقاق سمی جمعہ علی اسماء فانہ لو کان کما قالوا لکان فعلہ وسم وجمعہ اوساما کما لا یخفی والقلب مع کونہ خلاف الاصل لا یکون مطردا فارتکابہ ایضا بعید اذا عرفت ہذا ان فلازم علی المحشی ان یقول وجہ الضعف ما ذکرنا لان الوجہ الذی ذکرہ مجاب عنہ کما تری و غایۃ الاعتذار عنہ بانہ ولم یشترط الاطراد فی التسمیۃ ولکن الاولی ان لا یوجد وجہ التسمیۃ فی المقابل لیحصل الامتیاز عنہ وہہنا لم یحصل امتیاز الاسم عن مقابلیہ وہما الفعل والحرف لان کل واحد منہما علامۃ لمسماہ وترک الاولی کالحرام عند البلغاء وارباب الفصاحۃ ولعل المحشی اشار بقولہ فتامل الی ہذا سلہ قولہ قد علم الواو للاعتراض لتنبیہ الطالب انہ لا ینفعہ الاشارۃ وانما قلنا لتنبیہ آہ لان الاشتمال علی النکتۃ معتبر فی مفہوم الاعتراض وانما قلنا بکونہا للاعتراض لعدم ذکر المعطوف صریحا وہذا بناء علی مختار صاحب الکشاف من انہ لا یشترط فی الاعتراض ان یکون بین متصلین معنی او فی اثناء کلام بل یجوز ان یکون فی آخرہ نحو قولہ علیہ السلام انا سید ولد آدم ولا فخر لی او للعطف علی انحصرت لانہا دلیل العطف علی العلم بالانحصار الذی افادہ الدلیل ای علم انحصار الکلمۃ وقد علم بذلک ای بوجہ الانحصار علی ہذا التقدیر الاخیر یحتمل ان یکون الواو للحال لتحقق المقارنۃ بین العلمین فتدبر ہذا حاصل الحواشی مع ایضاح ۱۲ مفتی عبدالرحیم عسہ وہہنا الفہم من لفظ الآن او الغدا والامس لا من لفظ ضارب مثلا ۱۲ م لہ لانہ لما کان معناہ مقترنا باحد الازمنۃ الثلثۃ والحال ان معناہ امور ثلثۃ النسبۃ والحدث والزمان فکان احد الازمنۃ الثلثۃ فی ضمن الامور الثلثۃ ۱۲ م صہ او تقریر السوال بوجہ آخر وہو انہ لم سمی ہذا القسم بالاسم اجاب بقولہ من السمو ہو العلو ولا شک انہ عال علی اخویہ یعنی الاسم یکون مسندا ومسندا الیہ ۱۲ م سہ ای فی فہم ضارب مثلا ۱۲ مفتی عسہ ای بیان المنقول عنہ والمناسبۃ بینہما ۱۲ مولینا عبدالرحیم

والعلم لادراک الکلیات والمرکبات ولذا یقال عرفت الله ولا یقال علمت الله ویقال الله اعلم دون اعرف وههنا المعرّف کلی مرکب لان المرکب من الجنس والفصل کلی قال بذلک وفیہ بحث من وجهین الاول انہ ینبغی ان یقول بذا بدون الکاف لان ذلک للبعید وذا للقریب ووجہ الحصر قریب الثانی انہ ینبغی ان یقول بالضمیر لان الشئ اذا ذکر ثانیا ذکر بالضمیر اجیب عن الاول ان وجہ الحصر لعظم شانہ نزل منزلۃ البعید کما فی قولہ تعالیٰ الٓمّٓ ذٰلِکَ الْکِتٰبُ ووجہ عظمتہ انہ قد علم بہ حد کل واحد منها وعن الثانی بان وضع المظهر موضع المضمر لزیادۃ التمکن فی الذهن وکمال الانکشاف ووجہ التمکن ان المشار الیہ بذلک لا یکون الا محسوسا ومحسوسیۃ الوجہ لا یعلم الا بذلک والمعقول لا وقع فی الذهن وان کان غیر محسوس حقیقۃ لکنہ لکمال الانکشاف صار کالمحسوس حقیقۃ **قولہ** بوجہ الحصر اہ جواب سوال وهو ان لفظ ذلک لیس فی محلہ لان المشار الیہ بذلک لابد ان یکون محسوسا وههنا لیس کذلک حتی یشار الیہ بذلک اجاب بقولہ ای بوجہ الحصر الخ حاصلہ ان المشار الیہ ههنا وجہ الحصر وهو وان کان غیر محسوس لکن المحسوس اعم من ان یکون حقیقیا وحکمیا وههنا من هذا القبیل **قال** حد کل واحد اہ **فان قیل** اضافۃ الکل الی الواحد لا یخلو اما ان یکون بمعنی اللام او بمعنی من ولا یستقیم کل واحد منهما اما الاول فلان الاضافۃ بمعنی اللام یقتضی المغایرۃ بین المضاف والمضاف الیہ ولا مغایرۃ ههنا لان کلمۃ الکل لاحاطۃ افراد ما اضیف هی الیہ ولا تکون هی مغایرا عما اضیف هی الیہ فی المعنی واما الثانی فلان الاضافۃ بمعنی من تقتضی صحۃ حمل المضاف الیہ علی المضاف ولا یصح الحمل ههنا لانہ لا یصح ان یقال الکل واحد **قلنا** یمکن ان تکون الاضافۃ بمعنی اللام باعتبار ان کلمۃ کل جزئی لانها لاحاطۃ جزئیات ما اضیفت هی الیہ علی سبیل الانفراد بان یعتبر کل مسمّی بانفرادہ کان لیس معہ غیرہ وقولہ کل واحد منها کلی لانہ یصدق علی الاسم والفعل والحرف والجزئی مخالف عن الکلی فاذا ثبت المغایرۃ بین المضاف والمضاف الیہ کانت الاضافۃ بمعنی اللام لکن یمتنع اظهارها الا بعد التاویل بالجزئیات والا یلزم انفکاک کلمۃ کل عن الاضافۃ وذا لا یجوز لانہ لازم الاضافۃ فیکون المعنی بعد الاضافۃ وقد علم بذلک حد الجزئیات لهذا الکلی ولا یلزم فیما تکون الاضافۃ بمعنی اللام ان یصح اظهارها بل یکفی افادۃ الاختصاص انتهی

هو مدلول اللام الا ترى ان الاضافة فى يوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها **قوله** اى من تلك الاقسام اه فيه اشارة الى تعين المرجع يعنى ان المرجع الاسم والفعل والحرف لا لفظ الاول والثانى والثالث لان هذه الالفاظ ليست بمقصودة تامل **قوله** ان الحرف اه فيه اشارة الى ان بيان تعريف كل واحد منها كيف يعلم من الدليل **قوله** لكنه مقترن اه دفع للتوهم الناشى من الكلام السابق وهو ان المتبادر من المعنى فى قوله تدل على المعنى المعنى المطابقى فتوهم انه غير مقترن والا يلزم توصيف الكل وهو المعنى المطابقى باقتران الجزء اذ المقترن بأحد الازمنة ليس الا الجزء وذلك الاتصاف غير صحيح عرفا وحاصل الدفع ان المراد من الفعل معناه التضمنى فلا يلزم المحذور **قوله** فالكلمة مشتركة اه فان قيل ان المقصود من قوله قد علم اه المعنى المعرف الجامع المانع وهذا لا يتوقف على ذكر المشترك بل يتحقق بمجرد المميز فلا حاجة الى قوله فالكلمة مشتركة وحاصل الدفع ان هذا القول لتحقق المعرف وتوضيحه ولهذا ادخل الشارح عليه الفاء التفسيرية ويمكن توجيهه بوجه اخر وهو ان الجمعية لا يفهم الا من القدر المشترك والمنعية لا يفهم الا من المميز فلهذا اورده الشارح تامل **قوله** وليس المراد بالحد الخ جواب سوال وهو انه ينبغى للمصنف ان يذكر لفظ التعريف لان الحد عبارة عما يشتمل على ذاتيات المحدود ودليل الحصر انما يعلم الدلالة وعدمها والاقتران وعدمها وهذه كلها من عوارض الكلمة اجمالا وحاصله ان الفرق بين الحد والرسم بالذاتيات وغيرها عند المنطقيين واما عند النحويين فهما متحدان **قوله** ولله در المصنف الخ جواب سوال وهو انه لما علم بدليل الحصر حد كل واحد منها فيكون التصريح الآتى مستدركا اجاب بما ترى حاصله ان للمصنف من الله خير كثير لانه جعل الكلام فى التعريف موافقا لطبائع المتعلمين لان الطبائع متفاوتة فالاشارة كافية للذكى والتنبيه للمتوسط والتصريح للغبى فالمصنف اشار اولا الى التعريف بوجه الحصر ثم نبه بقوله وقد علم بذلك ثم صرح فيما سيأتى بالتعريف صراحة **قوله** الكلام الخ **فان قيل** ينبغى للمصنف ان يذكر العاطف ههنا لان الكلام موضوع لعلم النحو كالكلمة فينبغى ان ياتى بالعاطف ليحصل الربط والمناسبة بينهما **قلنا** ان عدم ذكره باعتبار ان لا يتوهم ان الكلمة موضوعة لعلم النحو اصالة والكلام بالتبع لان المعطوف تابع للمعطوف عليه **قيل** لا يتوهم ههنا فى ذكره لان المعطوف تابع للمعطوف عليه فى الاعراب والبناء لا فى الحكم بل الحق فى الجواب ان يقال ان الكلام بحث اخر فصار مشابها بالباب بعد الباب وبالفصل بعد الفصل فلذلك لم يأت به ههنا كما لا يؤتى به فى الفصل بعد الفصل **قوله** ما

لہ **اقول** البداهة حاكمة على ان الاعتراض المذكور فى الحاشية لا تدفعه كلمة لكن وما يدفع بها لم يتعرض اليه المحشى ونحن نتعرض اليه وهو انه يتوهم مما سبق ان الاسم ايضا كلمة تدل آه فدخل فى حد الفعل فدفعه بقوله لكنه آه ۱۲ م ۲ـہ لان المعرف موقوف على الجنس المشترك وهو ههنا ليس الا الكلمة فلذا قال مفسرا فالكلمة آه ۱۲ ۳ـہ لعله اشارة الى ان معنى الحرف والفعل والاسم عدم الاستقلال فى الدلالة والاستقلال مع الاقتران والاستقلال مع عدمه كما هو حاصل الشرح ۱۲ ۴ـہ اى لفظ الحد فى قوله وقد علم آه مان يقول وقد علم بذلك تعريف كل واحد منها ۱۲ ۵ـہ او نقول ان المراد بالحد ههنا التعريف الجامع المانع مجازا من قبيل ذكر الخاص وارادة العام من سنت ۱۲ ۶ـہ اى التصريح بتعريف كل واحد من الاسم والفعل والحرف فى صدر بحث كل واحد منها وايضا لا فائدة لقوله المذكور وهو قوله قد علم بذلك آه ۱۲ ۷ـہ ليس الا مركذلك بل هما سيان فى الموضوعية فيكون الكلام فصلا آخر من الكلام فلو اتى بالعاطف لتوهمت التبعية فيهما منشأ التوهم المذكور التبعية فى الاحوال العارضة كما هو وظيفة العطف بعد ذلك فيما فعل علمت ان الاعتراض لا تى لا يدفع هذا الجواب وان الجواب الثانى لغو من وجهين فتدبر ۱۲ مفتى عبد الرحيم

يتكلم به اه فانقيل فعلى هذا صار الكلام اسما لما يتكلم به لا يصير مصدرا فينبغي ان لا يقع مفعولا مطلقا في
نحو قوله كلمته كلاما لان المفعول المطلق لا يكون الا مصدرا الا ان يقال ان الكلام في الاصل اسم لما يتكلم
به ثم استعمل في المعنى المصدري كاللفظ اسم لما يتلفظ به وقد يستعمل في المعنى المصدري كما في قوله
اعطيت اعطاء **قوله** وفي اصطلاح النحاة اه جواب سوال وهو ان تعريف الكلام باطل لعدم صدقه على
كلام الله تعالى لان كلام الله تعالى يطلق على ما بين الجلدين وهو ليس ما تضمن وايضا لا يصدق
على علم الكلام اي علم العقائد مثل شرح العقائد والحقائق ومثل ذلك كالخيالي فاجاب بقوله وفي
اصطلاح النحاة اه وحاصله ان الالف واللام في الكلام للعهد فيشار بها الى الكلام الذي هو مصطلح
النحاة وهو هذا فلا باس باخراج بعض افراد مطلق الكلام وحاصله ان كلام الله تعالى كلام عند
اهل الشرع دون النحاة واما كلام العقائد فكلام عند المتكلمين دون النحاة كما لا باس باخراج بعض
افراد مطلق الكلمة كالشهادة والاستغفار عن حد الكلمة عند النحاة **قوله** اي لفظ اه جواب سوالين
احدهما ان القرطاس اذا كتب عليه زيد قائم يصدق عليه ما تضمن اه مع انه ليس بكلام لانه مركب من اللفظ
وغيره والمركب من اللفظ وغيره غير اللفظ وثانيهما ان كلمة ما موصولة والموصول مع الصلة معرفة و
المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فلا بد بينهما من ضمير الفصل فينبغي ان يقول الكلام هو ما تضمن اجاب
عنهما بقوله اي لفظ وحاصله ان كلمة ما عبارة عن اللفظ لا عن الشيء ولا يرد الاشكال الثاني ايضا لان كلمة
ما موصوفة لا موصولة كما قلت حيث فسرها بنكرة لا بمعرفة فلا حاجة الى ضمير الفصل ويمكن توجيه
السوال بوجه اخر وهو ان زيد قائم اذا كان ماخوذا مع نقش لجذر ينبغي ان يصير كلاما لصدق الحد عليه
مع انه ليس بكلام لانه مركب من اللفظ وغيره والمركب منهما ليس بلفظ فاجاب بقوله اي لفظ وانما فسر
بالمنكر لان كلمة ما موصوفة وقعت في محل الخبر والاصل في الخبر التنكير لان الخبر محل الفائدة فمتى كان
التنكير فيه اكثر تكون الفائدة فيه اكثر وايضا الغرض من الخبر هو الحمل على المبتدأ فذلك الغرض يحصل
بالنكرة فلا حاجة الى قيد زائد على التنكير وهو التعريف وايضا ان قوله تضمن جملة خبرية والموصوف
بها لا يكون الا نكرة **فانقيل** لو كان المراد بكلمة ما هو اللفظ فحينئذ يلزم الفساد ايضا لصدق التعريف
على زيد قائم وجسق لان مجموعه لفظ تضمن الكلمتين وليس بكلام **قلنا** ان المراد باللفظ اللفظ الموضوع

بقرینۃ الکلمتین فتامل وانما قال تضمن دون ترکب لان صیغۃ الترکیب لانہ محتاج الی زیادۃ کلمۃ من للتعدیۃ والاصل فی الکلام الاختصار وفیہ بحث من وجہین الاول ان الحاجۃ الی زیادۃ کلمۃ من تجئ لو کان الکلمتین مفعولا لہ فلم لا یجوز ان یکون فاعلا لہ والثانی انہ لو قال ما تضمن بالاسناد او ما فیہ الاسناد لکان اخصر اذ الاسناد لا یکون بدون الکلمتین فلم مال الی الاطناب اجیب عن الاول انہ علی ذلک التقدیر تکون الجملۃ خالیۃ عن عائد الموصول لانہ علی ذلک التقدیر یصیر تقدیر الکلام هکذا الکلام ما ترکب کلمتان وعن الثانی انہ لو قال ذلک لتوهم صدق الحد علی الجزء ایضا لان الاسناد صفۃ یتعلق بکل جزء او نقول انما قال تضمن دون ترکب لان صیغۃ ترکب تقتضی ذکر الکلمتین صراحۃ مع ان الامر والنهی نحو اضرب ولا تضرب کلامان ولیس فیهما ذکر الکلمتین صراحۃ بل احدهما ملفوظۃ والاخری منویۃ **فان قیل** ان نحو ان جاءنی زید فاکرمتہ کلام مع انہ غیر متضمن للکلمتین بل جملتین **قلنا** ان الکلام لیس عبارۃ عن مجموع ذلک بل عبارۃ عن قولہ فاکرمتہ لا غیر او نقول ان الکلمتین اعم من ان تکونا کلمتین حقیقۃ او حکما وهناک کلمتین حکما حیث یصح التعبیر عن کل واحد من الجملتین بالواحد مع بقاء الحکم النوعی بان یقال هذا ملزوم لذلک واعترض علیہ بان فی قولہ هذا ملزوم لذلک لم یوجد بقاء الحکم لان الحکم قبل التاویل هناک شرطی وبعدہ صار حملیا فالحق فی الجواب ما تقدم **قولہ** حقیقۃ او حکما اہ جواب سوال وهو انہ قد خرج عن تعریف الکلام مثل زید قائم ابوہ لانہ تضمن الکلمات لا کلمتین **اجاب** بقولہ حقیقۃ او حکما وهناک کلمۃ حکمیۃ کما مر انفا **قولہ** ای یکون اہ جواب سوال وهو ان نحو زید قائم کلام مع انہ لا یتضمن الکلمتین ولو تضمن زید قائم الکلمتین یلزم الاتحاد بین المتضمن والمتضمن وهو باطل لان التضمن نسبۃ بین الطرفین والطرفان لا یکونان الا متغائرین ولو تضمن شیٔ اخر سوی زید قائم فهو ایضا باطل لعدمہ **اجاب** بما تری حاصلہ ان المتضمن بصیغۃ اسم الفاعل مجموع الکلمتین والمتضمن بصیغۃ اسم المفعول کل واحد منهما وهذا الجواب یعلم من قول المصنف حیث وقع الکلمتین مفعولا لتضمن والتثنیۃ فی قوۃ الواحد المکرر کانہ قال انما تضمن کلمۃ وکلمۃ فهو من قبیل تضمن الکل وهو المجموع من الکلمتین للجزء وهو واحد ولا باس فیہ

قوله ای تضمنا اه جواب سوال وهو ان قوله بالاسناد مفعول مطلق لتضمن عند النحاة ولا یصدق حده علیه کما ترى اجاب بقوله ای تضمنا حاصله انه ظرف مستقر وقع مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف المحذوف اعنى تضمنا فيصير قوله بالاسناد مفعولا مطلقا لقوله تضمن مجازا باعتبار الموصوف المحذوف وهو قوله تضمنا **قوله** بسبب الاسناد اه جواب سوال وهو ان الاسناد جزء من الكلام لدخوله فی التعریف کلفظ تضمن کلمتین فی الاسناد لیس بلفظ لانه امر معنوی والمرکب من اللفظ وغیره غیر اللفظ فتفسیر الشرح کلمتهما باللفظ غیر صحیح وحاصل الجواب ان اعتبار الاسناد فی تعریف الکلام بطریق السببیة والسبب لا یجب ان یکون داخلا وجزء المسبب بل الغالب خروجه کالوقت بالنسبة الى وجوب صلوة الظهر **قوله** احدى الکلمتین اه فیه اشارة الى ان اللام فی قوله بالاسناد عوض عن المضاف الیه

قوله والاسناد نسبة احدى الکلمتین اه فیه اشارة الى تعریف الاسناد الماخوذ فی تعریف الکلام **فان قیل** ان النسبة ثابتة بین المدلولین لا بین الکلمتین بل بینهما الضم والارتباط **قلنا** المراد بالنسبة الضم ای ضم احدى الکلمتین الى الاخرى او فی العبارة حذف المضاف تقدیره نسبة مدلول احدى الکلمتین اه **فان قیل** ان تعریف الاسناد لا یصدق على الاسناد فی الکلام الشرطی نحو ان جاء زید فاکرمه فان هناك نسبة الجملة الى الجملة وجوابه ما مر انفا **قوله** فائدة تامة اه فیه انه لا یصدق على الاسناد فی نحو ضرب زید مثلا لان الحاجة ماسة الى ذکر المفعول به وغیره من المفاعیل **اجیب** بان المراد بالفائدة التامة ان لا یکون المخاطب منتظرا الى لفظ اخر انتظار المحکوم والمحکوم علیه بخلاف الانتظار الى المفعول به وغیره فانه لیس بهذه المثابة **قوله** فقولهما الخ فیه اشارة الى بیان الجنس والفصل **قوله** فان کلواحد اه جواب سوال وهو ان اطلاق الکلام على نحو اضرب ولا تضرب لا یصح لان الکلام ما تضمن الکلمتین وهما کلمة واحدة فاجاب بما ترى **قوله** منویة اه **فان قیل** ان نحو لا تضرب متضمن للکلمتین صرح باحدهما کلمة لا والاخر کلمة تضرب **قلنا** ان المراد بهما ان یکون احدهما مسندا والاخر مسندا الیه واللام حرف لیس بواحد منهما **قوله** و حیث اه جواب سوال وهو ان تعریف الکلام باطل لعدم صدقه على نحو زید قائم ابوه فانه کلام

سله یعنی ان الباء للسببیة والجار والمجرور مع متعلقه صفة لمصدر محذوف او ظرف لغو فیکون زیادة حاصلا لبیان اصل المعنى لا لتقدیر المتعلق کذا قال الفاضل السیالکوتی ۱۲ م سکه وهو ان الکلام هو الجزاء فقط والشرط قید للحکم الذی فی الجزاء والقید خارج عن الحکم ۱۲ سکه فعلى هذا لا یصح قوله احدیهما ملفوظة والآخر منویة ۱۲ م سکه او زید قائم او زید قائم ابوه الاول مثال الکلام الذی خبره مرکب من اسم الفاعل مع فاعله والثانی مثال الکلام الذی خبره جملة اسمیة والثالث مثال الکلام الذی خبره جملة فعلیة ۱۲ سکه وهو کون معنى الفعل مشتملا علیه من قبیل اشتمال الکل على الجزء وههنا لیس کذلك لان معنى تضمن مشتمل على التضمن لا على قوله بالاسناد ۱۲ عه اقول هذا مسلك الکوفیین لان البصریین قالوا المضاف الیه لا یحذف الا مع بناء المضاف او التنوین علیه اوضاف اخرى مثلها فقط کما حققه مولانا عبد الغفور فی موضع آخر ۱۲ سه قوله قلنا اه حاصله ان المراد من النسبة المعنى اللغوی هو الضم ونقول بحذف المضاف فعلى الاول یکون اطلاق المسند والمسند الیه على الالفاظ حقیقة وعلى الثانی مجازا تسمیة الدال باسم المدلول کذا قال فاضل السیالکوتی ۱۲ م للعه یعنی لیس المراد بالکلمتین مطلق الکلمتین بل المراد بهما کون احدهما مسندا والآخر مسندا الیه کما قال الشارح وبینهما اسناد ۱۲ م ثلثه هو قوله احدى الکلمتین ۱۲

معانہ لایتضمن الکلمتین بل اربع کلمات اجاب بقولہ حیث کانت الکلمتان اعم اہ حاصلہ ان قائما ابوہ فی قولہ
زید قائم ابوہ بتاویل قائم الاب وقائم الاب کلمۃ واحدۃ حکما والکلمۃ الحکمیۃ ھی التی یکون بالتاویل کلمۃ
واحدۃ فان قیل ان التاویل بقائم الاب لایکون مخرجا لہ من ثلثۃ کلمات والکلام لایکون الا کلمتین
فلم یفد تاویلہ شیئا قلنا ان الاب فی قولہ قائم الاب مضاف الیہ والمضاف الیہ خارج عن الکلام
فی الحکم لانہ قید للمضاف وقید الشئ خارج عن المقید فی الحکم غالبا وھناک کذلک فیکون کلاما
قولہ ودخل فیہ ایضا جواب سوال وھو ان التعریف لایصدق علی مثل جسق مہمل ودیز
مقلوب زید فانہ کلام مع ان المسند الیہ فیہما لفظ مہمل لیس بکلمۃ اجاب بما تریٰ حاصلہ ان المسند الیہ
فیہما فی حکم ھذا اللفظ تقدیرہ ھذا اللفظ مہمل وھذا اللفظ مقلوب زید ولو قیل ھذا اللفظ مہمل
مرکب من ثلثۃ کلمات من ھذا ولفظ ومہمل فقیل ان المسند الیہ لفظ ھذا واللفظ لتعیین المشار الیہ
ولو قیل ان التنوین من خواص الاسم فلم دخل علی الجسق قیل اما لانہ لفظ حکما او لانہ یجوز ان یکون
ھذہ الخاصۃ من الخواص الاضافیۃ یعنی بالنسبۃ الی الفعل والحرف فتامل **قولہ** اعلم ان اہ جواب
سوال وھو انکم قلتم فی الامثلۃ المذکورۃ کذا وکذا یعنی اعمیۃ الکلمتین من الحقیقیۃ والحکمیۃ فما
تقولون فی مثل ضربت زیدا قائما فان التاویل فیہ لا یصح وحاصل الجواب ان الکلام عند المص ما تضمن
الکلمتین بالاسناد یعنی یکون فیہ اسناد واحد فلو کان فیہ اسناد واحد فلا باس وھذا الجواب لا یجزی
للاعتراض السابق لان فی السابق اسنادان احدھما بین المبتداء والخبر وثانیہما فی الخبر فتامل وانما قال
ظاھر لان فیہ اشارۃ الی انہ یجوز اعتبار قید فقط فی تعریف الکلام ای ما تضمن کلمتین فقط لکنہ
خلاف الظاھر ولو قیل لم قال الشارح اولا ان کلام المص ظاھر وثانیا ان کلام صاحب المفصل صریح
قیل فی ھذا التعبیر تفنن محض یعنی تدقیق جاء بہ لتحسین الکلام فتامل وانما قال کلام صاحب المفصل
صریح فی ان الکلام ھو ضربت والمتعلقات خارجۃ عنہ لان المذکور فی کلامہ ضمیر فصل فھو یدل علی
حصر المسند الیہ فی المسند یعنی یدل علی ان الکلام ھو الکلمتین لا غیر واما المص فلم یذکرہ **قولہ** ثم اعلم اہ
جواب سوال وھو ان المص قسم الکلام الی الجملۃ الاسمیۃ والفعلیۃ الاول المراد بقولہ اسمین والثانی بقولہ اسم

لہ لان النسبۃ فی تلک المرکبات مجملۃ لیس مقصودۃ لذاتہا فیجوز التعبیر عنہا بما یفید الاجمال وھو المفرد کذا قال الفاضل اللاری ۱۲ م ٢ قولہ فان قیل آہ حاصلہ ان قائم الاب ایضا مرکب فکیف یصدق علیہ انہ فی حکم المفرد قلنا المراد القائم المضاف فقط والاب المضاف الیہ لتعیین القیام ومن قبیل القید وقید الشئ یکون خارجا عن الشئ کذا فی حواشی الفوائد ۱۲ م ٣ لان الکلام ما تضمن الکلمتین وھو لیس بمتضمن لہما لا حقیقۃ ولا حکما اما حقیقۃ فظاہر واما حکما فلانہ لا یصح التعبیر عنہ بالمفرد وحاصل الجواب ان کلام المص ظاہر فی ان نحو ضربت زیدا قائما مجموعہ کلام لانہ لم یقید لتعریف الکلام بقید ٤ شرح ٤ قولہ انما قال ظاہر آہ وجہ الظہور انہ لم یذکر فی تعریف الکلام قیدا دالا علی ان المراد فی الکلام انما ہو تضمنہ کلمتین فقط ۱۲ م ٥ وہو لفظ ہو حیث قال الکلام ہو المرکب من کلمتین اسندت احدہما الی الاخری ویسمی الجملۃ کذا فی الجمال ۱۲ م ٦ وہو الجسق والدیز ۱۲ م ٧ فیکون کلمۃ حکما وبالتاویل فیدخل فی تعریف الکلام ۱۲ ٨ خارج عن الحکم فلم یکن مرکبا من ثلاث کلمات ۱۲ م ٩ مع انہ لیس باسم لانہ قسم من الکلمۃ وہو لیس بکلمۃ کما مر آنفا ۱۲ م ١٠ ففی المثال المذکور لیس الا اسنادا واحدا فلا یرد ۱۲ م ١١ ای فی قولہ ان کلام المص ظاہر ۱۲ م ١٢ ای اعتبار قید فقط فی تعریف الکلام ۱۲ م ١٣ ای تعریف صاحب المفصل للکلام ۱۲ م ١٤ یعنی ما الوجہ للشارح فی التعبیر اولا بلفظ الظاہر وثانیا بلفظ التصریح ۱۲ مفتی عبد الرحیم

فعلہ لم یبین النسبۃ بین الجملۃ والکلام ولا بد من بیان النسبۃ بینہما اجاب بقولہ ثم اعلم اہ وحاصل الجواب ان فی النسبۃ بین الکلام والجملۃ اختلاف والمص اورد العبارۃ علی وجہ ینظر الی یمیل الی کلا المذہبین رعایۃ لکلا المذہبین **قولہ** وفی بعض الحواشی[۲] ای الھندیۃ **قولہ** المقصود لذاتہ وھو الاسناد الذی یقصد بہ المتکلم الافادۃ للمخاطب فائدۃ تامۃ اولا وبالذات سواء توقف الافادۃ علی اسناد اخر اولا واما غیر المقصود لذاتہ فھو الذی یکون موقوفا علیہ لاسناد اخر ھو المقصود لذاتہ ووسیلۃ لما ھو المقصود لذاتہ کالاسناد الذی یکون بین اجزاء الجملۃ الواقعۃ خبرا عن المبتداء وصفۃ للموصوف مثل زید قائم ابوہ لان اسناد قائم الی ابوہ ھو وسیلۃ لاسناد شبہ الفعل مع الفاعل الی زید لان المتکلم قصد نسبۃ قائم والاب الی زید وھذا موقوف علی الاسناد بین جزئیہا فافہم **قولہ** ای لا یحصل الخ جواب سوال وھو ان الاتیان من صفات العقلاء والکلام من غیرھا اجاب بما تری حاصلہ انہ اذا نسب الاتیان الی ذوی العقول یراد بہ المشی بالاقدام واذا نسب الی غیر ذوی العقول یراد بہ الحصول کما ھو القاعدۃ قیل علیہ لما کان المراد بالاتیان ھو الحصول فلم لم یذکر المص الحصول ابتداء قلنا الکنایۃ ابلغ من التصریح **قولہ** ای الکلام[۳] اہ فیہ اشارۃ الی ان بذلک اشارۃ الی الکلام لا الی التضمن ولا الی الاسناد لان کلمۃ ذلک موضوعۃ للبعید والکلام بعید **قولہ** الا فی الخ الاستثناء مفرغ ای لا یحصل الکلام الا فی احد ھذین الترکیبین فان قیل ما الحکمۃ فی ان المص صرح فی تقسیم الکلام بالحصر ولم یصرح فی تقسیم الکلمۃ بالحصر قلنا ان الترکیب الثانی العقلی یرتقی الی ستۃ اقسام کما بین الشارح والکلام لا یحصل الا فی الاثنین منہا فاحتاج الی الحصر لاخراج ما عداہما بخلاف تقسیم الکلمۃ فانہ لیس ھناک امر اخر حتی یحتاج الی الحصر فان قیل ما السر فی ان المص اخر المسند الیہ حیث قال ولا یتاتی ذلک والزمخشری قدمہ حیث قال وذلک لا یتاتی قلنا انما اخرہ المص اجراء للکلام علی مقتضی الظاہر لان السامع یکون خالی الذہن غیر متردد فی ھذا الخبر ولا منکر فلا یحتاج الی

[۱] فصاحب المفصل وصاحب اللباب ذہبا الی ترادفہما حیث قال الاول الکلام ہو المرکب من کلمتین اسندت احدیہما الی الاخری ویسمی الجملۃ والثانی ہو ترکیب الکلمتین او ما یجری مجراہما بحیث یفید السامع ویسمی کلاما وجملۃ کذا قال الجمال وصاحب التسہیل ذہب الی ان الکلام اخص من الجملۃ لانہ قید الکلام فی تعریفہ بالاسناد المقصود حیث قال الکلام ما تضمن من الکلم اسنادا مفیدا مقصودا لذاتہ کذا فی التسہیل ۱۲ م [۲] یعنی ان المراد من بعض الحواشی الشرح الھندی وانما عبر عنہا بالحواشی لانہم کانوا من قبیل یکتبون الشرح الاکثر فی حواشی الکافیۃ ای فی بیاضہا کذا قال عبد الرحمن ۱۲ م [۳] قولہ ای الکلام فان قیل لم لم یکشف المص مرجع الضمیر المستتر فی قولہ لا یتاتی ولم یقل لا یتاتی الا فی اسمین آہ قلنا لانہ حج بتوہمہان قولہ ولا یتاتی آہ تقسیم الاسناد بارجاع الضمیر الیہ لکونہ اقرب من عبد الرحمن ۱۲ م [۴] فلذلک لا یتاتی فی کلام ولم یقدمہ لیکون الکلام جملۃ اسمیۃ فیدل علی الدوام والثبات فان الاصل فی المسند الیہ التقدم کما فعلہ صاحب المفصل کذا قالہ عبد الرحمان ۱۲ م [۵] ای فیما بعدہ من غیر فصل حیث قال ولا یتاتی ذلک الا فی اسمین او اسم وفعل ۱۲ م [۶] فانہ قد اکتفی فی تعریف الکلام بذکر الاسناد مطلقا سواء کان مقصودا لذاتہ اولا ولم یقیدہ بکونہ مقصودا لذاتہ ۱۲ م [۷] ای لما الاسناد الذی ہو غیر مقصود لذاتہ فہو آہ ۱۲ م [۸] من قبیل ذکر الملزوم وارادۃ اللازم لان الحصول لازم للاتیان ۱۲ م [۹] لان قولہ ولا یتاتی ذلک آہ تقسیم للکلام فلا بد ان یشار الیہ ۱۲ م [۱۰] لان من العین ان الکلام لا یحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد لہ من مسند ومسند الیہ وہما لا یتحققان الا فی اسمین او اسم وفعل ۱۲ م [۱۱] ای فی قولہ ولا یتاتی ذلک ۱۲ م [۱۲] قولہ حیث قال فان الترکیب الثانی العقلی بین الاقسام الثلثۃ یرتقی الی ستۃ اقسام ثلاثۃ منہا من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلاثۃ منہا من جنسین اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف وتمام التفصیل فی الشرح ۷ مفتی عبد الرحیم ۷

التقوی والتاکید فی حکم هذا الخبر بتکرار الاسناد بل یحتاج الی اصل حکم هذا الخبر وانما قدم لنکتة مختصة اخراجا للکلام لا علی مقتضی الظاهر لتنزیل غیر المتردد بمنزلة المتردد فقدم لیفید التقوی والتاکید بتکریر الاسناد **قوله** فی ضمن اه جواب سوال وهو انه اذا کان ذلک[عه] اشارة الی الکلام والکلام لا یکون الا من الاسمین او اسم وفعل فحینئذ یلزم الاتحاد بین الظرف والمظروف فیصیر المعنی ولا یتاتی الکلام الا فی الکلام او لا یتاتی الاسمان الا فی الاسمین او لا یتاتی اسم وفعل الا فی اسم وفعل وهو باطل اجاب بقوله فی ضمن[له] اه حاصله ان ههنا ظرفیة[عه] الخاص للعام لان الکلام الذی هو العام یعنی باعتبار طبیعته ومفهومه لا یوجد الا فی ضمن الخاص الذی هو اسمین او اسم وفعل فلا اتحاد بین الظرف والمظروف ویمکن الجواب بوجه اخر وهو جعل فی بمعنی من والعلاقة بینهما ظاهرة[سه] لکن هذا ضعیف لانه علی هذا یلزم ترکیب[۲ه] الشیء عن نفسه وهو ایضا باطل **قوله** احدهما مسند والاخر مسند الیه اه جواب سوال وهو ان مثل زید وعمرو وغلام زید وستة عشر اسمان مع انه لیس بکلام اجاب بقوله احدهما الخ حاصله ان مجرد حصول الاسمین لا یکفی فی حصول الکلام بل لا بد من الاسناد ولیس ههنا اسناد تأمل وانما قدم ترکیب الاسمین علی ترکیب الاسم والفعل لاستحقاق الجزئین التقدیم وانما قدم الاسم علی الفعل فی ترکیب اسم وفعل لاستحقاق الاسم التقدیم وفی بعض النسخ او فعل واسم بتقدیم الفعل علی الاسم فقدم فی الذکر[سه] لیوافق الواقع[للعه] **قوله** ونحو یا زید اه جواب سوال وهو ان نحو یا زید کلام مع انه مرکب من اسم وحرف اجاب بقوله نحو یا زید اه حاصله ان حرف الاسناد ههنا مقدر کان وهو الفعل والفاعل فیکون الکلام ادعو مع فاعله والمنادی من متعلقات الکلام کالمفاعیل بعد الفاعل فی هذا الجواب رد علی من قال انه مرکب من اسم الفعل والاسمین احدهما ملفوظ والاخر منوی[له] وفی هذا المقام بحث سیأتی فی المنادی تأمل **قوله** ای کلمة جواب سوالین احدهما ان کلمة ما لا تخلو اما ان تکون عبارة عن اللفظ او عن الشیء او عن الاسم والکل باطل اما الاول فلانه ینقض بالمرکبات مثل زید قائم فانه لفظ دال علی معنی اه مع انه لیس باسم واما الثانی فلانه ینقض بنقش[۴ه] زید ماخوذ مع ذات الجدار لانه شیء دال علی معنی فی نفسه مع انه لیس باسم لانه مرکب من اللفظ وغیره والمرکب منهما لیس بلفظ واما الثالث فلانه یلزم الدور لان معرفة المعرف موقوفة علی کل جزء

[له] یعنی ان هذا من قبیل تحقق العام فی ضمن الخاص لان قوله ذلک اشارة الی طبیعة کلیة فلا یلزم اتحاد الظرف والمظروف کذا قال عبد الرحمن ۱۲م [۲ه] حاصله ان الکلام ان کان خاصا یلزم المحال ایضا وهو ترکیب الشیء من نفسه وان کان عاما فلا حاجة الی ارتکاب المجاز وهو جعل فی بمعنی من کذا فی الحواشی ۱۲ [سه] لانه یقدم الفعل علی الاسم فی الجملة الفعلیة طبعا فقدمه فی الوضع ایضا لیوافق الوضع الطبع ۱۲ [۴ه] قوله بنقش زید الخ اقول هذا من الواهیات وکذا الاعتراض الثانی لما فصلناه فی تعریف الکلام فتذکره ۱۲ [عه] ای ضمیر ذلک فی قوله ولا یتاتی ذلک ۱۲ [عه] وذا شائع واقع فی کلامهم ۱۲ [عه] وهی ان کل واحد منهما من الحروف الجارة ۱۲ [للعه] ای یوافق الذکر الواقع لتقدم الفعل علی الفاعل ۱۲ [صه] وهو مرجوح لان العمدة هو الاحق بالتقدیم ذکرا ۱۲ [له] المستتر فی حرف النداء لکونه اسم فعل لقبیل الاستتار کاسماء الافعال فیکون جزء الجملة کلاهما مذکورین لان احدهما یعنی المسند وهو حرف النداء ملفوظ والاخری المسند الیه مستتر فیه فالمنادی علی هذا لیس جزء الکلام ایضا ۱۲ [لعه] لان الاسم مفرد لانه قسم من الکلمة وهی مفردة فکذا هذا ۱۲ مغنی ع

من اجزاء التعریف منہا الاسم فیلزم الدور والثانی ان المبتدا والخبر اذا کانا معرفتین فلابد من
ضمیر الفصل بینہما وہہنا معرفتان لان الموصول مع الصلة معرفة فینبغی ان یقول الاسم ہو ما دل
فاجاب بقولہ ای کلمة وحاصلہ ان کلمة ما لیست عبارة عما ذکرت حتی ترد الاشکالات المذکورة بل
عبارة من الکلمة فلا یرد شیء ولما فسر کلمة ما بالنکرة فلا یرد الثانی لان ما موصوفة لا موصولة وتحریر
السوال ہکذا ان تعریف الاسم بقولہ ما دل باطل لعدم الاطراد لدخول الدوال الاربع لانہا ایضا اشیاء
تدل علی المعانی ولیست باسم وہو الظاہر وحاصل الجواب ان کلمة ما عبارة عن الکلمة والدوال
الاربع لیست بکلمة[1] وانما فسر قولہ دل بدلت لیطابق الصفة الموصوف **قولہ** کائن اہ فیہ رد
علی بعض الشارحین حیث قالوا ان الجار والمجرور ظرف لغو متعلق بقولہ دل ووجہ الرد ان صلة[2]
الدلالة من الحروف الجارة حرف الباء او علی لا کلمة فی واخذ فی بمعنی الباء مجاز واخذ المجاز فی التعریفات
شنیع لان مبنی التعریف علی الایضاح ومبنی المجاز علی الخفاء وبینہما تناف ولما قدر کائن بالجر
ففیہ رد علی بعض الشارحین حیث قالوا ان الجار والمجرور ظرف مستقر باعتبار المتعلق اعنی بہ کائنا با
لنصب حالا عن المعنی ووجہ الرد ان الحال قید لعامل ذی الحال والاصل فی التعریف العموم والتقیید ینافی العموم
قولہ ای فی نفس ما دل الخ جواب سوال وہو ان الضمیر فی نفسہ لا یخلو اما ان یرجع الی
المعنی فحینئذ یلزم ظرفیة الشیء لنفسہ وایضا یلزم الظرفیة فی الاعراض لان الظرف
لا یکون الا زمانا او مکانا والمعنی لیس بواحد منہما وایضا لا یکون المفصل
علی طبق المجمل لان الضمیر فی المجمل راجع الی الکلمة وہہنا الی المعنی او یرجع الی الکلمة فیلزم
ارجاع الضمیر المذکر الی المؤنث وایضا یلزم الظرفیة فی الاعراض او یرجع الی
الاسم فیلزم الدور لان تقدیرہ علی ہذا الاسم اسم دل علی معنی فی نفس الاسم
فیتوقف علیہ تعریف الاسم لتوقف الکل علی الجزء ولو رجع الی ما لزم التکرار لان کون
المعنی فی نفس الکلمة لیس الا لکونہا مدلول الکلمة ویعلم ہذا من قولہ ما دل ایضا اجاب عنہ
بقولہ ای فی نفس ما دل وحاصلہ ان الضمیر راجع الی ما دل ولیس فیہ فساد لان مدلولیة المعنی
فی الاول اعم من ان تکون فی نفسہا او فی غیرہا وفی الثانی فی نفسہا **قولہ** یعنی الکلمة الخ جواب
سوال وہو ان ارجاع الضمیر الی ما دل باطل لعدم المطابقة بین الراجع والمرجع فی الافراد والتثنیة لان
الضمیر مفرد وما دل مثنی وایضا لا یصح ظرفیة لان ما دل لیس من الزمان والمکان والظرف لا یخلو ا
عن احدہما اجاب بقولہ یعنی الکلمة وحاصلہ ان الضمیر راجع الی ما لکن ذکرہ للتنبیہ علی ان ذکر الموصول

بدون | ۱؎ قولہ لیست بکلمة آہ لانہا لا یتلفظ بہا والقرینة علی تخصیص کلمة ما بالکلمة ہی المقسم وہو الکلمة لاعتبارہ فی الاقسام کذا قال عبد الرحمن ۱۲ ۲؎ قولہ
ان صلة الدلالة آہ وایضا اذا کان متعلقا بہ یلزم الفصل بین الصفة والموصوف بالاجنبی وہو باطل قول الصفة ہہنا غیر مقترن بالموصوف معنی ولذا یکفی الفصل
بینہما فی نفسہ فحسن جعل متعلقا بہ لا کان من متعلقات المعنی فلما کانا متعلقین بفعل واحد فلیس لاحد ان یحکم بالاجنبیة بینہما فالفصل یعنی نفسہ بین الصفة
والموصوف جائز ولیس بباطل نعم الکلام فی انہ ترک الاولی الوجہ الثانی لعدم جعل الشارح فی نفسہ متعلقا بدل انما ہو ہذا لا ما زعمہ ہذا الفاضل
فحکمہ ببطلانہ بسبب اجنبیة فی ہذا حکم ببطلان کلامہ ۱۲ عہ واما الرابع فلانہ یلزم الفاصلة بین الراجع والمرجع ۱۲ عہ اما التعریف للمبتدا
فظاہر واما التعریف للخبر فلان الموصول آہ ۱۲ سہ لان المجمل ہو دلیل حصر الکلمة فیہ ضمیر فی نفسہا راجع الی الکلمة ۱۲ م للعہ ای فی قولہ ما دل ۱۲ م

الصلۃ لا یجوز کذا فی الحاشیۃ الزبدۃ والجواب عن الثانی ان کلمۃ فی لیست للظرفیۃ بل للاعتبار کما ستقف علیہ **قولہ** فتذکیر الضمیر الخ جواب سوال وھو انہ لما فسر ما بکلمۃ فلا یصح تذکیر الضمیر لعدم المطابقۃ بین الراجع والمرجع فی التذکیر والتانیث وھی من شرط الارجاع وحاصل الجواب ان لکلمۃ ما اعتبارین اعتبار اللفظ واعتبار المعنی فبالاعتبار الاول مذکر وبالاعتبار الثانی مؤنث فلا محظور فان قیل یلزم علی الشارح اعتراضان الاول انہ یلزم فی کلام الشارح تناقض لانہ یعلم من تفسیر ما بالنکرۃ ان ما موصوفۃ ویعلم من تصریحہ بقولہ بناء علی لفظ الموصول ان ما موصولۃ وکون الشئ الواحد موصوفا وموصولا باطل لان الموصولۃ معرفۃ والموصوفۃ نکرۃ والثانی عدم اشتمال التعریف بالجنس علی تقدیر کون کلمۃ ما موصولۃ لان الموصول مع الصلۃ شئ واحد اجیب عن الاول بان صورۃ کلمۃ ما تحتملھما ولذا فسر الشارح اولاً بالنکرۃ وثانیا بالمعرفۃ حیث اطلق لفظ الموصول وتفسیرھا بالنکرۃ اولا مشعر بان الاصل فیہ الموصوفۃ لانہ واقع موقع الخبر والاصل فی الخبر التنکیر وعن الثانی انہ یجوز ان یکون الحد ناقصا وھو الحد بالفصل فقط کما جوزہ بعض المنطقیین تامل **قولہ** قال المصنف فی الایضاح الخ ھذا التوجیہ لبیان معنی کون المعنی فی نفسہ وجواز کون ضمیر فی نفسہ راجعا الی المعنی بناء علی صرف کلمۃ فی عن معنی الظرفیۃ الی معنی اعتبار مدخولھا کذا فی العصمۃ **قولہ** الضمیر فیما دل علی الخ ای الضمیر البارز فی قولہ فی نفسہ الا ففیہ ضمیر اخر لا یرجع الی المعنی بل الی الموصول وھو الضمیر المستتر فی دل ولو قال الضمیر فی نفسہ یرجع الی المعنی لکان اخصر واحفظ من المناقشۃ کذا فی العصمۃ **قولہ** ما دل علی معنی الخ جواب عن السوالین الاول ان الضمیر اذا کان راجعا الی المعنی فیلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ وھو محال والثانی ایضا الظرف لا یخلو عن ان یکون مکانا او زمانا والمعنی لیست بواحدۃ منھما فاجاب عنہ بقولہ ای ما دل علی معنی باعتبارہ فی نفسہ حاصلہ ان کلمۃ فی لیست للظرفیۃ بل للاعتبار لکون المعنی معتبرا فی نفسہ مستقلا بالمفہومیۃ یعنی بدون اعتبار امر خارج عنہ ولحاظہ والثانی انہ علی ھذا یلزم کون المعنی دالا ومدلولا وھو باطل وھذا یعلم من القاعدۃ وھی انہ اذا نسب الی المعنی شئ بواسطۃ فی لا بد ان یکون ذلک الشئ دالا علی المعنی فالضمیر فی نفسہ اذا رجع الی المعنی فیکون دالا علی نفسہ فیلزم المحال المذکور ودفع ھذا ایضا بقولہ باعتبارہ فی نفسہ حاصلہ ان ھذہ القاعدۃ فیما اذا کانت کلمۃ فی بمعنی الظرفیۃ وھھنا بمعنی الاعتبار فلا محظور کذا فی عبد الرحمن **قولہ** الدار فی نفسھا حکمھا کذا ای الدار الملحوظۃ فی حد ذاتھا لا باعتبار امر خارج عنھا من کونھا فی وسط البلدۃ او قریبۃ

لہ قولہ عدم اشتمال الخ اقول ھذا الاعتراض بناء علی زعمہ الفاسد بان الجنس ھو ما فقط ولیس کذلک بل الجنس ھو ما دل علی معنی وقولہ فی نفسہ غیر مقترن الخ فصلان انہ علی انہ لا یختص ما موصولۃ بل ھو وارد علی تقدیر جعل ما موصوفۃ ایضا بالدلیل الذی ذکرہ مع ادنی تغیر ۱۲ م
سے اقول لعل الشارح نقل ما فی الایضاح من قول المصنف لا فی علم المناظرۃ لا یتوجہ علی الناقل شئ لتصحیح النقل بل العھدۃ علی المصنف ولکن الاعتذار من جانبہ ینبغی فتدبر ۱۲
سے ای الملحوظ فی حد ذاتہ لا فی ضمن غیرہ کما فی مقابلہ ای الحرف ۱۲ م عہ فعلی ھذا یصح تذکیر الضمیر الراجع الیہ ۱۲ م عہ ای الموصولۃ والموصوفۃ ۱۲ م سے بدل قولہ للضمیر فی ما دل علی المعنی فی نفسہ الخ ۱۲ م للعہ اقول ھذا فی صیغۃ دلیل المحال یا لمذکور فلو قال وھو محال لان الظرفیۃ الخ لکان صحیحا ۱۲ مفتی محمد عبد الرحیم عفی عنہ

الی المسجد الجامع او الحمام او دار الصلحاء او السوق **قوله** ولذلک ای لاجل ان کلمة فی بمعنی لاعتبار قیل الحرف ما دل علی معنی فی غیره ای باعتبار غیره وهو متعلقه فیکون کلمة فی فی قوله فی غیره بمعنی الاعتبار لا للظرفیة فلا یلزم ظرفیة الغیر للمعنی الحرفی **قوله** ومحصوله[1] الخ جواب سوال ناش من کاف التشبیه التی فی قوله کقولک الدار فی نفسها حکمها کذا تقریره انه لا یصح ان یکون قوله فی نفسه فی تعریف الاسم من قبیل قولهم الدار فی نفسها حکمها کذا لان فی مقابلة قوله فی نفسه فی غیره وفی مقابلة قوله فی نفسها لا فی نفسها فقیاس قوله فی نفسه علی قوله الدار فی نفسها الخ قیاس مع الفارق وحاصل الدفع ان مقصود المص التشبیه بین المعنی والدار باعتبار انهما مرة مع امر خارج معهما تارة وعدمها باعتبار امر خارج معهما تارة لان المؤدی فی الموضعین واحد تامل ولو قیل انه قیاس الغائب علی الشاهد وهو یفید الظن وافادة الظن غیر جائز لانهم یبحثون عن احوال اللفظ والظن[2] من احوال المعنی قیل فی الجواب ان تشبیه المعقول بالمحسوس وان کان یفید الظن لکنه غیر[3] ملتفت عند الادباء لان مقصودهم تشبیه المعقول بالمحسوس یعنی کما ان المحسوس موجود فی الخارج قائم بذاته ویسمی جوهرا وموجود قائم بغیره ویسمی عرضا کذلک للمعنی لان کل واحد منهما موجودین المعقول موجود قائم بذاته وهو کونه مدرکا قصدا ویسمی مستقلا وموجود قائم بغیره وهو کونه مدرکا تبعا ویسمی غیر مستقل وانما قلنا کذلک لان الموجود علی قسمین خارجی وذهنی وکل واحد منهما علی قسمین قائم بذاته وقائم بغیره ومعنی الموجود الخارجی القائم بغیره انه محتاج فی المکان الی غیره کالاعراض مثل الالوان فانها محتاجة فی المکان الی الملون وهو الجسم ومعنی الموجود الخارجی القائم بذاته انه لا یحتاج فی المکان الی شئ آخر کالجسم ومعنی الموجود الذهنی القائم بذاته ان یکون الموجود مدرکا قصدا یعنی لا یکون آلة لملاحظة الغیر کمعنی الاسم والفعل ومعنی الموجود الذهنی القائم بغیره ان لا یکون الموجود مدرکا قصدا بل یکون آلة لملاحظة الغیر کمعنی الحرف فانه آلة لملاحظة الغیر وهو ظاهر فمعنی الاسم مشابهة للموجود الخارجی القائم بذاته فی انه کما لا یحتاج الی الغیر فی المکان کذلک معنی الاسم لا یحتاج الی الغیر فیکون مستقلا ومعنی الحرف مشابه للموجود الخارجی القائم بغیره فی انه کما یحتاج الی الغیر کذلک معنی الحرف محتاج الی الغیر وهو المتعلق فیکون غیر مستقل وانما قلنا انه غیر محتاج فی المکان لئلا یرد ان الاجسام یحتاج فی الوجود الخارجی الی الله تعالی وقول الشارح فالابتداء[4] الخ

---

[1] قوله ومحصوله آه قال عبد الرحمن فی حاشیته لما کان کلام المص فی الایضاح مجملا فصله الشارح ههنا بقوله محصوله ای محصول ما ذکره المص رح فی الایضاح ما ذکره بعض المحققین وهو السید الشریف فی حاشیة الرضی ۱۲م [2] قوله الظن من آه اقول قال المحققون ان الظن اذعان بسیط انتهی ای غیر مرکب من الجانب الراجح والمرجوح اعم من ان یکون متعلقا باللفظ او المعنی او غیرهما وما رایت فی الکتب المتداولة انه من احوال اللفظ فقط لعله من قبیل انیاب الاغوال ۱۲م [3] ای بان یکون امرا که بتبعیة ادراک امر آخر بان یکون آلة لملاحظة غیره وذلک بان یتوجه العقل الی الغیر فی نفسه ۱۲م [4] قوله فالابتداء آه لما ذکر الشارح ان المدرک فی الذهن قد یکون مدرکا قصدا ملحوظا فی ذاته یصلح ان یحکم علیه وبه وقد یکون مدرکا تبعا آلة لملاحظة غیره ولا یصلح لشئ منهما صوته فی مفهوم الابتداء الذی جمع فیه هذان الاعتباران ووضع بازائه باعتبار الاول لفظ الابتداء الذی هو اسم واما باعتبار الثانی فلیس لفظ الابتداء موضوعا له بل ذکره فی تصویر معنی من کذا فی العصمة ۱۲م ع یعنی فی تعریف الحرف فی الایضاح ۱۲م ع ای التشبیه المذکور قیاس الغائب هو المعنی علی الشاهد وهو الدار ۱۲م [5] حاصله عدم ورود الاعتراض المذکور باعتبار الظن ۱۲م

تفسیر لما قبلہ یعنی ان الابتداء اذا لاحظہ العقل قصدا وبالذات یعنی بغیر اضافتہ الی شئ اخر من المکان وغیرہ کان مستقلا بالمفہومیۃ وکان ھذا المعنی اسمیا لان الابتداء بھذا المعنی معناہ فی الفارسیۃ آغاز کردن فھو مصدر والمصدر اسم ومعناہ اسمی اذا لاحظہ العقل تبعا وبالعرض یعنی بالاضافۃ الی السیر من البصرۃ کان بھذا الاعتبار مدلول کلمۃ من غیر مستقل بالمفہومیۃ **قولہ** ملحوظا فی ذاتہ الخ جواب سوال وھو ان الحرف ایضا مدرک قصدا لان المدرک قد قصد ادراکہ اجاب بما ترے حاصلہ ان المراد بالمدرک القصد ان یکون مستقلا لا یحتاج فی التعقل الی تعقل امر اخر بخلاف معنی الحرف فانہ یحتاج الی الغیر فی التعقل **قولہ** یصلح اہ جواب سوال تقریرہ ان کان المراد بادراک القصد ہو الاستقلال بحیث لا یحتاج فی التعقل الی امر اخر فینبغی ان یکون الاسماء المتضائفۃ من قبیل الحرف لانہا تحتاج فی التعقل الی امر اخر کالاب یحتاج فی التعقل الی تعقل الابن مثلا اجاب بقولہ یصلح الخ **قولہ** الۃ لملاحظۃ غیرہ دفع دخل وھو ان التوابع مثل الصفۃ والحال مدرک تبعا للمتبوع فینبغی ان تکون غیر مستقلۃ والامر لیس کذلک فاجاب بما ترے حاصلہ ان المراد بالمدرک التبعی ان یکون الۃ لملاحظۃ الغیر والتوابع المذکورۃ لیست کذلک **قولہ** لزم تعقل متعلقہ اہ جواب سوال وھو ان الابتداء من جنس النسبۃ بین المبتدأ بہ الذی ھو الفعل وبین المبتدأ عنہ الذی ھو المکان فیتوقف تعقلہ علی تعقلہا بالضرورۃ فلا یکون معنی مستقلا وحاصل الدفع ان توقف الابتداء علی المتعلق علی قسمین احدہما علی فعل ما ومکان ما کتوقف الفعل علی فاعل ما وثانیہما علی فعل معین ومکان معین کتوقف من علی السیر والبصرۃ فالاول یسمی اجمالیا والثانی تفصیلیا فالتوقف علی طریق الاجمال لا یضر فی الاستقلال لان المضر فی الاستقلال لما لابد من ذکرہ کما فی التفصیلی وفی الاجمالی لیس کذلک وتوقف الابتداء علی تعقل الاستقلال بطریق الاجمال وھو لا یضر لان المتعلق الاجمالی غیر ملتفت بالذات فکفت الدلالۃ علیہ من غیر ذکرہ تامل **قولہ** وھو بھذا الاعتبار ای الابتداء باعتبار کونہ معنی مستقل بالمفہومیۃ **قولہ** مدلول لفظ الابتداء فقط لا یقال ان ھذا الحصر ممنوع لان الابتداء بھذا الاعتبار مدلول لفظ الاول ایضا لانا نقول ان الحصر بالقیاس الی کلمۃ من **قولہ** فلا حاجۃ فی الدلالۃ ای فی دلالۃ لفظ الابتداء علیہ ای علی الابتداء **قولہ** علی متعلقہ ای متعلق الابتداء **قولہ** حالۃ بین السیر والبصرۃ لحالۃ صفۃ قائمۃ وھو معنی قائم بالسیر بالقیاس الی البصرۃ **قولہ** لتعرف حالہما وا لحال کون السیر مبتدأ بہ وکون البصرۃ مبتدأ عنہ کذا فی العصمۃ فالحاصل ان المعنی ان کان یمکن

[1] بخلاف ما لو کان ملتفتا بالذات فانہ لابد حینئذ من ذکر متعلقہ بضم کلمۃ اخری لتدل علیہ ۱۲ [2] قولہ ہو آہ ای الابتداء باعتبار انہ ملحوظ قصدا ولزمہ تعقل متعلقہ تبعا مدلول لفظ الابتداء ای لا حاجۃ حینئذ فی دلالۃ لفظ الابتداء علی متعلقہ اجمالا الی ضم کلمۃ اخری الیہ کذا قال عبد الرحمن ۱۲ مفتی عبد الرحیم [3] قولہ فقط اسم فعل بمعنی انتہ اے اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنی لفظ الابتداء فانتہ عن جعلہ معنی من ۱۲ [4] ای المستفاد من لفظ فقط ۱۲ مفتی محمد عبد الرحیم

تعقله وتصوره بدون ذكر المتعلق فهو معنى مستقل بالمفهومية والا فلا قوله ولا ان يدل اه ولا يمكن ان يدل عليه قوله والحاصل جواب سوالين احدهما انه يفهم من قوله فالابتداء مثلا اه انه اذا تعقل الابتداء بهذين الملاحظتين يكون مستقلا وغير مستقل فعلى هذا يلزم ان يكون الشئ الواحد مستقلا وغير مستقل وبينهما منافات والثانى انه لما كان الابتداء مستقلا فينبغى ان يكون كلمة من ايضا مستقلا بسبب الابتداء لان معناه الابتداء فاجاب بقوله والحاصل اه وحاصله ان الاستقلال من جهة وعدمه من جهة اخرى لان لفظ الابتداء موضوع كلى وهو آغاز كردن مع قطع النظر من هذا المكان وهذا الفعل ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئيات المفهوم الكلى وجزئيات المفهوم الكلى آغاز كردن ازين فعل وازين مكان فالاستقلال من جهة الاول وعدمه من جهة الثانى فلا منافات او تحرير السوال هكذا ان الاستقلال وعدمه ضدين فلم اورد هما مثالا واحدا اعنى الابتداء فدفعه بما ترى فان قيل ان بين الحاصل والمحصول منافات لان المحصول يدل على ان الابتداء امر واحد لكنه اذا لاحظه العقل قصدا كان مدلولا اسميا واذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة كان مدلولا حرفيا والحاصل يفيد ان الابتداء الكلى مدلول اسمى وجزئياته مدلول حرفى ولا شك ان الجزئيات مغائرة للكلى قلنا مدلول المحصول والحاصل واحد وهو ان لفظ الابتداء موضوع للمعنى الكلى وهو الابتداء بدون ملاحظة الاضافة فيكون المعنى واحدا هو آغاز كردن لكنه وضع له لفظان هما الابتداء ومن ولا باس فيما اراد الفرق بين المحصول والحاصل ان الحاصل ما يفهم من الكلام بلا تكلف والمحصول ما يحصل ويفهم من الكلام بتكلف كذا فى العصمة قوله اذ لابد فى كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة اه فيه منع وهو ان كلا فى كل انسان كاتب آلة لملاحظة افراده مع اعتبار النسبة بينه بين غيره فلابد من التخصيص كما سبق قلنا بان كلا آلة لملاحظة افراده وهذه الالية ليست بمعتبرة وانما كانت معتبرة لو كان آلة لملاحظة غير الافراد واذا كان كذلك لا يفيد هذه الالية استقلال الكل حتى لا يكون مبتداء كذا فى العصمة قوله واذا عرفت هذا اه جواب سوال وهو ان صاحب المفصل ارجع الضمير فى قوله فى نفسه الى المعنى والمصنف الى الكلمة وما هذا الا مخالفة عنه وايضا ان المعنى قريب فينبغى ان يرجع اليه فاجاب عنه بما ترى

سـه قوله لا ان يدل عليه بصيغة المجهول اى لا يمكن كون معنى الحرف مدلولا عليه بذكر الحرف عند السامع الا بذكر اللفظ الدال على المتعلق معه هذا بحسب العادة للفهم بطريق السهولة والا فيجوز فهم المعانى فى نفسها من القراين والاحوال كذا فى العصمة ۱۲م سـه ۲ وهى الابتداء المخصوصة لانها لا تستعمل الا فى الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال ۱۲م سـه ۳ قوله اذ لابد آه دليل لعدم كون الجزئيات محكوما عليها وبها والحاصل ان النسبة لابد ان يكون بين المحكوم عليه وبه فلابد حينئذ ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا وبالذات ليعتبر النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظا قصدا وبالذات فلا يصلح ان يكون محكوما عليها وبها ليعتبر النسبة بينهما كذا قال عبد الرحمن ۱۲ عـه ای حاصل قوله فالابتداء مثلا الخ ۱۲ مفتی عـه وهو الابتداء المطلق ۱۲ رب اغفر لى وتب على انك انت التواب الرحيم آمين

حاصلہ انہ لا مخالفۃ لان ماٰلھما واحد وھو ان کون المعنی مستقلا بالمفھومیۃ یعنی ان مرجع[1] کینونۃ المعنی
فی نفسہ وکینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ الی امر واحد لان المراد بکینونۃ المعنی فی نفسہ استقلالہ با
لمفھومیۃ وبکینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ دلالتہا علیہ من غیر حاجۃ الی انضمام کلمۃ اخری الیھا لاستقلالہ
بالمفھومیۃ **قولہ** الی امر واحد اہ وفیہ بحث وھو انہ یجوز ان یکون المعنی غیر مستقل بالمفھومیۃ محتاجا
فی تعقلہ الی تعقل متعلقہ لکن وضع اللفظ باذاء تلک المعنی مع متعلقہ جمیعا فلا یحتاج اللفظ الدال علیہ
الی انضمام متعلقہ معہ فیکون ھذا المعنی فی نفس الکلمۃ فان الکلمۃ لا تحتاج الی انضمام امر اخر
فی الدلالۃ ولیس فی نفسہ لعدم استقلالہ فی التعقل کالضارب مثلا فان معناہ ذات من لہ الضرب
والنسبۃ ھی جزء من ھذا المفھوم ولا شک انھا محتاجۃ فی تعقلھا الی تعقل طرفیھا والا لم لاحظت حالھا
فلم تکن معنی کائنا فی نفسہ لکن اللفظ الدال علیھا الموضوع بازائھا وھو الضارب یدل علیھا
من غیر حاجۃ الی انضمام کلمۃ اخری معھا فی الدلالۃ علیھا فیکون مستقلا بالمفھومیۃ بھذا الاعتبار
فلم یکن مرجع کینونۃ المعنی فی نفسہ وکینونتہ فی نفس الکلمۃ الی امر واحد اجیب عنہ انا لا نسلم ان تلک
النسبۃ محتاجۃ فی التعقل الی تعقل طرفیھا نعم لو کانت تلک النسبۃ ماخوذۃ فی ذلک المفھوم
تفصیلا لتحتاج فی التعقل الی تعقل طرفیھا وھی ماخوذۃ اجمالا فلا تحتاج فی تعقلھا الی تعقل
طرفیھا فکان معنی الضارب معنی مستقلا بالمفھومیۃ کما ان لفظ الضارب مستقل فی الدلالۃ علیہ فکان مرجع
استقلالھما الی امر واحد وھو الاستقلال بالمفھومیۃ کذا فی العصمۃ **قولہ** ففی ھذا الکتاب الضمیر المجرور
اہ جواب سوال وھو انہ لما کان مرجع کینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ ان کان الضمیر راجعا الی الکلمۃ ومرجع
کینونۃ المعنی فی نفسہ ان کان الضمیر راجعا الی المعنی الی امر واحد ھو الاستقلال بالمفھومیۃ فلم
جزم المص فی الایضاح شرح المفصل علی ارجاع الضمیر الی المعنی وفی ھذا الکتاب عم من المعنی ومن ما الموصولۃ
الذی ھو عبارۃ عن الکلمۃ وحاصل الجواب ان المص راعی ھھنا مطابقۃ التعریف التصریحی وھو
قولہ ما دل علی معنی اہ بالتعریف الضمنی المستفاد من دلیل الحصر فی ان الضمیر راجع الی الکلمۃ فی
وجہ الحصر بقرینۃ تانیث الضمیر فی فی نفسھا فھھنا ایضا یرجع الی الکلمۃ باعتبار ما الموصولۃ
بخلاف عبارۃ المفصل فانہ لیس فیہ التعریف الضمنی لان صاحب المفصل لم یذکر دلیل الحصر
مقدما علی التعریف حتی یراعی المطابقۃ فلعدم مسبوقیۃ التعریف التضمنی جزم المص فی الایضاح
شرح المفصل برجوع الضمیر الی المعنی **قولہ** وبما سبق اہ جواب سوال وھو ان حد الاسم غیر جامع
لخروج الاسماء اللازمۃ الاضافۃ وحد الحرف غیر مانع لدخولھا فیہ لان

[1] قولہ مرجع آہ مصدر میمی بمعنی الرجوع اذ کینونۃ المعنی فی نفسہ عبارۃ عن کونہ مستقلا فی التعقل ولا یحتاج لتعقلہ الی تعقل امر آخر معہ وکینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ باعتبار ان الکلمۃ مستقلۃ فی الدلالۃ فیہ تحتاج الی انضمام کلمۃ آخری معھا فی الدلالۃ وذکر کینونۃ الاولی بلا حظۃ ارجاع ضمیر فی نفسہ الی المعنی والثانیۃ باعتبار ارجاعہ الی ما الموصولۃ الکنایۃ عن الکلمۃ کذا فی العصمۃ ۱۲م

[2] بیان الخلل ان ذو مثلا اسم مع ان تعریف الحروف یصدق علیہ لانہ یحتاج فی الدلالۃ علی معناہ وھو صاحب المال مثلا الی ضم کلمۃ اخری الیہ وھو المال وکذا لفظ الفوق حاصل الجواب ان معناہ لیس صاحب المال بل صاحب شئ مطلقا لا صاحب شئ خاص کالفرس مثلا وھو مفھوم من فرد بلا ضم شئ الیہ کذلک معنی الفوق وھو فوق شئ مطلقا لا فوق زید او عمرو او غیرہ وکذا البواقی من الجھات الست .. کذا قال عبد الرحمن ۱۲م

[3] ای فی قولہ لانھا ما تدل علی معنی فی نفسھا او لا آہ ۱۲ مفتی عبد الرحیم عفی عنہ

قوله ای بالتعریف اجاب بان التشخص ونحوه لا یتصور بدون تعقل الغیر فان الفوقیة مثلا لا یتصور بدون تعقل معانیها موقوف علی تعقل الغیر فان الفوقیة مثلا لا یتصور بدون
لکن لما جرت اہ جواب سوال وهو انه لما کان معانیها مستقلة فلم لم تستعمل هذه الاسماء بدون الاضافة
الی معین ولما لزم استعمالها مضافة الی الغیر یکون تعقل معانیها موقوفا علی ذکر المضاف الیه المعین
فثبت انها غیر مستقلة فخرجت عن حد الاسم ودخلت فی حد الحروف وحاصل الجواب انه
لما جرت عادة النحاة باستعمال هذه الاسماء فی مفهوماتها مضافة لتعین المضاف الیه لا لفهم اصل
معانیها الکلیة التی هی مدلولات لهذه الاسماء وتعین المضاف الیه لافادة المخاطب لان المخاطب
عالم بالمعانی الکلیة وغیر عالم بتعین المضاف الیه فلا تدخل فی حد الحرف لان اصل معناه
موقوف علی الغیر **قوله** ولما کان الخ جواب سوال وهو ان المعنی المذکور فی حد الاسم لا یخلو
اما ان یراد به المعنی المطابقی او التضمنی او الالتزامی او اعم من الکل والکل باطل اما الاول فلان المعنی
المطابقی عبارة عن جمیع ما وضع اللفظ له فخرج عن حد الاسم الاسماء المشتقة کالضارب مثلا لان
معناه الحدث والنسبة والحدث مستقل والنسبة غیر مستقلة والمرکب من المستقل وغیر المستقل
غیر مستقل وایضا قوله ما دل علی معنی فی نفسه قد کان مشترکا بین الاسم والفعل فالمراد بالمعنی المذکور
فی حد الفعل ایضا معنی مطابقی اعنی الحدث والنسبة والزمان وهی غیر مستقلة لان تصور النسبة
یتوقف علی تصور الطرفین ای المنسوب والمنسوب الیه والمرکب من المستقل وغیره غیر مستقل
فکما ان الحرف یخرج بقوله فی نفسه کذلک یخرج الفعل ایضا بقوله فی نفسه فاخراجه بقوله
غیر مقترن اہ اخراج المخرج وهو باطل واما الثانی فلخروج الاسماء البسیطة عن حد الاسم التی
لا جزء لمعانیها کقتل وضرب مثلا واما الثالث فلان اخذ المعنی الالتزامی مهجور فی التعریفات
واما الرابع فلان العام لا یتحقق الا فی ضمن الخاص والخاص لیس بخال عن هذه الثلثة فانه ان
تحقق فی ضمن المعنی المطابقی یرد الاشکال الاول وان تحقق فی ضمن الثانی یرد الثانی وان تحقق فی
الثالث یرد الثالث وان تحقق فی الرابع یرد الرابع من غیر فرق فاجاب عنه بقوله ولما کان الفعل اہ
حاصله ان المراد بالمعنی المذکور فی التعریف اعم من المطابقی والتضمنی لا الالتزامی لانه مهجور فی
التعریفات ولما کان الفعل دالا علی المعنی المستقل باعتبار معناه التضمنی الذی هو الحدث فدخل فی قوله
ما دل علی معنی فی نفسه فاخرجه بقوله غیر مقترن اہ واما خروج الاسماء البسیطة فممنوع لان ههنا شیئان
ارادة العام وتحققه فی الخاص والعام محتاج الی الخاص فی التحقق لا فی الارادة والمراد ههنا الارادة
فجاز ارادة المعنی العام بدون ارادة المعنی الخاص وانما لم یرد الزمان بالمعنی التضمنی للفعل مع ان
الزمان مستقل بالمفهومیة ایضا کالحدث لئلا یلزم اقتران الزمان بالزمان

ای الی متعلقات مخصوصة لانها یعرض من وضعها ۱۲ ۲ قوله فدخل لان الفعل یدل علی الحدث تضمنا وهذا المعنی تضمنی معنی فی نفسه
مستقل بالمفهومیة لا یحتاج فی الفهم عن لفظ الفعل الی امر آخر فاخرجه بقوله غیر مقترن آہ کذا فی التاشکندی ۱۲ ۳ فان ارادة العام بدون الخاص ممکن
کارادة الحیوان بدون الانسان والفرس والبقر ۱۲ ۴ والوجود کالحیوان فانه لیس له تحقق الا فی ضمن الانسان والفرس والبقر وغیرها ۱۲ ۵ آہ ای لا تحقق العام الا فی الخاص ۱۲

[حاشیہ بر کنارہ:] ای الاجتماع ... ۱۲

فی تعریف الفعل کما تری **قوله** فی الفهم الخ جواب سوال وهو ان معنی المصدر وسائر المشتقات[1] مقترن باحد الازمنة الثلثة ضرورة ان وقوعه لا یکون الا فی زمان اجاب عنه بقوله فی الفهم وحاصله ان المراد بالاقتران الاقتران فی الفهم لا فی نفس الامر وذلک الاقتران لیس فی الفهم بل فی التحقق فانه مقترن به فی نفس الامر **قوله** عن لفظ الفعل اه جواب سوال وهو ان الضارب فی قولک زید ضارب الآن او غدا او امس اسم مع ان معناه مقترن باحد الازمنة الثلثة فی الفهم اجاب عنه بقوله عن لفظ الفعل وفهم الزمان ههنا لیس من لفظ الضارب بل من لفظ الآن او غدا او امس فحینئذ لا یرد **قوله** مع احد الازمنة الثلثة اه فیه اشارة الی ان الباء اذا وقعت صلة للاقتران یکون بمعنی مع لا للاستعانة والسببیة وغیرهما **قوله** فبالصفة الاولی اه فیه اشارة الی بیان الفصل بعد الجنس وهو کلمة ما **قوله** المراد بعدم الاقتران جواب سوال وهو ان تعریف الاسم غیر جامع لخروج اسماء الافعال عنه مثل روید فانها اسماء مع ان معانیها مقترنة باحد الازمنة الثلثة وغیر مانع ایضا لدخول الافعال المنسلخة عن الزمان فیه فانها افعال مع ان معانیها المستعملة فیها بعد الانسلاخ غیر مقترنة باحد الازمنة الثلثة وتعریف الفعل ایضا لا یکون جامعا ولا مانعا لخروج الافعال المنسلخة عنه ودخول اسماء الافعال فیه اجاب عنه بقوله والمراد بعدم الاقتران ان یکون بحسب[3] الوضع الاول الخ فحینئذ یصیر جامعا ومانعا فان قیل ینتقض هذا الجواب بشمّر وضرب علمین غیر منصرفین فانهما اسمان مع ان معانیهما مقترنة باحد الازمنة الثلثة باصل الوضع قلنا المراد بالاسم ما دل علی معنی فی نفسه باعتبار الوضع الحالی وکان بهذا الاعتبار غیر مقترن فالمعنی الحالی فی شمّر وضرب غیر متحقق فی المعنی الاصلی المدلول بحسب الوضع الاول حتی یرد ان المعنی العلمی فی شمّر وضرب غیر مقترن اه نعم یرد الاعتراض اذا جعل الفعل علما للمعنی الحدثی الذی هو معتبر فی الوضع الاول فحینئذ یصدق علیه انه دال علی معنی فی نفسه بحسب الوضع الحالی مقترن ذلک المعنی بحسب الوضع الاول باحد الازمنة ویمکن ان یقال[4] ان المعنی العلمی لا یکون فی الوضع الاول وحاصل الجواب ان المراد بالمعنی الذی هو المدلول فی الحال فالاسم کلمة تدل علی معنی فی الحال غیر مقترن[6] باحد الازمنة الثلثة فان قیل علی هذا یخرج نعم وبئس عن حد الفعل فانهما لانشاء المدح والذم فکیف[5] یکون معنیهما مقترنة باحد

---

[1] فلا یکون تعریف الفعل مانعا عن دخول الغیر ۱۲م [2] فلا یرد انه لا بد فی التعریف من الجنس والفصل والجنس معلوم بالضرورة وهو لفظ الموصول لانه فسر بالکلمة والکلمة جنس لانها الحد المشترکة بین الاقسام الثلثة فلا بد من بیان الفصل فالفصل ههنا ۱۲ [3] یعنی ان المادة بعدم الاقتران ان یکون بحسب الوضع الاول الغیر المسبوق بوضع فدخل بهذا الاعتبار اسماء الافعال فی حد الاسم وخرج الافعال المنسلخة عن الزمان منه فاندفع السوال بادخول اسماء الافعال فیه فلان معانیها مقترنة باحد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الثانی لا بحسب الوضع الاول واما خروج الافعال المنسلخة عن الزمان منه فلان معانیها الحالیة بحسب الوضع الاول مقترنة باحد الازمنة والاقتران ایضا منظور فی نظر الواضع فی ذلک الوضع الا انه جرد فی الوضع الثانی عن الزمان کذا فی العصمة [4] ای ذلک المعنی المدلول الحالی من حیث هو کذلک ولا شک فی صدقه علی الفعل لعدم المعنی الحدثی ۱۲م [5] فان معانیهما الانشائیة المدلولة لهما من حیث هی کذلک لا تقترن باحد الازمنة الثلثة ۱۲م [6] کالضرب والضاربیة والمضروبیة ۱۲م [6] لا باعتبار ذاته بل هو من حیث هو وعلی هو لا یکون آه ۱۲م لمؤلفه رب اغفر لی ولوالدی وللمومنین

الازمنة الثلثة قلنا عن اصل الاعتراض بان المراد الاسم كلمة تدل على معنى نوعه[1] غير مقترن باحد الازمنة الثلثة ونوع نعم وبئس معنى فعلى مقترن باحد الازمنة الثلاثة **قوله** لان جميعها اما منقولة اه هذه العبارة من باب القلب تقديره لان جميعا منقولة اما عن المصادر الاصلية فلا يرد[2] ما قيل ان جميعا ليست بمنقولة عن المصادر الاصلية بل بعضها منقول عنها وبعضها عن الظرف وبعضها عن الجار والمجرور **قوله** نحو رويد اه فانه مصغر ارواد بحذف الزوائد معناه الرفقة **قوله** او غير صريح اه المراد بالنقل الصريح الذى كان المنقول عنه بعد النقل مستعملا في المعنى المصدرى كما كان قبله مثال رويد[3] فانه وقع مفعولا مطلقا فى قوله تعالى أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا لقوله أَمْهِلْ والمراد بغير الصريح ان لا يكون مستعملا مصدرا لكنه على وزنه كهيهات فانه على وزن قوقات وهو مصدر قوقى فى اصطلاحهم واستعمالهم اصله قوقية قلبت الياء الفاء ثم نقل الى معنى بعد **قوله** نحو صه اه فانه فى الاصل من اسماء الاصوات ثم نقل عنه الى المعنى المصدرى وهو السكوت ثم نقل عنه الى معنى اسكت **قوله** امامك فانه نقل عن معنى الظرفية الى معنى تقدم **قوله** عليك فانه نقل من معنى الجار والمجرور الى معنى الزم **قوله** وخرج عنه المضارع اه جواب سوال وهو ان تعريف الاسم غير مانع لصدقه على المضارع لان معناه مقترن بزمانين لا باحد الازمنة الثلثة اجاب بما ترى حاصله ان المضارع يخرج عنه ايضا كما يخرج عنه الافعال المسلمة لان فيه ثلثة مذاهب الاول انه حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال والثانى بالعكس[5] والثالث الاشتراك فعلى الاولين لا شك فى خروجه وعلى الثالث ايضا يخرج لانه يدل على زمانين ولفظ الاحد فى تعريف الاسم اعم من ان يكون فى ضمن الاثنين[6] اولا وانما تعرض الشارح الى المذهب الثالث لانه على التقدير الاولين لا يحتاج الى الجواب بخلاف الثالث **قوله** نعم اه جواب سوال وهو انه كما لا يقدح فى الدلالة على معنى معين الدلالة على ماسواه فكذلك لا يقدح فى ارادته ارادة ماسواه والامر ليس كذلك فاجاب بما ترى **قوله** وان الدلالة من الارادة الخ

---

[1] قوله نوعه آه اقول ان اراد ان نوعه باعتبار بعض الافراد مقترن الخ نسلم لكنه غير مفيد وان اراد انه باعتبار جميع الافراد كذلك فلم يثبت بعد بل هو ما عليه كلام السائل اولا والجواب فى الحقيقة جواب بالمدعى المجروح عليه وارادة النوع من حيث هو نوع ايضا ليس بحق ولو لم يكن قلت وحتى مانعة قوية لا تثبت بتحقيق هذا المقام بما ينبغى ١٢ [2] قوله فلا يرد اه نقول فى دفعه ان حرف التقسيم اما فى الحقيقة ليس بمتوجه الى منقولة حتى يرد ما ذكر بل هى محفوظة وهى مقسم الكل وتوجيهه فى الاصل الى متعلقاتها وهى عن المصادر الاصلية او عن المصادر التى الخ او عن الظرف آه ومعنى توجيهه جعل كل واحد منها قسما والاقسام الباقية اقساما تبع هذه الثلاثة وهذا الجواب والذى بالقلب كانا متحدين فى المآل لكن بينهما فرق ١٢ م [3] مثل رويد فانهم استعملوا رويد مصدرا كما فى قوله تعالى امهلهم رويدا فان رويدا فى الآية مصدر بمعنى الامهال ثم نقل من معنى المصدر الى معنى امهل ١٢ [4] او تقدم فان كلا منهما امر بمعنى الحال والاستقبال ١٢ م [5] اى حقيقة فى الاستقبال مجاز فى الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه ١٢ [6] فيدل على احد معين ايضا فى ضمن الاثنين اذ لا يقدح فى ارادته على احد معين الدلالة على ماسواه ١٢ [7] حيث قال فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال ١٢ [8] وهو الظاهر لانه اذا خلا عن القرائن يحمل الا على الحال ولم يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز ١٢ م [9] نعم آه الاولى عندى ان منشأ خطأ المعترض الاول فتدبر ١٢ م [10] فارادة معنى الحال يمنع عن ارادة معنى الاستقبال فى زمان واحد اذا كان كل واحد منهما مقصودا اصليا كذا قال عبد الرحمن ١٢ مفتى عبد الرحيم

جواب سوال و هو انه ینبغی ان یکون الدلالة قیاسا علی الارادة لاشتراکهما فی کونهما وصفین لشخص واحد وانکان وصفیة الدلالة باعتبار بعض یغایر الارادة وهی فهم السامع المعنی من اللفظ فکما ان الشخص ذا اراد من اللفظ الموضوع المعین المعنی الواحد لا یجوز لان یرید ما سواه کذلک الدلالة اذا دل اللفظ علی معنی معین لا یدل علی ما سواه وحاصل الجواب ان الدلالة ماخوذة بالتعریف الذی تکون به صفة اللفظ وهو کون الشیء بحالة یلزم من العلم به العلم بشیء آخر فلو ارید بالدلالة صفة المتکلم صار حالها کحال الارادة لخرجت الالفاظ المشترکة من تعریف الاسم وهو باطل کلفظ العین فانه یدل علی معنی معین وقد یدل علی ما سواه ایضا فقیاس الدلالة علی الارادة قیاس مع الفارق واین للاستفهام بمعنی بعد وهذا معلول والعلة مقدرة وهی قوله اذ لا یقدح یعنی این الدلالة من الارادة اذ لا یقدح اه وحاصله ان بین الدلالة والارادة فرقا لان الدلالة فهم المعنی من اللفظ سواء کان مرادا او لا بخلاف الارادة فان معناها کون المعنی مرادا ومقصودا من اللفظ فعلم ان الارادة اخص من الدلالة فالمتکلم یمتنع له ارادة المعنی وقت ارادة المعنی الواحد من اللفظ المعین واللفظ المعین یدل علی معنی اکثر منه فلو حمل الدلالة علی الارادة لخرجت الالفاظ المشترکة عن حد الاسم وهو باطل یعنی ان هذا القیاس قیاس مع الفارق لانه یکون حکم المقیس والمقیس علیه مختلف لان الدلالة صفة اللفظ علی تقدیر کون اللفظ بحیث یفهم منه المعنی وصفة المعنی علی تقدیر کون المعنی بحیث یفهم من اللفظ او صفة للسامع علی تقدیر فهم السامع المعنی من اللفظ والارادة صفة المتکلم **قوله** ولما فرغ اه جواب سوال وهو ان قوله و من خواصه اشتغال بما لا یعنیه لان المقصود بیان المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فالاولی ان یقتصر علی تعریف الاسم لان البحث عن الشیء مسبوق بتعریفه وایضا جواب سوال وهو ان ذکر الخواص بعد التعریف قبل التقسیم لم یصح لان التقسیم من تتمة التعریف فکان فصلا بین اجزاء التعریف بالاجنبی وهو لا یصح فکذا هذا اجاب بقوله ولما فرغ اه حاصله ان ذکر الخواص بعد التعریف یفید زیادة التعریف فیکون من تتمة التعریف کالتقسیم فلم یکن فصلا بالاجنبی والممنوع انما هو الفصل بالاجنبی **قوله** منها اه جواب سوال وهو ان صیغة الخواص صیغة جمع الکثرة والمذکور فی الکتاب خمس خواص وهی من قبیل جمع القلة فینبغی ان یذکر صیغة جمع القلة لا الکثرة اجاب بقوله منها اه حاصله ان ذکر صیغة جمع الکثرة

سلہ قوله واین الاستفهام آه قال المص فی بحث الظروف ومنها این وانی للمکان استفهاما وشرطا فههنا من قبیل الاول الاستبعاد حاصل معناه بعدت الدلالة من الارادة وقوله اذ لا یقدح متعلق بقوله یدل علی زمانین والله اعلم بالصواب ۱۲م سلہ کلفظ العین المشترک اذ ارید به احد معانیه فانه یدل علی جمیع معانیه مع ان المراد واحد معین منها کذا قال العلوی ۱۲م سلہ ای یحصل بذکر الخواص زیادة المعرفة بالاسم لا اصل المعرفة والا یلزم تحصیل الحاصل لحصول اصل المعرفة بالتعریف علی من بدا ان الخواص من تتمة التعریف کذا قال عبدالرحمن ۱۲ سلہ جمع الکثرة ما یطلق علی ما فوق العشرة الی ما لا نهایة له وجمع القلة ما یطلق علی ثلثة وعشرة وما بینهما ۱۲م عہ فی عدم جواز الاشتراک ۱۲م سلہ ای من المعنی الواحد ۱۲م

مبنی علی کثرة خواص الاسم لکن المذکور فی المتن خمسة[1] ومنها تاء التانیث المتحرکة و یاء النسبة وکونه
فاعلا ومفعولا وموصوفا وحالا وتمیزا وتثنیة وجمعا ومصغرا ومکبرا وغیر ذلک[2] واذا کان کذلک
صح صیغة جمع الکثرة لکن المص ذکر الخواص المشهورة منها ولذا اتی بصیغة من التبعیضیة **قوله**
ما یختص قیل فی هذا التعریف بحث بوجوه احدها ان معنی اختصاص الشئ بالشئ ثبوته للاول
للثانی وسلبه من غیره فلا حاجة الی قوله ولا یوجد فی غیره قلنا بان قوله یختص[3] بمعنی یوجد لکن
ذکر قوله ولا یوجد فی غیره تصریح بما علم[4] ضمنا وثانیها ان هذا التعریف دوری لانه
توقفت معرفة الخاصة علی معنی ما یختص به الذی هو جزء من التعریف ومعرفة ما یختص
به موقوفة علی معرفة الخاصة بحیث ان المزید یرد الی المجرد فیلزم تعریف الشئ بما یتوقف علیه معرفته
وهو دور اجیب[5] ان بینهما تغایرا لان المعرف هو الخاصة المصطلح علیها والخاصة التی دل علیها قوله
یختص خاصة لغویة فلا دور وفیه بحث لان هذا الجواب انما یتم اذا کانت الخواص المذکورة
ههنا خواصا اصطلاحیة وهی لیست باصطلاحیة بل لغویة لان الخاصة الاصطلاحیة انما تکون محمولة
علی الشئ المختص له بحمل المواطاة وان یکون خارجة عن ذلک الشئ نحو الانسان ضاحک
والحمل بالمواطاة هو الحمل من حیث هو هو بلا تقیید نحو زید ضارب و بلا تاویل باسم الفاعل
نحو زید عدل ای عادل والخواص المذکورة ههنا هی دخول اللام والجر وغیر ذلک لیست بمحمولة
علی الاسم بالمواطاة بل بواسطة ذو اجیب بانه جاز ذلک ان تختص لفظ ما بالخارج المحمول بحمل المواطاة
بشهادة مثال الشارح بالکاتب بالقوة للانسان وقوله یختص بمعنی یوجد فی الشئ مجردا[6] عن الجزء
السلبی واما ذکر الخواص المذکورة فمن قبیل المساحة المشهورة وهی ذکر المشتق منه وارادة المشتق
فالمراد بذکر دخول اللام والجر والتنوین هو المدخول والمجرور والمنون والمراد بالاضافة والاسناد
المضاف والمسند الیه الخاصة فی اللغة ما یوجد فی شئ ولا یوجد فی غیره[7] سواء کان خارجا
عنه ومحمولا علیه بحمل المواطات کالکاتب بالنسبة الی الانسان او خارجا عنه ولم یحمل علیه بالمواطاة
کالکتابة بالنسبة الیه سواء کان داخلا فیه جزء منه ومحمولا علیه بالمواطاة کالناطق بالنسبة الیه

---

[1] وانما اختار هذه الخمسة لان کلا منها متضمن لخواص کثیرة فان اللام متضمنة لانواع التعریف والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهی کثیرة والتنوین لاختصاص انواعه ومعانیها والاضافة لاختصاص کونه مضافا ومضافا الیه والتعریف والتخصیص والتخفیف والاسناد الیه لاختصاص کونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومیزا وایضا لتلک الخواص خواص ومزایا کثیرة مبینة فی علم المعانی لا توجد فی غیرها کذا قال فاضل اللاری ۱۲م [2] قوله غیر ذلک وهو کونه منادی ومنصوبا ومستثنی او مستثنی منه ومرجعا للضمیر بلا تاویل منصرفا وغیر منصرف وابدال الاسم صریح منه والاخبار تبع لمباشرة الفعل نحو کیف کنت والقیام اذا خرجت والتنکیر والتعریف والتذکیر والتانیث کذا قال فاضل السیالکوتی ۱۲م [3] وانما لم یقل ما یوجد فی شئ ولا یوجد فی غیره اشارة الی المناسبة بین المعنی اللغوی والعرفی باخذه فیه کذا فی حاشیة ۱۲ [4] یعنی ان قوله لا یوجد فی غیره تصریح وتفسیر لما تضمنه قوله یختص وهو جزءه السلبی ۱۲م [5] واجیب ایضا ان لیس التعریف حقیقیا یقصد تحصیل صورة غیر حاصلة بل هو لفظی یقصد به تفسیر مدلول اللفظ والدور من مفاسده ... الاول لا الثانی کذا قال جمال الدین واجیب ایضا بان المراد من قوله یختص ما یوجد فیه من قبیل ذکر الخاص وارادة العام واجیب ایضا بتجرید الاختصاص عن جزئه السلبی واستعماله فی الجزء الایجابی ولا یخفی ان المناسبة لا تدفع بهذین الجوابین ایضا فافهم کذا قال عبد الرحمن ۱۲م [6] لان معنی التخصیص مرکب من جزئین ایجابی وهو قوله ما یوجد فی شئ وسلبی وهو قوله لا یوجد فی غیره ۱۲م [7] ای حال کون قوله یختص مجردا عن جزئه السلبی وهو قوله لا یوجد فی غیره ۱۲م [8] فیکون هی اعم من الخاصة الاصطلاحیة ۱۲ [9] فهو بداره قائم بخلاف الفعل فانه یصیر راجعا للضمیر ایضا لکن بالتاویل کقوله تعالی اعدلوا هو اقرب للتقوی ۱۲ منہ

الی الانسان او لا یکون محمولا علیہ کالنطق بالنسبۃ الیہ وثالثہا ان تعریف الخاصۃ اللغویۃ علی تقدیر بقاء لفظ ما فی حدہا علی العموم من غیر تقیید بالخارج غیر مانع لصدقہ علی الجزء الداخل المختص بالشیٔ کالناطق بالنسبۃ الی الانسان ولصدقہ علی الاشیاء المرکبۃ کعریض الاظفار بادی البشرۃ مستقیم القامۃ ضاحک بالطبع حیث یختص جملتہا بالانسان مع کون الخاصۃ قسما من الکلی الخارجی المفرد لا المرکب کما یدل علیہ ظواہر کتب علم المیزان اجیب بعد توافق اصطلاح النحات والمنطقیین ان ہذا التعریف یجوز ان یکون تعریفا بالاعم ویکون المقصود امتیاز الخاصۃ عن الجنس و العرض العام ویمکن الجواب ایضا عن المادۃ الاولی المذکورۃ بقولہ لصدقہ علی الجزء الداخل بتخصیص کلمۃ ما بالخارج المحمول قیل فعلی ہذا عد دخول اللام وغیرہ من الخواص المذکورۃ المعدودۃ لا یخلو عن خدشۃ وہو عدم صحۃ الحمل تامل وعن المادۃ الثانیۃ المذکورۃ بقولہ لصدقہ علی الاشیاء المرکبۃ باستلزام الخاصۃ المرکبۃ الخاصۃ التی یبحث عنہا فی کتب المیزان وہی الخاصۃ المفردۃ ورابعہا ان ہذا التعریف غیر جامع لعدم صدقہ علی الخاصۃ الاضافیۃ کالماشی بالنسبۃ الی الانسان قلنا عنہ بعد تسلیم اطلاقہ علی الخاصۃ الاضافیۃ بطریق الحقیقۃ لان المراد بالخاصۃ المعرفۃ ہہنا ہی الخاصۃ الحقیقیۃ لا مطلق الخاصۃ الشاملۃ للحقیقیۃ والاضافیۃ وخامسہا انہ ینتقض بالکتابۃ لانہا خاصۃ حقیقیۃ مع انہا توجد فی الملک ایضا کقولہ تعالی کِرَامًا کَاتِبِیْنَ یَعْلَمُوْنَ مَا تَفْعَلُوْنَ قلنا ان ہذا مبنی علی مذہب الحکماء حیث لیسوا قائلین بوجود الملک وسادسہا ان بعض ما ذکرہ المصنف قد یوجد فی غیر الاسم ایضا مثلا ان یقال فی تمثیل الفعل والحرف کضرب وکمن فانہما یقعان مضافا الیہ للکاف بعض التاء مع انہما فعل وحرف فلا یکون من خواص الاسم اجیب عنہ بان من وضَرَبَ فی المثالین المذکورین اسمان للتین وقعتا فی التراکیب فلا اشکال

قولہ ای لام التعریف اہ جواب سوال وہو ان یقال لا نسلم ان دخول اللام من خواص الاسم لانہ ینتقض بنحو قولہ تعالی لیحزننی وبنحو لیضرب فان اللام موجود فیہما مع انہما لیسا باسمین فاجاب بقولہ ای لام التعریف حاصلہ ان اللام فی قولہ دخول اللام بدل عن المضاف الیہ کما ہو رای الکوفیین او للعہد الخارجی کما ہو رای البصریین **قولہ** ولو قال اہ اعتراض علی المصنف کما تری قولہ لکنہ اہ جواب عنہ او نقول فی الجواب ان عدم تعرضہ الی المیم لجواز ان المیم لیست للتعریف

لہ لعل فیہ اشارۃ الی الجواب المذکور آنفا بقولہ من قبیل المسامحۃ المشہورۃ آہ ۱۲ سکہ ای ویمکن الجواب عن المادۃ آہ ۱۲ سکہ تمام الآیۃ وَاِنَّ عَلَیْکُمْ لَحٰفِظِیْنَ ای الملائکۃ لاعمالکم کراما ای علی اللہ کاتبین لہا یعلمون ما تفعلون ای جمیعہ کذا فی الجلالین ۱۲ سکہ قولہ الانکار عن الملائکۃ خلاف اعتقاد اہل السنۃ بل ہو بدعۃ والحاد واو فی المؤمنین یمتنع لہ بتار کلام علی مذہبہم فضلا عن الشارح العلامۃ العارف باللہ فقول المحشی غلط فاحش ۱۲ ھ منیہ ووقوعہا مضافا الیہ فی المثالین المذکورین ۱۲ لہ وایضا المراد من لام التعریف الحرفیۃ احتراز عن اللام الموصولۃ فی نحو الضارب والمضروب فانہا لا تدخل الا علی فعل فی صورۃ الاسم کذا فی الداشکندی ۱۲ کہ ویحتمل ان یکون للعہد الذہنی ای فرد مبہم من جنس اللام فحینئذ تفسیر الشارح اللام بلام التعریف بیان اللام الذی ہو مختص بالاسم فی الواقع کذا قال الفاضل السیالکوٹی ۱۲ ملتقی ۵ھ قولہ اعتراض اہ حاصلہ لو قال دخول حرف التعریف بدل قولہ دخول اللام لکان شاملا للمیم مثل قولہ علیہ السلام لیس من امبر امصیام فی امسفر فی جواب حمیری سائل عن الصیام امن امبر امصیام فی امسفر ۱۲ عہ اشارۃ الی اللام المعہود وہو لام التعریف و اللام فی المثالین المذکورین لیس بلام للتعریف بل للابتداء فی المثال الاول واللام الامر

استقلالا بل هو بدل عن لام التعريف لان اصله ليس من البر الصيام في السفر فعوض عن اللام الميم لثقل اللام على حميري او لعدم ورود الميم في كلام الفصيح واما في قوله عليه السلام فللمطابقة بين السوال والجواب وهي شرط والسائل الحميري بيانه انه لما ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الجهاد وجاء شهر رمضان سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم بقوله امن امبر امصيام في امسفر فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر موافقا لسوال **قوله** وفي اختياره اه جواب سوال وهو انه لم اختار المصنف قول دخول اللام على قول مدخول الالف واللام اجاب بقوله وفي اختياره اه حاصله ان في ادات التعريف ثلثة مذاهب كما بينه الشارح لكن مذهب سيبويه كان مختارا عند المصنف فلذا اختاره **قوله** وجدها اه لان التعريف نقيض التنكير ودليل التنكير حرف ساكن اي نون ساكنة التي هي التنوين فكذا دليل نقيضه وهو التعريف يجب ان يكون حرفا ساكنا وهي اللام الساكنة فتوافق النقيضان في الدلائل مع توافق دليلهما **قوله** زيدت اه جواب سوال وهو انه لما كانت اللام وحدها من ادات التعريف فلم زيدت الهمزة عليها اجاب بما تري **قوله** بالساكن انما كانت اللام ساكنة لانه لو كانت مفتوحة لالتبست بلام الابتداء ولو كانت مكسورة لالتبست باللام الجارة ولو كانت مضمومة لكانت ثقيلة فبالضرورة تكون ساكنة **قوله** وهذه الخاصة اه جواب سوال وهو ان خاصة الشئ ما يختص به يعني في موضع يوجد ذلك الشئ يوجد معه خاصته ونحن نجد كثيرا من الاسماء ولا نجد معها تلك الخاصة كما بين الشارح اجاب بما ترى **قوله** فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر اه لان المقصود من دخول حرف التعريف تعريف المدخول والضمائر واسماء الاشارات وغيرها كالموصولات كلها معارف فلا حاجة لدخول حرف التعريف عليها **قوله** لانه اثر حرف الجراه حرف الجر مختص بالاسم فكذا اثره والا يلزم تخلف الاثر عن المؤثر وذا لا يجوز فان قيل لا نسلم ان حرف الجر مختص بالاسم لان خاصة الشئ محمولة على الشئ لان الخاصة من الكليات المحمولة على افرادها بالحمل بالمواطاة وهو حمل الشئ على الشئ بلا واسطة وههنا ليس كذلك لان الحمل يقتضي الاتحاد في الخارج ولا اتحاد بين الاسم ودخول حرف الجر لان دخول حرف الجر من لواحق الاسم لا عين الاسم قلنا المراد بالدخول المدخول يعني ان مدخول حرف الجر مختص بالاسم ومن خواصه بطريق ذكر المبدأ وارادة المشتق والغرض منه تصادق الموضوعات بالمبادى ولا شك ان كون الشئ مدخول حرف الجر من خواص الاسم فان قيل ان الشمس والقمر يؤثران في الضوء والضوء اثرهما وهما في السماء فينبغي ان يكون اثرهما ايضا في السماء لئلا يلزم تخالف الاثر من المؤثر قلنا ان المؤثر على نوعين طبعي بان يكون اثره في قالبه ومركزه واكتسابي بان يكون اثره باعتبار

الغير كالعوامل النحوية فانها علامات باعتبار اثر المؤثر وهو المتكلم فالمؤثر الطبعي اولى واقوى من المؤثر الاكتسابي ومخالفة الاثر من المؤثر ممنوع في المؤثر الاكتسابي دون الطبعي فان قيل ان النصب اثر حروف النواصب وهي أنْ ولَنْ وكَيْ واِذَنْ وهذه الحروف مختص بالفعل مع ان اثرها وهو النصب غير مختص به بل يوجد في الاسم بمؤثر آخر مع انها مؤثرات اكتسابية قلنا ان ذلك[1] اذا لم يكن للاثر مؤثرات شتية واما اذا كانت له مؤثرات شتى فلا[2] وههنا كذلك[3] اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر **قوله** في المجرور به اه اعلم ان الضمير المجرور في قوله به راجع[4] الى حرف الجر وقوله لفظا او تقديرا قيد للضمير ولا يجوز ان يكون قيدا للمجرور والا لانحصر المجرور في اللفظي والتقديري وقد يكون المجرور محليا كذا في حاشية مير ابو البقاء **قوله** فينبغي ان يدخل الاسم اه فيه انه لا شك ان ادخال الهمزة وتضعيف العين في الفعل للتعدية لافضاء معنى الفعل الى الاسم فلم لا يجوز ادخال الحروف التي لافضاء معنى الفعل الى الاسم ايضا على الفعل اجيب عنه بان المفضي على نوعين نوع من حروف المباني ونوع من حروف المعاني فالاول مختص بالفعل والثاني بالاسم كذا في العصمة **قوله** اما الاضافة اللفظية اه جواب سوال مقدر وهو ان حرف الجر ليست في الاضافة اللفظية عند الجمهور لا لفظا ولا تقديرا فالمدعى عام وهو اختصاص مطلق الجر بالاسم والدليل خاص يفيد اختصاص الجر الذي هو اثر حرف الجر بالاسم فاجاب بقوله اما الاضافة وحاصل الجواب ان الاضافة اللفظية فرع[5] للاضافة المعنوية يعني ان الجر الذي ليس اثر حرف الجر ليس الا في الاضافة اللفظية وهي فرع المعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل وانما كانت فرعا لان في المعنوية فوائد كثيرة وهو التخصيص والتعريف والتخفيف وفي اللفظية التخفيف فقط والمضاف في الاضافة اللفظية مشابه بالمضاف في الاضافة المعنوية في سقوط تنوينه وما يقوم مقامه **قوله** بان يختص اه دفع توهم وهو انه لما قال الشارح فينبغي ان لا يخالف الاصل فكانه قيل كيف يكون المخالفة فبيّن المخالفة بقوله بان يختص اه **قوله** وسيجيء في آخر الكتاب اه جواب سوال مقدر وهو ان يقال ما التنوين وما وجه اختصاصه بالاسم فاجاب الشارح بالحوالة على آخر الكتاب في هو بحث التنوين بقوله وسيجيء اه **قوله** هو بالرفع اه دفع توهم وهو ان المتبادر من قوله والاسناد انه عطف على قوله التنوين وهو مضاف اليه للدخول فيكون الاسناد ايضا مضافا اليه للدخول وهذا باطل لان الدخول على ما ذكره الشارح منتف في الاسناد فدفعه بانه[6] **قوله** المراد به اه جواب سوال وهو ان الضمير في قوله اليه

[1] امتنع مخالفة الاثر من المؤثر فيما اذا لم يكن آه ١٢م [2] اي يمتنع مخالفة الاثر من المؤثر ١٢م [3] اي فلا يمتنع مخالفة الاثر من المؤثر ففي صورة النقل للنصب مؤثرات آخر سوى تلك الحروف النواصب فلذلك لا يمتنع فيه وجوده في ما سوى الفعل اعني الاسم والله اعلم ١٢م [4] قوله راجع آه اقول بل الضمير فيه راجع الى الموصول الذي هو عبارة عن الجر تامل ١٢ [5] قوله فرع آه هذا الاعتذار انما يحتاج اليه على ما ذهب اليه الجمهور من عدم تقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية واما على ما ذهب اليه من تقدير حرف الجر فيها على ما هو ظاهر عبارة المتن وصرح به المصنف في شرحه وغيره الكيد قال جمال الدين ١٢ [6] حاصل الجواب ان قوله والاسناد بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله والتنوين لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول كما في اللام او اللحوق بالآخر كما في الجر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة اذ الاسناد وكذا الاضافة عامل معنوي مقتضي للاعراب والذكر في الاول واللحوق في الآخر من احكام اللفظ كذا في الحواشي الفوائد ١٢م [7] اي سوى اركان اثر حروف الجر اه [8] اكون الاسناد مضافا اليه الدخول باطل ١٢م [9] لقوله لان المتبادر من الاسناد آه ١٢م [10] كالحال والتمييز والمنادى المضاف والمفاعيل ١٢ مفتي

راجع الی ما لا اسم فیکون المعنی و من خواص الاسم کون الاسم مسند الیہ فی کون الاسم مسند الیہ من
خواصہ مما لا یحتاج الی البیان فالحکم علیہ بانہ من خواصہ یکون لغوا لان الاصل فی الخبر ان یفید
ما لا یفیدہ المبتدأ وھہنا لیس کذلک وفی بعض الکتب السوال ھکذا ان قولہ والاسناد الیہ مبتدأ
وقولہ من خواصہ خبرہ المقدم والاسناد عرض والعرض القائم بالمحل لا یحتمل ان یقوم بمحل آخر
فالاسناد القائم بالاسم لا یحتمل ان یقوم بغیرہ فخصوصیتہ کون الاسم مسند الیہ مستفادۃ
من تقیید الاسناد بقولہ الیہ فلا فائدۃ فی قولہ من خواصہ فاجاب بقولہ والمراد بہ اہ تفصیلہ انہ
قد یکون للشئ اعتبارات مختلفۃ یکون الحکم علیہ بشئ مفیدا بالنظر الی بعض تلک
الاعتبارات دون البعض کما یقال الانسان لکونہ کاتب بالامکان العام فالحکم بالکتابۃ
علی الانسان انما یصح باعتبار الطبیعۃ النوعیۃ وھی طبیعۃ الانسان لا باعتبار الصفۃ المستفادۃ
من صفۃ بالکونہ وکما یقال المشی الانسان عرض عام فالحکم علی المشی بالعرضیۃ انما
یصح باعتبار طبیعۃ المشی لا باعتبار المشی المضاف الی الانسان فان المشی المضاف
الیہ خاصۃ لہ لا عرض ومثل ھذا الاعتبار شائع فی الکلام فکذا الحکم بالخصوصیۃ علی
الاسناد الیہ انما یصح باعتبار طبیعۃ وھو الاسناد الی شئ لا باعتبار الصفۃ المستفادۃ من
لفظ الیہ المختصۃ بالاسم وھو الاسناد الی الاسم فیفید لخبر ما لا یفید للمبتدأ فان قیل بعد
تقیید الاسناد بقولہ الیہ لم یبق النوعیۃ بل صار صنفا فکیف یحکم علیہ بالخصوصۃ باعتبار
الطبیعۃ النوعیۃ وکذا بعد وصف الانسان بالکونہ قلنا الانسلم ذلک لان الصنفیۃ اخص من النوعیۃ
مطلقا والاخص یستلزم الاعم لا محالۃ فکانت الصنفیۃ متضمنۃ للنوعیۃ لا محالۃ فاعرف **قولہ**
لان الفعل قد وضع اہ لا یقال ان کونہ موضوعا لان یکون مسندا ابدا فقط لا یستلزم عدم وقوعہ
مسند الیہ بطریق المجاز لانا نقول ان اللام فی قولہ لان یکون اہ للغرض لا للصلۃ تقدیرہ لان الغرض
من وضع الفعل ان یکون مسند ابدا فقط فلو وضع مسند الیہ لزم عدم ترتب ما ھو الغرض من
وضعہ علیہ اللازم بط فالملزوم مثلہ کذا فی العصمۃ **قولہ** ای کون الشئ اہ جواب سوال وھو
ان قولہ الاضافۃ عطف علی قولہ الاسناد فیکون لفظ الیہ متعلقا بھما فیکون المعنی کون الشئ
مضافا الیہ فیرد علیہ انہ لم یقل والاضافۃ الیہ فاجاب بقولہ ای کون الشئ اہ حاصلہ ان قولہ
والاضافۃ عطف علی مجموع قولہ والاسناد الیہ لا علی قولہ

سلہ قولہ لان الاصل آہ حاصلہ ان قولہ الاسناد الیہ مبتدأ و قولہ من خواصہ خبرہ المقدم والاصل فی الخبر ان یفید ما لا یفیدہ المبتدأ وہی خصوصیۃ کون الاسم مسند الیہ فیکون قولہ من خواصہ لغوا فافہم
فیہ واللہ اعلم ۱۲ سلہ ای فعلی ما ذکر من التفصیل یکون الخبر مفید الما لا یفیدہ المبتدأ واندفع الاعتراض ۱۲ سلہ ای لم یبق النوعیۃ فکیف یحکم علی الانسان
بالمشی بالطبیعۃ النوعیۃ للشئ ۱۲ م سلہ ای فاعرف ہذا الاصل واحفظ فانہ ینفعک فی کثیر من المواضع ۱۲ ھ ہذا بناء علی ما تقرر من انہ اذا عطف
علی شئ لحقہ قید فشرکۃ المعطوف للمعطوف علیہ فی ذلک القید محتملۃ فیجوز ان تکون الاضافۃ مشترکۃ للاسناد فی الیہ ہکذا قال بعض المتبحرین
عہ ای الاسناد بعد تقییدہ بالیہ ۱۲ م عہ ای تقیید القول المذکور ۱۲ مفتی محمد عبد الرحیم
سہ بدل قولہ الاضافۃ فی قولہ الاسناد الیہ ۱۲ لعہ ای التقدیر قولہ والاضافۃ ۱۲ مفتی محمد عبد الرحیم عفی عنہ

الاسناد فقط لانه لو عطف علیه یؤخر لفظ الیه عنهما او تحریر السوال هکذا ان الاضافة نسبة بین قوله و
المضاف والمضاف الیه والمضاف غیر مختص بالاسم نحو مررت بزید فان قوله مررت مضاف الی زید
بواسطة حرف الجر وکذا المضاف الیه ایضا غیر مختص به نحو یَوْمَ یَنْفَعُ الصَّادِقِیْنَ صِدْقُهُمْ
فان قوله ینفع فعل مع انه وقع مضافا الیه للظرف فاذا لم یکونا مختصین به کیف یختص الاضافة به
فاجاب بقوله ای کون الشئ الخ حاصله ان قوله والاضافة مصدر مبنی للمفعول والمراد منه کون الشئ لکن
یرد علیه نحو مررت بزید نعم بقوله بتقدیر حرف الجر الخ قوله والتخفیف به الخ یرد علیه نحو حواج
بیت الله ونحو القائم الغلام فانه لا تخفیف فیهما لا فی جانب المضاف ولا فی جانب المضاف الیه
لکن نعم بقولنا ان التخفیف اعم من ان یکون فی جانب المضاف حقیقة نحو ضارب زید او
حکما نحو حواج بیت الله فان التنوین فیه لیس حقیقة لانه غیر منصرف لکنه فیه ثابت حکما لانه
لما اضیف الی قوله بیت الله یستعد لان ینون لکن لم ینون للاضافة او فی جانب المضاف الیه
فقط بحذف الضمیر واستتاره فی الصفة نحو القائم الغلام لان اصله القائم غلامه فاستتر
ضمیر غلامه فی القائم واضیف القائم الیه للتخفیف او فی المضاف والمضاف الیه معا نحو زید قائم الغلام
اصله قائم غلامه فالتخفیف فی المضاف بحذف التنوین وفی المضاف الیه بحذف ضمیره واستتاره
فی الصفة **قوله** بتاویل المصدر الخ بتقدیر ان لکن یرد علیه ان مواضع تقدیر ان محصورة فی سبعة
وهذا لیس بواحد منها فکیف یؤول بتاویل المصدر لان التاویل انما یکون بتقدیره وتقدیره ان غیر
جائز فیه لکن نعم بان حصر المواضع فیها لیس باعتبار تقدیر مطلق ان بل باعتبار ان الناصبة
وهذا لیست بناصبة بل مصدریة فقط لکن ینقض بقوله **شعر** سا ترک منزلی لبنی تمیم و والحق بالحجاز
فاستریحا فان ان مقدرة ههنا ولیس هذا الموضع من تلک المواضع لکنه محمول على ضرورة
الشعر وانما قدم العلامات اللفظیة وهی اللام والجر والتنوین لانها فی الدلالة اظهر ثم قدم ما
یدخل فی الاول وهو اللام واخر ما یلحق الآخر وهو الجر والتنوین ثم قدم الجر واخر منه التنوین لان
التنوین یتبع الحرکة وجودا فکذا اتبعه ذکرا ثم قدم العلامات المعنویة الاضافة لتضمنه العلامة اللفظیة
وهی الجر ثم لما فرغ المص من تعریف الاسم وخواصه شرع فی تقسیمه لان التقسیم لایضاح المعرف کالتعریف
فناسب ذکره بعد التعریف فقال وهو معرب ومبنی انما قدم المعرب لان مفهومه وجودی ومفهوم
المبنی عدمی والوجودی اشرف من العدمی اما الوضوح دلالة المعرب على المعانی المعتورة بخلاف المبنی
واما لکثرة مباحث المعرب لاشتماله على مقدمة وثلاثة مقاصد هی المرفوعات والمنصوبات والمجرورات

وفی الحدیث العزت

بحث تقسیم الاسم الی المعرب والمبنی

للتكاثر واما لان المعرب باق علی حقيقة الاسم بان لا يكون مشابها بالفعل والحرف بخلاف المبنی فانه مشابه بهما فيكون المعرب احق بالتقديم عليه **قوله** قسمان[1] جواب سوالين الاول ان كلمة هو مبتداء وقوله معرب ومبنی كل واحد منهما خبره والخبر يكون محمولا علی المبتدأ وحمل هذا الخبر علی المبتدأ غير جائز لان الحمل عبارة عن صدق الخبر علی جميع افراد المبتدأ وليس كل واحد من افراد الاسم معربا ولا مبنيا بل بعضها معرب وبعضها مبنی والثانی ان اقسام الاسم هو المعرب والمبنی لا غيرهما فينبغی للمص ان يذكر ادوات الحصر ويقول ليس هو الا معرب ومبنی اجاب عنه الشارح بقوله قسمان حاصله ان الخبر هو مجموعهما لا كل واحد منهما وايضا علی ذلك التقدير يصير العطف[2] مقدما علی الربط وذلك مفيد للحصر فان قيل المعرب والمبنی من اقسام الاسم وقسم الشیٔ يكون اخص مطلقا عنه ومنكما تجد كل واحد منهما اخص من الاسم من وجه لا مطلقا لانه كثيرا ما يوجد الاسم والمعرب جميعا كزيد فی زيد قائم او يوجد الاسم ولا يكون معربا كهذا او بالعكس كالمضارع وكذا يوجد الاسم والمبنی جميعا كهذا ويوجد الاسم ولا يكون مبنيا كزيد فی زيد قائم او بالعكس[3] كالمبنی الاصل قلنا ان المعرب والمبنی من اقسام الاسم بل هما قيدان للقسمين يعنی ان مطلق الاسم مقسم واما الاسم المقيد بالمعربية فقسم واحد وبالمبنية قسم آخر فلا يرد **قوله** الذی هو قسم من الاسم اه جواب سوال وهو ان هذا التعريف لا يصير جامعا لافراده حيث خرج عنه المضارع مع انه معرب اجاب عنه الشارح بقوله الذی اه حاصله[4] ان المراد بالمعرب هو الاسم[5] المعرب لا غير **قوله** ای الاسم الذی ركب مع غيره اه جواب اسولة ثلثة الاول ان هذا التعريف لا يصير مانعا عن دخول الغير حيث دخل فيه نحو ضرب[6] فی مثل ضرب زيد ونحو اضرب فی اضرب زيدا ونحو من فی مثل من البصرة فان هذه الثلثة مركبة مع غيره وليست بمشابهة بمبنی الاصل لانها مبنی الاصل باعتبار نفسه فلو شابهت مبنی الاصل يلزم مشابهة الشیٔ بنفسه وهو باطل مع[7] انها ليست بمعربة فان جعل بناء احدهما بمشابهة الاخری كبناء الماضی باعتبار الامر فبناء الامر لا يخلو اما ان يكون باعتبار الماضی او باعتبار الحرف فبالاول يلزم الدور المصرح وبالثانی فبناء الحرف لا يخلو اما ان يكون باعتبار ذلك الامر او باعتبار الماضی فبالاول[8] يلزم الدور المصرح ايضا وبالثانی يلزم الدور المضمر وكلاهما[9] باطلان والثانی ان[10] قوله المعرب مبتدأ وقوله المركب خبره والمبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين[11] لابد من ضمير الفصل بينهما لئلا يلزم الالتباس الخبر بالصفة والثالث ان هذا التعريف لا يصير صادقا علی فرد من افراد المعرب

---

[1] قيل ان كلمة هو مفرد وقوله قسمان مثنی فلا مطابقة بين المبتدأ والخبر مع انها شرط قلنا ان كل تثنية اذا وقعت خبرا يكون بتاويل المفرد المكرر مع الواو العاطف فكانه قال هو قسم وقسم كذا فی بعض الحواشی ١٢ [2] ای يوجد المبنی لا يكون اسما كالمبنی الاصل وهو الحرف والفعل الماضی والامر بغير اللام ١٢ [3] كما هو ابا الشارح مخالفا عن بعض الشارحين كصاحب اللباب والغاية فلا حاجة الی ذكر ادوات الحصر ١٢ [4] حاصله ان اللام فی المعرب للعهد يشار بها الی اللام كما اشار اليه الشارح بقوله الذی هو قسم من الاسماء ١٢ [5] وذلك بان المصنف ذكر احوال الاسم المعرب واقسامه وقسم الاسم المعرب ١٢ [6] ای من الدور المصرح والمضمر ١٢ [7] قوله الثانی اقول هذه من الواجبات ذكرنا وجه فساد لتذكرة المبتدی جواب عنه كل ايجا الا ان اللام الاسمية ولم يجعل دخول معرفته كالحرفية فلم تخرج انها معرفته فلا اشكال عليه وفوع ١٢ [8] المراد منه مبنی الاصل وهو الماضی والامر والحرف ١٢ [9] وذلك لان الشیٔ لا يناسب ١٢ [10] ای فعلی تقدير بناء الامر باعتبار الاول وهو الماضی ١٢ [11] ای فعلی تقدير بناء الامر باعتبار الثانی وهو الحرف ١٢ مفتی

لان کل فرد من افراده مفرد لا مرکب لان المرکب ما یدل جزءه علی جزء المعنی وجزء زید مثلا فی زید قائم لا یدل علی جزء المعنی اجاب عن الاول بقوله ای الاسم[1] یعنی ان المراد بالمرکب هو الاسم المرکب لا غیره وعن الثانی بقوله الذی رکب حاصله ان اللام فی قوله المرکب اسمی بمعنی الذی فی المرکب بمعنی رکب لا حرفی فی هو لا یفید التعریف وعن الثالث بقوله مع غیره حاصله ان المرکب علی قسمین مرکب بمعنی مجموع المضمومین و مرکب بمعنی المضموم الی شئ اخر فالاول یدل جزءه علی جزء المعنی وعلامته ان یقع صلة کلمة من کما قال صاحب المفصل فی تعریف الکلام هو المرکب من کلمتین فی الثانی لا یدل جزءه علی جزء المعنی وعلامته ان یقع صلة کلمة مع کزید فی قوله جاءنی زید مرکب مع جاءنی ومرادنا ههنا الثانی **قوله** ترکیبا یتحقق اه جواب سوال وهو ان هذه القاعدة صادقة منقوضة علی غلام فی مثل غلام زید لانه اسم مرکب مع[2] غیره مع انه لیس بمعرب بل هو مبنی کما لا یخفی وان کان المراد بالغیر هو العامل فحینئذ لا یصیر التعریف صادقا علی المبتداء والخبر فانهما معربان مع انهما لیسا بمرکبین مع العامل لان العامل فیهما معنوی وترکیب المعنی مع اللفظ غیر متصور اجاب عنهما بقوله ترکیبا اه حاصل الجواب ان المراد من الترکیب تحقیق العامل وهو اعم من ان یکون لفظیا کما فی جاءنی زید او معنویا کما فی المبتداء والخبر بخلاف غلام بسکون المیم فی غلام زید لانه وان کان مرکبا مع غیره وهو المضاف الیه لکنه لیس بعامل فی المضاف واما زید فی غلام زید فمعرب لان العامل فیه هو المضاف او الحرف المقدر ای حرف جر ایضا فهو رد علی الفاضل الهندی حیث قال فی الجواب عن الاعتراض بغلام زید ان المراد بالغیر فی قوله رکب مع غیره هو العامل و غلام فی غلام زید لا یترکب معه عامل وجه الرد علیه ان علی هذا لا یصیر التعریف صادقا علی المبتدأ و الخبر فانهما معربان مع انهما لیسا بمرکبین مع العامل لان العامل فیهما معنوی وترکیب المعنی مع[3] اللفظ غیر متصور **قوله** ای لم یناسب اه جواب سوال وهو ان هذا التعریف منقوض باین فی این زید فانه اسم مرکب مع غیره ترکیبا یتحقق معه عامله لان زیدا مبتداء واین خبره ولم یشبه مبنی الاصل مع انه لیس بمعرب اجاب بقوله ای لم یناسبه اه حاصله ان المراد بعدم المشابهة عدم المناسبة واین فی این زید وان لم یکن مشابها بمبنی الاصل لکنه مناسب بهمزة الاستفهام فی کونه للاستفهام فصار اما من قبیل ذکر العام وارادة الخاص بطریق السلب لان عدم المشابهة عام بالنسبة الی عدم المناسبة واما من قبیل ذکر الخاص وارادة العام بطریق الایجاب لان المناسبة عام بالنسبة الی المشابهة لان المناسبة علی اربعة اقسام مجانسة ومماثلة ومشابهة ومشاکلة فالاول عبارة عن اشتراک الشیئین فی الجنس کزید وبقر اشترکا فی الحیوانیة والثانی عبارة عن اشتراک الشیئین فی النوع کزید وعمرو اشترکا فی الانسانیة والثالث عبارة عن اشتراک الشیئین فی الوصف اللازم کالاسد والرجل

[1] اشارة الی ان المرکب صفة موصوفه الاسم واللام فیه بمعنی الذی فلا یرد مبنی الاصل کذا قال جمال الدین ۱۲ [2] قوله مرکب مع غیره ای لکنه هو زید لکن لا یتحقق معه عامله بل یتحقق عامل المضاف الیه او الحرف المقدر فالمضاف مبنی والمضاف الیه معرب کذا فی التاشکندی ۱۲ [3] بخلاف تقدیر الشارح فان المراد بتحقق العامل معه الوجود وهو اعم من ان یکون لفظا او معنی فیکون تعریف الشارح جامعا ومانعا ۱۲ [4] اذ المشابهة هی الاشتراک فی الوصف الکیفیت کاشتراک الرجل الشجاع مع الاسد فی الشجاعة وهو منتف ههنا ۱۲ مفتی عبدالرحیم

الشجاع اشترکا فی الشجاعۃ والرابع عبارۃ عن اشتراک الشیئین فی الشکل والصورۃ او تقدیر السوال بوجہ اخر وھو ان المصؒ ذکر فی تعریف الاسم المبنی المناسبۃ حیث قال المبنی ما ناسب مبنی الاصل وفی احد المتقابلین اذا ذکر القید وجودا ففی الاخر ذکر عدمہ فینبغی ان یذکر ھھنا عدم المناسبۃ اجاب بقولہ ای لم یناسب یعنی ان المراد بعدم المشابھۃ عدم المناسبۃ **قولہ** مناسبۃ مؤثرۃ اہ جواب سوال وھو ان غیر المنصرف کاحمد مثلا مشابہ بالماضی فی وجود الفرعیتین مع انہ معرب اجاب بقولہ مناسبۃ مؤثرۃ فی منع الاعراب فی ھذہ المناسبۃ لیست بمؤثرۃ فی منع الاعراب لانہ کما یشابہ بالماضی کذلک یشابہ بالمضارع ایضا فمشابھتہ بالمضارع یقتضی ان یصیر معربا ومشابھتہ بالماضی یقتضی ان یصیر مبنیا فنظرنا الی ان الاصل فی الاسماء الاعراب فجعلناہ معربا وتحریر السوال بوجہ اخر وھو ان کل فرد من افراد المعرب مشابہ بمبنی الاصل من حیث اشتراکھما فی الجنس وھو الکلمۃ اجاب بقولہ مناسبۃ اہ ھذہ المناسبۃ لیست بمؤثرۃ فی منع الاعراب لانہ لو جعل مؤثرا لکان الاسماء کلھا من قبیل المبنیات فیبطل تقسیم الاسم الی المعرب والمبنی **قولہ** فالاضافۃ بیانیۃ اہ جواب سوال وھو ان المبنی مضاف والاصل مضاف الیہ وبین المضاف والمضاف الیہ لا بد من المغایرۃ وھھنا لم یوجد اجاب بقولہ فالاضافۃ بیانیۃ[1] **قولہ** والامر بغیر اللام اہ فان قیل ان التقیید بغیر اللام غیر صحیح[2] لان الامر عند النحاۃ عبارۃ عما یکون بغیر اللام واما اذا کان مع اللام فھو مضارع مجزوم عندھم قلنا ھذا التقیید لرعایۃ المبتدی الذی فرغ من علم الصرف وشرع فی النحو فان عند الصرفیین الامر علی نوعین امر باللام وامر بغیر اللام فلو قیل فی الامر مطلقا لینتقل ذھنہ الی ان الامر باللام ایضا مبنی فلذا قیدہ بغیر اللام **قولہ** اعلم ان صاحب الکشاف اہ واعلم ان کلمۃ اعلم علی ثلثۃ اقسام احدھا للجواب عن السوال اذا کان ما بعدھا جوابا وثانیھا للسوال اذا کان ما بعدھا سوالا وثالثھا للتحقیق اذا کان ما بعدھا تحقیقا وھھنا من قبیل الاول وتقدیر السوال ان صاحب المفصل لم یذکر الترکیب فی تعریف المعرب حیث قال المعرب ما لم یشبہ مبنی الاصل فلم خالف المصؒ عنہ اجاب بقولہ اعلم الخ حاصلہ ان صاحب المفصل انما لم یذکر الترکیب فی تعریفہ لیتناول تعریفہ الاسماء المعدودۃ فانھا معربۃ عندہ والمصؒ انما ذکرہ لاخراجھا فانھا مبنیۃ عندہ **قولہ** ولیس النزاع اہ جواب سوال وھو انہ کیف یجعل صاحب المفصل الاسماء المعدودۃ معربۃ مع ان المعرب صیغۃ اسم المفعول من الاعراب بمعنی ما یعطی الاعراب لہ فذلک الاسماء المعدودۃ لیست من ھذا القبیل اجاب بقولہ ولیس

[1] حاصلہ ان المغایرۃ ضروریۃ بین المضاف والمضاف الیہ لا مطلقا بل فیما اذا کانت الاضافۃ بمعنی اللام او بمعنی فی وھھنا بمعنی من بیانیۃ فالمغایرۃ ھھنا لیست بضروریۃ بل لا بد فی الاضافۃ البیانیۃ من عموم وخصوص من وجہ وھو موجود ھھنا لوجودھما فی المبنی الاصل ووجودہ بدون الاصل فی الاسماء المبنیۃ ووجودہ بدون المبنی فی الاسماء المعربۃ فان الاصل فی الاسماء الاعراب واللہ اعلم کذا فی الحواشی ۱۲

[2] قولہ آہ اقول ھذا مبنی علی تسلیم ان الامر عند النحاۃ ما یکون بغیر اللام ولیس بشیء لان اللام فی عرفھم یستعمل فی المقرون باللام ویصنع الخصوصیۃ صرح بہ العلامۃ التفتازانی وقال سید قدس سرہ فی الترجمۃ الشریفیہ امر در اصطلاح نحویان اطلاق کردہ می شود بر امر غائب خواہ معلوم بود خواہ مجہول و بر امر حاضر خواہ معلوم خواہ مجہول کما صرح بہ جمال الدین قدس سرہ فالامر عندھم یطلق علی الامر باللام وعلی ما ھو بغیرھا وبالحقیقۃ التقیید بغیر اللام یفید الاحتراز عن الآخر فقط ۱۲ [3] کشارۃ الاسد المنقوش علی الجدار بالھیکل المخصوص فی الصورۃ ۱۲ [4] سواء کان مرکبا مع غیرہ اولا وسواء یتحقق معہ عامل بعد الترکیب اولا ۱۲

سے مع انہ لیس کذلک ۱۲

النزاع اہ حاصلہ ان صاحب المفصل لم یجعل الاسماء المعدودۃ معربۃ لغویۃ بل جعلہا معربۃ اصطلاحیۃ
لانہ اعتبر مجرد الصلاحیۃ لاستحقاق الاعراب بعد الترکیب **قولہ** واعتبر المصنف مع الصلاحیۃ حصول
الاستحقاق بالفعل اہ وذلک لم یوجد فی ذلک الاسماء فان قیل ان استحقاق الاعراب بالفعل لا یکون
الا بعد الصلاحیۃ فکان ذکرہا مستغن عنہ قلنا انما ذکرہما التقابل المعرب بالمبنی لانہ قال فی المبنی ما لا
یکون فیہ صلاحیۃ کالمبنی الاصل و لا استحقاق بالفعل کالاسماء المعدودۃ فلذا ذکرہما ھھنا
قولہ ولا فائدۃ لہ معتد بہا اہ جواب سوال وھو ان العارف باحکامہا وان کان مستغنیا من علم
النحو فی حق تلک الاحکام لکنہ غیر مستغن فی حق الکلیات بل فی حق تلک الکلیات محتاج الی تدوینہ
فکیف لا یکون فی حقہ فائدۃ اجاب بقولہ ولا فائدۃ معتد بہا واما العلم بالکلیات
فلیس بمعتد بہ لان المقصود من الکلیات ھو العلم بالجزئیات وھو حاصل لہ **قال** وحکمہ
اہ فان قیل ان اضافۃ الحکم الی ضمیر المعرب غیر جائز لان حکم الشئ ما یکون اثرا مرتبا علیہ وناشیا
عنہ وھذا الحکم مرتب علی العامل لانہ ناش عنہ قلنا ان ذلک الاضافۃ مجاز باعتبار ادنی
مناسبۃ وھو ان ھذا الحکم وان کان ناشیا عن العامل لکنہ ثابت فی المعرب ومرتب علیہ **قولہ**
ای من جملۃ احکام المعرب اہ جواب سوال وھو ان ھذا الحکم لا یصدق علی زید مثلا اذا رکب
مع العامل ابتداءً فانہ معرب مع انہ لم یوجد فیہ الاختلاف لا فی عاملہ ولا فی اٰخرہ
بل فیہ حدوث الاعراب عن السکون اجاب بقولہ ای من جملۃ اہ وتحقیق جوابہ سیجیئ
فیما بعد بقولہ ھذا حکم من احکام المعرب والاختلاف اہ **قولہ** والاثار المرتبۃ علیہ اہ جواب
سوال وھو ان الحکم علی اقسام الاول ھو الاثر المرتب علی الشئ والثانی ھو خطاب اللہ تعالی المتعلق
بافعال المکلفین من حیث الاقتضاء والتخییر والثالث ھو الوقوع وعدمہ ویعبر عنہ بالفارسیۃ
بہست ونیست والرابع ھو المحکوم بہ والخامس ھو مجموع القضیۃ والسادس ھو اسناد الشئ الی
الشئ علی طریق الایجاب والسلب کما فی قولہ زید قائم وزید لیس بقائم فای منہا مراد ھھنا اجاب
بما ترے **قولہ** من حیث ھو معرب اہ جواب سوال وھو ان لفظ الحکم عام یتناول المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات وقولہ ان یختلف اٰخرہ خاص وحمل الخاص علی العام غیر جائز اجاب بقولہ من حیث ھو اہ
یعنی ان المراد بھذا الحکم ھو حکم المعرب فصار ذلک ایضا خاصا **قولہ** ای الحرف الذی ھو اٰخر المعرب اہ جواب
سوال وھو ان اٰخر قولہ جائنی مسلمون ومررت بمسلمین ھو النون ولا یختلف ھو باختلاف العوامل
اجاب بقولہ ای الحرف الذی اہ یعنی ان المراد باٰخر المعرب ھو الحرف الاٰخر لا کلمۃ ھو اٰخرہ والنون فی ھذہ
الامثلۃ کلمۃ لانہ عوض عن التنوین **قولہ** ذاتا اہ جواب سوال وھو ان ھذا الحکم لا یجری علی زید
فی قولہ جاءنی زید ورایت زیدا ومررت بزید فان اٰخرہ ھو

---

[1] اشارۃ الی ان الاستغراق غیر مقصود لعدم صحتہ لانہ لہ احکام آخر فالاضافۃ للجنس الغیر المعین فھو فی قوۃ البعضیۃ ۱۲م [2] یعنی ان المراد من الحکم ھھنا المعنی الاول وھو الاثر المرتب علی الشئ ۱۲م [3] وذلک موجود فی تلک الاسماء فلذلک جعلہا معربۃ اصطلاحا ۱۲م [4] لا علی المعرب ۱۲م [عو] ای کون الکلمۃ معربۃ ۱۲م [5] ای اختلاف آخر المعرب ۱۲ مولانا مفتی محمد عبد الرحیم عفی عنہ

الدال لمعانہ لا یختلف باختلاف العوامل اجاب بقولہ ذاتا او صفۃ واختلاف آخر زید باعتبار
الصفۃ **قولہ** بحرف آخر حقیقۃ او حکما جواب سوال وھو ان الحرف الآخر فی نحو مسلمین[1] الواقع فی
قولہ رأیت مسلمین و مررت بمسلمین ھو الیاء انہ لا یختلف باختلاف العوامل اجاب بقولہ حقیقۃ او
حکما **قولہ** بصفۃ اخری حقیقۃ او حکما اہ جواب سوال وھو ان الآخر فی احمد مثلا ھو الدال مع انہ
صفۃ لا یختلف باختلاف العوامل فی حالۃ النصب والجر اجاب بما ترى[2] **قولہ** باختلاف العوامل اہ فان قیل
ان العوامل جمع عامل وھو فاعل صفتی والفاعل الصفتی من المذکر لا یجمع علی وزن فواعل قلنا ان العامل
لیس بصفۃ ھھنا بل صار علما لما یتقوم بہ المعنی المقتضی للاعراب **قولہ** الداخلۃ علیہ اہ جواب سوال وھو ان
حکم المعرب غیر صادق علی قولہ منو ومنا ومنی اذا سئل بھا عن زید وعمرو وبکر الواقع فی ھذا التراکیب
جاءنی زید ورأیت عمرا[4] ومررت ببکر فان آخر ھذہ الثلثۃ مختلف باختلاف العوامل مع انھا
لیست بمعرب اجاب بقولہ الداخلۃ علیہ اہ حاصلہ ان المعتبر ھو الاختلاف الذی حصل
باعتبار العوامل المختلفۃ الداخلۃ علیہ بالذات وھذہ العوامل انما دخلت علی الاسماء المعدودۃ
المستفھمۃ عنھا لا علی ھذہ الثلثۃ او تقدیر السوال بوجہ آخر وھو ان حکم المعرب لا یجری
علی زید الواقع فی قولھم جاءنی زید[5] وزید قائم فان العوامل فی ھذین الترکیبین مختلف
لانہ فی الاول لفظی وفی الآخر معنوی مع انہ لا یختلف آخر زید اجاب بقولہ الداخلۃ
علیہ والعامل فی الترکیب الاول داخل علی المعرب لا فی الثانی لان دخول المعنی علی اللفظ باطل
قولہ فی العمل اہ ھذا ایضا جواب سوال ظاھر ذکرہ الشارح فلا یحتاج الی بیانہ **قولہ** نصب
علی التمیز او علی المصدریۃ اہ جواب سوال وھو ان نصب قولہ لفظا او تقدیرا لا یخلو اما ان یکون
علی التمیز او علی المصدریۃ فان کان الاول فھو جائز لکن التمیز عن نسبۃ الجملۃ لا یکون الا فاعلا
او مفعولا وھھنا من ای قبیل وان کان الثانی فھو غیر جائز لانہ علی ذلک التقدیر صار قولہ
لفظا او تقدیرا مفعولا مطلقا والمفعول المطلق عبارۃ عما یکون الفعل المذکور

---

[1] المراد بہ کل واحد من التثنیۃ والجمع المذکر السالم فی حالتی النصب والجر ۱۲ [2] حاصلہ التبدل الذاتی اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما
فھھنا وان لم یوجد التبدل حقیقۃ لکنہ وجد حکما لان الیاء بعد دخول الناصب علامۃ النصب کما انھا بعد دخول الجار علامۃ الجر حقیقۃ ۱۲ [3] حاصلہ ان
الاختلاف الصفتی اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما فھھنا وان لم یوجد الاختلاف حقیقۃ لکنہ وجد حکما لان الفتحۃ بعد دخول الجار علامۃ
الجر حکما کما انھا بعد دخول الناصب علامۃ النصب حقیقۃ ۱۲ مفتی عبدالرحیم [4] فقال رجل مستفھما منو فی الاول ومنا فی الثانی
ومنی فی الثالث بناء علی ما فی الرضی انہ اذا استفھمت بمن عن مذکور عاقل ووقفت علی من جاز لک حکایت اعراب ذلک المذکور وحکایۃ
علامات تثنیۃ وجمعہ وتانیثہ فی لفظۃ من ۱۲ [5] قولہ ھذا خارج بقولہ فی العمل ویلزم من جوابہ للمحشی ان لا یکون المبتدا بل الخبر ایضا
معربا اصلا وھو اشد البطلان اما فھم ان دخول العامل علی المعرب عبارۃ من کونہ معتبرا معہ مؤثرا فیہ فتدبر ۱۲ مولوی [6] تقدیرہ
یختلف ای اختلاف لفظا او تقدیر فحذف المضاف واقیم المضاف الیہ مقامہ واعطی لہ اعراب المضاف وانما لم یحذف بجعل المصدر
لانہ علی ھذا احتیاج الی خلاف الاصلین احدھا حذف الموصوف والآخر جعل اللفظ بمعنی الملفوظ لصحۃ الحمل ۱۲ مفتی عبدالرحیم

مشتملا علیہ کاشتمال الکل علی الجزء وقولہ ان یختلف مشتمل علی الاختلاف لا علی اللفظ والتقدیر اجاب بقولہ نصب علی التمیز اہ حاصلہ ان کلا الوجہین ہہنا مستقیم اما علی الاول فقولہ لفظا او تقدیرا فاعل القول ان یختلف واما علی الثانی فالمضاف وهو لفظ الاختلاف مقدر ہہنا فاطلاق المفعول المطلق علی قولہ لفظا او تقدیرا مجازا باعتبار المضاف المحذوف وهو الاختلاف **قولہ** حرکۃ او حرف جواب سوالین الاول ان المبتدأ والخبر اذا کانا معرفتین فلا بد بینہما من ضمیر الفصل فینبغی ان یقول الاعراب هو ما اہ والثانی ان کلمۃ ما موصولۃ موضوعۃ للعموم فحینئذٍ یصدق الحد علی العامل والمعنی المقتضی فانہما مما یختلف اخر المعرب بہما مع انہما لیسا من قبیل الاعراب اجاب عنہما بقولہ ای حرکۃ او حرف اہ فان قیل ان العوامل قد تکون من قبیل الحرف ایضا کان فی ان زیدا قائم قلنا ان المراد من الحرف هو الحرف الذی یکون من قبیل حروف المبانی وذلک من حروف المعانی فان قیل ان الالف والیاء فی مثل قولہ جاءنی مسلمان ورایت مسلمین ایضا یدل علی المعنی لان الاولین یدل علی الفاعلیۃ والثانی علی المفعولیۃ قلنا عن اصل الاعتراض ان المراد بالحرف ہہنا ما یکون جزء المعرب فحینئذ لا یرد **قولہ** من حیث هو معرب اہ جواب سوال هو ان اخر غلامی فی مثل جاءنی غلامی مختلف لان اصلہ غلام مع ان ذلک الکسر لیست من الاعراب اجاب بقولہ من حیث هو معرب اہ حاصلہ ان المراد باختلاف اخر المعرب اختلافہ من حیث انہ معرب اما اختلاف اخر نحو غلامی فمن جہۃ اقتضاء یاء المتکلم فلذلک صار الاعراب فیہ تقدیریا **قولہ** وحین یراد بہا الموصولۃ اہ قیل ہذا یناقض بقولہ ای حرکۃ او حرف لانہ یفہم منہ ان کلمۃ ما ہہنا موصوفۃ حیث فسرہ بحرف وحرکۃ منکرین ویفہم من قولہ وحین یراد بہا الموصولۃ انہا موصولۃ باعتبار تصریحہ علیہ قلنا ان ما موصولۃ لکن فسرہ فی الاول بالحرکۃ وبالحرف والمنکرین باعتبار انہا موصولۃ ذہنیۃ وهی فی قوۃ المنکر او نقول ان فیہ اشارۃ الی جواز کونہا موصولۃ لکن الاولی کونہا موصوفۃ لانہا وقعت فی موضع الخبر والاصل فی الخبر التنکیر کما لا یخفی **قولہ** وبہذا القدر تم حدہ اہ فی ہذہ العبارۃ اشارۃ الی جواب سوال هو ان حد الاعراب تم جمعا ومنعا بقولہ ما اختلف اخرہ بہ فذکر قولہ لیدل اہ مستدرک لعدم الفائدۃ فیہ اجاب بقولہ وبہذا القدر الخ حاصل الجواب انہ لیس بلازم ان یکون جمیع قیود التعریف احترازیۃ بل بعضہا تکون للاحتراز وبعضہا تکون للایضاح و ہہنا قولہ لیدل لایضاح المعرف وایضا فیہ اشارۃ الی الرد علی

۱؎ این حاشیہ نمبر ۱؎ نوشتہ است ۱۲ ۲؎ حاصلہ ان عدم کون العامل والمعنی المقتضی من قبیل الحرکۃ مسلم لکن لا نسلم عدم کون العامل حرفا فان ان مثلا فی المثال المذکور عامل مع تحقق الحرفیۃ فیہ ۱۲ ۳؎ یعنی لا نسلم ان الکلام من الحروف فی تعریف الاعراب الحرف الذی یکون من قبیل حروف المبانی لان الالف والیاء فی المثالین المذکورین یدلان علی المعنی مع انہما من قبیل الاعراب ۱۲ منہ ۴؎ ای فلیس من حیث انہ معرب لوجود قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل بل من حیث انہ قبل یاء المتکلم یقتضی کسرۃ ما قبلہا ۱۲ ۵؎ لان المراد ای کلمۃ کانت لا علی التعیین ۱۲ جمال الدین

الفاضل الهندی حیث قال ان قول المص لیدل علی المعانی المعتورة خارج عن التعریف والجار والمجرور فیه متعلق بامر خارج مقدر وهو وضع الاعراب وعلم ذلك من قول المص الذی ذکره فی شرح هذا الکتاب المسمی بالامالی حیث قال لیس هذا من تمام الحد وحاصل الرد ان قوله لیدل الخ من اجزاء التعریف والجار والمجرور فیه متعلق بامر داخل وهو قوله اختلف وما ذکره المص فی شرح الامالی انه لیس من تمام الحد فمعناه انه لیس له دخل فی کونه جامعا ومانعا وانما ذکره لزیادة التوضیح لا انه خارج عن الحد واللام فیه متعلق بامر خارج عن الحد وهو وضع الاعراب کما زعمت فانه بعید عن الفهم غایة البعد اذ لا نظر الی وضعه لا قصدا ولا طبعا **قوله** علی صیغة اسم الفاعل فیه رد علی الفاضل الهندی حیث قال بصیغة اسم المفعول لدفع الاعتراضین الاول ان صلة المعتوری انما یقع کلمة علی لا کلمة علی والثانی انه بمعنی الاخذ متعد بنفسه فلا حاجة حینئذ الی تعدیة بکلمة علی فقال الفاضل الهندی انه علی صیغة اسم المفعول فهو حینئذ لازم لانه بمعنی الماخوذ وهو لازم وایضا یقع صلته کلمة علی فقال الشارح ردا علیه انه بصیغة اسم الفاعل لان الاصل فی الفعل او شبهه الاسناد الی الفاعل لا الی المفعول واذا کان علی صیغة اسم المفعول ففیه اسناد الفعل الی المفعول وهو خلاف الاصل لکن بقی الاعتراضان الواردان ههنا فاجاب عنهما بقوله علی تضمین مثل معنی الورود او الاستیلاء التضمین عبارة عما یذکر الفعل او شبهه ویراد به المعنی الحقیقی ویلاحظ معه معنی الفعل الاخر او شبهه بقرینة المتعلقات ویکون هذا الفعل المذکور او شبهه مناسبا لذلك الفعل فی المعنی ویکون احدهما اصلا والاخر یقع فی الترکیب حالا او تمیزا عنه وههنا من هذا القبیل کما لا یخفی علی الفطن **قوله** فوضع اصل الاعراب جواب سوال وهو ان ما یقع به الاختلاف یدل علی المعانی المعتورة وان لم یکن فی الاخره اختلاف لان الرفع فی زید المرکب مع جاء فی ابتداء یدل علی الفاعلیة مع انه لا اختلاف فیه لعدم سبق الاعراب والاختلاف یقتضی سبق الاعراب فحینئذ کیف یصح قوله لیدل الاختلاف علی المعانی المعتورة لخروج هذا المثال عن تعریف الاعراب اذا کان الضمیر فی لیدل راجعا الی الاختلاف اجاب بقوله فوضع اصل الاعراب اه حاصله ان للاعراب وضعین احدهما وضع نفس الاعراب للدلالة علی نفس تلك المعانی والثانی وضعه بحیث یختلف به اخر المعرب لاجل اختلاف تلك المعانی ومرادنا فی المتن هو الثانی وهو ما به الاختلاف وهو موجود فی المثال المذکور **قوله** ای انواع اعراب الاسم الخ جواب سوال وهو ان حصر انواع الاعراب فی هذه الثلثة لا یصح لان الجزم ایضا نوع من الاعراب اجاب

بقولہ ای انواع اعراب[1] الاسم بقرینۃ البحث عنہ **قولہ** ثلثۃ اہ جواب سوال وہو ان قولہ انواعہ مبتدأ وکل واحد من الرفع والنصب والجر خبرہ وحمل ہذا الخبر علی المبتدأ غیر جائز لانہ من قبیل حمل المفرد علی الجمع وایضاً ینبغی للمصنف ان یذکر اداۃ الحصر لان انواع الاعراب لیس الا ہذہ الثلثۃ فاجاب عنہما بقولہ ثلثۃ فحینئذٍ صار الخبر ہو مجموع الثلثۃ لا کل واحد منہا وایضاً صار العطف مقدما علی الربط وذلك مفید للحصر والاختصاص لان حق ہذا الربط التقدیم لان الرفع فی قولہ رفع ونصبہ علامۃ الحکم وتاخیر ما حقہ التقدیم یفید الحصر **قولہ** ای علامۃ کون اہ جواب سوالین الاول ان علم الشئ ما یکون خاصۃ لہ ویحمل علیہ وہہنا لا یصح الحمل حیث لا یقال الفاعل رفع والثانی انہ ینبغی ان یقول المصنف علم الفاعلیۃ بدل الفاعل بن الیاء ایجازاً واختصاراً اجاب بقولہ ای علامۃ یعنی ان الرفع لیس بعلم الفاعلیۃ بل علامۃ لہا وعلامۃ الشئ لا یکون محمولا علیہ وعن الثانی بقولہ کون الشئ اہ یعنی ان الرفع علامۃ لکون الشئ فاعلا ولیس بعلامۃ لذات الفاعل لان ذات الفاعل موجود بدون الرفع کما فی رأیت زیداً **قولہ** حقیقۃ او حکما اہ جواب سوال[2] وہو ان الرفع کما یوجد فی الفاعل کذلك یوجد فی المبتدأ والخبر ایضا فکیف یصح قولہ فالرفع علم الفاعلیۃ اجاب بقولہ حقیقۃ او حکما حاصلہ ان الفاعل اعم من ان یکون فاعلا حقیقۃ او حکما[3] فالمبتدأ فاعل حکما لان الفاعل کما یقع مسند الیہ للفعل کذلك المبتدأ یقع مسند الیہ للخبر وکذلك الخبر فاعل حکما لان الفاعل کما یقع جزءً اخیراً من الکلام کذلك الخبر یقع جزءً اخیراً من الکلام **قولہ** علامۃ کون الشئ مفعولا اہ جواب سوال بمثل ما ذکرنا آنفا **قولہ** حقیقۃ او حکما اہ جواب سوال وہو ان النصب کما یوجد فی المفعول کذلك یوجد فی الحال والتمیز ایضا اجاب بقولہ حقیقۃ او حکما[4] حاصلہ ان المفعول اعم من ان یکون مفعولا حقیقۃ او حکما فہما مفعولان حکما لان المفعول کما یقع بعد تمام الکلام کذلك التمیز والحال یقعان بعدہ **قولہ** علامۃ کون الشئ مضافا الیہ جواب سوال بمثل ما مر وہو ان حمل الجر علی الاضافۃ غیر جائز حیث لا یقال الاضافۃ جر فکیف یکون علما لہا وایضاً ان الغلام فی مثل غلام زید مضاف مع انہا لیس بمجرور اجاب عن الاول بقولہ ای علامۃ اہ وعن الثانی بقولہ کون الشئ مضافا الیہ[5] **قولہ** واذا کانت الاضافۃ اہ دفع لما قیل ان المصنف لم غیر الاسلوب بان لم یلحق الیاء للصدریۃ بالاضافۃ کما الحق باختیہا حیث

---

[1] فان قیل لم حصر المصنف اعراب الاسم فی الثلاثۃ قلنا ان الاعراب وضع للدلالۃ علی المعانی وہی ثلثۃ فکذا الدال والا لزم الاشتراک لو کان الاعراب اقل من المعانی او لزم الترادف لو کان الاعراب اکثر من المعانی وکلاہما خلاف الاصل کذا فی بعض الحواشی ۱۲ [2] حاصلہ لا نسلم ان الرفع علم الفاعلیۃ لانہ کما یوجد فی الفاعل کذلك یوجد فی المبتدأ والخبر وغیرہما ۱۲ [3] فالحقیقی ظاہر والحکمی ما وجد فیہ خصلۃ الفاعل من کونہ مسندا الیہ وکونہ جزءً ثانیا من الجملۃ ۱۲ [4] فالحقیقی ظاہر والحکمی ما وجد فیہ خصلۃ المفعول من تعلق الفعل بہ بعد تمامہ بالفاعل ۱۲ [5] وانما لم یذکر لفظ الیہ اعتماداً علی تقابل الاضافۃ مع الفاعلیۃ والمفعولیۃ فان کون الشئ مضافا لا یقابل الفاعلیۃ والمفعولیۃ کما ہو الظاہر وانما لم یقل حقیقۃ او حکما لان الملحقات لیست بموجودۃ او قلیلۃ بحسبک درہم وکفی باللہ ۱۲ مفتی عبدالرحیم عـہ یعنی ان المراد بالاضافۃ کون الشئ مضافا الیہ فالغلام فی مثل غلام زید مضاف لا مضاف الیہ حتی یرد الاعتراض ۱۲ عـہ اقول ایضاً العلم قسم من الاسم والاعراب لیس کذلك ۱۲ مولوی مفتی محمد عبدالرحیم

العامل

لم یقل علم الاضافیۃ اجاب بما تری[۱] **قولہ** ای عامل الاسم[۲] اہ دفع لما قیل ان التعریف غیر جامع لخروج عامل المضارع لان فی المضارع لیس معنی الفاعلیۃ وغیرہ وحاصل الجواب ان التعریف لعامل الاسم المطلق العامل فلا بأس بخروجہ **قولہ** لفظیا کان او معنویا اہ دفع لما قیل ان المتبادر من العامل ہو اللفظ لکمال الرفع لعلی ہذا لا یکون التعریف مانعا الصدق علی الابتداء فی نحو زید قائم لانہ شیٔ یحصل بہ المعنی المقتضی للاعراب وہو الرفع مع انہ لیس بعامل لفظی اجاب بقولہ لفظیا او معنویا حاصلہ ان العامل اعم من ان یکون عاملا لفظیا او معنویا فالابتداء وان لم یکن عاملا لفظیا لکنہ عامل معنوی یدخل فی المعرف فصدق التعریف علیہ سدید **قولہ** ما بہ یتقوم اہ فان قیل ان الباء فی قولہ بہ جار والضمیر مجرور محلا متعلق بیتقوم وہو العامل فی المتعلق والاصل فیہ التقدیم فینبغی ان یقال العامل ما یتقوم بہ اہ مع ان المقدم قد مہما علیہ[۳] قلنا انما قدمہما اہتماما علی قرب الضمیر الی مرجعہ **قولہ** ای یحصل جواب سوالین احدہما ان التعریف لیس بمانع لصدقہ علی المعمول نحو زید فی جاءنی زید مثلا لانہ شیٔ قام بہ المعنی وہو الفاعلیۃ المقتضیۃ للاعراب مع انہ لیس بعامل وثانیہما ان التقوم مشتق من القیام وہو صفۃ الاجسام لانہ عبارۃ عن ضد القعود فکیف یصح اسنادہ الی الاعراض والمعنی من الاعراض اجاب بقولہ ای یحصل اہ حاصلہ ان المراد من التقوم الحصول لا القیام بالغیر والقرینۃ علیہ انہ اذا نسب التقوم الی الاعراض یراد بہ الحصول واذا نسب الی ذوی الروح یراد بہ ما یقابل القعود **قولہ** ای معنی من المعانی اہ دفع لما قیل من ان التعریف لیس بمانع لصدقہ علی حرف المضارعۃ لانہا شیٔ یحصل بہ المعنی وہو المشابہۃ باسم الفاعل المقتضیۃ لاعراب المضارع مع انہا لیست بعامل فاجاب بقولہ ای معنی من المعانی یعنی ان المراد من المعنی معنی من المعانی المعتورۃ لا مطلق المعنی والمشابہۃ بالاسم لیست من المعانی المعتورۃ وفسر بالنکرۃ اشارۃ الی ان اللام فی المعنی للعہد الذہنی الذی ہو فی قوۃ النکرۃ کذا فی حاشیۃ عصام او جواب سوال بوجہ آخر وہو ان جاء مثلا فی جاءنی زید عامل لم یحصل بہ معنی المعرب اذ معنی المعرب ہہنا حیوان ناطق مع ہذا التشخص وہو حاصل بنفسہ ای بالوضع لا بالعامل حاصل الجواب ان الالف واللام فی المعنی عہدی راجع الی المعنی المذکور فی المعانی المعتورۃ فی قولہ لیدل علی المعانی المعتورۃ **قولہ** فیقتضی جاء زید اہ دفع لما قیل من ان الفعل والحرف لا یقتضی الفاعلیۃ والمفعولیۃ والاضافۃ لان الاقتضاء من خواص ذی الروح وہؤلاء لیس کذلک فدفعہ بما تری **قولہ** ای الاسم المفرد اہ اشارۃ الی ظہور الموصوف لان المفرد صفۃ ولا بد لہا

---

[۱] حاصلہ ان الاضافۃ مصدر بنفسہا فلم تحتج الی الحاق الیاء المصدریۃ الیہا بخلاف الفاعل والمفعول لانہما لیسا مصدرین بنفسہما فیحتاجان الی الحاق الیاء المصدریۃ ۱۲ م [۲] وانما قدم المعرب علی الاعراب لان المقصود بیان حال المعرب ولان الاعراب کالصفۃ للمعرب وقدم الاعراب علی العامل لانہ سبب قریب للاختلاف والعامل سبب بعید اولان معرفۃ مفہوم العامل تتوقف علی معرفۃ المعنی المقتضی للاعراب کذا فی التشکیل ۱۲ [۳] علی خلاف ما قال فی تعریف الاعراب بالمختلف آخرہ بہ تاخرہما عنہ ۱۲ م [۴] ولا شک ان المعنی المقتضی حاصل بالعامل ففی جاءنی زید جاء عامل اذ حصل بہ معنی الفاعلیۃ فی زید فجعل الرفع علامۃ لہ منفی عنہ وہو حرف المضارعۃ لانہ شیٔ یحصل بہ المعنی وہو المشابہۃ بالفاعل المقتضی لاعراب المضارع مع انہ لیس بعامل کذا فی حاشیۃ اللاہوتی ۱۲

من موصوف وهو ليس بموجود ههنا فاشار بقوله اي الاسم اه **قوله** الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا هذا تفسير المفرد ودفع لما قيل ان المفرد المنصرف يصدق على غلام فى جاءنى غلام زيد ورايت غلام زيد ومررت بغلام زيد لانه معرب بهذا النوع من الاعراب اى بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث مع انه ليس بمفرد منصرف بل مضاف واجاب بقوله الذى اه حاصله ان المفرد على اربعة اقسام احدها انه يطلق على ما يقابل المركب كما فى الكلمة وثانيها على ما يقابل المضاف وشبهه كما فى بحث المنادى وثالثها على ما يقابل الجملة كما فى بحث التميز ورابعها على ما يقابل التثنية والجمع وههنا هو المراد بقرينة ذكر مقابله فيما بعد وهو قوله المثنى **قوله** ولا غير منصرف اشارة الى ان قوله المنصرف قيد احترازى **قوله** الذى لم يكن بناء الواحد فيه دفع لما قيل ان ذكر جمع المكسر المنصرف بعد قوله فالمفرد المنصرف مستدرك لان الجمع المكسر المنصرف لا يكون الا مفردا منصرفا لانه ماخوذ من التكسير والجمع بعده صار منصرفا فاجاب بقوله اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما حاصله ان المراد بالجمع المكسر هو الاصطلاحى لا اللغوى فان قيل انه لا بد للمصنف ان يقول فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان ايجازا واختصارا قلنا ان صفتية قوله منصرفان لقوله والجمع المكسر مسلم لعدم الفصل بينهما بالاجنبى لكن صفتيته لقوله فالمفرد غير مسلم لوجود الفصل بينهما بالاجنبى وهو قوله المكسر وذا ليس بصحيح **قوله** ولم يكن غير منصرف فيه اشارة الى ان قوله المنصرف قيد احترازى **قوله** فالاعراب اه دفع لما قيل ان هذا شروع فى بيان اصناف اعراب الاسم فمن اى جهة قدم المفرد المنصرف والجمع المكسر على سائرها اجاب بقوله فالاعراب **قوله** فالاعراب فيهما فيه اشارة الى ان الجار والمجرور وهو قوله بالضمة متعلق بقوله يعربان عند البصريين وبمعربان عند الكوفيين **قوله** اى حالة الرفع دفع لما قيل ان نصب قوله رفعا ونصبا وجرا لا يخلو اما ان يكون على الظرفية او الحالية او المصدرية والكل غير صحيح اما الاول فلان الظرف ما وقع فيه الفعل ولا يقع الاعراب فى الرفع والنصب والجر وايضا الظرف اما زمان او مكان والرفع واخواه لا تكون زمانا ولا مكانا واما الثانى فلان الحال يكون محمولا على ذى الحال وههنا لم يصح الحمل لانه حال عن ضمير يعربان او معربان وهو راجع الى المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف وهما لا يكونان رفعا ونصبا وجرا واما الثالث فلان المفعول المطلق هو الذى يشتمل معنى الفعل عليه اشتمال الكل على الجزء وههنا ليس كذلك لان يعربان يشتمل على الاعراب لا على الرفع اجاب بقوله حالة الرفع اه حاصله باختيار الشق الاول وهو النصب على الظرفية مجازا بتقدير مضاف تقديره يعربان بالضمة حالة الرفع اه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ويحتمل النصب على الحالية لكنها مصادر وهى تارة مؤولة بالفاعل وتارة

سلہ قيل لا بد من تقييد المفرد المنصرف بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع مثلا كلا وعشرون لانها داخلة فى المفرد لان المراد من المفرد ما لم يكن مثنى ولا مجموعا لانها خارجة عن الحكم لان اعرابها بالحروف اجيب بانها غير داخلة فيه بواسطة ذكر فيما بعد بيان اعرابها كذا فى عبد الغفور ۱۲ مفتى عبد الرحيم ربنا اغفر لكاتبه ولوالديه ولاستاذيه ولجميع المؤمنين والمومنات والمسلمين والمسلمات يوم يقوم الحساب

مؤلة بالمفعول وههنا مؤلة بالمفعول تقديره حال كونهما مرفوعين او منصوبين او مجرورين على المصدر لكنهما مفعول مطلق مجازا باعتبار الموصوف وتقديره يعربان اعرابا رفعيا ونصبيا وجريا فحذف الموصوف واقيم الصفة مقامه واشار الشارح الى ضعف هذين القسمين بصيغة يحتمل لان الحذف فيهما اكثر من الاول لان في الاول حذف المضاف فقط وفي الثاني حذفين احدهما حذف المفعول وثانيهما حذف ادوات التشبيه وفي الثالث ايضا حذفين احدهما حذف الموصوف وثانيهما حذف ياء النسبة

قوله وهو ما يكون بالالف والتاء دفع لما قيل ان المراد بجمع المؤنث السالم لا يخلو اما ان يراد الحقيقي وهو ما يكون مفرده بالتاء او المجازي وهو ما يكون مفرده بغير التاء او كلاهما فان كان الاول دخل فيه نحو مسلمات وخرج عنه مرفوعات ومنصوبات ومجرورات مع انها معربة بهذا النوع من الاعراب وان كان الثاني فدخل فيه نحو مرفوعات واخواته وخرج عنه نحو مسلمات وان كان الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز اجاب بقوله وهو ما يكون الخ اشارة الى ان المراد ههنا عموم المجاز وهو عبارة عن معنى ثالث يشتملهما وهو ان المراد بالجمع ههنا ما يكون حاصلا بالالف والتاء سواء كان مفرده بالتاء او لا **قوله** قوله رفعا وكذا قوله نصبا وجرا دفع لما قيل انا لا نسلم ان جمع المؤنث السالم يعرب بالضمة والكسرة والا يلزم اجتماع الحركتين المختلفتين على حرف واحد وذا لا يجوز اجاب بقوله رفعا اي حالة الرفع ونصبا اي حالة النصب وجرا اي حالة الجر فصارت الاحوال ثلاثة فلا يلزم اجتماع الحركتين المختلفتين على حرف واحد **قوله** رفعا وكذا قوله نصبا وجرا الخ جواب سوال مثل ما مر في قوله جمع المؤنث السالم بالضمة الخ فان قيل ان كثيرا من غير المنصرف يدخل عليه الكسرة كما في قولهم مررت باحمدكم وبالاحمد قلنا ان المراد بغير المنصرف فيما اذا كان متروكا مع طبعه اي خاليا عن العوارض وهي اللام والاضافة فانه اذا كان كذلك لا يدخل الكسرة عليه وانما لا يدخل الكسرة لان غير المنصرف ما فيه سببان فصار مشابها بالفعل فبسبب هذه المشابهة امتنع الكسرة فيه كما امتنع في الفعل **قوله** واخوك انما قدم على ابوك مطابقة بقوله تعالى يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ اَخِيْهِ وَاُمِّهٖ وَاَبِيْهِ وانما قدم فيه رعاية لاسلوب الترقي **قوله** بكسر الكاف دفع لما قيل ان اضافة الحم الى الكاف لا يصح لان الحم قريب المرءة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها فذهب زعمه الى ان الكاف ههنا مفتوح بقرينة قوله اخوك وابوك اجاب بقوله بكسر الكاف **قوله** لان الحم الخ دفع لما قيل انه لم غير المصنف الاسلوب حيث قال حموك بكسر الكاف دون الفتح اجاب بقوله لان الحم الخ **قوله** وانما اضيف ذو الخ دفع لما قيل

له لان مفرده مرفوع ومنصوب ومجرور بغير التاء ۱۲ م

له كمرفوعات اخوية جمع مرفوع ومنصوب ومجرور كخاليات جمع خال وهو بمعنى الماضي سواء كان مفرده سالما كالمثال المذكور او غير سالم كسجلات ۱۲ م

سه من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر ۱۲ مفتی

عه قوله اخوك الخ لما فرغ المصنف من بيان الاعراب بالحركة شرع في بيان الاعراب بالحرف فقال اخوك الخ ۱۲ مفتی

عه وانما لم يذكر المصنف ههنا قوله رفعا ونصبا وجرا اما لامتحان المتعلم او للاختصار او للاكتفاء بما سبق ۱۲ مفتی

عه لانه اذا دخله اللام او الاضافة فيجر بالكسر لغير المنصرف في المثالين المذكورين مضاف ومعرف باللام فلذا يدخل عليه الكسرة ۱۲ م

انہ لم غیر الاسلوب حیث اضیف ذو الی الاسم الظاہر دون الکاف اجاب بقولہ و انما اضیف ذو الی الاسم الظاہر دون الکاف لانہ لا یضاف الا الی الاسماء الاجناس لانہ وضعہ الواضع وصلۃ لتوصیف الشئ بالاسم الجنس فلا یضاف الا الی اسماء الاجناس و الضمیر لیس باسم الجنس و لان الصفۃ یکون محمولا علی الموصوف و اسم الجنس لا یحمل علیہ الا بالاضافۃ فلا یقال فی توصیف الرجل بمال مثلا جاءنی رجل مال بل ذو مال کما لا یخفی **قولہ** فالاعراب اہ فیہ اشارۃ الی ان قولہ بالواو اہ متعلق بقولہ تعرب او معربۃ **قولہ** ھذہ الاسماء الستۃ اہ دفع لما قیل ان الحکم علی قولہ اخوک و ابوک الخ بقولہ بالواو مستدرک لانہا معربۃ بالواو فلا حاجۃ الی قولہ بالواو و ایضا یستحیل کونہا بالالف و الیاء لانہا لیست بمعربۃ بالالف و الیاء بل بالواو و اجاب بقولہ ھذہ[1] الاسماء الستۃ حاصلہ ان المراد ھہنا الاسماء المذکورۃ من حیث ھی ھی ای مع قطع النظر الی خصوصیۃ الاعراب بالواو و الالف و الیاء فان قیل لم غیر الشارح نظم الکافیۃ حیث اخر قولہ مضافۃ عن قولہ بالواو اہ و المص قدمہ علی ذلک قلنا ان قولہ مضافۃ اہ حال عن الظرف و ھو قولہ بالواو و الالف اہ و الظرف من قبیل العامل المعنوی و تقدیم الحال علی العامل المعنوی غیر جائز فلہذا لم یقدم قولہ مضافۃ علی قولہ بالواو و ح یکون العبارۃ محمولۃ علی التقدیم و التاخیر و التقدیم[2] فی بعض النسخ محمول علی السہو من تصرف الناسخین **قولہ** لکن لا مطلقا دفع لما قیل ان ھذا الحکم منقوض بالاخ الذی وقع فی نحو جاءنی اُخَیُّکَ و رایت اُخَیَّکَ و مررت باُخَیِّکَ لانہ من الاسماء الستۃ مع انہ معرب[3] بالحرکات لا بالواو و الالف و الیاء فاجاب بما تری **قولہ** و موحدۃ دفع لما قیل ان ھذا الحکم منقوض بالاخ الذی وقع فی نحو جاءنی اَخَوَاکَ و رایت اَخَوَیْکَ و مررت باَخَوَیْکَ و کذا فی نحو جاءنی اِخْوَانُکَ و رایت اِخْوَانَکَ و مررت باِخْوَانِکَ لانہ من الاسماء الستۃ مع انہ معرب باعراب التثنیۃ و الجمع لا بالواو و الالف و الیاء فاجاب بقولہ و موحدۃ[5] **قولہ** و انما لم یصح اہ دفع لما قیل انہ اذا کان مضافا ان

[1] یعنی ان الحکم علی ہذہ الاسماء المذکورۃ لیس بخصوصہا بل بعمومہا و کثیرا ما یجری الحکم علی شخص و یراد بہ الحکم علی نوعہ کما یقال زید ضاحک لطبع مستوی القامۃ عند و یراد بہ الحکم علی نوعہ و ذلک ان العام مذکور فی ضمن الخاص و کذا المطلق فی ضمن المقید فالحکم علی الخاص و کذا علی المقید بظاہرہ ینصرف الی العام و المطلق الذی ذکر معہ کذا قال مولینا نور الحق ۱۲ مفتی [2] ای علی اعتبار تقدیم قولہ بالواو اہ علی قولہ مضافۃ اہ فی النسخۃ الا ان المص اخرہ عنہ فی الذکر لیکون شرط الاضافۃ الی غیر یاء المتکلم مقرونا صریحا بالشرطین المذکورین ضمنا و ہما قولہ مکبرۃ موحدۃ کذا قال الفاضل السیالکوتی ۱۲ مفتی [3] فیہ ان المتعارف فی امثلۃ التعرض للتفیر عن المرکز بلا تعرض و ایضا تقدیم الحال علی العامل المعنوی الذی ہو الظرف ممتنع عند سیبویہ و عند الاخفش فیجوز تقدم الحال علی العامل المعنوی بشرط تقدیم المبتدا علی الحال نحو زید قائما فی الدار و ما نحن فیہ کذلک فلا حاجۃ الی العذر الذی یفتح باب التقدیم و سد باب المنع کذا قال جمال الدین ۱۲ مفتی [4] حاصل الاعتراض ان الحکم علی ہذہ الاسماء بہذا النوع من الاعراب منقوض فی حالۃ التصغیر نحو جاءنی اخیک لانہا فی حالۃ التصغیر معربۃ بالحرکات فکیف یصح ہذا الحکم علی سبیل الاطلاق حاصل الجواب ان الحکم علی ہذہ الاسماء بہذا النوع من الاعراب لیس بمطلق بل حال کونہا مکبرۃ اذ مصغراتہا معربۃ بالحرکات فاندفع الاعتراض فالاخ فی الامثلۃ المذکورۃ لیس بمکبر بل مصغر ۱۲ [5] حاصل الجواب ان ہذا الحکم علی ہذہ الاسماء لیس بمطلق بل حال کون تلک الاسماء موحدۃ اذ المثنی و المجموع منہا معرب باعراب التثنیۃ و الجمع فاندفع الاعتراض اذ الاخ فی الامثلۃ المذکورۃ لیس بموحد بل مثنی و مجموع ۱۲ عبد الرحیم

القیدان مرادین فلم یذکرهما فاجاب بقوله وانما لم یصرح اه **قوله** ولم یکتف اه دفع لما قیل انه لم یکتف فی هذا الشرط اعنی قوله مضافة الی غیر یاء المتکلم بذکر الامثلة کما اکتفی فی الشرطین الاولین اعنی قوله مکبرة موحدة علی ذکر الامثلة لان ذلك الامثلة الستة کما کانت مکبرة وموحدة کذلك کانت مضافة الی غیر یاء المتکلم فاجاب بقوله لم یکتف اه **قوله** وانما جعل اه دفع لما قیل ان هذه الاسماء مفردة کالمفرد المنصرف فینبغی ان یکون اعرابها بالحرکة کاعرابه لان المفرد اصل بالنسبة الی المثنی والمجموع والحرکة ایضا اصل بالنسبة الی الحروف والمناسب للاصل هو الاصل فلم اعرب هذه الاسماء بالحروف اجاب بما تری **قوله** تامة وانما زاد قوله تامة اشارة الی ان المنافرة التامة انما تلزم اذا جعل اعراب الاحاد کلها بالحرکات ولما قید لوحشة والمنافرة بالتامة فلا یرد ما قیل ان المنافرة یبقی ایضا کذلك لان کلا من المثنی والمجموع معرب بالحروف قوله وانما اختاروا اسماء ستة اه دفع لما قیل ان دفع الوحشة یکون بالزیادة والنقصان ایضا کذلك فلم اختاروا الستة فاجاب بما تری **قوله** وانما اختاروا هذه الاسماء اه . دفع لما قیل ان الاحاد کثیرة فما وجه تخصیص هذه الاسماء اعنی اخوك وابوك اه اجاب بقوله انما اختاروا اه **قوله** فی کون معانیها منبئة اه اشارة الی ان هذه الاسماء مشابهة بالمثنی والمجموع لفظا ومعنی اما لفظا فلوجود حرف صالح للاعراب فی اواخرها کما فی المثنی والمجموع واما معنی فلان معانیها منبئة عن التعدد کمعنی التثنیة والجمع **قوله** حین الاعراب سماعا دفع لما قیل کما ان هذه الاسماء الستة مشابهة لفظا ومعنی بالمثنی والمجموع کذلك الاسماء المحذوفة الاعجاز نحو ید ودم لیس لها مشابهة بهما لفظا ومعنی اما لفظا فلوجود حرف صالح للاعراب فی اواخرها واما معنی فلان معانیها منبئة عن التعدد کالید یقتضی ذی الید والدم یقتضی ذی الدم اجاب بقوله حین الاعراب سماعا اه تقریر الجواب انه لم یسمع من العرب اعادة الحرف المحذوف الذی فی اخرها عند الاعراب فان الحرف الذی فی اخرها محذوف نسیا منسیا **قوله** وما یلحق به دفع لما قیل ان ذکر کلا بعد ذکر المثنی مستدرك لانه تثنیة ایضا حاصل الجواب ان کلا لیس بمثنی بل من ملحقاته لانه عبارة عما یکون له مفرد من لفظه ولیس لکلا مفرد من لفظه وانما لیس له مفرد لعدم السماع من العرب **قوله** وکذا کلتا دفع لما قیل کما ان کلا معرب بهذا النوع من الاعراب فکذلك کلتا معرب بهذا الاعراب فلا یصح تخصیص کلا به اجاب بقوله وکذلك کلتا اه وفیه اشارة الی ان هذه العبارة علی حذف المحذوف **قوله** ولم یذکر اه جواب سوال وهو انه لما کان اعراب کلا وکلتا واحدا

له حاصله انه لو اکتفی بالامثلة فی حق الاضافة توهم اشتراط اضافتها الی ضمیر المخاطب لهذا النوع من الاعراب مع انه لیس کذلك ۱۲ م

له حاصل الجواب انه لما کان لکل واحد من التثنیة والجمع احوال ثلثة جعلوا فی مقابلة کل حال اسما علیحدة ۱۲ م

سه فان کل واحد منهما یدل علی معنی واحد وذلك المعنی ینبئ عن امر آخر کالاخ ینبئ عن الاخ والاب عن الابن والحم عن المرأة والفم والهن عن صاحب وذو اعنی الصاحب عما یصاحبه ۱۲

سه یعنی انما لم یذکر المصنف کلتا لان کلا اصل وکلا فرع له فذکر الاصل کذکر الفرع وانما کان فرعا له لکونه مؤنثا والمؤنث یکون فرعا للمذکر ۱۲ م

فلم یذکر المصنف کلتا فاجاب بما ترے **قوله** ای حال کونہ اجواب سوال وھو ان قولہ مضافا حال من المثنی وکلا فاعترض علیہ بان تقیید المثنی بالاضافۃ باطل لان الاعراب بالحروف للمثنی ثابت سواء کان مضافا اولا او تحریر السوال ھکذا ان قولہ مضافا حال عن المثنی وکلا فلا مطابقۃ بین الحال وذی الحال فی الافراد والتثنیۃ فاجاب بما تری حاصلہ انا لانسلم ان قولہ مضافا حال من المثنی وکلا بل حال عن کلا فقط فیطابق الحال مع ذی الحال **قوله** وانما قید بذلک اہ جواب سوال وھو انہ ما الوجہ للمصنف حیث اورد القید ھھنا ولم یورد فی الجمع مع ان المثنی والمجموع کلاھما معربان بالحروف وحاصل الجواب ظاھر **قوله** الذی ھو الاصل اہ دفع لما قیل انہ ما الوجہ فیما اذا اضیف کلا الی المظھر روعی جانب لفظہ دون المعنی واعرب بالحرکات دون الحروف فاجاب بقولہ الذی ھو الاصل حاصلہ ان المظھر اصل من المضمر لانہ دال منہ علی المقصود واللفظ اصل من المعنی لانہ موقوف علیہ والحرکات اصل من الحروف فاعطی الاصل للاصل رعایۃ للتناسب **قوله** الذی ھو الفرع اہ دفع لما قیل علی عکس ما ترے فافہم **قوله** اثنان الخ فان قیل ان ذکر اثنان واثنتان بعد المثنی مستدرک لکونہما تثنیتین ایضا قلنا انھما ملحقان بالمثنی ولیسا بتثنیتین حقیقۃ لعدم المفرد لھما من جنسہما وانما لم یجعل اثنی واثنتی مفرد لھما لانہ لو کان کذلک لصدق اثنان واثنتان علی الاربع وذا باطل **قوله** وثنتان اشارۃ الی ان ھذا الکلام علی حذف المعطوف ایضا وانما لم یذکرہ لکونہ فرع اثنان فلا یرد ما قیل کما ان اثنان واثنتان معرب بھذا النوع من الاعراب فکذلک ثنتان معرب بھذا النوع من الاعراب فلم لم یتعرض المصنف الیہا ولم یکتف بذکر الاصل فی قولہ اثنان واثنتان لمشابہتہما بصدق الکلام بذکر الھمزۃ **قوله** فان ھذہ الالفاظ جواب سوال وھو ان ھذہ الالفاظ مفردۃ والالف فی اخرھا من نفس الکلمۃ لا زائدۃ ولذلک لایقال بدون الالف فلما کانت مفردۃ فیلزم ان تکون معربۃ باعراب المفردات فدفعہ بما ترے **قوله** المفتوح الخ دفع لما قیل وھو انہ یلزم الالتباس بین المثنی والمجموع اذا کان النصب والجر فیہما بالیاء اجاب بقولہ المفتوح اہ **قوله** والمراد بہ اہ جواب سوال وھو ان المراد بجمع المذکر السالم لا یخلو اما ان یکون حقیقیا او مجازیا او کلاھما فان کان الاول فدخل فیہ نحو مسلمون وخرج عنہ نحو

ملہ برصفحہ ۷۳ درسلہ نوشتہ شد سلہ و ما قیل ان الحال الواقع بعد المعطوف والمعطوف علیہ یکون حالا فیہما اکثریۃ لا کلیۃ ۱۲ مفتی عبدالرحیم سلہ او نقول ان النکتۃ للفارللقار لان الذکر اصل ۱۲ سلہ اذ المثنی ما لحق آخر مفردہ الف او یاء ونون ولم یثبت ۱۲ مفتی عبدالرحیم ۵ وھو الذی یکون مفردہ مذکرا لحق بآخرہ واو ونون او یاء ونون ۱۲ مفتی عبدالرحیم عہ تقریرہ انہ ما الوجہ فیما اذا اضیف کلا الی الضمیر روعی جانب معناہ دون لفظہ واعرب بالحروف دون الحرکات حاصل الجواب ان المضمر فرع من المظھر والمعنی فرع من الحرکات فاعطی الفرع للفرع للتناسب ۱۲ مفتی عبدالرحیم عہ قولہ مسلمون الذی یکون مفردہ مذکرا الحق بآخرہ واو او یاء ونون ۱۲ مفتی عبدالرحیم

سنين لكون مفرده مؤنثا وان كان الثاني فصار بالعكس[1] وان كان الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز اجاب بقوله والمراد به الخ ...... يعني ان المراد به ههنا عموم المجاز وهو الجمع بالواو
والنون سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا **قوله** وما الحق به الخ جواب سوال وهو انه ذكر اولو
بعد جمع المذكر السالم مستدركٌ لانه جمع[2] ايضا اجاب بقوله وما الحق به يعني فيه اشارة الى انه ليس
بجمع مذكر حقيقة بل من ملحقاته لعدم المفرد له من جنسه وان كان مفرد اله لكنه ليس من جنسه
قوله لا من لفظه الخ جواب سوال وهو انه لما كان الوجمع ذو فكيف يكون من الملحقات
بل هو عين الجمع فاجاب بما ترى **قوله** اى نظائرها الخ جواب سوال وهو ان الاخوات ...... لا
تستعمل الا في ذي الروح وعشرون واخواتها ليس كذلك بل من قبيل الالفاظ اجاب بقوله
اى نظائرها الخ حاصله ان استعمال الاخوات في الالفاظ بمعنى النظائر من قبيل الاستعارة المصرحة
لانها عبارة عن ذكر المشبه به ارادة المشبه وههنا كذلك لانه شبهت الاخوات بالنظائر
والامثال كذا في المطول وغيره **قوله** وليس عشرون الخ جواب سوال وهو ان ذكر
عشرون بعد ذكر جمع المذكر السالم مستدرك لانه جمع ايضا اجاب بما ترى **قوله**
وايضا الخ جواب ثان عن ذلك السوال **قوله** رفعا الخ جواب سوال وهو ان الواو للجمع والجمع
بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيكون تقدير الكلام هكذا جمع المذكر السالم معرب بمجموع
الواو والياء والامر ليس كذلك اجاب بما ترى **قوله** لانه الضمير المرفوع جواب سوال وهو
انه لم يجعل الالف علامة الرفع في الجمع والواو علامة الرفع في التثنية فاجاب بما ترى
فان قيل الواو فيه علامة الرفع فلو جعل ذلك اعرابا في حالة الرفع يلزم توارد العلتين المؤثرتين
على معلول واحد بالشخص وهو باطل قلنا ان ذلك المعنى ثابت لو كان المؤثرين لفظيين
واما اذا كان احدهما لفظيا والآخر معنويا فحينئذ يجوز ايراد المؤثرين على اثر واحد كما
فيما نحن فيه هكذا الحكم في التثنية او نقول ان في الواو والالف اعتبارين اعتبار الذات
واعتبار الخصوصية فكونه علامة باعتبار الذات وكونه اعرابا باعتبار الخصوصية ولا
تعتبر هذا الا بعد دخول العامل **قوله** لوقوع الخ جواب سوال وهو انه لما حمل النصب على الجر
فلم لم يحمل هو على الرفع حاصل الدفع ان اطلاق النصب على الياء ليس الا بطريق استعارة علامة
الجر للنصب والاستعارة بينهما جائز لوقوع كل منهما فضلة[3] في الكلام والاستعارة بين النصب
والرفع غير جائز لان الرفع علامة العمدة فيلزم استعارة القوى للضعيف **قوله** ولما كان

التقديري اقل الخ جواب سوال وهو ان الاعراب اللفظي اصل[4]

---

[1] سالما او مغيرا فلا ينتقض بنحو سنين جمع سنة

[2] فان الحاق الواو والياء والنون المعتبر في مفهومه الاصطلاحي كذا قال مولينا نور الحق ١٢م

[2] فانه ليس المراد به لفظ بل افراد ذ هو من افراده ١٢م

[3] اى لوقوع موصوف كل واحد من النصب والجر فضلة في الكلام ولوقوع كل واحد من النصب والجر صفة الفضلة في الكلام ولو اريد من الجر والنصب المجرور والمنصوب فكان له وجه وجيه ١٢

[4] اى من الاعراب التقديري لان الاعراب علامة والاصل في العلامة ان تكون في اللفظ ١٢

والمصنف اشار الیہ اولاً فیما سبق فلم اخرہ ههنا فاجاب بقولہ ولما کان اہ حاصلہ ان الاعراب التقدیری لما کان اقل ای سہل الضبط فیکون اولی بالتقدیم لان الاعراب التقدیری لا یجیئ الا فی موضعین وهما التعذر والاستثقال قولہ ای تقدیر الاعراب جواب سوال هو ان هذہ القاعدۃ منقوضۃ بقولہ تعالی وَاسْئَلِ الْقَرْیَۃَ فان لفظ الاهل مقدر فی هذہ الایۃ مع انہ لم یوجد فیہ التعذر اجاب بقولہ ای تقدیر الاعراب اہ یعنی ان اللام فی قولہ التقدیر عوض عن المضاف الیہ فالمراد تقدیر الاعراب لا مطلق التقدیر فصار العبارۃ علی حذف المضاف الیہ وهذا رد علی الفاضل الهندی حیث قال ان هذہ العبارۃ علی حذف الموصوف فصار تقدیرہ ای الاعراب التقدیری لانہ مقابل لقولہ اللفظی فیما علا اہ ووجہ الرد ان اللام ان کان عوضا عن الموصوف لزم حذف لفظ الاعراب ویاء النسبۃ وان کان عوضا عن المضاف الیہ یلزم حذف الاعراب فقط وقلۃ الحذف اولی من کثرتہ قولہ ای فی الاسم جواب سوال هو ان کلمۃ ما ههنا للعموم فصار هذہ القاعدۃ منقوضۃ علی دمی ودعی مثلا لانهما شیئان یتعذر فیهما الاعراب ولیست التقدیر فیهما اجاب بقولہ ای فی الاسم اہ وهما فعلان قولہ المعرب اہ جواب سوال هو ان هذا منقوض علی نحو هذا فی جاءنی هذا لانہ اسم تعذر فیہ الاعراب ولا تقدیر فیہ اجاب بقولہ المعرب اہ وهو مبنی قولہ الاعراب اہ جواب سوال هو ان الضمیر فی تعذر راجعا الی ما وتقدیر الشیئ فی الشیئ فرع لثبوت المقدر فیہ اذا تعذر المقدر فیہ هو الاسم المعرب فلا یبقی لہ وجود فی الخارج فکیف یوجد التقدیر فیہ حاصل الجواب ان الضمیر فی تعذر لیس براجع الی ما بل الی الاعراب وایضا فیہ رد علی الشیخ الرضی لانہ قال فی توجیہ المتن الذی تعذر اعرابہ اہ فیکون فاعل تعذر عندہ لفظ الاعراب لا الضمیر المستتر فی تعذر فحذف الفاعل اعنی لفظ الاعراب المضاف واقیم المضاف الیہ اعنی الضمیر مقام المضاف ثم استتر فی تعذر فعند الشیخ الفاعل محذوف والمضاف الیہ هو الضمیر المستتر فی تعذر راجع الی الاعراب والعائد محذوف وهو کلمۃ فیہ ووجہ الرد ظاهر وهو ان حذف الفضلۃ اهون من حذف العمدۃ وایضا حذف الفاعل واقامۃ المضاف الیہ مقامہ مع استتارہ غیر شائع وحذف العائد شائع فترک الشائع مع صحتہ وارتکاب غیر الشائع غیر معقول ۱۲

قولہ فیہ جواب سوال هو انہ اذا کان الضمیر فی تعذر راجعا الی الاعراب

سلہ یعنی ان القلۃ سبب التقدیم باعتبار لازمہ وهو سهولۃ الضبط ۱۲ مولوی سیالکوٹی سلہ بخلاف اللفظی فانہ یجیئ فیما سوی الموضعین جمیعا ۱۲ عہ ای عن التقدیری مع ان المناسب تاخیرہ عن اللفظی لان من حق العلامۃ الظهور فاللفظی اصل فی الاعراب حقیق تقدیم نظرا الی ذاتہ ۱۲ سہ لکون لفظ تعذر صلۃ ما وفی الصلۃ لا بد من العائد الی الموصول ۱۲ مفتی سہ حاصل السوال ان الضمیر فی تعذر ان کان راجعا الی کلمۃ ما یلزم فساد المعنی لان تقدیر الشیئ فی الشیئ آہ ۱۲ مفتی عبدالرحیم

رب اغفر وارحم وانت خیر الراحمین ۞ فدای محمد دل وجان من ۞

بقی هذه الجملة بلا عائد والجملة اذا وقعت صلة لابد فيها من العائد الى الموصول اجاب بقوله فيه
حاصله[1] ان العائد اعم من ان يكون حقيقيا او تقديريا وههنا وان لم يوجد الاول لكن وجد
الثاني **قوله** اى امتنع جواب سوال وهو ان ذكر استثقل بعد تعذر مستدرك لانهما بمعنى التعسر
اجاب بقوله اى امتنع امى يعنى ان المراد من التعذر امتناع ظهور الاعراب وفى الاستثقال لم يوجب
الامتناع **قوله** ظهوره جواب سوال هو ان تقدير الشئ فى الشئ فرع لثبوت المقدر واذا تعذر
المقدر وهو الاعراب فلا يثبت الوجود له فى الخارج فكيف يصح اطلاق التقدير عليه اجاب
بقوله ظهوره يعنى ان المراد بالامتناع امتناع ظهوره لا امتناع وجوده **قوله** فى لفظه جواب سوال
وهو انه على هذا لم يكن المثال وهو قوله كعصا مطابقا للممثل لانه ثبت ظهور الاعراب فى المثال
حاصل الجواب ان الاعراب على قسمين احدهما مقابل للبناء والثانى ما اختلف آخر المعرب
به والمراد ههنا الثانى[2] لانه لا يكون الا فى الاسم المعرب **قوله** وذلك اذا لم اه جواب سوال
وهو ان ذكر قوله استثقل مستغن عن ذكر قوله تعذر لان امتناع ظهوره كما وجد فى
الاستثقال وجد فى التعذر ايضا اجاب بقوله اذا لم يكن اه حاصله ان تعذر الاعراب ههنا
من جهة ان فى آخر المعرب الف غير قابل للحركة وتعذر الاعراب فى الاستثقال من جهة اخرى
هو ان فى المعرب حرف قابل للحركة لكن يكون ظهوره فى اللفظ ثقيلا على اللسان **قوله** كما فى
الاسم المعرب اه جواب سوال وهو ان الكاف فى قوله كعصا بمعنى مثل مضاف الى عصا فاضافته لا
يخلو اما ان يكون بمعنى اللام او من او فى فان كان الاول فدخل فيه دحى وخرج عنه عصا لان
المقصود فى الاضافة اللامية هو المضاف والمضاف اليه قيد له وهو خارج عن الشئ وان كان الثانى فبالعكس
لان القاعدة فى الاضافة البيانية كون المضاف اليه عين المضاف وان كان الثالث يلزم ظرفية الشئ
لنفسه وهو باطل اجاب بقوله كما فى الاسم اه حاصله ان المراد ههنا الاول والثانى لكن المراد بمثل عصا
كل اسم معرب بالحركة الذى فى آخره الف مقصورة[3] **قوله** فى آخره الف مقصورة اه الظرف هو الآخر وهو
اعم من ان يكون الفا او غير الف والالف حينئذ خاص فيكون ظرفية العام للخاص هو جائز فلا يرد ان
آخره ههنا ظرف والالف المقصورة مظروف فيلزم ظرفية الشئ لنفسه لان آخر الاسم ليس الا الالف
اونقول لان هذه العبارة على حذف المضاف تقديره اى فى موضع آخره او فى انه آخره الف
مقصورة **قوله** سواء كانت اه جواب سوال هو ان المثال لا يطابق الممثل لان المثال هو قوله عصا وليس فى آخره

[1] ههنا محذوف وهو لفظ فيه لان العائد آه ١٢ م [2] فهذا القسم الثانى يمتنع ظهوره فى المثال المذكور فلا يرد ١٢ م
[3] يعنى يدخل فيه عصا فقط ولا يدخل فيه مثل عصا والامر ليس كذلك ١٢ مفتى عبد الرحيم پشاورى [4] سميت
بها لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة عن الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولى بدليل مقابلته للممدودة و
عدم اختصاص المنع بالالف لتحققه فى ميم غلامى ١٢ مولوى عبد الغفور [5] فان الالف المقصورة
غير قابلة للحركة ١٢ مفتى عبد الرحيم رب اغفر لكاتب هذا الكتاب ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات يوم يقوم الحساب

الف المقصود اجاب بقوله سواء اه **قوله** فان الالف اه هذا دليل لمطابقة المثال مع الممثل **قوله** وكما في الاسم المعرب دفع لما قيل ان قوله غلامي معطوف على قوله عصا فصار الكاف ههنا مقدرا مضافا الى غلامي فهذه الاضافة ايضا لا يخلو اما لامية او بيانية او ظرفية فان كان الاول فقد خلا فيما نحن واني وخرج عنه غلامي وان كان الثاني فبالعكس وان كان الثالث يلزم ظرفية الشئ لنفسه اجاب بقوله وكما في الاسم المعرب اه حاصل الجواب انا نقول باختيار الشقين الاوليين لكن المراد بمثل غلامي كل اسم معرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم وفي هذا رد على بعض النحاة حيث قالوا ان غلامي مبني لكونه شديد الامتزاج بالمبني بوجوه الاول ان فيما بين المضاف والمضاف اليه شدة الامتزاج والثاني ان فيما بين الضمير المتصل وما اتصل به ايضا شدة الاتصال والثالث ان الياء ساكن فالتلفظ بها على حدة محال فصار لشدة الامتزاج آخره وسط الكلمة ولا يجري الاعراب فيه ووجه الرد انه مضاف الى ياء المتكلم والاضافة تقوي جهة الاسمية وتضعف جهة المشابهة بالفعل فيكون معربا... فان قيل هذا منقوض بحيث واذا واذ لانها مبنية مع الاضافة بل هي باعثة على بنائها لانها غالبة الاضافة الى الجملة والاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمون الجملة فتشبه الحروف في الاحتياج قلنا ان معنى المنافاة موجود ههنا وهو ان الاضافة مانعة للبناء لا دافعة له يعني اذا كان الاسم الموجود في كلام العرب معربا قبل الاضافة ثم اضيف الى المبني فهذه الاضافة مانعة للبناء وان كان الاسم الموجود فيه مبنيا قبل الاضافة ثم اضيف فهذه الاضافة ليست برافعة للبناء فالغلام في غلامي وجد معربا وحيث واذا واذ وجد مبنيا **قوله** فانه لما اشتغل اه هذا دليل لمطابقة المثال مع الممثل **قوله** في حالة الجر لفظي لان كسرة الميم قائمة مقام كل واحد من الاعراب واقتضاء اليه **قوله** غير مرضي فيه اشارة الى ان قوله مطلقا ايضا رد على بعض النحاة الاخر حيث قالوا ان اعراب غلامي في حالة الرفع والنصب تقديري واما في حالة الجر فاعرابه لفظي لان الكسرة مشتركة بين اقتضاء العامل والياء ووجه الرد انها

ف لما قلنا ان المقصود في الاضافة اللامية هو المضاف والمضاف اليه قيد له خارج عنه ۱۲ مفتی ۲ ای فی جعل غلامی مثالا لتقدیر الاعراب ۱۲ مفتی ۳ ای الذی تضمنه الجملة به فهی ان کانت فی الظاهر مضافة الی الجملة فاضافتها الیها کلا اضافة بحذف المضاف الیه وهو المصدر المتضمن للجملة ولهذا اعربها بعضهم وقت الاضافة الی المفرد لزوال علة البناء وهی للاضافة الی الجملة کذا فی الفوائد ۱۲ الشرح ۴ الاولی ان یقال فتشابهت الغایات المحذوف ما اضیف الیه فبنیت مثلها ۱۲ کذا فی الفوائد ۵ فانها کانت مبنیة قبل الاضافة فاذا اضیفت الی الجملة المبنیة فذلک الاضافة لا تمنع ولا ترفع البناء ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۶ قوله غیر مرضی توضیحه ان کسرة الملائمة متقدمة علی کسرة الاعراب بمراتب لتقدمها علی العامل المتقدم علی المعنی المقتضی المتقدم علی الاعراب فلا یجوز ان یکون هی ایاه ان قیل لم لا یجوز زوال الاولی لعروض الثانیة قلت لا وجه لزوالها لبقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشئ علی ما کان ۱۲ مفتی ۷ لانه کان معربا قبل الاضافة فاذا اضیف الی المبنی فهذه الاضافة تمنع بنائه ۱۲ الشرح ۸ کما قال المصنف ولا تضاف الا الی فی الاکثر ۱۲ رب اغفر لکاتبه ولوالدیه ولاساتذیه ولجمیع المؤمنین والمؤمنات

ان کانت مشترکۃ یلزم ح توارد المؤثرین المستقلین علی اثر واحد بالتشخص وھو ممتنع **قولہ** ای
فی الاحوال الثلث اہ فیہ اشارۃ الی ان نصب قولہ مطلقا علی الظرفیۃ **قولہ** یعنی کون الاعراب اہ ھذا
لدفع تخطیۃ المبتدی لانہ بمنزلۃ الطفل ویسمع اخر الکلام فذھب زعمہ الی ان قولہ مطلقا قید
لغلامی فقط فلذلک قال الشارح یعنی کون اہ فعلم منہ انہ قید لھما **قولہ** غیر مختص ببعضہا
تفسیر لقولہ فی جمیع الاحوال **قولہ** کما فی الاسم الذی اہ جواب سوال وھو ان الکاف فی قولہ
کقاض بمعنی مثل مضاف الی قاض ھذہ الاضافۃ ایضا لا یخلو اما ان یکون لامیۃ او بیانیۃ او ظرفیۃ
فان کانت لامیۃ فدخل فیہ داع وخرج عنہ قاض وان کانت بیانیۃ فصار بالعکس وان کانت ظرفیۃ
یلزم ظرفیۃ الشیٔ لنفسہ اجاب بقولہ کما فی الاسم اہ حاصلہ ان المراد بمثل قاض کل اسم یکون فی
اخرہ یاء مکسور ما قبلہا **قولہ** سواء کانت جواب سوال وھو ان ھذا المثال لیس بمطابق للممثل
لانہ لیس فی اخر قاض یاء مکسور ما قبلہا اجاب بقولہ سواء کانت اہ حاصل الجواب ان فی اخرہ
یاء مکسور ما قبلہا فی اصل الوضع **قولہ** ای فی حالتی الرفع اہ فیہ اشارۃ الی ان نصب قولہ رفعا
وجرا علی الظرفیۃ وایضا جواب سوال وھو انہ قولہ رفعا وجرا مفعول فیہ لتقدیر الاعراب من جھۃ
الاستثقال وھو اما زمان او مکان وھذا لیس بواحد منہما حاصل الجواب انہ مفعول فیہ مجازا باعتبار
المضاف المحذوف **قولہ** لا فی حالۃ النصب فیہ اشارۃ الی ان قولہ رفعا وجرا قید لہ احترازیا ان
قولہ عطف علی قولہ کقاض جواب سوال وھو ان مسلمی عطف علی قولہ قاض وھو مدخول
الکاف فھذا ایضا مدخولہا فصار معناہ کنحو مسلمی فذکر کلمۃ نحو بعد الکاف مستدرک لانہ یفید
ما یفیدہ الکاف اجاب بقولہ عطف علی قولہ کقاض لا علی قاض وحدہ وایضا ھو رد
علی الفاضل الھندی حیث قال انہ معطوف علی قولہ قاض وحدہ ودخل تحت الکاف و
معناہ کنحو مسلمی ولا یلزم الاستدراک لانہ یفید بالکاف اشتراک مسلمی فی تقدیر الاعراب
بقاض فی الاستثقال ویفید بالنحو کلیۃ مسلمی یعنی ان المراد بنحو مسلمی کل جمع المذکر السالم المضاف
الی یاء المتکلم فانہ یکون اعرابہ فی حالۃ الرفع مقدرا فمفاد احدھما مغائر عن الاخر ووجہ الرد
ان کلیۃ مسلمی یفہم من لفظہ لان ھذا تمثیل والمقصود فیہ لیس خصوصیۃ المذکورات بل المراد منہ
ذکر المذکورات واخواتہا **قولہ** یعنی تقدیر الاعراب الی قولہ رفعا جواب سوالین الاول ان الاصل
فی العبارۃ الایجاز والاختصار فینبغی للمصنف ان لا یذکر لفظ النحو وعطف **قولہ** مسلمی علی
قولہ قاض وقال ومسلمی والثانی انہ

سلہ ای لعصا وغلامی لیظہر ان کون الاعراب تقدیریا فی ہذین النوعین غیر ... مختص بحال دون حال کما ان القسم الثانی من الاستثقال مختص ببعض الاحوال کما یدل علیہ قولہ کقاض رفعا وجرا ونحو مسلمی رفعا کذا فی التاشکندی ۱۲ المفتی عبد الرحیم عفی عنہ

ما الوجہ للمصنف انہ ذکر لتقدیر الاعراب من جہۃ التعذر مثالین کلیہما معربین بالحرکۃ وذکر
لتقدیر الاعراب من جہۃ الاستثقال مثالین احدھما معرب بالحرکۃ والثانی معرب بالحرف
اجاب بقولہ یعنی الخ حاصل الاول انہ ذکر لفظ نحو ولم یعطف قولہ مسلمی علی قولہ قاض بل عطف
علی قولہ کقاض تنبیہا علی ان ہذا نوع اٰخر من الاعراب التقدیری یعنی ان الاعراب المقدر فی لفظ
قاض من قبیل الحرکۃ وفی مسلمی من قبیل الحرف وحاصل الثانی ان تقدیر الاعراب من جہۃ التعذر
مختص بنوع واحد فلذا ذکر لہ مثالین من نوع واحد لیکون اشعارا علی ذلک واما تقدیر الاعراب
من جہۃ الاستثقال فلیس بمختص بنوع واحد فلذا ذکر لہ مثالین احدھما من النوع الاول والاٰخر
من النوع الثانی **قولہ** اذ قد یکون الاعراب بالحرف اہ جواب سوال وھو ان تقدیر الاعراب
بالحرف کما یاتی فی حالۃ الرفع فقط نحو مسلمی وکذلک یاتی فی الاسم المعرب بالحرف فی الاحوال
الثلث ایضا مثل جاء نی ابو القوم ورایت ابا القوم ومررت بابی القوم فلم لم یتعرض المصنف الی ذلک
اجاب بقولہ اذ قد یکون الخ حاصلہ ان الشارح اتی بکلمۃ قد اشارۃ الی ان المصنف بصدد بیان الکلیۃ
او الاکثریۃ وھذا لیس بکلیۃ ولا اکثریۃ بل فی غایۃ القلۃ فلذا لم یتعرض المصنف رح
الیہ **قولہ** المتلفظ بہ جواب سوال وھو ان تخصیص الاعراب اللفظی فیما عدا المذکور غیر
صحیح لانہ کما یکون فیما عداہ یکون فی المذکور ایضا لان اللفظ اعم من ان یکون حقیقیا وحکمیا
فالضمۃ والفتحۃ والکسرۃ المفروضۃ فی المذکور لفظ حکمی لانہ یجری علیہا احکام اللفظ
الحقیقی لانہا تدل علی فاعلیۃ الفاعل ومفعولیۃ المفعول وکون الشئ مضافا الیہ بالوضع کما
ان الاعراب اللفظی الحقیقی یدل علی فاعلیۃ الفاعل اہ مثل جاء نی زید اہ اجاب بقولہ
المتلفظ بہ حاصلہ ان المراد من اللفظ اللفظ اللغوی لا الاصطلاحی بقرینۃ الاستعمال
من العرب لانہم اذا ذکروا المبدء اراد وا منہ المشتق فصار من قبیل تسمیۃ الکل باسم الجزء

---

۱ یعنی بالاسماء الستۃ المضافۃ الی الظاہر المعرب باللام وکذا جمع المذکر السالم المضاف الی الظاہر المعرف باللام نحو جاء نی صالحو القوم ورایت صالحی القوم ومررت بصالحی القوم کذا فی العصمۃ ۱۲ **۲** قولہ جواب سوال الخ اعلم ان الحرکات الاعرابیۃ وان کان فیہا وضع علی ما ذہب الیہ الرضی لکنہا لیست بلفظ کما حققناہ فی اللفظ بل ہی من کیفیات اللفظ فہذہ الکیفیۃ ان تعذر ظہورہا او استثقل فتقدیری والا فہو لفظیۃ وہذا من مصطلحاتہم واذا عرفت ہذا عرفت ان السوال وکذا جوابہ من الواہیات فی التعجب کل العجب من حاصل جوابہ من ان المراد آہ لان اللفظ لغۃ الرمی وہو ہہنا مع انہ محال لا معنی لہ من مقولۃ الفعل والاصل ان الاعراب من مقولۃ الکیف والتباین بینہما ظاہر ولان المصنف رح ما قال لسببا اصلا بل قال باللفظ وہو من المنسوبات فالحق ان یقال انما فسر الشارح بالمتلفظ بہ للاشارۃ الی ان المنسوبات فی حکم المشتق ولا شک ان الاعراب اللفظی متلفظ بہ فی اصطلاحہم باعتبار عدم تعذر ظہورہ فی اللفظ وعدم استثقالہ ولا یلزم منہ ان الاعراب نفسہ لفظ وقد بقی التحقیق فی زوایا الکلام بعد لکن ایرادہ یفضی الی غایۃ الطول ۱۲ شرح ۱۲ ۔

اللھم انت ولیی فی الدنیا والاٰخرۃ توفنی مسلما والحقنی بالصلحین ۰

بحث غیر المنصرف

قوله یعنی فیما عداه ماذکر جواب سوال وهو ان الضمیر فی قوله فیما عداه راجع الی ما تعدد او استقل والمطابقة بین الراجع والمرجع لازمة فی الافراد والتثنیة ولم یوجد ههنا حاصل الجواب انهما مؤلان بتاویل ما ذکر والمراد منه ما تعدد واستقل لا مطلق ما ذکر فلا یرد ما قیل ان تاویل ما تعدد واستقل بما ذکر غیر صحیح لانه کثیر منه ان الاعراب فیه لفظی مثل الکلمة ولفظ ومفرد وغیرها مثل الکلام والاسم **قوله** ولما ذکراه جواب سوالین الاول لان مقصود المص بیان الاقسام الثلثة والمقاصد الثلثة وغیر المنصرف لیس منها فلم عرفه واما الثانی فلانه لما عرف فلم لم یعرف المنصرف مع اصالته ولتقدیمه فی تفصیل انواع المعرب وجودته اجاب عن الاول بقوله ولما ذکر فی تفصیل المعرب المنصرف وغیر المنصرف اه ولم یعلم المبتدی به فلذا عرفه وعن الثانی بقوله وبمعرفته یعرف المنصرف لان الاشیاء تعرف باضدادها قیل لم لم ینعکس اجاب بقوله وکان غیر المنصرف اقل من المنصرف اه فلذا عرف غیر المنصرف واکتفی بتعریفه **قوله** واکتفی بتعریفه فانقیل لم لم یقل والمنصرف فیما عداه علی قیاس قوله واللفظی فیما عداه اجیب بان المنصرف ماخوذ فی غیر المنصرف **قوله** ای اسم اه جواب اسولة ثلثة الاول ان المبتداء والخبر اذا کانا معرفتین فلابد بینهما من ضمیر الفصل فینبغی ان یقول غیر المنصرف هو ما الخ والثانی ان لفظ غیر مبتداء نکرة لتوغله فی الابهام لا یصیر معرفة بالاضافة وکلمة ما موصولة والموصول مع الصلة خبره فیلزم تنکیر المبتداء وتعریف الخبر وذا غیر جائز والثالث ان کلمة ما للعموم فمعناه غیر المنصرف ما ای شئ فیه علتان فعلی هذا تعریفه منقوض علی لفظ ضربت لانه ایضا شئ فیه علتان الوصف والتانیث مع انه لا یکون غیر منصرف اجاب عنها بقوله ای اسم حاصله ان کلمة ما عبارة عن الاسم بقرینة جعل غیر المنصرف من اقسامه فخرج ضربت لانه فعل ولما فسر کلمة ما بالنکرة علم انها موصوفة بقرینة وقوعها فی محل الخبر لان الاصل فیه التنکیر وایضا یصح ابتدائیته لانه وان لم یکن معرفة لکنه نکرة مخصصة لان اضافته وان لم تفد التعریف لکنها تفید التخصیص فتصح ابتدائیته

قوله معرب جواب لما قیل ان تعریفه لیس بمانع لصدقه علی خضاد وتماد فان فیهما وجدت علتان التانیث والعلمیة مع انهما منصرفان اجاب بقوله معرب وهما مبنیان **قوله** تؤثران جواب سوال وهو ان تعریفه لیس بمانع لصدقه علی ضاربة وقائمة لانهما اسمان معربان فیهما علتان هما الوصف والتانیث مع انهما منصرفان اجاب بقوله تؤثران یعنی المراد با العلتین

سلہ لانہ اذا علم ان غیر المنصرف ما فیہ علتان آہ علم ان المنصرف ما لا یکون کذلک ۱۲م ۲ہ بان عرف المنصرف واکتفی بتعریفہ ۱۲م ۳ہ فلذا لم یقل ذلک بخلاف اللفظی فانہ غیر ماخوذ فی التقدیری ۱۲م ۴ہ اشارة الی الجواب عن الاعتراض الثالث ۱۲م ۵ہ اشارة الی الجواب عن الاعتراض الاول ۱۲م ۶ہ نکرة لا موصولة معرفة حتی یحتاج الی ضمیر الفصل ۱۲م ۷ہ اشارة الی الجواب عن الاعتراض الثانی ۱۲م عہ یعنی ان المراد بالاسم الاسم المعرب ۱۲م

ان تکونا مؤثرتین وهما غیر مؤثرین لفوات شرط التاثیر وهو العلمیة للتانیث حاصله ان التانیث
غیر مؤثرة فیهما لان شرطه ان یکون علما وهما لا یکونان علمین لان العلمیة لا تجامع الوصفیة
کما ستعرفه قوله باجتماعهما جواب سوال وهو ان تعریفه لیس بصادق علی کل فرد من افراده
لانه لم یوجد العلتان المؤثرتان فی فرد من افراده کطلحة لان فیها علتین التانیث والعلمیة و
لیستا بمؤثرتین لانه لو کانت کل واحدة منهما مؤثرة لکان ذید وقائمة غیر منصرفین الاول
باعتبار العلمیة والثانی باعتبار التانیث مع انه لیس کذلک اجاب بقوله باجتماعهما حاصل
الجواب ان المراد بالمؤثرتان باجتماعهما لا بانفرادهما ففی طلحة مؤثرتین علی سبیل الاجتماع
وفی ذید وقائمة غیر مؤثرتین لانفرادهما قوله واستجماع شرائطهما جواب سوال
وهو ان هذا التعریف لیس بمانع لصدقه علی نوح لانه اسم معرب فیه علتان مؤثرتان
باجتماعهما کما فی ابراهیم وهما العلمیة والعجمة مع انه منصرف فاجاب بقوله واستجماع
ا ه حاصل الجواب ان المراد بالعلتین ان تکونا مؤثرتین مع استجماع شرائطهما وههنا لم یوجد
شرط العجمة لان شرطها هو تحرک الاوسط او الزیادة علی الثلاثة ولم یوجد واحد
منهما[1] قوله اثرا ا ه جواب سوال وهو انا لا نسلم ان هذین شرطان للعجمة لان
وجود المشروط بدون الشرط محال وههنا یوجد المشروط وهو العجمة فی مثل نوح
بدون الشرط وهو تحرک الاوسط او الزیادة علی الثلثة اجاب بقوله اثرا حاصله ان
هذه الشرائط شرائط التاثیر لا شرائط الوجود قوله من علل تسع فیه اشارة الی ان هذه العبارة
علی حذف الموصوف وایضا فیه رد علی الشیخ الرضی حیث قال انه علی حذف المضاف الیه
فتقدیره من تسع علل ووجه الرد ذکر قوله او واحدة منها فان هذا یلائم بقوله[2] واحدة فانه
علی حذف الموصوف قوله بان تؤثر وحدها ا ه جواب سوال وهو ان نسبة القیام الی قوله
واحدة غیر صحیح لانه یکون لذی الروح وقوله واحدة لیس بذی روح اجاب بقوله بان تؤثر
ا ه اشارة الی ان المراد بالقیام لیس القیام المستعمل فی ذوی الروح وهو المکث بالقدمین بل
المراد منه التاثیر قوله مجموع ما فی هذین البیتین ا ه جواب لاسولة ثلثة التی قد عرفتها
من[3] قبل فی قوله هی اسم فعل وحرف وفیه اشارة الی تقدیم العطف علی الربط وهو یفید الحصر
قوله من الامور التسعة جواب سوال وهو ان المذکور فی هذین

لعله ای تاویل من شیخ ۱۲

[1] اقول هذا السوال والجواب کلاهما من الخارج فتدبر ۱۲ مولوی [2] وهو لفظ العلة کما قال الشارح او علة واحدة ۱۲ مولوی محمد عبد الرحیم عفی عنہ [3] فلا فائدة فی الاعادة وایضا سمینها المحشی بقوله فیه اشارة الی لظهور الاسولة وهی ۱۲ مفتی محمد عبد الرحیم

رب اغفر وارحم وانت خیر الراحمین آمین یا رب العلمین رب اشرح لی صدری ویسر لی امری

البیتین قولہ ثم وقولہ من قبلہا وقولہ وھذا القول تقریب مع انہا لیست من[1] تلک العلل فکیف یصح الحکم علی العلل التسع حاصل الجواب ان کلمۃ ما عبارۃ علل تسعۃ **قولہ** لا کل واحد فیہ اشارۃ الی ظہور الاسولۃ[2] وھی[عہ] ان ھذا من قبیل حمل المفرد علی الجمع وایضا لا بد لہ ان یاتی بادوات الحصر وایضا ان الضمیر اذا دار بین المرجع والخبر فرعایۃ الخبر اولی اجاب بما تری **قولہ** والعدل فی عطف اہ جواب سوالین الاول ان کلمۃ ثم للتراخی فیفید تراخی علیۃ الجمع والترکیب عما تقدم ولیس کذلک لان ثبوت علیۃ الجمع والترکیب لیس متاخرا عن ثبوت علیۃ ما سبق والثانی انہ لم غیر الاسلوب حیث عدل من الواو الی ثم فی الجمع[عہ] والترکیب مع ان الواو اخصر من ثم فاجاب بقولہ والعدول اہ **قولہ** زائدۃ منصوب اہ ھذا رد علی الفاضل الہندی حیث قال ان قولہ زائدۃ مرفوع علی انہ صفۃ لقولہ والنون وھی مرفوع علی الخبریۃ فکذا ھذا لان اعراب الصفۃ یکون علی طبق الموصوف وقولہ من قبلہا الف باعتبار المتعلق صفۃ ثان لقولہ والنون ووجہ الرد ان المطابقۃ بین الصفۃ والموصوف فی التعریف والتنکیر شرط وھہنا لم توجد لان قولہ والنون معرب باللام وقولہ زائدۃ نکرۃ وھذا الاعتراض وان کان مجابا بان اللام زائدۃ بقرینۃ خلو سائر العلل عن لام التعریف لکن یرد[3] علیہ الاعتراض[4] **قولہ** اذ المعنی وتمنع النون جواب سوال وھو ان الحال لا یکون الا عن الفاعل او المفعول وقولہ والنون لیس بواحد منہا اجاب بقولہ اذ المعنی اہ حاصلہ ان قولہ والنون فاعل الفعل المحذوف اعنی تمنع[5] ویعلم ھذا بقرینۃ دلالۃ البیت علیہ وھو ع موانع الصرف تسع کلما اجتمعت + ثنتان منہا فما للصرف تصویب **قولہ** الف فاعل الظرف اہ فیہ اشارۃ الی ظہور القول المرد ودوھو قول الفاضل الہندی وقولہ ولو جعل اہ ھذا رد علیہ وقولہ ولا یخفی اہ ھذا وجہ الرد علیہ قیل کیف المثال لما اذا ذکر فی موضع اسم مشتق یجری علی الغیر وما بعدہ ظرف وما بعد الظرف اسم ھو فاعلہ وارید بہ اشتراک ما بعد الظرف بما قبلہ وتقدم ما بعد الظرف علی ما قبلہ فی وصف ھذا المشتق فاشار الشارح الی جوابہ بقولہ وھذا[6] کما اہ فافہم فیہ **قولہ** وقولہ وھذا القول تقریب اہ فیہ ثلثۃ فوائد اولہا بیان ترجمۃ المتن وثانیہا دفع سوال وھو انک قلت غیر المنصرف ما فیہ علتان فانک لا تخلو اما تقول بانہ یؤثر فی وجود الحکم وھو منع الصرف مجموع العلتین او کل واحد منہما فان کان الاول ینبغی ان لا یصح اطلاق العلۃ علی کل واحد منہما بطریق الحقیقۃ مع انہ یصح اطلاق العلۃ علی کل واحد منہما وان کان الثانی ینبغی ان لا یثبت الحکم وھو منع الصرف بہما لانہ اذا ثبت الحکم بعلۃ لا یثبت بعلۃ

[1] فکیف یصح الحکم علی العلل التسع بمجموع ما فی ہذین البیتین ۱۲ مفتی [2] ای الاسولۃ الثلاثۃ التی ذکرہا المحشی مجملا بقولہ جواب سولۃ ثلثۃ التی ۱۲ مفتی [3] ای لام التعریف فی قولہ والنون ۱۲ مفتی [4] وھو عدم المطابقۃ بین الصفۃ والموصوف ۱۲م [5] تقدیرہ علی ما قال الشارح وتمنع النون الصرف حال کونہا زائدۃ ۱۲ [6] فان ہذا المثال یدل علی اشتراک زیدا اخیہ فی وصف الرکوبیۃ وتقدم اخیہ علیہ فی ہذا الوصف ۱۲م [عہ] قولہ وھی عدل آہ ۱۲م [عہ] حیث قال ثم جمع ثم ترکیب ۱۲ [عہ] علی قولہ والنون فانہ ۱۲ [لعہ] کلفظ زائدۃ فی عبارۃ المصنف رح ۱۲ مفتی

اخری کالملك اذا ثبت بالبیع لا یثبت بالھبۃ وکذا العکس لان تاثیر الاخری لیس بسدید اجاب باختیار الشق الاول بقوله هذا القول تقریب یعنی ان العلۃ لمنع الصرف هو المجموع لکن اطلاق العلۃ علی کل واحد منها بطریق المجاز وتالتہاد علی بعض النحاۃ حیث قال بعضهم انها تسع کا المذکور فی النظم قال بعضهم انها اثنان الحکایۃ والترکیب اما الحکایۃ ففی وزن الفعل هو الفعل من الفعلیۃ الی الاسمیۃ نحو ضَرَبَ وشَمَّرَ علمین والترکیب فیما عداه وقال بعضهم انها احد عشر التسعۃ هی المذکورۃ فی المتن واما الاثنان الاخران فالاول منهما الالف اللتی شبہ بالف التانیث کالف اشیاء واَرْطی فالاولی شبہ بالف حمراء فی مد الصوت والتانیۃ بالف حبلی فی القصر وانما لم تکن عین علامۃ التانیث لان قوله اشیاء جمع وهو علی وزن افعال فصار الفا اصلیا والعلامۃ لا تکون الا زائدۃ واما قوله اَرْطی فیاتی مونثہ ارطاه فان کانت الف علامۃ التانیث لم تدخل التاء علیه والثانی منهما اعتبار الاصل ای الوصف الاصلی فی مثل احمر علما بعد التنکیر عند سیبویہ خلافا للاخفش حیث قال ان الوصفیۃ زالت بالعلمیۃ التی ذهبت بالتنکیر ولا اعتبار للزائل فرد الشارح علی المذهبین بقوله لکن القول بانها اه ووجه الرد علی المذهب الاول انه قال عبد الرحمن انی جئت علی مدارسۃ النحاۃ وسئلت عن علمائها عن عدد علل منع الصرف فقالوا فی جوابی ان علتان فقلت ما الاثنان فقالوا الاول الحکایۃ والثانی الترکیب فقلت ما وجه الحصر فیهما فقالوا انه لا یؤثر واحد منهما الا بعد الترکیب بالاخر فقلت ان وزن الفعل ایضا لیس بمؤثر الا بعد الترکیب بالعلمیۃ فینبغی ان تکون علۃ منع الصرف الترکیب فقط فعجزوا عن جوابی واما کون المذهب الثانی مخدوشا فباعتبار ان شبه الف التانیث داخل فی الف التانیث لانه اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما ورعایۃ الاصل داخل فی الوصف الاصلی فلا یکون سببا اخر فبالضرورۃ صارت العلل تسعۃ **قوله** ثم انه ذکر امثلۃ العلل اه جواب سوال وهو انه لم اختار المص الاشتغال بما لا یعنی لان المقصود فی هذا الکتاب المثال لا الامثلۃ حاصل الجواب ان تعدد الامثلۃ لتعدد الممثلات **قوله** علی ترتیب ذکرها اه جواب سوال وهو انه لم قدم المص عمر علی احمر وعلی هذا القیاس البواقی فاجاب بما تری **قوله** وفی ایراد زینب اه دفع لما قیل وهو ان ذکر زینب بعد طلحۃ مستدرك لانها کما تصلح ان تکون مثالا للتانیث کذلك تصلح ان تکون مثالا للمعرفۃ فاجاب بقوله وفی ایراده اه **قوله** والاثر المترتب علیه فیه اشارۃ الی ان المراد بالحکم ههنا هو الاثر المترتب علی غیر المنصرف **قوله** من حیث اشتماله اه

جواب سوال وهو ان اضافة الحكم الى ضمير غير المنصرف لا يصح لان حكم الشئ عبارة عن الاثر المرتب على ذلك الشئ ومنع الجر والتنوين مرتب على علتين او واحدة تقوم مقامهما لا على غير المنصرف اجاب بقوله من حيث اه حاصله ان اضافة الحكم الى غير المنصرف مجاز باعتبار ادنى ملابسة وهو ان ذلك الحكم وان كان اثر العلتين لكنه ثابت فيه **قوله** والتنوين عطف على قوله الاعراب وليس بعطف على قوله الجر لان التنوين ليس من الاعراب **قوله** الذى هو علامة التمكن دفع لما قيل وهو ان هذا الحكم[1] منقوض على مسلمات حين العلمية حيث يدخل التنوين عليها مع اجتماع السببين التانيث والعلمية اجاب بقوله الذى اه حاصله ان المراد من التنوين تنوين التمكن لا مطلق التنوين والتنوين فى مسلمات ليس بتنوين التمكن بل تنوين المقابلة **قوله** اى لا يمتنع اه جواب سوال وهو ان جواز صرف غير المنصرف لرعاية التناسب مسلم وجواز صرفه لضرورة الشعر غير مسلم لانه لضرورة وزن الشعر واجب اوتحرير السوال هكذا ان تعلق قوله للتناسب مع قوله يجوز مسلم واما تعلق قوله للضرورة مع قوله يجوز غير مسلم لانه لضرورة واجب لا جائز فكيف يصح قوله فيجوز صرفه اجاب بقوله اى لا يمتنع[2] اه حاصله ان الجواز على نوعين احدهما بمعنى الامكان العام والثانى بمعنى الامكان الخاص المراد ههنا الاول لا الثانى لان الثانى عبارة عن سلب الضرورة عن الجانبين والاول عبارة عن سلب الضرورة عن الجانب المقابل فاذا حكم بالاثبات علم منه ان الضرورة مسلوبة عن جانب مقابلة وهو عدم الاثبات . . . ههنا ايضا حكم بالاثبات وهو وجود صرفه فعلم منه ان الضرورة

---

[1] قوله وهو ان هذا آه اقول العلاورود مبنى على تسليم استجماع شرائط السببين لا فانا نقول فى مسلمات علم المؤنث ليست متمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية ومحض التانيث من شرائطه ولا مجال لتقدير التاء لان التاء الظاهرة مانعة عن تقدير آخر ۱۲

[2] اعلم ان الامكان العام عبارة عن سلب الضرورة عن جانب مقابل وجودا كان او عدما فاذا قيد بالوجود فسلب الضرورة عن العدم لانه المقابل وبقى جانب الوجود مطلقا سواء كان ضروريا او غير ضرورى فان كان الاول فهو المسمى بالوجوب لانه عبارة عن ضرورة الوجود وعدم ضرورة العدم وان كان الثانى فهو الامكان الخاص فانه معبر بسلب الضرورة من الجانبين اذا قيد بالعدم فسلب الضرورة عن الوجود فهذا العدم وان كان ضروريا فهو الامتناع لانه مفسر بضرورة العدم وعدم ضرورة الوجود وان كان غير ضرورى فهو امكان خاص اذا عرفت هذا فاعلم انه ان قيد بالوجود فيعبر عن موصوفه بلا يمتنع وان قيد بالعدم فيعبر عنه بلا يجب والنسبة بينهما عموم وخصوص من وجه امثلة الكل الواجب موجود بالامكان العام والخاص زيد موجود بالامكان العام وشريك البارى ليس بموجود بالامكان العام ۱۲

[3] يعنى ان المراد بالجواز ههنا الامكان العام المقيد بجانب الوجود فمعنى قوله ويجوز صرفه آه ان عدم صرفه ليس بضرورى سواء كان صرفه ضروريا كما فى ضرورة الشعر او جائزا كما فى التناسب فيتناول الوجوب والجواز لان الممكنة العامة هى التى يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانب المخالف للحكم فان كان الحكم فى القضية بالايجاب كان مفهومها ارتفاع الضرورة عن جانب السلب لان المخالف للايجاب السلب وان كان الحكم فيها بالسلب كان مفهومها ارتفاع الضرورة عن جانب الايجاب لان المخالف للسلب هو الايجاب كذا فى بعض الحواشى ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲

مفتی محمد عبد الرحیم

مسلوبة عن جانب مقابله وهو منع الصرف فيبقى جانب الاثبات اعم من ان يكون ضروريا او غير ضروري فان كان الاول فصرفه واجب كما فى قوله للضرورة وان كان الثانى فصرفه جائز كما فى قوله للتناسب **قوله** اى جعل فى حكمه اه جواب سوال وهو ان الاسم انه جائز صرف غير المنصرف بسبب ضرورة وزن الشعر او لرعاية التناسب لان بسبب ضرورة وزن الشعر او رعاية التناسب لا يلزم الا دخول الكسرة والتنوين على الاسم وبدخولهما لا يلزم خلو الاسم عن العلتين او واحدة منهما تقوم مقامهما حتى يصير غير المنصرف منصرفا حقيقيا اجاب بقوله اى جعل اه حاصله ان هذه العبارة محمولة على المسامحة **قوله** فان غير المنصرف عند المصـ اه فيه اشارة الى ان غير المنصرف يصير بدخول الكسرة والتنوين منصرفا حقيقة عند العلامة الزمخشرى لانه عنده عبارة عما لا يكون فيه الجر والتنوين فلذا قال الشارح فان غير المنصرف عند المصـ ما فيه اه **قوله** وقيل اه هذا جواب ثان عن ذلك السوال اشار اليه بصيغة قيل للاشارة الى ضعفه ووجهه ان كلامنا فى بيان اسباب منع الصرف لا فى حكمه فلا بد ان يرجع الضمير الى غير المنصرف لا الى حكمه **قوله** والضمير فى صرفه جواب سوال وهو انه اذا كان المراد معناه اللغوى فيكون تقديره الكلام ويجوز تغير غير المنصرف للضرورة اه ولا يتصور التغير الا بجعله منصرفا فيتجه عليه ان غير المنصرف عند المصـ ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين عليه لا يخرج عن حقيقته اجاب بقوله الضمير اه فيكون تقديره ويجوز تغير حكمه للضرورة او للتناسب **قوله** اى ويجوز صرفه اه فيه اشارة الى ان قوله او للتناسب معطوف على قوله للضرورة لان كل واحد منهما مفعول له لقوله يجوز صرفه لكن الاول من قبيل ما فعله بسبب وجود الفعل المذكور والثانى من قبيل ما فعل لقصد تحصيله الفعل المذكور كما اشار اليه الشارح بقوله ليحصل التناسب اه فلو لم يذكر اللام يوهم ان الثانى من قبيل الاول فلا يرد ما قيل انه ههنا لم عطف المركب على المركب ولم يعطف المفرد على المفرد بان يترك اللام ويقول والتناسب مع ان الاصل فى العبارة الايجاز والاختصار **قوله** ليحصل التناسب جواب سوال وهو ان قوله او للتناسب مفعول له لقوله يجوز والمفعول له علة والعلة مقدمة على المعلول والتناسب ليس بمقدم على الصرف اجاب بما ترى حاصله ان هذا احد قسمى المفعول له الذى فعل لقصد تحصيله لا لاجل وجوده كما فهمت وما قلت فهو فى القسم الآخر **قوله** لان رعاية اه جواب سوال وهو ان رعاية التناسب بين الكلمات ليس بضرورى فكيف يصح جواز صرفه لرعاية التناسب اجاب بقوله لان رعاية التناسب

---

۱ فالمراد بجواز الصرف جعل غير المنصرف فى حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة حتى يرد السوال ۱۲ ۲ فالنسبة بين غير المنصرف والمنصرف عند المصـ وعند الزمخشرى عموم وخصوص مطلقا فان كل غير منصرف عنده غير منصرف عند المصـ من غير عكس ۱۲ مفتى ۳ كما فى قعدت عن الحرب جبنا والثانى كما فى ضربت للتاديب ۱۲ مفتى

الی قولہ ان لم یصل اہ **قولہ** حیث صرف سلا سلا اہ ھذا تعلیل لمطابقۃ المثال مع الممثل یعنی مثل لجواز صرف غیر المنصرف لرعایۃ تناسب المنصرف مثل سلا سلاً و اغلالاً حیث صرف اہ جواب عن سوال و ھو ان التمثیل لجواز صرفہ لرعایۃ التناسب بقولہ مثل سلا سلا و اغلالا غیر صحیح لان التمثیل لیس الا لغیر المنصرف الذی صرف و ھو سلا سلا فالمناسب ان یکتفی بقولہ سلا سلا بدون قولہ اغلالا اجاب بقولہ حیث الخ حاصلہ ان قولہ سلا سلا و اغلالا مثال لمجموع الغیر المنصرف الذی صرف و المنصرف الذی صرف غیر المنصرف لاجلہ و لیس مثالا لواحد منہما **قولہ** علتان جواب سوالین احدھما ان ما یقوم مقامھما لیس الا الجمع و الف التانیث فلابد للمص ان یذکر ادوات الحصر و ثانیہما ان قولہ و ما مبتداء و کل واحد من قولہ الجمع و الفا التانیث خبرہ و ھذہ الخبریۃ لا یصح لان فیہ حمل الخاص علی العام و ھو غیر جائز کما ھو الظاھر اجاب بقولہ علتان اہ فیہ اشارۃ الی ان ھہنا تقدیم العطف علی الربط و ھو مفید للحصر و ایض فیہ حمل العام علی العام کما لا یخفی و ھو جائز **قولہ** مکررتان جواب سوال و ھو انا لا نسلم ان العلۃ الواحدۃ تقوم مقامھما لانہ انما یصح اذا کان وجہ التشبیہ تاما لانہ انما یصیر الاسم غیر المنصرف لمشابھۃ الفعل فی وجود الفرعیتین و لم تثبتا للجمع و الف التانیث بل تثبت لکل واحد منہما فرعیۃ واحدۃ اجاب بقولہ مکررتان حاصلہ انہ یثبت لکل واحد منہما فرعیتان لان الجمعیۃ تکرر[1] فی بعض الجموع حقیقۃ نحو اکالب جمع اکلب و ھی جمع کلب فی بعضھا حکما کالجموع الموافقۃ لہا فی عدد الحروف و الحرکات و السکنات نحو مساجد فانہ موافق باکالب فی الجمعیۃ و الوزن فان قیل ان قولہ ما مبتدأ و کل واحد من قولہ الجمع و الفا التانیث خبرلہ و خبریتہ غیر صحیح لان علۃ منعہ ھو الجمعیۃ و التانیث لا الجمع و الفا التانیث قلنا ھذہ العبارۃ محمولۃ علی المسامحۃ ای ذکر الجمع و اراد بہ الجمعیۃ و ذکر الفا التانیث و یراد بھما التانیث لا الجمع و الفا التانیث **قولہ** وضعا جواب سوال و ھو ان التاء فی حالۃ العلمیۃ ایض لازمۃ للکلمۃ فینبغی[2] ان یقوم مقام العلتین ایض اجاب بقولہ وضعا حاصلہ ان المراد باللزوم اللزوم بحسب اصل الوضع و انہا لیست بلازمۃ لہا بحسب اصل الوضع فلم یقو قوۃ اللزوم الوضعی **قولہ** لا تفادقا نہا تفسیر لقولہ لانہما لازمتان للکلمۃ **قولہ** فلا یقال الفاء للتعلیل ای تعلیل لقولہ لانہما اہ **قولہ** فیجعل الخ ھذا تفریع علی قولہ فلا یقال **قولہ** مصدر مبنی للمفعول جواب عن السوالین احدھما ان عدل العدل

[1] والی ہذا ذہب المص و لہذا اختارہ الشارح و الثانی ان الجمعیۃ فیہ وصل الی حد التناہی بحیث لا یصح جمعہ ثانیا جمع التکسیر فکان لہ قوۃ فی الجمعیۃ و الثالث انہ لا نظیر لہذا الجمع فی الاحاد بخلاف سائر الجموع فلہ قوۃ فی الجمعیۃ یصح ان یقام مقام السببین کذا فی العصمۃ ۱۲م [2] اقول ینبغی ان یقول فینبغی ان یقوم التانیث الحاصل بہا ای بالتاء ۱۲ مولوی [3] اقول الظاہر فیہما ان الفاء نتیجۃ تقدیرہ اذا کان الامر کما ذکر فلا یقال آہ لما ذہب الیہ المحشی وجہہ لا یخفی علی من یعرف مفہوم الاستقرار فتدبر ۱۲م

من اسباب منع الصرف غیر صحیح لان منع الصرف من صفات الاسم وهو مصدر بمعنی الاخراج وهو من صفات المتکلم وثانیهما ان تفسیره بالخروج غیر صحیح لانه مصدر بمعنی الاخراج وهو من صفات المتکلم والخروج من صفات الاسم فعلی هذا یلزم تفسیر صفة المبائن بصفة المبائن الاخر اجاب عنهما بقوله مصدر مبنی للمفعول فکان العدل بمعنی المعدولیة فیکون صفة اسم **قوله** ای کون الاسم معدولا جواب عن سؤالات ثلثة الاول ان قوله فالعدل مبتدأ وقوله خروجه خبره وخبریته غیر صحیح لان العدل بمعنی المعدولیة ذات مع الصفة والثانی انه علی هذا لا یصح عد العدل من اسباب منع الصرف والثالث ان العدل متعد والخروج لازمی فعلی هذا یلزم تفسیر المتعدی باللازم وهو باطل اجاب عنها الشارح بقوله ای کون الاسم معدولا وهو من صفات الصفات ولازمی ایضا فیلزم حمل صرف الصفة علی صرف الصفة ویصح عده من اسباب منع الصرف ولا یلزم تفسیر المتعدی باللازم **قوله** خروج الاسم فان قیل اضافة الخروج الی ضمیر الاسم غیر صحیح لان الاسم عبارة عن المادة والصورة والصیغة عبارة عن الصورة فقط فعلی هذا یلزم خروج الکل عن الجزء وذا باطل لان الخروج فرع الدخول ودخول الکل فی الجزء غیر جائز ضرورة بخلاف الجزء فانه داخل فی الکل فلو دخل الکل فی الجزء یلزم دخول الشئ فی نفسه **قلنا** ان هذا القبیل علی حذف المضاف یعنی خروج مادة الاسم فان قیل فعلی هذا یلزم خروج الجزء عن الجزء وهو ایضا باطل **قلنا** ان خروج الجزء عن الجزء غیر جائز اذا لم یکن احد الجزئین مشتملا علی الجزء الاخر وههنا مشتمل علیه لان الصیغة والصورة مشتملتان علی المادة **قوله** ای کونه مخرجا اه جواب سوال وهو ان کون الاسم معدولا من قبیل الحاصل بالمصدر والخروج مصدر فیلزم تفسیر الحاصل بالمصدر نفسه وهذا غیر جائز لعدم الاتحاد بینهما اجاب بقوله ای کونه مخرجا یعنی ان المراد بخروج الاسم کونه مخرجا فیلزم تفسیر الحاصل بالمصدر بالحاصل بالمصدر وهو جائز ۱۲ **قوله** ای عن صورته اه جواب سوال وهو ان الصیغة عبارة عن مجموع المادة والصورة کما یقال ضرب صیغة ماض فعلی هذا التعریف لیس بجامع لافراده لعدم صدقه[له] علی عمر وزفر[سه] لانهما خرجا عن الصورة فقط لا عنهما[عه] اجاب بقوله ای عن صورته اه حاصله ان المراد بالصیغة ههنا هی الصورة فقط **قوله** التی اه هذا بیان لقوله الاصلیة اذ الاصلیة منسوب الی الاصل والمراد بالاصل ههنا القاعدة لا غیره کالدلیل ونحوه وایضا بیان لنسبة الصورة الی الاصل بحیث یقتضی الاصل ان یکون ذلک الاسم المعدول علی تلک الصورة **قوله** ولا یخفی اه جواب سوال وهو ان هذا التعریف لیس بمانع لصدقه علی خروج المشتقات مثل ضارب ومضروب لانهما اسمین خرجا عن الصیغة الاصلیة وهی الضرب مع انه لم یکن فیهما العدل وا لا یکونان غیر منصرفین

[له] ولا شک ان عمر وزفر وکذا سائر الاسماء المعدولة خارجة عن الصورة الاصلیة ۱۲ مفتی محمد عبد الرحیم

[عه] بقرینة ان هذا المقام مقام بحث الاسم ۱۲ [عه] ای المادة والصورة ۱۲ [سه] لان اصلهما عامر وزافر ۱۲

فی حالة العلمية وليس كذلك اجاب بقوله لا يخفى **قوله** وان التبادر اه عطف على قوله ان صيغة
المصدر اه جواب سوال وهو ان التعريف ليس بمانع لصدقه على الاسماء المحذوفة الاعجاز
كيد ودم لانهما اسمان خرجا عن الصيغة الاصلية وهي يدي ودمو مع انه ليس فيهما عدل
والا لصارا غير منصرفين في حالة العلمية وليس كذلك اجاب بقوله وان المتبادر ۱۲ ه
قوله وان خروجه اه جواب سوال وهو ان هذا التعريف ليس بمانع لصدقه على المغيرات
القياسية كمقول ومبيع لانهما اسمان خرجا عن الصيغة الاصلية مع بقاء المادة وهي
مقوول ومبيوع ومع ذلك هذا الخروج ليس بعدل والا لكانا غير منصرفين في حالة العلمية اجاب
بقوله وان خروجه اه حاصله ان مجرد الخروج عن صيغة الاصلية مع بقاء المادة ليس بكاف
للعدل بل مع مغائرة الصيغة الثانية عن الاول بان يكون الاول داخلا تحت القاعدة والثاني
لا يكون داخلا تحتها وههنا كلاهما داخلان تحتها اما الاول فلان اسم المفعول من ثلاثي المجرد يجيء
على وزن المفعول واما الثاني فداخل تحت الاعلال الصرفي وهو ان الضمة على الواو ثقيل الخ **قوله**
واما المغيرات الشاذة اه جواب سوال وهو ان هذا التعريف ليس بمانع لصدقه على المغيرات الشاذة مثل
اقوس وانيب لانهما خرجا عن صيغتهما الاصلية مع بقاء المادة ومع مغائرة الثاني عن الاول بان يكون
الاول داخلا تحت القاعدة لا الثاني لان الاصل في الاجوف اذا كان على وزن فعل ان يجمع على الافعال
لا على افعل وههنا كذلك لان القوس والناب جمعا ولا على اقوس وانياب ثم خرج اقوس وانيب عنهما
وهذا الخروج لم يسم بالعدل والا لصارا غير منصرفين في حالة العلمية اجاب بقوله واما
المغيرات الشاذة اه حاصله انا لا نسلم انهما مخرجان عن الصيغة الاصلية بل انهما خرجا عن القوس
والناب لانهما جمعا ولا على اقوس وانيب على خلاف القياس وهذا سمي بجموع الشاذة في لا يوجد
الخروج **قوله** وقال بعض الشارحين اه غرض الشارح في نقل قول بعض الشارحين ثلاثة
اما جواب ثان عن الكلام او اعتراض بلا جواب او رد اخر يرد على المصنف حيث ذكر هذه
التكلفات في امالي الكافية مع عدم الاحتياج اليها لان المقصود من تعريف العدل هو
الامتياز عن بعض ما عداه لا عن كله فتعريفه بما هو اعم منه من غيره كاف فلا حاجة الى
ارتكاب التكليفات **قلنا** عن هذا الرد ان تعريف الشيء بما هو اعم منه مذهب المتقدمين
لا المتاخرين والمصنف من المتاخرين **قوله** واعلم انا اه هذا رد على الفاضل الهندي حيث
وضع في العدل مقدمات ثلاثة احدها ان العلم

سه حاصل الجواب ان المشتقات خارجة عنه بسبب اضافة الصيغة الى الاسم لان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات بدليل تغائرهما في المعنى ضرورة ان ضربا مثلا ليست صيغة ضارب في الاصل ۱۲ م

سه حاصل الجواب ان الاسماء المحذوفة الاعجاز خارجة عن العدل لعدم بقاء المادة فيها وهو شرط في العدل ۱۲ مفتي محمد عبد الرحيم

سه وكذا قوله وان خروجه عن صيغة الاصلية ۱۲ مفتي

سه ولو لم يكن مغائرة لم يتحقق الخروج عن الصيغة ۱۲ علوی - اللهم ارحمني

بالعدل مقدم على العلم بمنع الصرف في الامثلة الاربعة اعني ثلث ومثلث واخر وجمع فصار العدل فيها من قبيل
العدل التحقيقي واما في عمر وزفر فبالعكس فصار العدل فيهما من قبيل العدل التقديري وثانيتها متفرعة
على الاولى وهو ان انقسام العدل الى التحقيقي والتقديري بالذات وثالثتها متفرعة على الثانية وهو ان
قول المصنف تحقيقا وتقديرا صفة الخروج بحال الموصوف وهي عبارة عن الجاري عليه نحو مررت
برجل حسن هذا بعينه منشأ تخطئة الفاضل الهندي حيث قال ان قوله تحقيقا وتقديرا اذا كان صفة
الخروج والعدل عبارة عن الخروج فتقسيمه اليهما بالذات فرد الشارح بقوله اعلم حاصله ان العلم
بمنع الصرف مقدم على العلم بالعدل في الكل فتفرع عليه ان العدل في الكل اعتباري **قيل** فعلى هذا
تقسيم العدل الى التحقيقي والتقديري يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره وذا باطل اجاب بقوله و
لكن لا بد اه حاصله ان كان الدليل موجودا على وجود الاصل فهو من قبيل الاصل المتحقق والا
فمن قبيل المقدر فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون الاصل متحققا او
مقدرا او قول المصنف تحقيقا وتقديرا صفة للخروج بحال متعلق الموصوف وهو عبارة عن الجاري
على الغير نحو مررت برجل حسن غلامه فصار معناه خروجا كائنا عن اصل محقق او مقدر ووجه الرد
ظاهر وهو انه عبارة عن الخروج وهو امر اعتباري فلا دليل عليه اصلا واما الدليل على عدمه باقياس
الى الاصل **قوله** وان لم يصلح للاعتبار اه جواب سوال وهو انه لم يعتبر واسباب اخر من الاسباب التسعة
من الامور المحققة والعدل من الامور الاعتبارية وهذه القضية نظرية محتاجة الى الدليل وهو انه
عبارة من الخروج وهو امر اعتباري فالاعتبار فيه ممكن **قوله** لا انه اشارة الى ظهور القول المردود
قوله تحقيقا مفعولا مطلق للخروج المذكور في المتن قيل هو عبارة عما يكون الفعل مشتملا عليه مثل
اشتمال الكل على الجزء والخروج المذكور في المتن مصدر موضوع للحدث الساذج وليس يشتمل
عليه اشتمال الكل على الجزء **قلنا** ان ذلك الخروج مؤول بتاويل ان مع الفعل فصار تقديره فالعدل
ان يخرج خروجا تحقيقيا فصار قوله تحقيقا مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف وهو خروجا كما
اشار اليه الشارح بقوله خروجا كائنا اه **قوله** معناه خروجا جواب سوال وهو ان قوله تحقيقا مفعول
مطلق لقوله خروجه لا يصدق الحد عليه لعدم اشتمال معنى الفعل عليه لعدم اتحاد المعنى اجاب
بما ترى حاصله انه مفعول مطلق مجازا باعتبار متعلق الموصوف وكذا حال قوله تقديرا جوابا او
سوالا **قوله** يدل عليه صفة كاشفة لاصل محقق وهو مظهر للموصوف وبيان له **قوله** والدليل على
انه هذا دليل لمطابقة المثال مع المثل **قوله** فعلم اه الفاء للتفريع اي اذا كان معناهما مكررا
وتكراره مستلزم لتكرار اللفظ فعلم اه **قوله** وفيما وراءهما الى عشار ومعشر خلاف فعند
البعض وزن فعال ومفعل يجيئ فيما وراءهما ايضا لان ما فوقهما قياس على ما تحتهما والعلة
المشتركة بينهما ان الكل من اصول الاعداد فكما يجيئ فيما تحتهما يجيئ فيما فوقهما ايضا وعند
البعض لا يجيئ فيهما العدل السماعي **قوله** والصواب مجيئها لوجود السماع كما في قول الشاعر

ولم یستر شوک حتی رمیت فوق الرجل فصا عشا قوله لان الوصفیة اه هذا دلیل لقوله والوصف اه وجواب سوال وهو ان عدل وصفیة ثلث ومثلث من اسبابمنع الصرف لا یصلح لانها عارضة لانهما من الاعلاد وضع المرتبة معینة وهی ما فوق الاثنین وما تحت الاربع وذلك لیس بصفة لان المعتبر فی منع الصرف الوصف الاصلی دون العارضی اجاب بقوله لان الوصفیة اه حاصله نعم ان ثلث ومثلث موضوع لمرتبة معینة لکن اذا جری علی المعدود ات کما فی قوله ثلثة نسوة صار وصفا و هذا الوصف وان کان عارضة بالنسبة الی ثلثة ثلثة لکن اصلیة بالنسبة الی ثلث ومثلث لوجوده فی الموضوع له لان معناهما ثلثة ثلثة والوصفیة الاصلیة عبارة عما یکون موجودا فی الموضوع له کما فی الضارب والاحمر قوله لان معناه فی الاصل اه جواب سوال وهو انا لا نسلم ان اخر اسم التفضیل لانه یدل علی زیادة المعنی فیه لیس الزیادة فیه بل کان بمعنی الغیر کما فی قوله جاء نی زید ورایت زید اخر اجاب بقوله لان معناه اه قوله وان صارت اه جواب سوال وهو ان جمع لیس بوصف بل بمعنی کلهم کما فی جاء نی القوم کلهم اجمعون ای کلهم اجاب بقوله وان صارت اه قوله علی ما ذکرنا ای من انه لابد فی اعتبار العدل من الامرین قوله ولا یرد الجموع الشاذة اه جواب سوال وهو انه علی هذا ینبغی ان یکون حال اقوس وانیب کحال اخر وجمع فی وجود الدلیل علی وجود الاصل لانه کما وجد الدلیل علی وجود الاصل فی اخر وجمع فکذا وجد علی وجوده فی اقوس وانیب لان الاصل فی الاجوف اذا کان علی وزن فعل ان یجمع علی افعال فعلم منه ان القوس والناب یجمعان و لا علی اقواس وانیاب ثم عدل عنهما الی اقوس وانیب فاذا کان الامر کذلك فلم اعتبر العدل التحقیقی فی اخر وجمع ولم یعتبر فی اقوس وانیب فاجاب بقوله ولا یرد الجموع الشاذة اه حاصله انه لابد فی اعتبار من الامرین ای عتبار العدل احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانیهما اعتبار الاخراج عنه و ههنا وان وجد الاصل لکن لم یعتبر الاخراج عنه لعدم وجود الباعث وهو عدل وجدانهما فی کلام العرب غیر منصرفین بل وجد فی کلامهم منصرفین بخلاف اخر وجمع حیث اعتبر والاعتبار فیهما لوجود الباعث وهو انهما وجد فی کلامهم غیر منصرفین ولم یجد فیهما سببا ظاهرا اه قوله کیف لا هذا دلیل بطریق العلاوة قوله ولا قاعدة اه جواب سوال وهو انه ینبغی ان یکون الشذوذ فی هذه الجمعیة باعتبار وجه اخر یخالف هذا الاسم المعدول عنه اجاب بقوله ولا قاعدة اه قوله تبین الفرق بین الشاذ والمعدول اه الاول هو الذی یکون له قاعدة ویخالف عنها ولا قاعدة الثانی اصلا قوله اخروجا اه جواب سوال وهو ان قوله تقدیرا مفعول مطلق لقوله خرج وخروجه هذا غیر جائز لان معنی الخروج مشتمل علی خروجا لا علی تقدیرا اجاب بقوله ای خروجا حاصله انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اعنی به الخروج قیل علیه

له ای علی عدم اعتبار العدل فی اقوس وانیب ۱۲ مولوی رحمه الله علیه

ان معنى الخروج ليس بمشتمل باعتبار ان كليهما مصكل ان الا ان يقال ان قوله خرج بتاويل ان مع الفعل فح لا يرد **قوله** عن اصل اه فيه اشارة الى ان قوله تقديرا صفة للخروج باعتبار حال متعلقه و هو الاصل **اعلم** ان الصفة على قسمين احدهما ما يكون صفة للشئ باعتبار حاله و الثانى ما يكون صفة للشئ باعتبار حال متعلقه فالاول ما يكون صفة للشئ و يكون قائما به و الثانى ما يكون صفة للشئ لكن يكون قائما بغيره و ههنا من قبيل الثانى فان التقدير صفة للخروج و قائم بالاصل المقدر **قوله** مفروض صفة للمقدر و فيه اشارة الى ان للتقدير معنى اخر غير مراد ههنا اعنى به الحذف **قوله** يكون الداعى اه هذا صفة كاشفة للاصل المقدر و المراد بالداعى بقوله يكون الداعى الى تقديره فرضه منع الصرف فى غير المنصرف الذى يكون احد السببين فيه العدل فلا يرد باب قطام لان اعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف **قوله** مثلا اه اشارة الى ان قوله باب قطام معطوف على عمر و زفر **قوله** و اراد ببابها اه جواب سوال و هو ان اضافة الباب الى قطام لا تخلو اما ان تكون لامية او بيانية او ظرفية فان كانت الاولى فالمقصود فيها بالنسبة المضاف دون المضاف اليه فعلى هذا يدخل فيه غلاب دون قطام و ان كانت الثانية فبالعكس و ان كانت الثالثة فيلزم فساد المعنى و هو ان قطام ظرف للباب و الامر ليس كذلك اجاب بقوله و اراد ببابها اه حاصله ان المراد به الاول و الثانى لكن اراد بها كلما هو اه و هو اعم من اللامى و البيانى **قوله** لغة تميم اه اشارة الى ان فى للظرفية فجعل مدخولها ظرفا لما قبلها و ظرفية قوله تميم ليس بصحيح لباب قطام **قوله** بنى اه اشارة الى ان العبارة مبنى على حذف المضاف اعنى به بنين حذف منها النون بالاضافة **قوله** لتحصيل سبب البناء اه و المراد بسبب البناء هو مشابهته ذوات الراء عدلا و زنة لفعال اسم الفعل الذى بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل و هذا السبب للبناء انما يحصل بالعدل كما حرره فى بحث اسماء الافعال **قوله** و لهذا يقال الى قوله لتحصيل سبب منع الصرف هذا اعتراض على المصنف و جوابه ان ذكره تبعا و طردا لعمر و زفر فى كون تقدير العدل فى كل واحد منهما **قوله** و هو كون الاسم اه جواب سوال و هو ان عد الوصف من اسباب منع الصرف غير صحيح لانها من صفات الاسم و هو اسم بنفسه لانه عبارة عن الاسم الدال على ذات او اجاب بقوله و هو كون اه **قوله** سواء كانت اه جواب سوالين الاول ان المتبادر من الدلالة هو الدلالة بحسب اصل الوضع فتعريفه ليس بجامع لعدم صدقه على اربع فى مررت بنسوة اربع لانه ليس بدال على ذات مبهمة بحسب اصل الوضع بل بحسب عارض الاستعمال مع انه وصف و اما الثانى فهو ان ذكر قوله و شرطه ان تكون وصفا فى الاصل مستدرك كما ترى اجاب عنهما بقوله سواء كانت اه حاصل الاول ان المراد من الدلالة المأخوذة فى تعريفه اعم من ان تكون بحسب الوضع او بحسب الاستعمال و فيما نحن فيه من

(حاشیہ) و هو ان الوصف عبارة عن الدال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها صار الوصف اسما براسه فعده من اسباب منع الصرف لا يصح لانها كلها من صفات الاسم

قبيل الثانى وحاصل الثانى ان الدلالة اعم والمعتبر فى سببية منع الصرف هو الوصف الاصلى لا العارضى فلذا قال المص وشرطه اه والى هذا اشار الشارح بقوله والمعتبر فى سببية اه **قوله** فى سببية منع الصرف اه جواب سوال وهو انا لا نسلم ان الوصفية فى الاصل شرط لنفس الوصف فان نحو اربع من قبيل العدد مع ان هذا الشرط منتف فاجاب بقوله فى سببية منع الصرف اه اشارة الى ان الوصفية فى الاصل ليس بشرط لوجود الوصف شرط اثره **قوله** وصفا اه اشارة الى ان قوله فى الاصل ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر لقوله يكون **قوله** الذى هو الوضع اشارة الى ان الالف واللام فى الاصل عهدى اشار بهما الى ما هو الاصل فى الوضع واشارة الى ان للاصل معنى اخر غير مراد ههنا اعنى به ما يبتنى عليه الغير بل المراد به هو الوضع **قوله** بان تخرجه اه جواب سوال وهو انا لا نسلم ان لا تضره الغلبة لانها تخرج الاسم من العموم الى الخصوص اى يثبت اختصاص الاسم ببعض افراد الموضوع له اجاب بقوله بان تخرجه اه **قوله** ومعنى الغلبة اه جواب سوال وهو ان الغلبة على الوصفية لاخراجها عن سببية منع الصرف والامر ليس كذلك كما قلت فان نحو احمر اذا نكر صار منصرفا عند الاخفش بسبب غلبة التنكير مع انه كان فى الاصل وصفا اجاب بما ترى **قوله** المذكور اه جواب سوال وهو ان فى قوله لذلك اشارة ههنا الى امرين اشتراط اصالة الوصف وعدم مضرة الغلبة والمطابقة بين اسم الاشارة والمشار اليه شرط ولم توجد ههنا اجاب بقوله المذكور يعنى يؤول الامرين بالمذكور **قوله** من اشتراط اصالة اه جواب سوال وهو ان التاويل به ايضا غير صحيح لان من اول الكتاب الى هنا كلها مذكور وهو ليس بعلة لصرف اربع فى مررت بنسوة اربع وامتناع اسود وارقم اجاب بقوله من اشتراط الاصالة يعنى المراد بالمذكور هذان الامران اعنى شرط اصالة الوصف وعدم مضرة الغلبة لا مطلق المذكور **قوله** قولهم اه اشارة الى ان دخول كلمة فى ليست بصحيح على الجملة لانها من حروف الجارة وهى تدخل على الاسم وهى ليست باسم **قوله** من الصرف جواب سوال هو ان قوله امتنع فعل وقوله اسود وارقم فاعلان له وهما منسوب اليه والنسبت اليهما غير صحيح لانهما ليسا بممتنع بل موجودان ومستعملان والممتنع ليس بموجود ولا مستعمل اجاب بقوله اى من الصرف يعنى المراد بالامتناع الامتناع من الصرف لا من الاستعمال والوجود **قوله** مع ان الاصل اه جواب سوال وهو انا لا نسلم انه يلزم من عدم الجزم بكونهما وصفا فالاصلية عدم كونهما وصفا اصلية فلم تقو الصرف على منعه اجاب بقوله مع ان الاصل اه حاصله ان الكلام الاول انما هو جزء الدليل لا كله **قوله** اللفظى اه جواب سوال وهو ان ذكر قوله المعنوى كذلك بعد قوله التانيث بالتاء شرط العلمية مستدرك لان المعنوى لا يكون الا بالتاء اجاب بقوله اللفظى **قوله** الحاصل اه اشارة الى ان قوله بالتاء ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة للتانيث اللفظى **قوله** فى السببية اه جواب سوال وهو انه ينقض على نحو ضاربة فانه مؤنث مع ان العلمية غير موجودة فيها اجاب

بما تری قوله لا بالالف اشارة الی قوله بالتاء قید احترازی قوله ای علمیة الاسم المؤنث فیہ اشارة الی ان الالف واللام عوض عن المضاف الیہ وهو الاسم او جواب سوال وهو ان العلمیة ما وضع لشیٔ بعینہ والتانیث وصف تدل علی ذات مبهمة فبینهما تضاد فلا یصح ان شرط التانیث للعلمیة لانہ من قبیل شرط الشیٔ بنقیضہ فاجاب بما تری او تحریر السوال هکذا انہ اذا کان شرط التانیث العلمیة یعنی کون التانیث علما فعلی هذا ینبغی ان یکون طلحة منصرفا لفوات شرط التانیث لان شرطہ ان یکون علما وهو لیس بعلم فی طلحة بل العلم هو الاسم المؤنث اجاب بقولہ ای علمیة اه حاصلہ ان اللام بدل من المضاف الیہ قوله بقدر الامکان الخ جواب سوال وهو ان هذا منقوض بالمنادی المرخم نحو یا منصو اصلہ یا منصور وهو علم مع انہ یتصرف فیہ وایضا الحذف فی لوزن الشعر جائز اجاب بقولہ بقدر الامکان اه قوله ولان العلمیة اه ای علمیة الاسم المؤنث وضع ثان عن التذکیر کما تقول فی ضارب بعد عروض التاء علیہ ضاربة قوله التانیث اشارة الی ظهور الموصوف لان المعنوی صفة لا بد لہ من الموصوف قوله فی اشتراط العلمیة جواب سوال وهو انا لا نسلم ان التانیث المعنوی کاللفظی لان اللفظی بظهور التاء والمعنوی بتقدیرها اجاب بما تری قوله ولا بد اه جواب سوال وهو انہ اذا کان العلمیة شرط الجوازہ فما الشرط لوجوب منعہ اجاب بقولہ ولا بد اه قوله شرط وجوبہ اه فسر التحتم بالوجوب لانہ قد یکون معنی التحتم الجودة وذا لیس بمراد ههنا فلذا فسرہ بالوجوب قوله احد الامور الثلثة اشارة الی تقدیم العطف علی الربط وهو مفید للحصر والاختصاص فلا یرد ما قیل ان شرط التحتم لا هذہ الثلثة فلا بد ان یاتی بادوات الحصر قوله ای زیادة حروف اه اشارة الی ان الالف واللام فی الزیادة بدل من المضاف الیہ او جواب سوال وهو انہ ینقض بزینب فان زیادة الحرکات علی الثلثة لیست بموجودة فیهما مع انها غیر منصرفة والمشروط لا یتحقق بدون الشرط اجاب بما تری حاصلہ ان الالف واللام عوض عن المضاف الیہ والمضاف الیہ الحروف لا الحرکات فالمراد بالزیادة زیادة الحروف ولا شك ان حروف زینب اکثر من الثلثة قوله تحرك اشارة الی ظهور الموصوف لان الاوسط صفة فلا بد لها من الموصوف قوله ماہ وجور اه کلمة ماہ اسم لبلدة وجور اسم بلدة اخری قوله وانما اشترط اه ای وانما اشترط واحد من تلك الثلثة کان بعدم وجود واحد من تلك الثلثة بان صارت الکلمة ثلاثیة ساکن الاوسط عربیة فصارت هی فی غایة الخفة التی من شانها ان تقابل وتعارض بثقل العدل لسببین فتعارض هذا الخفة فی عدم تاثیرہ فبقی علة واحدة وهی لا تؤثر فی منعہ واما بوجود واحد من الثلثة خرجت الکلمة من الخفة فسقط تلك الخفة المعارضة وحینئذ بقی سببان بلا معارضة قوله ویجوز عدم صرفہ فیہ اشارة الی ان المراد بالجواز الجواز بمعنی الامکان الخاص وهو سلب الضرورة من الجانبین ای جانبی الوجود والعدم و قوله

(حاشیہ: ان التشبیہ بالمعنوی باللفظی من حیث الحکم بالتاء فی اللفظ والمعنوی …)

(حاشیہ: مراد معنی التحتم اشارة الی ان … الجودة …)

نظرا مفعول لہ لقولہ فی یجوز عدل صرفہ قولہ صرفہا اہ جواب عن اسولۃ ثلثۃ الاول ان مجموع
قولہ زینب فی سقر وماہ وجور مبتداء وممتنع خبرہ والمطابقۃ بینہما شرط فی التذکیر والتانیث و
ههنا لم توجد الثانی ان المطابقۃ بینہما ایض شرط فی الافراد والتثنیۃ والجمعیۃ وههنا لم یوجد
والثالث ان نسبۃ الامتناع الیہا غیر صحیحۃ لانہا مستعملۃ ولیست بممتنعۃ اجاب بقولہا صرفہا
اہ حاصلہ عنہ ان المطابقۃ بینہما شرط اذا کان الخبر مشتقیا وحاملا للضمیر فی وہو راجع الی المبتداء
وههنا راجع الی صرفہ فعلی تصح النسبۃ الیہما قولہ فان سمی بہ اہ الفاء للتفصیل فی وھی تدخل
علی تفصیل المجمل واجمالہ من حیث الحکم وههنا کذلک لان التانیث بالتاء سبب لمنع الصرف سواء
کان الاسم المونث علما للمؤنث او للمذکر واما التانیث المعنوی فسبب لمنعہ اذا کان علما للمؤنث
واما اذا صار علما للمذکر فی زال تانیثہ بالعلمیۃ للمذکر فلا یعلم حالہ من الانصراف وعدمہ فنظرنا
الی ان کان یوجد الزیادۃ علی الثلثۃ فغیر منصرف لوجود السببین العلمیۃ والتانیث المعنوی الحکمی
لان الحرف الرابع فی حکم تاء التانیث فی وقائم مقامہا لان موضع تاء التانیث فی کلام العرب ما
فوق الثلاثۃ فکذا الحرف الرابع قیل ہذا منقوض بشاۃ وثبۃ قلنا ان الشاۃ فی الاصل شہاۃ ثم
وقع التاء فی الموضع الرابع ثم حذف الہاء للتخفیف وثبۃ اصلہ ثوب اجوف واوی وهو اسم لوسط
الحوض او ثبی ناقص یائی وهو بمعنی الجماعۃ ثم وقع التاء فی الموضع الرابع ایض وان لم یوجد
الزیادۃ علی الثلثۃ فمنصرف اصلی قولہ صرفہا اہ جواب عن اسولۃ ثلثۃ تحریرہ کتحریر ماسبق فی
قولہ صرفہا اہ قولہ ای التعریف اہ جواب سوال فی وهو ان عد المعرفۃ من اسباب منع الصرف غیر
صحیح لان سبب منعہ هو وصف التعریف لا ذات المعرفۃ اذ المعرفۃ هو الاسم الذی فیہ
التعریف کما ان النکرۃ هی الاسم الذی فیہ التنکیر وانت تعلم ایض ان الاسم الذی فیہ التعریف
لیس بعلۃ کما ان الاسم الذی فیہ التانیث والعجمۃ وهو المؤنث والعجمی لیس بعلۃ بل العلۃ هی
التانیث والعجمۃ اجاب بما ترے وانما لم یقل التعریف لیکون التفصیل علی نہج المجمل ولم یقل فی المجمل
التعریف لضرورۃ وزن الشعر قولہ ای شرط تاثیرہا اہ اشارۃ الی ان العلمیۃ لیست بشرط لوجود
المعرفۃ لان وجود المشروط بدون الشرط محال فی وههنا لیس کذلک کما فی الرجل قولہ ای یکون اہ
ولما ذکر المصنف المعرفۃ فی وھی مؤنث فاتی بصیغۃ المؤنث ایض فی وهی تکون ثم لما کان المراد من المعرفۃ
التعریف فلذا اتی الشارح بصیغۃ المذکر اعنی یکون لان ضمیرہ راجع الی التعریف قولہ ای
یکون هذا النوع من جنس التعریف اہ جواب عن اسولۃ ثلثۃ الاول ان قولہ فالمعرفۃ مبتداء و
وقولہ فی شرطہا مبتداء ثان مضاف الی الضمیر فی وقولہ ان یکون مؤولا بتاویل المصدر باعتبار التاء صیغۃ

عنہ وحاصلہ ان الضمیر فی ممتنع راجع الی صرف الثلثۃ والمطابقۃ انما لزمت اذا کان الخبر مشتقا وحاملا لضمیر
المبتداء وههنا لم یوجد لان الضمیر فی ممتنع راجع الی الصرف دون المبتداء ۱۲ لہ اقول لعل تفسیرات رح منقول علی
وجہین احدہما علی صیغۃ المضارع المعلوم کما ذہب الیہ المحشی والثانی بصیغۃ المصدر کما ہو المشہور الآن ۱۲ حررہ عبد الرحیم ۱۲

المصدریۃ وقولہ علمیۃ مؤول بکونہا علما باعتبار الیاء المصدریۃ وھذہ الجملۃ فی محل الرفع خبر المبتداء
الثانی وھو مع خبرہ فی محل الرفع خبر المبتداء الاول فتقدیرہ المعرفۃ شرطہا کونہا کونہا علما
فیلزم تکرار الکون فی التعریف وھو باطل والثانی ان الکون الاول من الافعال الناقصۃ اسم وخبر
می طلبد ضمیرہا اسم اوست وکون ثانی خبر اوست ویکون خبر الکون محمولا علی اسمہ فعلی ھذا یلزم حمل
الصفۃ علی الذات لان ضمیرھی راجع الی المعرفۃ وھی الذات لانہا عبارۃ عما قام بہ الصفۃ وھو
من ھذا القبیل لان الکون قائم بہ الثالث ان الکون الثانی ایضا من الافعال الناقصۃ اسم وخبر
طلبد ضمیرہا اسم اوست وعلما خبر اوست وخبرہ محمول علی اسمہ فعلی ھذا یلزم حمل الذات علی صرف الصفۃ لان
العلم ذات لانہ قائم بہ الصفۃ وھی التعریف والھاء ضمیر راجع الی التعریف وھو وصف قائم بالعلم اجاب بقولہ
ای یکون ھذا النوع اہ علی ان الیاء مصدریۃ **قولہ** او منسوبۃ الی العلم اہ اشارۃ الی الجواب الثانی وحاصلہ
ان الفساد ناشیۃ من الیاء المصدریۃ الحاصلۃ فی العلمیۃ وھھنا الیاء للنسبۃ ای منسوبۃ الی العلم **قولہ**
للتنکیر اظہر اہ لان فرعیۃ التعریف باعتبار مقابلۃ التنکیر ومقابلۃ التنکیر للتعریف لا للعلمیۃ **قولہ**
وھی کون اللفظ اہ جواب سوال وھو ان عد العجمۃ من اسباب منع الصرف غیر صحیح لانہا من صفات الاسم
وھی عبارۃ عن اللکنۃ واللکنۃ من صفات المتکلم اجاب بقولہ وھی کون اہ **قولہ** غیر العرب اہ
قیل علیہ ان ھذا التعریف لیس بمانع لصدقہ علی الصابون والتنور لانہما مما وضعہ غیر العرب
مع انہما لیسا بعجمۃ **قلنا** ان فی ھذا التعریف قصرا تقدیرہ کون اللفظ مما وضعہ غیر العرب لا غیرہ
فح لا یرد لانہما مما وضعہ العرب ایضا کغیرہ فصار الوضع فیہما مشترکا **قولہ** والتاثیر بہا اہ جواب
سوال وھو ان قولہ شرطہا ان تکون علمیۃ اہ ظاھر فی ان العلمیۃ شرط لذات العجمۃ ولیس الامر
کذلک لوجود نحو لجام وھو من قبیل العجمۃ وشرط العلمیۃ منتف فیہ اجاب بما تری حاصلہ انہ لیس
بشرط لذات العجمۃ کما قلت بل ھو شرط لتاثیر منع الصرف فلذا لم یمنع صرفہ فی المثال الذی ذکر
قولہ شرطان اہ اشارۃ الی دفع ما قیل انہ لم یذکر ادوات الحصر بہ اجاب بقولہ شرطان یعنی
فیہ اشارۃ الی تقدیم العطف علی الربط وھو مفید للحصر **قولہ** فی اللغۃ اہ جواب سوال وھو ان
لفظ فی للظرفیۃ فیجعل مدخولہا ظرفا لما قبلہا وظرفیۃ قولہ العجمۃ لما قبلہا یصح ظرفیۃ
الشیٔ لنفسہ اجاب بقولہ فی اللغۃ وانما قدر لفظ اللغۃ لان العجمۃ صفۃ فلابد لہا من الموصوف قیل ان
وصف اللغۃ بالعجمۃ غیر صحیح لان صفۃ الشیٔ محمول علی الشیٔ وھھنا لا یصح حمل العجمۃ علی اللغۃ اذ لا
یصح ان یقال اللغۃ عجمۃ اجاب عنہ بحذف یاء النسبۃ تقدیرہ فی اللغۃ العجمیۃ **قولہ** حقیقۃ کابراھیم او حکما
جواب سوال

سلہ بنصب النوع علی کونہ صفۃ لہذا الواقع خبرا لیکون والمراد من ھذا النوع التعریف العلمی لانہ نوع من مطلق التعریف
فحاصل الجواب ان الشارح اول کونہ علما بہذا النوع لقصد الرد علی من زعم عدم جواز حمل الیاء علی المصدریۃ لما ذکر من المفاسد ولم یقل المعرفۃ
شرطہا علمیۃ کما قال لتانیث بالتاء وشرطہ العلمیۃ لئلا یحتاج الی التاویل لجواز حمل الیاء علی النسبۃ ایضا ولعدم صحۃ الحمل لان المراد من
المعرفۃ التعریف لانہ سبب لمنع الصرف فالمعنی التعریف شرط کونہ علما والتعریف لیس لعلم بل یوجد فی العلم ھذا مما لابد منہ والتحقیق التام یقتضی الی غایۃ الطول

وهو ان قولك شرطها ان تكون منسوبة الى العلم فى اللغة العجمية منقوض بقالون لانه غير منصرف مع انه ليس بمنسوب الى العلم فى اللغة العجمية بل الى العلم فى لغة العرب اجاب بقوله حقيقة او حكما حاصله ان نسبتها الى العلم فى اللغة العجمية اعم من الحقيقى والحكمى وههنا وان لم يوجد الاول لكن يوجد الثانى لانه لما نقله العرب من اللغة العجمية الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل فكانه كان علما فى اللغة العجمية **قوله** اى على ثلثة احرف اشارة الى ان الالف واللام بدل من المضاف اليه **قوله** لان العجمة سبب ضعيف اه جواب سوال وهو ان حال العجمة كحال التانيث المعنوى فى كون كل واحد منهما امرا معنويا فالوجه ان تانيث المعنوى مع سكون الاوسط يعتبر تارة ولم يعتبر تارة والعجمة مع سكون الاوسط لم تعتبر اصلا اجاب بقوله لان العجمة سبب ضعيف اه **قوله** لانه اه تذكير الضمير مع رجوعه الى العجمة بملاحظة انها سبب او مناسبة الخبر وهو امر معنوى ثم المراد من الامر المعنوى انه لا علامة له فى اللفظ والا فاسباب منع الصرف كلها امور معنوية كذا فى العصمة **قوله** واما التانيث اه جواب وهو ان التانيث ايضا امر معنوى فلما جاز عدم انصراف هند للعلمية والتانيث فينبغى ان يجوز عدم انصراف نحو نوح للعلمية والعجمة ايضا اجاب بما ترى اه **قوله** ممتنعان اه جواب سوالين الاول ان المبتدأ والخبر اذا كانا اسمين ظاهرين والخبر مشتقا وجب المطابقة بينهما افرادا وتثنية وههنا لم توجد والثانى انا لا نسلم انهما ممتنعان فكيف يصح نسبة الامتناع اليهما اجاب بما ترى **قوله** وانما خص اه جواب سوالين الاول ان للعجمة شرطين فينبغى للمصنف ان يتفرع على الشرط الاول كما تفرع على الثانى بان قال فلجام ونوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع والثانى ان انصراف نحو نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى وامتناع شتر وابراهيم انما هو لوجود الشرط الثانى فينبغى ان يتقدم امتناعهما على انصرافه فيقال وشتر وابراهيم ممتنع ونوح منصرف لان الوجود اشرف من العدم لانه منبع للكمالات والعدم منبع للنقائص اجاب بقوله وانما خص اه حاصل الجواب ان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح وهو يحصل بذكر نوح وحده فلا حاجة الى ذكر اللجام وحاصل الثانى انه اذا كان غرضه اه فصار هو المقصود والمقصود مقدم على غير المقصود قوله لان غرضه التنبيه اه انما احتاج الى هذا التنبيه للرد على الزمخشرى حيث ذهب الى ان نوحا كهود فى وجود العلة **قوله** والاولى تقديم ما هو متفرع اه هذه الاولوية اذا نظر الى جلب المتفرع فالاولى بالتقديم تقديم المتفرع على انتفاء الشرط الثانى لان المتفرع على الانتفاء هو انصراف نوح والمتفرع على وجوده هو منع صرف شتر وابراهيم والاصل فى الاسماء الصرف فتقديم ما هو متفرع على انتفاء الشرط الثانى اولى لان المتفرع على الانتفاء هو الصرف وعلى الوجود هو منع الصرف والاول وجودى والثانى عدمى والوجودى اشرف من العدمى فتقديم ما هو المتفرع على الانتفاء اقوى قوله

من ولد اسمعیل وھو ایضا من العرب ھو المشھور من الاقوال **قوله** وھو قبل الاسماعیل فیما یذکر اہ ای فی شئ یذکر فی التواریخ حیث قال فیہا ان العرب ابن یعرب وھو ابن قاطن وھو ابن ھود و اسمعیل ایضا من العرب وھو المشھور من الاقوال **قوله** وھو سبب قائم اہ اشارۃ الی ان الالف و اللام للعھد الخارجی اشار بہا الی الجمع المعھود فی اسباب منع الصرف القائم مقام السببین **قوله** ای شرط قیامہ اہ اشارۃ الی ان صیغۃ منتھی الجموع لیست بشرط لوجودہ فلا یرد ما قیل انہ اذا کانت شرطا للجمع ولا وجود للمشروط بدونہ منقوض بضراب ونحوہ لکن الاولی ان یقال الشرط تاثیرہ فی منع الصرف لان فیما ذکرہ یتوھم انہا لیست شرطا فی اصل تاثیرہ بل فی قیامہ مقام السببین فتوھم ان یکون مؤثرا فی الجملۃ بدون ھذا الشرط مع انہ لیس کذلک **قوله** وھی الصیغۃ التی اہ فیہ اشارۃ الی ان المراد من الصیغۃ الوزن العروضی وھو المساواۃ فی الحرکات والسکنات لا الصرفی وھو ان یقابل الزائد بالزائد والاصلی بالاصلی فلا یرد ما قیل انہ ما عرف ولم یکتف بالمثال مع انہ اخصر لانہ یخرج عنہ ضوادب وجواھر واساود واناعیم فانہا لیست علی وزن تصریفی وھو مفاعل کمساجد ومفاعیل کمصابیح بل الاول علی وزن فواعل والثانی فعالل والثالث افاعل والرابع افاعیل فلو اکتفی بالمثال لتوھم ان زیادۃ الحرف الاول من الجموع مؤثرۃ فی منع الصرف والمنتھی مصدر میمی بمعنی الانتھاء فصار المعنی ای الصیغۃ التی انتھی الجموع الیہا **قوله** حرفان او لھما مکسورا وثلثۃ اولھا مکسور ایضا فلا یرد علی صحاری وکما لا یرد لان الحرف الاول فی الاول والاول الثالث فی الثانی مفتوح وقیل المراد مستفاد من المثال فی المال اما کون صحاری غیر منصرف لاجل الالف التانیث لا للجمعیۃ فلا حاجۃ لاخراجہا الی ھذہ القیود وما قیل ان المراد بالجمع جمع التکسیر فکمالات خارجۃ بدون ھذا القید تکلف لعدم سبق ما یدل علی ان المعتبر فی منع الصرف جمع التکسیر لا السالم وکلمۃ او للتفریع قیل ان قولہ وھی الصیغۃ اہ تعریف لصیغۃ منتھی الجموع وقولہ التی اہ ایضا تعریف لھا فذکر احدھما بعد الآخر مستدرک قلنا ان قولہ التی اہ لیست تعریفا لھا بل حکم لھا وان سلم فنقول ان الاول تعریف باعتبار اللفظ والثانی باعتبار المعنی او الاول علی مذھب والثانی علی مذھب اخر **قوله** لانہا جمعت اہ جواب سوال ودلیل علی المحذوف ایضا اما تقدیر السوال فھو ان اقل الجمع ثلثۃ احرف فینبغی ان یجمع علی ثلثۃ مراتب حتی ینتھی الجموع والامر لیس کذلک فاجاب بقولہ لانہا اہ حاصلہ ان تکرار الجمعیۃ مرتین فی بعض الصور حقیقۃ کاکالب واساور واناعیم وفی بعض الصور حملا علیہا کمساجد ومصابیح وعدم الجمعیۃ بجمع التکسیر مرۃ اخری بمنزلۃ الجمع الثالث فینتھی الجموع فیہا او نقول ان المراد بالجمع ما فوق الواحد واما دلیلہ علی المحذوف فھو ان القاعدۃ فی قولہ وھذا اہ جعل ما قبلہ علۃ لما بعدہ فیستفاد منہ ھذا المعنی وانما جعلت ھذہ علۃ لتسمیتہا بصیغۃ منتھی الجموع لانہا جمعت اہ **قوله** منقلبۃ جواب سوال وھو انک قلت انہا بغیر ھاء اے

مفتی محمد عبد الرحیم

متلبس بغير هاء فهذا منقوض بمثل فواره لانه صيغة منتهى الجموع وغير منصرف مع انها ليست
متلبس بغير هاء بل مع الهاء فينبغي ان يكون منصرفا وبمثل فرازنة غير منصرف لانها جمع فرزين
او فرزان مع تحقق شرط الجمع فيها حيث لا يجمع التكسير مرة اخرى ويكون بغير هاء اجاب بقوله
منقلبة اه حاصله ان هاء فواره ليست منقلبة عن تاء التانيث بل من نفس الكلمة لانها جمع فارهة
والى اشار بقوله فلا يرد نحو فواره ونحو فرازنة وان كان بغير هاء لكن الهاء فيهما منقلبة عن تاء التانيث
حالة الوقف فاطلاق الهاء في هذا الجواب على سبيل الحقيقة وفي الجواب الثاني اعني قوله والمراد اه
على سبيل التجوز اي عبر عن التاء بالهاء باعتبار ما يؤول اليه (حالة الوقف ١٢) **قوله** جمع فارهة اه رد على البعض حيث
قال انها جمع فاره ووجه الرد ان الفاعل اذا كان صفة لا يجمع على فواعل بخلاف فاعلة **قوله**
لو كانت مع هاء اه فان قيل ان التاء غير لازمة فينبغي ان لا يؤثر الوزن بها لان العارض في معرض
الزوال فلا يدخل في قوة الجمعية فتود فينبغي ان تؤثر صيغة منتهى الجموع مع التاء العارضة **قلنا**
ان التاء وان كان غير لازمة لكن تثبت لها اثر في تغيير الاوزان كما في وزن الفعل نحو يعمله فانها
منصرفة وان كانت التاء عارضة على ان التاء في وزن فعاللة موضوعة مع الكلمة لعدم
استعمال اشاعث وفرزان وفيه نظر لان عدم الاستعمال لا يعرف الا بعد الاحاطة باحوال
الكلم وذا مستحيل كما ان الشهادة على النفي غير مسموعة فلم يكن مبنيا على الدليل واجيب بانهما لو كان
مستعملين لاسمعا في موارد استعمالها ولما لم يسمعا حكمنا بانهما غير مستعملين فيكون هذا النفي (مبنيا)
على الدليل كذا في الغفوري[1] والحاشية **قوله** ولا حاجة اه جواب سوال وهو انك قلت الجمع شرط اه فلا بد
ان يذكر قيد اخر عقيب قوله بغير هاء بان قال بغير هاء وياء النسبة لئلا ينقض بنحو مدائني فانه جمع
على صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف اجاب بقوله ولا حاجة اه وهذا السوال عن جانب
الرضي والجواب عن جانب الشارح **قوله** بخلاف فرازنة اه جواب سوال وهو انها ايضا مفرد محض
فلا حاجة الى اعتبار هذا القيد ايضا اعني بغير هاء اجاب بقوله بخلاف فرازنة **قوله** جمع فرزين
اه وهو شيء من الشطرنج **قوله** فعلم مما سبق اه جواب
سوال وهو ان كلمة اما في قوله واما فرازنة لا يخلو اما ان تكون
للتفصيل او للاستيناف فلا يستقيم كل واحد منهما اما الاول فلانه
يقتضي سبق الاجمال اذ هنا كان او خلا جا ولم يوجد ههنا لعدم
التعدد واما الثاني فلانه تذكر في اوائل الكتب ههنا ليس كذلك اجاب بقوله فعلم مما
سبق اه حاصله باختيار الشق الاول وههنا وجد الاجمال سابقا
لانه تفصيل ما اجمله سابقا وهو ان الحكم التي مع هاء لم
يعلم وايضا يوجب القصور لانها على قسمين اه (صيغة منتهى الجموع ١٢)

(قوله واما) بعض ما يجاب عنه
الاستيناف الاجمال
لعدم سبق الاستيناف فيه مقابلة
لان اما الاستيناف التفصيل سبق الاجمال وههنا كذلك
للتفصيلية ودل على سبق الاجمال وههنا اعتراضان احدهما
فهي للاستيناف وههنا اعتراض وهو ان اما بعد
فيه ان يكون للاستيناف كذا في الغفور والغاية
ان كما تذكر في اوائل الكتب كما في قول المولوي الجامي اما بعد
منتهى كلامه لا في او ... فليس او لا الكتب فلا يتم اطلاق الاستيناف
لا بد خلا ... واعد ... غير صحيح لان اما التفصيلية تقتضي
تهذه قواعد ... التفصيلية فهو ايضا لم يوجد اجيب ان اما ههنا للتفصيل
عليه واما التفصيل ... موجود كما اشار اليه الشارح فعلم مما
سبق الاجمال و ... بان صيغة منتهى الجموع
سبق بان صيغة منتهى ١٢

[1] اقول قد وجدت في الحاشية المعروفة بعبد الغفور في هذا المقام لبعض ما في الحاشية لا كله فتدبر ١٢ شيخ

قوله مثالاً اه جواب سوال وهو ان المقصود فی هذا الکتاب ذکر المسائل لا الامثلة فلم ذکرها ولم یذکرمثالا واحدا للایجاز والاختصار اجاب بقوله مثاله اه حاصله ان تعدد الامثلة مبنی علی تعدد الممثلات **قوله** وامثالها اه جواب سوال وهو ان قوله واما فرازنة مبتداء وقوله لمنصرف خبره والمطابقة شرط بینهما فی التذکیر والتانیث وههنا لم یوجد وحاصل الجواب ان هذه العبارة بحذف المضاف تقدیره واما مثلاً اه **قوله** علم جنس اه الفرق بینه وبین اسم الجنس ان الاول موضوع للمفهوم الکلی من حیث انه معهود ومعلوم فی الذهن کاسامة واسم الجنس ما یکون موضوعا للمفهوم کلی مطلقا لا من حیث انه معهود ومعلوم فی الذهن کالاسد وللاول احکام المعرفة وللثانی احکام النکرة **قوله** وصیغة منتهی الجموع اه جواب سوال وهو انه وان لم یوجد فیه الجمعیة لکن یوجد فیه صیغة منتهی الجموع فینبغی ان یکون غیر منصرف بغیر الجمعیة اجاب بماتری **قوله** لا للجمعیة اه فیه اشارة الی دفع ما قیل انه یتوجه علی الماتن من ان ظاهر قوله لانه منقول عن الجمع مشعر بان المنقول عن الجمع من اسباب منع الصرف والامر لیس کذلک وحاصل الدفع ان منع الصرف للجمعیة الاصلیة لا لکونه منقولا عن الجمع والفرق ظاهر وکون اعتبار الجمعیة الاصلیة فی حالة العلمیة وان کان لا یصح لان العلمیة ضد الجمعیة ولکن الممتنع اعتبار الضدین فی حکم واحد لا اعتبار احد الضدین عند وجود الاٰخر وههنا اعتبر الجمعیة وحدها لمنع الصرف حالة العلمیة ولم تعتبر لمنع الصرف کذا فی الزبدة **قوله** اذ لم ینصرف اه قیل ان هذا الجواب انما یتم بقوله اذ لم ینصرف فقد قیل انه حمل علی موازنه والجواب الثانی یتم بقوله جمع سروالة تقدیرا فلا حاجة الی قوله وهو الاکثر والی قوله اعجمی الی قوله عربی قلنا ان ذکر قوله وهو الاکثر لدفع وهم الواهم بان نحو سراویل وان کان اسم جنس لا جمع ولکن ینبغی ان یکون منع صرفه نادرا والقواعد لا تنتقض بالنوادر فلا حاجة الی الجواب عن ذلک الاعتراض فقال المص وهو الاکثر فحینئذٍ یحتاج الی الجواب واما عن الثانی فلانه لو کان عجمیا فبها والا ای وان لم یکن عجمیا بل عربیا فحمله علی موازنه غیر جائز لان العربی اصل والاصل لا یحمل علی اصل اٰخر لان المحمول تابع للمحمول علیه ولا یتبع احد الاصلین للاٰخر بخلاف الاعجمی لانه دخیل وهو یتبع واما عن الثالث فلانه لو کان عربیا فبها والا ای وان لم یکن عربیا بل اعجمیا لا یصح جمع سروالة لانها مفردة عربیة وهو لا یصح ان یکون جمعا للعربی المفرد **قوله** فهو وان لم یکن الی قوله علی الموازن جواب سوال وهو انه یلزم من هذا الجواب ان اسباب منع الصرف عشرة فان الحمل علی موازنه زائد علی التسعة مع انها منحصرة فیها فاجاب بماتری **قوله** بان النقض به اه فی تقیید الاشکال علی قاعدة الجمع بالنقض اشارة الی ان الممنوع هذا الاشکال فقط لا جنسه مطلقا حتی یرد ان کلمة لا فی قوله فلا اشکال لنفی الجنسیة فیکون المعنی ان سراویل اذا صرف فلم لا یرد جنس الاشکال

الفرق بین علم الجنس واسم الجنس ۱۲

معانہ یرد علیہ انہ یلزم من انصراف انصراف اناعیم لانہما صارا علی زنۃ مفردۃ کما یصرف فرازنۃ لانہ موازن کراھیۃ ویمکن الدفع بان سراویل مفرد اعجمی و لا اعتبار لموازنۃ الاعجمی او انہ علی تقدیر العربیۃ نادر لم یجئ غیرہ اصلا والنادر کالمعدوم فکانہ لایظہر مفرد لمصابیح فی العربیۃ **قولہ** ونحو جوار الواو فیہ للاستیناف وھذہ الجملۃ استینافیۃ وقعت فی جواب سوال وھو انہ کان قائلا قال کلما کان علی وزن فواعل فھو غیر منصرف قبل الاعلال للجمعیۃ وصیغۃ منتہی الجموع وبعد الاعلال بقیت الجمعیۃ فیہ فقط فما تقول فی نحو جوار فقال ونحو جوار رفعا وجرا کقاض او اعتراضیۃ وما بعدھا جملۃ معترضۃ لا تعلق لھا لا بما قبلھا ولا بما بعدھا اورد ھا البیان نکتۃ وھی ان فی نحو جوار فی حالۃ الرفع والجر اختلاف **قیل** انہ منصرف وقیل انہ غیر منصرف کما بینہ الشارح واما فی حالۃ النصب فھو غیر منصرف بالاتفاق لبقاء صیغۃ منتہی الجموع مع الجمعیۃ بالاتفاق فانظر فی الضیائیۃ **قولہ** کل جمع منقوض اہ جواب سوال وھو ان اضافۃ النحو الی جوار لا تخلو اما لامیۃ او بیانیۃ او ظرفیۃ فبالتقدیر الاول دخل فیہ دواع وخرج عنہ جوار وبالتقدیر الثانی بالعکس وعلی الثالث یلزم فساد المعنی وھو اضافۃ الشئ الی نفسہ وحاصل الجواب ان المراد بالاضافۃ ھہنا الاولی او الثانیۃ لکن المراد بنحو جوار کل جمع اہ **قولہ** ای فی حالتی اہ فیہ اشارۃ الی انہما منصوبان علی الظرفیۃ بنزع الخافض والعامل فیہما المماثلۃ المستفادۃ من الکاف کذا فی الغفور او جواب سوال وھو ان الظرف لا یکون الا زمانا او مکانا والرفع والجر لیس بواحد منہما اجاب بقولہ ای فی حالتی اہ **قولہ** ای حکمہ حکم قاض جواب سوال وھو انا لا نسلم ان نحو جوار کقاض لان جوار جمع وقاض مفرد ومشابہۃ الجمع بالمفرد باطل حاصل الجواب ان ھذا التشبیہ فی الحکم لا فی النفس لکن یرد علیہ ان التشبیہ من حیث الحکم ایضا باطل لان نحو جوار منصرف علی الاختلاف وقاض منصرف علی الاتفاق فدفعہ بقولہ بحسب الصورۃ لکن یرد علیہ ان التشبیہ بحسب الصورۃ ایضا باطل لان نحو جوار علی وزن فواعل بالنظر الی الاصل وقاض علی وزن فاعل بالنظر الی الآن فدفعہ بقولہ فی حذف الیاء **قولہ** بناء علی ان الاصل اہ جواب سوال وھو ان صرفہ وغیرہ کلاھما من احوال الکلمۃ فلم بنی الاعلال علی الصرف اجاب بقولہ بناء علی ان الاصل اہ **قولہ** علی وزن سلام اہ فیہ اشارۃ الی ان انصراف ھذا الاسم من وجہین الاول ان الاصل فی الاسماء الانصراف والثانی انہ علی زنۃ المفردات وھما سلام وکلام وغیرھما **قولہ** لان المحذوف اہ جواب سوال وھو ان صیغۃ منتہی الجموع ھہنا لیست باقیۃ فی نحو جوار کما ھو الظاھر اجاب بما ترے **قولہ** والتنوین اہ جواب سوال وھو انا لا نسلم ان نحو جوار غیر منصرف بعد الاعلال والا فلم اجری التنوین فیہ اجاب بقولہ والتنوین اہ حاصلہ انہ غیر منصرف مع التنوین لان الممنوع منہ تنوین التمکن لا العوض **قولہ**

تنوین العوض ۱۲

وفی لغة بعض العرب واختاره الکسائی وابو زید وابن عمرو وبالجملة ههنا ثلثة مذاهب الاول الصرف مطلقا ای قبل الاعلال وبعده والثانی عدم الصرف مطلقا والثالث الصرف قبل الاعلال وعدمه بعده واما عدمه قبله وصرفه بعده فلم یذهب الیه احد **قوله** علی تقدیم منع الصرف اه ووجه تقدیم منعه علی الاعلال انه وان کان حالا من احوال الکلمة ویعرض لها بعد تمامها لکن الصرف ومنعه مقصود ههنا لا الاعلال فقدم للاهتمام بشانه **قوله** وهو صیرورته اه جواب سوال وهو ان الترکیب فی بعلبك لا یخلو اما ان یکون قبل العلمیة او بعدها فان کان الاول فهو ممنوع کما هو الظاهر وان کان الثانی فالمرکب هو الذی یدل جزء لفظه علی جزء المعنی وهو ایضا ممنوع کما هو الظاهر اجاب بقوله وهو صیرورته اه حاصله ان المراد بالترکیب ههنا بعد العلمیة لکن لیس المراد بالمرکب ههنا الذی هو المذکور فی بحث الکلمة بل الترکیب ههنا بمعنی الصیرورة او تحریره بوجه اخر وهو ان عد الترکیب من اسباب منع الصرف لیس بجائز لانها من صفات الاسم وهو من صفات المرکب او من صفات المتکلم لانه حصل بفعله اجاب بقوله وهو صیرورته **قوله** من غیر جزئیة حرف اه جواب سوال وهو ان هذا التعریف لیس بمانع لصدقه علی النجم وبصری علمین لان فیهما ایضا صیرورة الکلمتین کلمة واحدة مع انه لیس فیهما الترکیب والا فینبغی ان یکونا غیر منصرفین اجاب بقوله من غیر جزئیة حرف اه **قوله** وان لا یکون باضافة اه الباء للملابسة ای لا یکون یکون ذلك الترکیب ملابسا لهیئة الاضافة والاسناد وذلك لان کل کلمة نقلت من المرکب فاعرابها وبناؤها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول الیه فلا یصح اعتبار منع الصرف باعتبار وضعها العلمی لامتناع اعتبار حکمه کذا فی الغفور **قوله** فکیف تؤثر اه ای اذا کان فی طبیعة الشیء اقتضاء الامر لا یجوز فیه ان یکون اقتضاء امر یضاده لاسیما فی مادة واحدة حکما لان المرکب الاضافی فی حکم کلمة واحدة کذا فی الغفور **قوله** فیما بعده ای فی بحث المبنیات فی المرکبات حیث قال فی تعریفه کل اسم مرکب من کلمتین لیس بینهما نسبة لکن قال الشارح فی تفسیر الکلمتین حقیقة او حکما اه ثم قال وانما قلنا حقیقة او حکما لئلا یخرج مثل سیبویه و نفطویه فان الجزء الثانی منه صوت اه هذا فی المرکب الصوتی مثل سیبویه ثم قال المصنف فان تضمن الثانی حرفا مبنیا کخمسة عشر اه هذا فی المرکب العددی فذکر الاخیر فیما بعد اعم من ان یکون صریحا او کنایة فلا یرد ما قیل ان المصنف ذکر خمسة عشر ولم یذکر مثل سیبویه هذا الاسم لقب له واما اسم المحض له فعمرو سمی سیبویه لانه فی حالة الطفلیة یبکی للتفاح وقال ویه ویه فلذلك سمی به ونفطویه سمی به عین النفط لان صاحب النفط فی حالة خروج النفط یخرج هذا الصوت منه ویه

قوله ممنوع اقول هذا المنع منع الحق لانه حین العلمیة لا یراد بالجزء منه الدلالة علی جزء منه کما لا یخفی والعجب من الجواب بتسلیم هذا الشق ۱۲ مفتی

ویہ فلذلک سمی بہ **قولہ** المعدودتان اہ جواب سوال وھوان الالف والنون فی نحو حسان اسم صحابی من النبی علیہ السلام موجودتان مع انہ منصرف فاجاب بقولہ المعدودتان اہ حاصلہ ان الالف واللام عہدی اشار بہا الی الالف والنون المعدودتین من اسباب منع صرفہما المزیدتان بخلاف حسان لانہما فیہ اصلیتان لانہ علی وزن فعال **قولہ** وللنحاۃ خلاف اہ جواب سوال وھوان عدھما من اسباب منع الصرف غیر جائز لانہا من صفات الاسماء وھما لیستا من صفاتہا لانہما حرفان لایقعان صفتان فکیف یصح عدھما من اسبابہ اجاب بقولہ وللنحاۃ اہ حاصلہ ان سببیتہما لمنع الصرف اما لکونہما مزیدتین واما لمشابہتہما اہ **قولہ** والراجح اہ لان عبارۃ المصنف فشرطہ انتفاء فعلانۃ غیر ملائم مع الاول لانہ لایأبی عن دخول التاء علیہ لان سبب منعہ ھو الزیادۃ فلا باس بدخول التاء علیہ بخلاف الثانی فانہ یابی عنہ کذا فی الزبدۃ **قولہ** اما ان لایدل اہ وانما قدم العدمی علی الوجودی لانہ مفہوم الاسم والوجودی مفہوم الصفۃ والاسم مقدم علیہا **قولہ** یعنی اہ جواب سوال وھو[1] انہ یلزم التناقض فی کلام المصنف لانہ قال ان کانتا فی اسم فشرطہ العلمیۃ ثم قال وان کانتا فی صفۃ فانتفاء فعلانۃ لان الصفۃ لاتکون الا اسما فصار تقدیرہا ان کان فی الاسم فکذا وان کان فی الاسم فکذا فاجاب بما ترے حاصلہ انا نعنی بہ الجامد لان الاسم عام والعام اذا قابل الخاص وھو الصفۃ یراد بہ الخاص وھو الاسم الذی یقابل الخاص المذکور وھو لایکون الا جامدا **قولہ** فی منعہما اہ جواب سوال وھو انا لانسلم ان شرطہا العلمیۃ لان فی رجلان وضاربان لیست العلمیۃ مع انہما موجودان فیہما اجاب بقولہ فی منعہما او جواب سوال[2] وھو ان الضمیر فی قولہ شرطہ لایخلو اما ان یرجع الی الالف والنون او الی الاسم فان کان الاول فلا یحصل المطابقۃ بین الراجع والمرجع وان کان الثانی یرد النقض بالرجلان والفرسان فانہما اسمان والالف والنون موجودان فیہما مع انہما لیسا علمین فاجاب بقولہ فی منعہما اہ حاصلہ ان الضمیر راجع الی الالف والنون لکنہما مؤلان بتأویل السبب فافرد الضمیر او راجع الی الاسم لکن العلمیۃ انما شرطت فی ذلک الاسم لامتناعہ من الصرف لا لذات ذلک الاسم حتی یرد النقض برجلان وفرسان **قولہ** وافرادہ اہ جواب سوال وھو انہ لامطابقۃ بین الراجع والمرجع وحاصل الجواب ان الضمیر راجع الیہما باعتبار انہما مؤلان بالسبب او انہ راجع الی الاسم الذی ذکر یرد علی ھذا التقدیر کما یرد فی قولہ فی منعہما واشار الی جوابہ بقولہ فی امتناعہ فان قیل ما وجہ ایراد ضمیر التثنیۃ فی قولہ ان کانتا وایراد ضمیر الواحد فی قولہ فشرطہ ولم یجعلہما موافقین

[1] اقول ہذا السوال مما لا وجہ لہ لانک قد عرفت فی قولہ فی سم ان الاسم ہہنا مقابل الصفۃ نعم الحمل علی الاغماض ممکن فتدبر ۱۲ مولوی محمد عبد الرحیم

[2] اقول لیس غرض ہذا القید ما وہمہ المحشی لان ہذین شقین مما دفعہ الشارح فیما بعد متصلا اما دفع الاول فبقولہ وافراد الضمیر آہ واما دفع الثانی فبقولہ فی امتناعہ من الصرف فتدبر ۱۲ مفتی محمد عبد الرحیم

قلنا ان الالف والنون باعتبار الوجود امران وباعتبار السببية امر واحد فبالنظر الى وجودهما اوردضمير التثنية وبالنظر الى السببية اورد ضمير المفرد فقال فشرطه كذا فى العصمة **قوله** للزوم اه اشارة الى مذهب من يقول به قوله اوليمتنع اه اشارة الى مذهب من يقول به **قوله** فشرطه الانتفاء اه جواب سوال وهو ان قوله او صفة معطوف على قوله فى اسم وهو معمول لقوله وان كانت او قوله فانتفاء فعلانة عطف على العلمية وهى معمول العامل المعنوى لانه خبر فصارا معمولين لعاملين مختلفين وهذا العطف من قبيل عطف الشيئين على معمولى عاملين مختلفين وهذا جائز اذا كان المجرور مقدما وههنا ليس كذلك بل المنصوب مقدم وهو قوله فى الاسم لانه باعتبار المتعلق المقدر خبر لقوله ان كانتا فاجاب بقوله او كانتا وبقوله وبقوله فشرطه حاصله ان قوله او صفة معمول لكانتا المحذوف وقوله فانتفاء فعلانة خبر للمبتداء المحذوف وهو شرطه وهذا المجموع معطوف على قوله وان كانتا فى الاسم فشرطه العلمية فصار من قبيل عطف الجملة على الجملة اوتقرير السوال هكذا ان الجزا لابد ان يكون جملة وهذا ليس بجملة اجاب بقوله فشرطه اه وحاصله ان قوله فانتفاء فعلانة جزاء شرط محذوف فالجزاء جملة اسمية ههنا ايضا **قوله** يعنى اه جواب سوال وهو ان قوله او كانتا فى صفة فانتفاء فعلانة منقوض على عريان لانهما ثابتتان فى الصفة مع انتفاء فعلانة بالفتح لان مؤنثه فعلانة بضم الفاء لا بالفتح فينبغى ان يكون غير منصرف اجاب بقوله يعنى اه حاصله ان المراد بانتفاء فعلانة انتفاء تاء التانيث اعم من ان يكون على وزن فعلانة بفتحها اوضمها **قوله** شرطه جواب سوال وهو ان مقولة القول لا تكون الا جملة وههنا ليس كذلك اجاب بقوله شرطه اشارة الى ان قوله وجود خبر المبتداء المحذوف **قوله** فى انه منصرف او غير منصرف جواب سوال وهو انه صفة من صفات الله تعالى ولا اختلاف فيه لاحد اصلا اجاب بقوله فى انه حاصله ان الاختلاف فيه من حيث الانصراف وعدمه لا من حيث انه صفة ام لا فان قيل انه يعلم من هذا الدليل يعنى قوله لانه متى كان اه ان مقصود القائل بوجود فعلى انتفاء فعلانة فينبغى ان لا يختلف فى رحمان لان انتفاء فعلانة موجود **قلنا** لا مطلقا بل انتفاء فعلانة الذى يؤكد بدليل لفظى وهو لا يكون الا بعد وجود فعلى وانتفاء فعلانة فى رحمان لا يؤكد بدليل لفظى لانه لا رحمى له **قوله** ودونه ندمان اه اشارة الى ان قوله وندمان عطف على سكران وهو مضاف اليه لدون فكذا هذا **قوله** وهو كون الاسم على وزن اه جواب سوالين اما تقرير الاول فهو ان عدّ غير جائز من اسباب منع الصرف لانها من صفات الاسم

سه حاصله نعم مقصود القائل بوجود فعلى انتفاء فعلانة لكن لا مطلقا كما توهمت وقد ضعف هذا الجواب المولوى عبد الحكيم بوجوه فاطلب فى حاشية على الحاشية المسماة عبد الغفور ۱۲ مولوى مفتى محمد عبد الرحيم

وزن الفعل صفة الفعل واما تقدیر الثانی فهو ان اضافة الوزن الیہ لامیة وهی مفیدة للتخصیص
فحینئذٍ صار قولہ شرط ان یختص بالفعل مستدرکا فاجاب عن الاول بقولہ وهو کون الاسم
اه وعن الثانی بقولہ بعید اه حاصلہ ان اضافة الوزن الی الفعل لمجرد النسبة لا لزیادتها وهی
الاختصاص کما فی قولک المال لک لانها لمجرد النسبة لا للتخصیص **قولہ** فیها اه دفع
لما قیل ان اختصاص وزن الفعل بہ لیس بشرط لان وزن ضَرَبَ موجود فی الاسماء ایضا کحَجَرٍ
ومَدَرٍ وشَجَرٍ اجاب بقولہ فیها حاصلہ ان اشتراط وزن الفعل بالفعل فی سببیة
منع الصرف لا لذاتہ **قولہ** احد الامرین جواب سوال وهو ان الشرط فی وزن الفعل
شیئان[1] الاول لاختصاصہ بہ والثانی الزیادة فی اولہ غیر قابل للتاء فینبغی ان یذکر ادوات
الحصر اجاب بقولہ احد الامرین یعنی فیہ اشارة الی ان العطف مقدم علی الربط وهو
مفید للحصر وانما فسر بقولہ کون الاسم علی وزن یعد من اوزان الفعل اه لان الوزن
بغیر الاضافة فی اللغة سنجیدن وفی الاصطلاح الفاء والعین واللام وهذان لیسا مرادین
ههنا بداهة وعلی تقدیر الاضافة عبارة عن کیفیة تحدث فی حروف الفعل وهذا
ایضا لیس بمراد ههنا لان وزن الفعل بالمعنی الاضافی صفة الفعل واسباب منع الصرف
من صفات الاسم فلابد فیہ انہ منقول فی الاصطلاح عن ذلک المعنی الی کون
الاسم علی وزن یعد من اوزان الفعل لیصیر صفة للاسم **قولہ** اما ان یختص جواب سوال
وهو ان قولہ او یکون عطف علی قولہ ان یختص والعطف اذا کان بکلمة او فتصدیر المعطوف
علیہ بکلمة اما اولی وان کان العطف بکلمة اما فتصدیر المعطوف علیہ بکلمة اما واجب و
ههنا من قبیل الاول فلم ترک المصنف الاولیة اجاب بقولہ اما ان یختص اه حاصلہ ان
تصدیر المعطوف علیہ باما اعم من ان یکون حقیقة او تقدیرا وههنا من قبیل الثانی **قولہ**
فی اللغة العربیة اه جواب سوال مقدر وهو ان اختصاص الوزن بہ بمعنی انہ لا یوجد بالاستقلال
فی الاسماء الا منقولا عنہ باطل لان ههنا لیس کذلک لان هذا الوزن لیس مختصا بہ بل هو موجود
فی الاسم بالاستقلال ایضا نحو بَقَّم وثَلَّم بالثاء کذا فی الچنگازی اجاب بقولہ فی اللغة العربیة
اه حاصلہ ان المراد باختصاص الوزن بہ بان لا یوجد فی اللغة العربیة واما بقم وثلم
فمن اللغات العجمیة فلا ضیر فی وجود الوزن فیها والی هذا السوال والجواب اشارة فیما بعد
بقولہ واما نحو بقم اه **قولہ** بمعنی انہ اه جواب سوال وهو انہ اذا کان هذا الوزن مختصا بہ
فکیف یوجد فی الاسم لان خاصة الشیء ما یوجد فیہ ولا یوجد فی غیرہ اجاب بقولہ بمعنی
انہ اه حاصلہ ان المراد باختصاص الوزن بہ ان لا یوجد فی الاسم العربیة الا

[1] قولہ شیئان اه اقول نعم لکن لا مجتمعین بل احدهما علی سبیل منع الخلو کما هو ظاهر بقرینة کلمة الاول
السوال باطل والجواب مثلہ ۱۲ المحررہ عفی اللہ عنہ

بطريق النقل من الفعل الى الاسم **قوله** وجعل علما اه يعنى ان شمّر فى الاصل من التشمير بمعنى دامن بچيدن ثم جعل علما لفرس معروف يعنى سريع السير لمناسبة بينهما **قوله** بذّر ماخوذ من التبذير بمعنى صرف كردن مال بيفائده ثم صار علما لبير مكة وهو زمزم لمناسبة بينهما فى التبذير **قوله** وعثّر بالثاء المثلثة من التعثير وهو بمعنى بر وافتادن ثم صار علما لموضع مرتفع لمناسبة بينهما لانه فى ليلة مظلمة يلقى على الوجه من موضع مرتفع **قوله** خضّم من التخضيم وهو الاكل بجميع فمه اى بهر دو طرف دہن ثم صار علما لرجل حريص لمناسبة بينهما **قوله** غير مختص اه اشارة الى ان كلمة او ههنا للانفصال الحقيقى وهو ان لا يكون الجمع جائزا ولا الخلو كقولنا العدد اما زوج او فرد وههنا ايضا كذلك لان وزن الفعل المؤثر لا يجتمع فيه هذين الامرين اعنى الاختصاص به والزيادة فى اوله ولا يخلو عنهما **واعلم** ان ههنا ثلثة مراتب الاول الفصال الحقيقى وهو المذكور والثانى مانعة الجمع كقوله هذا الشئ اما حجر او شجر فلا يجوز الجمع بينهما ويجوز الخلو لاحتمال كونه شيئا اخر والثالث مانعة الخلو كما قال العرب زيد اما فى البحر او لا يغرق فلا يجوز الخلو ههنا ويجوز الجمع **قوله** اى فى اوله وزن الفعل اه **فان قيل** ان اول لا حمر لا يكون الا همزة فعلى هذا يلزم ظرفية الشئ لنفسه اى يكون الهمزة فى الهمزة **قلنا** ان هذه العبارة بحذف المضاف تقديرها فى موضع اوله **قوله** اى زيادة حرف اه اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه **قوله** او حرف زائد اه اشارة الى ان الزيادة مصدر بمعنى الزائد وهو صفة يقتضى الموصوف فصار معناه او حرف زائد **قوله** اى مثله اشارة الى ان الكاف اسمى بمعنى المثل صفة زيادة **قوله** اى حال كونه اه اشارة الى ان غيره وقع حالا عن الضمير المجرور فى اوله وهو الصحيح لانه يمكن حذف المضاف واقامة ... المضاف اليه مقامه فانه اذا صح قولنا فى اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل قوله تعالى بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبْرٰهِيمَ حَنِيفًا **قوله** ولو قال غير قابل للتاء اه هذا اعتراض على المص حاصله ان هذا الحكم منقوض على اربع اذا سمى به رجل رجل فانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع فوات الشرط اعنى كونه غير قابل للتاء بل يقبل التاء كما فى قوله اربعة رجال وعلى سود لانه غير منصرف باعتبار الوصف الاصلى ووزن الفعل مع انتفاء الشرط وهو عدم قبول التاء والحال ان اسود يقبل التاء لانه يقال اسودة للحية الانثى فينبغى ان يذكر عقيب قوله غير قابل للتاء **قوله** قياسا وبالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله فبذكر قوله قياسا يندفع الاعتراض الوارد على نحو اربع فان لحوق التاء به للتذكير على خلاف القياس لانه يقتضى ان يجئ التاء

سله[1] لاحاجة الى قوله در زمان گذشته کرده بود يدل عليه بل هو يدل على بعد المعنى الذى هو ز اند على مفهوم الماضى بل لاحاجة الى قوله بدر آه بعد بيان المعنى ١٢ م سله[2] قول فيه هذا ظاهر لان نحو يزيد يشكر علين جامع للاختصاص و الزيادة فكيف يصح الانفصال الحقيقى ١٢ مولوى محمد عبد الرحيم

فی المؤنث لا فی المذکر فی اسماء العدد من ثلثۃ الی عشرۃ علی عکس ذلک خلاف القیاس ۱۲
وبذکر الثانی اعنی قولہ باعتبار الذی اہ یندفع الاعتراض الوارد علی نحو اسود فان
مجئ التاء فی اسودۃ لحیۃ الانثی لیس باعتبار الوصف الاصلی الذی امتنع عن الصرف
لاجلہ بل باعتبار غلبۃ الاسمیۃ العارضۃ الا ان یقال ان ذلک القید مراد فی المتن فح لا یرد
شئ حاصلہ ان المراد بعدم قبول التاء عدم قبولہا الذی ممتنع من الصرف لاجلہ فلا
یرد علی الاسود واما قبولہا التاء فی اربع باعتبار الوضع الجنسی واما باعتبار الشخصی فلا
یقبل التاء وعدم انصرافہ ایضا بہذا الاعتبار وحاصل الجواب ان الالف واللام فی قولہ
للتاء عہدی اشارۃ بہا الی ان عدم قبول التاء قیاسا وبالاعتبار الذی امتنع من الصرف
لاجلہ فلا حاجۃ الی ہذا القید **قولہ**[1] ومن اجل اشتراط اہ الشرط ہہنا بمعنی العلۃ
والسبب وذلک شائع فلا یرد ان وجود الشرط لا یستلزم وجود المشروط کالطہارۃ بالنسبۃ
الی الصلوۃ فجاز ان یکون احمر منصرفا مع وجود الشرط وہو عدم قبول التاء کذا فی الزبدۃ
قولہ ای کل اسم اشارۃ الی ان ہذہ القضیۃ صالحۃ لان یقصد بہا کلیۃ او جزئیۃ وہے
عبارۃ عما لا یبین کمیۃ افراد الموضوع فیہا لا کلا ولا بعضا نحو الانسان حیوان فمثال
الکلیۃ وہی عبارۃ عما بین کمیۃ افراد الموضوع فیہا کلا نحو کل انسان حیوان ومثال الجزئیۃ
بعینہ ہذا لکن لا کلا بل بعضا نحو بعض الانسان حیوان **قیل** ہذا مخالف للقاعدۃ
المنطقیۃ لانہا فیہا فی قوۃ الجزئیۃ **قلنا** ہی علی قسمین احدہما.. مہملۃ العلوم وثانیہما
مہملۃ المحاورات والتی ہی فی قوۃ الجزئیۃ ہی الثانی والاول فی قوۃ الکلیۃ لان قواعد
العلوم کلیۃ **قولہ** بالسببیۃ المحضۃ اہ جواب سوال وہو ان المتبادر من قولہ علمیۃ مؤثرۃ
ہی العلمیۃ المؤثرۃ بالسببیۃ المحضۃ فہذا منقوض علی طلحۃ وغیر ذلک لانہا تجامع
معہا ایضا مع المؤثریۃ اجاب بقولہ بالسببیۃ المحضۃ اہ **قولہ** بواحد ای بمفہوم صالح
لان یصدق علی واحد غیر معین من الجماعۃ فیراد من زید المسمی بزید ان المسمی بہ
سواء کان متعددا او منحصرا فی فرد واحد لکنہ اعم باعتبار التصور **قولہ** المشتہر اہ
قید بہ لانہ الاغلب لانہ لو بوصف غیر مشتہر بقرینۃ یصیر نکرۃ ایضا

[1] ویرد علیہ ان العلۃ ہو وزن الفعل والشرط ہو کونہ غیر قابل للتاء فاطلاق العلۃ علی الشرط غیر صحیح لان الثبوت انما یکون بہا لا بہ اجیب بانہ جعل اشتراط ہذہ الشرط بامتناع احمر وانصراف یعمل وکون ہذا الاشتراط علۃ للحکم المذکور مما لا یخفی اری بعض الافاضل وہو المفہوم من الشرح وقال مولانا جمال الدین ما مفصلہ ان المصرح فیہ امتناع اللفظ فیہ وصف اصلی من الصرف ہو احمر علی اشتراط الزیادۃ بعدم قبول التاء وہذا فی الحقیقۃ جعل وجود الزیادۃ مقارنا بہذا الشرط علۃ لامتناع للفظ فیہ وصف اصلی لا جعل وجود الشرط علۃ للشروط حتی یرد ما ذکر ویحتاج الی التکلف فی الجواب امتناع ہذا الجواب غیر ما ہو المستفاد من الشروح ۱۲م

کذا فی الزبدة حاشیة الفوائد الضیائیة **قوله** استثناء مما بقی اه جواب سوال وهو ان تعدد الاستثناء من امر واحد غیر معهود من غیر عاطف وههنا لم یوجد العاطف وحاصل الجواب ان قوله الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقی من الاستثناء فیکون معنی الاول ان علیة لا تجامع مؤثرة مع سبب من الاسباب الا ما هی شرط فیه ومعنی الثانی ان العلمیة لا تجامع مع غیر ما هی شرط الا العدل ووزن الفعل فالاستثناء الاول من المطلق والکل والثانی من المقید والجزء فحینئذ صار المستثنی منه ایضا متعددا **قوله** وهما متضادان اه جواب سوال وهو ان قوله وما فیه علمیة مؤثرة اه لیست کلیة لجواز ان یجتمع فی الاسم ثلثة اسباب اعنی العدل ووزن الفعل والعلمیة فاذا نکر یبقی فیه سببان العدل ووزن الفعل لما انها لیست بشرط حتی یعدم المشروط عند عدمه فکیف یصح قوله فاذا نکر بقی بلا سبب او علی سبب واحد اجاب بقوله وهما ای العدل ووزن الفعل متضادان لاختلاف اوزانهما فلا یجتمعان حتی یبقی بعد زوال العلمیة سببان فلا تجامع مع العلمیة الا احدهما کذا فی الزبدة وحاصله ان صحة المادة لورود النقض شرط وههنا لم توجد لانه لم یوجد الاسم فی کلامهم ان یجتمعا فیه حتی یبقی بعد زوالها سببان **قوله** المعتبرة اه جواب سوال وهو انه منقوض بوزن فعل لانه کما یوجد فی الفعل کضرب یوجد فی العدل ایضا کشجر اجاب بقوله المعتبرة اه **قوله** ای لا یوجد اه اشارة الی ان کلمة یکون تامة بمعنی یوجد **قوله** من الامر الدائر اه جواب سوال وهو ان الضمیر فی قوله فلا یکون لا یخلو اما ان یرجع الی مطلق السبب او الی احدهما او الی مجموعهما فعلی الاول یصیر معناه فلا یوجد سبب من الاسباب معها الا احدهما وهو کذب ظاهر وخلاف عن الواقع حیث یوجد السبب فی الخارج بسبب غیرهما کالتانیث والعجمة والترکیب والالف والنون المزیدتین وعلی الثانی یصیر معناه فلا یوجد احدهما معها الا احدهما فحینئذ صار استثناء الشیء عن نفسه وایضا استثناء الکل عن الکل وعلی الثالث یصیر معناه فلا یوجد مجموعهما معها الا احدهما وهو ایضا باطل لان هذه الاستثناء متصل والاصل فیه ان یکون حکمه مثل حکم المستثنی منه علی تقدیر عدم الاستثناء کما فی قولهم جاء فی القوم الا زید لانه بتقدیر عدم الاستثناء حکمها واحد وهو المجیئیة وههنا لیس کذلک لان حکم المستثنی منه هو عدم وجودهما معها وحکم المستثنی وجود احدهما معها اجاب بقوله شیء من الامر الدائر اه حاصله انه لا یرجع الی واحد منهما بل یرجع الی الامر الدائر فح لا یرد وفیه نظر لان الاستثناء الکل عن الکل باق من حیث المعنی لانه لیس مغایرة فی التعبیر لان ما صدق علیه قوله غیر ما هی شرط فیه لیس الا العدل ووزن الفعل فیکون حاصل المعنی فلا یوجد سبب من العدل

ووزن الفعل لا احدهما ای واحد منهما **واجیب** بان مفهوم قوله غیرما هی شرط فیه عام یتناول العدل ووزن الفعل وغیرهما وان کان المراد ههنا العدل و وزن الفعل و عموم لفظ المستثنی منه من حیث اللفظ والمفهوم کاف لصحة الاستثناء وان کان ماصدق علیه حاصلا الا ترے ان الرجل اذا کان له اربع نسوة فقال نسائی طوالق الا فلانة و فلانة وفلانة وفلانة صح الاستثناء حتی لم تطلق واحدة منهما مع ان هذا استثناء الکل عن الکل من حیث المعنی لان مفهوم قوله نسائی عام یتناول اربع نسوة وغیرها وان کان ماصدق علیها اربع نسوة کذا فی الغفور[1] والغایة **قوله** ای لم یبق فیه سبب من حیث هو سبب اه جواب سوال وهو انه منقوض بطلحة مثلا فانه بعد التنکیر باق مع التانیث وایضا ینتقض بعمران فانه بعد التنکیر باق بالالف والنون المزیدتین اجاب بقوله اے لم یبق اه حاصله ان المراد بعدم البقاء بلا سبب عدم بقاء اثره لا ذاته کما فهمت وکلمة لا فی قوله بلا سبب بمعنی غیر والا لم یصح دخول الباء علیها فلما اعتبر قید الحیثیة لا یرد النقض بقولنا اذربیجان لاجتماع الاربعة فیها وهی التانیث لانها علم بلدة فی العراق والترکیب لانها مرکب من الکلمتین والعجمة والالف والنون المزیدتین وعدم ورود النقض ظاهر لعدم بقاء وصف السببیة فیها بعد التنکیر واعلم ان الاسباب المانعة من الصرف اقسام قسم لا یجتمع مع العلمیة کالصفة والجمع وقسم یجتمع معها و لکن لیست مؤثرة کالف التانیث وقسم یجتمع معها ومؤثرة ولکن لیس بشرط کوزن الفعل والعدل وقسم یجتمع معها ومؤثرة وشرط ایضا کالتانیث والعجمة والترکیب والالف والنون المزیدتین عبد الرحمن **قوله** هذا ای خذ هذا او امر هذا او مضی هذا او فاعلم هذا او احفظ هذا **قوله** وقد قیل اه اعتراض علی المصنف وهذا واضح واستدل علی عدم صحة الحکم بان العدل و وزن الفعل متضادان لانهما قد اجتمعتا فی اصمت بکسرتین علی ما ذکره فالجواب بطریق المنع فی مقابلة قیل اذا قرر هذا البحث بطریق المنع بانا لا نسلم انهما متضادان فانهما یجتمعان فی اصمت فح لا یصح الجواب اذ منع السند غیر مسلم قوله اذا جعل هذا البحث بطریق المنع فیکون متضمنا للدعوے فان کون وجود العدل فی اصمت دعوی من المدعی فاستدل بقوله فانه امر من صمت یصمت اه فیصح المنع علی مقدمة من مقدمات الدلیل ۴ عبد الرحمن **قوله** وان لم یشتهر ای الامر من صمت یصمت بکسرتین ویجئ ایضا بضمتین لکن ورود الامر من صمت یصمت بکسرتین علی سبیل عدم الاشتهار یعنی ان ورود اُصمُت بضمتین من صمت یصمت بضم العین علی سبیل الاشتهار لکن ورود اِصمِت بکسرتین من صمت یصمت علی سبیل عدم الاشتهار ایضا **قوله** انه اشار الی ان قوله وخالف سیبویه اه جواب سوال وهو

[1] قوله حتی لم تطلق الی آخر المسئلة لیس فی عبد الغفور علی ان اطلاق غفور علی عبد الغفور من الممنوعات الشرعیة فلیجتنب عادة هذا الاطلاق ۱۲ مفتی

ان قوله وما فيه علمية مؤثرة ليس بكلية لانه منقوض على نحو احمر علما بعد التنكير على قول سيبويه
فاجاب بقوله وخالف اه حاصله انه مستثناء من هذه القاعدة بحيث انه اذا حكم على الكل ويكون
بعض افراده مخالفا فى هذا الحكم وذكر فيما بعده او فيما قبله فذكره فيما بعده اولى مما قبله لانه بمنزلة
الاستثناء عنه فى هذا الحكم وههنا كذلك لانه حكم على الكلى وهو المنصرف فخالف بعض افراده
وهو نحو احمر اه فذكره فيما بعده اولى مما قبله لانه بمنزلة الاستثناء عنه فى هذا الحكم
وهو عدم الانصراف **قوله** المشهور اه اعلم ان الاخفش ثلثة احدها استاذ سيبويه وهو
ابو الخطاب والثانى تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعدة والثالث من اقرانه وهو ابو الحسن
على بن سليمان فالمشهور هو الثانى ولذا اطلق وهو المراد ههنا كما صرح به المص فى شرح المفصل
فلا يرد ما قيل انه لا نسلم انه خالف سيبويه الاخفش **قوله** تلميذه لما قال البعض الشارحين ان
المراد ههنا استاذه لئلا يلزم اسناد المخالفة الى الاستاذ فدفعه بقوله تلميذه **قوله** ولما كان
اه جواب سوال وهو انه اذا كان المراد منه التلميذ فاسناد المخالفة الى الاستاذ غير مستحسن لا
فينبغى ان يسندها اليه لان نسبة المخالفة الى الاستاذ ترك الادب اجاب بقوله ولما كان اه
نقل عن القاموس ان سيب فارسى تفاح ومنه سيبويه اى رائحته هكذا فى الجنكاذى و
فى بعض نسخ هذا السوال هو لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى وسمعت عن بعض الاستاذ
ان عمر لما كثر رغبته الى التفاح واداه صكامنه صوت ويه بلا اختياره فجعل سيبويه لقبه ويؤيده ما
ذكره فى بحث التركيب من انه مركب من صوت واسم وفيه نظر يجوز ان يكون الاخفش فاعلا لخالف
وسيبويه مفعولا وقدم عليه تعظيما لشان الاستاذ فعلى هذا لا يلزم اصلا اسناد المخالفة الى
الاستاذ **فان قيل** ان قوله اعتبارا بالنصب المفعول له بتقدير اللام وشرط نصبه ان يكون فعلا
لفاعل الفعل المعلل به ولا شك ان المعتبر للصفة سيبويه فيكون فاعل خالف ايضا سيبويه
بصيغة اسم الفاعل ١٢
قلنا لا نسلم ذلك لجواز ان يكون قوله اعتبارا منصوبا على الظرفية او المصدرية اى وقت
اعتبار الصفة او اعتبر اعتبار الصفة الاصلية والمعتبر هو سيبويه كذا فى العصمة **قوله** تنبيها
على ذلك اه وانما احتيج اليه مع ان الكلام بالشرط والجزاء قد تم لان مجرد الظهرية قول التلميذ
لا يكون سببا لاسناد المخالفة اليه بل التنبيه عليه هو السبب كذا فى الزبدة **قوله** فى انصراف
اه جواب سوال وهو انه لا اختلاف بينهما فى نحو احمر لا فى ذاته ولا فى وصفيته فلا يصح
ظرفيته للمخالفة فاجاب بقوله فى انصرافه اه **قوله** والمراد اه جواب سوال وهو ان المتبادر
من نحو احمر ما هو على وزن احمر فعلى هذا يخرج نحو سكران وندمان و

امثالهما لانهما ليسا على وزن ويد خل نحو اجمع وافعل التفضيل اذا لم يستعمل بمن التفضيلية لانهما على وزن احمر والامر بخلافه اى يثبت الاختلاف فى وصفية سكران وامثاله لافى نحو اجمع وافعل التفضيل اذا لم يستعمل بمن لانهما منصرفان بالاتفاق فاجاب بقوله والمراد اه **قوله** فانه منصرف بعد التنكير اه يعنى ان نحو اجمع منصرف لانه وان كان معنى الوصفية فيه ظاهرا نظرا الى انه اسم التفضيل المجرد عن من التفضيلية لكن يجيئ بمعنى كل يعنى اذا جعل غير منصرف للصفة ووزن الفعل فيجوز واما اذا جعل علما يكون غير منصرف بالاتفاق للعلمية ووزن الفعل فاذا انكر لم تؤثر الوصفية فى منع الصرف لضعف معنى الوصفية لانه بمعنى كل مثل اشتريت العبد اجمع اى كله لا ذاته يتصف بالكل فارادة الذات كذلك غير معلوم فتعرض الخفاء فيه فلا تكون الوصفية ح فيه ظاهرة غير خفى كذا فى الزبدة **قوله** حتى صار اه يعنى ان افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية منصرف بالاتفاق لانه وان كان فيه معنى الوصفية موجودا على تقدير استعماله فى المعنى التفضيلى لكنه اذا صار خاليا عن الوصفية الموجودة يعرض الخفاء اليه فلا تكون الوصفية فيه حينئذ ظاهرة **قوله** اى انما خالف اه فيه اشارة الى ان قوله اعتبارا مفعول له لقوله خالف وفاعلهما متحد وهو سيبويه كما هو المختار **قوله** بعد التنكير اه ظرف للاعتبار **قوله** قيل الباعث اه جواب عن ذلك الاعتراض وفى لفظ قيل اشارة الى الضعف ووجه الضعف ورود الاعتراض عليه بقوله وفيه بحث **قوله** لانها قد زالت بالكلية اه فصار قياس احمر على اسود وادهم حال غلبة الاسمية قياسا مع الفارق **قلنا** اعتبارها فيهما باعتبار الاصالة لا باعتبار الثابتة وهذا المعنى موجود فى نحو احمر ايضا فيكون قياسه عليهما موافقا وما قيل انه جاز باعتبار شمة من الوصفية فى العلم كما اذا سميت باحمر من فيه الحمرة فمدفوع لان المقصود الاهم فى وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع لغة ولذلك تراها فى الاغلب مجردة عن المعنى الاصلى كزيد وعمرو فانهما مصدران فى الاصل من زاد يزيد زيدا وزيادة وعَمَرَ يَعْمُرُ عُمْرًا وعمرة اى عاش زمانا طويلا ولم يعتبر معناهما الاصلى فى حال العلمية وانما قلنا فى الاغلب لان بعض الاعلام اعتبر فيهما ذلك كذا فى الزبدة **قوله** زالت بالعلمية اه انما قيد السقوط بالعلمية احترازا عن السقوط بالغلبة الاسمية فانه معتبر اتفاقا **قوله** لما اعتبر اه اعتراض وحاصله ان سيبويه لما اعتبر الوصف الاصلى فى احمر بعد التنكير كما يدل عليه قول المصنف رحمه اعتبارا للصفة الاصلية مع كونه زائلا يلزم ان يعتبر فى باب حاتم حال العلمية ايضا لان الاعتبار عمل المعتبر فلم لا يعتبر حال العلمية ايضا لوجود الاصالة فيه كذا فى الزبدة اجاب بقوله ولا يلزم اه حاصله انه لا يلزم من اعتبار الوصف الاصلى فى مثل احمر علما بعد التنكير اعتبار الوصفية الاصلية فى نحو باب حاتم

حاتم واﻻ یلزم اجتماع المتضادین ثم الحاتم فی الاصل وصف لذات من له السخاء ثم صار علما للحاتم الطائی وانما سمّی به لانه کان علما لشخص کان من قبیلة الطی لکثرة جوده **قوله** لفظ واحد اه جواب سوال وهو ان اعتبار المتضادین فی حکم واحد لیس بممنوع لانکم قد اعتبرتم الوصفیة فی نحو ثلث ومثلث والعلمیة فی نحو عمر مع ان الحکم فیهما واحد وهو منع الصرف فاجاب بقوله لفظ واحد اه وحاصله ان اعتبار المتضادین فی حکم واحد مع اتحاد اللفظ ممنوع ای هذا الحکم من لفظ واحد وهذا من لفظین اعنی ثلث وعمر وطلحة **قوله** وجمیع الباب اه ای جمیع افراد عنوان هذا الباب وهو غیر المنصرف وانما صرح الشارح بباب غیر المنصرف لئلا یتوهم ان المراد بالباب ما فیه علمیة مؤثرة بناء علی قربه هٰهنا یعنی ان اللام للعهد او عوض عن المضاف الیه وهو غیر المنصرف لا الاسم المطلق وکانه جواب سوال وهو کانّ سائلا قال قد بین حال بعض باب غیر المنصرف وهو الذی فیه علمیة مؤثرة بانه فی وقت التنکیر ینقلب عدم الصرف بالصرف الا عند سیبویه فی بعض المواد فما حال جمیع الباب اهو الصرف بسبب من الاسباب او حکم من اٰخر حکمه اما لا وقال وجمیع الباب باللام کذا فی العصمة **قوله** باللام اه اما ظرف مستقر باعتبار المتعلق وقع صفة الباب تقدیره وجمیع الباب المتلبس باللام ینجرّ اه وظرف لغو لقوله ینجر تقدیره وجمیع الباب ینجر بسبب دخول اللام والاضافة اه **قوله** ای بدخوله اه جواب سوال وهو ان هذا الحکم منقوض بالاحمد فی حال العلمیة لاشتماله علی اللام بان یصیر جزء منه لانه غیر منصرف للعلمیة ووزن الفعل مع وجود اللام فیه ولا ینجر بالکسر اجاب بقوله ای بدخوله اه بحذف المضاف فی الاحمد لیس اللام داخلا علیه بل جزءه بسبب احاطة العلمیة **قوله** لام التعریف اه جواب سوال وهو انه منقوض بنحو المال لاحمد فان اللام داخل علی غیر المنصرف مع انه لا یصیر مجرورا بالکسر فاجاب بقوله لام التعریف اه حاصله ان اللام فی قوله باللام عوض عن المضاف الیه وهو التعریف وذلک لام الجارة **قوله** علیه اه جواب سوال وهو انه ینقض بنحو الرجل فانه دخل علیه لام التعریف مع انه لا یصیر غیر المنصرف منصرفا مجرورا بل منصرف کما کان فاجاب بقوله علیه لا علی غیره من الاسماء **قوله** ای اضافته الی غیره اه جواب سوال وهو انه ینقض بنحو غلام احمد فان الاضافة الی غیر المنصرف موجود مع انه لا یصیر مجرورا بالکسر فاجاب بقوله ای اضافته الی الغیر اه لا اضافة الغیر الیه وهذا من قبیل الثانی **قوله** ای یصیر مجرورا اه فیه اشارة الی ان باب الانفعال یجئ بمعنی الصیرورة او جواب سوال وهو ان الانجرار فی اللغة کشیدن فاخذه بهذا المعنی غیر مناسب فاجاب بما ترى حاصله ان المراد به المعنی الاصطلاحی لا اللغوی کذا فی عبد الرحمن او تحریره بوجه اٰخر وهو ان قوله ینجر متعد بنفسه فلا حاجة الی

تعدیتہ بالباء اجاب بقولہ ای یصیر مجرورا اہ اشارۃ الی انہ لازمی **قولہ** ای بصورۃ الکسر اہ جواب سوال وھو انہ کیف یجر بالکسر لان الجر من القاب المعرب والکسر من القاب المبنی وفیما بینہما منافاۃ فاجاب بقولہ ای بصورۃ الکسر لا غیر لکن الظاہر ان یقول بالکسر لئلا یحتاج الی ارتکاب المؤنۃ لکن التفنن فی العبارۃ من داب الفصحاء **قولہ** او تقدیرا اہ جواب سوال وھو انہ منقوض بنحو مررت بالحبلی فانہا لا تصیر مجرورۃ بصورۃ الکسر فاجاب بقولہ او تقدیرا **قولہ** وانما لم یکتف اہ جواب سوال وھو ان الاصل فی العبارۃ الایجاز والاختصار فلابد لہ ان یقول جمیع الباب باللام والاضافۃ ینجر اہ فلا فائدۃ فی قولہ بالکسر فذکرہ بعدہ مستدرک لان الانجرار لا یکون الا بالکسر فاجاب بقولہ وانما لم یکتف اہ لان الانجرار قد یکون بالفتح کما فی قولہ مررت باحمد وذلک لیست بمراد ھھنا **قولہ** ولا بان یقول اہ جواب سوال ظاہر **قولہ** وللنحاۃ اہ جواب سوال وھو انہ لم یذکر ینصرف فی موضع ینجر اجاب بقولہ وللنحاۃ اہ **قولہ** مطلقا ای سواء بقی العلتان مع اللام والاضافۃ اولا **قولہ** ای عند اللام اہ فیہ بحث وھو ان الاسناد الیہ والاضافۃ ایضا من خواص الاسم مع ان غیر المنصرف لا ینجر بہا اجیب بان الاضافۃ واللام تؤثران فی اللفظ والمعنی لانہما یجعلان النکرۃ معرفۃ وسائر الخواص لیس کذلک کذا فی العصمۃ **قولہ** مع اللام اہ لان اللام علامۃ التعریف والتنوین علامۃ التنکیر واما اذا کان بغیر التنکیر فلا یجتمع ایضا لطرد الباب واما مع الاضافۃ لانہا تدل علی الاتصال والتنوین یدل علی الانفصال وبینہما منافات ۱۲ وجیہ الدین **قولہ** والممنوع بالاصالۃ اہ لانہ لا مکنیۃ الکلمۃ للاعرابات الثلثۃ فاذا امتنع التنوین ھنا بسبب منہا من الصرف فلابد ان یمتنع عنہا احد منہا الفائدۃ ظہور امتناعہ عنہا فیمتنع الکسرۃ منہا لانہا متوسط واذا ضعفت مشابہتہ بالفعل امتنع التنوین منہا الا الکسرۃ والامر لیس کذلک اجاب بقولہ والممنوع اہ او جواب سوال وھو انہ اذا کان غیر المنصرف فی ھذہ الحالۃ غیر منصرف ینبغی ان لا یدخلہ الکسرۃ ثم لما فرغ المصنف من تقسیم الاسم المعرب باعتبار الانصراف وعدمہ شرع فی تقسیم آخر المعرب باعتبار اقسام الاعراب **فقال المرفوعات** اہ یجوز قرأتہ بالسکون بان لا یکون لہ محل من الاعراب کالاسماء المعدودۃ کزید وعمرو وبکر فیقال المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بل کان لمجرد الفصل عن السابق ویجوز ان یکون مرفوعا بان یکون خبر المبتداء المحذوف او بالعکس ای ھذہ المرفوعات وعلی ھذین التقدیرین ضمیر ھو مع ما بعدہ جملۃ علیحدۃ ممتازۃ عما یلیہا او تکون مبتدأ وقولہ المشتمل خبرہ وضمیر ھو للفصل بین المبتداء والخبر او ضمیر ھو مبتداء ثان وما اشتمل خبرہ ثم المبتداء الثانی مع خبرہ خبر للمبتداء الاول وھو المرفوعات واللام فیہما اما للاستغراق ای جمیع انواع المرفوع او للجنس والحقیقۃ بان یکون مبطلا للجمعیۃ بقرینۃ مقام التعریف او للعہد الخارجی

المرفوعات

المعهودة المفهومة فيما سبق من قوله وانواعه رفع ونصب وجر وانما جمع ولو يات بصيغة المفرد مع انه ملائم بمقام التعريف وبارجاع الضمير اليه فيما بعد لان تعريف الرفع سابق بقوله فالرفع علم الفاعلية و وتعريف المرفوع ههنا بقوله هو ما اشتمل على اه لان فيه توهم اختصاص المرفوع في نوع واحد و هو الفاعل فزال ذلك التوهم بصيغة الجمع الدالة على تعدد انواع المرفوع اذ تعدد الفرد لا يلائم المقام كما لا يخفى وانما قدم المرفوع على اخواتها لانه عمدة في الكلام بخلاف اخويه لانهما فضلة كذا في العصمة **قوله** جمع المرفوع اه جواب سوال وهو ان المرفوعات صفة الاسماء والاسماء جمع اسم والمرفوعات جمع المرفوعة واتصاف الجمع بالجمع يستلزم اتصاف الاحاد بالاحاد فح صار المرفوعة صفة الاسم والمطابقة بين الصفة والموصوف شرط في التذكير و التانيث و ههنا لم يوجد اجاب بما ترى **قوله** لان موصوفه اه جواب سوال وهو ان جمعية المرفوع على المرفوعات غير صحيح لان الجمع بالالف والتاء مختص بالمؤنث وحاصل الجواب ان المرفوع صفة الاسم وهو مذكر لا يعقل وصفته يجمع بالالف والتاء لانه مشابه بالمؤنث من حيث نقصان العقل لكن في المؤنث قصوره وفي ذلك عدمه **قوله** هذا الجمع مطرد اه فيه تقديم وتاخير تقديره ويجمع صفة المذكر الذي لا يعقل بهذا الجمع مطرد **قوله** كالصافنات اه جمع صافنة صفة لفرس لا يعقل وهو قياس فقهي وهو عبارة عن التمثيل **قال** قدس سره في الحاشية الصافنات من الخيل الذي يقوم على ثلثة قوائم واقام الرابع على طرف الحافر نا قلا عن الصحاح **قوله** سبحلات اه جمع سبحل صفة جمل لا يعقل اي سمينة **قوله** الخاليات اه جمع خالي بمعنى ماض صفة يوم لا يعقل اي يوم گذشته **قوله** اي المرفوع الدال اه جواب سوال وهو ان ضمير هو لا يخلو اما ان يرجع الى المرفوعات اوالى المرفوع فعلى الاول يلزم ارجاع الضمير المفرد الى الجمع وايضا يلزم ارجاع ضمير المذكر الى المؤنث وايضا المرفوعات جمع والملحوظ فيه الافراد فعلى هذا يلزم تعريف الافراد لا الماهية والجنس مع ان الامر بالعكس لان الافراد كثيرة غير متناهية وعلى الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر وايضا يلزم تعريف الفرد لان المرفوع فرد وحاصل الجواب ان الضمير راجع الى المرفوع وهو مذكور في ضمن المرفوعات وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما او معنى وههنا هو الثالث ولا يلزم تعريف الافراد لان اللام للجنس وهو يبطل معنى الجمعية **قوله** اي اسم اه جواب عن اسولة ثلثة احدها ان كلمة ما وضع للعموم فعلى هذا التعريف ليس بجامع لصدقه على الدال مثلا في نحو جاءني زيد لانها مشتمل على علم الفاعلية مع انه ليس بمرفوع والثاني ان المضارع ايضا مشتمل على علم الفاعلية مع انه ليس بمرفوع والثالث ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فلابد من ضمير الفصل كما ستعرف في بحث المضمرات وههنا كذلك لان ما موصولة وما بعده صلة والموصول من المعارف فينبغي ان يقول هو هو ما اشتمل اه فاجاب بقوله اي اسم اه حاصله ان كلمة ما وان كانت موضوعة للعموم لكن المراد ههنا الاسم والقرينة عليه ذكر المرفوعات فلما فسر كلمة ما بالاسم اندفع الاول والثاني ولما فسر بالنكرة اندفع الثالث

فعلم ان ما موصولۃ او موصوفۃ علی ما ہو الاصل فی مقام الخبر **قوله** علامة اہ جواب عن سوالین احدہما ان تعریف للمرفوع لیس بصادق علی فرد من الافراد مشتملا علی علم الفاعلیۃ والا یلزم استعمال الشئ علی نفسہ لان العلم قسم من الاسم وثانیہما ان العلم ما وضع لشئ بعینہ غیر متناول غیرہ بوضع واحد والضمۃ والالف والواو لیست علما بہذا المعنی للمرفوع علی ان العلم قسم من المعرفۃ والمعرفۃ قسم من الاسم فتفسیر العلم بالضمۃ والواو والالف تفسیر الشئ بالمبائن علی صورۃ علی ان ذلک یستلزم المحال اعنی الدور والتسلسل والترجیح بلا مرجح فافہم اجاب بقولہ علامۃ اہ حاصلہ ان المراد بالعلم العلامۃ وایضا اشارۃ الی ان العلم ہہنا لیس بالمعنی الاصطلاحی بل بالمعنی اللغوی والیاء مصدریۃ لا للنسبۃ الی ہذا **قوله** کون الاسم اہ جواب سوال وہو ان الاصل ہو الایجاز والاختصار فینبغی ان یقول ما اشتمل علی علم الفاعل فلا حاجۃ الی الحاق الیاء المصدریۃ اجاب بقولہ کون اہ حاصلہ ان الفاعل عبارۃ عن ذات التشخص والعلامۃ علامۃ لکونہ فاعلا لا لذاتہ والا لکان زید مرفوعا فی رایت زیدا لان ذاتہ موجود ہہنا ایضا **قوله** والمراد بالاشتمال اہ جواب سوال وہو ان اشتمال المرفوع علی علم الفاعلیۃ فی الاعراب بالحرف مستقیم لان المتبادر من الاشتمال اشتمال الکل علی الجزء نحو ابوک وہو کل والواو جزءہ واما فی الاعراب بالحرکۃ فغیر مستقیم لان الحرکۃ لیس جزء المرفوع اجاب بما تری لکنہ یرد علیہ ان ہذا فی الاعراب بالحرکۃ مستقیم لان المرفوع متصف بالحرکۃ واما فی الاعراب بالحرف فغیر مستقیم لان الکل غیر متصف بالجزء لکنہ مرفوع لان الاعراب بالحرف محمول علی الاعراب بالحرکۃ لان الاعراب بالحرف فرع لہ او تحریر السوال ہکذا ان الاشتمال علی انواع اشتمال الکل علی الجزء واشتمال الموصوف علی الصفۃ واشتمال الظرف علی المظروف واشتمال الکلی علی الجزئی باعتبار الصدق فای معنی مرادہ ہہنا فعلم بما تری حاصلہ ان المراد بالاشتمال ان یکون الاسم موصوفا بمدلول العلامۃ وہو الفاعلیۃ الی **قوله** لفظا او تقدیرا جواب سوال وہو ان فتی فی جاءنی فتی فاعل مع انہ لیس بمشتمل علی علم الفاعلیۃ فاجاب بما تری **قوله** او محلا اہ جواب سوال وہو ان ہذا فی جاءنی ہذا فاعل مع انہ لیس بمشتمل علی علم الفاعلیۃ لا لفظا ولا تقدیرا اجاب بقولہ او محلا اہ وفیہ ایضا رد علی الفاضل الہندی لانہ اجاب عن ہذا الاعتراض بان ہذا التعریف لیس للمرفوع المطلق بل للمرفوع اللفظی والتقدیری فعلی ہذا لم یدخل فی المعرف فلا باس بعدم دخولہ فی التعریف وایضا فیہ رد علی ما ذہب الیہ بعض الشارحین کصاحب الغایۃ والہندی من تخصیص المرفوع بما اشتمل علی الرفع لفظا وتقدیرا وعدم اعتبار الرفع المحلی بناء علی انہ لا یکون الا فی المبنی والمرفوعات من اقسام المعرب وحاصل الرد ان الفاعل واخواتہ کما تکون من الاسماء المعربۃ کذلک یکون من المبنیات فینبغی ان یعتبر تعریف المرفوع علی وجہ یصدق علی المعرب والمبنی وذلک لان المرفوع لم یجعلہ قسما من المعرب بل یجعلہ قیدا للقسم فیجوز ان یکون اعم منہ ہکذا نقل عن العصمۃ والزبدۃ

قوله ولا شك اه هذا تصريح على وجه الرد **قوله** فكيف اه وجه الرد عليه **قوله** أي من المرفوع او مما آه انما تردد فيهما لان فی ارجاع الضمير لكل واحد منهما حسنان وقبحان اما حسنه فباعتبار ان ارجاع الضمير الى المرفوع يكون تقسيما للمعرف بعد التعريف وتقسيم المعرب بعد التعريف يدل على غاية ايضاح المعرف واما حسنه الثانى فلان فيه مطابقة الضمير ذكر فی التعريف ورد الذی يذكر فيما بعد من قوله ومنها المبتدأ والخبر واما قبحه الاول فباعتبار ان الاصل فی الضمائر ان تكون راجعة الى مكان الاقرب وهو قوله ما اشتمل لا الابعد وهو المرفوع واما قبحه الثانى فباعتبار ان الاصل فيهما ان تكون راجعا الى المذكور الصريحي لا الضمنی وههنا الى الثانی لان المرفوع مذكور فی ضمن المرفوعات وفی ارجاعه الى قوله ما اشتمل ايضا حسنان وقبحان وهذا على عكس ما ذكرا ولا **قوله** لانه جزء الجملة اه غالبا فی افادة النسبة فلا يرد ما قيل انه قد يكون جزء للجملة الاسمية كما فی زيد قائم ابوه وانما كانت اصل الجمل لانها مشتمل على الشئ الذی وضع للنسبة وهو الفعل لانه وضع لان يكون مسندا دائما فصارت النسبة قوية فی الجملة الفعلية والرفع علامة لكون الشئ مسندا اليه وهو ايضا قوی لانها لا تكون الا مسندا اليه فح صار الجملة الفعلية اقوى ايضا واما الاسناد فی الجملة الاسمية فبعارض التركيب **قوله** ولان عامله اه لان عامله موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ فانه عدمی معقول وقوة المؤثر يقتضی قوة الاثر وهو الرفع وهو علامة كون الشئ مسندا اليه فصار الفاعل اقوى فی المرفوعية من المبتدأ ولا يعارضه ماذكر فی المبتدأ من انه لا يفيد قوة فی المرفوعية بل يفيد فضيلة عامله كذا فی الغمور **قوله** وقيل اه قائله سيبويه وفی لفظ قيل اشارة الى الضعف ووجه الضعف ماذكرنا من قوة المؤثر اه **قوله** لانه باق اه هذا الدليل وان كان يقتضی اصالة المبتدأ بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان المبتدأ اصل المرفوعات لكنه اذا ثبت اصالته بالنسبة اليه فقد ثبت اصليته بالنسبة الى سائر المرفوعات بالطريق الاولى كذا فی الزبدة **اجيب** عنه بانا سلمنا ان الاصل فی المسند اليه التقديم لكن لا مطلقا بل اذا لم يمنع مانع وفی الفاعل وجد المانع منه وهو الالتباس بالمبتدأ **واجيب** عن قوله ولانه يحكم اه بان الاصل فی الحكم الحكم بالمشتق والحكم بالجامد قليل لا يعتد به **قوله** ای اسم اه جواب سوال وهو ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فلا بد من ضمير الفصل كما ذكرنا اجاب بقوله ای اسم اه حاصله انا لا نسلم ان الخبر معرفة بل نكرة لان كلمة ما موصوفة لا موصولة كما هو الاصل فی الخبر **قوله** او حكما اه جواب سوال وهو ان نحو ان ضربت فی اعجبنی ان ضربت زيدا فاعل اعجبنی مع انه ليس باسم بل جملة اجاب بقوله او حكما حاصله انه اسم حكما باعتبار ان المصدرية الناصبة فتقديره اعجبنی ضربك زيدا **قوله** اسند اليه الفعل اه قيل المراد من هذا الفعل لا يخلو اما الفعل اللغوی او الاصطلاحی لا سبيل الى الاول لانه على هذا التقدير يكون ذكر قوله وشبهه فيما بعد بلا فائدة لان شبهه داخل فی الفعل اللغوی ولا الى الثانی لانه لم يسند الى الفعل الاصطلاحی وهو الحدث والزمان

والنسبة الى فاعلہ اما **اجیب** عنہ بان المراد هو الثانی لكن ما اسند الیہ خبر هذا الفعل هو الحدث وانما
یكون اسناد الشئ باعتبار اجزائہ **قوله** بالاصالة اه جواب سوال وهو انہ یدخل فی الحد عمرو فی
جائنی زید وعمرو لانہ اسند الیہ الفعل مع انہ لیس بفاعل بل معطوف اجاب بقولہ بالاصالة **قوله**
ای ما یشبہہ اه جواب سوال وهو ان نحو ابوه فی زید قائم ابوه فاعل مع انہ لم یسند الیہ شبہ الفعل بل
اسند الیہ المشبہ بالفعل وهو قائم لان الشبہ نسبة بین المشبہ والمشبہ بہ حاصل الجواب ان الشبہ
بمعنى المشابہ بصیغة اسم الفاعل ولما كان هو صفة ولا بد لها من الموصوف فزاد موصوفہا وهو
ما الموصوفة وانما عبر عن اسم الفاعل بالمضارع دفعا لما قیل وهو ان ما الموصوفة نكرة بمعنى شئ
والمشابہ معرفة بالاضافة الى الضمیر فلم یحصل المطابقة بینہما فاجاب بان اسم الفاعل ههنا بمعنى
الفعل المضارع والفعل مع الفاعل جملة خبریة وهی تقع صفة للنكرة **قوله** فی العمل اه جواب سوال وهو
انہ اذا كان المراد من الشبہ ما یشبہہ فهذه المشابهة لا یخلو اما ان یكون فی الدلالة على الحدث
او فی الحركات والسكنات وعدد الحروف او فی الاشتقاق فعلى الاول تعریفہ لیس بجامع لعدم صدقہ
على زید فی قولہ فی الدار زید لانہ فاعل مع انہ لم یسند الیہ الفعل او شبہہ لان الظرف لا یدل على
الحدث كالفعل وعلى الثانی فلا یصدق على زید فی المثال المذكور وعلى زید فی هیهات زید ونحوهما
لانہ فاعل مع انہ لم یسند الیہ ما یشبہہ لان الظرف واسم الفعل ونحوهما لم یشبہ الفعل فی الحركات والسكنات
وعدد الحروف وعلى الثالث لا یصدق على زید فی المثالین المذكورین وایضا على زید فی اعجبنی
ضرب زید عمرا لانہ فاعل مع انہ لم یسند الیہ شبہ الفعل لان كل واحد من الظرف واسم الفعل والمصدر
غیر مشتق كالفعل اجاب بقولہ فی العمل یعنی ان المراد بالمشابهة المشابهة فی العمل لا غیر **قوله** وقدم
علیہ اه الواو للحال وهذه الجملة فی محل النصب حال عن قولہ الفعل او شبہہ **قوله** الفعل او شبہہ
اه جواب سوال وهو ان الضمیر فی قدم راجع الى الفعل وشبہہ فعلى هذا یلزم ارجاع الضمیر المفرد الى التثنیة
اجاب بقولہ ای الفعل اه حاصلہ ان هذا الضمیر راجع الى احد الامرین المستفاد من كلمة او **قوله** ای على
ذلك الاسم اه فیہ اشارة الى ان الضمیر فی علیہ راجع الى الاسم المفهوم من قولہ ما اسند الیہ **قوله** لانہ مما
اسند الیہ اه جواب سوال وهو ان الفعل فیہ مسند الى الضمیر دون زید فحینئذ صار خارجا بقولہ
ما اسند الیہ فاخراجہ بقولہ قدم علیہ یلزم اخراج المخرج فاجاب بقولہ لان الاسناد اه حاصلہ
ان الفعل اسند الیہ ایضا لانہ لما اسند فعل الى الضمیر اولا ثم بواسطة عود ذلك الضمیر
الى زید اسند الیہ الفعل ثانیا فتكرر الاسناد ویقوى الحكم مفتاح **قوله** لكنہ اه جواب
سوال وهو انہ على هذا لم یخرج عنہ اصلا اجاب بما ترى **قوله** والمراد اه جواب سوال
وهو ان تعریف الفاعل لیس بمانع لصدقہ على من فی كریم من یكرمك لانہ
اسم اسند الیہ شبہ الفعل وهو كریم مقدم علیہ مع انہ لا یقال لہ فاعل بل مبتداء
وتركیبہ من موصول یكرم فعل مضارع معلوم والضمیر فیہ فاعل راجع الى من

ولٹ مفعوله وهذه الجملة صلة الموصول والموصول مع الصلة مبتدأ وكريم خبره المقدم عليه اجاب
بقوله والمراد اه حاصله ان تقديم هذه الخبر على المبتدأ ليس بواجب **قوله** قلت المراد وجوب
اه بقرينة انه بصدد نوع من انواع المرفوعات وليس نوع الخبر مقدما على المبتدا بل فرده مقدما عليه
قوله اسنادا واقعا اه جواب سوال وهو انه قوله على جهة قيامه به مفعول مطلق لقوله اسند ولا يصدق
حد المفعول المطلق عليه لان معنى الفعل ليس مشتملا عليه بل على الاسناد اجاب بقوله اسنادا اه
حاصله انه مفعول مطلق مجازا باعتبار الموصوف بلا اعتبار المتعلق يعني ان قوله على جهة قيامه به
ظرف مستقر باعتبار المتعلق وهو واقعا صفة المصدر محذوف وهو اسنادا فاطلاق المفعول
المطلق عليه من قبيل ذكر متعلق الصفة واراد به الموصوف **قوله** او شبهه جواب سوال وهو ان
ارجاع الضمير المفرد في قيامه الى ماسبق غير صحيح لان فيما سبق امران الفعل وشبهه ففيه ارجاع
الضمير المفرد الى التثنية وهو غير جائز فاجاب بقوله الفعل وشبهه اه حاصله ان الضمير في قيامه
راجع الى احد الامرين كما فهم من كلمة او **قوله** على طريقة قيام اه انما فسر الجهة بالطريقة لان
لها معنى اخر وهو لا يستقيم ههنا وهو عبارة عن منتهى الاشارة الحسية او الاشارة الى ان الجهة
بمعنى الطرز والطريقة علمت هذا العلم على وجه علمك او على جهة اي على طرز وطريقة شكله
زيد **قوله** فطريق اه جواب سوال وهو ان تعريفه ليس بمانع لصدقه على زيد في ضرب زيد لانه
اسم اسند اليه الفعل ومقدم عليه وجوبا على جهة قيامه به مع انه ليس بفاعل فاجاب بما ترى
او جواب سوال وهو ان المتبادر من القيام القيام على وجه الصدور وهذا لا يصح لانه يخرج
منه مات زيد وطال عمرو لان الفعل في هذين المثالين قائم بالفاعل لا صادر عنه **فاجاب**
بقوله فطريق اه حاصله ان المراد بطريق القيام ان يكون ذلك الفعل بصيغة المعلوم وما في حكمه
فيصدق الحد عليهما **قوله** او على ما في حكمها اه جواب سوال وهو ان تعريف الفاعل
لا يكون جامعا لانه لا يصدق على ابوه في زيد قائم ابوه لانك قلت ان الفاعل ما اسند اليه الفعل
على صيغة المعلوم وقائم ليس صيغة فعل مع قطع النظر عن المعلومية فاجاب بقوله او على ما في
حكمها حاصله ان قائما في التركيب المذكور في حكم الفعل على صيغة المعلوم في كون كل واحد من
الفعل وشبهه يعني قائما مسند الى الفاعل **قوله** والاحتياج اه جواب سوال وهو ان زيدا في ضرب زيد
فاعل حقيقة لصدق التعريف عليه فينبغي للمصنف ان لا يذكر هذا القيد وهو على جهة قيامه به بل الواجب
عليه تركه كما تركه الشيخ عبد القاهر والزمخشري مع انهما رئيسين في النحو فاجاب بقوله والاحتياج
اه حاصله ان من النحويين من لم يجعل مفعول ما لم يسم فاعله داخلا في الفاعل فيحتاج الى هذا
القيد والمصنف منهم وبعض المتقدمين والمتاخرين ايضا على هذا ومن جعله داخلا فيه كصاحب
المفصل والشيخ عبد القاهر والزمخشري فلا حاجة اليه عندهم وعليه اكثر المتقدمين
زيد **قوله** زيد اه جواب سوال وهو ان المثال لا يكون الا مضافا اليه لقوله

نسخہ اعلمت هذا الفعل على وجه علمك الى

مثل ولفظ المثل ههنا مضاف الی مجموع **قوله** قام زید وذلك لیس بفاعل مفرد بل جملة والجملة لیس بفاعل کما لا یخفی وایضا لا یصح الاضافة الیه لان کون الشئ مضافا الیه من خواص الاسم وذلك لیست باسم بل جملة فاجاب بقوله زید اه حاصله ان هذه العبارة محمول علی المسامحة تقدیره مثل زید فی قام زید لان من البین ان الفاعل لیس بمرکب بل جزء ۱۲ هندی **قوله** فهذا مثال المسند اه جواب سوال وهو ان تعدد الامثلة باطل لان الغرض منها توضیح الممثل وهو یحصل بالواحد وحاصل الجواب ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات فبکل مثال اشارة الی ممثله **قوله** ومثل اه اشارة الی العطف **قوله** ابوه اه اشارة الی سوال مر آنفا **قوله** فهذا مثال اه جواب سوال مثل ما مر آنفا ایضا **قوله** فی الفاعل اه جواب سوال وهو ان قوله والاصل مبتدأ والجملة التی بعده خبره وحمل هذا الخبر علی المبتدء غیر جائز لانه من قبیل حمل الخاص علی العام لان الاصل عام یتناول الاصل الذی یکون فی الفاعل او فی المبتدء او الخبر او غیرها اجاب بقوله فی الفاعل اه حاصله ان الالف واللام فی الاصل عهدی اشار بها الی الاصل الذی یکون فی الفاعل لا غیر وهو خاص ایضا **قوله** ای ما ینبغی اه جواب سوال وهو ان الاصل یجئ علی معان کثیرة کالقاعدة الکلیة والدلیل وما ینبغی والاولی فای معنی مراد ههنا فاجاب بقوله ای ما ینبغی اه اشارة الی ان الاصل ههنا بمعنی الاولویة لا غیر **قوله** ان لم یمنع اه جواب سوال وهو انه ینتقض بضربك زید فان زیدا لیس مما یلی الفعل مع انه فاعل فاجاب بقوله ان لم یمنع اه فیکون حاصل المعنی ان الفاعل من حیث هو فاعل یقتضی قربه من الفعل لکن قد یزال ذلك الاقتضاء بعارض یقتضی رجحان الابعد ووجوبه کاتصال ضمیر المفعول بالفعل وتخیره بوجه آخر وهو انه یعلم من قوله والاصل ان یلی الفعل اه ان تقدیمه اصل وتاخیره ایضا جائز والامر لیس کذلك لانه منقوض بنحو ضرب غلامه زید لان تاخیر الفاعل عن المفعول غیر جائز للزوم الاضمار قبل الذکر فینبغی ان یجعل هذا الترکیب خلاف الاصل مع انه لیس کذلك فاجاب بقوله ان لم یمنع اه والمانع ههنا موجود وهو الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة فی الفضلة **قوله** المسند الیه اه جواب سوالین الاول انه لم یذکر شبه الفعل کما یذکر الفعل لان الفاعل کما یلی الفعل کذلك یلی شبه الفعل ایضا والثانی ان یلیه الیه من احوال الفعل فینبغی ان یذکر فی بحثه کما هو الاصل دون الفاعل فاجاب عنهما بقوله المسند الیه فحینئذ صار من احوال الفاعل وایضا یدخل فیه شبه الفعل لانه ایضا مسند الیه **قوله** ای یکون اه جواب سوال وهو ان الایلاء علی نوعین احدهما ان یکون الفاعل قبل الفعل وثانیهما ان یکون بعد الفعل فای شئ مراد ههنا علی ان الایلاء من الامور الاضافیة فان الایلاء فی المرتبة الثانیة ایلاء بالنسبة الی الثالثة وهکذا فی الثالثة والرابعة فاجاب عن الاول بقوله ان یکون بعده وعن الثانی بقوله من غیر ان یتقدم اه **قوله** من معمولاته اه جواب سوال وهو ان هذه القاعدة منقوضة بکفی بالله شهیدا فان الله فاعل کفی مع انه لیس مما یلی الفعل

ان مقصود　بالصدر　للسائل　وذکر الامثلة　الایضاح　الممثل و　ذلك یحصل　بالواحد　فالحاصل　المتعددها　الی م

کلان الباء بینہما فاصل فاجاب بقولہ من معمولات حاصلہ ان المراد بعدم التوسط بین الفعل و
الفاعل شئ اٰخر الذی کان من معمولات الفعل والباء فی کفی باللہ لیس کذلک بل ھو زائدۃ فلا یرد
النقض **قال** جاز ضرب غلامہ اہ وما قیل ان جاز فعل وما بعدہ فاعل والفاعل قسم من الاسم وما
بعدہ جملۃ وھی لا تکون فاعلا فمدفوع لانہ مؤول بھذا الترکیب وکذا حال **قولہ** وامتنع ضربہ اہ وروداً
ودفعا **قولہ** جزی ربہ اہ المقصود بالتمثیل ھو الضمیر فی ربہ لان جزی فعل ماض معلوم وربہ فاعل
مضاف الی الضمیر المجرور الراجع الی عدی المتاخر وعنی جار ومجرور متعلق بجزی وعدی مفعول بہ
وموصوف ابن صفتہ مضاف الی حاتم وجزاء مفعول مطلق لقولہ جزی مضاف الی الکلاب والعاویات
صفتہا وقد فعل ھذا جملۃ للتفاول قولہ جزی ربہ ای صاحب الجزاء وھو اللہ تعالٰی جل شانہ
واذا کان الضمیر راجعا الی عدی یکون الرب بمعنی پرورندہ لا بمعنی الصاحب عند السلف **قولہ**
للضرورۃ یعنی یجوز للشاعر ما لا یجوز لغیرہ لان الضرورات تبیح المحظورات **قولہ** الدال اہ صفۃ
کاشفۃ للاعراب لا تعریف لہ اہ جواب سوال وھو ان ذکر القرینۃ یغنی عن ذکر الاعراب لانہ لا یکون
الا قرینۃ لان کل واحد منہما عبارۃ عن الامر الدال علی فاعلیۃ الفاعل ومفعولیۃ المفعول فلو قال
واذا انتفی القرینۃ لکفی اجاب بقولہ الدال حاصلہ ان الاعراب موضوع بازاء الشئ بخلاف القرینۃ
فانہا تدل علیہما لا بالوضع فلا یکون احدھما شاملا للاخر ورد علی الفاضل الھندی حیث قال ان القرینۃ
اعم من الاعراب وانتفاء الاعم یستلزم انتفاء الاخص فلو قال واذا انتفی القرینۃ یکفی **قولہ** بالوضع ۲
متعلق بالدال ویفہم من ھذا القید عنی بالوضع ان الحرکات الاعرابیۃ من جملۃ الالفاظ فیکون
الالفاظ موضوعۃ للمعنی المفرد فیکون کلمۃ ولیس کذلک زید وعبد الرحمٰن **قال** لفظا منصوب علی
التمیز ای انتفی لفظ الاعراب لا تقدیرہ **قولہ** والمفعول المقدم اہ جواب سوال وھو ان ضمیر فیہما راجع
الی الفاعل والمفعول وھو غیر مذکور فلزم الاضمار قبل الذکر فی اللفظیۃ **فاجاب** بقولہ والمفعول اہ
حاصلہ ان الفاعل مذکور صریحا کما فی قولہ فمنہ الفاعل وھو ما اسند الیہ اہ وضمنا فی ضمن الامثلۃ
کما قال المص اقام زید والمفعول وان لم یکن مذکورا صریحا لکنہ مذکور فی ضمن الامثلۃ کقولہ ضرب
غلامہ زید فلا یلزم الاضمار قبل الذکر **قولہ** فلا یرد علیہ ان ذکر الاعراب ای لانہ دال علیہما بالوضع
والقرینۃ دالۃ علیہما لا بالوضع **قولہ** شاملۃ لہ اہ بناء علی ان القرینۃ عبارۃ عن الامر الدال علی
الشئ مطلقا سواء کان بالوضع او لا عبد الرحمٰن **قولہ** نحو ضربت اہ فان تاء التانیث موضوعۃ
للتانیث فہی تدل علی کون الفاعل مؤنثا فالفاعل المؤنث لازم لہا والالف فی حبلی للتانیث والقرینۃ
فیہا لفظیۃ بخلاف اکل الکمثری یحیی فان القرینۃ فیہ معنی الاکل لا لفظ فالقرینۃ ح معنویۃ
قولہ بارزا اہ جواب سوال وھو ان المتصل بمعنی المضموم والضم انما یتصور فی الملفوظ فیخرج
عنہ المستکن اجاب بقولہ بارزا اہ حاصلہ ان المراد بالمتصل غیر مستقل فی التلفظ بل یحتاج فی
التلفظ الی الغیر سواء کان التلفظ بہ حقیقیا او حکمیا ۲

عـہ قولہ رب بفتح الراء وسکون الباء والتشدید بمعنی پرورندہ وبضم الراء بمعنی جمع مخلوقات مع کسر الراء ... ۱۲ مفتی عبد الرحیم بابا

عـہ قولہ لا عراب ای لانہ دال علیہما بالوضع

قوله بشرط اه جواب سوال وهو ان هذه القاعدة منقوضة بمثل زيد ضربت فان الفاعل فيه مضمر متصل ولا يجب تقديمه على المفعول **اجاب** بقوله بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل وههنا ليس كذلك بل المفعول مقدم عليه فلهذا لا يصح تقديمه على المفعول **قوله** مفعول الفاعل اه قيل ان الاضافة المفعول الى الفاعل غير جائز لانه انما يكون للفعل لا له **قلنا** نعم الا انه محمول على المسامحة اذ اضافته اليه لادنى ملابسة لان كل واحد منهما مضاف الى الفعل لكونهما معمولين للعامل الواحد او يكون المفعول للفعل الذى يكون صادرا عن الفاعل فلهذا اضاف اليه **قوله** بشرط توسطها اه جواب سوال وهو انه منقوض بنحو ما ضرب عمروا الا زيد لان المفعول وقع بعد الا مع انه لا يجب عليه تقديم الفاعل فاجاب بقوله بشرط توسطها اه وفى هذا المثال لا يتوسط الا بينهما بل تقدم عليهما **قوله** فى صورتى التقديم والتاخير اه اى وجوب تقديم الفاعل وامتناع تاخيره الذى بينهما ملازمة لان وجوب تقديم الفاعل يستلزم امتناع تاخيره بشرط توسط الا فان انقلاب المعنى فى هذه الصورة واما فى صورة تقديم المفعول مع الا فلا يلزم الا الانقلاب بحسب الظاهر لكن غير مستحسن كذا فى العصمة **قوله** او بعد معناها اه اشارة الى العطف اى على ان معناها معطوف على الا وهو مضاف اليه لبعد فكذا هذا **قوله** نحو انما اه فان كلمة انما بمعنى الا فى افادة الحصر على ما هو المشهور عند النحاة لكن افادة الحصر فى الا باعتبار اللفظ وفى انما باعتبار المعنى لان الا يفيد الاثبات مع النفى اى اذا دخل على الكلام المنفى جعل الا ما بعده مثبتا فاذا دخل على المثبت جعل ما بعده منفيا وهذا المعنى موجود فى معنى انما اى يفيد انما الاثبات مع النفى فى المعنى نحو انما ضرب زيد عمروا اى الكلام هذا لا غير اى سخن این ست دیگر نیست **قوله** فى جميع هذه الصور اه هذا لدفع تخطية المبتدى لانه بمنزلة الطفل فذهب ذهنه الى قريب اى اذا وقع كلمة بعد بين حرف الشرط وهو اذا والجزاء وهو قوله وجب تقديمه ذهب ذهنه الى ان الجزاء متصل بالاخير اعنى قوله معناها **قوله** فلمنافاة الانتصال اه يعنى لو قدم المفعول المذكور بعد الفعل على الفاعل المتصل له يلزم انفصاله عنه **فان قيل** انما يلزم انفصال الفاعل لو كان المفعول مفعولا منفصلا واما اذا كان المفعول ايضا متصلا فلا يلزم الانفصال نحو ضربتك كما لا يلزم فى ضربتك **قلنا** فعلى هذا يلزم تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة **وايضا** ان الفاعل المضمر المتصل بالفعل كالجزء للفعل لفظا ومعنى فلو دخل بينه وبين الفعل يلزم وقوع كلمة بين اجزاء كلمة واحدة وذا لا يجوز كذا فى العصمة **قوله** لكن بشرط توسطها اه دفع سوال وتقريره الى قول الشارح اعنى بشرط توسطها فلينظر اليه ليحصل السوال والجواب **قوله** قبل تمامها اه يعنى ضاربية زيد صفة له قصر تعلقها على عمرو فلو قيل الا عمرا قبل ذكر زيد يلزم قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة مقصورة على عمرو وهى الضرب المسند الى زيد لا مطلق الضرب فلا بد من تقدم الفاعل ليتم تلك الصفة لان تمامها

بعد ذکر الموصوف **قوله** المتوسط بينهما اه لانہ لو قدم الفاعل على المفعول معرا لا فيقال ما ضرب الا زيد عمرا فالظاهر ان معناه انحصار مضروبية عمرو في زيد ذا لحصر فيما يلي كلمة الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تاخير الفاعل عنه لكنه لم يستحسنه بعضهم لانہ من قبيل قصر الصفة قبل تمامها يعني ان مضروبية عمرو صفة لم قصر تعلقها على زيد **فلو** قيل زيد قبل ذكر عمرو لزم قصر الصفة قبل تمامها **وانما** قال المتوسط ولم يقل توسطها كما قال فيما سبق للتفنن في العبارة كذا في عبد الرحمن **قال** وجب تاخيره اه ولم يقل وجب تقديمه اي تقديم المفعول اذ الكلام في الفاعل فلا يليق ان يبين حال الفاعل فيه صريحا وحال المفعول التزاما كذا في الزبدة **قوله** في جميع هذه الصور اه قد مر فائدته **قوله** بان يكون المفعول ضميرا اه جواب سوال وهو انه منقوض على ضرب عمرا زيد فانه متصل بالفعل مع ان تاخير الفاعل ليس بواجب فاجاب بما تر **قال** وهو اه الواو للحال **قوله** ضميرا اه اشارة الى ظهور الموصوف لان قوله متصلا صفة لابد له من الموصوف **قوله** الرافع للفاعل اه جواب عن اسولة ثلثة الاول ان حذف الفعل من احوال الفعل فينبغي ان يتعرض له في مبحثه والثاني انه ينبغي ان يذكر شبه الفعل لانه كما يحذف الفعل عند قيام القرينة كذلك يحذف شبهه عنده والثالث ان مثل هذه العبارة مذكورة في المفعول والمفعول به فكان ذكره هنالك مستدركا اجاب عنها بقوله الرافع اه حاصله ان حذفه وان كان من احوال الفعل لكنه اذا كان بمعنى الرافع للفاعل فحينئذ صار حذفه من احوال الفاعل واندفع دخل فيه شبهه لانه دافع له ايضا ولا يلزم الاستدراك ايضا لان الفعل الذي ذكره في المنصوبات اريد به الناصب للمفعول المطلق وبه **قال** لقيام اه اللام للوقت لا للعلة لانها ينافي جواز الحذف اذ هي تقتضي وجوبه كذا في الزبدة **قوله** اي حذفا اه جواب سوال وهو ان قوله جوازا مفعول مطلق لقوله يحذف مع ان معناه لا يشتمل على الجواز بل على الحذف فكيف يكون الجواز مفعولا مطلقا لقوله يحذف **اجاب** بقوله حذفا اه حاصل الجواب انه مفعول مطلق مجازا باعتبار الموصوف المحذوف وهو الحذف **قوله** جائزا اه جواب سوال وهو ان اتصاف الحذف بالجواز غير جائز لان صفة الشئ محمولة عليه وحمل قوله جوازا على الحذف غير صحيح اجاب بقوله جائزا يعني ان الجواز مصدر مبني للفاعل وهو جائز فح يصح الحمل **قوله** فيما كان اه جواب سوال وهو ان مثل مضاف وزيد مضاف اليه وفي هذه الاضافة لا يخلو اما بيانية او لامية او ظرفية وعلى الاول دخل فيه زيد وخرج عنه عمرو مثلا وعلى الثاني صار بالعكس وعلى الثالث يلزم ظرفية الشئ لنفسه والكل باطل كما مر غير مرة اجاب بقوله فيما حاصله ان المراد بها هو الاول لكن المراد بمثل زيد كل اسم وقع في جواب سوال السائل فحينئذ دخل زيد وعمرو وغيرهما **قوله** محققا اه جواب سوال وهو ان ذكر ضارع في قول الشاعر مستدرك لانه ايضا وقع في جواب سوال لا جاب بقوله محقق حاصله ان الضارع وقع في جواب سوال المقدر لا محقق

جائز

والثاني

فحینئذٍ لا یلزم الاستدراک **قال** لمن اه متعلق بمقول وهو حال عن زید تقدیرہ مثل زید
حال کونہ مقولا فی جواب من ای ذات من قام **قوله** سائلا اه جواب سوال وهو ان هذا
الحکم منقوض بمثل زید حال کونہ مقولا فی جواب من قال من قام فی حالۃ ترادف ہو معہ
یعنی اذا کان قام علما للانسان لکن الزید اشہر منہ لانہ اذا وقع فی جواب من قام لا یصیر
ذلک الزید فاعلا لفعل محذوف بل خبر عن المبتدء المحذوف اعنی ضمیر هو تقدیرہ هو
زید فلا یصح حینئذ اطلاق قول المص اجاب بقولہ سائلا ای حال کون من قام سائلا عمن
یقوم بہ القیام حاصلہ ان هذہ العبارۃ محمولۃ علی من قال من قام غیر علم اما اذا کان علما فالامر لیس
کذلک **قوله** فیجوز ان اه الی قولہ بذکرہ اه اشارۃ الی ان الجواز بمعنی الامکان الخاص ۱۲
قوله وانما قدرہ اه جواب سوال وهو انہ ینبغی ان یجعل زید مبتدء محذوف الخبر لیطابق الجواب
مع السوال لانہ جملۃ اسمیۃ فالمناسب ان یکون جوابہ کذلک ایضا اجاب بقولہ وانما قدرہ اه
لکن قیل فعلی هذا لا یطابق السوال بالجواب لان السوال بالجملۃ الاسمیۃ فالمناسب ان یکون
جوابہ جملۃ اسمیۃ **قلنا** ان السوال وان کان فی الظاہر جملۃ اسمیۃ لکن فی المعنی جملۃ فعلیۃ لانہ
فی الاصل اقام زید ام عمرو ام بکر لکن السوال عن کل فرد محال فغیر الکلمۃ عام المعنی وشامل
لکل فرد وهو من ومقدم لانہ استفہامیۃ وهو مقتضی لاصالۃ **قوله** عاجز ذلیل اه فسر
الضارع بہ لان لہ معنی اٰخر لا یستقیم ههنا وهو المشابہۃ **قوله** فلیس مما نحن فیہ اه لانہ حینئذ
صار ضارع فاعل الفعل المذکور وهو قولہ لبیک ویصیر قولہ یزید مفعولہ **قوله** والمختبط
فسرہ بقولہ السائل الفعل من غیر وسیلۃ لان لہ معنی اٰخر غیر مستقیم هنا وهو
الابطاء ای الخیاطۃ **قوله** علی غیر القیاس اه جواب سوال وهو ان جمعیۃ مطیحۃ علی
طوائح غیر صحیح لان وزن مفعلۃ یجمع علی مفعلات فینبغی ان یجمع علی مطیحات اجاب
بقولہ علی غیر القیاس **قوله** وما مصدریۃ نحو صار تطیح بمعنی الاطاحۃ بمعنی الاهلاک **قوله**
قد یحذف اه فیہ اشارۃ الی ان قولہ وجوبا عطف علی قولہ جوازا وفائدۃ توصیف الفعل
بالرافع وایضا تفسیر **قوله** وجوبا بقولہ حذفا واجبا مامر من الاسولۃ والاجوبۃ فافہم **قوله**
لقیام قرینۃ دالۃ علی تعینہ اه فیہ انها لو کانت دالۃ علی تعین المحذوف فی هذہ الصورۃ لم یلزم
الابہام من حذفہ ولم یحتج الی ذکر المفسر بل القرینۃ فی هذہ الصورۃ تدل علی اصل الفعل مطلقا
لا علی تعینہ فان حرف الشرط فی هذا المثال قرینۃ لاصل الفعل لا لخصوص استجارک الا ان یقال
مرادہ من القرینۃ الدالۃ علی تعین المحذوف هو المجموع من حرف الشرط ووجود المفسر کذا
فی العصمۃ **قوله** قولہ تعالیٰ اه جواب سوال وهو ان المثال مضاف وقولہ وان

عـه اعنی قولہ وقد یحذف الفعل جواز القیام القرینۃ ۱۲ ــه محذوف الشرط یدل علی نفس الفعل لانہ لا بدلہ منہ
ووجود المفسر یدل علی تعینہ وهو استجارک لا غیر لان الاصل فی المفسر ان یکون من جنس المفسر ۱۲ مفتی

احد من المشرکین اه مضاف الیہ فیکون للمضاف الیہ مفردا من خواص الاسم المفرد وھو مرکب اجاب بما ترے حاصلہ ان المضاف الیہ محذوف وھو قولہ تعالیٰ **قولہ** ای فی کل موضع جواب سوال وھو ان اضافۃ المثال الی قولہ وان احد اه لا یخلو اما ان یکون بیانیۃ او لامیۃ او ظرفیۃ فعلی الاول دخل فیہ ھذا المثال وخرج عنہ وان احد من الناس ضربک وعلی الثانی ما بالعکس وعلی الثالث یلزم فساد المعنی وھو ظرفیۃ الشئ لمثلہ **اجاب** بقولہ ای فی کل موضع اه حاصلہ ان المراد ھو الشقین الاولین لکن المراد بہما کل موضع حذف الفعل من ذکر الخاص وارادۃ العام فلا بعد **قولہ** بخلاف اه جواب سوال وھو انہ ینقض بقولک جاءنی رجل ای زید فانہ اجتمع المفسر والمفسر ھہنا اجاب بقولہ بخلاف اه حاصلہ ان الابہام ھہنا ناش عن الحذف فان احد فاعل ولا یعلم انہ فاعل النصرۃ او الضرب او استجارک او غیرھا ثم علم ذلک بالتفسیر بخلاف ذلک فان الابہام ھناک من جہۃ التنکیر **قولہ** وانما وجب اه تصریح بما علم ضمنا من قولہ فانہ لو ذکر اه **قولہ** ولا یجوز اه جواب سوال وھو انہ لم لا یجوز ان یکون احد مبتدأ واستجارک خبرہ اجاب بقولہ ولا یجوز اه **قولہ** دون الفاعل وحدہ اه لان النسبۃ جزء مفہوم الفعل وللنسبۃ لابد من الطرفین الفعل والفاعل ای الطرفین ۱۲ فبحذف الفاعل یلزم ابقاء النسبۃ بدون وجود المنتسبین وذا غیر جائز بخلاف الفعل لان النسبۃ جزء منہ فبحذفہ لا یلزم ابقاءھا بدونہما بل یحذف فان معا ای الفعل والنسبۃ **فان قیل** ینبغی ان لا یحذف المبتدأ بدون الخبر لعین ما قلت **قلت** ان النسبۃ فی الخبر لیس جزء من مفہومہ فلا یلزم من وجود الخبر وجود النسبۃ بخلاف الفعل **قولہ** وذکر نعم فی مقامہا اه فیہ ان کلمۃ نعم اذا کانت مذکورۃ بعد الجملۃ تکون مذکورۃ فی مقام الجملۃ بعد حذفہا واما اذا کانت قبل الجملۃ فہی مذکورۃ فی مقام نفسہا سواء ذکرت او حذفت وھہنا الا ان یقال ان المراد بذکر نعم فی مقام الجملۃ الاکتفاء بہا عن ذکر الجملۃ کذا فی العصمۃ **قولہ** بلا العاملان اه جواب سوالین الاول ان تنازع الفعلین من احوال الفعل فینبغی ان یذکر فی بحثہ والثانی ان التنازع کما یتحقق من الفعل کذلک یتحقق من شبہہ

سلہ قیل ما السر فی جواز حذف الفعل بدون الفاعل وعدم جواز الفاعل بدون الفعل قیل ان السر ان الفاعل قوی بالنسبۃ الی الفعل وحذف القوی عند وجود الضعیف باطل ۱۲ سلہ وھو ان المص فی بیان الکلیۃ فلم اورد مثال الجزئی فاجاب بقولہ ای فی کل موضع آہ حاصلہ انا لا نسلم انہ جزئیہ بل ہو کلیۃ لان المراد بہ کل موضع ۱۲ چنگازی سلہ وھو انک قلت ان الجمع بین المفسر والمفسر غیر جائز ہذا منقوض بقولہم جاءنی رجل ای زید فانہما اجتمعا ہہنا اجاب بقولہ الناشی من الحذف وحاصلہ ان الابہام علی نوعین احدہما الناشی من حذف المفسر وثانیہما انہ ثبت فیہ تقدیر ذکرہ ففی الاول لم یجز جمعہما وفی الثانی یجوز وان احد من قبیل الاول فان احد فاعل لکن لا یعلم انہ فاعل النصرۃ او الضرب او استجارک او غیرہا ثم علم ذلک بالتفسیر وفیما قلت من قبیل الثانی فان الابہام صادر من جہۃ المسند الیہ اشار الی ہذا القول بخلاف ۱۲ نسخہ الی ھذا

فینبغی ان یذکر شبہہ ایضا اجاب عنہما بقولہ بل العاملان فحینئذ لا یرد **قولہ** اذا التنازع اہ
دلیل آخر علی ان المراد من الفعلان العاملان وایضا اشارۃ الی ظہور السوال **قولہ** واقتصر
علی الفعل لاصالتہ اہ جواب سوالین الاول انہ ینبغی ان یذکر شبہ الفعل ایضا والثانی انہ لما
کان المراد من الفعلان العاملان فینبغی ان یقول اذا تنازع العاملان لئلا یرد ذلک اجاب
عن الاول لان ذکر الفعل وحدہ للاختصار وعن الثانی ان ذکر الفعلان للاصالۃ فی العمل
قولہ وانما قال الفعلان اہ جواب سوال وہو انہ لم قال فعلان ولم یقل الافعال
لانہ یفہم من الفعلین ان التنازع انما یتحقق فی الفعلین فقط لا فیما زاد علیہما والامر لیس کذلک
بل یتحقق فی اکثر منہما اجاب بقولہ وانما قال الفعلان اہ یعنی انما قال ذلک اقتصارا علی اقل اہ[1]
قولہ ای اسما ظاہرا اہ فیہ اشارۃ الی ان ظاہرا صفۃ لا بد لہا من الموصوف وموصوفہا الاسم
وانما قدر قولہ واقعا ایماء الی ان قولہ بعدہما ظرف مستقر متعلق بقولہ واقعا وہو صفۃ لقولہ
ظاہرا فان کون الظرف صفۃ انما یکون باعتبار المتعلق کذا فی الزبدۃ **قولہ** ومعنی تنازعہما
اہ جواب عن سوالین الاول ان التنازع لا یتصور فی ترکیب من التراکیب عند احد لان البصریین
ذہبوا الی اعمال الفعل الثانی واضمار الفاعل والمفعول فی الاول ان لم یمنع مانع والکوفیون
الی عکس ذلک فانظر الی ما سیأتی فی المتن فکیف قال اذا تنازع الفعلان والثانی
ان التنازع فی اللغۃ جنگ کردن وہو خاصۃ ذی الروح والفعلان لیسا بذی روح فکیف
یتصور تنازع الفعلان **اجاب** عن الاول بقولہ بحسب المعنی حاصلہ ان التنازع علی
نوعین تنازع فی التراکیب وتنازع فی القلب والمراد ہہنا الثانی فیکون المعنی واذا قصد توجہ الفعلین
الی اسم ظاہر فی القلب وعن الثانی بقولہ یتوجہان الیہ حاصلہ المراد بالتنازع ہنا التوجہ ای
اذا توجہ الفعلان من قبیل ذکر اللازم وارادۃ الملزوم وہو کنایۃ وہی ابلغ من التصریح او
تحریر سوال قولہ بحسب المعنی ہکذا انہ لما کان المراد من التنازع التوجہ فلا یمکن توجہ الفعلین
الیہ اصلا لان التوجہ لا یکون الا بعد الترکیب وبعد الترکیب یکون الاسم معمولا
لاحدہما **فاجاب** بقولہ بحسب المعنی ای بحسب التصور السابق علی الترکیب او تحریر
السوال ہکذا ان توجہ تحقیقی یتصور فی الاجسام والفعل عرض لیس بجسم فکیف یتصور منہ التوجہ
فاجاب بقولہ بحسب المعنی حاصلہ ان المراد ہہنا المعنی المجازی والعلاقۃ بینہما موجودۃ لانہ اذا
تنازع شخصان علی شئ واحد یتوجہان الیہ فکذا اذا وقع الاسم الظاہر بعد الفعلین یتوجہان
الیہ **فان قیل** لما کان المراد من التنازع التوجہ بحسب المعنی فالضمیر المتصل اذا وقع بعدہما ای

[1] قال ظاہر النصب علی المفعولیۃ قیل باب التفاعل لازمی فکیف یکون منصوبا علی المفعولیۃ قلنا ان باب التفاعل اذا کان منقولا من المفاعلۃ المتعدی الی المفعولین یکون المفعول متعدیا الی واحد اذا کان منقولا عن المتعدی الی واحد یکون لازما کما فی قولہ تعالی یتساءلون وقولہ علیہ السلام تہادوا تحابوا تسلسلوا الحدیث والتنازع من القسم الاول نحو نازع زید عمرا درہما ۱۲

نافیہ التنازع الی الفعلین غیر مسلم ص

یتوجھان الیہ ایضا ولا یقال لہ التنازع قلنا التنازع لا یتصور فی الضمیر المتصل لان الاسم الظاہر بعد هما مشروط بکونہ صالحا لان یکون معمولا لکل واحد منہما علی البدلیۃ مع وقوعہ فی تلک الموضع والضمیر المتصل الواقع بعدھما لا یکون صالحا لھما قولہ بما ھو طریق القطع الخ وفیہ نظر لان ھذا منقوض بمثل اقائم ام قاعد انت فان اقائم وام قاعد یتنازعان فی انت ویمکن قطع التنازع بالاضمار فی انت عند البصریۃ والکوفیۃ بلا کلفۃ فلا یصح الاحتراز عن الضمیر وایضا ینقض بنحو ما ضرب واکرم الا زید فانہما تنازعا فی زید ولا یمکن قطع التنازع بالاضمار علی مذھب البصریۃ والکوفیۃ اجیب عنہما ان الحکم مبنی علی ما ھو الاغلب والاکثر والاغلب والاکثر فی الظاہر امکان القطع وفی المضمر عدم امکان قطعہ وان کان فی بعض المواضع عدم امکان القطع فی الظاہر و امکانہ فی المضمر قولہ لانہ حرف اہ فان قلت ان ھذا الدلیل لا یفید ما ھو المدعی لان المدعی عدم امکان القطع مطلقا فی المنفصل علی رأیہما والدلیل یفید عدم امکانہ ان کان الضمیر واقعا بعد الا وان لم یکن بعد الا لا یفید الدلیل المذکور عدم امکان القطع قلت قول المصؒ ظاہرا شامل لمعناہ الحقیقی والمجازی فی الاسم الظاہر لانہ بحذف المعطوف ای ظاہرا وما یجری مجراہ فالضمیر المنفصل بغیر الا داخل فیہ والذی معہ الا خارج عنہ او لان الذی بغیر الا محمول علی الذی معہ الا فی عدم القطع طردا للباب فان قیل ان حکم الظاہر الواقع بعد الا کحکم المنفصل الواقع بعد الا فی امتناع قطع التنازع فیہما کما فی ضرب واکرم الا زید فلابد من تخصیص الظاہر بان یقال وان لا یکون واقعا بعد الا لاخراجہ وجوابہما مر آنفا من قولہ والاغلب فی الظاہر امکان القطع اہ قولہ فعلی مذھب الکسائی یقطع بالحذف اہ فتقدیرہ ما ضرب الا انا وما اکرم الا انا لان الحذف جائز عندہ لا اضمارہ عبد الرحمن قولہ فیعملان معا اہ فان قیل فعلی ھذا یلزم توارد العلتین المستقلتین علی معلول واحد اجیب بان الفعل فی حال الانفراد علۃ واحدۃ واما فی الاجتماع فمجموع الجزئین علۃ واحدۃ فخ لا یرد قولہ فقد یکون اہ الفاء فی قولہ فقد لجزاء الشرط المتقدم ویحتمل ان یکون للتفصیل والجزاء محذوف وتقدیرہ واذا تنازع الفعلان ظاہرا بعدھما جاز اعمال کل واحد منہما وعلی ھذین التقدیرین یکون الفاء فی قولہ فان اعملت الثانی للتفسیر ویحتمل ان یکون الفاء للجزاء ایضا قولہ ای تنازع الفعلین اہ فیہ اشارۃ الی ان الضمیر راجع الی مصدر الفعل الذی ذکر قبلہ کذا فی الزبدۃ قولہ بان یقتضی اہ جواب سوال وھو انہ لا یتصور تنازع الفعلان فی الفاعلیۃ لانہما فعلان لان ذلک انما یکون فی الفاعلیۃ بتقدیر وقوعہما فاعلین فالفعل لا یقع فاعلا اصلا فاجاب بقولہ بان یقتضی اہ قال فی الفاعلیۃ وانما یقل فی الفاعل اشارۃ الی انہ اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما لیتناول مفعول ما لم یسم فاعلہ ولا یجوز ادخالہ فی المفعول فان اطلاق المفعول علی مفعول ما لم یسم

فاعله غير شائع الا بالتعميم من الحقيقي والحكمي لا بغيره الا ترى انه لا ينتزع في حكم المفعول
كما يظهر مما سياتي كذا في الزبدة **قال** في المفعولية وانما لم يقل في المفعول للاشارة الى انه اعم من
الحقيقي والحكمي كالفاعلية فيشتمل المفعول به بواسطة حرف الجر والتنازع في الحال كما في قوله
جاءني زيد وضربت عمرا راكبا وسائر المفاعيل كذا في الزبدة **قوله** وذلك يكون جواب
سوال وهو ان ذكر المختلفين بعد ذكر قوله في الفاعلية والمفعولية مستدرك لان التنازع في
الفاعلية والمفعولية لا يكون الا في المختلفين فاجاب بقوله وذلك اه **قوله** وليس هذا قسما اه
دفع اشكال وهو ان هذا قسم آخر من التنازع فلم لم يعتبره المصنف حيث اخرجه بقيد المختلفين
فالاولى ترك قيد المختلفين لئلا يخل فيه هذا القسم **فاجاب** بقوله وليس هذا قسما اه حاصله
انه ليس قسما ثالثا من التنازع فلا باس بخروجه يعني ان ذكر المختلفين لتخصيص الصورة الثانية
بالارادة من الوجهين لا الاول من الوجهين **قوله** لتخصيص هذه اه جواب سوال وهو انه
لا حاجة الى قوله مختلفين لان تنازعهما في الفاعلية والمفعولية لا يكون الا مختلفين فاجاب
بقوله لتخصيص اه وحاصله ان ذكر المختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني المراد بلفظ
المختلفين هو القسم الثاني من الوجهين لا القسم الاول من هذين الوجهين **قوله** التنازع
فيه واحد وفيه نظر فان في قوله ضرب وحسبت زيدا منطلقا الفعلان مختلفان في الاقتضاء
فان الاول يقتضي الفاعل والمفعول والثاني يقتضي المفعولين مع ان المتنازع فيه شيئين والجواب
ان النزاع في هذه الصورة وان كان في الشيئين لكن الاختلاف في الاقتضاء باعتبار شئ واحد
وهو فاعلية زيد ومفعوليته وليس الاختلاف باعتبار اقتضاء الفعلين المفعولية في منطلقا كذا
في العصمة **قوله** وانما لم يورده اه جواب سوال ظاهر اه واشارة الى ان مادة هذا القسم لما كان
متحققة في المثالين السابقين فكانه متحقق مذكور فلا حاجة الى ايراده كذا في الزبدة **قوله**
وذلك يتصور على وجوه كثيرة اه فاجمل لئلا يذهب الذهن الى كل مذهب ممكن فيه ولئلا يلزم
الترجيح في اختيار بعض الصور وفي هذا القسم ستة عشر وجها صرح الشارح باربعة في الامثلة
واشار الى اربعة اخر بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا وفي هذه الثمانية الفعل الاول
يقتضي الفاعل والثاني المفعول وثمانية اخر بان يكون الفعل الاول مقتضيا للمفعول والثاني
للفاعل **قوله** فيختار البصريون اه الفاء للتفصيل وليس المراد بالبصريين ان يكون جميعهم
من البصرة بل كان بعضهم من البصرة ووافقهم الآخرون فسمي كلهم بصريون تبعا فلا
يرد ان الكسائي من الكوفة فكيف عده من البصرة كذا في العصمة **قوله** النحاة اه دفع

یقال ان بعض اهل البصرة جهال یضروهم لا یختارون اعمال الثانی لان اختیار اعمال الثانی یستدعی علمائهم جهال **اجاب** بقوله النحاة فخرج الجهال ولم یقل فالمختار اعمال الثانی خلافا للکوفیون مع انه اخصر وبعبادة البیان اوفق لانه حینئذ لا یعلم ان المختار عند الکوفیین اعمال الاول لاحتمال المساواة کذا فی العصام **قوله** الفعل اه فیه اشارة الی ان الثانی صفة لابد له من الموصوف وهو الفعل المحذوف **قوله** لقربه ای لقرب الفعل الثانی الی المعمول فیکون العامل کالطالب والمعمول کالمطلوب وجعل المطلوب للطالب القریب اولی من جعله للطالب البعید ومع انه یلزم المفاصلة بین العامل والمعمول بالاجنبی اذا جعل معمولا للبعید وان کان جائزا فی باب التنازع لکن الاجتناب عنها مستحسن کذا فی الزبدة **قوله** مع تجویزا عمال الاول فیه اشارة الی ان الاختیار بمعنی الاولویة والترجیح لا بمعنی القطع والجزم **قوله** الفعل الاول فیه اشارة الی ان الاول صفة لموصوف محذوف اعنی به الفعل **قوله** کما هو مذهب البصریین ولم یقل کما هو مختار البصریین کما قال فی ما بعد کما هو مختار الکوفیین لانهم ذهبوا الیه بعد ما اختاره بخلاف الکوفیین فانهم لا یقولون بالیقین **قوله** وبداء اه وانما ذکر قوله وبدأ ههنا ولم یذکره فی قوله فیختار البصریین اه لان قوله فان قلت تفصیل للاجمال والتفصیل اوقع فی النفس فیکون النکتة ایضا وقع او جواب سوال وهو ان ههنا مذهبین مذهب البصریین ومذهب الکوفیین فلم قدم مذهب البصریین علی مذهب الکوفیین اجاب بما تری **قوله** الفعل وقد مر فائدته **قوله** اذا اقتضی الفاعل اه جواب سوال وهو انه یعلم من کلامه انه کلما عمل الفعل الثانی اضمر الفاعل فی الفعل الاول سواء اقتضی الفاعل والمفعول والامر لیس کذلک اجاب بما تری **قوله** لجواز الاضمار اه جواب سوال وهو ان الاضمار قبل الذکر غیر جائز فکیف اضمرت الفاعل فی الاول حاصل الجواب ان الاضمار قبل الذکر فی العمدة علی شرائطة التفسیر فیما بعده جائز **قوله** وللزوم اه حاصله ان اضمار الفاعل ههنا جائز واما ذکره وحذفه فممتنع اما الاول فباعتبار التکرار واما الثانی فباعتبار حذف الفاعل وکلاهما ممتنعان **قوله** علی موافقة الخ جواب سوال وهو ان قوله علی وفق الظاهر نسبة من النسب المتکررة وهی یجئ علی وزن مفاعلة فالمناسب ان یقول علی موافقة الظاهر حاصل الجواب انه اراد بالوفق للموافقة من قبیل ذکر المجرد وارادة المزید **قوله** فانه لا یضمر اه والحق ان الاضمار اولی من الحذف لانهما وان کان خلاف القیاس الا ان الاضمار قبل الذکر موجود فی کلام العرب کما فی ضمیر الشان والقصة بخلاف حذف الفاعل فانه لم یوجد فی کلامهما اصلا فی غیر هذا الباب کذا فی الزبدة **اعلم** ان الاضمار قبل الذکر جائز فی خمسة مواضع فی ضمیر ربه رجلا وفی ضمیر الشان مثل هو زید قائم وقل هو الله احد وفی نعم رجلا زید وفی باب تنازع الفعلین

مثل ضربنی وضربت زیدا وفی بدل المظهر من الضمیر مثل ضربه زیدا کما فی الوجیه **قوله** روی عنه تشریك الرافعین اه فیلزم توارد العلتین علی معلول واحد وذلك غیر جائز وذلك لان العوامل النحویة بمنزلة المؤثرات الحقیقیة عندهم فلذا لم یذکر المص فی المتن هذه الروایة ولم یذکر الاضمار بعد الظاهر لانه مشهور لاحاجة الی ذکره فی المتن بخلاف ماذکر فی المتن فانه غیر مشهور فلذا ذکره لکن الفراء یجوز توارد العلتین ولم یسلم کون العوامل النحویة بمنزلة المؤثرات الحقیقیة عندهم بالعلة عندهم بمعنی العلامة ولا باس بکون العلامتین لشئ واحد کالضرب والاکرام **واجیب** عنه بان الرافعین عند وجودهما علة واحدة معا وعند وجود احدهما فاحدهما علة کما ان انتفاء الجزء علة لانتفاء الکل واما انتفاء الجزئین فعلة واحدة ایضا وتصویر التشریك ان یکون الاسم الظاهر معمولا لکل واحد من الفعلین **قوله** او اضماره بعد الظاهر ای علی تقدیر اعمال الثانی والمراد انه نقل عنه روایتان احدهما التشریك والثانی الاضمار بعد الظاهر فیکون کلمة او للشك عن الراوی دون التخییر **قوله** ورواية المتن اه جواب سوال وهو انه لم لم یشر المص الی هذین الروایتین فی المتن کما انه اشاره الی الاول مع ان الکل منقول عن الفراء اجاب بقوله ورواية المتن اه حاصله ان روایة المتن غیر مشهورة عنه فلذا اشار المص الی الاول دون الثانی والثالث **قال** ان استغنی عنه بان لم یکن الفعل من افعال القلوب **قوله** باب حسبت لان المفعولین فی الحقیقة مضمون الجملة الاسمیة فیکون حذف احدهما حذف بعض اجزاء الکلمة **اعترض** علیه بانه واقع فی قوله تعالی وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِیْنَ یَبْخَلُوْنَ بِمَا اٰتٰهُمُ اللّٰهُ مِنْ فَضْلِهٖ هُوَ خَیْرًا لَّهُمْ فاحد.... مفعولی تحسبن هو بخلهم محذوف والاخر مذکور وهو خیرا لهم **اجیب** عنه بانه یمکن فی الایة وضع الضمیر المرفوع اعنی هو موضع المنصوب نحو انك انت العلیم الحکیم او نقول انه قلیل لا یعبا به کذا فی العصام والغایة **قوله** فی الفضلة اه فیه دفع لما قیل ان العلة المجوزة للاضمار قبل الذکر فی الفاعل امتناع الحذف وهو متحقق هنا فاجاب بقوله فی الفضلة حاصله انا لا نسلم ان مجرد کون امتناع الحذف علة بل هو مع کونه عمدة وهو منتف هنا لانه فضلة کذا فی الزینة **قوله** الفعل اه فیه اشارة الی ان الاول والثانی وصفین لابد لهما من موصوف وموصوفهما الفعل **قوله** لو اقتضاه اه جواب سوال علی ما مر فی قوله اذا اقتضی لفاعل قوله المتقدم رتبة جواب سوال ظاهر **قوله** علی المذهبا اه ای علی الوجه المختار کذا فی الرضی فلا یرد انه لم یذهب احد الی اضمار المفعول وحذفه فی الفعل الثانی بعد اضمار الفاعل فی الفعل الاول فلا یصح قوله علی المذهب المختار ولا یجوز ان یقال علی الاستعمال المختار لان اعمال الثانی اذا کان مختارا کثیر الاستعمال کیف یصح ان یقال وان اعملت الاول اضمرت المفعول فی الثانی علی الاستعمال المختار کذا فی الزینة **قوله** لئلا یتوهم ان معموله اه **فان قیل** کون المختار عدم الحذف

لا یحتاج الی بیان السبب لانہ الاصل لما مر من ان المختار ھو الاضمار فاذا کان الاضمار اصلا فلا یجوز اختیار الحذف **قلت** لیس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم یدع داع الی خلافہ والا لکان الذکر مختارا مطلقا والحقیقۃ مختار امطلقا دون المجاز فلا بد لکونہ مختارا مطلقا من امر زائد علی الاصالۃ وھو ھہنا ماذکرہ الشارح کذا فی العصام **قولہ** مغائر للمذکور بان یکون المفعول الاول ھو زید والثانی ھو عمرو ونحو لا یجئی التنازع **قولہ** تتمۃ جواب سوال الظاھر **قولہ** من الاضمار الی قولہ ومن الحذف ففیہ اشارۃ الی انہ استثناء مفرغ تقدیرہ واضمرت المفعول فی جمیع الاوقات الا وقت منع مانع لان تقدیر الوقت قبل المصادر شائع ای استثناء من الحذف والاضمار جمیعا **قولہ** ولا یخفی اہ اعتراض وجواب قولہ الا اذا لاحظت اہ لکن فی الاعتراض بحث لانہ انما یتم امتناع التنازع لو کان الافراد والتثنیۃ و التانیث والتذکیر لازما للمنطلق وشئ منہا لیس بلازم بل ھو مع افرادہ یصح ان یثنی فیصح تنازع الفعلین المختلفین فی المفعول المفرد والمثنی فی منطلقا حال افرادہ بان یطلب احدھما ان یکون منطلقا مفعولا لہ فیصیر مثنی فیخرج عن افرادہ ویطلب الآخر ان یکون مفعولا لہ فیبقی علی افرادہ ھکذا فی العصام وفی الجواب ایضا بحث لان لفظ منطلق یدل علی المقید بالوحدۃ فکیف یلاحظ ھذا المراد **اجیب** عنہ بان کثیرا ما یذکر المفرد ولا یلاحظ فیہ معنی الوحدۃ وما نحن فیہ من ھذا القبیل کذا فی الزبدۃ **قولہ** ولما استدل الکوفیون اہ قیل القائل ان یقول لا یجوز ان یکون من باب اعمال الاول والا لزم حمل کلامہ علی الوجہ المرجوح وھو حذف المفعول **الا انا** نقول الحذف لضرورۃ انکسار الوزن **قولہ** اذ لا قائل بتساوی اہ جواب سوال وھو انہ لا یلزم من اختیار الشاعر اعمال الاول ان یکون اعمال الاول لانہ یجوز علی تقدیر التساوی اختیارہ اعمال الاول لانہ مخیر فی ذلک فاجاب بقولہ اذ لا قائل اہ یعنی لا قائل احد من النحویین بتساوی الاعمالین بقرینۃ الخلاف الواقع بین البصریین والکوفیین فکیف اختار الشاعر اعمال الاول مع انہ تابع النحاۃ ومن ھذا ظہر بطلان ما قیل من انہ یجوز ان یکون مذھب امرء القیس بتساوی الاعمالین لکنہ اختار الاول لاستلزام ما ھو الواجب لان الشاعر لا یکون صاحب المذھب وما قیل ان الشاعر لما لم یجعل الاسم معمول الثانی فلا یکون حینئذ اعمال الثانی اولی سواء کان اعمال الاول اولی او کان الاول والثانی متساویین فحینئذ لا حاجۃ الی قولہ اذ لا قائل بتساوی الاعمالین مرفوع لان فی ایراد ھذا القول اشارۃ الی اقامۃ الدلیل علی اثبات اولویۃ مذھب الکوفیین بالتصریح کذا فی الزبدۃ **قولہ** لان لو یجعل مدخولہ المثبت شرطا کان او جزاء اہ قیل ھذا الاستدلال علی فساد معنی قول امرء القیس انما یتم لو کان السعی والطلب متساویین وکان قولہ ولم اطلب معطوفا علی کفانی واما اذا کان السعی اخص من الطلب اذ الظاہر ان الطلب ھو مباشرۃ الاسباب والسعی ھو الطلب البلیغ فلم یلزم فساد المعنی فانہ یجوز عدم السعی مع الطلب

بحسب الباطن ایضا اذ لم یکن الواو فی قوله ولما طلب للعطف بل للحال اذ لو کان لما طلب معطوفا علی
مجموع الشرط والجزاء لم یلزم ان یکون مثبتا فلا یلزم الفساد فی المعنی **واجیب** بان الاستدلال انما یکون
علی الظاهر فی الظاهر ان الواو للعطف والتمسک بهذا مبنی علی مذهب من لا یفرق بین السعی و
الطلب ویقول انهما متساویان واذا کان کذلک فیلزم فساد المعنی کذا فی العصمۃ **قوله** وثبوت طلبہ
المنافی لکل منہما اه اما منافاتہ مع عدم السعی لان الطلب البلیغ فاذا صار بمعنی عدم السعی وصار الطلب
بمعنی الطلب وبین الطلب وعدمہ منافاۃ وانتفاء الکفایۃ لازم لعدم السعی فصار ثبوت الطلب
ایضا منافیا للملا لان المنافاۃ مع الملزوم منافاۃ مع اللازم **قوله** فعل او شبہہ فیہ اشارۃ الی ان ما
عبارۃ عن فعل او شبہہ موصوفۃ لا موصولۃ وکلمۃ او فی قوله او شبہہ للتنویع لا للتردید
والتشکیک لکن الاظہر والاخصر ان یقول مفعول عامل لم یسم فاعلہ **قوله** فعل لم یذکر اہ جواب
سوالین الاول ان قوله لم یسم یدل علی عدم وجود الفاعل اصلا فکیف یستقیم **قوله** کل مفعول
حذف فاعلہ لانہ یدل علی وجودہ لکنہ محذوف بعد وجودہ کما ہو مذکور فی شرح الزنجانی
فبینہما منافاۃ والثانی ان باب سمی یسمی یتعدی الی المفعولین وہہنا لم یوجد الا واحد کما لا یخفی
فاجاب بقوله لم یذکر حاصلہ ان لم یسم بمعنی لم یذکر وہو غیر مناف لقوله حذف فاعلہ وایضا
ان باب ذکر یذکر لا یتعدی الا الی مفعول واحد **قوله** وانما لم یفصل اہ جواب سوال ظاہر قوله
لشدۃ اتصالہ وکمال مناسبتہ بالفاعل حتی ادخل بعضہم فی تعریف الفاعل بترک قوله علی جہۃ قیامہ بہ
کذا فی العصمۃ **قال** کل مفعول فیہ ان المنظور فی التعریف الجنس لا الافراد فلا یصح ایراد لفظ کل الا ان یقال
المراد تعریف مدخولہ وانما ذکرہ لاطراد التعریف **قوله** حذف فاعلہ اہ **فان قیل** ان ہذا
الحد صادق علی الربیع فی قول الشاعر انبت الربیع البقل حیث کان فی الاصل مفعولا فیہ ای انبت
اللہ وقت الربیع فہو مفعول حذف فاعلہ واقیم ہو مقامہ ولیس بمفعول ما لم یسم فاعلہ **قلنا** قد
خرج عن کونہ مفعولا فیہ وصار فاعلا لصدق حد علیہ لکن لم یدخل فی حد مفعول ما لم یسم فاعلہ
لان المراد بالفاعل فی الحد فاعل النحوی یعنی مفعول ما لم یسم فاعلہ کل مفعول حذف فاعلہ
النحوی لا الحقیقی والفاعل النحوی مذکور غیر محذوف وانما المحذوف الفاعل الحقیقی الذی ہو
اللہ تعالی وتغییر الصیغۃ معتبر فی الحد فخرج انبت الربیع البقل لعدم تغییر الصیغۃ فیہ **وفیہ**
نظر لان تغییر الصیغۃ من الشروط وہی فی النوع علی ذلک یکون وجد القرینۃ ان لکن ذا علی ذلک
القرینۃ ان لم یکن ان المصدر وحاصلہ کذلک **فاجاب** بما تری کان علی وزن فعلۃ وہذا
لیس وہو ان المصدر للطلاق انما یکون اذا فاجاب بما تری **قوله** وانما اضیف اہ جواب سوال
وہو انہ لم اضیف الفاعل الی المفعول مع ان الفاعل انما یکون للفعل لا للمفعول فدفع بما تری **قوله** فی اسناد

سہ فی المثال المذکور ۱۲م

الفعل جواب سوالین الاول انہ یمتنع اقامتہ مقام الفاعل لان فی الفاعل قیام الفعل بہ وفی المفعول وقوع الفعل علیہ والثانی ان القیام یتصور من ذوی الروح وھو لیس بذی روح اجاب بقولہ فی اسناد الفعل **قولہ** اذا کان عاملہ اہ جواب سوال وھو ان ھذا الشرط مطلقا لیس بصحیح لانہ لا یتغیر صیغۃ الفعل الی فعل فی شبہ الفعل وحاصل الجواب ان ھذا الشرط فیما اذا کان عاملہ فعلا واما اذا کان عاملہ شبہ الفعل فشرطہ لیس ھذا بل شرطہ ان یتغیر صیغتہ الی المفعول **وانما** ذکر الفعل لاصالتہ کذا فی الزبدۃ **قولہ** ای الی الماضی المجہول جواب سوال وھو انہ کیف یدخل فی ھذا الشرط نحو افتعل واستفعل وغیرھما مما ھو مبنی للمفعول **فاجاب** بقولہ ای الی الماضی اہ یعنی ان المراد بصیغۃ فعل الماضی المجہول وکذا حال قولہ الی المضارع المجہول سوالا وجوابا وذکر فُعِلَ یُفعَلُ للاصالۃ **او نقول** فی الکلام حذف المعطوف ای الی فُعِلَ او یُفعَلُ او نحوھما مما ھو مبنی للمفعول **قولہ** موقع الفاعل جواب سوال وھو انا لا نسلم ان المفعول الثانی من باب علمت لا یقع فی الکلام بل ھو واقع نحو علمت زیدا فاضلا اجاب بقولہ موقع **قولہ** مفعولی اہ اشارۃ الی ان نسبۃ المفعول الثانی الی باب علمت بکلمۃ من غیر جائز لانہ من المفاعیل لا من باب علمت **قال** من باب علمت ولم یرد بہ افعال القلوب کما ھو المتبادر بل کان کل فعل او شبہہ یتعدی الی مفعولین وھما و مسند الیہ نقل ان المتاخرین جوزوا ذلک ۱۲ عصام **قولہ** لانہ مسند اہ ھذا دلیل المتقدمین لانہم ذھبوا الی عدم جوازہ کذا فی الزبدۃ **قولہ** اسنادا تاما اہ **وفیہ** نظر وھو ان قید تاما مستدرک لان الاسناد علی ما عرفوہ لا یکون الا تاما فلا حاجۃ الیہ **اجیب** بان ھذا من قبیل ذکر الخاص وارادۃ العام ای ذکر الاسناد وارادۃ النسبۃ والنسبۃ مطلق یشتمل التام والناقص فاحتاج الیہ **قولہ** بخلاف اعجبنی ضرب زید دفع دخل مقدر وھو ان کون الشئ مسندا ومسندا الیہ جائز واقع فی مثل اعجبنی اہ حاصلہ ان المراد بعدم کون الشئ مسندا ومسندا الیہ کون کل من الاسنادین تاما ولیس فی مثل اعجبنی اہ کذلک کذا فی العصمۃ **قولہ** المفعول الخ فیہ اشارۃ الی ان الثالث عطف علی الثانی وایضا فیہ اشارۃ الی ان الثالث صفۃ لا بد لھا من الموصوف وھو المفعول **قولہ** من باب اعلمت **انقلت** لو اکتفی بقولہ ولا الثالث لصح لانہ لا ثالث الا لباب اعلمت **قلنا** علی ھذا کان للمعترض ان یقول لم یقل الثانی ایضا کذا فی العصا **قولہ** بلا لام جواب سوال وھو انہ منقوض بقولہ ضرب للتادیب لانہ قائم مقامہ اجاب بما ترے او قیل انہ مع اللام ایضا لا یقع لانہ لیس من ضروریات الفعل فلا یشبہ الفاعل فلا یقوم مقامہ کذا المفعول معہ کذا فی العصا قولہ مشعر بالعلیۃ **قیل** نصب الظرف ایضا مشعر بالظرفیۃ فلا بد من بیان الفارق ویمکن بیانہ بان ذات المفعول فیہ یقتضی الظرفیۃ والنصب دال علی قصدھا بخلاف المفعول لہ فان ذاتہ لا یقتضی العلیۃ **وانما** یعلم علیتہ بالنصب لقصدھا کذا فی

العصام **قوله** والاشعار عطف تفسیر لقوله النصب وانما احتاج الی ذکر النصب تنبیها علی ان المشعر بالعلیۃ هو النصب لا غیر **فلا یرد** ان ذکر النصب مستدرک کذا فی الزبدۃ لکن فی دلیل الشارح نظر لانہ یلزم من هذا الدلیل جواز اقامتہ لو قام قرینۃ مشعرۃ بالعلیۃ والامر لیس کذلک بل هو ممتنع مطلقا **قوله** بخلاف ما اذا کان اہ قد حمل الشیخ الرضی عبارۃ المتن علی الاطلاق حیث قال انما لا تقومان مقام الفاعل اہ بخلاف الشارح الجامی فانہ حمل عبارۃ المتن علی المقید وقال بلا لام تابعا للشارح الهندی وانما ذهب الیہ لانہ یحتمل انہ قد رای صریحا من المصنف بنفسہ هذا القید فقید رعایۃ لمرضاتہ کذا فی الزبدۃ **قال** والمفعول معہ کذلک **فان قیل** کان الاولی ان یشبہ المفعول الثانی والثالث من باب علمت واعلمت بهذین المفعولین اذ لا بد ان یکون المشبہ بہ اتم واشهر من المشبہ والاشهر هنا المفعول لہ ومعہ لاتفاقهم علی منع اقامتهما موقع الفاعل بخلاف اقامۃ المفعول الثانی والثالث من باب علمت واعلمت فی موقع الفاعل لاختلافهم فی امتناع وقوعهما موقعہ **قلنا** هذا من قبیل التشابہ لا التشبیہ وهو اشتراک الشیئین فی امر واحد مع قطع النظر عن کون احدهما اتم واشهر والاخر انقص کما فی قولهم اللهم صل علی محمد کما صلیت علی ابراهیم وههنا الاشتراک فی امتناع الوقوع فی مقام الفاعل اونقول هذا من قبیل قلب التشبیہ بالادعاء لان المفعول الثانی والثالث اتم واشهر فی الامتناع من هذین المفعولین لوضوح دلیلهما **ولهذا** خرج الجواب عما قیل لو اکتفی بقولہ والمفعول لہ والمفعول معہ عطفا علی المفعول الثانی الثانی من باب علمت بدون ذکر کذلک لکان اخصر **واجیب** عنہ ایضا بان ایراد کلمۃ کذلک لاشتراک الاولیین فی الدلیل وانفراد الاخریین فیہ کذا فی الزبدۃ **قوله** ای کلا من اہ وانما قال هذا لدفع تخطیۃ المبتدی ان قولہ کذلک من متعلقات قولہ والمفعول معہ لقربہ الیہ ولیس کذلک وقولہ کذلک التنبیہ علی ان الکلام من قبیل عطف الجملۃ الاسمیۃ علی الفعلیۃ **ولیس** قولہ فالمفعول لہ ومعہ من قبیل عطف المفرد اہ اوجواب سوال هو ان الواو للجمع والجمع بحرف الجمع کالجمع بلفظ الجمع فتقدیرہ لا یقع المجموع فی موقعہ ای مجموع المفعول لہ ومعہ فی موقع الفاعل فعلم منہ انهما بطریق الانفراد یقعان فی موقعہ والامر لیس کذلک **فاجاب** بقولہ ای کلا من اہ **قوله** مع غیرہ من المفاعیل دفع سوال وهو انہ لا شک فی انہ اذا وجد المفعول بہ تعین لقیام مقام الفاعل فلا حاجۃ الی قولہ تعین **فاجاب** بقولہ مع غیرہ من المفاعیل لا وحدہ فقط کما فهمت لکن یرد علیہ انہ مع وجودہ مع المفعول لہ باللام والمفعول معہ ایضا تعین لذلک فلا حاجۃ

لـہ فان عطف المفعول لہ والمفعول معہ علی المفعول الثانی والثالث بدون ایراد کلمۃ کذلک فیوهم ان المفعول لہ والمفعول معہ مثل الثانی والثالث فی اشتراک الدلیل والامر لیس کذلک فلدفع هذا الوهم اورد المصنف کلمۃ کذلک ١٢ شرح

الیہ فدفعہ بقولہ التی یجوز اہ **قولہ** ای لو قوعہ اہ دفع سوال وھو انہ لا مطابقۃ بین الراجع والمرجع لان الضمیر مذکر والمرجع لاقامۃ المفہومۃ من قولہ واقیم ھو وھی مونث فاجاب بقولہ ای لو قوعہ اہ حاصلہ ان الضمیر راجع الی الوقوع لیوافق قولہ ولا یقع المفعول الثانی من باب اہ **قولہ** ظرف زمان اہ جواب سوال وھو ان ذکر قولہ امام الامیر بعد قولہ یوم الجمعۃ مستدرک لان کلاھما مثالان للظرف فحاصل الجواب ان کل واحد منہما مختص بنوع علیحدۃ فحینئذ لا استدراک **قولہ** وفائدۃ اہ جواب سوال وھو ان ضرب امثال للمفعول المطلق الواقع فی الکلام مع سائر المفاعیل فلم قید بالشدۃ اجاب بما تری **قولہ** شبیہ بالمفاعیل اہ رد لما قال الفاضل الھندی من انہ مفعول بہ بواسطۃ حرف الجر عند الجمہور واما عند المصنف فھو مفعول فیہ حیث جعل تقدیرہ فی شرط النصب المفعول فیہ لا شرط نفس المفعول فیہ فلذا تکرار نظیر ظرف المکان وترک نظیر المفعول بہ بواسطۃ حرف الجر فردہ علیہ بانہ شبیہ بالمفاعیل یعنی ان الجار والمجرور مفعول بہ بواسطۃ حرف الجر فحینئذ لا یرد تامل **قولہ** ای وان لم یوجد فیہ اشارۃ الی ان قولہ یکن تامۃ لا ناقصۃ **قولہ** ای جمیع ما اہ وھو الزمان المعین والمکان کذلک والمصدر المقید والمفعول بہ بالواسطۃ وفیہ اشارۃ الی رد قول من قال ان فی کلام الشیخ نوع وھو انہ لو ارید من الجمیع جمیع المفاعیل مع المفعول بہ کما ھو الظاھر لا یستقیم استثناءہ بقولہ وان لم یکن اہ وان ارید جمیع ما سوی المفعول بہ فھو سواء مطلقا وجد المفعول بہ اولم یوجد وحاصل الرد ان المراد من الجمیع جمیع المفاعیل سوی المفعول بہ **قولہ** ای الفعل المتعدی اہ فیہ اشارۃ الی ان المراد من باب اعطیت کل فعل متعد الی المفعولین من قبیل ذکر الخاص وارادۃ العام او جواب سوال وھو ان اضافۃ الباب الی اعطیت لا یخلو اما بیانیۃ اولامیۃ اوظرفیۃ اہ علی ما مر **قولہ** لان فیہ معنی الفاعلیۃ قیل ینبغی ان یکون للمفعول الاول من باب علمت اولی من الثانی لانہ العالم والثانی ھو المعلوم کذا فی الزبدۃ والعصام **قولہ** ومنہا اہ وانما غیر الاسلوب تنبیہا علی جواز الوجہین وفی بعض النسخ ومنہ وھذا اولی لانہ یوافق بقولہ فمنہ الفاعل **قولہ** یعنی من جملۃ المرفوعات اہ ھذا علی النسخۃ التی یذکر فیہا لفظ منہا **قولہ** او من جملۃ المرفوع ھذا علی بعض النسخ او ھذا بیان حاصل المعنی لان من للتبعیض ویحتمل ان یراد التبعیض بتقدیر المضاف ای من جملۃ افرادہ کذا فی الغفور **قولہ** جمعہما اہ جواب سوال وھو ان کل واحد منہما قسم علیحدۃ من المرفوعات او من المرفوع فلم جمعہما فی فصل واحد اجاب بقولہ انما جمعہما فی فصل واحد للتلازم الواقع بینہما وھو ان المبتدا لا یکون بلا خبر والخبر لا یکون بلا مبتدا **قولہ** علی ما ھو الاصل فیہما اہ ای فی باب المبتدا والخبر وھو ان یکون المبتدا مسندا الیہ دون ما اذا کان مسندا بہ فانہ مبتدا بلا خبر یصار الیہ للضرورۃ والخبر مسند بہ واللازم واقع فی ھذہ الصورۃ اجواب سوال وھو انہ منقوض بالقسم

الثانی من المبتداء فانہ مبتداء ولا یکون لہ خبر اجاب بقولہ علی ما ھو الاصل فیہما وھو کون مسند الیہ وکون الخبر مسند الیہ فقط **قولہ** واشتراکھما اہ اشارۃ الی الجواب الثانی قال فالمبتداء اہ ایراد اللام فی المعرف بالفتح اشارۃ الی تعریف فان المسند الیہ اذا عرف باللام یفید حصرہ علی المسند وضمیر الفصل لحصر المسند فی المسند الیہ فیکون اشارۃ الی المانعیۃ کذا فی الزبدۃ **قولہ** او تقدیرا جواب سوال وھو ان ھذا التعریف لیس بجامع لخروج اَنْ تَصُوْمُوْا الایۃ **اجاب** عنہ بقولہ او تقدیرا حاصلہ ان ذلک مؤل بالمصدر باعتبار ان الناصبۃ فصار المعنی صومکم خیر لکم **فان قیل** یخرج عنہ تسمع بالمعیدی خیر من ان تراہ فان تسمع مبتداء وخیر خبرہ مع ان ذلک فعل ولیس باسم لا لفظا وھو الظاھر ولا تقدیرا لعدم اَنِ الناصبۃ فیہ قلنا ان تسمع ایضا مؤل بسمعک بتقدیر اَنْ **وفیہ** انہ کیف یقدر فیہ ان وتسمع لیس من مواد التی یقدر فیہا ان الناصبۃ **اجیب** بان الحصر فی مواضع سبعۃ عشر المذکورۃ فی بحث الفعل علی المواضع المشہورۃ واما فی غیرھا فتقدیر ان لیس بمنحصر فیہا وتسمع من المواضع الغیر المشہورۃ وکذلک قولہ تعالیٰ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَاَنْذَرْتَهُمْ عند من جعل اَنْذَرْتَهُمْ مبتداء لتاویلہ بالاسم ای سواء علیہم انذارک ایاھم وترکہ **قولہ** ای الذی اہ جواب سوال وھو ان التجرید عن العوامل اللفظیۃ یقتضی سبق وجودھا کما قولہ زید مجرد عن الثیاب یقتضی سبق وجود الثیاب ولم یوجد فی المبتداء عامل لفظی اصلا فاجاب بقولہ ای الاسم الذی اہ حاصلہ ان المجرد بمعنی لم یوجد علی الوجود لا یقتضی سبق الوجود **قیل** وجہ الاتیان بالتجرید تنزیلا لامکان الوجود منزلۃ الوجود کذا فی العصام **فان قیل** ان ھذا التعریف قد صار صادقا علی زید فی ان زیدا قائم فانہ اسم مجرد عن العوامل اللفظیۃ مع انہ لیس بمبتداء بل اسم ان **قلنا** ان المراد بالعوامل العامل کما اشار الیہ الشارح بقولہ عامل لفظی لان اللام فی قولہ العوامل للجنس دون الاستغراق فبطل معنی الجمعیۃ **قولہ** اصلا اہ ھذا رد علی الفاضل الھندی حیث اعترض علی المصؒ ان ھذا التعریف لیس بجامع لخروج بحسبک درھم لانہ مبتداء مع انہ لیس بمجرد عن العوامل اللفظیۃ لدخول الباء علیہ اجاب عنہ صاحب الھندی ان المراد بالعوامل اللفظیۃ نواسخ للمبتداء نحو کان وما ولا وھذا لیس کذلک **وجہ** الرد ان العوامل اللفظیۃ اعم من النواسخ وغیرھا لعدم سبقیۃ الذھن الیہ فیبقی الاعتراض علیہ فاجاب الشارح بقولہ وکانہ اہ حاصلہ ان المراد بتجریدہ العوامل تجریدہ عن العوامل المؤثرۃ فی المعنی والباء لیست بمؤثرۃ فی المعنی بل فی اللفظ فقط **وفیہ نظر** لانہ علی ھذا التقدیر یخرج نحو ما فی الدار من احد فان احد مبتداء ولیس بمجرد عن العوامل بالمعنی المذکور لان کلمۃ من مؤثرۃ فی تاکید معنی النفی اجیب عنہ بان المراد بالمعنی غیر المعنی التاکیدی فلا یخرج عنہ لانہ مؤثر فی المعنی التاکیدی **فان قیل** فعلی ھذا لا یکون التعریف مانعا لدخول زید فی ان زیدا قائم فی التعریف

قلنا فی الجواب عن السوال بان المراد بالمعنی المعنی الاصلی وھو المسند والمسند الیہ والنسبۃ الرابطۃ بینھما والامر المتعلق بالنسبۃ الرابطی کالتاکید لمضمون الجملۃ الاسمیۃ فی مثل ان زیدا قائم فصار تقدیر الکلام فالمبتدأ ھو الاسم المجرد عن العوامل اللفظیۃ المؤثرۃ فی المعنی الاصلی فانطبق الحد علی المحدود جمعا ومنعا فافھم او نقول عن السوال الوارد علی قولہ بحسبک درھم ان الحرف الزائد کالمعدوم فالمجرد اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما کذا فی الغفور **قولہ** و ثانی قسمی المبتدأ اہ فیہ اشارۃ الی ان المبتدء مشترک لفظی موضوع لما بینھما المصنف کما ذھب الیہ الرضی کذا فی الزبدۃ **قال** او الصفۃ کلمۃ او للانفصال الحقیقی ومن قال انھما لمنع الخلو دون الجمع فلم یات بشیٔ لانہ یستحیل اجتماع النقیضین بین واما امتناع ارتفاعھما فلو ثبت کان بالاستقراء **واعترض** علیہ بان التعریف ینتقض بقائم فی اقائم ابوہ زید حیث یصدق التعریف علیہ مع انہ لیس بمبتداء **اجیب** عنہ بتقیید الصفۃ ایضا بکون غیرھا لم یکن صالحا لکونہ مبتداء ولا یخفی ان ھذا التعریف لا یدل علی ذلک کذا فی الغفور **قولہ** او جاریۃ اہ دفع لما قیل من ان ھذا التعریف لیس بجامع لخروج قریشی زید فان قریشی مبتدأ مع انہ لیس بداخل فی القسمین **اجاب** بقولہ او جاریۃ اہ حاصلہ انہ مندرج فی القسم الثانی من المبتدأ فانہ فی قوۃ المنسوب الی القریش والمنسوب صفۃ **قال** الواقعۃ بعد حرف النفی والف الاستفھام **الاولی** حذف حرف الالف لیکون اعم واشمل بان یقال بعد النفی او حرف الاستفھام لیتناول الھمزۃ وغیرھا من کلمات الاستفھام وما ھو اسم النفی کغیر الا انہ قال بعد حرف النفی لشھرۃ وقوعھا بعدہ واما تخصیص الالف لان الالف اصل فی الاستفھام **قولہ** ونحوہ جواب سوال ھو انہ ینتقض بھل قائم زید فانہ مبتدأ مع انہ لیس بواقع بعد حرف النفی والف الاستفھام فاجاب بقولہ ونحوہ کھل اہ حاصلہ ان العبارۃ علی حذف المعطوف **قولہ** وعن سیبویہ فیہ اشارۃ الی الاعتراض علی المصنف وجوابہ قولہ مع القبح **قولہ** والاخفش یری فیہ اشارۃ ایضا الی الاعتراض علی المصنف وھو واضح دفع عنہ بانہ لیس من کلام الفصحاء او محمول علی ضرورۃ الشعر **قولہ** ولو جعل اہ دفع لما قیل وھو انہ لا نسلم انہ خبر المبتداء بل خبر عن نحن فلا یتم تمسک الاخفش علیہ **فاجاب** بقولہ ولو جعل اہ حاصلہ انہ لو کان کذلک لزم الفصل بین العامل والمعمول بالاجنبی کذا فی عبد الرحمن **قولہ** بالاجنبی وذلک لان المبتداء من حیث انہ لیس من معمولات الخبر فصار کالاجنبی وان کانا من معمولی عامل معنوی **قولہ** او ما یجری مجراہ اہ جواب سوال ھو انہ یخرج عن الحد مثل قولہ تعالی اَرَاغِبٌ اَنْتَ عَنْ اٰلِهَتِیْ فان الصفۃ رافعۃ للضمیر مع انھا مبتداء **اجاب** بقولہ او ما یجری مجراہ وانما یکون جاریا مجراہ لان الاسم الظاھر کما لا یحتاج فی التلفظ الی کلمۃ اخری کذلک الضمیر البارز بخلاف المستتر **قولہ** الی الزیدان اہ ولا یلزم الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبۃ لان الزیدان مبتداء مقدم رتبۃ لان الاصل فی المبتدأ التقدیم **قولہ** لم یجز تثنیتہ اہ

لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر يكونان احدين ابدا **قوله** مثال جواب سوال وهو ان مقصود المصنف فی هذا الکتاب بیان المسائل لا الامثلة فينبغی ان لا یذکر المثال اصلا وان ذکر فينبغی ان یذکر مثالا واحدا لان المقصود من المثال ایضاح الممثل له وهو یحصل بالواحد فاجاب بقوله مثال اه حاصله ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثل **قوله** ای الصفة الواقعة اه جواب سوال وهو ان الضمیر فی طابقت لا یخلو اما ان یکون راجعا الی مطلق الصفة ای سواء تقع بعد حرف النفی او الف الاستفهام اولا او راجعة الی الصفة الواقعة بعد حرف النفی او الف الاستفهام رافعة للظاهر فعلی التقدیر الاول منقوض علی قائم فی زید قائم لانه لم یجز فیه الوجهان بل یتعین زید للابتدائیة وعلی الثانی ایضا منقوض علی قائم الزیدان لانه لم یجز الامران فیه بل یتعین ان الصفة مبتدأ ولم یجز العکس لانه لو جاز یلزم کون الخبر عاملا فی المبتدأ فیما اذا جعل الصفة خبرا مقدما علیه اجاب بقوله ای الصفة **قوله** اسما اه فیه اشارة الی ان مفردا مفعول باعتبار الموصوف حاصله ان الضمیر راجع الی الصفة الواقعة بعد حرف النفی مع قطع النظر عن قوله رافعة للظاهر **قوله** مذکورا بعدها اه جواب سوال وهو انه ینقض علی قائم فی نحو زید قائم فانه طابقت مفردا وهو زید مع لا یجوز فیه الوجهان بل یتعین کون زید مبتدأ وقائم خبره فاجاب بقوله مذکورا بعدها بخلاف مثل هذا الترکیب فان زیدا مذکور فیه قبلها **قوله** وتعین ح ان یکون اه فانه لو کان اقائمان مبتدأ فلا یکون الاسناد الی الزیدان وقد تقرر فی موضعه ان الفعل تفرد اذا کان مسندا الی الاسم الظاهر مفردا او مثنی او مجموعا وهو لیس بمفرد فعلم ان الزیدین مبتدأ وقائمان خبره مقدم علیه **قوله** ان یکون الزیدان فاعلا اه لانه لو کان قائم خبرا من الزیدین فلم یوجد المطابقة بین المبتدأ والخبر **قوله** ثالثها اه اعلم ان التقسیم العقلی ترتقی الی اربعة صور ثلثة منها ما ذکره الشارح والرابع منها کون الصفة مثنی مثلا والظاهر مفردا ووجه الحصر ان الصفة لا تخلو اما ان یکون مطابقة للظاهر اولا فان کانت مطابقة فلا تخلو ایضا اما ان یکون مطابقة له فی الافراد والتثنیة والجمع مثلا اولا فالاول قوله اقائم زید والثانی قوله اقائمان الزیدان والثالث قوله اقائمون الزیدون وان لم تکن مطابقة له فلا تخلو ایضا اما ان تکون الصفة مفردة والاسم الظاهر مثنی او بالعکس فالاول هو قوله اقائم الزیدان والشارح قد بینها والثانی قوله اقائمان زید لکن[1] هذا مجرد فرض عقلی ولا تحقق له فی نفس الامر وترکیب من التراکیب لانه ان جعل الصفة مبتدأ فلا تکون الا مسندا الی الظاهر وحال الاسم کحال الفعل والفعل اذا کان مسندا الی الظاهر یکون واحدا ابدا وهو لیس بواحد فلا تکون الصفة مبتدأ وان جعل الصفة خبرا عن زید مثلا فلم یبق المطابقة بین المبتدأ والخبر فلا یکون خبرا ایضا فما ذکرنا سقط ما قیل من انها اذا کان هنا اربع صور فلم ترک الشارح الرابع منها وذلک لان مقصود الشارح بالبیان بیان ما لم یکن موضحا

[1] دفع سوال تقریره لما کان التقسیم العقلی ترتقی الی اربعة اقسام فلم بین الشارح ثلثة منها وترک واحدا ۱۲

فی بادی الرای کما عرفت وجهه انفا **قوله** ای هو الاسم المجرد اه دفع سوال[1] کما صرح الشارح
علیه بقوله فلا یصدق اه **قوله** المسند اه لکنه ینقض بضارب فی زید ضارب بضارب
فی زید ضارب ابوه فان الضارب فی الاول مسند الی ضمیر زید وفی الثانی الی ابوه لا الی زید
مع انه خبر **اجیب** بان الخبر مجموع اسم الفاعل مع فاعله لا اسم الفاعل وحده واسم الفاعل
مع الفاعل مسند الی المبتدأ ولکن لما لم یکن المجموع قابلا للاعراب اجری الاعراب علی جزء
قابل للاعراب فانقسم اجزاء الاعراب علی اجزاء قابلة للاعراب **او نقول** ان المراد بالاسناد
الی المبتدأ اعم من ان یکون الی نفس المبتدأ او الی ضمیره او الی متعلقه ففی الاول اسند الی ضمیره
وفی الثانی الی متعلقه وهو ابوه **قوله** ای ما یوقع به اه جواب سوالین **الاول** ان المسند من
الاسناد وهو متعد بنفسه فلا حاجة الی الباء فلم اورده **والثانی** ان صلة الاسناد کلمة الی لا
کلمة الباء فلا یصح قوله به **اجاب** بقوله ای ما یوقع به اه حاصله ان الجار والمجرور متعلق بالمسند
باعتبار المتضمن هو الایقاع والایقاع لازمی فیحتاج الی التعدی بالباء وایضا صلة یقع کلمة الباء (تضمنه)
فلا محذور **او نقول** ان الفعل او شبهه اذا اسند الی الفاعل او ضمیره کان بمعنی الایقاع **قوله** او
یجعل الباء اه وکان النکتة فی تغییر العبارة ان لا یشتبه الخبر بالمسند الیه المذکور فی تعریف المبتدأ
وح یظهر بقوله به فائدة والا فلا حاجة الیه وقد بین وجه عدم الاحتیاج
فحاصله ان تاویل الباء بالی للاحتراز عن التباس الخبر بالمسند الیه المصطلح المعتبر فی المبتدأ
فح یظهر لقوله به فائدة والمراد بالالتباس بحسب اللفظ لا بحسب المعنی **قوله** وعلی التقدیرین
والفرق فی الاجمال والتفصیل لان فی الاول اجمال وفی الثانی تفصیل لا فی المال لان مالهما
الی امر واحد وهو الاسناد الی المبتدأ **قوله** یخرج القسم اه کما یخرج یضرب فی یضرب زید
لانه مسند الی الفاعل لا الی المبتدأ لکن یفهم استدراک قوله المغایر للصفة المذکورة
اه فدفعه بقوله ویکون قوله المغایر اه **قوله** واعلم اه جواب سوال وهو انه ینقض تعریف
المبتدأ او الخبر بقولنا زید قائم مثلا فانک قد اعتبرت فیهما التجرید عن العوامل اللفظیة
وههنا لیس کذلک لان المبتدأ مثلا عامل فی الخبر وهو القائم مثلا وکذلک فی العکس
فلا یکون مجردا عن العوامل اللفظیة اجاب بقوله واعلم حاصله ان کلام الماتن مبنی علی مذهب
البصریین وعندهم العامل فی المبتدأ والخبر معنوی وهو معنی الابتداء والغرض منه
تحقیق عامل المبتدأ والخبر لا غیر **قوله** ای تجرید الاسم فان قیل ان تجرید الاسم عدمی
فلا یؤثر فی الشئ فالاولی ان یفسر الابتداء بجعل الاسم فی صدر الکلام تحقیقا او تقدیرا للاسناد
الیه واسناده الی شئ والاسناد الی شئ امر وجودی **قلنا** ان العوامل النحویة فی کلام العرب علامات
لتاثیر المتکلم لا مؤثرات حقیقیة والعدم الخاص یجوز ان یکون علامة کذا فی الغفور

[1] نسخہ جواب سوال وسوال انه منقوض بالاسماء المعدودة کزید وعمرو وبکر وغیرها لانها ایضا مجردة عن العوامل اللفظیة مع انها لیست مبتدأ فاجابه سہروی

معران ماجعله المعترض امراعتباری ایض فلا یصح ان یکون موثرا **قوله** لیسند الی شئی کما فی القسم الثانی من المبتدأ **قوله** اویسند لیہ شئی کما فی القسم الاول من المبتدأ وانما قال ذلک لیخرج التجرید الذی یکون للعد فان الاسماء المعدودة مجردة عن العوامل اللفظیة ایض لکن لا اسناد فیها ۱۲ عبدالحکیم **قوله** فقال بعضهم ای بعض الکوفیین کالزمخشری وغیره **قوله** قال الاخرون ای من الکوفیین کسیبویه والفراء وغیرهما لکن هذا الوجه قوی عند الشیخ الرضی وههنا قولان اخران فکانه قدس سره لم یعتد بهما کذا فی الغفور **قوله** لا یکونان مجردین اه هذا علی المذهب الثالث ظاهر واما علی المذهب الثانی فلانه اذا کان العامل فی احدهما لفظیا یصدق علیهما انهما لا یکونان مجردین عن العوامل اللفظیة **قوله** ای ماینبغی اه اشارة الی ان الاصل بمعنی الاولویة هنا او **جواب** سوال وهو انه ینقض بان زید مثلا فان الاصل بمعنی القاعدة الکلیة فاین فی هذا الترکیب خبر مقدم علی المبتدأ فالقاعدة لیست بقاعدة کلیة فاجاب بقوله ای ماینبغی حاصله ان الاصل ههنا لیس بمعنی القاعدة بل بمعنی ماینبغی واولی فصار تقدیره ماینبغی ان یکون المبتدأ مقدما علیه سواء تحقق هذا فی ضمن الواجب او فی ضمن الاولویة **قوله** اذ المرمنع اه جواب سوال وهو ان هذا منقوض بنحو فی الدار رجل ومن ابوک علی مذهب بعض النحاة واین زید لان تقدیمه لیس بجائز علی الخبر اجاب بقوله اذ المرمنع اه حاصله انه لو تقدم الرجل بقی المبتدأ نکرة محضة وفی الاخیرین تضمن المبتدأ معنی الاستفهام وهو یقتضی الصدارة وتحریر السوال علی طریق اخر وهو ان الصاحب فی قولہ فی الدار صاحبها مبتدأ وفی الدار خبره ولا یجوز تقدیم هذا المبتدأ علی الخبر لعدم صحة هذا الترکیب اجاب بقوله اذ المرمنع اه والمانع ههنا الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة لان ضمیر صاحبها راجع الی الدار **قوله** لفظا جواب سوال وهو ان الحکم بقوله التقدیم علی قولہ اصل المبتدأ مما لا یحتاج الیه لانه معلوم بالبداهة ان الذات مقدم علی الحال اجاب بقوله لفظا وحاصله ان المراد بالتقدیم المذکور التقدیم فی الذکر لا فی الرتبة وذلک لان الحکم علی الشئ انما یتصور بعد وجوده فیقدم فی الذکر لیوافق الوضع بالطبع **قوله** لان المبتدأ ذات اه والمراد بہ ما یعلم ویخبر عنہ کذا فی شرح المواقف لا مایقوم بنفسه فیندرج فیه نحو العلم حسن زید قائم واقائم الزیدان فان قیل ان المبتدأ فی قولنا زید قائم لفظ زید وهو لیس بذات فکیف یصح قولنا ان المبتدأ ذات فردود وما اجیب عنه بان المراد ان مدلول المبتدأ ذات ومدلول الخبر حال من احوالها فحینئذ ینبغی ان یکون الدال علی الذات مقدما علی الدال علی الاحوال لیس بشئ لانه یرد علیه القسم الثانی من المبتدأ لان مدلوله لیس بذات فان قیل ان مدلوله ایض ذات اذ المراد من القائم الزیدان الذات المتصف بالقیام قلنا ان ذلک تاویل والتاویل لا یصار الیه الا عند الضرورة کذا فی الزبدة **قوله** والخبر حال وهذا یؤل الانشاء بالاسم اذا وقع خبرا نحو زید ضربه ای مقول فی حقه اضربه کذا فی حاشیة سید السند علی المطول وکذا

۱۲ ای هذا نحو　　قال ان　　ای فی المرفوعات　　بان عامل　　فی الخبر الاثر　　ای فی الاخر　　الجمال　　ویخالف المجرد　　نعلم بعد قول المحرر یخبر عنه ۱۲

يؤول العلم والجامد اذا وقع خبرا فلا يرد ان المبتدأ قد يكون صفة من القسم الاول من المبتدأ ولا يكون الخبر حالا من حواله مثل المنطلق زيد وهذا زيد لانه مؤول بذات متصف بالانطلاق والمسمى بزيد زاد مولينا عبد الغفور **قوله** غالبا فان قيل هذا الدليل جار فى الجملة الفعلية لكونه عاملا فى المحكوم عليه ورتبة العامل التقديم قلنا سلمنا ان ذلك الاصل جار فيه لكن تاخيره لدفع الالتباس بالمبتدأ فافهم **قوله** قولهم اه جواب سوال وهو ان قوله جاز فعل وما بعده فاعل والفاعل لا يكون الا مفردا لانه قسم من الاسم وهو ليس بمفرد بل جملة فكيف يكون فاعلا لجاز فاجاب بقوله قولهم حاصله نعم ان الفاعل اسم مفرد لكونه قسما من الاسم لكن الاسم اعم من ان يكون صريحا او تاويلا وهذه الجملة بتاويل القول والقول اسم مفرد وكذا حال قوله قولهم فى شرح قوله وامتنع سوالا وجوابا لكن اذا كان هذا التركيب عند صاحبها فى الدار ممتنعا فلم يكن من قولهم لان كونه من قولهم يستدعى ان يكون مستعملا بينهم فحينئذ كيف يصح قوله امتنع قولهم ويمكن الجواب عنه بوجهين الاول ان الامتناع ههنا بمعنى الضعف لا بمعنى المحال اى هو قول ضعيف غير فصيح لانه جوز بعضهم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة فيكون مستعملا بينهم ولكن هذا الاستعمال ليس بين الفصحاء والثانى ان استعمال هذا التركيب باستعمال خبره اعنى صاحبها فى الدار كذا فى عبد الرحمن **قوله** فى حيز الخبر اه والخبر هو المكان والموضع وهذا الدفع ما يقال من انه لم لا يجوز ان يكون الخبر مقدما على الضمير رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر رتبة وتقرير الجواب ان كون الخبر مقدما عليها وقع فى موضع الخبر رتبة غير معقول **قوله** وان كان الاصل فيه اه جواب سوال وهو ان تنكير المبتدأ قطعى فينبغى ان يقال ويكون للمبتدأ نكرة فلا حاجة الى كلمة قد اجاب بما ترى **قوله** يقل اشتراكهما او يرفع اشتراكهما او يكون الحكم باقلية الاشتراك حكم الاغلب فاندفع ما قيل من ان قوله ما احد خير منك ليس فيه الاشتراك بل رفعه بالكلية كذا فى عبد الرحمن **قوله** قوله تعالى الخ جواب سوال وهو ان المثل مضاف الى ما بعده وهذا لا يصح لان المضاف اليه لا يكون الا اسما مفردا على مذهبه وههنا جملة فاجاب بقوله قوله تعالى اه حاصله سلمنا ان المضاف اليه لا يكون الا اسما لكن الاسم اعم من ان يكون صريحا او تاويلا وههنا مؤول بالقول المفرد **قوله** مثلا اه فيه اشارة الى ان قوله ارجل فى الدار ام امراة **قوله** ولعبد اه وقوله قولك جواب سوال مثل ام **قوله** فان المتكلم بهذا الكلام يعلم اه فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم بكون احدهما فى الدار والاختصاص المصطلح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف فى مثل ارجل فى الدار فينبغى ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح اجيب عن الاول بان علم المتكلم يستلزم علم المخاطب لانه اذا سال المتكلم عن المخاطب بام المتصلة والهمزة عن تعيينه يعلم المخاطب ان المتكلم يعلم بكون احدهما فى الدار فيعلم المخاطب ايضا بكون احدهما فى الدار بعد ايقاع الكلام ويؤيده ما قال مير جمال الدين ان ام المتصلة موضوعة لان يطلب بها التعيين بعد العلم بحصول احد الامرين

کما یحصل للمتکلم یحصل للمخاطب ایضاً بعد العلم بوضعہ فافہم **قولہ** المعلوم اہ وھذا وصف
الامرین بحال متعلقہما وھو کون احدھما فی الدار فلا یجب المطابقۃ مع الموصوف فی التثنیۃ
قولہ مثل قد مر فائدتہ فلا تغفل عنہا وھی ان فی تقدیم المثل اشارۃ الی العطف وفی لفظۃ القول
اشارۃ الی جواب سوال المثل اما مر **قولہ** تخصیص اہ جواب سوال وھو انہ اذا کانت متعینۃ فلا یکون
مما نحن فیہ لان الکلام فی النکرۃ المخصصۃ والتعیین من المعارف اجاب بما ترے حاصلہ ان
ھذا التعیین لیس للتخصیص بل التخصیص یفید التعیین والتعریف **قولہ** ما احد خیر منک
ھذا مثال المبتدأ علی مذھب بنی تمیم لان ما ولا المشبہتین بلیس لا یعملان عندھم والا لوجب
ان یقال ما احد خیرا بالنصب فی الخبر کذا فی الزبدۃ **قولہ** وتخصیص اہ جواب سوال وھو انہ اذا کانت
معینۃ فلا یکون مما نحن فیہ لان الکلام فی النکرۃ المخصصۃ والتعین من المعارف فاجاب بما
ترے حاصلہ ان المراد من التعیین التخصیص قلۃ الشیوع ودفع الابہام لا التعیین
الشخصی **قولہ** فتعینت وتخصصت **وفیہ** نظر لانہ جمع بین الضدین لان معنی العموم
ضد معنی التخصیص فکیف یوصف الواحد بالخصوص والعموم جمیعا **اجیب**
بانہ انما یلزم الجمع بین الضدین لو ارید بالتخصیص ھھنا التعریف الذی ھو ضد العموم و
لیس الامر کذلک بل المراد تقلیل الشیوع والابہام الحاصل فی النکرۃ **قولہ** فتعینت وتخصصت
یعنی المراد بالتخصیص ھھنا التعیین وقطع الاحتمالات والتقلیل فلا یرد ما قیل من انہ لا تخصیص
ھھنا لان التخصیص ان یجعل البعض الجملۃ شیئا لیس لسائر امثالہ کذا فی عبد الغفور **قولہ**
فانہ لا تعدد فی جمیع الافراد بخلاصتہ ھذا الوجہ فیما اذا اراد بالنکرۃ نفس الطبیعۃ فانہ لا تعدد فیہا
بل ھی امر واحد کذا فی عبد الغفور **قولہ** تمرۃ خیر من جرادۃ لان فیہ معنی العموم لان النکرۃ
تدل علی طبیعۃ التمرۃ وھی یقتضی التفضیل علی طبیعۃ الجرادۃ فیعم الحکم لکل فرد اولان الحکم
علی فرد ما لکن لا بخصوصہ بل باعتبار انہ اندرج تحت الجنس فیعم لان الحکم علی فرد غیر معین
فی المقام الخطابی یستلزم عموم الحکم لان ارادۃ البعض ترجیح بلا مرجح ھذا ما قالہ مولینا
عبد الغفور کذا فی الزبدۃ **قولہ** اذ یستعمل اہ وجہ لصحۃ ابتدائیتہ شر **قولہ** بما یختص
بہ الفاعل اہ وھو تقدیم الفعل **قولہ** لشبہہ بہ دلیل التخصیص شر بشیء یختص بہ الفاعل وھو
الحصر ووجہ المشابہۃ ان قولہ شر اھر ذا ناب فی الاصل اھر ذا ناب شر فاھر فعل والضمیر المستتر فیہ
فاعل وذا مفعول بہ مضاف الی ناب وشر بدل او تاکید للضمیر المستتر الفاعل وھما ایضا فاعلان
لان البدل والتاکید من الفاعل فاعل ایضا فیکون الشر فاعلا معنی ثم قدم شر علی اھر لیفید الحصر
لان تقدیم ما حقہ التاخیر یفید الحصر قیل[1] ان حصر الفاعل حاصل بتقدیم الفعل فلا فائدۃ

---

[1] ھذہ العبارۃ جواب ثان عن سوال مذکور فیما بعد وھو قولہ قیل ان حصر الفاعل آہ فرتبتہ وان کان مؤخرا من السوال والجواب الاول لکنہ قدم سہوا من الناسخین ۱۲ رب اغفر وارحم وانت خیر الراحمین

هُهنا فی التقدیم **قلنا** الحصر ههنا علی قسمین احدهما المستفاد من تقدیم الفعل وهو اهر و
فیه نوع عموم لانہ اذا قلت اهر یعلم منه ان ما یذکر بعده یکون صالحا للاهرار فخرج
به مالا یکون صالحا لکن نوع العموم باقٍ فیہ لانہ اعم من ان یکون خیرا او شرا ولما قدم الشر
علی الفعل زال ذلک العموم وحصل الحصر بوجه الکمال لانہ علم منہ ان ما اهر ذا ناب شرلا
خیرا ویجاب ان الحصر علی قسمین حصر المسند الیہ فی المسند وحصر المسند فی المسند
الیہ فبتقدیم الفعل حصل حصر المسند الیہ وهو الشر وبتقدیم المسند الیہ حصل حصر
المسند وهو اهر فیکون هذین الاختصاصین مغائرین **فان قیل** من این یعلم ان هذا
الترکیب یفید الحصر **قلنا** انہ مستعمل فی موضع ما اهر ذا ناب الا شر وهو یفید الحصر فکذا هذا
فان قیل ان افادة قولہ شر اهر ذا ناب الحصر مخالف لما ذهب الیہ السکاکی حیث ذهب الی
ان تقدیم ما حقہ التاخیر یفید الحصر اذا اخر ولا یصلح لان یکون فاعلا کما فی انا
عرفت لان تاء المتکلم فاعل فلا یصح ان یکون انا فاعلا بخلاف ما نحن فیہ لانہ لو اخر
الشر عن قولہ اهر یصلح لان یکون فاعلا **قلنا** هذه الفائدة علی تقدیر الارادة وهو ان یکون
ضمیر الغائب موجودا فیہ وعلی تقدیر وجود ضمیر الغائب لا یصلح الشر للفاعلیۃ **اعترض**
علیہ بوجوہ الاول انہ ما السر فی ان یکون شر ابدلا من الفاعل ولا یکون عین الفاعل والثانی ان
الحصر بهذه الوجه مذهب السکاکی دون المصنف فکیف یحمل عبارتہ علی هذا الوجه من الحصر
والثالث ان البدل اذا کان نکرة من معرفۃ وجب نعت البدل وههنا بهذه الصفۃ والنعت لم یوجد
اجیب عن الاول انہ ان کان شر عین الفاعل لزم خلو الفعل عن الفاعل عند التقدیم وهو لا یجوز
وعن الثانی ان هذا المثال من النحاة علی مذهب السکاکی لا علی مذهب المصنف وعن الثالث
ان وجوب النعت مختلف فیہ وهذا المثال علی قول من یکون قائلا بعدم الوجوب ولو سلم
اتفاقهم فاقول ان الضمیر فی اهر لیس بمعرفۃ لعدم مرجعہ ولو سلم التعریف فلا نسلم وجوب النعت
فی مطلق البدل هو بل فی البدل المحقق وههنا متوهم ۱۲ حاصل الشروح **قوله** وما یختص به
الفاعل اه هذا بیان ما یختص بہ الفاعل لکن الحصر فی الفاعل بادوات الحصر وفیما نحن فیہ
بتقدیم ما حقہ التاخیر **قوله** اذ یستعمل اه دلیل التشبیہ **قوله** ما اهر ذا ناب الا شر یعنی کان فی
الاصل اهر شر ذا ناب بجعل شر بدلا من الضمیر المستتر فی اهر والبدل من الفاعل فاعل معنی ثم قدم
لیفید الحصر لان تقدیم ما حقہ التاخیر یفید الحصر فیکون المعنی ما اهر ذا ناب الا شر وانما قدم التقدیم
والتاخیر مع انہ وجہ بعید عن الفهم لضرورة وقوع النکرة مبتدأ **قوله** واعلم اه جواب سوال
وهو انکم قلتم ان قولہ شر اهر ذا ناب مستعمل فی موضع ما اهر ذا ناب الا شر فیکون الحصر فی
هذا الترکیب موجودا والحال ان الحصر لا یکون مستفادا من قولهم شر اهر ذا ناب الا ان یکون بنباحه

له لان الهریر بنباح المعتاد قد یکون خیر الملاکان مجیٔ حبیب مثلا و قد یکون شرا کما اذا کان مجیٔ عدو فیصح القصر بالنسبۃ الی الخیر فمعناه شر لا خیر

معتاد واما اذا كان بنباح غير معتاد فلا لانه لا يحتمل الا الشر فى الحصر لا بد من الاحتمالين **اجاب** بقوله واعلم ه حاصله ان لهذا التركيب معنيان احدهما باعتبار معنى النباح المعتاد للكلب و الثانى باعتبار النباح الغير المعتاد فعلى الاول يصح التخصيص بمعنى قلة الاشتراك والحصر اضافى بالنسبة الى الخير وعلى الثانى لا يصح التخصيص والحصر الاضافى لعدم وجود الجانب الآخر اصلا فالتخصيص تقديرى بالنسبة الى الوصف يعنى شر عظيم لا حقير **قوله** قد يكون خيرا اه اى بالنسبة الى صاحب الكلب لا اليه لانه بالنسبة اليه لا يكون الا شرا لانه لا ينبح الا عند الاذى **قوله** مجيئ حبيبه اى حبيب صاحب الكلب **قوله** بالنباح اه بالكسر وضم النون بانگ سگ بالفتح آواز سخت **فان قيل** الاهرار صوت الكلب سواء كان معتادا او لا والنباح لا يكون الا معتادا **قلنا** اطلاق النباح على الاهرار من قبيل ذكر الخاص وارادة العام **قوله** يتشاءم به فال يعنى فال بد گرفته مى شود بنباح غير معتاد **قوله** فيكون المعنى شر عظيم اه هذا على مذهب من قال ان تخصيص الشئ بالصفة يدل على نفى الحكم عما عداه **قوله** لا حقير اه حاصله ان المثال للتخصيص بما يتخصص به الفاعل اذا استعمل فى النباح المعتاد واذا استعمل فى غير المعتاد فالمثال للتخصيص بالصفة المقدرة لان التنوين للتعظيم كذا فى الزبدة **قوله** وهذا اى قوله شر اهر ذا ناب **قوله** يضرب اى يقال لرجل قوى ادركه العجز اذا وجد العجز فى حادثة **قوله** ومثل قولك اه هذا لتعيين العطف **قوله** لانه اه علة التخصيص **فان قيل** هذه العلة تجرى فى قولنا قائم رجل مع انه لا يفيد الاختصاص **قلنا** هذا الدليل مختص بما كان الخبر ظرفا وههنا ليس كذلك قوله بالصفة فحينئذ يحصل قلة الشركاء لانه يخرج الرجل الذى لا يكون موصوفا بصحة الحكم **فان قيل** فائدة قولنا فى الدار رجل ورجل فى الدار واحد فلم قال فى الدار رجل **قلنا** ان فى هذا المثال الثانى لا يعلم ان فى الدار صفة لرجل او خبر عنه بخلاف المثال المذكور فى المتن لانه لا التباس فيه لان الصفة لا يتقدم على الموصوف فتعين الخبرية او يجاب بان هذا سر نحوى لا يجب اطراده **قوله** لتخصيصه اه هذا وجه صحة ابتدائية سلام عليك **فان قيل** التخصيص المعتبر بالنسبة الى المخاطب دون المتكلم فكيف يصح هذا الدليل فتامل **قوله** وعدل الى الرفع لان النصب علامة المفعول فيدل على الفعل المقدر وهو يدل على التجدد والتحدث وهو غير مناسب بالمقام فعدل اليه لكون المرفوع مبتدا ايضا والظاهر ان الدال على الدوام هو نفس العدول وذهب بعضهم الى ان الدال على الدوام الجملة الاسمية وبعضهم الى ان الدال هو الرفع ومعنى الدوام فى الجملة الاسمية انه لا يفهم من ظاهر لفظها الاقتران بزمان من الازمنة الثلثة ولا ذم كان بعضها فى الاقتران بواحد منها بخلاف الفعلية فانها بالعكس وكلام الشارح على انطباق الكل فتامل **قوله** فكان قال سلامى اه جواب سوال وهو ان ارادة هذا المعنى على تقدير النصب ظاهر لوجود الفعل المقدر فيصح ارادة معنى المتكلم منه واما على تقدير الرفع فلا يصح ارادة معنى المتكلم منه **فاجاب** بقوله فكانه اه حاصله ان النسبة الى المتكلم لما كان مرادا فى

حالة النصب فکانه مراد فی حالة الرفع ایضا توفیقا بینهما **قوله** سلام من قبلی جواب سوال وهو
ان السلام لیس بنکرة بل معرفة باعتبار اضافته الی یاء المتکلم فلا یطابق المثال مع
الممثل اجاب بقوله سلام من قبلی اه حاصله ان المقصود بالنسبة الی
یاء المتکلم تخصیصه لا تعریفه فلیس المراد من سلامی تعریف السلام بل تخصیصه
فیکون تخصیصه بمعنی قلة الاشتراک فیخرج السلام الذی لیس من قبل المتکلم **او نقول**
السلام مضاف الی یاء المتکلم مع الفصل بلفظ القبل والاضافة تفید التعریف فیما اذا لم یکن الفصل
بین المضاف والمضاف الیه وههنا کذلک **او نقول** ان الاضافة عهد ذهنی ومدخولها فی قوة النکرة
فلا یفید التعریف او حاصله ان الاضافة تفید التعریف فیما اذا لم یکن المضاف مصدرا وههنا
مصدر والمصدر اذا کان فی الاصل مفعولا یکون باقیا علی النکارة وان کان مضافا الی یاء
المتکلم وهذا الوجه الاخیر من العلوی **قوله** هذا ای ما ذکره المصنف من ان النکرة لا یقع مبتدا
الا اذا تخصصت بوجه من الوجوه **قوله** فیما بین النحاة وهی جمهورهم **قوله** وقال البعض وهو
السید السند **قوله** وقال بعض الخ فیه اشارة الی الاعتراض بقوله کوکب انقض الساعة
وکذا رجل علی الباب کم مالک وکیف حالک وغیرها فقوله کوکب مبتدا مع انه نکرة لحصول الفائدة
لان المخاطب لو کان جاهلا بالنسبة صح الاخبار وان کان المخبر عنه نکرة الا تری ان انقضاض الکوکب امر
عظیم غریب نادر الوقوع فاذا سمع المخاطب هذا الکلام من المتکلم لیتوجه الیه ان کان المخاطب عالما
بالنسبة لم یصح الاخبار عنه وان کان المخبر عنه معرفة نحو زید شیء لانه من الامور البینة انه شیء فلا
فائدة فیه کذا فی الزبدة **قوله** اقرب الی الصواب لظهور وجهه وورود الاستعمال علیه وورود الاعتراض علی
القول المشهور وهو ان النکرة یقع مبتدا بلا تخصیص الا لما وقع فی القران المجید مع انه جاء فیه کثیرا نحو قوله
تعالی وجوه یومئذ ناضرة الی ربها ناظرة فقوله وجوه مبتدا وناضرة خبره مع انه نکرة وقوله تعالی
هل من مزید لان قوله مزید مبتدا وخبره محذوف وهو قوله لی ای هل لی من مزید من
زائد وقوله یوم لنا فیوم مبتدا ولنا خبره وقوله ویوم علینا فیوم مبتدا وعلینا خبره
مع ان المبتدا فی الکل نکرة بدون التخصیص وغیر ذلک مما لا یعد فاذا وقع النکرة فی
القران مبتدا بلا تخصیص علم ان التخصیص لیس بشرط اجیب عن الاول بانه لا نسلم ان
قوله وجوه لیس بمخصص بل حصل التخصیص فیه لان التنوین فیه للتعظیم او بتقدیر الصفة ای
وجوه من الوجوه الحاضرة فی الوقت فیدخل فی النکرة المخصصة وعن الثانی انه لا نسلم ان قوله
مزید مبتدا بل صفة للمبتدا المحذوف والتقدیر هل من شیء مزید فیکون المبتدا فی التقدیر هو
الشیء الموصوف بالمزید فهو ایضا داخل فی النکرة الموصوفة وعن الثالث والرابع ان قوله یوم موصوف
بصفة مقدرة ای یوم من الایام الماضیة لنا ویوم من الایام الماضیة علینا فهذان المثالان
ایضا داخلان فی النکرة الموصوفة فیعلم من هذه الاجوبة حقیقة للمذهب المشهور ثم

الجواب من جانب المحققين ان هذه التقديرات كلها صرف الكلام الله تعالى من الظاهر الى خلاف الظاهر وتكلف لاطائل تحته وذا لا يجوز من غير ضرورة واذا كان كذلك فمذهب المحققين صواب وانما قال الاقرب الى الصواب ولم يقل هو الصواب لانه يمكن ارجاعه الى القول المشهور بان يقال المراد هم من التخصيص هو التعيين بوجه من الوجوه بحيث يترتب عليه صحة الحكم وذكر الامثلة لمجرد التوضيح او التنبيه على كثرة وقوعها اجيب عن جانب المص انه نعم ان مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لكن الفائدة لا يحصل الا بذلك التخصيصات غالبا **ونقول** لا نسلم ان الكوكب فى ذلك نكرة بل معرفة لان المراد به الكوكب المعهود وهو الكوكب الذى ينقض عند وقت مشى المسافرين **ونقول** ان المص فى صدد بيان الكليات والاكثريات وهو ان المبتدأ اذا كان نكرة فلا يحصل الفائدة الا اذا تخصصت بوجه ما وما قلت نادر ولا حاجة الى الجواب عنه **ونقول** لا خلاف بين الجمهور والمحققين لان المص ايضا قائل به لكن لما كان فهم المبتدى لا يمتاز بين مواد الفائدة وغير الفائدة اخترعوا هذه التخصيصات لفهم المبتدى فلذا قال الا اذا تخصصت فلا يرد اشكال بعض المحققين **قوله** ولما كان اه جواب سوال وهو ان قوله الخبر قد يكون اه غير مستقيم لان المص قد ذكر فيما سبق ان الخبر هو المجرد اى الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان المجرد صفة والصفة يقتضى الموصوف وموصوفه الاسم والاسم لا يكون الا مفردا فيعلم منه ان الخبر مفرد فاذا كان الامر كذلك فكيف يصح قوله والخبر اه لانه يعلم منه ان الخبر مركب ايض وما هذا الا تناقض وايض ان المص قد ذكر تعريف الخبر فيما سبق فما الحاجة الى اعادته ثانيا فاجاب بقوله ولما كان حاصله ان الخبر المعرف جاز ان يكون المراد به مطلق الخبر كما هو الظاهر او حاصله ان الخبر على قسمين مفرد ومركب عرف المفرد فيما سبق وههنا المركب قوله الخبر قد يكون اه فيه اشارة الى تقسيمه كون افراده اصلا **قوله** اسمية اه وكذا قوله فعلية آه فائدته ما ظاهرة من ان تعدد المثال باعتبار تعدد الممثل فلا يرد ما يرد فى هذا المقام **قوله** لم يذكر الظرفية جواب سوال ظاهر وهو ان الخبر كما يكون جملة اسمية وفعلية كذلك يكون ظرفية فلم لم يذكر الظرفية حاصل الدفع ان الظرفية راجعة الى الفعلية لان متعلق الظرف لا يكون الا فعلا **فان قيل** ان متعلق الظرف قد يكون مفردا كما هو مذهب الكوفيين قلنا الكتاب منوط على مذهب البصريين وهم لا يقولون الا بالفعل واذا كان متعلق الظرف مفردا يكون داخلا فى القسم الاول **فان قيل** ان الخبر كما يكون جملة اسمية وفعلية وظرفية كذلك يكون شرطية فلم لم يذكرها **قلنا** ان الشرطية اما اسمية او فعلية لان الحكم فى القضية الشرطية عند النحاة فى الجزاء والشرط قيد له كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان كان تقديره النهار موجود وقت طلوع الشمس كانت اسمية وان كان تقديره يوجد النهار عند طلوع الشمس كانت فعلية

قوله لا يقتضى الارتباط آه وانما لم يقل يقتضى عدم الارتباط لانها لو اقتضت عدم الارتباط لذاتها لم يرتبط برابط لان ما ثبت بالذات لا يزول بالغير **قوله** واذا كان الخبر آه هذا دليل لقوله فلابد او اشارة الى ان قوله فلابد من عائد جواب الشرط المحذوف او جواب سوال وهو انه كيف يكون الخبر جملة لانها مستقلة لا يقتضى الارتباط بغيرها والخبر مرتبط مع المبتدا حاصل الجواب ان الجملة ايضا مرتبط باعتبار العائد قوله فى الجملة آه جواب سوال وهو انه يعلم من هذه العبارة انه لابد من العائد فى مطلق الخبر والامر ليس كذلك لان الخبر المفرد لا يقتضى العائد فاجاب بما ترى وانما قال المص من عائد منكرا دون العائد باللام اشارة الى ان الجملة تقتضى مطلق العائد سواء كان ضميرا او غيره وان كان الضمير اصلا **قوله** وذلك جواب سوال وهو ان المتبادر من العائد الضمير فح يرد عليه قوله نعم الرجل زيد والحاقة ما الحاقة وقل هو الله احد فان الخبر فى هذه المذكورات وقع جملة مع ان الضمير لم يوجد فيها فاجاب بقوله وذلك العائد اه حاصله ان العائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره كما فى المذكورات لان المقصود ربط الخبر مع المبتداء وهو كما يحصل بالضمير كذلك يحصل بالمذكورات قوله كاللام فى نعم الرجل زيد لانه للعهد على تقدير ان يكون نعم الرجل خبرا عن زيد مقدما عليه يحتمل ان يكون الرجل فاعلا لقوله نعم وزيد ا خبر مبتداء محذوف اى هو مسمى بزيد قوله الحاقة آه اى الساعة وهى مبتداء وخبرها ما الحاقة واصل ما هى فوضع الظاهر موضع المضمر لانه اهون قوله قل هو الله احد لا يقال ان المبتداء ههنا لا يصير مجردا عن العوامل اللفظية لوجود العامل اللفظى فيه وهو لفظ قل لانا نقول هو ضمير مرفوع منفصل فلا يصح جعله مفعولا لانه تفسير لفا على الامر المستتر وهو الشان او نقول ان قوله هو الله احد جملة اسمية مستقلة وجزء الجملة لا يعمل فى جزء الجملة الاخرى كذا فى عبد الرحمان **قوله** اذا كان ضميرا جواب سوال وهو انه ينقض على اللام فى نعم الرجل زيد وعلى كون الخبر تفسير للمبتداء فانهما لا يحذف فان اصلا **اجاب** بقوله اذا كان اه واما غير الضمير فلانه يكون الخبر عين المبتداء فلا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع الحذف لا ينساق الذهن الا مع الضمير قوله لقيام قرينة والقرينة على حذف العائد هنا حال البائع **قوله** لقيام قرينة آه جواب سوال وهو انه ينقض على الضمير فى نحو قوله زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فان العائد فى هذين المثالين ضمير مع انه لا يحذف اصلا فاجاب بقوله لقيام قرينة ولا قرينة بحذف العائد فى هذين المثالين **قال** وما وقع آه فيه اشارة الى ان المذكور سابقا ان الخبر نوعان مفرد ومركب والظرف محتمل لهما فعند البصرية داخل فى المركب وعند الكوفية داخل فى المفرد قوله اى الخبر آه فيه اشارة الى ان كلمة ما موصولة لا موصوفة والقرينة عليه وقوعها فى موقع المبتداء ويحتمل الموصوفية ايضا **قوله** ظرف زمان آه جواب سوال وهو ان المراد بالظرف لا يخلو اما ان يراد به الظرف الحقيقى او المجازى وكلاهما باطل

اما الاول فلانہ ینقض بالجار والمجرور لانہما ایضاً یؤولان بالجملۃ واما الثانی فلانہ ینقض بقولہ زید خلفک
لانہ ایضاً یؤول بالجملۃ وان ارید کلیہما فیلزم الجمع بین الحقیقۃ والمجاز وہو باطل فاجاب بقولہ ظرف
زمان آہ حاصلہ ان المراد بالظرف کلیہما ولا یلزم الجمع بین الحقیقۃ والمجاز بل المراد عموم المجاز وہو
جائز وہو ان المراد بالظرف المحتاج الی المتعلق واحتیاجہما الی المتعلق موجود قولہ من النحاۃ فیہ
اشارۃ الی ان الالف واللام فی قولہ الاکثر للعہد قولہ علی انہ جواب سوال وہو ان قولہ فالاکثر مبتدأ
وان مع اسمہ خبرہ وخبریۃ ہذا الخبر لا یصح لان الخبر اذا وقع جملۃ فلابد فیہا من العائد و
ہہنا لم یوجد فاجاب بقولہ علی انہ آہ حاصلہ ان ہذہ الجملۃ بنزع الخافض وہو کلمۃ علی متعلق الجار
والمجرور وقع خبر المبتدء وہو مشتمل علی العائد قولہ مؤول جواب سوالین الاول ان الخبر ہہنا
الجار والمجرور وہو مذکور لا مقدر والثانی ان الجار والمجرور فی الجملۃ متعلق بقولہ مقدر وہذا التعلق
لا یصح لان الباء لا یقع صلۃ التقدیر بل صلۃ کلمۃ فی فاجاب بقولہ مؤول حاصلہ ان المقدر بمعنی المؤول فیقع
الباء صلۃ التاویل فلا یرد قولہ بتقدیر الفعل ای مع الفاعل المستتر وفائدتہ تنظاہرۃ او دفع دخل وہو
انہ لا یصح قولہ بجملۃ لان المقدر ہو الفعل والضمیر الذی فیہ انتقل الی الظرف والظرف وان کان فیہ ضمیرا
لکنہ لا یسمی بالجملۃ لان الفاعل فیہ لیس بحسب الاصل بل بحسب النقل فاجاب بقولہ بتقدیرہ آہ حاصلہ
ان المراد بالجملۃ الفعل وذلک الفعل یجب ان یکون من افعال العموم غالبا وہی الکون والثبوت و
الحصول والوجود لدلالۃ الظرف علیہ ویجوز تقدیر الفعل من افعال الخصوص عند القرینۃ وبلا قرینۃ لا
لعدم الدلیل علیہ کذا فی العصمۃ قولہ یصیر جملۃ فان قیل ان الفعل لا یکون جملۃ لان الجملۃ یقتضی
المسند والمسند الیہ والفعل لا یکون الا مسندا قلنا ان المراد من الفعل الفعل مع الضمیر المستتر
فیہ فیکون جملۃ قولہ یصیر حینئذ مفردا فان قیل ما السر فی ان اسم الفاعل مع الفاعل مفرد والفعل
مع الفاعل جملۃ اجیب ان اقتضاء اسم الفاعل للفاعل لیس بحسب الوضع بل بحسب العارض وہو
المشابہۃ بخلاف الفعل فان اقتضائہ لا یکون الا بحسب الوضع فلذا لا یقع الا مسندا بخلاف
اسم الفاعل فانہ یقع مسندا ومسندا الیہ قولہ فالاصل اولی یعنی ان الاصل اولی بوجوب التقدیر فلا
یرد ان الدلیل یدل علی الاولویۃ والمراد بالتقدیر الوجوب قولہ والاصل فی الخبر آہ لان الخبر اذا کان
مفردا لا یحتاج الی العائد وان کان جملۃ یحتاج الیہ وغیر المحتاج اصل بالنسبۃ الی المحتاج لان الاصل
بمعنی الراجح وما یبتنی علیہ الغیر وانما کان الاصل الافراد لانہ اسرع لقبول الربط من الجملۃ ولان فی کون
الخبر مفردا توافق الرکنین قولہ ثم ان الاصل ہذا تمہید للمتن او جواب سوال وہو ان تقدیم المبتدأ علی الخبر
حکم بدیہی لا حاجۃ الی بیانہ وحاصلہ ان البدیہی اصالۃ التقدیم لا وجوبہ وہہنا بین ..... الوجوب
لوجود المانع او تقدیرہ ان فی قول المصرح تدافع لانہ قال فیما سبق واصل المبتدء التقدیم و

الاصل بمعنی الاولی وههنا ذکر واذا کان المبتدأ مشتملا اه ویعلم من هذا الکلام وجوب التقدیم
وما هو الا لدفع وحاصله ان وجوب التقدیم لعارض والعوارض مستثناة من القواعد **قال**
مشتملا اه وانما قال مشتملا اه ولم یقل واذا کان المبتدأ ماله صدر الکلام مع انه اخصر اشارة الی ان
وجوب الصدارة لیس للذات بل لعروض المعنی وهو اشتماله علی المعنی والمراد بالاشتمال اشتمال الدال
الدال علی المدلول سواء کان بنفسه کما فی مثل ...... من ابوک او باعتبار المجاور مقدما کان کما
فی زید قائم او مؤخرا کما فی مثل غلام من جاءک فالکلام لا یخلو عن مسامحة **قوله** کما اشار آه
ای اشار الی علمه فلا یرد ان المص صرح بهذا بقوله واذا کان اه فکیف یصح قوله اشار الیه **قوله** ای علی معنی
آه فیه اشارة الی ان کلمة ما موصوفة عبارة عن المعنی **قوله** وجب اه فیه اشارة الی ان له ظرف
مستقر باعتبار المتعلق صفة لکلمة ما وصدر الکلام فاعله وانما کان کلمة ما عبارة عن المعنی
لان المبتدأ من الالفاظ فیکون مشتملا علی المعنی بقرینة المقابلة **فان قیل** اذا کان المعنی مقتضیا
للصدارة فلا یلزم من صدارة المعنی صدارة لفظ المبتدأ قلنا ان صدارة المعنی مستلزم
لصدارة اللفظ لان الالفاظ قوالب للمعانی فافهم او جواب سوال هو ان المثال لا یطابق المثل
لان من لا یشتمل علی کلمة لها صدر الکلام بل الصدارة الکلام من غیر اشتماله علی کلمة اخری و
حاصله ان ما عبارة عن المعنی ولا شک ان کلمة من مشتمل علی معنی الاستفهام له صدر الکلام فاشتماله
علیه ما من قبیل اشتمال الملزوم علی اللازم او الکل علی الجزء لان کلمة من موضوع لواحد من ذوی
العقول فالاستفهام اما لازم له او موضوع له حقیقة **قوله** فان من آه اشارة الی تطبیق المثال
مع للمثل قوله فان معناه آه جواب سوال هو ان کلمة من نکرة وابوک معرفة فعلی هذا یلزم
تنکیر المبتدء وتعریف الخبر وهو باطل فاجاب بقوله فان معناه اه حاصله ان من نکرة ظاهرا
ومعرفة معنی لان معناه هذا ابوک ام ذاک لکن اجمله واقتصر فی العبارة فقال من ابوک فصار
مبهما اذ السوال عن کل فرد علیحدة محال لعدم التناهی وهذا مثل قولهم ما رایت مذ یوم الجمعة
فان مذ نکرة مبتدء ویوم الجمعة خبره مع کونه معرفة کذا فی الزبدة **قوله** وهذا مذهب سیبویه
فیه اشارة الی ان المختار مذهب سیبویه والمص تابع له ولهذا لم یمثل المص بمثال متفق علیه نحو من جاءک
فان من مبتدأ بالاتفاق لعدم صلاحیة الجملة الفعلیة للابتدائیة کذا فی الغفور **قوله** متساویین
فی التعریف جواب سوال وهو ان المتساویین مستغنی عن ذکر المعرفتین لان لفظ المساواة متناول
المساواة الذی فی التعریف والمساواة الذی فی التنکیر فذکره مستدرک فاجاب بقوله متساویین فی
التعریف حاصله ان المعرفتین لا یلزم ان یکونا متساویین فلو اکتفی بذکر المتساویین لتوهم للمساواة فی
التعریف وهو غیر لازم لان کثیرا من المبتدأ والخبر یکونان معرفتین ولیسا متساویین فی التعریف
کما اشار الیه الشارح بقوله حتی لو قیل اه قوله ولا قرینة جواب سوال هو انه ینقض بقوله ابو حنیفة رح
ابو یوسف رح فان ابی یوسف مبتدء وابو حنیفة رح خبره مقدم علیه وهما معرفتین لانهما کنیتان

لهما مع ان تقديم هذا المبتدأ ليس بواجب ههنا بل الخبر مقدم ههنا فاجاب بقوله ولا قرينة اى قرينة معنوية لانه اذا كان قرينة معنوية يجوز تقديم الخبر على المبتدأ لان وجوب تقديم المبتدء عليه للزوم الالتباس وبالقرينة لا يلزم الالتباس فلا يجب تقديمه عليه كقولك ابو حنيفة ابو يوسف فان المقصود تشبيه الثانى بالاول لان ابو حنيفة اعظم منه لانه استاذه فيكون ابو يوسف مبتدء وابو حنيفة خبره كذا فى الزبدة **قوله** زيد المنطلق فانه لا قرينة فيه على كون احدهما مبتدء والاخر خبره وكون زيد جزئيا حقيقيا غير محمول على الشئ لا يكون قرينة على كون زيد مبتدء لان النحوى غير قائل بعدم محمولية الجزئى الحقيقى لانه يحمل بتاويله بالمسمى بزيد والضابطة عندهم يجعل احدهما مبتدء والاخر خبرا يعنى انه ان كان يطلب العلم من احدهما بكونه وصفا للاخر يجعله خبرا فيكون المبتدء زيد مثلا ان كان حال زيد معلوما للناد ون حال المنطلق فيقال زيد المنطلق وان كان بالعكس فيقال المنطلق زيد اذ مناط الفائدة على الخبر كذا فى الزبدة قوله كانا فيه اشارة الى ان المتساويين بالنصب عطف على معرفتين **قوله** فى اصل التخصيص آه جواب سوال وهو ان المثال لا يطابق المثل لان التخصيص فى قوله افضل منى بالنسبة الى ياء المتكلم والتخصيص فى افضل منك بالنسبة الى كاف المخاطب والاول فوق من الثانى فح لا يوجد المساواة بينهما فى التخصيص فاجاب بقوله فى اصل التخصيص آه واصل التخصيص حاصل لهما وان لم يوجد المساواة فى القدر وايضا فيه رد على الفاضل الهندى وصاحب الغاية حيث قال المراد بالتساوى التساوى فى الرتبة **فان قيل** لو قال اذا كانا متساويين لتاتى التسوية فى التعريف والتخصيص فيستغنى عن ذكر كونهما معرفتين فما وجه الاطناب **قلنا** لو قال ذلك لتوهم اشتراط التساوى فى التخصيص او التعريف وليس الامر كذلك لان فى زيد المنطلق احدهما معرفة بالعلمية والاخر باللام وكذا زيد ابوك مع انه يجب تقديم المبتدء على الخبر فيهما فان قيل ان هذا التوهم ثابت فى المساواة فى التخصيص ايضا فلم قال متساويين مطلقا ولم يقيد بالمساواة فى التخصيص **فالحق** فى الجواب ان يقال انما ذكرا معا لان المقام مقام التفصيل والتفصيل فى الذكر دون الاكتفاء واما تخيير صاحب هداية النحو فى المعرفتين فمبنى على ما قبل الانحلال الى التركيب واما بعد انحلالهما الى التركيب فهو ايضا قائل بوجوب تقديم المبتدء على الخبر كصاحب الكافية فلا خلاف بينهما **قوله** يوجب تقديمه آه مع ان الغلام مخصص بتخصيصين الاضافة والتوصيف بصالح وخير مخصص بتخصيص واحد هو منك الجار والمجرور **قوله** دفعا للاشتباه **فان قلت** لا اشتباه على تقدير كونهما معرفتين مثل زيد المنطلق لانه من البين ان المبتدأ هو زيد لانه ذات والمنطلق صفة قلنا وان كان فيه دفع التباس لكنه لما عرفت ان السامع اذا طلب العلم عن الشئ بكونه وصفا للاخر يجعله خبرا فيكون المبتدء هو المنطلق ايضا باعتبار الذات المتصف بالانطلاق والخبر هو المسمى بزيد فيكون حالا من احوال

المبتداء **قال** فعلا له ای فعلا مسندا للمبتداء فان الاسناد الی ضمير الشئ اسناد اليه فی الحقيقة فی هذه الصورة وانما قلنا هذا لدفع تخطية المبتدی لان ذهنه مقصور بتعليقه بالقريب **قوله** بجواز قام اه لايقال حينئذ التبس المبتداء ببدل الفاعل لانه جاز ان يكون زيد فی المثال المذكور بدلا منه لانا نقول لا يجوز ذلك لانه يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لان المبدل منه مقدم علی البدل رتبة كذا فی عبد الرحمن قوله فی جميع آه وانما قال هذا لئلا يخطی المبتدی فی ان وجوب التقديم انما يكون فی الصورة الاخيرة دون الاول **قوله** فلما ذكرنا ای من ابطال الصلاة فی الصورة الاولی ودفع الاشتباه فی الصورة الثانية والثالثة **قوله** اذا كان الفعل اه الی قوله او بالبدل لجواب سوال وهو ان الالتباس بالفاعل ليس بموجود فی الزيدان قاما ... و الزيدون قاموا مع انه يجب تقديم المبتداء علی الخبر ايضا **فاجاب** بقوله او بالبدل لانه حاصله ان الالتباس عم من ان يكون بالفاعل كما فی الفعل المفرد او بالبدل كما فی التثنية والجمع ولا التباس بالبدل فی الفعل المفرد نحو زيد قام ابوه والا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وما قيل ان هذا الدليل بعينه جار فی التثنية والجمع وهو لزوم الاضمار قبل الذكر مدفوع لان فيه ضمير الفاعل اے يلزم الاضمار فی العمدة وهو جائز فلا يلزم بتاخير المبتداء الالتباس بالبدل بخلاف زيد قام ابوه فانه لو قال قام ابوه زيد يلزم الاضمار قبل الذكر فی الفضلة لانه ضمير مجرور وهو فضلة **فان قيل** وان كان يلزم الاضمار قبل الذكر فی الفضلة فی مثل زيد قام ابوه لكن الاضمار قبل الذكر فی الفضلة جائز بشرط التفسير والبدل تفسير للمبدل منه والحق فی الجواب ان تاخير المبتداء جائز فی مثل زيد قام ابوه لانه لو كان بدلا لكان مجرورا لا محالة ولو كان مبتدأ لكان مرفوعا البتة واحتمال بدل الغلط **قوله** الذی آه فيه اشارة الی ان المفرد ههنا مقابل الجملة او جواب سوال وهو ان الخبر فی اين زيد جملة لان ما وقع ظرفا فالاكثر انه مؤول بالجملة فكيف يقال انه خبر مفرد **اجاب** بقوله اے الذی آه حاصله ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة واين مفرد صورة وامر الضمير امر اعتباری فيكون جملة تقديرا لا صورة قوله سواء كان بحسب الحقيقة آه فيه اشارة الی مذهب البصريين والكوفيين علی ترتيب اللف والنشر المرتب قوله ای معنی فيه اشارة الی ان كلمة ما موصوفة لا موصولة او جواب سوال المثل ما مر تحريره سابقا فی قوله واذا كان المبتداء مشتملا آه **قوله** وجب اه فيه اشارة الی ان له ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة لكلمة ما والی ان قوله صدر الكلام مرفوع علی انه فاعل الظرف **قوله** جملة آه لان الفعل مع الفاعل جملة **قوله** فان قدر بفعل آه كما هو مذهب البصريين **قوله** باسم الفاعل كما هو مذهب الكوفيين قوله كان الخبر مفردا لان اسم الفاعل مع الفاعل ليس بجملة قوله اذ لا يبطل آه جواب سوال وهو انه خرج بقوله ما له صدر الكلام وتقرير الجواب انه فی صدر الجملة التی هی

عه تقرير السوال انه هذا المثال خرج بقوله ما له صدر الكلام دون بقوله اذا تضمن الخبر المفرد لانه ليس فی صدارة الكلام وتقرير الجواب ان المراد من الصدارة الصدارة فی الجملة التی هی فيه وهو متحقق فی هذا التركيب ۱۲ مفتی

فيه فلا يصح ان يقال زيد ابوه اين لعدم كونه في صدر الكلام **لا يقال** لم لا يجوز ان يكون زيد فاعلا لاين لانه يشبه الفاعل لانه ظرف **لانا** نقول شبه الفعل انما يعمل اذا اعتمد بشئ من الامور التي تقررت عندهم وههنا لم يعتمد بشئ منها كذا في عبد الغفور **قوله** لتصدره آه واعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفي ان يقع في صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شئ من ركن تلك الجملة **قوله** بتقديمه جواب سوالين الاول انه ينبغي ان يصح ابتدائية رجل في قوله رجل في الدار لوجود الخبر فيه لان المتبادر من المصحح باعتبار الذات لكماله والثاني انه ينبغي ان يصح قوله زيد قائم باعتبار الفاعلية ايضا كما يصح قام زيد باعتبار الفاعلية لان الفعل مصحح والفعل كما وجد في الثاني كذا وجد في الاول ايضا **اجاب** عنهما بقوله بتقديمه فدفع الاول ظاهر واما الثاني فلان الفعل مصحح للفاعل بتقديمه هناك لا بتاخيره **قوله** من حيث انه مبتدأ جواب سوال وهو انا لا نسلم ان في الدار في قوله في الدار رجل مصحح للرجل لان الرجل هو المذكر من بني ادم يتجاوز من حد الصغر الى حد الكبر والدار غير مصحح لهذا الرجل فاجاب بقوله من حيث انه مبتدأ حاصله ان قوله في الدار مصحح لوصف ابتدائية الرجل لا لذاته قوله كان جواب سوال وهو ان قوله لمتعلقه عطف على قوله مصححا وقوله ضميرا عطف على الضمير المستكن في كان فيلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذا غير جائز حاصله انه من قبيل عطف الجملة على الجملة وذا جائز **قوله** بكسر اللام جواب سوال وهو انه لا يطابق المثال مع الممثل لانه يوهم ان المتعلق ههنا بالفتح ومتعلق الخبر بفتح اللام الفعل وشبهه وليس لهما ضمير في جانب المبتدأ **اجاب** بقوله بكسر اللام لا بفتحها ويجوز الفتح ايضا بناء على ان متعلق الجار هو الفعل والفعل المتعلق بالمجرور بسبب حرف الجر **قوله** اي كان لمتعلق آه جواب سوال وهو ان متعلق الخبر مجموع على التمرة وليس لذلك المجموع ضمير في جانب المبتدأ اجاب بقوله اي كان آه حاصله ان المراد بالمتعلق التابع **قوله** بتبعيته يمتنع آه جواب سوال وهو انه ينقض على قوله وعلى الله عبده متوكل لان عبده مبتدأ مشتمل على الضمير الراجع الى متعلق الخبر اعني لفظ الله لان على الله متعلق بقوله متوكل وله ضمير في جانب المبتدأ اعني به عبده مع انه لا يجب تقديم هذا الخبر على المبتدأ اجاب بقوله بتبعيته حاصله ان المراد بمتعلق الخبر هو التابع الذي يمنع تقديمه على الخبر وليس ذلك الا جزء الخبر ويلزم بتقديم المبتدأ على الخبر الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وهو منتف ههنا **قوله** كائن فيه اشارة الى ان الجار والمجرور بصفة الضمير باعتبار المتعلق وههنا يصح لان جار ومجرور وهما من الظرف وقد يتوسعوا فيهما ما لا يتوسعوا في غيرهما قوله في جانب آه جواب سوال لا نسلم ان الضمير في المبتدأ بل الضمير مضاف اليه للمبتدأ لان المبتدأ هو المثال والضمير غير موجود فيها اجاب بقوله في جانب آه لا في نفس المبتدأ **قوله** المفتوحة آه جواب سوال وهو ان المثال لا يطابق الممثل لان مقصودنا هو ان المكسورة والمذكور في المثال هو ان المفتوحة اجاب

نسخہ ۱ احد عماده المتبادر من المصحح باعتبار الذات لكماله ۱۲ | مع انه ليس كذلك والاولى ان يقال في قوله رجل جزء المراد مبتدأ | لا صدارت الخبر موجود فيه | بانهما ان التبادر الى التاخير | مع انه ليس كذلك والاولى | ان يكون قائما في زيد قام | ويجب التقديم لانه لو قدم | التاخير مصحح لانه باعتبار | لا لنفس المبتدأ بالفاعل | فاجاب بما ترى ۱۲ نسخہ | نسخہ ۲ وهو كلمة | في الظرفية فلان ان | يكون المبتدأ مظروف | للضمير وذلك يكون | باستتار الضمير فيه | وفي هذا المثال الضمير | ليس مستترا فيه فلا | يطابق المثال مع الممثل | اجاب بما ترى ۱۲ نسخہ

۱۰۰من المصحح باعتبار م

بقوله ان المفتوحة اه **قوله** مثل تعلق الجزء بالكل فان قيل ان ههنا عين تعلق الجزء بالكل فلا يصح زيادة
لفظ المثل قلنا هذا باعتبار انه يحتمل ان يكون الخبر محذوفا وهو حاصل او ثابت او المراد ههنا تشبيه الجزئي
بالكلي **قوله** الواقعة اه جواب سوالين احدهما ان خبرية لا يخلو اما عن لفظ ان او عن اسم ان اما الاول
فلا يصلح للابتدائية لانه حرف واما الثاني فهو ايضا لا يصح لان اسم ان ليس بمبتدء لانه مجرد عن العوامل
اللفظية واسم ان غير مجرد والثاني انه يلزم الخروج عن المبحث لان البحث في تقديم خبر المبتدأ لا في خبر
اسم ان وحاصله انه خبر عن جميع ان واسمها وخبرها وان يكون المبتدأ مجردا وانما نسبت الى ان لانه سبب
تحصيل هذا المبتدأ **قوله** المؤل جواب سوال وهو ان خبر ان في المثال المذكور هو القائم لا لفظ عندك و
ذلك ليس بمبتدأ فكيف يطابق المثال مع الممثل **فاجاب** بقوله المؤل حاصله ان المراد ههنا الخبر الذي
يحصل خبريته بان ولا شك ان عندك خبر باعتبار ان لانها مع اسمها وخبرها مؤل بالمفرد وعندك خبر
عندي عندك قيامك **قوله** خوف لبس اه يعني في تاخير خبر ان خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة **قوله**
لامكان الذهول اه جواب سوال وهو ان التباسها بان المكسورة لا يخلو اما ان يكون في التلفظ او في الكتابة
لا سبيل الى الاول كما هو الظاهر ولا الى الثاني لان ان المفتوحة تكتب في وسط الكلام والمكسورة تكتب
في اوله اجاب بما ترى حاصله ان كلا الالتباسين ههنا مستقيم اما الاول فلامكان ذهول السامع
عن الفتحة لخفائها واما الثاني فلانه لو لم يتقدم خبرها فبالضرورة وقوعها في اول الكلام كالمكسورة **قوله**
في جميع هذه اه هذا دفع تخطية المبتدي لئلا يتوهم ان قوله وجب متعلق بالحكم الاخير مع انه متعلق بالكل
قوله من غير تعدد المخبر عنه جواب سوال وهو ان المص لم يتعرض الى تعدد المبتدأ مع ان تعدد
المبتدأ ايضا جائز كالخبر فاجاب بقوله من غير اه حاصله ان المقصود ههنا بيان تعدد احدهما
بدون الاخر وتعدد المبتدأ بدون الخبر لا يصح فلهذا لم يتعرض المص لها وتعدد الخبر مع تعدد
المبتدأ امر ظاهر فلا حاجة الى بيانه وانما لم يقل من غير تعدد المبتدأ رعاية للفظ الخبر **قوله**
وذلك التعدد اما بحسب اه جواب سوال وهو ان الخبر اذا كان متعددا بحسب اللفظ والمعنى يصح
استعماله بالعطف كما في قولك زيد عالم وعاقل ويصح استعماله بغير العطف كما في قولك
زيد عالم عاقل فلم تعرض المص الى الثاني دون الاول فاجاب بما ترى **قوله** فقط اي بدون
المعنى والتعدد بحسب المعنى فقط دون اللفظ ليس له مادة فلا يرد مثل قولنا ان هذا الماء فاتر
بمعنى لا حار ولا بارد لتحقق التعدد فقط لان الماء بكيفية مخصوصة لا تعدد فيها بحسب
المعنى **قوله** هذا شئ حلو حامض اي شيرين وترش **قوله** خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية
المتوسطة الحاصلة من الحلاوة والحموضة كما عرفت انما يكون خبرا واحدا حقيقة لعدم حمل
كل منهما على المبتدأ بل المجموع من حيث هو المجموع **قوله** وجوز العطف اه فيه انه لا مخالفة لهذا
البعض في الواقع عن مذهب الجمهور لان الجمهور ايضا | **نسخه** وهو ان كيف يلتبس المفتوحة بالمكسورة
مع انه حركتان متباينان في التلفظ اجاب بما ترى ۱۲ نسخه

قائلون بالجواز اجیب بان المراد بالجواز الجواز لا بطریق الاولویۃ بل مع تساوی الطرفین والمراد با
لاولویۃ فی قول الجمہور الوجوب فحینئذٍ ظہر الخلاف بین الفریقین **قوله** ولا یبعد انہ جواب سوال
وھو انہ لما کان التعدد علی نوعین بعاطف وبغیرہ فلم تعرض المص للتعدد الذی ھو بغیر عاطف
ولم یتعرض للتعدد الذی ھو بعاطف فاجاب بجوابین الاول بقولہ ولا یبعد والثانی بقولہ وایضاً
لکن الاول جواب بطریق التسلیم ای سلمنا ان التعدد الذی بالعاطف من قبیل تعدد الخبر لکنہ لیس
بمقصود والثانی جواب بطریق المنع ای لا نسلم ان التعدد الذی بالعاطف من قبیل تعدد الخبر و
قوله ولو جعل اہ جواب ثالث حاصلہ انا سلمنا ان مراد المص بالتعدد اعم لکنہ اقتصر علیہ **قوله**
علیہ ای علی المثال الذی بغیر عاطف **قوله** وھو سببیۃ ای الشرط عبارۃ عما کان وجود الشیٔ
الثانی بسبب وجود الشیٔ الاول **قوله** وللحکم بہ جواب سوال وھو انہ ینتقض بقولہ تعالی وَمَا بِكُمْ
مِّنْ نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّٰهِ فکلمۃ ما ھہنا مبتداء عبارۃ عن النعمۃ وقولہ بکم بمعنی الملصقۃ وقولہ من
نعمۃ بدل من کلمۃ ما وقولہ فمن اللہ خبر لھذا المبتداء فیکون تقدیر العبارۃ ھکذا والنعمۃ الملصقۃ
بکم فمن اللہ فوجود الشیٔ الاول وھو الصاق النعمۃ بالعباد لیس سببا لوجود الشیٔ الثانی وھو الحصول
من اللہ لان وجود النعمۃ من اللہ تعالی سواء کانت ملصقۃ بالعباد اولا مع ان کلمۃ الفاء قد دخل فی خبر
ھذا المبتدأ فاجاب بقولہ او للحکم بہ حاصلہ ان کون النعمۃ ملصقۃ بہم یکون سببا لان یحکم انہا
من اللہ تعالی فالحاصل ان للشرط معنیین الاول ما یکون وجود الاول سببا لوجود الثانی والثانی ما
یکون وجود الاول سببا للحکم بہ فیما نحن فیہ من قبیل الثانی **قوله** فلا یرد اہ وجہ الایراد ان معنی الشرط
عند الجمہور ھو سببیۃ الاول للثانی فحینئذٍ یرد علیہ ان کلمۃ ما فی قولہ وما بکم من نعمۃ فمن اللہ مبتدأ
متضمن لمعنی الشرط وقولہ فمن اللہ خبرہ ای ما حصل لکم من نعمۃ فہی صادرۃ من اللہ مع ان
النعمۃ التی حصلت للمخاطبین لیست سببا لصدور النعمۃ من اللہ تعالی بل الامر بالعکس فان صدورھا
من اللہ لاتصالہا والصاقہا بہم وحاصل الدفع ان معنی الشرط وان کانت سببیۃ الاول للثانی عندھم
لکنہ اراد منہ اعم من ان یکون سببیۃ الاول لنفس الثانی او سببیۃ الاول للحکم بالثانی بمعنی الآیۃ وما حصل
لکم من نعمۃ فیحکم انہا صادرۃ من اللہ ولا شک ان النعمۃ التی حصلت لہم سبب الحکم بکونہا صادرۃ
من اللہ تعالی کذا فی الزبدۃ **قوله** فیشبہ اہ ھذا دلیل قولہ فیصح دخول الفاء فی الخبر **قوله** ویصح عدمہ
اہ جواب سوال وھو ان المبتداء اذا تضمن معنی الشرط فحینئذٍ وجب دخول الفاء فی الخبر فلا بد للمص
ان یقول ھذا علۃ لتصحیح ایراد الفاء فی فیجب دخول الفاء فی الخبر فاجاب بقولہ ویصح عدم دخولہ فیہ
حاصلہ ان المص لو قال وجب دخول الفاء لفہم منہ ان عدم دخولہ لا یصح والامر لیس کذلک **قوله**
نظرا اہ دلیل لقولہ ویصح عدم دخولہ وھذا الدفع الاعتراض تقدیرہ ان یقال اما ان تقصد الدلالۃ علی
معنی الشرط او لم تقصد فعلی الاول یجب دخول الفاء فی الخبر وعلی الثانی یجب عدمہ فحینئذٍ کیف یصح

لتسخم وھو ان معنی الشرط عند الجمہور سببیۃ الاول للثانی وھو منقوض بقولہ تعالی وما بکم من نعمۃ فمن اللہ ای وما
حصل بکم من نعمۃ فہو صادرۃ من اللہ تعالی فالاول حصول النعمۃ والثانی صدورھا والحصول لیس للصدور بل بالعکس

وحاصلہ ان المعنی اعم من ان یکون سببا لنفس الثانی او للحکم بہ وھہنا الثانی متحقق فان حصول النعمۃ سبب الحکم بانہ صادر من اللہ تعالی ۱۲ منہ

فیہ اشارۃ الی ان الصحیح بمعنی الجواز الذی لا امکان الخاص وھو سلب الضرورۃ من الجانبین ۱۲ منہ

قوله فيصح دخولہ آہ لان الصحة عبارة عن الجواز واللاجواز فدفع بقوله نظراً اہ حاصله ان ان اعتبر بشرط شئ يجب دخولها فيه وان اعتبر بشرط لاشئ فيجب عدمه فيه وان اعتبر لابشرط شئ يصح دخولها فيه بمعنى الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين أي دخول الفاء وعدمها ليست بضرورتين قوله اما اہ جواب سوال وهو ان القاعدة انه اذا كان العطف على شئ باما فتقدم المعطوف بلما الاخرى واجب كقولنا العدد اما زوج واما فرد واما اذا كان باو فتقديرا ما وان لم يكن واجبا لكنه مستحسن واولى وههنا العطف باو فتقديرا لمعطوف عليه باما مستحسن فلم ترك المص تقديره باما وما هذا الا ترك امر مستحسن غير مناسب بالمص فاجاب بقوله اما حاصله انا سلمنا تلك القاعدة لكن تقديره اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا تقديرا قوله أي الذى جعلت فيه اشارة الى ان اللام فى الموصول بمعنى الذى وفيه لطافة كما لا يخفى او جواب سوال وهو ان الموصول فى اللغة المتصل والاتصال ليس بلازم فى الفعل وشبهه حاصل الجواب ان المراد به المعنى الاصطلاحى وهو ما يطلب الصلة هى الجملة الفعلية او الظرفية لا اللغوى قوله صلة اى صلة الموصول فيه اشارة الى ان المراد من الفعل الجملة الفعلية لا الفعل فقط بدليل ان صلة الموصول لا يقع الا جملة قوله صلة جملة اہ جواب سوالين الاول ان هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالىٰ ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم فالموت اسم مبتدأ وقوله الذى موصول وتفرون صلة والجار والمجرور فى قوله منه متعلق بقوله تفرون وقوله فانه ملاقيكم خبر لهذا المبتداء فههنا قد دخل الفاء فى خبر هذا المبتدأ مع ان الاسم لم يصل مع الفعل والثانى ان هذه منقوضة بزيد فى زيد قام فزيد مبتداء وصل مع الفعل وقام خبره مع ان دخول الفاء لم يصح فى خبر هذا المبتداء فاجاب بقوله أي الذى اہ حاصل الدفع الاول ان الموت موصوف بالاسم الموصول المذكور وهو الذى تفرون فصفة الموت متصل بالفعل فح وصل الموصوف مع الفعل حكما بواسطة الصفة وحاصل الدفع الثانى ان المراد بالاسم الموصول بفعل الاسم الذى وقع مع الصلة مبتدأ كما فهم من المثال وخبره قد وقع شئ آخر وفى زيد قام ليس الامر كذلك قوله مؤلة وانما يؤل بالجملة الفعلية لان الظرف الذى وقع خبر المبتدأ فيه خلاف كما سبق بخلاف الظرف الذى وقع صلة الموصول لانه مقدر بالجملة الفعلية بالاتفاق كذا فى الزبدة وقوله مؤلة صفة قوله ظرفية ولا يخفى ما فيه لان الظرفية عبارة عن الجملة بعد التاويل فهى غير مؤلة بل المؤل هو الظرف الا ان يقال المراد بالظرفية الظرف وانما اول الظرف بالظرفية لرعاية الفعلية فيما قبله قوله وفى حكم الاسم الموصول الخ جواب سوال وهو انه كما يصح دخول الفاء فى خبر الاسم الموصول بفعل او ظرف كذلك يصح دخول الفاء فى خبر الاسم الموصوف بالاسم الموصول بفعل او ظرف فلم لم يذكره المص اجاب بقوله وفى حكم الاسم الموصول حاصله انه لا حاجة الى ذكره لان الصفة والموصوف متحدان فى المصداق نحو السائل الذى ياتينى او فى الدار فله درهم فذكر احدهما ذكر الاخر قوله أي باحدهما جواب سوالين احدهما وهو انه ينقض بقوله كل

رجل یاتینی او فی الدار فله درهم فرجل نکرة وقع مبتدأ ههنا مع انه لم یتصف بهما بل باحدهما لان کلمة او للتردید فلا یطابق المثال مع الممثل والثانی انه ینبغی ان یقال الموصوفة بهما لان العائد الی المعطوف علیه بکلمة مفردة کما یقال زید قائم او عمرو قائم لا قائمان فاجاب بقوله ای باحدهما اه حاصله ان هذه العبارة علی حذف المضاف من الضمیر الی الموصوفة باحد المذکورین فاندفع السؤال الاول لان المثال عبارة عن النکرة الموصوفة باحدهما لا بهما وکذا اندفع السؤال الثانی لان الضمیر لیس براجع الی مجموع المعطوف والمعطوف علیه بل الی احد المذکورین فالضمیر راجع الی المذکورین فی لفظ المذکورین مثنی **قوله** وفی حکمها اه جواب سوال وهو ان هذا ینقض بقوله کل غلام رجل یاتینی او فی الدار فله درهم فغلام نکرة وقع مبتدأ وقد دخل الفاء فی خبره مع انه لم یتصف باحدهما فاجاب بقوله وفی حکمها اه حاصله ان المراد بالنکرة ههنا اعم من ان یکون حقیقة او حکما لان اتصال المضاف بالمضاف الیه اشد من اتصال الموصوف بالصفة لانه یجیء بتمام المضاف کالجزء ولما اعتبر موصولیة الموت فی الآیة الشریفة باعتبار الصفة فی المثال المتقدم فاعتبار توصیف تنکیر الغلام فی هذا المثال ثبت بالطریق الاولی **قوله** هذا مثال جواب سوال مثل ما مر غیر مرة وکذا حال ما سیأتی من بعد سوالا وجوابا فافهم **قوله** الذی فیه اشارة الی ان قوله فی الدار عطف علی قوله یاتینی **قوله** ان الموت الذی اه فان قیل ان الفاء زائدة ههنا اذ لا سببیة فی الآیة لان الفرار لیس سببا لملاقات الموت بل سبب عدمه فلم یکن مما نحن فیه قلنا یجوز ان یکون الفرار سببا للحکم بالملاقات کذا فی العصمة **قوله** کل رجل اه فیه اشارة الی ان قوله فی الدار عطف علی قوله یاتینی فان قلت فی مثل قولک کل رجل یاتینی الموصوف بفعل وظرف هو رجل لا کل رجل فیکون مثالا للمضاف الی النکرة الموصوفة بفعل لا للمبتدأ النکرة الموصوفة قلت لا نسلم ذلک بل الموصوف فی هذا المثال کل رجل یعنی ان الموصوف هو رجل کما هو المقصود لکن کلمة کل للاحاطة والشمول **قوله** ولیت ولعل اه جواب سوال وهو انه قد سبق ان المبتدأ اذا تضمن معنی الشرط یصح دخول الفاء فی خبره وهو منقوض بلیت الذی یاتینی او فی الدار فله درهم ولعل الذی یاتینی او فی الدار فله درهم لانه یمتنع دخول الفاء فی الخبر فیهما مع ان اسمهما وهو المبتدأ متضمن لمعنی الشرط وحاصل الجواب ان مجرد وجود المقتضی لیس بعلة لوجود المقتضی بل قید عدم المانع مراد والمانع هنا موجود وهو لیت ولعل وبما حررنا ظهر اندفاع ما قیل ان هذا البحث بحث قبل اوانه **قوله** من حروف اه جواب سوال وهو ان لیت ولعل مبتداء ومانعان خبره وهذا لا یصح لان المبتدأ قسم من الاسم وهما حرفان فکیف یکونان مبتداء فاجاب بقوله من حروف حاصله انهما اسمان للیت ولعل اللتین وقعا فی الترکیب من الحروف المشبهة بالفعل فیصح ابتدائیتهما فان قلت اذا ثبت ابتدائیتهما فیجب ان یکونا مرفوعین فلم جعلتهما مفتوحتین قلنا انهما محکیین عن لیت ولعل التی من

الحروف المشبہۃ بالفعل التی تقع فی التراکیب و لیت لعل اللتین وقعا فی التراکیب مبنیان بالفتح لانہما من الحروف فکذا ھذا لان حال الحاکی مثل حال المحکی عنہ او فی قولہ من الحروف المشبہۃ اشارۃ الی انہما قد یکونان من غیر الحروف المشبہۃ بالفعل لان لعل قد یکون جارا کما فی قول الشاعر لَعَلَّ اَبِی الْمِغْوَارِ مِنْکَ قَرِیْبٌ ؛ ولیت قد یکون ناصبۃ نحو لیت زیدا قائما بنصب الجزئین قولہ علی للمبتداء الذی اہ فیہ لطافۃ لا یخفی قولہ من قبیل الاخبار یعنی ان مجموع القضیۃ الشرطیۃ من قبیل الجملۃ الشرطیۃ الخبریۃ و ان لم یکن بعض اجزائہ کذلک فلا یرد ان جزاء الشرط کثیرا ما یکون امرا نحو اذا جاءک زید فاضربہ قولہ الزانیۃ والزانی فاجلدوا کلواحد الایۃ وما قیل ان الدلیل لا یثبت المدعی لان اخراجہما الکلام من الخبریۃ الی الانشائیۃ لا یستلزم ان الترک المشابہۃ مع عدم اذا لسببیۃ الاول للثانی لانہ جاز المشابہۃ مع ذلک فمدفوع اذ المراد بالسببیۃ التی فی ضمن الکلام الجزئی ھی سببیۃ الکاملۃ فیکون المراد من المشابہۃ المنفیۃ فی قولہ تزیل تلک المشابہۃ ھی المشابہۃ الکاملۃ وھی فی ضمن الکلام الجزئی کذا فی الزبدۃ فیہ ان القضیۃ الشرطیۃ عند اہل العربیۃ ھو الجزاء والشرط قید للمسند فی الجزاء و الجزاء لا یکون الا انشائیۃ اللہم الا ان یقال مرادھم ان الحکم فی الجزاء والشرط قید للمسند فی الجزاء لان الشرطیۃ ھو الجزاء فقط بل القید مع القید ھو القضیۃ الشرطیۃ فافہم وانصف فان ھذہ النکتۃ وان لم یکن جید لکن کاف لمرام المقام قولہ باب کان اہ و المراد بباب کان کل فعل ناقص و کذا المراد بباب علمت کل فعل من افعال القلوب وانما یمنعان دخول الفاء وان لم تخرجا الکلام من الخبریۃ الی الانشائیۃ لان المبتداء اذا تضمن معنی الشرط فھو مقتضی للصدارۃ بسبب الشرط من غیر لحاظ الابتدائیۃ وھما مفوتان للصدارۃ فاذا دخل علی المبتدأ التی تضمن معنی الشرط فات معنی الشرط فیمتنع دخول الفاء فی الخبر ولان الشرط تدل علی التردد و باب علمت تدل علی التحقیق وبینہما تناف قولہ ووجہ ذلک التخصیص اہ جواب سوال وھو ان ما وجہ تخصیصہما ببیان الاتفاق من بین الحروف المشبہۃ بالفعل مع ان باب کان و علمت ایضا مانعان بالاتفاق فاجاب بقولہ ووجہ اہ حاصلہ ان وجہ التخصیص ان باب کان و علمت لا یفارق بعضہا عن بعض فی المنع و الاتفاق بخلاف الحروف المشبہۃ بالفعل فان بعضہا یفارق عن البعض قولہ المکسورۃ لا المفتوحۃ قولہ فی المنع و فائدتہ ظاہرۃ قولہ یؤیدہ اہ فیہ اشارۃ الی ان ھذا القول ھو مرجح ایضا لانہ قد جاء فی بعض الایات بدون الفاء نحو قولہ تعالی اِنَّ الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ لَہُمْ جَنّٰتٌ تَجْرِیْ مِنْ تَحْتِہَا الْاَنْہٰرُ ولھذا لم یجعلہ دلیلا مستقلا

سلہ اودفع ما قیل ان الکلام فی المبتدأ لا فی لیت ولعل فیلزم الخروج عن البحث و ایضا المنع یقتضی سبق الدخول ولیس فی کل خبرہما الفاء حتی یمنع لیت ولعل فاجاب بقولہ او دخلا حاصلہ ان البحث منہما باعتبار دخولہما علی المبتدأ لا باعتبار انفسہما وکذا المراد من منعہما الفاء فی ہے فی الکلام الذی یصح دخول الفاء مطلقا ۱۲ مولانا مولوی عصام الدین رحمۃ اللہ علیہ

وانما لم یجعله دلیلا لانہ یحتمل ان یکون قوله فلن یقبل من متفرعات الخبر المحذوف وهو توبتهم بلا فائدۃ فیکون قوله فلن یقبل من متفرعات الخبر وفیه ما لا یخفی **قوله** لا یساعدهما اه هذا رد علی المصنف حاصله ان المصنف لم الحق ان المکسورۃ بلیت ولعل لانہ غیر مانع لدخول الفاء فی الخبر ویؤکدہ قوله تعالیٰ اِنَّ الَّذِیْنَ کَفَرُوْا وَمَاتُوْا وَهُمْ کُفَّارٌ فَلَنْ یُّقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ فلو کان ان المکسورۃ مانعا لدخول الفاء فی الخبر فلم دخل الفاء فی خبر هذا المبتداء وایضا لو کان مانعا لم دخل الفاء فی الخبر فی مثل قوله تعالیٰ فَاِنَّهٗ مُلَاقِیْکُمْ اجیب عن الاول انا لا نسلم ان قوله تعالیٰ فلن یقبل توبتهم خبر لقوله ان الذین بل هو دلیل الخبر المحذوف وهو قوله وَلَهُمْ خِزْیٌ فِی الْاٰخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِیْمٌ بدلیل قوله فلن یقبل توبتهم وعن الثانی انا لا نسلم ان قوله فانه ملاقیکم خبر المبتدأ بل هو ایضا دلیل الخبر المحذوف فتقدیر العبارۃ قل ان الموت الذی تفرون منه لا فائدۃ فیه بدلیل فانه ملاقیکم **قوله** وما یدل علی عدم اه هذا رد علی البعض الذی الحق ان المفتوحة ولکن بلیت ولعل وحاصله انهما لو کانا مانعان لم دخل الفاء فی قوله تعالیٰ واعلموا انما غنمتم الآیة فان ان حرف من حروف المشبهة بالفعل وکلمة ما موصولة وقوله غنمتم من شیء صلة لهذا الموصول فالموصول مع الصلة مبتداء وایضا اسم ان وقوله فان لله خمسه خبر لهذا المبتداء فلو کان ان المفتوحة مانعا فلم دخل الفاء فی هذا الخبر وایضا لو کان لکن مانعا لدخول الفاء فلم دخلت فی قوله لکن ما یقضی... فسوف یکون + فلکن حرف من حروف المشبهة بالفعل وکلمة ما موصول وقوله یقضی صلة هذا الموصول والموصول مع الصلة مبتداء وایضا اسم لکن وقوله فسوف یکون خبر المبتداء فلو کان لکن ما نعا لدخول الفاء لما دخل الفاء فی هذا الخبر وجواب هذا الاعتراض غیر لازم علینا لانہ لا یرد علی المصنف لانہ لم یلحقهما بلیت ولعل **قال** لقیام قرینة اه اللام للوقت لا للعلة کما فی قوله تعالیٰ اقم الصلوٰۃ لدلوک الشمس ای وقت دلوکها ولا للاجل لانہ المصحح لا المقتضی والا لکان الحذف واجبا لان علة الشیء اذا کان واجبا یکون المعلول واجبا ضرورۃ عدم تخلف المعلول عن العلة **قوله** لفظیة اه جواب سوال وهو ان المتبادر من القرینة هو اللفظیة فعلی هذا یرد علیه بقوله الهلال واللہ اذ المبتداء محذوف مع ان القرینة اللفظیة غیر موجودۃ فاجاب بقوله لفظیة اه **قوله** حذفا اه جواب سوال وهو ان قوله جوازا مفعول مطلق لقوله یحذف وهذا لا یصح لان معنی الفعل غیر مشتمل علیه فاجاب بقوله ای حذفا حاصله انہ مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف وهو حذفا ومعنی الفعل مشتمل علیه وانما لم یجعل قوله جوازا تمیزا مع انہ لم یحتج فیه الی الموصوف وجعل المصدر بمعنی اسم الفاعل لان الجواز یرفع الابهام الوصفی دون الذاتی والمعتبر فی التمیز الثانی لا الاول کذا فی الزبدۃ **قوله** جائزا جواب سوال وهو ان قوله جوازا صفة لموصوف محذوف ای لقوله حذفا وهذا لا یصح لان صفة الشیء محمول علیه وههنا لا یصح الحمل لان الحذف لیس بجواز فاجاب بما تری **قوله** لا واجب فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یذکر الوجوب فی حذف

حذف الخبر ایضا لان الجواز هناک ایض مقابل الوجوب قلنا وقع الوجوب هناک فی مقابل الجواز فی المتن صراحۃ فلا حاجۃ الی الذکر فی الشرح فلذا ترک هنا قولہ قد یجب اہ دفع ما قیل من انہ کما جاز حذف المبتدأ کذلک یجب حذفہ کما فی المخصوص بالمدح والذم نحو نعم الرجل زید وبئس الرجل عمرو تقدیرہ هو زید علی مذهب من ذهب الی ان المخصوص خبر المبتدأ المحذوف وکما فی الصفۃ المقطوعۃ بالرفع نحو الحمد للہ اهل الحمد ای هو اهل الحمد صلہ اهل الحمد بالجر صفۃ لقولہ للہ فلم یذکر المص هذا فاجاب بقولہ وقد یجب حاصلہ ان العبارۃ علی حذف المعطوف انما لم یذکر المص لانہ فی بیان الکلیۃ والاکثریۃ والحذف بطریق الوجوب لیس منهما بل جاء قلیلا فی المواضع المعدودۃ فلم یذکرہ الحاقا للقلیل بالعدم فکانہ لم یجئ وقیل لا یجب حذفہ اصلا لانہ رکن اصلی فی الکلام ونحو الحمد للہ اهل الحمد محمول علی حذف الخبر ای الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح والذم خبر مما لا یعتد بہ وهذا لیس بسدید لان الرکنیۃ لا تنافی وجوب الحذف بموجب الا تری ان الخبر رکن فی الکلام ایض وقد یجب حذفہ قولہ بالرفع ای بسبب الرفع بان یجعل خبر المبتدأ المحذوف وانما لم یقطع بالنصب لانہ ح لا یکون خبر المبتدأ المحذوف بل هو ح مفعول الفعل المحذوف ای اعنی اهل الحمد وانما جعل المحذوف مبتدأ لا خبرا بان اصلہ اهل الحمد هو لانہ لا یکون موافقا للنعت قولہ ویجب حذفہ فی ایرادہ مستقلا اشارۃ الی ان الاول اتفاقی والثانی اختلافی وفی ذکر الحذف اشارۃ الی ان هذا الحذف اکثر بخلاف الاول قولہ لیعلم انہ کان الخ لان الذهن ینتقل الی انہ مجرور لانہ صفۃ لقولہ للہ لکنہ قطع لقصد زیادۃ المدح والذم لانہ اذا انتقل من الکسرۃ الی الرفع فصار منہ الجملۃ جملۃ اسمیۃ والجملۃ الاسمیۃ تدل علی الدوام والاستمرار فیحصل زیادۃ المدح والذم قولہ قطع اہ فان قیل ان الصفۃ لا یکون الا المدح والذم فکیف یتصور قطعہ لقصد المدح والذم قلنا ان القطع لزیادۃ المدح والذم لان الجملۃ الاسمیۃ تدل علی الدوام والاستمرار قولہ ای المبتداء المحذوف اہ اشارۃ الی دفع خدشۃ المسامحۃ التی وقعت فی عبارۃ المص لانہ من البین ان المبتدأ المحذوف جوازا لیس قول المستهل فکیف یکون مثالا اجاب عنہ بقولہ ای المبتداء الخ حاصلہ ان قول المستهل خبر المبتداء المحذوف والقول بمعنی المقول فیکون تقدیرہ المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف فی مقول المستهل قولہ مثل الخ جواب سوال وهو ان الکاف فی قولک کقولہ خبر مبتدأ وذا لا یجوز لان الکاف حرف لا یصلح الخبریۃ وحاصلہ ان الکاف اسمی بمعنی المثل قولہ المبصر صفۃ کاشفۃ للمستهل لا لاستهلال فی الاصل یاہ نو دیدن قولہ ولیس من باب الخ جواب سوال وهو انہ لم یجعل من باب حذف الخبر بتقدیر الهلال هذا فاجاب بما تری قولہ وانما اتی جواب سوال ظاهر وهو ان المثال قد تم بقولہ الهلال فلم زاد قولہ واللہ فاجاب بما تری و حاصلہ ان المص جری علی عادۃ المستهلین اذا راوا الهلال لا توا بالقسم

منہ وهذا الکلام یحتمل الاعتراض ویحتمل دفعہ اما الاول و ... هو کما ان المبتداء یجوز حذفہ کذلک و یجب حذفہ مثل الخبر فالاکتفاء علی الاول فی الاول والتعرض للامرین فی الخبر لیس کما ینبغی واما الثانی فی تقدیرہ ان یقال لما کان الحذف یوجد قلیلا فکان القول ذکرہ قبل کلامہ من کونہ فیهما قلنا فی القلۃ فی الجواز بالنسبۃ الی المذکور وفی الوجوب بالنسبۃ الی الجواز فجاز ان یکون الحذف قلیلا

قوله قد يحذف اه فيه اشارة الى ان قوله الخبر عطف على المبتدأ **قوله** اى حذفا جواب سوال مقدر لامتثال امر غير مرة **قوله** جائزا ايضا جواب سوال ظاهر **قوله** من غير اقامة شئ اه جواب سوال وهو ان قوله الخبر جوازا مستدرك لان ذكر قوله وجوبا مستغنى عن ذكره لان الجواز موجود فى الوجوب فاجاب بقوله من غير اقامة شئ حاصله ان قوله وجوبا محمول فيما اذا اقام الشئ الآخر مقام الخبر فحينئذ وجب حذف الخبر **قوله** الخبر المحذوف جواب سوال وهو ان من البين ان الخبر المحذوف جوازا ليس خرجت فاذا السبع واقف فكيف يجعله مثلا وايضا ان كون الشئ مضافا اليه لا يكون الا مفرد الانه قسم من الاسم وههنا مركب فلا يصح اضافة المثال الى ما بعده اجاب بقوله الخبر المحذوف **وقوله** فاذا السبع الفاء للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجات كذا اى زمان وقت السبع وقيل جواب الشرط ولعل ارادة انها للزوم مابعدها لما قبلها من ان وقوف السبع لازم لخروجى وقيل زائدة وفيه انه يجوز حذف الزائد وههنا لا يجوز حذفها فعلم انها غير زائدة كذا فى العصمة **قوله** على المذهب الصحيح اه انما قال ذلك لان فيه خلافا قيل اذا ظرف مكان خبر عن السبع وفيه انه لا يطرد فى مثل فاذا السبع بالباب وجعله بدلا تعسف وقيل اذا ظرف زمان خبر عن السبع اى خرجت فمكانى السبع اى السبع حاصل فى مكانى فيه لا يرد انه لا معنى لقوله خرجت فمكانى السبع وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اى ففاجات وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية لانه مفعول به بمعنى فاجات كذا فى الغفور **قوله** على ان يكون اه اى فان تقديره على مذهب الصحيح بناء على اه والشارح اشار الى رد الاول بقوله ظرف زمان الى رد الثانى والثالث بقوله الخبر المحذوف وزاد قوله غير سادمسده كيلا يتوهم انه ينبغى ان يكون الحذف واجبا لوجود القرينة وهى حال المتكلم واقامة الظرف مقامه **قوله** خروجى اه والقرينة على حذف الخبر حال المتكلم كما هو مذهب الكسائى او اذ الانه متعلق بواقف والظرف يدل على متعلقه **قوله** وقد يحذف اه وفيه اشارة الى ان قوله وجوبا عطف على قوله جوازا **قوله** حذفا جواب سوال ظاهر وقوله ايضا ايضا جواب سوال ظاهر **قوله** فى تركيب فيه اشارة الى ان كلمة ما موصوفة والعائد فى التزم محذوف اى فى تركيب التزم فيه فلا يرد ان الجملة اذا وقعت صفة لابد فيها من العائد وذلك لان العائد اعم من ان يكون ملفوظا او محذوفا **قوله** وذلك فى اربعة جواب سوال وهو ان المثال لا يكون الا لايضاح الممثل وهو يحصل بمثال واحد فلم ذكر امثلة اربعة فان المقصود هو المسائل دون الامثلة فاجاب بقوله وذلك اه حاصله ان وجوب حذف الخبر فى اربعة ابواب فلذلك ذكر الامثلة الاربعة ذكر الامثلة واراد هنا القواعد لكن ذكر المثال دون القاعدة ليكون العبارة مشتملا على القاعدة معا دوما للاختصار لا يقال هناك قسم آخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول

دفع ما يختلج فى القلب من ان حذف الخبر اما ان يكون جائزا او واجبا والحذف على كلا الوجهين باطل لانه اتصاف الشئ بالمتنافيين كما لا يخفى وحاصل الدفع ان حذف الشئ جوازا ما لم يقم الشئ مقامه ووجوبا ما قام الشئ مقامه فاتصاف الشئ بالنقيضين جائز باعتبارين مختلفين فافهم والضعف وانما يقوع سمعك لكن يدفع الحاجة ١٢ منه

الظاہر بل بحسب الحقیقۃ لیس الخبر الا الظرف والتقدیر لیس الا لرعایۃ الامر اللفظی فہو لیس من باب حذف الخبر والتزام غیرہ مقامہ فالحصر بحکم الاستقراء کذا فی الغفور قولہ فیہ علی الوجود فیہ اشارۃ الی بیان القرینۃ وہی دلالۃ لولا قولہ ہذا اذا کان ای حذف الخبر وجوبا والتزام قائم مقامہ اذا کان اہ وفیہ نکتۃ لا یخفی وہو جواب عن سوال وہو انہ ینقض بقولہ یذی فی قولہ ولولا الشعر بالعلماء یذری لان الشعر مبتدا ویذری مع فاعلہ وہو الضمیر الراجع الی الشعر خبرہ وقع بعد لولا ولم یجب حذفہ بل لا یجوز حذفہ فاجاب بقولہ ہذا اذا کان اوفیہ رد علی المص وہو ان الحکم بوجوب حذف الخبر مطلقا بعد لولا غیر صحیح بل انما یصح اذا کان الخبر من الافعال العامۃ ویمکن ان یجاب عنہ بان مرادہ الافعال العامۃ لکنہ لم یذکرہ لشہرتہ قولہ واما اذا کان خاصا اہ کالقیام والقعود وغیر ذلک فلا یجب حذف الخبر لعدم دلالۃ لولا علیہ اذ لا دلالۃ للولا الا علی الوجوب ولو دل القرینۃ الخارجیۃ علی الخبر جاز الحذف بلا وجوب کذا فی حاشیۃ مولینا قولہ کما فی قولہ ای فی قول الشافعی واولا الشعر ولو لاخشیۃ الرحمن عندی - جعلت الناس کلہم عبیدی + واخرہ ولولا الشعر بالعلماء اہ قولہ یذری ای خوار مندی نمودن قولہ من لبید وہو اسم الشاعر فی زمان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم قولہ وقال الکسائی وہو من الکوفیین قولہ للفعل المقدر لان لولا مرکب من لو الامتناعیۃ ولا النافیۃ فیکون مفید الامتناع الاول لامتناع الثانی کما یجیٔ فی بحث حروف الشرط فکانت لازمۃ للفعل لکونہا حرف الشرط فبقی معہ دخولہا علی لا علی ذلک الاقتضاء ومعناہ مع لا ایض باق علی ما کان کذا فی الزبدۃ لکن لولا عند البصریین غیر مرکبۃ من کلمتین کما تری وزیف مذہب الکسائی بان لولا کانت مرکبۃ من لو الامتناعیۃ ولا النافیۃ ولم یجب حذف الفعل الواقع بعدہا الا اذا کانت لہا مفسر کما ہو شان الافعال الواقعۃ بعد ادوات الشرط ووجب تکرار لا لان لفظ لا لا یدخل علی الماضی بغیر دعاء فی جواب القسم فی الاغلب کذا فی الغفور قولہ وقال الفراء من الکوفیین ان الاسم بعد لولا لا یکون مبتدأ ولا فاعلا للفعل المحذوف بل ذلک الاسم یکون معمولا لکلمۃ لولا فیکون ہی افعۃ لکن ہذا المذہب ایض ضعیف اذ یلزم علیہ ان لا یکون فی الشرطیۃ اسناد اذ لا یوجد الاسناد بین الحرف ومعمولہ کذا فی الزبدۃ وایض یلزم ترکیب الکلام من الاسم والحرف وذا باطل قولہ ثانیہما اہ وہہنا جواب سوال علی طبق ما مر فی قولہ اولہما قولہ کل مبتدأ فیہ اشارۃ الی قاعدۃ کلیۃ فلا یرد ما فیہ من الاضافۃ اللامیۃ والبیانیۃ والظرفیۃ کما مر غیر مرۃ وایض لا یرد ما قیل ان المقصود بیان الکلیۃ فلم ورد المص مثالا جزئیا فدفعہ بما تری قولہ صورۃ ای یکون مصدرا بحسب الصورۃ کما یکون بحسب المعنی فالمراد بالصورۃ ہہنا ما یقابل التاویل لا المعنی فلا یرد النقض بعدم تطابق المثال للممثل قولہ او منسوبا ای منسوبا الی الفاعل او المفعول او کلیہما ولیس المراد منہ المضاف لانہ لم یجز ان یکون الشیٔ الواحد مضافا الی الشیئین

قوله اوكان اسم التفضيل انما زاد لفظ كان لئلا يتوهم انه معطوف على قوله الى الفاعل لقربه
فصار الاقسام باسرها اثنى عشر قسما ستة للمصدر ثلثة منها ما اذا كان المبتدء مصدرا صريحا
احدها ما يكون المبتدأ مصدرا صريحا منسوبا الى الفاعل والمفعول به معا كما هو المذكور فى المتن
ثانيها ما اذا كان المبتدء مصدرا صريحا منسوبا الى الفاعل فقط واليه اشار بقوله وذلك
مثل ذهابى راجلا وثالثها ما اذا كان المبتدأ مصدرا صريحا منسوبا الى المفعول فقط واليه اشار بقوله
وضرب زيد قائما ولهذا قيد بقوله اذا كان اه لئلا يلزم تكرار المثال وثلثة منها ما اذا كان المبتدء
مصدرا تاويلا احدهما ما اذا كان المبتدأ مصدرا تاويلا منسوبا الى الفاعل والمفعول به معا
واليه اشار بقوله وان ضربت زيدا قائما او قائمين وثانيها ما اذا كان المبتدء مصدرا تاويلا
منسوبا الى الفاعل فقط مثل ان ضربت قائما وثالثها ما اذا كان المبتدء مصدرا تاويلا منسوبا
الى المفعول به فقط مثل ان ضرب زيد بصيغة المجهول وستة ما اذا كان المبتدء اسم التفضيل
مضافا الى ذلك المصدر الصريح الاول ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدر
الصريح المنسوب الى الفاعل والمفعول به معا كما اشار اليه بقوله واكثر شربى السويق ملتوتا وثانيها
ما اذا كان المبتدء اسم التفضيل مضافا الى المصدر الصريح المنسوب الى الفاعل فقط مثل اكثر
شربى قائما وثالثها ما اذا كان المبتدء اسم التفضيل مضافا الى المصدر الصريح المنسوب الى المفعول
به فقط مثل اكثر ضرب زيد قائما اذا جعل زيد مفعولا به وثلثة منها ما اذا كان المبتدء اسم
التفضيل مضافا الى المصدر التاويلى الاول ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدر
التاويلى المنسوب الى الفاعل والمفعول به معا مثل اكثر ان ضربت زيدا قائما او قائمين وثانيها ما اذا
كان المبتدء اسم التفضيل مضافا الى المصدر التاويلى المنسوب الى الفاعل فقط واليه اشار بقوله
واخطب ما يكون الامير قائما فان ما مصدرية وقوله يكون بمعنى الكون وثالثها ما اذا كان المبتدأ
اسم التفضيل مضافا الى المصدر التاويلى المنسوب الى المفعول به فقط مثل اكثر ان ضرب زيد على
صيغة المجهول **قوله** الى ان تقديره هذا التقدير عند البصريين على خلاف زعم المتكلمين
ولهذا رده الشيخ الرضى فالتقدير عندهم ما قال به الرضى **قوله** اذا كان قائما لان الاخبار
عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد وهذا
بيان القرينة الدالة على الخبر المحذوف فى كل فى الغفور وانما قدر قوله اذا كان قائما لانه لو لم
يقدر فالحال اعنى قائما لا يخلو اما ان يكون من متعلق المبتدأ وذا باطل لانه متحد مع مذهب الكوفيين
واما ان يكون من الضمير فى حاصلا الراجع الى الضرب وذا ايضا باطل لانه يلزم الاختلاف فى فاعل
الحال وذى الحال لان فاعل الحال زيد وفاعل عامل ذى الحال الضرب واذا قدر لم يلزم ذلك
لان قائما حال عن الضمير فى كان الراجع الى زيد فاتحد فاعلين **قوله** متعلقات اه اى
المتعلقات التامة نحو زيد عندك اى زيد حصل او حاصل عندك **قوله** شرط وانما سمى مدخولها

شرطا وان كانت اذ للظرفية لرائحة معنى الشرط فيها وهو كون ضرب متعلقا بذلك الوقت كتعلق الجزاء بالشرط **قوله** فيكون الحال اه لان الدال على الدال على الشئ دال على ذلك الشئ فالمراد بقوله فيما التزم اعم من ان يكون بواسطة او بلا واسطة **قوله** هذا ما قيل فيه اه والغرض منه ان ما قال البصريون في تقدير هذا المثال المذكور ليس بحسن عنده **قوله** وفيه تكلفات قال قدس سره في الحاشية وهي حذف اذ امع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن الظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى كان الناقصة ومن قيام الحال مع الظرف اجيب من الاول بان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها شائع كثير من ان يحصى في كلامهم كما في مقام فاء التفريعية كما في قوله فهذا يجوز اه اذ تقديره اذا كان الامر كذلك فهذا يجوز صرفه وعن الثاني بان اقامة الحال مقام الظرف مشهور لان في الحال معنى الظرفية كما في قوله جاءني زيد راكبا اى في وقت ركوبه وعن الثالث بان كان ههنا تامة لا ناقصة لانها لو كانت ناقصة لجاز ان يقع خبرها معرفة لان خبر كان الناقصة قد يكون معرفة وقد يكون نكرة ولم يسمع قائما في المثال المذكور الا نكرة والجواب من كلام الرضى ان الاخبار عن الضرب بالملابسة لم يعهد فلم يوجد القرينة على حذف الخبر واذا لم يوجد القرينة لم يجز الحذف **قوله** والذى اه عن ههنا الى قوله من تلك التكلفات البعيدة كلام الرضى **قوله** ضربى زيدا ملابسه لا يخفى ان التقدير الذى ذهب اليه البصريون اولى وانسب بحسب المعنى لما قلنا انفا بخلاف التقدير الذى ذهب اليه الشارح الرضى رحمه الله تعالى فانه ليس بحسن اذ الحكم بملابسة الضرب للمفعول والفاعل اذا كان بعد الوقوع على المفعول والقيام بالفاعل لغو لا اثر فيه لان الملابسة بالنظر الى الفاعل لمعنى وبالنظر الى المفعول لمعنى آخر كذا في الزبدة **قوله** اذا اردت اه ولا يخفى ان قوله قائما حال عن الضمير البارز في يلابسه لانه عبارة عن المفعول لانه راجع اليه ولا يجوز ان يكون حالا عن الفاعل على هذا التقدير لانه ح لا يتحد عامل الحال وصاحبه كما هو المذهب الاصح لان عامل صاحبه المصدر وعامل الحال يلابسه **قوله** اذا كان حالا اه اى اذا كان قوله قائما حالا عن الضمير المستكن لانه على هذا التقدير عامل الحال وصاحبه متحدان وهو يلابس فيكون قائما حالا عن الضمير وهو عبارة عن الفاعل كذا في الزبدة **قوله** اولى خبر لقوله الذى **قوله** ثم نقول اه اشارة الى اعلاله على التقدير الاول... والتقدير الثاني قياس عليه **قوله** ويجوز حذف اه دفع ما قيل من انه لا يجوز حذف ذى الحال فكيف يحذف فاجاب بقوله ويجوز حاصله انه يجوز حذف ذى الحال اذا كانت قرينة وهي قوله يلابسه لانه فعل متعد لابد له من المفعول وليس مفعوله الا الضمير المحذوف **قوله** اضربته والقرينة فيه على المحذوف ان قوله الذى موصول والجملة صلته فلابد فيها من الضمير الذى يرجع الى الموصول وليس في الظاهر ضمير راجع اليه فعلم منه ان الضمير محذوف كما يدل عليه قوله والعائد المفعول يجوز حذفه

قوله راشدا مهديا والفرق ان الاول ما كان عالما على الطريق بنفسه والثانى ما يكون عالما على الطريق بتعليم الغير قوله ويلزمهم حذف اه تعريض على الكوفيين توضيحه ان تقدير الكوفيين فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلاستلزام حذف الخبر وجوبا من غير اقامة شئ مقامه لان الحال على هذا التقدير من متعلقات المبتدء وتمامه لان قائما حينئذ معمول لضرب وكان من تمامه وما هو من تمامه لا يصح ان يسد مسد الخبر فيلزم بالضرورة حذف الخبر وجوبا من غير اقامة شئ مقامه ولا شئ غيره يسد مسده واما معنى فلانهم اتفقوا على ان معنى ضربى زيدا قائما بمعنى ما اضربه الا قائما وهذا المعنى لا يستفاد من تقديرهم اذ المعنى حينئذ ضربى زيدا المختص بحال القيام حاصل وهذا لا يمنع من حصول الضرب حال القعود فى وقت اخرى فلا يفيد لحصر المطلوب واليه اشار بقوله وتقييد المبتدء كذا فى الزبدة قوله المقصود عمومه وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة التخصيص بالبعض فهو ظاهر فى الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح كذا فى الغفور واعلم ان ههنا خمسة مذاهب وكلام المص مبنى على مذهب البصريين مع انه مخدوش فلم اختاره والجواب ان القائل بان تقدير مذهب البصريين هكذا هو الفاضل الهندى والاصح ان تقدير مذهب البصريين ما قاله الرضى فلا خدشة قوله بدليل اه لان المصدر المعرف بالاضافة او اللام اذا استعمل يكون صريحا فى الاستغراق اذا لم يكن له قرينة على الخصوص والاستغراق ينافى التقدير هذا وجه الرد على الكوفيين قوله ذهب الاخفش ويرد عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه فى قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته كذا فى الغفور قوله وذهب بعضهم وهو ابن درستويه وابن باشا قوله لا خبر له كما فى القسم الثانى من المبتدأ ويرد على ذلك البعض ان المبتدأ على قسمين كما لا يخفى ومن البين انه ليس القسم الاول منه وليس القسم الثانى منه ايضا لان المص قال فى تعريفه والصفة الواقعة اه وليس هذا منه كما هو الظاهر وايضا كون هذا الحصر مستفادا من هذا التركيب على كونه مبتدأ لا خبر له غير ظاهر لان من لم يقل بالخبر فى هذا الكلام يكون الحال عنده قيدا للمبتدأ فيبطل عمومه قوله ثالثها اه وههنا جواب وسوال على طبق ما مر قوله وعطف عليه اه فيه انه قد ذكر فى بحث المفعول معه ان الواو اذا كان بمعنى مع لم يكن للعطف وحكم ههنا بالعطف ويمكن ان يجاب عنه ان العطف ههنا بالمعنى اللغوى وهو الامالة قوله كل مبتدأ فيه اشارة الى الكلية فلا يرد ما فى هذا المقام قال الرضى النظران حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب قوله كل رجل اه قال قدس سره فى الحاشية الضيعة فى اللغة العقار التى هى الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصحوبها اعنى الصنعة انتهى الصنعة كار وپیشہ کردن کذا فى الصحاح ثم اعلم ان فى هذا التركيب مذهبان قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لانها بمعنى مع والواو بمعنى مع كان خبرا من غير احتياج الى التقدير فكذا ما هو بمعناه وحينئذ لا يكون المثال مما نحن فيه وقال البصريون انه مرفوع المحل انتقل اعرابه الى الاسم الذى بعده فوقع صفة الجزئية لا لكونها تابعة ولهذا يقتضى ان يكون مكملا للصفة فان قيل لا يجوز

ارجاع الضمير فى صنعتها الى الكل لظهور فساد المعنى لاستحالة مقارنته شخص واحد صيغته كل رجل ولا الى الرجل لانه ليس بمقصود ه

قلنا انه من قبیل وضع المظهر فی موضع المضمر فان المعنی ان هذا الرجل مقرون مع صیعته وذلك الرجل مقرون مع صیعته او یجاب بانه لما کان کل رجل نائبا مناب اسماء کثیرة وضمیره نائب مناب ضمائر کثیرة ایضا یعود بکل اعتبار الی رجل ما فی کل رجل فکانه قیل زید وضیعته وعمرو وضیعته وبکر وضیعته الی مالانهایة له **قوله** واجب حذفه اه هذا عند البصریین واما عند الکوفیون فلما قلنا ان الواو بمعنی مع خبر **فان قیل** لانسلم ان الحذف واجب لان الوجوب فیما اذا اسد غیره مسده والصیعة لا یقوم مقام الخبر لانه معطوف علی کل رجل والمعطوف من تتمة المعطوف علیه **قلنا** انه معطوف علی الضمیر المستکن فی مقرون فهو من تتمة الخبر فسد مسده وما قیل من انه یلزم العطف علی الضمیر المرفوع المتصل بلا تاکید المتصل بالمنفصل فمدفوع لان المؤکد بصیعة اسم الفاعل مخالف للقیاس والمؤکد بصیعة اسم المفعول ههنا محذوف وهو الضمیر فی مقرون بحذف مقرون وما قیل ان الحکم بعطف صیعة علی المستکن فی مقرون مخالف محذوف ای هو وما قیل من ان حذف المؤکد بصیعة اسم الفاعل خلاف للقیاس فکیف یحکم بحذفه فمدفوع لان حذفه خلاف القیاس فیما اذا لم یحذف المؤکد بصیعة اسم المفعول واما اذا حذف المؤکد بصیعة اسم المفعول فحذف المؤکد بصیعة اسم الفاعل غیر مخالف للقیاس لما قال الشارح قدس سره حیث قال وعلیه ای علی المبتدا شیئ بالواو فمدفوع لان ما قال الشارح قدس سره فمحمول علی الظاهر لان الظاهر انه عطف علی کل رجل ولانه لما کان المعطوف علی الضمیر الراجع الی کل رجل والراجع والمرجع فی الحقیقة شیئ واحد فکانه معطوف علی کل رجل **قوله** کل مبتدأ اه فیه اشارة الی الکلیة فلا یرد ما فیه من الاضافة اللامیة والبیانیة والظرفیة **قوله** وبقائك الخ جواب سوال وهو ان عمر اسم شخص فیکون المقسم به شخصا مع انه لیس کذلك حاصل الجواب ان العمر بالفتح بمعنی العمر بالضم اعنی البقاء **قوله** ای ما اقسم به جواب سوال وهو ان حمل قوله قسمی علی قوله لعمرك وبقائك غیر جائز للمغایرة کما هو الظاهر لان العمر لیس بقسم والحمل یقتضی الاتحاد فی الخارج والمغایرة فی الذهن وهما متغایران ذهنا وخارجا فاجاب بقوله ای ما اقسم به حاصله انه بمعنی ما اقسم به هو مشتق وحمل المشتق علی المشتق یصح وما قیل ان ما فی قوله ما اقسم به مصدریة فاقسم بتاویل المصدر ای قسمی فلا یصح حمله علی قوله لعمرك فغلط محض لانه لا فائدة فی هذا التاویل علی هذا التقدیر بل هو موصوفة او موصولة **قوله** والعمر والعمر اه جواب سوال وهو ان العمر لما کان المراد منه البقاء فلم لم یذکره بالضم مع انه فی هذا المعنی اشهر فاجاب بما تری **قوله** الا المفتوح ای لا یستعمل مع اللام الموضوعة للقسم فی مقام وقع مقسما به الا المفتوح **قوله** ای من المرفوعات فیه اشارة الی ان قوله خبر ان واخواتها مبتدأ محذوف الخبر وهو لفظ منها فلفظ منها مقدر بقرینة ما سبق فقوله هو المسند بتداء الکلام ویحتمل ان قوله[1] المسند خبره وهذا یشعر بان هذا مرفوع علیحدة کما هو مذهب البصریین

[1] ای خبر القوله خبر ان واخواتها وقوله هو ضمیر فصل ۱۲ رب اغفر وارحم وانت ارحم الراحمین امین

ولیس من قسم المبتدء والخبر کما هو مذهب الکوفیین فیتناول کلامہ کلام المذهبین وان لم یکن مذهب الکوفیین مرادا قیل لم یصلح هذا اعنی قولہ خبر ان واخواتها بقولہ منها تنبیها علی انهما من ملحقات المبتدأ والخبر لیست انواعا متباینة بالذات لهما وانما قال اخواتها ولم یقل اخواتہ مع ان لفظ الخبر مذکر بملاحظة الکلمات وهی المؤنث **قولہ** ای اشباهها جواب سوال ظاهر وهو ان اضافة الاخوات الی ان غیر صحیح لان الاخوات یکون لذوی العقول وهذہ الکلمات لیست بذوی العقول وحاصلہ ان المراد هنا الاشباہ ووجہ المشابهة التقارب بینهما کما بین الاخوات وانما استعیر الاخوات للاشباہ والنظائر لما بینهما من التقارب والتماثل کما فی ما بین الاخوات حملا وغیرہ وفی تفسیر الاخوات بالاشباہ فائدة لان اخوات یستعمل فی ذوی العقول وهنا لیس کذلک **قولہ** وهو مرفوع باحد هذہ الحروف دفع ما قیل من ان ذکر خبر ان بعد ذکر خبر المبتدء مستدرک لانہ مرفوع بما ارتفع بہ خبر المبتدأ لا بهذہ الحروف لضعفها عن العمل وایضا لا یصح اضافتها الی ان واخواتها وذلک لان خبر هذہ الحروف مرفوع بما ارتفع بہ خبر المبتدأ لا بهذہ الحروف اجاب بقولہ وهو الخ حاصلہ ان کلام المص مبنی علی مذهب البصریین وهم یقولون انہ مرفوع بهذہ الحروف لمشابهتها بفعل المتعدی کما بینہ الشارح بقولہ لانها لما شابهت بہ وما قلت هو مذهب الکوفیین لانهم یقولون ان هذہ الحروف لا تعمل فیهما بل فی الاسم فقط لضعف عملها وکلامہ لیس مبنیا علیہ کما فهمت وسیجئ فی بحث الحروف المشبهة بالفعل ان شاء اللہ تع **قولہ** لما شابهت الفعل الخ ای شابهت لہ استعمالا فکما ان الفعل المتعدی یلزمہ اسمان فاعل ومفعول کذلک هذہ الحروف یلزمها اسمان ومشابهتہ للافعال لفظا ومعنی اما لفظا فلکون کل منهما ثلاثیا ورباعیا کالفعل المتعدی واما معنی فلکون کل واحد منها بمعنی الفعل فان معنی ان وان حققت ومعنی کان شبهت وعلی هذا القیاس **قولہ** مثلہ الخ الا ان عمل هذہ الحروف خلافہ لانها فرع لہ فینبغی ان یکون عملها فرع العمل **قولہ** الی شئ اخر فیہ اشارة الی الرد علی الفاضل الهندی حیث قال فی الجواب عن الاعتراض الوارد علی المتن ان المراد بالمسند المسند الی اسم هذہ الحروف والمراد الاسم المسند فرد الشارح علیہ بقولہ الی شئ الخ ووجہ الرد ما ذکرہ الشارح فیما بعد **قولہ** احد الخ جواب سوال وهو انہ ینقض بقائم فی قولنا ان زید قائم لانہ لیس بمسند بعد دخولها بل هو مسند بعد دخول ان فاجاب بقولہ احد الخ حاصلہ ان العبارة علی حذف المضاف فان قیل لا نسلم صدق التعریف بعد زیادة لفظ الاحد علی کل فرد من افراد المعرف لانا اعتبر العطف فی قولہ خبر ان واخواتها مقدما علی الحکم فیکون المعرف مجموع خبر ان واخواتها فلا خفاء فی عدم صدق التعریف علی المجموع لانها لیست مسندة بعد دخول مجموعها وان اعتبر الحکم مقدما علی العطف فیکون المعرف کل واحد من خبر ان واخواتها فالتعریف وان کان صادقا علی خبر ان لکن لا یصدق علی خبر اخواتها لانها لیست مسندة بعد دخولها قلنا الجواب باختیار الشق الثالث وهو ان المعرف حقیقة خبر هذا الباب وذلک اما بتقدیر المضاف ای خبر باب ان واخواتها ویجعل خبر

ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى كذا قال عبد الحكيم **قوله** فقوله اه فيه اشارة الى تعيين الجنس و الفصل **قوله** والمراد جواب سوال و هو انه يدخل في هذا الحد يقوم في ان زيدا يقوم ابوه فانه مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر بل الخبر هو مجموع الجملة اجاب بقوله والمراد حاصله ليس ه المراد بالدخول الذكر في الاول و اللحوق في الاخر بل المراد الورود لايراث الاثر و اثر ان هنالك قد ظهر في مجموع الجملة **قوله** لفظا جواب سوال و هو انه ينتقض بموسى و فتى حيث لا يظهر اثر ان فيهما فاجاب بقوله لفظا كما في قوله ان زيدا قائم او معنى كما في قوله ان موسى قائم **قوله** فلا يحتاج الى ان يجاب اه هذا جواب سوال الفاضل الهندي وفيه اشارة الى الرد عليه و وجه الرد قوله فيلزم اه يعني ان جواب الشارح احسن من جواب فاضل الهندي و وجه حسنها عدم استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف لان المتبادر من المسند المسند الى مطلق الشئ لا مسند الى اسمائها واما فاضل الهندي فقد حمل ذلك على التاكيد حيث اخرج بهذا القيد ما خرج بقوله هو المسند **قوله** ولا الى ان يجاب هذا جواب السيد السند و وجه الرد عليه قوله فيحتاج الخ يعني ان جواب الشارح احسن من جواب السيد السند و وجه الحسن عدم الاحتياج الى تاويل الجملة بالاسم في جوابه بخلاف جواب السيد السند فان جوابه محتاج الى تاويل الجملة بالاسم فيما اذا وقع خبرها جملة فحينئذ صار يقوم في نحو ان زيدا يقوم ابوه بمعنى قائم و وجه السيد السند ان الكلام في المرفوعات الاسم لا في مطلق المرفوعات واما حال الجملة فتبين بقوله و امره كامر خبر المبتدأ كما ان الخبر الجملة للمبتدأ بين ذلك بعد ذكر التعريف فيختص ذلك بالخبر المفرد قلنا الظاهر ان هذا التعريف لمطلق الخبر لا لنوع منه و ان الخبر قد يكون جملة بيان لتقليل نوع من الخبر وجيه الدين **قوله** قائم جواب سوالين احدهما ان المثال لا يكون الا ما اضيف اليه لفظ المثال و النحو و ههنا اضيف لفظ المثال الى ان زيدا قائم و ذلك المجموع ليس خبر ان و اخواتها و ثانيهما ان اضافته الى ما بعده غير جائز لان كون الشئ مضافا اليه لا يكون الا مفردا و ذلك المجموع مركب اجاب بما ترى **قوله** حكمه كحكمه اه جواب سوال و هو ان للامر معنيين لغوي و هو فرمودن كار و اصطلاحي و هو صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل عن المخاطب ولا يستقيم شئ منهما و حاصل الجواب ان المراد بالامر الحكم **قوله** من كونه مفردا او جملة اه وانما عدها من الاقسام والواحد والتعدد والمثبت والمحذوف و من الاحكام نظرا الى ان بين الاقسام تضادا و ههنا كذلك لانه لا يمكن ان يجمع المفرد بالجملة والنكرة بالمعرفة بخلاف الاحكام فانها يمكن ان يجمع الا ترى ان الواحد يجمع بالمتعدد اذ الواحد اذا ركب يصير متعددا و الواحد والمتعدد يكون مثبتا و محذوفا كذا في الزبدة **قوله** والمراد جواب سوال و هو ان المستفاد من كلام المصنف انه كما يصلح ان يكون خبر المبتدأ يصلح ان يكون خبرا لان والامر ليس كذلك لانه يجوز ان يكون خبر المبتدأ متضمنا لمعنى الشرط والاستفهام نحو اين زيد و من ابوك ولا يجوز ذلك في خبر ان و اخواتها حاصل الجواب ان التشبيه باعتبار الاغلب لا الكل ه

قوله ولا يجوز اه لان ان للتحقيق واين للاستفهام فبينهما تناف وما قيل من ان كلمة ان يقتضى صدارة الكلام كما قال المصنف واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل اين زيد وكذلك كلمة من يقتضى صدارة الكلام كما قال المصنف اذا كان المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام مثل من ابوك فلم يبق الصدارة عند دخول ان فمدفوع لان ان ايضا وقعت فى صدر الكلام وهو ان زيدا قائم كذا فى عبد الرحمن **قوله** اى ليس مره اه جواب سوال وهو ان الضمير فى قوله الا فى تقديمه لا يخلو اما ان يكون عائدا الى خبر المبتداء او الى خبر ان وكل ذلك غير مستقيم اما الاول فلانه يلزم انتشار الضمائر لان الضمير فى امره عائد الى خبر ان واما الثانى فلان حكم التقديم غير متحقق فى خبر ان فلو قال الا فى التقديم بدون الضمير لكان صوابا فاجاب بقوله اى ليس امره اه حاصله انا نختار الشق الثانى لكن المراد بالحكم اعم من ان يكون ايجابيا او سلبيا وحكم التقديم من حيث السلب متحقق فى خبر ان كما يشهد عليه قوله فانه لا يجوز تقديمه **قوله** كما يتصرف فى معمول الفعل اه لان الفعل قوى العمل فيعمل سواء كان على سبيل الترتيب اى تقديم المرفوع على المنصوب او على غير الترتيب كما فى الحروف المشبهة بالفعل **قوله** اى ليس امره اه جواب سوال وهو ان تعدد الاستثناء من امر واحد بغير عاطف باطل لئلا يتوهم تعدد المستثنى منه اجاب بقوله اى ليس مره اه حاصله انا لا نسلم انه استثناء من امر واحد بل هو استثناء مما بقى من الاستثناء الاول وهو المنفى وهو المستثنى فى الاستثناء الاول فلا يلزم المحذور **قوله** وان من الشعر لحكمة معناه بالفارسية از جملہ شعر ستہ ہر آئنہ حکمت یعنی مشتمل ست بر فن علم وحکمت زانہا ست حکمت آنچہ فی نفس الامر باشد اى اين شعر تو حکمت ست يعنى مطابق نفس الامر ست والحكمة هو العلم باعيان الموجودات الخارجية على ما هى عليها فبعض الاشعار قد يكون مطابقا لنفس الامر **قوله** لتوسعهم اه وذلك لان كل محدث لابد ان يكون فى زمان او مكان فصار الظرف مع كل شئ كالقريب المحرم ولم يكن اجنبيا فيدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبى كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبى واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة الظرف اذ كل ظرف جار ومجرور فى التقدير والجار والمجرور محتاج الى الفعل كاحتياج الظرف كذا فى الغفور **قوله** الكائنة صفة لا صلة التى كما وقع فى بعض نسخ الكافية بل هو سهو من قلم الناسخ وذلك لان صلة الموصول جملة خبرية واما اسم الفاعل والمفعول فيقع صلة الالف واللام الداخلة عليهما لا غيرهما فكيف تكون الكائنة صلة التى وعلى تقدير وقوعه من المصنف فنقول صح وقوع الكائنة صلة التى وما قال فى بحث الموصول من ان اسم الفاعل

---

[1] اى ارجاع الضمير الى خبر ان ۱۲ [2] قوله ان من البيان لسحرا فقوله من البيان خبر ظرف لانه جار ومجرور معناه بالفارسية از جملہ بیان ست سحر بیان کلامیکہ تو میگوئی از جملہ سحر ست البيان هو النطق الفصيح المعرب عما فى الضمير معناه بعض افراد البيان مثل السحر فى تحول قلوب الناس ۱۲ [3] فان قيل ان يكون الكائنة صلة للموصول وهو التى لا يصح لان الصلة الاسم الموصول لا تكون الا جملة خبرية وهى ليست بجملة قلنا لانه خبر لمبتدا محذوف وتقديره هى الكائنة والمبتدا مع الخبر جملة خبرية صلة للموصول ۱۲ ميان صاحب گوجرگری

والمفعول یقعان صلتین للالف واللام فقط فهذا الحکم ثابت فی اسمی الفاعل والمفعول المجردین عن الالف واللام والکائنة معرف بها فهو فی حکم الجملة الفعلیة فیقع صلة التی قیل الاولی تقدیر للتعلق المنکر لئلا یلزم حذف الموصول مع بعض اجزاء الصلة وهو کائنة وعلی حذف البعض الآخر وهو قوله لنفی الجنس وهو غیر جائز عند البصریین قلنا الشارح جوز حذف الموصول مع بعض اجزاء الصلة کما ذهب الیه بعض البصریین قوله ای لنفی صفة الجنس الخ جواب سوال وهو ان لا لنفی صفة الجنس اعنی به القیام فی لا رجل قائم مثلا لا لنفی الرجل بنفسه فلا یکون المثال مطابقا للممثل فاجاب بقوله لنفی صفة الجنس حاصله ان المضاف محذوف قیل علیه اذا قیل لا رجل موجود فلیس فیه نفی صفة الجنس لان الخبر اذا کان من الافعال العامة فلا یقال انها النفی الصفة بل یقال حینئذ انها لنفی الجنس فان نفی الوجود مثلا یکون بنفی الذات فی نفس الامر وان کان الوجود صفة فالاولی ان یقال ان کلمة لا قد یکون لنفی الجنس کما فی لا رجل موجود او ثابت او غیرهما مما یکون الخبر من الافعال العامة وقد یکون لنفی صفة الجنس کما فی لا رجل قائم اقول یمکن ان یقال فی لا رجل موجود وفی لا رجل قائم معا لنفی صفة الجنس ولکن فی الاول یکون نفی الجنس یستلزم نفی صفة الجنس وفی الثانی لیس کذلک بل فیه نفی صفة الجنس حقیقة فلا اشکال اصلا کذا فی عبد الرحمن قوله الی شیء آخر وفائدته مر فی خبر ان واخواتها وهی رد علی الفاضل الهندی فلیتامل فیه قوله والمراد الخ جواب سوال علی طبق ما مر فی خبر ان واخواتها وتحقیقه ایضا علی طبق ما ذکرنا من حسن جواب الشارح الجامی والرد علی الفاضل الهندی والسید السند فلا تغفل عن البیان قوله وانما عدل جواب سوال ظاهر قوله لاحتمال حذف الخبر الخ لا رجل فی الدار موجود لان خبر لا یحذف کثیرا وایضا الاعراب لا یکون ظاهرا فی قوله فی الدار فیحتمل الصفة ایضا فیکون مثال المصنف اولی لان المقصود من المثال التوضیح فالمثال الذی فیه احتمال لیس فیه توضیح کالمثال الذی فیه احتمال واحد وانما غیر الاسم ایضا کالخبر ولم یقل لا رجل ظریف لان مجرد تغیر الخبر غیر کاف لان قوله ظریف یحتمل ان یکون صفة رجل علی ان یکون محمولا علی محله بخلاف ما اذا غیر الاسم فانه حینئذ یصیر معربا لانه اسم لا واذا کان مضافا فهو معرب والیه اشار بقوله بخلاف ما ذکره الخ لا یقال قد جوز فی المعرب ایضا الحمل علی المحل فح جاز ان یکون ظریف صفة فی هذا المثال ایضا لانا نقول المتبادر فی المعرب هو الحمل علی اللفظ فان الحمل علی المحل فیه خلاف الظاهر لا یقال اذا قیل لا رجل ظریف یمتنع ان یکون ظریف مرفوعا علی انه محمول علی محل رجل لان رفعه لیس الا للابتدائیة ولا یصح ان یقع رجل مبتداء لانه نکرة لانا نقول هو صالح لان یقع مبتدأ لانه تخصص بالعموم کما فی لا احد خیر منک هکذا

ـه کما اشار الیه فی المفعول فی بحث المبتدأ المتضمن لمعنی الشرط فی بیان قول المصنف وهو قوله وذلک اما الاسم الموصول بفعل او ظرف آه ۱۲ ۞ ۞ ۞ ۞ سہل علینا یا الٰہی کل صعب بحرمت سید الابرار ۞

حققہ عبد الرحمٰن **قولہ** علے ما ھو الظاھر جواب سوال وھو ان احتمال الصفۃ فی مثال المص ایض ثابت
وحاصلہ ان احتمال الصفۃ ظاھر وان کان جائزا وانما قال ذلک لجواز ارتفاع صفتہ حملا علی العمل کما
ذھب الیہ جماعۃ لکن لا یقدح مثال المص لان احتمال الظاھر یکفی لوضوح المثال وحسنہ قال فیھا اہ الضمیر
عائد الی الدار ای فی الدار وھو مذکور لان ھذا الکلام وقع فی جواب سوال السائل اذا سال ھل فی
الدار غلام رجل ظریف کذا قیل ولقائل ان یقول لو کان جوابا لہ لکانت کلمۃ لا وحدہ یکفی الا ترے
انہ اذا قیل ھل فی الدار رجل فالجواب ان یقال نعم او لا غایۃ التحقیق **قولہ** خبر بعد خبر جواب
سوال وھو ان یقال قولہ فیھا لا یخلو اما ان یکون ظرفا لقولہ ظریف او حالا عن ضمیرہ وعلی کلا
التقدیرین یلزم تقیید الظرافۃ بالدار وھو غیر جائز **فاجاب** بقولہ خبر بعد خبر **قولہ** لا یتقید بالظرف
ونحوہ لانہ یکون معنی المثال ح انہ لا غلام رجل ظریف فی الدار ای لان معناہ ح ان الظرافۃ ثابتۃ محققۃ
فیلزم الکذب اذ الظرافۃ عبارۃ عن الملکۃ وھی لا یحتاج الی الظرف ونحوہ والمراد من الظرافۃ التی
لیست فی الدار وفی غیر الدار تکون الظرافۃ بالطبع لا اثر الظرافۃ حتے یقال انہ یشکل بقولنا صار زید ظریفا
لانہ یقتضی جواز ان یکون زید ظریفا فی وقت وعدم کونہ ظریفا فی وقت اخر وبھذا ظھر ایض اندفاع ما قیل
من انہ اذا کان المراد بالظرافۃ ھو الظرافۃ العرفیۃ من التکلف فی اللباس والطعام والکلام ونحوھا یجوز
تقییدھا بالدار ونحوہ او معناہ لا غلام رجل ظریف حال کونہ فی الدار فیلزم عن ھذا ظرافتہ فی غیرھا و
ھو غیر جائز فیکون معنی المثال انہ لا غلام رجل ظریف فی الدار ای لا یکون متصفا بھذین الوصفین فلا
باس لو کان متصفا باحدھما بان کان ظریفا ولم یکن فی الدار او بالعکس او لم یکن متصفا بکلیھما
کذا فی عبد الرحمٰن **قولہ** وانما اتے اہ جواب سوال وھو ان الاصل فی العبارۃ الایجاز والاختصار فح لا
حاجۃ الی خبر بعد خبر اجاب بما ترے **قولہ** لئلا یلزم الکذب وانما لم یلزم الکذب ح لان المجموع خبر
واحد حقیقۃ کقولک للابلق ھذا اسود وابیض وحاصلہ نفی کون غلام رجل جامعا للظرافۃ وکونہ فی
الدار فان قیل جعل الخبر من ھذا القبیل لیس الا اذا امتنع الاقتصار علی احدھما ولا یمتنع الاقتصار ھھنا
علی لفظ فیھا قلنا امتناع الاقتصار علی الاول کاف فی ذلک کذا فی الغایۃ **قولہ** کل غلام رجل اہ فان
النکرۃ فی سیاق النفی تفید العموم وایض فی نفی جنس غلام الرجل عن کونہ فی الدار کذب بخلاف ما اذا
اجتمع الظرافۃ مع کونہ فی الدار کذا فی عبد الرحمٰن **قولہ** لیکون اہ اشارۃ الی جواب ثان وحاصلہ ظاھر **قولہ** خبر لا
اہ فیہ اشارۃ الی تعیین مفعول ما لم یسم فاعلہ **قولہ** ھذا اہ جواب سوال وھو انہ ینقض علی افضل فی نحو لا رجل
افضل منک فانہ لا یجوز الحذف ھھنا مع انہ خبر لا اجاب بقولہ ھذا حاصلہ ان المراد بلا التی یکون لنفی الجنس وذلک
لا التی ھی المشابھۃ بلیس **قولہ** حذفا جواب سوال وھو ان کثیرا مفعول مطلق لیحذف ولا یصدق الحد علیہ
لعدم اشتمال الحذف علی کثیر اجاب بقولہ حذفا حاصلہ انہ مفعول مطلق مجازا باعتبار الموصوف المقدر
ویجوز جعلہ ظرفا ای زمانا کثیرا **قولہ** اذا کان الخبر عاما وفیہ فائدۃ لا یخفی ۱۲ ۱۲ ۱۲

سلہ قلنا لو اکتفی بہ لکان کافیا لکنہ ذکر جمیع ہذا الخ لیوافق الجواب مع السوال علی وجہ کمال الموافقۃ ۱۲ تقریر مولوی عبد الرحیم

وهو الاحتراز عن مثل لا غلام رجل ظريف فيها ومعنى قوله اذا كان الخبر عاما بان لم يكن قرينة على الخصوص
لان عدم القرينة على الخصوص قرينة على العموم اى على الافعال العامة لان اختيار واحد من الافعال
الخاصة دون الاخرى ترجيح بلا مرجح وضبطها الناظم فى البيت الفارسية

افعال عامہ نزد ارباب عقول ✽ کون ست وثبوت ست ووجود ست وحصول

قوله لا لان النفى عليه لان النفى يقتضى المنفى وهو الوجود والحصول فلما لم يكن ههنا قرينة خصوص
حمل على امر شامل **قوله** موجود الخ وانت خبير بان سلب الوجود عن الغير لا يكفى فى التوحيد لاحتمال
الامكان الا ان يقال امكان الوجود يستلزم الوجود فانتفاءه انتفاء الامكان كذا فى الزبدة **قوله** لا
يظهرون الخ جواب سوال وهو ان المراد من عدم الاثبات عدم الوجود مع انهم قائلون به حاصله
ان المراد بعدم الاثبات عدم الظهور لانهم لا يقولون بوجود الخبر **قوله** او المراد
انهم الخ والاول هو الاصل لانهم قائلون به **قوله** فيقولون جواب سوال وهو انهم لما
كانوا غير قائلين بالخبر فكيف يفيد هذا الكلام وهو قوله لا اهل ولا مال فائدة
تامة وحاصله ان لا بمعنى انتفى فيكون انتفى فعلا والاهل والمال فاعله **قوله** لا اهل
يعنى يقولون لا اسم فعل بمعنى انتفى فيجب ان يكون مدخوله مرفوعا لكن ضعف المص هذا
بان اسم الفعل لا يكون على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل على فساد
هذا القول لان الاسم الذى بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده الا ان الشارح لم يلتفت اليه
هذا الطريق لانه يجوز ان يكون لا نائبة مقام انتفى كما يكون يا نائبة مقام ادعوا ولو سلم يكون فاعله
الضمير المبهم المميز بما بعده والاسم المنصوب بعدها على التميز بعده والاسم المنصوب بعدها على التميز
كذا فى الغفور **قوله** وعلى التقديرين الخ جواب سوال وهو انه كيف يشبه الحرف بالفعل اجاب بما ترى
قوله فى معنى النفى الخ جواب سوال وهو انه كيف يشبه الحرف بالفعل اجاب بما ترى حاصله ان التشبيه فى
افادة النفى المجرد لا بطريق المبالغة والدخول على الجملة الاسمية والفرق بين لا التى لنفى الجنس ولا التى تشبه
بليس ان العموم نص لا يحتمل خلافه فى لا التى لنفى الجنس سواء كانت مستعملة بمن الاستغراقية اولا واما اذا
لم يكن مستعملة بمن الاستغراقية فغير نص فى العموم فيحتمل خلافه او نقول ان لا التى يشبه بليس نص فى النفى
المجرد لا بطريق المبالغة بخلاف لا التى لنفى الجنس فانه للنفى بطريق المبالغة كذا فى الزبدة **قوله** الدخول الخ
لا يقال ان كلامه يقتضى ان تكون الاسم قبل دخولهما مبتدأ وهو باطل لان النكرة لا تقع مبتدأ اقول
المراد من قوله الدخول على المبتدأ الخ هو ان الدخول على ما يصلح لان يقع مبتدأ مؤخرا
والنكرة يصلح ان يقع مبتدأ بعد دخول لا لتخصيصه بالعموم فى مثل ما احد خير
منك كذا فى عبد الرحمن **قوله** هذا شامل الخ اشارة الى بيان الجنس والفصل **قوله** وبما
عرفت الخ جواب سوال على طبق ما سبق فلا تغفل عن البيان **قوله** وانما اتى الخ جواب سوال
ظاهر وانما تعرض الى النكتة لكلمة لا دون ما مع ان فى ايراد المعرفة فى مثاله توهم ان ما لا يدخل
اى كلمة ما ١٢ م

الا على المعرفة وليس كذلك لان الاصل فى المسند اليه التعريف فالمص ذكر الاصل وترك الفرع بخلاف المثال لكلمة لا فانه لما اورد فى النكرة التى هى الفرع فيحتاج الى النكتة زبدة قوله واما بنو تميم اه وذلك لانهما يدخلان على القبيلتين اى الاسم والفعل والاصل فى العامل الاختصاص بنوع واحد ولا اختصاص لهما بنوع واحد واما قوله تع ما هذا بشرا خبر لكان مقدر وتقديره ما هذا كان بشرا او منصوب بنزع الخافض قلنا هذا خطاء لان ما ولا الداخلتين على الفعل غيرهما ومنشأ الخطاء المشابهة الصورية وعن الاية ان التاويل خلاف الاصل والصرف عن الظاهر باطل قوله وعلى لغتهم جواب سوال وهو ان المص اختار مذهب اهل الحجاز اجاب بما ترى حاصله انه اختار لورود القرآن عليه نحو ما هذا بشرا واما بنو تميم فيقولون ان نصب بشرا باعتبار انه مفعول به لانه فى الاصل كان ببشر الجار والمجرور مفعول به فى الحقيقة ثم اذا نزع الخافض رجع الى الاصل وهو النصب قلنا ان نزع الخافض رجع الى الاصل خلاف الاصل قوله اى عمل ليس لا يقال العمل ليس بمذكور فيما سبق لكنه مفهوم من المثال وعن قوله المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس مشعر بكونهما عاملتين عملها وبصحة اجراء حكمها عليهما قوله اى قليلا اه جواب سوال وهو ان الشاذ ما يكون مخالفا للقياس وهذا ليس كذلك فاجاب بان الشذوذ ههنا بمعنى القلة اوفيه اشارة الى ان المراد من الشاذ ما يكون مخالفا للاستعمال وموافقا للقياس دون العكس قوله فمن صد اه الصد الاعراض والبراح الزوال والضمير فى نيرانها راجع الى الحرب المذكور فى الابيات السابقة اى من اعرض عن نيران الحرب وشدائدها فليعرض ولكني ابن قيس فلا ازول عنها بالاعراض اتصف الشاعر نفسه بالشجاعة فى الحرب اذا اتى الاقران قوله ولا يجوز اه جواب سوال وهو انه لم لا يجوز ان يكون لنفى الجنس كما قال الرضى الظاهر انه لا يعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد فى كلامهم خبرها منصوبا كخبر ما فالاولى بان يقال ان لا فى لا براح لنفى الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه يشذ فان التكرار انما يجب مع الفصل بينهما وبين معمولها ومع المعرفة فاجاب بقوله ولا يجوز اه حاصله انه ليس لنفى الجنس لانه لو كان لنفى الجنس لا يجوز الرفع فيما بعدها ما لم يتكرر والتكرار باطل بالبداهة فالمقدم مثله وما قيل ان المناسب ان يقول لا يجوز الرفع فيما بعدها ما لم يعرف ولم يفصل والثانى باطل فالمقدم مثله لان علة الرفع التعريف والفصل لا التكرير فمرفوع لان دليل الشارح دليل انى لا لمى اى من قبيل الاستدلال من جانب المعلول على العلة قوله اعلم اه هذا تذكر لما سبق لطول العهد وتفاوت المحافظة فلا يرد انه لا حاجة الى هذا البيان لانه ذكر سابقا اولا فى المرفوعات فى تعريف الفاعل او جواب سوال ظاهر كما حرره الشارح فلا ينتقض بالتوابع اى بدخول التوابع مثل ما زيد اخوك قائما فان هذا التعريف منقوض بالمثال المذكور لان اخوك مسند اليه بعد دخول ما مع انه لا يقال له اسم ما بل يقال له بدل عنه حاصله ان المراد بالمسند والمسند اليه بالاصالة لا بالتبعية وههنا تابع فان قيل ان فى هذا الكلام تكرار لانه قد بين الشارح هذا المراد فيما سبق فى بحث المرفوعات قلنا هذا تنبيه عليه لئلا يذهل عنه

بحث المنصوبات

قوله ولما فرغ اه الشرطية لزومية واللزوم عقلي باعتبار انه التزام المص الشروع في المنصوبات بعد الفراغ من المرفوعات اما اللزوم العادي وان كان صحيحا ههنا لكن غير معتبر عند ارباب المعقول وكونها اتفاقية لافائدة فيها فلا يرد انه ليس لفراغ من المرفوعات سببا للشروع في المنصوبات فلم يصح هذه الشرطية ولا يرد ايضا ان الفراغ والشروع في آن واحد محال لم يتعرض الى تقديم المرفوعات عليها لانه ظاهر ولا يحتاج الى البيان لانها عمدة بخلاف المنصوبات والمجرورات فانهما فضلتان **قوله** بما ذكر في المرفوعات اه من ان المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة فلا تغفل عن ذلك البيان **قوله** والمراد بعلم اه جواب سوال وهو ان العلم ما وضع لشئ بعينه بوضع واحد غير متناول غيره وعلم المفعولية ليست كذلك لانه يتناول الحال والتميز وغيرهما او تقدير السوال بوجه آخر وهو ان تعريف المنصوبات لا يصدق على فرد من افراد المنصوبات لان زيدا في رايت زيدا من افراد المنصوب مع انه ليس بمشتمل على علم المفعولية لانه ليس في هذا الموضع اسم آخر حتى يشتمل زيد عليه لان ما في ما اشتمل عبارة عن الاسم وقوله على علم اه العلم ايضا اسم فيلزم اشتمال الشئ على نفسه وهو لا يجوز وان اشتمل زيد على نفس زيد يلزم اشتمال الشئ على نفسه وهو باطل اجاب بقوله والمراد بعلم اه حاصله ان المراد بالعلم هو العلامة ونصب زيد في رايت زيدا علامة على مفعولية زيد **قوله** كون الاسم اه جواب سوال مثل ما مر في المرفوعات وهو ان الاصل الاختصار والايجاز في العبارة فلم لم يقل على علم المفعول وحاصل الجواب انه قال كذلك لئلا يتوهم انه علم لذات المفعول مع انه لوصف المفعولية **قوله** حقيقة او حكما جواب سوال وهو انه يمكن ان يقال ان علامة الشئ لا ينفك عن الشئ ونحن نجد علامة المفعولية في كثير من المواضع كالحال وغيرها من المنصوبات وهما ليسا بمفعولين فاجاب بقوله حقيقة اه ۲۷ حاصله ان الياء مصدرية اي علامة كون الشئ مفعولا حقيقة كما في المفاعيل الخمسة فان النصب فيها علامة المفعول الحقيقي او حكما كالحال والتميز والمستثنى واسم ان وغيرها فان النصب فيها علامة المفعول الحكمي كما في الملحقات لكن قيد الحيثية ..... مرادٌ اي من حيث انها علامة له فلا يبطل طرد التعريف بمسلمات في مررت بمسلمات او باحمد في مررت باحمد بان يقال بان كل واحد من الكسرة والفتحة يكون علامة المضاف اليه ايضا فلا يكون علامة المفعول اذ الفتحة والكسرة فيه ليستا علامة المفعول بل المضاف اليه لان مررت مضاف الى مسلمات والى احمد بواسطة حرف الجر لفظا كما في مررت بزيد وحاصل الجواب انه لا امتياز بينهما بقيد الحيثية يعني الفتحة والكسرة بحيثية انهما علامتان للمفعول غير من الفتحة والكسرة اللتان هما علامتان للمجرور فلا يبطل التعريف طردا واعلم انه قدم المنصوبات على المجرورات لان المنصوبات معمولات الفعل والمجرورات معمولات الحرف والفعل اصل في العمل فيكون المنصوبات اصلا في المعمولية ولكثرتها والعزة للتكاثر او جواب سوال وهو ان هذا التعريف ليس بجامع لانه يخرج عنه الحال والمستثنى وغيرهما من الملحقات لانها منصوبات وليست بمفعولات فاجاب بما ترى **قوله** اي من المنصوب اه

بحث المفعول المطلق

فیہ اشارة الی مرجع الضمیر والی ان فی ارجاع الضمیر الی ایہما حسن وقبح اما الحسن فی الاول فهو بان کلما ورد علیہ التعریف ورد علیہ التقسیم فهو مرحسن واما القبح فیہ فهو ان الضمیر اذا دار بین المرجع الصریحی والضمنی فالارجاع الی الصریحی اولی والصریحی ما اشتمل لا المنصوب ووجہ حسن الثانی بعینہ وجہ قبح الاول ووجہ قبح الثانی بعینہ وجہ حسن الاول **قوله** او ما اشتمل اه فالاول باعتبار انہ مقصود بالذات والثانی باعتبار انہ قریب والاول هو الاولی لان التقسیم انما یکون فی المحدود لا فی الحد **قال** المفعول المطلق وانما قدم المفاعیل علی سائر المنصوبات لان سائر المنصوبات یلحق بها ثم قدم منها المفعول المطلق لانہ مفعول بلا تقیید بخلاف سائر المفاعیل لان کل واحد منها مقید بالحرف کالباء او له او معہ او فیہ ایضا ان مفهومہ جزء مفهوم الفعل بخلاف المفاعیل الاربعة الباقیة لانہ لا یکون مفهومها جزء مفهوم الفعل لانہ مفعول لغة واصطلاحا بخلاف سائر المفاعیل فانها مفاعیل اصطلاحا لا لغة والمفعول فی اللغة ما یصح وقوع الفعل علیہ وفی الاصطلاح ما قارن الفعل لفائدة ولم یسند الیہ ذلک الفعل وتعلق بہ تعلقا مخصوصا کذا فی العصمة **قوله** سمی اه فیہ اشارة الی وجہ التسمیة **قوله** من غیر تقیید اه قیل ان ههنا ایضا تقیید وهو قوله المطلق کما فی سائر المفاعیل قلنا هذا بیان الاطلاق لا القید فافهم **قوله** الا بعد تقییدها بواحد منها اه فان قیل الاصل ان یصدق القید علی المطلق کالرقبة المومنة یطلق علی مطلق الرقبة فینبغی ان یصدق سائر المفاعیل علی المفعول المطلق والا یلزم صدق المقید بدون المطلق وهو باطل ویمکن الجواب عنہ بان لہ معروفیہ وبہ فی المفاعیل الباقیة لا یکون قیدا حتی یلزم صدق المقید بدون المطلق بل هذه الامور معتبرة فی نفس الامر ای معتبرة للعام وهو المفعول کذا فی عبد الرحمن او نقول صدق المقید علی المطلق قاعدة اکثریة لا کلیة فلا یرد الاعتراض **قال** فاعل فعل مذکور اه فان قیل ان تعریف المفعول المطلق لم یصدق علی المفعول المطلق للفعل المنفی کقولک لم یضرب ضربا لانہ لم یفعل فاعل فعل مذکور وایضا ان التعریف لم یصدق علی المفعول المطلق للفعل المجهول نحو ضربت ضربا فانہ مفعول مطلق ولم یفعلہ فاعل فعل بل مفعول فعل مذکور وایضا لم یصدق علی ضربا فی نحو زید ضارب ضربا فانہ مفعول مطلق ولم یفعلہ فاعل فعل بل الصفة اجیب عن الاول بان المراد بفعل الفاعل ایاہ اسنادہ الیہ وهو اعم من ان یکون ایجابا او سلبا وعن الثانی بان المفعول لما اقام مقام الفاعل اخذ حکمہ فکان فاعلا وعن الثالث بان المراد بالفعل الفعل اللغوی وهو الحدث لا الاصطلاحی وهو الاسم لانہ ما فعلہ فاعل الحدث المذکور فیتناول اللغوی والاصطلاحی والصفات کذا فی الزبدة **قوله** والمراد اه جواب سوال وهو ان هذا التعریف لم یصدق علی موتا وجسامة وشرافة کما فی نحو مات موتا وجسم جسامة وشرف شرافة فان کلا منها مفعول مطلق ولیس من جنس ما فعلہ فاعل فعل مذکور بل فعلہ اللہ سبحانہ مع ان المتبادر من هذا الفاعل ان یکون موجدا ایاہ ومؤثرا فیہ اجاب بما تری وحاصلہ ان المراد بفعل الفاعل قیام الفعل بالفاعل سواء کان موجدا لذلک ام لا **قوله** بحیث یصح اه قیل اذا کان المراد بفعل الفاعل قیامہ بہ خرج عنہ ما ضربت ضربا لعدم قیام الفعل بہ بل انتفی الفعل عنہ اجیب ان المراد بالاسناد اعم من ان یکون بطریق النفی او الاثبات **قوله**

وانما زيد اه جواب سوال وهو ان المقصود بيان المفعول المطلق وهو ما فعله فاعل فعل مذكور وهو معنى حدثي فلا يصح
الحمل اجاب بقوله وانما زيد حاصله ان العبارة بحذف المضاف فيصح الحمل وايضا انما زيد لفظ الاسم ليخرج ضربت
الثاني في نحو ضربت لانه شئ فعله المتكلم فيصدق عليه تعريف المفعول المطلق لان ما فعله الفاعل هو الحدث
والفعل يشتمل لكنه ليس باسم فخرج بذكر الاسم وفيه انه يشكل بضارب الثاني في قولنا زيد ضارب ضارب مع انه
اسم ايضا لا حاجة الى ذكر الاسم لان المقصود تعريف المفعول المطلق وهو يحصل بدون ذكر الاسم مع ان الاصل
في العبارة الايجاز والاختصار فلو قال ما فعله كان في قوة اسم ما فعله كذا في عبد الرحمن اجيب عن الاول بان المراد
من الاسم ان يكون المفعول المطلق معنى تضمنيا للفعل وههنا المفعول المطلق معنى مطابقيا للضارب واجيب عن
الثاني بقوله اسم ما اه اى ان ذكر الاسم وان كان مستغنا عنه لما ذكرت لكن ذكر لصحة الحمل ههنا لانه لا يصح
الحمل بدونه **قوله** وهو اعم اه جواب سوال وهو ان هذا التعريف لم يصدق على الضرب في نحو قوله تعالى فضرب
الرقاب فانه مفعول ولم يفعله فاعل فعل مذكور بل فعله فاعل فعل غير مذكور وايضا لم يصدق على ضربا في نحو زيد
ضارب ضربا فانه مفعول مطلق ولم يفعله فاعل الفعل بل فاعل الصفة فاجاب بقوله وهو اعم حاصله ان المراد بالفعل
الفعل اللغوي وهو الحدث دون الاصطلاحي وهو قسم من الاسم وهو اسم حدثي فعله فاعل حدث مذكور فيتناول
الفعل والصفات وتحرير الجواب الاول بان الفعل مذكور تقديرا والمراد من الفعل المذكور في التعريف اعم
من ان يكون حقيقة او حكما فهذا المثال داخل في الحكمي فتقديره فاضربوا ضرب الرقاب **قوله** او اسما
معطوف على قوله مقدرا اى الفعل المذكور حكما يشتمل المصدر والاسم الذي فيه معنى الفعل **قوله** وليس المراد
اه جواب سوال وهو ان هذا التعريف لا يصدق على فرد من افراده لان المتبادر من قوله بمعناه ان يكون ذلك الفعل
كائنا بمعنى الاسم اى معنى فعل والمصدر واحد فينتقض بنحو ضربا في ضربت ضربا لان معنى ضربا جزء من معنى
ضربت فاجاب بقوله وليس المراد اه حاصله انما يرد لو كان الجار والمجرور متعلقا بالافعال العامة لكن متعلق
بالاشتمال فان قيل هذا التعريف لا يصدق على المفعول المطلق للنوع والعدد نحو جلست جلسة وجلسة لانهما
يدلان على امر زائد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا على معنى المفعول المطلق اشتمال الكل على الجزء قلنا ان
الفعل وان لم يشتمل على المعنى المطابقي للمفعول المطلق لكنه مشتمل على المعنى التضمني له وهو الحدث من غير امر زائد
قوله اشتمال الكل اه فان قيل يخرج عنه المفعول المطلق في نحو اعجبني ضرب ضربا فانه ليس معنى الفعل مشتملا
عليه اشتمال الكل على الجزء لانه ليس بمذكور اصلا فكيف يشتمل معنى الفعل عليه قلنا المصدر بتاويل ان مع الفعل
عند العمل فيكون فعله مذكورا تقديرا اذ تقديره اعجبني ان ضرب ضربا فان قيل ان هذا التعريف لا يصدق على
نباتا في قوله تعالى انبتها الله نباتا حسنا لان انبت لا يشتمل على معنى نباتا بل يشتمل على معنى الانبات الذي هو المصدر المتعدي
قلنا المراد ان معنى الفعل مشتمل على المفعول المطلق او على ملزومه فان الانبات ملزوم نباتا فكذا نبت لازم
لانبت او نقول بان العامل في نباتا المذكور هو الفعل المقدر وهو نبت لا الفعل المذكور وهو انبت كذا في
ابو البقا وعبد الرحمن وغيرهما **قوله** لكنه ليس اه قال مولينا عصام الدين ان التاديب عين الضرب وبالعكس وقال
مولينا عبد الغفور كلاما يندفع به كلام مولينا المذكور وهو ان

الضرب وان کان هو التادیب بحسب الحقیقۃ لکن لم یذکر التادیب من حیث انه هو الضرب بل من حیث انه علته **قوله** وکذلک اه جواب سوال وهو ان هذا التعریف لیس بمانع لصدقه علی کراهتی فی نحو کرهت کراهتی فانه مفعول به لا مطلق مع انه من قبیل ما فعله فاعل فعل مذکور فاجاب بقوله وکذلک حاصله ان للکراهۃ اعتبارین احدهما بمعنی الشئ المکروه والثانی بمعنی الکراهۃ فباعتبار الاول خارج وباعتبار الثانی داخل لیس بخارج فانطبق الحد علی المحدود **قوله** جامعا ومانعا اه لخروج تادیبا وکراهتی باعتبار الثانی ودخوله باعتبار الاول کذا فی وجیه الدین قال المص وقد یکون اه فیه اشارۃ الی التقسیم وحاصله ان مفهوم الفعل ان کان متحدا مع المفعول المطلق فتاکید والا بان کان فیه زیادۃ علی العدد فعددی والا فنوعی **قال** للتاکید اه ای لتاکید ما هو المسند حقیقۃ کقولک ضربت ضربا فانه لتاکید الضرب المدلول علیه بضربت لا لتاکید الزمان والاسناد فلو جعل التاکید للفعل فهو مسامحۃ من قبیل اطلاق الکل علی الجزء لان المتبادر من الفعل هو المجموع ثم اعلم ان التاکید لامرین اما الرفع توهم السهو او التجوز فانه اذا قیل ضربت یتوهم ان الضرب من المتکلم علی السهو ثم اذا قیل ضربا زال ذلک التوهم ایضا جاز ان یکون الضرب من المتکلم علی سبیل التجوز بان المتکلم لم یضرب ولکنه امره بالضرب فقال ضربت بمجرد الامر بالضرب تجوزا ثم اذا قیل ضربا زال ذلک التوهم **قوله** ان لم یکن فی مفهومه اه ای مفهوم المفعول المطلق زیادۃ علی الحدث الذی یفهم من الفعل فاندفع ما قیل من ان العبارۃ تدل علی ان کلما یفهم من الفعل یفهم من المفعول المطلق للتاکید **قوله** ان دل علی بعض انواعه اه او دل علی جمیع انواعه فالمقصود ان لفظ البعض لیس للحصر لکنه لبیان اقل مراتب الانواع لانه لابد فی وجود المفعول المطلق النوعی من وجود البعض کما لابد فی تحقق التنازع من وجود الفعلین فاندفع ما قیل من انه یخرج المفعول المطلق الذی یدل علی جمیع الانواع کما فی قولک ضربت زیدا بجمیع انواع الضرب او ضربت کل انواع الضرب ویمکن ان یجاب عنه ایضا بان المقصود هو الدلالۃ علی بعض انواعه فقط والدلالۃ علی بعض انواعه فی ضمن الدلالۃ علی جمیع انواعه فلا یخرج المفعول المطلق الذی یدل علی جمیع انواعه کذا فی عبد الرحمن **قوله** للتاکید اه جواب سوال وهو ان تعدد الامثلۃ باطل لان المثال للتوضیح والمثال الواحد یکفی له کما ذکره غیر مرۃ فاجاب بما تری وهو ان تعدد الامثلۃ باعتبار تعدد الممثل **قوله** ای الذی للتاکید اه جواب سوال وهو ان لفظ الاول یثنی ویجمع حیث یقال اولان واولون اجاب بقوله ای الذی اه حاصله ان المراد بالاول هو القسم الاول لا لفظ الاول **قال** لا یثنی ولا یجمع اه فان قیل ان قوله لا یثنی مستغن عن قوله لا یجمع لکونه فرع التثنیۃ فی التحقیق قلنا لا یلزم من قوله لا یثنی اه انه لا یجمع کما فی اجمع فانه لا یثنی مع انه یجمع علی اجمعون الا تری انهم اکتفوا فی تاکید التثنیۃ بکلا واجمعون او ذکر الجمع لزیادۃ التوضیح لا لعدم شمول التثنیۃ له **قوله** لانه دال علی الماهیۃ المعراۃ ای علی الماهیۃ المطلقۃ والا لکان فی مفهومه زیادۃ علی مفهوم الفعل بخلاف التثنیۃ والجمع لانهما یدلان علی الماهیۃ المقیدۃ بالتعدد وجه الحصر ان المفعول المطلق لا یخلو

لایکون فی مفہوم منہ زیادۃ علی مفہوم الفعل او کان فالاول للتاکید و الثانی لا یخلو اما ان یقصد بہ الانواع
او العدد فالاول للنوع و الثانی للعدد قولہ الا اذا قصد اہ لیس ہذا استثناء من قولہ فالاول لا یثنی
ولا یجمع لانہ اذا قصد بہ النوع او العدد لا یکون للتاکید بل ہو للنوع او العدد بل ہو استثناء من قولہ فلا یقال
جلست جلوسین او جلوسات کذا فی عبد الرحمن و ایض جواب سوال و ہو ان ہذا الحکم علی الاطلاق غیر
صحیح لان فی قصد النوع و العدد یصح تثنیۃ و جمع فاجاب بما تری قولہ بغیر لفظہ اہ وحینئذ کان ابلغ
ای فی وقت قصد ١٢
واشد مما کان بلفظہ کذا فی الغفور لکن ہذا عند المازنی والمبرد و السیرافی والکسائی و وجہہ انہ
منصوب بفعل ظاہر لان التقدیر خلاف الاصل لا یصار الیہ بلا ضرورۃ داعیۃ کذا فی الرضی والغرض من
ہذا القول الرد علی سیبویہ فاندفع ما قیل من انہ لا حاجۃ الی ذکرہ بعد ما قال بمعناہ فی التعریف لانہ
اذا کان بمعناہ کان مفعولا مطلقا سواء کان موافقا للفظ فعلہ اولا الا انہ ہو اکثر مما ہو مغائر للفظ
فعلہ لانہ کلمۃ قد للتقلیل ویمکن ان یجاب بان ایرادہ للرد علی مذہب سیبویہ لانہ لیس بقائل بالتغائر المذکور
کما ذکر بقولہ و سیبویہ یقدر لہ عاملا و ایض یمکن الجواب بان قولہ و قد یکون عطف علی قولہ لا یثنی ولا
یجمع ای الاول قد یکون بغیر لفظہ فہو لدفع ان کونہ للتاکید یجب ان یکون بلفظہ لان التاکید المعنوی
بالفاظ مخصوصۃ واللفظی لا یکون بغیر لفظہ قولہ و قد یکون اہ کلمۃ قد ہہنا للتقلیل لانہ وان کان کثیرا فی نفسہ لکنہ
قلیل بالاضافۃ الی ما اذا کان بلفظہ او للتکثیر مجازا کما فی قولہ تعالیٰ قَدْ نَرٰی تَقَلُّبَ وَجْهِكَ کذا فی الغفور قولہ ای
مغائر اللفظ فعلہ اہ جواب سوال و ہو ان لفظ الغیر بمعنی دون لان الغیر جاء بہذا المعنی و الجار و المجرور متعلق بکائن
وہو خبر یکون فحینئذ لا یطابق للمثال لان لفظ الفعل مذکور مع المفعول المطلق نحو قعدت جلوسا اجاب بقولہ ای
مغائر اما حاصلہ ان الباء زائدۃ والغیر بمعنی المغائرۃ قولہ اما بحسب المادۃ جواب سوال و ہو انہ ان ارید بالغیر
المغائرۃ صیغۃ یجب ان یکون ضربت ضربا من ہذا القبیل لتغائر صیغۃ و ان ارید بالغیر المغائرۃ مادۃ
یجب ان یکون قولہ انبتہ اللّٰہ نباتا من ہذا القبیل و حاصل الجواب انہ یمکن ان یراد بقولہ بغیر لفظہ المغائرۃ
مادۃ و بابا فیندرج فیہ قعدت جلوسا و انبتہ اللّٰہ نباتا اما الاول فلتغائر المادۃ و اما الثانی فلتغائر الباب
لا یقال لا یکون قعدت مع جلوسا متحدان بحسب الباب لان قعدت من مضموم العین کنصر و جلس من
مکسور العین کضرب لانا نقول معنی الاتحاد بحسب الباب ان یکون کلاہما من الثلاثی المجرد او المزید فیہ
لانہ مبنی علی ان باب الثلاثی المجرد یکون بابا واحدا علی ان المقصود ہو الاتحاد فی الماضی وان کان
الاختلاف فی المضارع و معنی المغائرۃ بحسب الباب ان یکون احدہما من الثلاثی المجرد و الآخر من المزید فیہ
کما فی انبتہ اللّٰہ نباتا کذا فی عبد الرحمن قولہ قعدت جلوسا صحۃ ہذا المثال مبنی علی عدم الفرق بین
القعود والجلوس ہو المراد ہہنا واما اذا کان القعود بعد الاضطجاع والجلوس بعد القیام فلا یصح التمثیل
کذا فی العصمۃ قولہ یقدر لہ اہ خلافا للمازنی والمبرد والصیرافی فانہم یقولون انہ منصوب بالفعل الظاہر
لان الاصل عدم التقدیر الا للضرورۃ قولہ و جلست جلوسا فان احدہما تاکید للآخر فلا یرد ان ایراد احدہما
مستدرک فان کلیہما بمعنی واحد بخلاف انبتہ اللّٰہ نباتا لعدم صحۃ المعنی بدون تقدیر نبت کذا فی

عبد الرحمن و یشکل بنحو احلفت یمینا اذ لا فعل له من لفظه الا ان یقول ان المفعول المطلق یجب ان یکون من لفظه الا اذا لم یکن له فعل من لفظه فح کونه من غیر لفظه جائز ضرورة وانما لم یرد المصرح للمغایرة بحسب الباب مثالا تنبیها علی قلة هذا القسم **قوله** الناصب للمفعول المطلق آه جواب من اسولة ثلثة الاول ان البحث عن حذف الفعل اشتغال بما لا یعنی لان الکلام فی المفعول المطلق لا فی حذف الفعل فالمناسب ذکره فی القسم الثانی والثانی ان هذا القول لا یتناول لما اذا کان عامل المفعول شبه الفعل من اسم الفاعل و غیره والثالث ان قوله قد یحذف الفعل لقیام القرینة جوازا قد ذکره المص فی ثلثة مواضع الاول فی المرفوعات والثانی ههنا والثالث فی المفعول به فلم لم یکتف باحدها اجاب بقوله الناصب آه حاصله ان المراد بالفعل لیس مطلق الفعل حتی یلزم ما ذکر بل الناصب للمفعول المطلق الذی یکون البحث عنه و عن متعلقاته فاندفع الاول و ایضا لیس المراد بالفعل الفعل الاصطلاحی بل الفعل اللغوی اعنی به الدال علی الحدث فیعم الفعل واسم الفاعل و غیرهما و لا یرد الاعتراض الثالث لان الفعل ههنا ناصب للمفعول المطلق و فی المرفوعات رافع للفاعل و فی المفعول به ناصب للمفعول به **قال** القیام قرینة قد مر ما فیه من ان اللام للوقت لا للاجل فلا یرد ما فی هذا المقام **قوله** قدوما آه جواب سوال و هو ان قدمت مشتمل علی القدوم لا علی لفظ الخیر فکیف یکون هو مفعولا فاجاب بقوله قدوما حاصله ان مفعولیته مجازا باعتبار الموصوف المحذوف و هو قدوما لان الصفة و الموصوف واحد فی الحقیقة لکن حذف الموصوف و اقیم الصفة مقامه و تسمیتها بالمفعول المطلق مجازا و نقول ان مفعولیته باعتبار المضاف الیه و هو مقدر لان اسم التفضیل له حکم ما اضیف الیه لان اسم التفضیل اذا اضیف الی شئ فهو ح بعض عن المضاف الیه و من افراده لان القدوم عام من الخیر و الشر و الخیر بعض الاثنین و مقدر مفعول مطلق و مصدر سیمی **قوله** احذفا هذا مثل ما مر فی المرفوعات سوالا و جوابا **قوله** سماعیا آه جواب سوال الظاهر و هو ان قوله سماعا صفة للحذف والصفة محمول علی الموصوف و ههنا لا یصح الحمل لانه لا اتحاد بین الحذف والسماع فی الخارج اجاب بقوله سماعیا حاصله ان قوله سماعا بحذف یاء النسبة فح یصح الحمل و حذف یاء النسبة کثیر بینهم **قوله** موقوفا علی السماع آه جواب سوال و هو ان حذف الفعل فی قوله قیاسا ایضا مسموع من العرب فح ذکر احدهما بعد الاخر مستدرک اجاب بقوله موقوفا و حاصله ان الحذف السماعی هو الذی یوقف الحذف بالسماع و لم یوجد لہ قاعدة یعرف بها الحذف بخلاف الحذف القیاسی لانه یوجد له قاعدة یعرف بها الحذف بغیر السماع فاذا کان الامر کذلک فذکره غیر مستغن عن الاخر فلم یلزم الاستدراک **قوله** والجدع قطع الانف فانقیل الجدع بالدال المهملة قطع واحد من المذکورات و الجذع بالذال المعجمة قطع مجموع المذکورات فیما نحن فیه و جد الاول دون الثانی فلا بد للشارح ان یذکر کلمة و فی قوله قطع الانف آه ای لا بد ان یقال قطع الانف او الاذن او الشفة و الید قلنا ان هذه العبارة محمول علی مذهب من لا یفرق بینهما ای کل واحد منهما بمعنی قطع واحد او نقول العبارة علی مذهب من هو قائل بالفرق بینهما فالواو مح

فی قول الشارح بمعنی او فلا یرد الاعتراض **قوله** فانه لم یوجد آه هذا دلیل لدعوی المفهوم ضمنا وهو ان
هذه المصادر مما حذف فعلها وجوبا سماعا فان قیل ان فی الحذف القیاسی ایضا لم یوجد الافعال
العاملة فی المصادر فیلزم ان یکون مثل وجوب الحذف سماعا ولیس کذلک قلنا ان المراد انه لم یوجد فی
کلامهم استعمال الافعال العاملة فی هذه المصادر ولم یوجد قاعدة یعرف الحذف به لکنه ترک الشارح هذا القید
اکتفاء بما سبق فی تفسیر قوله سماعا او یقال ان فی الحذف القیاسی دفع الایجاب الکلی لا السلب الکلی ولو
سلم فنقول الحذف فی القیاسی بسبب ضابطة کلیة فالفرق بین **قوله** من کلام الفصحاء بل هو من کلام
المولدین من العرب وحاصل الجواب الاول ان استعمال تلک المصادر مع الافعال العاملة لیس من کلام
العرب وکلامنا فی استعمالهم لا استعمال المولدین من العرب حاصل الثانی ان الحذف لیس بواجب مطلقا
بل مع اللام للتقارب ولا یخفی ان الجواب الاول لبعید ان کان موافقا لما ذکره المص والجواب الثانی یقتضی
ان یقع فی المثال حمدا له وشکرا له عجبا له باللام یجاب بان اللام مراد فی هذه الامثلة لکنه ترک المص للاختصار قوله
فیما استعمل باللام آه وما قالوا احمدت حمدا وشکرته شکرا آه لیس بمستعمل مع اللام فلا یرد الاعتراض وامثلة المص ایضا مستعملة
مع اللام لکن ترک اللام للاختصار **قوله** وقد یحذف الفعل آه فیه اشارة الی ان قوله قیاسا عطف علی
قوله سماعا فیکون تقدیره وجوبا قیاسیا **قوله** الناصب للمفعول المطلق جواب عن اسولة ثلاثة کما مر انفا
قوله ای حذفا جواب سوال وهو ان قوله قیاسا مفعول مطلق لقوله یحذف وهذه المفعولیة لا یصح لان
معنی الفعل غیر مشتمل علیه فاجاب بقوله حذفا حاصله انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف
وهو حذفا **قوله** واجباه جواب سوال کما مر جوابا وسوالا فی المرفوعات **قوله** ای حذفا قیاسیا
جواب سوال کما مر انفا بقوله سماعیا وانما اعاد الشارح قوله حذفا تنبیها علی ان ذکر الصفة بدون الموصوف
غیر مستحسن قوله یعلم آه اشارة الی تفسیر القیاسی **قوله** متعددة جواب سوال وهو ان یقال ان الاصل فی
العبارة الایجاز والاختصار فلا بد للمص ان یقول قیاسا فیما وقع مثبتا بعد نفی آه لان المقصود معرفة حذف
الوجوب القیاسی وهو یحصل بهذا القول فلا حاجة الی قوله فی مواضع وایضا الی قوله منها فاجاب بقوله
متعددة حاصله ان فی ایراد المتعددة بعد المواضع اشارة الی کثرة هذه المواضع وقوله منها ففیه اشارة الی ان
ما اورده المص بعض منها **قوله** موضع آه جواب سوال وهو ان کلمة ما لا یخلو اما ان یکون عبارة عن المفعول
او عن المواضع او عن شیء ثالث والکل باطل فعلی الاول لا یصح الحمل لان لفظ منها بمعنی البعض وهو ههنا مبتدأ
وقوله ما وقع خبره والخبر اذا وقع جملة فلا بد فیه من العائد وههنا لم یوجد وعلی الثانی لا یصح ان یکون الضمیر
فی وقع راجعا الی کلمة ما لان الضمیر فی وقع راجع الی المفعول المطلق لا الی الموضع وعلی الثالث لا بد من بیانه
وههنا لم یوجد البیان اجاب بقوله موضع حاصله ان المراد هو الشق الاول لکن ذکر الموضع مقدر ههنا والثانی
والضمیر راجع الی المفعول المطلق لا الی ما والعائد محذوف لکن الشارح اختار الاول لان المتبادر منه ان
الضمیر فی وقع الی ما کما یکون فی امثالها کذلک فالحاصل ان العائد عام من ان کان او مقدرا و
ههنا من قبیل الثانی فیکون تقدیر العبارة ما وقع المفعول المطلق فیه آه فی ذلک الموضع وتقدیر العائد شائع

قوله ای مفعول مطلق تفسیر لکلمة ما قیل ان قوله وقع مذکورا فی المتن فلم ذکر فی الشرح ثانیا قیل فیه اشارة الی ان اعادة الموصوف بدون الصفة مستکره **قوله** ارید اثباته آه جواب سوال وهو ان فی کلام المص ثبت التناقض لان المتبادر من قوله مثبتا ان لا یکون للمفعول المطلق واقعا فی کلام المنفی ویفهم من قوله بعد النفی وقوعه فیه فثبت التناقض فاجاب **بقوله** ارید اثباته وحاصله ان المراد من قوله ما وقع مثبتا ارادة اثباته ولا یبعد ان یقع المفعول المطلق فی الکلام المنفی واریدا ثباته بکلمة الا ای ان مثبتا لا یکون بالمعنی الاصطلاحی وهو ما لیس فیه نفی ونهی واستفهام ولا بالمعنی اللغوی ای ثابت کردہ شدہ بل ہہنا اریداثباتہ بالا **قوله** داخل علی اسم آه جواب سوال وهو ان قوله داخل علی اسم لا یکون خبرا عنه فیه لقوله بعد معنی النفی فح یرد علیه بقوله ما سرت الا سیرا فانه مفعول مطلق وقع مثبتا بعد النفی مع ان حذف فعله غیر واجب فاجاب بقوله داخل علی اسم حاصله ان قول المص داخل علی اسم لا یکون خبرا عنه صفة لکل واحد من النفی ومعنی النفی فلا یرد الاعتراض قوله ای فی موضع الخبر آه جواب سوال وهو انه ینقض بقوله تعالی اذا دُکَّتِ الْاَرْضُ دَکًّا دَکًّا لان المصدر وقع مکررا ولم یجب حذف فعله فاجاب بقوله ای فی موضع آه حاصله ان المصدر فی هذه الآیة وان وقع مکررا لکنه لم یقع فی موضع الخبر اذ لیس قبله اسم مقتضی للابتداء والارض مفعول ما لم یسم فاعله لقوله اذا دکت آہ یعنی شکستہ شدن کذا فی عبدالرحمن **قوله** وانما جمع آه جواب سوال وهو ان الضابطة الثانیة مستقلة فلم لم یفصل الثانیة عن الاولی بقوله ومنها فاجاب بقوله وانما جمع آه حاصله ان الجمع بینهما لاجل المناسبة بینهما فی الوقوع بعد اسم لا یکون خبرا عنه فصار الضابطة واحدة حکما **قوله** تسیر سیر البرید فان قیل سیر البرید لیس بمفعول مطلق لانه لیس مما فعله فاعل فعل مذکور وایضا لیس معنی الفعل مشتملا علیه لان فاعل سیر البرید هو البرید لا المخاطب قلنا ان اطلاق المفعول المطلق علیه مجاز باعتبار المضاف لانه فی الاصل ما انت الا تسیر سیرا مثل سیر البرید فحذف مثل واقیم سیر البرید مقامه وحذف تسیر سیرا واقیم سیر البرید مقام المفعول المطلق فاطلاق المفعول المطلق علیه مجازا **قوله** وانما اورد مثالین آه جواب سوال وهو ان المص ذکر لقوله بعد النفی مثالا ولقوله بعد معنی النفی مثالا واحدا وایضا ذکر لقوله مکررا مثالا واحدا فاجاب بقوله وانما اورد مثالین آه **قوله** وانما انت سیرا وفیه معنی النفی لان فیه نفی مع الاثبات ومعنی النفی ایضا کذلک مثل قولک زید قائم لا قاعد والقرینة علی وجوب الحذف فی نصب المفعول المطلق ونفسه لان النصب یقتضی الناصب ونفسه قائم مقامه فعلم ان الفعل ههنا محذوف وایضا القرینة فی الصورة الاولی کلمة ما لانها مشابهة بلیس یقتضی الاسم والخبر فاسمه موجود وهو لفظ انت وخبره لیس بموجود ولا یصح خبریة سیرا لانه حینئذ یلزم حمل المصدر الصفة علی الذات وهو باطل فعلم ان خبره محذوف وهو لفظ تسیر وقوله انما انت سیرا بمعنی النفی فلا حاجة الی بیانه والقرینة فی صورة التکرار لفظ زید فانه مبتداء یقتضی الخبر ولا یصح ان یصیر سیرا خبرا له لانه ح یلزم حمل المصدر الصفة علی الذات وهو باطل فعلم منه ان خبره محذوف فح تقدیره زید تسیر سیرا سیرا علی ان الحذف ههنا واجب لان کلمة ما مع الاستثناء فی الاولی والتکرار فی الثانی ینا فیان ذکر الفعل لان المقص من النفی مع الاستثناء والتکرار

توصیف الشئ بالدوام والاستمرار و ذکر الفعل یدل علی التجدد والتحدث وبینهما منافات فوجب حذف الفعل لئلا یلزم المنافاة ظاهرا **قوله** ای موضع جواب سوال کما مر غیر مرة **قال** متقدمة بیان للواقع فان التفصیل لا یکون الا بعد الاجمال او احتراز عما قدم التفصیل علی الجملة مثل اما منون منا واما تفدون فداء فشدوا الوثاق وانما اشترط تقدم الجملة لان المقدم احق بالعوض من حیث وقوعه فی محل المعوض عنه **قوله** المراد بمضمون الجملة آه جواب سوال وهو ان المضمون یجیٔ علی ثلثة اقسام مضمون الفعلیة وهو المصدر الماخوذ من الجزء الاول المضاف الی الجزء الثانی مثل قولک ضرب زید ای ضرب زید فضرب مصدر ماخوذ من الجزء الاول وهو ضرب ومضاف الی الجزء الثانی وهو زید ومضمون الجملة الاسمیة وهو المصدر الماخوذ من الجزء الثانی المضاف الی الجزء الاول مثل قولک زید قائم ای قیام زید فقیام مصدر ماخوذ من الجزء الثانی وهو لفظ قائم ومضاف الی الجزء الاول وهو لفظ زید ومضمون مطلق الجملة هو المصدر الماخوذ من الجزء المشتق المضاف الی جزء الجامد ومثالهما مر فی المثالین الاولین لان المطلق عام من المقید فای معنی مراد ههنا فاجاب بقوله المراد بمضمون الجملة آه حاصله ان المراد بالمضمون مضمون الفعلیة لا الاسمیة والمطلقة کما فهم من المثال وانما قدم الشارح تفسیر المضمون لیعرف به الاثر ثم ذکر الاثر لیعرف به التفصیل وانما لم یتعرض الی تفسیر الجملة وان کانت مضافا الیه المضمون بتقدیر اللام لانها ظاهرة فلا حاجة الی تفسیرها قوله مصدرها ای المصدر المفهوم منها ففی العبارة مسامحة فلا یرد انه لا یکون للجملة مصدر فان قیل الاثر متأخر فی العبارة قبل مضمون الجملة فانه مقدم بحسب الرتبة فلابد من ذکره مقدما اجیب بان معرفة المضاف موقوف علی معرفة المضاف الیه اولا ویمکن الجواب منه ان اثر الشئ انما یکون بعد معرفة ذلک الشئ مع قطع النظر عن کونه مضافا الیه وبهذا الجواب سقط ما یتوهم ان التفصیل مقدم علی الباقی من القیود فلابد من بیانه اولا لان التفصیل انما یکون بعد معرفة الشئ **قوله** الی الفاعل ان کان مناط الفائدة الفاعل او الی المفعول ان کان مناط الفائدة المفعول کما فی قولک اصبحت مع زید مسرورا فاما ان ینفعک او ینفعک فان مضمون الجملة ههنا صحبة زید فی وقت السرور والاثر اثرها **قوله** قوله تعم جواب سوالین احدهما وهو ان مثل مضاف وما بعد مضاف الیه والمضاف لا یکون الا مفردا وههنا جملة وثانیهما ان المثال لا یکون الا مضافا الیه لنحو والمثال لیس بمفعول مطلق بل جملة حاصله ان المضاف الیه والمثال هو القول وهو مفرد والجملة مقول القول **قوله** ای بعد شد الوثاق آه اشارة الی ان بعد مبنی علی الضم بحذف المضاف الیه **قوله** هذا الغرض والمراد بالغرض الحکمة فاندفع ما قیل ان افعال الله تعالی لا یکون معللة بالاغراض لعدم احتیاجه تعالی الی الغرض وانما وجب حذف الفعل للقرینة وساد مسد اما القرینة فهی نصب المفعول المطلق لانه یقتضی الناصب واما ساد مسد فهو نفس الجملة المتقدمة لکمال المناسبة بینهما فی جهة انه لتفصیل اثر مضمونها والقرینة هی الجملة المتقدمة لانها تدل علی مصدرها ومن مصدرها انتقال الذهن الی فائدة وفائدته لیست الا مصادر تلک الافعال ای نفس الحدث وهو المن والفداء ونفس الحدث تدل علی فاعل الحدث والفاعل تدل علی الفعل فعلم انه حذف الفعل وجوبا باعتبار القرینة وهی الجملة المتقدمة وساد مسد وهو نفس الحدث وبهذا ظهر ان النحاة لم یشترطوا کون النائب منابا للمحذوف بعد المحذوف الا المناسبة تقوم مقام المحذوف سواء تقدم او تاخر وههنا اعتراض وهو ان کل واحد من منا وفداء لم یقع تفصیلا لاثر مضمون الجملة بل مجموعها والمفعول کل واحد منها اجیب بان المثال هو مجموعهما لا

کاواحد منہا ویصح اطلاق المفعول المطلق علی مجموعہما لانہ اسم جنس یطلق علی القلیل والکثیر **قولہ**
ای من تلک المواضع فیہ اشارۃ الی بیان المرجع وانما زاد الشارح لفظ تلک وان لم یکن ہو من المرجع لان مرجع
الضمیر ہو المواضع دون لفظہ ففی زیادتہ اشارۃ الی ان الضمائر کلہا یشیر بہا اشارۃ ذہنیۃ بالوضع واسماء
الاشارۃ کلہا وضع للاشارۃ الحسیۃ ولفظ تلک (ای لفظ تلک ۱۲) من اسماء الاشارۃ فلہذا زاد الشارح لفظ تلک یشیر بہا الی المرجع
اشارۃ حسیۃ لوقوعہ مرغوبا فی القلب **قولہ** لان یشبہ بہ جواب سوالین احدہما وہو ان التشبیہ نسبۃ بین
المشبہ والمشبہ بہ فان ارید بالنسبۃ ہو المشبہ بہ فح یوافق المثال مع الممثل فان ارید المشبہ فلا یوافق وثانیہما
ان قولہ یوہم ان المفعول المطلق للتشبیہ کالکاف مع انہ لیس کذلک اجاب بما تری وحاصلہ ان المراد من
التشبیہ المشبہ بہ فان قیل ان مثل مررت بہ فاذا لہ صوت مثل صوت حمار من افراد ہذہ القاعدۃ مع ان المفعول
المطلق فیہ التشبیہ شئ بشئ لا ان یشبہ بہ الشئ فالاولی ان یراد بقولہ للتشبیہ المعنی المصدری ای ما وقع
فی الکلام لاجل التشبیہ سواء کان مشبہا بہ او آلۃ التشبیہ کما فی لہ صوت مثل صوت حمار اجیب بان ہذا الترکیب
لایجوز لوجوب حذف المضاف لانہ قد جرت عادتہم علی حذف المضاف ولزوم المصدر فی موضعہ فان قیل ان
المفعول المطلق لیس فی مثال المتن بمشبہ بہ قلنا ہذا مفعول مطلق باعتبار المضاف **قولہ** صوت حسن آہ
بالنصب علی انہ مفعول عند الخلیل وبہذا الاعتبار وقع الاحتراز عنہ بقولہ للتشبیہ لانہ وان کان
مفعولا مطلقا فی حالۃ النصب لکنہ لم یقع للتشبیہ فلا یجب حذف عاملہا وعند سیبویہ یجب فی مثلہ
الرفع علی انہ بدل من الصوت الاول او صفۃ باعتبار الوصف وہو حسن او تاکید لفظی وحاصل الاختلاف
فی الصورۃ الثانیۃ انہ قال سیبویہ یجب الرفع علی البدلیۃ او الوصفیۃ لان الثانی مع وصفہ شئ واحد یفید ما
لم یفدہ الاول فہو لیس بتاکید وایضا لا یصح ان یکون الصوت الثانی تاکیدا للصوت الاول لانہ یلزم ح تقدم التاکید
علی الصفۃ وہو غیر جائز لما مر حاصلہ ان الترتیب عند ذکر التوابع تقدم الصفۃ علی التاکید ہکذا
الحال فی الامثلۃ المذکورۃ فی الفوائد الضیائیۃ فان قیل ان ہذا قد خرج بکلمۃ ما باعتبار انہ بدل من الصوت
الاول لا المفعول المطلق وکلمۃ ما عبارۃ عنہ فح لا حاجۃ الی اخراجہ بقید التشبیہ قلنا المراد بکلمۃ ما المفعول
المطلق الاصطلاحیۃ یعنی ما یصلح للمفعولیۃ لا بالفعل وقولہ صوت حسن یصلح لہ لانہ اذا قیل لزید صوت
فح یقال کیف صوتہ فیقال فی جوابہ یصوت صوتا حسنا **قال** علاجا وہو ما یحتاج فی حصولہ الی تحریک
عضو من الاعضاء کالضرب والشتم وغیر العلاج ما لا یحتاج الیہ کالعلم والظن **قولہ** حالا آہ فیہ اشارۃ
الی ان علاجا منصوب علی الحالیۃ وذو الحال الضمیر المستکن فی وقع **قولہ** الا علی فعلہ آہ **جواب** سوال
وہو ان حالیۃ قولہ علاجا عن الضمیر فی لفظ وقع لا یصح لان الحال محمول علی ذی الحال وہہنا لا یصح الحمل
لان الحمل یقتضی الاتحاد بالذات والتغائر بالاعتبار وفیما نحن فیہ لیس کذلک لان المفعول المطلق فی المثال
المذکور لیس فعل الجوارح لانہ ہہنا ہو الصاد والواو والتاء فی قولہ صوت حمار وہذہ الحروف لیست فعل الجوارح
فلا یصلح الحمل فاجاب بقولہ الا علی فعلہ آہ وحاصلہ ان المراد بقولہ علاجا مدلول المفعول المطلق وہو فعل الجوارح
لان مدلول الصوت ہو بانگ کردن و فعل الجوارح فلا یرد الاعتراض **قولہ** ہذا لصلحا آہ بالرفع یحتمل التاکید

(حاشیہ:) انہ العلاج عبارۃ عن یدہ والرجل والرأس وارادۃ ... لا یصح فاجاب
بقولہ الخ حاصلہ انہ العلاج عبارۃ من الجوارح والادمیۃ مطلق فعل الجوارح من قبیل ذکر الخاص وارادۃ العام

والبدل والصفة والنصب على المصدرية كما مر تفصيله **قوله** لان الزهد آه لان الزاء تدل على ترك الزينة والهاء تدل على ترك الهواء والدال تدل على ترك الدنيا وترك هذه الاشياء لا يكون الا فعل القلب ولان الزهد هو الاجتناب من المناهي وهو من افعال القلوب وان كان يظهر اثره في الجوارح قوله واحترز به آه لان صوت حمار في قوله صوت زيد صوت حمار لم يكن واقعا بعد الجملة لان صوت زيد مضاف ومضاف اليه والصوت الثاني مرفوع عند بعض على انه خبر صوت زيد ومنصوب عند البعض على انه مصدر فعل محذوف جوازا وخبره محذوف تقديره صوت زيد حال كونه يصوت صوت حمار واقع على ان يكون الجملة حالا عن زيد والجملة صفة لزيد الاختلاف عنه واقع على تقدير كونه منصوبا على المصدرية لا على تقدير رفعه على الخبرية قوله كائن فيه اشارة الى ان قوله بعنا ظرف مستقر صفة لقوله اسم باعتبار المتعلق قوله بعنا اى بمعنى الاسم لان معنى الاسم معنى المفعول المطلق واحد **قوله** صوت صوت حمار والصوت اما مرفوع على انه مبتدء اخر بترك العاطف فيه وبدل غلط او منصوب على انه مفعول مطلق اى يصوت صوت حمار **قوله** آه الذى قام به جواب سوال وهو ان الصاحب يستعمل فى ذوى الروح وصاحب هذا الاسم هو زيد لان الضمير فى به راجع اليه وهو ليس من ذوى الروح لان ذوى الروح هو المسمى بزيد لا لفظ زيد فاجاب بقوله آه الذى قام به آه حاصله ان المراد من الصاحب ههنا ما قام به هذا الاسم ولا شك ان الصوت قائم بالضمير المجرد باعتبار المرجع وهو زيد بحسب الحقيقة بمسمى زيد **قوله** من صات الشئ جواب سوال وهو ان صوتا ليس مصدرا فضلا من ان يكون مفعولا مطلقا لان المصدر هو الذى كان فى اخر معناه الفارسية دال ونون نحو الضرب زدن او تاء ونون نحو القتل كشتن ومعنى الصوت آواز بانگ فلا يكون مصدرا فكيف يكون مفعولا مطلقا فاجاب بقوله من صات حاصله ان الصوت جاء مصدرا بمعنى التصويت فح يكون صوت بالتشديد ومعناه آواز كردن والتمثيل بهذا المعنى وجاء غير المصدر ايضا ومعناه آواز والصوت بهذا المعنى لا يكون مفعولا فلا يصح التمثيل على هذا التقدير فلهذا قال من صات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فما قال البعض لشارحين انه استعمال المصدر وان كان عامله من غير صيغته وهو يصوت بالتشديد فليس بشئ لما مر انه جاء مصدرا ايضا وقوله بمعنى صوت تصويتا تفسير غير المشهور بالمشهور لان معناه ان الصوت استعمل بمعنى التصويت فاذا كان الصوت بنفسه مصدرا فقال الشارح من صات الشئ يعنى انه من بابه وفى بعض النسخ الغير المعتد بها هكذا قوله بمعنى صوت آه جواب سوال وهو ان هذا الكلام يستعمل فى المبالغة ولا مبالغة ههنا فاجاب بقوله بمعنى صوت تصويتا آه والقرينة على حذف الفعل هو نصب لمفعول المطلق وما ساد مسده فهو نفسه والقرينة هو الجملة المتقدمة لانها من حيث انها مشتملة على اسم بمعناه دلت على نفس الحدث ومن حيث انها مشتملة على صاحب ذلك الاسم يدل على فاعل ذلك الاسم والفاعل يقتضى الفعل فعلم ان الفعل ههنا محذوف **قوله** فصوت حمار الخ اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل واليه ان حاله كحال سير البريد فى ورود الاعتراض وهو انه ليس بمفعول مطلق لانه لا يصدق عليه تعريف المفعول المطلق لان صوت حمار ليس مما فعله فاعل فعل مذكور لان فاعل المفعول المطلق الحمار وفاعل الفعل زيد فتفكر فى الجواب لا تغفل فان الغفلة تزيل الملكة قوله وصراخ آه انما ورد المثالين لان المصدر فى المثال الاول مضاف الى النكرة وفى الثانى

[illegible]

الی المعرفۃ او الی ان المصدر فی المثال الاول لجاء بمعنی المصدر وفی الثانی لم یجیٔ بمعنی المصدر بل استعمل
استعمال المصدر فانہ اسم بمعنی المصدر **قال** مضمون الخ المراد من المضمون ھنا وفیما بعد الحاصل
لا المذکورۃ فیما سبق واحترز بہ عن مضمون المفرد کالمصدر للتاکید نحو ضربت ضربا فان ضربا
وان اکد نفسہ لکنہ وقع مضمون مفرد الذی ھو الضرب ای بدون الفاعل فلذا
یقال لہ مفرد والقرینۃ علی حذف الفعل الجملۃ المتقدمۃ لانہا لم یحتمل غیر المفعول
المطلق الذی یدل علی نفس الحدث ومن حیث انہا مشتملۃ علی ضمیر المتکلم تدل علی حدث
المتکلم وحدث المتکلم ھھنا لا یکون الا قولہ اعترف فعلم ان اعترفت ھھنا محذوف
سادمسدہ الجملۃ المتقدمۃ فقولہ اعترافا الخ تطبیق للمثال مع الممثل وکذا قولہ فحق الخ
قولہ لہ علی الخ فالف درھم مبتدء وعلی خبرہ ولہ متعلق بہ او بالعکس فالمضمون جملۃ والمراد
من المضمون ھھنا ایضا الحاصل **قولہ** ولو بالاعتبار بان یکون المؤکد علی وصف الاحتمال والمؤکد
علی وصف المنصوصیۃ **قولہ** زید قائم حقا لا یقال مضمونہا ما یفہم منہا وما یفہم منہا ھو الصدق
والکذب معا فلم یکن المفعول المطلق مضمونہا ویمکن الجواب بوجہین الاول ان مجموع الصدق والکذب
کما یکون مضمون الجملۃ ومفہومہا کذلک مضمون الجملۃ ھو الذی تدل الجملۃ علیہ وھی انما تدل علی الصدق
فقط والثانی ان مضمون الجملۃ ھو الصدق فقط والکذب محتمل لہا عقلا لان مضمون الجملۃ ھو الذی تدل
الجملۃ علیہ وھی انما تدل علی الصدق فقط وقال بعض الشارحین ان الخبر یدل علی الصدق ویحتمل الکذب
عقلا علی ما صرح بہ الشیخ کذا فی عبد الرحمن **قولہ** ای احق فیہ اشارۃ الی ظہور الناصب فی قولہ
حقا عادۃ المفعول المطلق وظہور المفعول المطلق الذی یفہم من الجملۃ **قولہ** من حق فیہ اشارۃ
الی بیان معنی حقا **قولہ** یحتمل الصدق والکذب الخ ای باعتبار نفس الجملۃ من حیث ھی وھو
ثبوت المحمول للموضوع مع قطع النظر عن خصوص الطرفین وخصوصیۃ القائل فانہ فی کثیر من
الشبہات المورثۃ وھو ان اللہ الہنا ومحمد نبینا وآدم ابونا والسماء فوقنا والارض تحتنا فان
ھذہ الجمل لا یحتمل الصدق والکذب بل الصدق متعین والفرق بینہما ان الصدق مطابقۃ الحکم
للواقع والکذب یقابلہ والحق مطابقۃ الواقع الحکم والباطل مقابلہ **قولہ** لانہ من حیث
الخ ھذا دلیل لقولہ تاکید لغیرہ وایضا جواب سوال وھو ان التاکید لغیرہ محال لان المعنی التاکید ھو
ان یتلفظ بشیٔ واحد مرتین فلا یکون حقا تاکید الا لنفسہ من حیث ھو محتمل الجملۃ ولا لغیرہ
فکیف یصح قولہ ویسمی تاکید لغیرہ وتقدیر الجواب ان المراد من المغائرۃ ھو المغائرۃ
الاعتباریۃ وھو موجود ھھنا فان مضمون الجملۃ من حیث انہ منصوص علیہ بلفظ المصدر ای
من حیث ان المصدر تلفظ علیہ صریحا مغائر لہ من حیث ان الجملۃ محتملۃ لہ لان المذکور مغائر
عن المقدر بخلاف المغائرۃ التی فی الضابطۃ الاولی کما ذکرنا **فان قیل** ان ھذا لیس الا التغائر
الاعتباری فعلی ھذا ینبغی ان یکون القسم الاولی تاکید لغیرہ ایضا لوجود التغائر الاعتباری فیہ

لان مضمون الجملة اولا يحتمل الجملة وثانيا منصوص عليه بلفظ المصدر والمنصوص عليه مغائر من المحتمل فيثبت التغائر الاعتبارى فى الاول ايضا قلنا انه لما لم يكن الجملة الاولى محتملا غير المفعول المطلق صار هو ومحتملها كشئ واحد بخلاف هذه الجملة لانه كما يحتمل الصدق يحتمل الكذب فلهذا لك يعتبر التغائر فيها بخلاف الاول **قوله** ويحتمل الخ جواب ثان عن السوال المذكور وهو ان التاكيد ايضا محال وحاصل الجواب ان هذا تاكيد لنفسه ايضا لكن اللام فى قوله لغيره ليست بعلة للتاكيد بل للاجل فصار المعنى لاجل دفع غيره عن المخاطب وهو الكذب قيل فعلى هذا لا يثبت حسن التقابل بين هذا وبين الاول لان التقابل عبارة عن اتحاد الشيئين فى كل الاشياء لا فى شئ واحد وههنا ليست كذلك لان اللام فى قوله تاكيد لنفسه علة التاكيد و فى قوله تاكيد لغيره ليست كذلك الا ان يقال ان اللام فى الاول للاجل ايضا فصار المعنى و يسمى تاكيد لاجل تقريره نفسه فلذلك قال الشارح و على هذا ينبغى ان يكون آه حاصله انه جاز ان يكون اللام فى الضابطة الاولى ايضا للاجل اى للاجل تاكيد لنفسه بان يكون نفسه علة للتاكيد بمعنى قوله لنفسه ان يتكرر و يتقرر لنفسه فى الذهن فحينئذ يحسن التقابل لان الضابطة الاولى مغائرة عن الثانية فى شئ واحد وهو عدم احتمال الغير فى شئ آخر وانما وجب حذف الفعل لقيام القرينة لان الجملة من حيث ثبوت الخبر للمبتدأ تدل على نفس الحدث ومن اشتماله على الضمير الغائب تدل على الفاعل وهو لا يكون الا للفعل فعلم ان الفعل ههنا محذوف فيكون تقديره زيد قائم حق حقا اى ثبت قيام زيد ثبوتا والقرينة العامة هو نصب المفعول المطلق ونفسه **قوله** ليدفع الخ دفع توهم وهو ان قوله لاجل غيره لا يصلح ان يكون علة باعثة لهذا التاكيد فاجاب بقوله ليدفع الخ حاصله ان المراد انه يغائر المؤكد لاجل اندفاع غيره قوله وعلى هذا الخ دفع دخل وهو انه اذا كان اللام فى قوله تاكيد لغيره للاجل والاندفاع ولا معنى للاندفاع لنفسه فلا يصح للتقابل ولا يحسن حاصل الجواب ان اللام ههنا ايضا للاجل لكن بمعنى التكرير والتقرير فحسن التقابل قيل ليس حسن التقابل ههنا لان فى هذا القسم ايضا التاكيد لنفسه ليتكرر و يتقرر ومعنى ذلك التاكيد ليدفع الغير حاصل الجواب ان الغرض منه اندفاع الغير وليس فيه التقرير لنفسه منظورا وان كان لازما ضمنا وكذلك الغرض فى التاكيد لنفسه هو التقرير لنفسه ليس الاندفاع منظورا وان كان مستلزما له **قوله** اى على صيغة التثنية الخ **جواب** سوال وهو انه لا مطابقة بين المثال والممثل لان قوله لبيك وسعديك ليسا بمثنى لعدم معنى التثنية فيهما بل للتكرير والتكثير والممثل مصرح بان يشترط فيه التثنية لفظا ومعنى وفى المثال لم يوجد اجاب بما ترى حاصله انه ليس المراد بالمثنى معناه الحقيقى بل ما يكون على صورة التثنية وليس بتثنية حقيقة والواو فى قوله وان لم يكن للحال والهمزة فيه مفتوحة والنون ساكنة فيه ليست بان الوصلية لان القاعدة فيها التقوية لجانب المقابل فيفهم منها ان حذف الفعل فيما اذا كان للتثنية واجب بالطريق الاولى والامر ليس كذلك

لان حذف الفعل فی نحو ضربت ضربتین لیس بواجب فلا یرد ان هذا ینقض علی ضربتین فی ضربت ضربتین لان ضربتین ایضا علی صیغة التثنیة مع انه لا تجب حذف الفعل الناصب له لان المراد بالتثنیة التثنیة للتکریر والتکثیر لا للتثنیة واما ضربتین فی ضربت ضربتین فللتثنیة فقط **وفیه** اشارة الی ان قصد معنی التثنیة او التکریر لیس بشرط کما زعم بعض الشارحین وان صحة قصد التکریر من التثنیة من جهة ان التثنیة اختصار مفردین فان الرجلین بمنزلة رجل ورجل وانما وجب الحذف فی هذه القاعدة لاغناء تکریر المصدر من ذکر الفعل قوله للتکریر الخ جواب سوال وهو ان التکریر لا یجاوز من التثنیة ایضا فلا معنی لارادة التکریر من التثنیة **حاصل الجواب** ان المراد منه التکثیر فیصح الارادة **قوله** ولا فی تمیم الخ اعتراض علی المص حاصله انه لابد للمص ان یذکر قید الاضافة لان حذف الناصب انما یجب فیما اذا کان مضافا الی الفاعل او المفعول نحو لبیک او سعدیک واما اذا لم یکن مضافا نحو کرتین فی قوله تعالی ثم ارجع البصر کرتین فلا یجب حذف الفعل اجیب بان المص لم یذکر هذا القید اکتفاء بالمثال **قوله** ای رجعا الخ **جواب سوال** وهو انا لا نسلم ان کرتین مفعول مطلق لان المفعول المطلق عبارة عن المصدر الذی کان معنی الفعل مشتملا علیه وههنا لیس کذلک لان معنی رجع مشتمل علی رجعا لا علی کرتین فاجاب بقوله ای رجعا الخ حاصله ان کرتین مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف فیکون تقدیره فارجع البصر رجعا مکررا اکثیرا والرجع بمعنی التکریر والتکثیر **قوله** فی جعل المثال الخ هذا رد علی الفاضل الهندی لانه قال فی الجواب عن ذلک الاعتراض ان المص انما لم یذکر هذا القید اکتفاء بالمثال لان المثال من تتمة القاعدة فلا حاجة الی ذکره علیحدة ووجه الرد ان جعل المثال من تتمة التعریف لافادة هذا القید تکلف اذ الشائع اتمام التعریف بدون المثال لان المثال انما یذکر لایضاح الممثل لا لاتمامه لان المثال لیس بجزء من التعریف علی ان التقیید بالمثال یفید ظاهرا اشتراط کون الشیء للتکثیر واشتراط الاضافة الی المفعول وکون ذلک المفعول ضمیرا مخاطبا وهو باطل والجواب عنه من جانب الهندی ان التکلف باطل اذا لم یکن فیه فائدة وههنا توجد الفائدة وهو التفطن اذ المص اورد مثالا لیتم القاعدة ویوضح الممثل وایضا ان فی کلام الشارح تناقض لانه قال فیما سبق فی اعراب الاسماء الستة ان یکون مکبرة موحدة والمص انما ترکها اکتفاء بالامثلة فبین قوله هذا وبین ما سبق تناقض ظاهر اجیب ان المثال اذا کان جزءا من المسئلة یجوز دخولها فی القاعدة کما فی الاسماء الستة واما اذا لم یکن کذلک کما فی هذه المسئلة فلا یجوز دخولها فی القاعدة **قوله** من تتمة التعریف الخ الاولی ان یقول من تتمة الضابطة فان اطلاق التعریف علی الضابطة غیر جائز شائع الا ان الضابطة بمنزلة التعریف فی کون کل منهما مطردا ومنعکسا ونقول انه یستنبط عنه اعنی قوله ومنها ما وقع الخ التعریف فلذا قال من تتمة التعریف واذا جعل المثال من تتمة التعریف فیکون معناه ومنها ما وقع مثنی الذی هو مثل لبیک وسعدیک کذا قال عبد الرحمن والقرینة علی حذف الفعل هو نصب المفعول المطلق والسد المسد انما هو نفسه قوله من لب المکان اه فیه اشارة الی ان المجرد متعد بالباء کما ان المزید متعد باللام **قوله** ای اسعدک و لا یجیء ۲۲

بحث المفعول به

التلاثی فی اسعد حتی یجئی بمعنے المزید فیہ کمافی لبیک **قوله** الا ان اسعد آئے لافرق بینہما فی کون کل واحد منہما للتکثیر لکن الفرق باعتبار ان اسعد آہ **قوله** به الجار والمجرور کان فی الاصل مفعول مالم یسم فاعله لقوله المفعول لان معناالذی فعل به وصار الآن جزءً للمفعول به الاسم المصطلح علیہ والضمیر المجرور عائد الی اللام الموصول فی المفعول به وکذا فی المفعول فیہ والمفعول لہ والمفعول معہ وذکر المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الواقع للفاعل اشد من طلب غیرہ **قوله** ای هو اسم ما الخ **جواب** سوال وهو انہ لا یصدق التعریف علی فرد من افراد المحدود لان الضرب مثلا واقع علی المسمی بزید لا علی لفظہ فی ضربت زیدا وعلی هذا القیاس غیرہ فاجاب بقوله اسم ما حاصله ان العبارة علی حذف المضاف لان المفعول به من اقسام اللفظ ان کان مما وقع علیہ فعل الفاعل **وحاصله** ان للمفعول به اسم لمدلول ما وقع علیہ فعل الفاعل فیکون من قبیل توصیف الدال بوصف المدلول وفیہ بحث وهو انہ فعلی هذا یخرج من التعریف لفظ زید فی قولک تلفظت وتکلمت زیدا لان التلفظ والتکلم لا یقعان علی مدلول لفظ زید بل علی نفس زید **واجیب** بانا لا نسلم ان الفعل لیس بواقع علی مدلول لفظ زید بل هو واقع لان لفظ زید فی قولک تلفظت زیدا اسم لما وقع فی التراکیب نحو زید قائم فزید لذی وقع فی التراکیب اسم لما وقع علیہ فعل الفعل الفاعل فکذا هذا **قوله** اکتفاء بما سبق جواب وهو ان المص لم یذکر فی تعریف المفعول به الاسم کما ذکرہ فی تعریف المفعول المطلق فاجاب بما تری **قوله** والمراد بوقوع الخ **جواب** سوال وهو ان التعریف لا یصدق علی الضمیر کالکاف فی قولک نعبد ایاک وایضا لا یصیر صادقا علی زید فی نحو ما ضربت زیدا فانہما من قبیل المفعول به مع ان فعل الفاعل لیس بواقع علیہما لان فعل العبادة لیس بواقعة علی اللہ تعالی بالہ والضرب ایضا لم یکن واقعا علی زید فاجاب بقوله والمراد بوقوع فعل الفاعل تعلقہ بہ نفیا واثباتا **قوله** بلا واسطة آہ جواب سوال وهو ان تعریف المفعول به لیس بمانع لدخول زید فی مررت بزید لانہ مما وقع علیہ فعل المرور بواسطة حرف الجر مع انہ لا یقال لہ المفعول به بل یطلقون علیہ الجار والمجرور فاجاب بقوله بلا واسطة حرف فی اصطلاحہم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وکلامنا فی المطلق **قوله** المرور واقع علیہ الخ فخرج زید فی هذا الترکیب عن تعریف المفعول به وان کان مسمی بالمفعول بواسطة حرف الجر **قوله** والمفعول المطلق الخ ای خرج المفعول المطلق بشئ یفهم ذلک الشئ عن تعریف المفعول به وذلک الشئ هو مغایرة المفعول به بفعل الفاعل فان المفعول المطلق عین فعله حاصله ان المفعول المطلق خارج عن الحد لانہ متحد مع فعل الفاعل والمفعول به مغائر لانہ وقوع الفعل والواقع مغائر للواقع وفیہ ان المفعول المطلق ایضا مغائر من فعل الفاعل لان الفعل کل والمفعول المطلق جزء والکل مغائر للجزء **اجیب** بان المراد بالاتحاد الاتحاد فی المعنی التضمنی للفعل لا المطابقی **قوله** والمراد الخ **جواب** سوال وهو ان هذا التعریف یصدق علی زید فی نحو ضرب زید علی صیغة المجهول فان فعل الفاعل واقع علیہ مع انہ لا یقال لہ المفعول به بل یسمی مفعول ما لم یسم فاعله حاصل الجواب ان المراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسنادہ الی الفاعل واسناد ضرب علی صیغة المجهول الی الفاعل غیر جائز کما تری **قوله** حقیقة او حکما الخ **جواب** سوال وهو انہ ینقض علی

درهم فی اعطی زید درهما فانه مفعول به مع ان اسناد اعطی علی صیغة المجهول الی الفاعل غیر جائز اجاب بقوله حقیقة الخ **حاصله** ان المراد بالفاعل اعم من ان یکون حقیقة او حکما اما الحقیقی کالتاء فی ضربت زیدا واما الحکمی کزید فی نحو اعطی زید درهما فانه مفعول ما لم یسم فاعله والفاعل الحکمی قائم مقام الفاعل الحقیقی **قوله** وبما ذکرنا الخ **جواب** سوال وهو ان الاصل فی العبارة الایجاز والاختصار فلو قال المص ماوقع علیه الفعل بدون ذکر الفاعل لکان اخصر فاجاب بقوله وبما ذکرنا الخ **حاصله** ان المص لو قال کذلک لفهم ان المراد من الفعل مطلق الفعل والامر لیس کذلک بل المراد بالفعل الفعل الذی اعتبر اسناده الی الفاعل **قوله** العامل الخ **جواب سوالین** احدهما ان تقدیم المعمول علی الفعل وتاخیره مما ینبغی ان یذکر فی بحث الفعل لا فی بحث الاسم لانه من احوال الفعل فلابد من ذکره فی بحث الفعل وثانیهما ان التخصیص بالفعل باطل لانه کما یتقدم علی الفعل یتقدم علی شبهه ایضا **اجاب** بقوله العامل فیه فجز انه فعهما **حاصله** ان المراد بالفعل الفعل الذی هو ناصب للمفعول به فصار من متعلقات الاسم فلا یرد اعتراض وشبه الفعل ایضا عامل فیه **قوله** متقدما ومتاخرا مثال الاول زیدا ضربت ومثال الثانی ضربت زیدا **قوله** لقوة الفعل فعلم ما قیل من انه انما خص الفعل بالذکر لاصالته وان کان التقدم لا یختص بالفعل بل یجری فی غیره من العوامل ما لم یمنع مانع او اراد بالفعل العامل او فی الکلام حذف المعطوف اعنی الفعل وغیره من العوامل کذا فی الغایة **فان قیل** کما یجوز تقدیم المفعول به کذلک یجوز تقدیم سائر المفاعیل سوی المفعول معه فلم خص المفعول به بالذکر **قلنا** لان الکلام فی المفعول به لا لتخصیص الحکم به وانما لم یجز تقدیم المفعول معه لرعایة اصل الواو لانه للعطف فیکون محله وسط الکلام فلا یجوز التقدیم **قوله** اما جوازا اشارة الی تقدیم المفعول به علی الفعل یکون باحد الامور الثلاثة اما جائز او واجب او ممتنع کذا فی الحصة **قوله** الله اعبد فاعبد فعل وفاعل والله مفعول به قدم علیه **قوله** ووجه الحبیب اتمنی الخ قوله اتمنی فعل وفاعل ووجه الحبیب مفعول به ثم وجه مضاف والحبیب مضاف الیه اتمنی دراصل اتمنی بود یا متحرک ما قبلش مفتوح آن یا را بالف بدل کردند اتمنی شد **قوله** هذا ای تقدیم المفعول به هنا **جواب سوال** وهو انه ینقض بقوله لسانك فی نحو... مِنَ الْبِرِّ اَنْ تَكُفَّ لِسَانَكَ فانه مفعول به لقوله تکف مع ان تقدیمه علیه غیر جائز **فاجاب بقوله** هذا الخ وانما لم یجز تقدیم المفعول به ههنا علی فعله لان ان المصدریة اذا دخل علی المضارع یصیر بتاویل المصدر فیصیر جانب الفعلیة فیه ضعیفا فلا یعمل فیما قبله **قوله** العامل الخ **جواب** عن اسولة ثلثة کما مر فی المرفوعات فی المفعول المطلق فی قول المص وقد یحذف الخ **قوله** لقیام قرینة اللام لبیان الوقت لا للتعلیل ولا یلزم التدافع فی کلام المص لانه یعلم من قوله لقیام الخ وجوب الحذف لان علة الشئ ان کان موجودا فیکون معلولا ضروریا ویعلم من قوله جوازا ان الحذف لیس بواجب **قوله** مقالیة فیه اشارة الی جواب سوال وهو ان المتبادر من القرینة

هو المقالية فح يرد عليه بقوله مكة المتوجه اليها فانه مفعول به قد حذف فعله مع ان القرينة المقالية لم تكن موجودة فاجاب بقوله مقالية او حالية **قوله** فحذف الفعل الخ تطبيق للمثال مع المثل **قوله** تخصيصها جواب سوال وهو ان تخصيص هذه المواضع الاربعة باطل لانه كما يحذف الفعل وجوبا في هذه المواضع الاربعة كذلك في المواضع الاخر كما بين الشارح قدس سره اجاب بما ترى حاصله ان التخصيص لكثرة المباحث لا التخصيص ويمكن ان يجاب الاغراء داخل في التحذير لانه مشابه به في الصورة والمدح والذم والترحم داخل في المنادى لانه كما ان المنادى مخصوص بين امثاله بالدعاء كذلك المخصوص بالمدح والذم والترحم مخصوص من بين امثاله بالمدح والذم والترحم **قوله** باب الاغراء معناه تيز كردن مثاله اخاك اخاك اى الزم اخاك حذف الفعل لضيق الوقت **قوله** على المدح نحو الحمد لله الحميد اى اعني الحميد **قوله** او الذم نحو اتاني زيد الفاسق اى اعني الفاسق **قوله** او الترحم نحو مررت بزيد المسكين اى اعني به المسكين **قوله** من تلك المواضع الخ فيه اشارة الى ان اللام في الاول للعهد **قوله** مقصور على السماع جواب سوال وهو ان حذف الفعل في الثاني وهو المنادى وفي الثالث وهو ما اضمر عامله وفي الرابع وهو التحذير يسموع من العرب ايضا فعلى هذا لا يصح مقابلة هذا بما عداه اجاب بقوله مقصور **قوله** لا يتجاوز الخ بخلاف ما بعده فح لا يرد شئ **قوله** اى اترك امرء ونفسه معنى المثال الحث على الفرار عن نفس المرء ايضا لانه عطف نفسه على المرء فيكون بمنزلة تكرير امرء فكانه قيل اترك امرء امرءً والواو بمعنى مع اى اترك امرءً مصاحبا مع نفسه فلا تتعرض له فيكون مراده قصر اليد واللسان عن المرء فصار معناه بالفارسية على هذا التقدير كوتاه كن دست از زدن اين مرد و زبان از نصيحت كردن و دشنام دادن اين مرد **قوله** امكانا الخ فيه اشارة الى ان الاهل يجئ بالمعنيين المكان المعمور والاقرباء واياما كان فالمعنى يكون صحيحا **قوله** الموضع فيه اشارة الى ان الثاني صفة للموصوف المحذوف وهو الموضع **قوله** من تلك المواضع فيه اشارة الى ان اللام في الثاني للعهد فان قيل ان قوله الثاني مبتداء وقوله المنادى خبره وحمل هذا الخبر على المبتدا غير جائز لان المنادى ليس بموضع قلنا في العبارة حذف المضاف تقديره الموضع الثاني موضع المنادى **قوله** اقباله **فان قيل** هذا التعريف ليس بجامع لافراده لان كل فرد من افراده ليس بمطلوب اقباله بل المطلوب اقبال مدلوله **قلنا** في العبارة حذف المضاف تقديره اقبال مدلوله **قوله** المطلوب اقباله اى اسم مطلوب اقباله لكنه تركه اكتفاء بما سبق من انه لابد من اعتبار الاسم ويجوز ان يراد الاسم باللام الموصول ويجعل كناية عن الاسم وبهذا اندفع ما قيل ان ما يطلب اقباله هو الذات والمنادى من اقسام الاسم ووجه الاندفاع انهم يجرون صفات المدلولات على ذواتها وبالعكس **قوله** بوجهه او بقلبه جواب عن سوالين الاول ان هذا التعريف لا يصدق على زيد في نحو يا زيد اذا كان مقبلا اليك ومعانقا لك لتحصيل الحاصل والثاني ان طلب التوجه بالوجه غير صحيح اذا كان بين المنادِي والمنادَى حائل كالحائط مثلا لانه منادى مع انه لا يتصور طلب الاقبال منه لوجود المانع اجاب بقوله بوجهه او بقلبه حاصله ان التوجه اعم من ان يكون ابتداءً او بقاءً والثاني ههنا متحقق وعن الثاني ان طلب التوجه اعم من ان

انیکون بالوجہ او بالقلب الثانی متحقق ههنا **فانقیل** یخرج من الحد یا الله فانہ منادی لا یصدق علیہ تعریف
المنادی لعدم کونہ مطلوب الاقبال قلنا انہ مطلوب الاقبال حکما لکونہ مطلوبا للاجابۃ فیکون منادی بهذا الاعتبار فان
قیل یخرج عن الحد نحو یا زید لا تقبل فانہ منهی عن الاقبال لا مطلوب بہ **قیل** انہ مطلوب الاقبال بسماع
النهی ومنهی عن الاقبال بعد التوجہ واختلف الجهتان کذا فی غایۃ التحقیق **قولہ** او حکما جواب سوال وهو انہ
یخرج عن الحد یا سماء ویا جبال ویا ارض فی قولہ تعالی یا ارض ابلعی ماءک ویا سماء اقلعی وغیره ذلک مما
لا یتصور طلب اقبالہ لا بوجہ ولا بقلبہ لانهما لا یکونان الا لذوی العقول ولا روح لهذه الاشیاء مع انها منادی
فاجاب بقولہ او حکما حاصلہ انها داخلۃ فی المنادی المطلوب توجہ بوجہ لانہ اعم من ان یکون حقیقۃ مثل
یا زید او حکما ای مجازا مثل یا جبال وبین العلاقۃ بینهما بقولہ انها نزلت الخ **قولہ** بخلاف المندوب
الخ **جواب** سوال وهو انہ علی هذا ینبغی ان یکون المندوب ایضا منادی حکما لانہ مطلوب اقبالہ بحرف
نائب مناب ادعو وینزل المندوب اولا منزلۃ من لہ صلاحیۃ النداء فادخل علیہ حرف النداء بارادۃ ادخال المندوب
فی المنادی الحکمی اولی لانہ قبل الموت منادی حقیقیا ثم عرض لہ الموت فح صار ذکر المندوب بعد باب المنادی
بابا علیحدۃ مستدرکا فاجاب بقولہ بخلاف المندوب وحاصلہ ان المندوب خارج عن المنادی لان المندوب متفجع علیہ
ادخل علیہ حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزیلہ منزلۃ المنادی والمقصود فی المنادی طلب الاقبال ولان المندوب باب
واسع کثیر الاستعمال الدائر علی السنتهم فلو کان داخلا فی المنادی الحکمی والحال انہ منادی مجازا فیلزم
المجاز فی الباب الواسع وذا غیر جائز لان الصیرورۃ الی المجاز عند الضرورۃ فی بعض المواضع وقیل انما لم
یدخل المندوب فی المنادی لان کلمۃ وا یدخل علی المندوب ولو دخل المندوب فی المنادی لزم ان یکون
کلمۃ وا من حروف النداء مع انہ لم یقل بہ احد **قولہ** وفیہ تحکم ای فی اخراج المندوب وبتعمیم هذا القول
من الحقیقی والحکمی ادخال یا سماء تحکم ای فرق بلا فارق ودعوی بلا دلیل والغرض منها الاعتراض
علی المص بان اخراج المندوب بقولہ المطلوب اقبالہ تحکم لان المندوب ایضا منادی حکما کما هو الظاهر من
کلام سیبویہ فالمناسب ادخالہ تحت المنادی کما فعلہ صاحب المفصل **اجیب** بان هذا تعسف بعید
اذ لیس مقصود النادب اقبال المندوب بوجہ من الوجوه لا حقیقۃ ولا حکما اما حقیقۃ فظاهر واما حکما فلانہ
مجاز والمجاز یلحق بالحقیقۃ وباب المندوب باب واسع کثیر الدور علی السنتهم فلا یمکن جعلہ مجازا
ملحقا بالحقیقۃ بخلاف یا سماء ونحوها لان بابها لیس بباب واسع وکثیر الدور علی السنتهم فاستبعد
جعلہ مجازا ملحقا بالحقیقۃ **قولہ** تفصیل المطلب الخ **جواب** سوال وهو ان قولہ لفظا او تقدیرا
لا یخلو اما ان یکون مفعولا مطلقا لقولہ المطلوب او لقولہ نائب او حالا عن الضمیر فی قولہ اقبالہ او
عن الحرف وهو قولہ بحرف فالکل باطل اما الاولین فلان معنی المطلوب مشتمل علی الطلب دون قولہ
لفظا او تقدیرا ومعنی النائب مشتمل علی النیابۃ واما الآخرین فلان الضمیر فی اقبالہ راجع الی المنادی
والاصل فی الحال ان یکون محمولا علی ذی الحال وههنا لا یصح الحمل لان المنادی لیس بلفظ او تقدیر

بل مقصوده اظهار التألم للسامعین بسبب المندوب ولیس مراده طلب اقبال المندوب م

بل ملفوظا او مقدرا وهكذا الحرف فاجاب بما ترى حاصله ان الكل صحيح على التقديرين اما الاوليين فلانهما
مفعولان مطلقان مجازا باعتبار الموصوفين هو الطلب في الاول والنيابة في الثاني واما على التقديرين
الاخريين فلانهما مصدران مبنيان للمفعول فصار تقديره ملفوظا او مقدرا **قوله** لفظيا زاد ياء النسبة لصحة
حمل الصفة على الموصوف ههنا **قوله** او للمنادى ولم يذكر الشق الرابع اكتفاء بالشق الثالث **قوله** نحو
قوله تعالى يوسف اعرض الخ والقرينة على ان يوسف منادى صيغة اعرض لانه لو لم يكن منادى يكون مبتداء
واعرض خبرا عنه وخبريته لم يصح لانه امر وانشاء وهو لا يقع خبرا لان الخبر يقتضى الثبوت وفى الانشاءات
لم يوجد **قوله** اى الا يا قوم اشارة الى ظهور المنادى المحذوف **قوله** وانتصاب المنادى الخ جواب سوال وهو
ان المنادى عند المبرد منصوب بحرف النداء وعند ابى على باسم الفعل الذى هو حرف النداء فح لا يكون المنادى مما
نحن فيه مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف فاجاب بما ترى حاصله ان كلام المص مبنى على مذهب
سيبويه **قوله** وعند ابى على الخ اعترض عليه بوجوه الاول بان الهمزة من ادوات النداء حرف واحد واسم الفعل
لا يكون اقل من حرفين والثانى ان اسم الفعل مع فاعله جملة فينبغى ان يكون حرف النداء بدون المنادى
جملة والثالث ان ضمير المتكلم لا يستتر فى اسم الفعل والرابع ان اسماء الافعال على قسمين احدهما ما كان
بمعنى الامر وثانيهما ما كان بمعنى الماضى وهذا ليس منهما بل بمعنى المضارع المتكلم الواحد والخامس ان
حصر اسماء الافعال فى التسعة باطل اجيب عن الاول بان ادوات حروف النداء لكثرة استعمالها جوز
فيها ما لا يجوز فى غيرها **وعن** الثانى بانه قد يعرض الجملة ما لا يستقل به كلام تام كالجملة القسمية و
الشرطية فانهما العروض القسم والشرط خرجتا عن الاستقلال ومع المقسم عليه والجزاء صارتا كلاما
تاما فيجوز ان يخرج الجملة الندائية ايضا عن الاستقلال بدون المنادى لان النداء لا بد له من المنادى وعن
الثالث بانه قد يستتر فى بعض الاسماء الافعال نحو اف بمعنى التوجع **وعن** الرابع والخامس بان
الحصر فى القسمين والتسعة باعتبار الشهرة **قوله** احد جزئى الجملة لانه فضلة خارج من الجملة لانه
مفعول به **قوله** والاخر ضمير مستتر فيه وهذا القول مردود لان اسم الفعل لا يستتر فيه ضمير المتكلم و
ايضا لم يجئ صيغة اسم الفعل على صورة الحرف **قوله** قدم بيان البناء الخ جواب سوال وهو ان احوال
المنادى اربعة الاول هو البناء على الضم والثانى الخفض والثالث البناء على الفتح والرابع النصب ثم
النصب اصل فى المنادى لانه من المنصوبات والبحث فى المنصوبات فينبغى للمص ان يتقدم بيان النصب
عليها مع انه بالعكس اجاب بقوله قدم الخ اى قدم بيان كل واحد منها لانها القليل بالنسبة الى
النصب الكثير الذى له اقسام ثلثة هى المضاف وشبهه والنكرة والمعرفة والقليل مقدم على الكثير **وقيل** قدم المجموع
الثلثة على النصب لقلتها باعتبار المحل ومحلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث وان كان المستغاث على قسمين
باعتبار كونه باللام او الالف او لقلتها بحسب الحقيقة او الاستعمال وانما بنى على الحركة فرقا بين
ما كان بنائه اصليا او غير اصلى لان بناء المنادى عارضى فيشبه المعرب وانما بنى على
ما يرفع به لانه لو بنى على الكسرة لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف منه الياء

اکتفاء بالکسرۃ نحو یا غلام ولو بنی علی الفتح یلتبس بالمنادی المضاف الی یاء المتکلم المحذوف ایضا بعد قلبہ
بالالف اکتفاء بالفتحۃ کما فی بعض اللغات نحو یا غلاما متوسط **قولہ** فی غیر صورۃ النداء جواب سوال
وھو ان الضمیر فی یرفع ویبنی عائد الی المنادی فیکون المعنی ویبنی المنادی علی ما یرفع المنادی بہ فح یلزم
من کلام المص تناقض ظاہر لان قولہ ویبنی صریح فی البناء وقولہ یرفع مشعر علی الاعراب لان الرفع من
القاب المعرب اجاب بقولہ فی غیر الخ حاصلہ انہ لا تدافع لان البناء انما ھو فی صورۃ النداء ای بعد دخول
حرف النداء علیہ والرفع فی غیرہ ای قبل دخول حرف النداء علیہ **قولہ** او الفعل جواب ثان عن ذلک الاعتراض
وفی ھذین الجوابین رد علی الفاضل الھندی لانہ قال فی الجواب عن ذلک الاعتراض ان الضمیر فی الفعل راجع
الی الاسم لا الی المنادی کما ذکر الشارح ھذا القول المردود بقولہ و ارجاع الضمیر الخ ووجہ الرد علیہ **قولہ**
غیر ملائم لسوق الکلام لان الکلام سوق لبیان المنادی دون مطلق الاسم الا انہ مذکور فی ضمن
المنادی **قولہ** الا یکون الخ جواب سوال وھو ان الشرطیۃ منقوضۃ بنحو یا زیدان ویا زیدون لانھما مبنیان علی ما
یرفع بہ مع انھما لیسا بمفردین بل الاول تثنیۃ والثانی جمع لا مفرد وایضا لا یطابق المثال بالمثل اجاب بما تری حاصلہ
ان المراد بالمفرد ھھنا ما یقابل المضاف وشبہہ سواء کانت تثنیۃ او جمعا **قولہ** المناسب فیہ اشارۃ
الی ان کلمۃ کان ناقصۃ فالضمیر فیھا راجع الی المنادی وھو اسمھا ومفردا خبرھا **قولہ** الا بانضمام
امر الیہ نحو طالع فی یا طالعا جبلا فانہ لا یتم معناہ بدون ذکر الجملۃ **قولہ** قبل النداء **جواب**
سوال وھو ان نحو یا رجل نکرۃ فلا یطابق المثال بالمثل اجاب بما تری **حاصلہ** ان تعریف المنادی
اعم من ان یکون معرفۃ قبل النداء او معرفۃ بعد النداء بدخول حرف النداء فالرجل ۔۔۔ فی مثل یا رجل
وان لم یکن معرفۃ قبل النداء لکنہ معرفۃ بعد النداء **قولہ** لکاف الخطاب الحرفیۃ والفرق بین الکاف
الاسمیۃ والحرفیۃ ان الاول لما یصح وقوع الاسم الظاہر موقعہ بخلاف الثالثۃ **فان قیل** کیف
یقع الاسم الظاہر الذی ھو فی حکم الغائب موضع الکاف الذی ھو للخطاب **قلنا** ان الاسم الظاہر
لما جعل المنادی صار فی حکم المخاطب وانما وقع موضع الکاف الاسمیۃ دون الحرفیۃ لان
جعل الاسم بمنزلۃ الاسم اولی من جعلہ بمنزلۃ الحرف **قولہ** وکونہ مثلھا جواب سوال ھو انہ ینقض
علی المنادی المضاف نحو یا عبد اللہ فانہ ایضا وقع موقع الکاف الاسمیۃ مع انہ لیس بمبنی علی الضم اجاب
عنہ بقولہ وکونہ الخ حاصلہ ان مناسبت المنادی المفرد المعرفۃ بالکاف الاسمیۃ تامۃ لان کل واحد منھما
مفرد معرفۃ بخلاف المنادی المضاف فانھا وان کانت معرفۃ لکنھا لیست بمفردۃ فکان مناسبتھا بالکاف
الاسمیۃ **فان قیل** ان المناسبۃ موجودۃ فی المستغاث باللام مع انہ معرب **قلنا** ان المشابھۃ بینھما ضعیف
بسبب اللام لانھا من خواص الاسم وخاصۃ الشئی یقوی جھۃ الشئی وجھۃ الاسم الاعراب فاعرب
قولہ وانما قلنا جواب سوال وھو ان الاصل ھو الاختصار فینبغی ان یقول انما بنی لوقوعہ موقع
الکاف الاسمیۃ بدون ذکر قولہ المشابھۃ لفظا ومعنی الخ اجاب بما تری **قولہ** معرفۃ قبل النداء لا
یقال فعلی ھذا یلزم اجتماع التعریفین لانا **نقول** الممنوع اجتماع التی التعریف لا یقال یلزم

لا اجتماع التعریفین ۱۲

من ذلك لاجتماع فی المنادی المضاف الی المعرفة **قلت** صورة الاضافة لیست نصا فی التعریف مع ان
محال الدخول مختلف کذا فی الغفور **قوله** ای بجر جواب عن اسولة ثلثة احدها وهو ان الخفض حقیقة
فی الحرکة فجرید بنحو یالزید فانه من قبیل المنادی المستغاث مع انه لیس بمجرور بالحرکة بل بالحرف وهو
الیاء وثانیها ان الخفض صفة الخافض فلا یکون احوال المنادی وایراده هنا خروج عن البحث وثالثها
ان الخفض بالفارسیة فروکشیدن فلا یستقیم المعنی لان المعنی حینئذ فروکشیده میشود بلام استغاثه اجاب عنه بقوله ای بجر الخ
حاصله عن الثالث انه من قبیل ذکر الخاص وارادة العام وعن الثانی والاول ان الخفض بمعنی الانجرار
وهو صفة المنادی فلا یلزم الخروج **قوله** ای بلام جواب سوال وهو ان الاستغاثة لیست بذی
اللام لعدم اللام فیها فعلی هذا لا یصح اضافتها الیها لان الحرف لا یضاف الا الی ذی الحرف اجاب
بما تری حاصله ان هذه الاضافة مبنی علی ادنی ملابسة کما تری وهو دخوله وقت الاستغاثة **قوله**
ای اللام علی المنادی ١٢
وهی لام التخصیص جواب سوال وهو ان اللام یجئ لمعان کثیرة للتعلیل والتخصیص وبمعنی عن مع القول
کما ذکره فی موقعه فای معنی مراد ههنا اجاب عنه بقوله هی لام التخصیص لان المنادی المستغاث خصت
من بین امثاله بالدعاء والطلب **قوله** وانما فتحت جواب سوال وهو ان لام الاستغاثة لام الجارة ولام
الجارة اذا دخلت علی الاسم الظاهر یکون مکسورا لئلا یلتبس بلام الابتداء اجاب بما تری حاصله انما فتح لئلا
یلتبس بالمستغاث له لانه لا یتعین لان یکون مستغاثا **قوله** لم نعلم الخ فیه نظر وهو انا لا نسلم ان المطلق یلتبس
بالمستغاث له لانه متعین لان یکون مستغاثا له **اجیب** عنه ان عدم الالتباس فی المادة المخصوصة لو اقیم مقام
اللفظ الاخر لزم الالتباس المذکورة ففتح لاطراد الباب **قوله** لم یعکس جواب سوال وهو ان الغرض من فتح
اللام التفریق بین المستغاث له وهو یحصل بالعکس ایضا فاجاب بما تری **قوله** کاف الضمیر لان
الضمائر کثیر الاستعمال فیقتضی التخفیف والفتح اخف فلذا فتحت لام الاستغاثة مع کاف الضمیر
لان وضع الضمائر للایجاز والاختصار فان الخفة مطلوبة فیها **قوله** من فتح لام المعطوف لانه یکون
منادی حقیقة ومجموع المنادی مع حرف النداء معطوف علی المجموع السابق فتوهم ان المستغاث محذوف و
المستغاث له مذکور **قوله** انما عرب الخ جواب سوال وهو ان المنادی المستغاث لما وقع موقع الکاف الاسمیة فینبغی ان
یکون مبنیا اجاب بما تری حاصله ان بناء المفرد المعرفة للتشبیه وضعفت ذلك المشابهة بسبب اللام فاعید الی
الاصل وهو الاعراب عمل اللام الجر فانجر بها المنادی **قوله** لان علة بنائه الخ **فان قیل** ان دخول الجار
علی غیر المنصرف لا یوجب صرفه نحو مررت باحمد فکیف یوجب اعراب المبنی یعنی دخول الجار لا یخرج
الاسم عن تاثیر شبه الفعل والحرف جمیعا لان البناء وعدم الصرف کلاهما خلاف الاصل فالقول بخروجه
عن شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل تحکم محض علی ان اللام الجارة کثیرا ما تدخل علی
الاسم المبنی ولم یصرفه معربا بدخولها کقولك هذا المال لخمسة عشر رجلا ولهذا الرجل علی ان المفرد ههنا
بمقابلة المضاف لا بمقابلة التركیب ویالزید بهذه المشابهة فلا یخرج المنادی من الافراد بالترکیب مع الجار
لان الترکیب مع الجار غیر معتبر حیث جاء الفصل بینه وبین المجرور بالحرف الزائد فی السعة نحو قوله تعالی

فبما رحمة من الله لنت لهم بخلاف التركيب بين المضاف والمضاف اليه اجيب عن الاولان
علة البناء فى غاية الضعف والبناء مدعى قوى فاذا ضعفت العلة بدخول الجار يصير الى الاصل وهو
الاعراب ولا يبعد ان يجاب عن الثانى والثالث بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة
للام لقوتها ولقربها كما فى تنازع الفعلين **قوله** بلامى التعجب والتهديد فالاضافة ايض لادنى ملابسة
قوله وكيف الخ هذا اعتراض آخر حاصله انه يلزم عدم صدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كلية
من عدم ذكر هذا المنادى **قوله** بالمهد والباء فيه بمعنى الى **قوله** ليحضر الخ والضمير فيه وفى قوله
منه وفى قوله المخصوص منه راجع الى المهد و اسم مفعول **قوله** ولا يخفى الخ اعتراض على قوله و
اجيب عن لام التعجب بوجه آخر حاصله ان لام التعجب يجوز فيها الفتح والكسر فعلى تقدير الكسر يكون
الماء والدواهى مستغاثا له والمستغاث محذوف فحينئذ لا يرد الاعتراض واما على تقدير الفتح فيرد الاشكال
عليه لان المنادى حينئذ محذوف ايض فكيف يجعل اللام مفتوحا وليس فيه ما يقتضى فتحها وهو
التباس المستغاث بالمستغاث له فلا التباس ولا وقوع موقع الكاف ويمكن ان يجاب عنه بانه
وان لم يكن منادى لكنه واقع موقع المنادى فيكون اللام فيه مفتوحا كما فى المنادى لاقتضاء
العلة **قوله** ظاهرا اى ظاهرا باعتبار ان المذكور من الماء و غيره ليس بمنادى بل المنادى
محذوف فلذلك كسرت اللام **قوله** لانتفاء ما يقتضى فتحها وهو وقوع المنادى موقع
الكاف الاسمية اه والمذكور من الماء وغيره فى المثالين المذكورين مما لم يكن منادى ينبغى ان
لا يصير اللام فيه مفتوحا لعدم وقوعه موقع الكاف الاسمية **اجيب** بانه واقع موقع المنادى
فلاخذ حكمه فى فتح اللام **قوله** ويفتح اه **فان قيل** ان هذا الدليل لا يثبت المدعى لانه يجوز ان
يقتضى الالف الفتح ومع ذلك يكون الاسم معربا بالاعراب التقديرى كما فى غلامى **اجيب**
عنه بان الكلام فى لفظ المنادى لا فى تقديره **قوله** اى يبنى الخ جواب سوال وهو ان ذكر قوله و
ينصب الخ مستغن عن ذكر قوله ويفتح لان النصب والفتح شئ واحد فلا حاجة الى ذكره **اجاب** عنه بقوله
اى يبنى حاصله ان المراد بقوله ويفتح هو البناء على الفتح وبقوله ينصب الاعراب **قوله** لان اللام الخ
يقتضى الجر والالف الفتح الخ هذا علة عدم اللام **فان قيل** ان قوله والالف عطف على قوله اللام
وقوله الفتح عطف على قوله الجر فعلى هذا يلزم عطف الاسمين على معمولى العاملين المختلفين
وذلك لا يجوز الا ان يكون المجرور مقدما وهو لم يوجد ههنا **قلنا** ان قوله الفتح معمول الفعل الخ
المحذوف فح يكون تقدير العبارة لان اللام يقتضى الجر والالف يقتضى الفتح فعلى هذا يكون
عطف الجملة على الجملة وهو جائز فيه ان الجر قد يكون بالفتح كما فى غير المنصرف فلا يكون بين
اثريهما تناف فى هذه الصورة كما فى لاحمد **قلنا** ان اثر اللام الاعراب واثر الالف البناء واعتبار الفتح
لواحد اعرابا وبناء محال فيه ان اللام يقتضى الجر لفظا وتقديرا او محلا والالف يقتضى
الفتح لفظا فلا منافاة بين اثريهما كما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم

فان الیاء یقتضی کسرة ماقبل الیاء واعرب بالاعراب التقدیری فلیکن ههنا کذلک **قلنا** ان المراد بقولنا بین اثریهما تناف التنافی فی الجملة وهذا القدر کاف لعدم حسن الجمع بینهما **قوله** تناف فکذا بین مؤثریهما **فان قیل** ان بین کلامی الشارح تدافع ظاهر وهو عبارة ... عن التناقض الغیر الصحیح لان قوله تناف صریح فی عدم جواز الجمعیة بین اثریهما وقوله فلا یحسن الجمع مشعر علی جواز الجمعیة بینهما الا ان یقال ان قوله فلا یحسن بمعنی لا یجوز اوهذا التنافی فی الامور الاعتباریة لا فی الامور الحقیقیة فلذا قال فلا یحسن ولم یقل فلا یصح **قوله** للوقف لئلا یلتبس بالمنادی المضاف الی یاء المتکلم ثم ابدلت ذلک الیاء بالالف نحو یا غلامی **قال** وینصب ماسواهما **فان قیل** انه ان ارید النصب لفظا وتقدیرا لا یشتمل بنحو یَوْمَ لَا یَنْفَعُ مَالٌ وَّلَا بَنُوْنَ اذا سمی به رجلا لان الیوم منادی ولیس بمفرد معرفة ولا مستغاث بل مضاف فیکون داخلا فی قوله سواهما مع انه لیس منصوبا بل مبنی علی الفتح ویکون منصوبا محلا وکذا یا خمسة عشر ویَا تَاَبَّطَ شَرًّا اذا سمی بهما رجل وان ارید النصب عاما من الثلثة ففی هذا الحکم کل المنادی مشترک ولا تخصیص بماسواهما اجیب عنه ان معنی المتن ویترک علی النصب ای من اللفظی والتقدیری والمحلی اللفظی والتقدیری ان کان معربا قبل دخول الیاء ویترک علی النصب المحلی ان کانت معربا محلیا وانما یتعرض لهذا الاحتمال مع احتمال اعتمادا علی ما عرفت من حکم سائر المبنیات الواقعة موقع المعرب **قوله** ای ماسوا الخ جواب سوال وهو انه ینبغی ان یقال ماسواها لان المذکور انما هو اکثر من اثنین کما تری اجاب بما تری حاصله ان المذکور قسمان منادی مفرد معرفة ومنادی مستغاث بای شئی کان بلام الاستغاثة والف الاستغاثة **قوله** او تقدیرا جواب سوال وهو انه ینقض بنحو یا فتی القوم لانه داخل فیما سواهما مع انه غیر منصوب اجاب بما تری حاصله انه منصوب تقدیرا **قوله** ان کان معربا الخ جواب سوال وهو انه ینقض بنحو یا یَوْمَ یَنْفَعُ الصّٰدِقِیْنَ صِدْقُهُمْ ونحو یا یَوْمَ لَا یَنْفَعُ مَالٌ وَّلَا بَنُوْنَ ویا خمسة عشر ویا تَاَبَّطَ شرا اذا کانوا اعلاما فانها داخل فیما سواهما مع انها غیر منصوبین اجاب بقوله ان کان معربا الخ حاصله ان هذه المواضع مبنیة قبل دخول حرف النداء لانها مضاف الی الجملة فلم ینصب لا لفظا ولا تقدیرا بل محلا **قوله** ماغیره مغیر الخ جواب سوال وهو ان هذه العلة موجودة فی الثلثة الاول ایضا مع انه لا ینصب واحد منها اجاب بقوله وما غیره مغیر بخلاف الثلثة الاول فانها غیرت فان فیها وجد المغیر اما فی الاولی فهو الوقوع موقع الکاف الاسمیة واما فی الثانی فهو وقوع ما هو من خواص الاسم عنی بلام الجارة واما فی الثالث فهو الف الاستغاثة التی یقتضی فتح ماقبلها **قوله** فالقسم الاول جواب سوال وهو ان تعدد الامثلة باطل فان الغرض من المثال توضیح الممثل وهو یحصل بالواحد فلا حاجة الی التعدد فاجاب بقوله فالقسم الاول الخ حاصله ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثل فلهذا اورد ثلثة امثلة **قوله** یا طالعا جبلا لکونه شبه المضاف باعتبار ترکیبه عن العامل والمعمول فیه

انه لو لم يعتبر اعتماده بمقدر لا يصح عمله لان الاسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد على احد الاشياء الستة المعروفة وان اعتبر لم يكن مشابها للمضاف لانه موصوف مفرد **اجيب عنه** لانه معتمد على حرف النداء وما قيل ان حرف النداء ليست بواحد منها فمدفوع لان الحصر في الستة باعتبار انها مشهورة وحرف النداء غير مشهورة ويمكن ان يجاب عنه بانه معتمد على الموصوف وهو رجلا **فان قيل** فعلى هذا لا يصح المثال لان المنادى حينئذ هو الموصوف وهو ليس بشبه المضاف وايضا ان الرجل معرفة وطالعا نكرة **اجيب** عن الثاني ان الوصف لما قام مقام الموصوف جاز تعريفه **ويمكن الجواب** عن اصل الاعتراض ان هذا المثال مبني على مذهب الاخفش والكوفيون لا يشترطون الاعتماد على الاشياء الستة المذكورة **قوله** مقولا فيه اشارة الى ان قوله لغير معين صفة لموصوف محذوف اعني به الرجل اي ظرف مستقر باعتبار المتعلق حال عن قوله **قوله** اي لرجل فيه اشارة الى ان قوله لغير معين صفة لموصوف محذوف اعني به الرجل **قوله** وهذا توقيت الخ جواب سوال وهو ان تقييد قوله رجلا بغير معين غير جائز لان كون رجل منصوبا لا يحتمل المعين حتى يكون قيدا احترازيا والا لكان مبنيا على الضمة **اجاب بقوله** وهذا توقيت الخ حاصله ان تقييد قوله رجلا بغير معين لتوقيت تعيين النصب فيكون قيدا واقعيا لا احترازيا ليكون اشعارا على المخاطب بان المتكلم انما قرء الرجل بالنصب لا بالرفع وليس بتقييد لذاته كما توهمت **قوله** يا حسنا وجهه ظريفا فحسن صفة مشبهة وقوله وجهه فاعله وقوله ظريفا صفة لقوله حسنا فهذا مثال لشبه المضاف لان معنى حسن لا يتم الا بانضمام الوجه مثلا فلا يكون مفردا ولا معرفة لانه لو كان كذلك فلا بد ان يكون الصفة معرفة ايضا فيقال يا حسنا وجهه الظريف هكذا نقل عن مولانا وانما قيد بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معينا فيقال وجهه الظريف يكون الصفة معرفة كذلك **قوله** منه الامثلة كلها الخ دفع دخل وهو انه لا بد من ذكر امثلة ما سوى المستغاث اجاب بما ترى **قال** وتوابع المنادى **قيل** ان التوابع باب على حدة مذكورة فيما بعد فلم اورد ههنا هذه التوابع **قلنا** ان هذه الاحكام ممتاز ومخالف من الاسم التي ذكر فيما بعد باعتبار النداء والبناء فلهذا ذكر ههنا **قوله** على ما يرفع به الخ جواب سوال وهو انه ينقض على عمرو في نحو يا زيد وعمرو فانه ايضا من قبيل ما ذكرته مع انه لا يجري فيه الوجهان بل يتعين النصب فيه لا غير اجاب بقوله على ما يرفع به حاصله انه ليس المراد بالمنادي المبني المطلق بل المراد هو المنادى المبني على ما يرفع وههنا ليس بمبني على ما يرفع به بل على الفتح **قوله** المفردة صفة التوابع **قوله** حقيقة الخ جواب سوال وهو انه ينتقض على الحسن في نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه احدهما مثال الرفع والآخر مثال النصب فانه يجري فيه الوجهان مع انه ليس بمفرد باعتبار انه مضاف وايضا ينقض بنحو يا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه فانه شبه مضاف مع انه يجوز فيه الوجهان **اجاب بقوله**

حقیقة او حکما حاصله ان المفرد اعم من ان یکون حقیقة وهو الذی لا یکون مضافا بالاضافة المعنویة واللفظیة وشبه المضاف کذلک او حکما وهو الذی یکون مضافا بالاضافة المعنویة وان کان مضافا بالاضافة اللفظیة او شبهه مضافا وفی هذا المثال وان لم یکن مفردا حقیقة لکنه مفرد حکما لان المضاف بالاضافة المعنویة یفید التعریف وکذلک التخصیص والمضاف بالاضافة اللفظیة لا یفید التعریف والشبه ایضا کذلک فلذلک یجوز فیه الوجهان والی هذا التفصیل اشار الشارح بقوله وانما جعلنا الخ **قوله** تابعه للفظ سواء کان اللفظ منصوبا او مجرورا نحو یالزید وعمرو ولم یحملوا علی محل الزید الذی هو النصب لکونه مفعولا دعوا لان الظاهر انما یترک للمقدر اذا کان المقدر اقوی من الظاهر من حیث کونه اعرابا والظاهر بناء کما فی یا زید الظریف او اذا تعذر الحمل علی الظاهر کما فی الاستثناء کذا ذکره الرضی فی باب المکمل وکلا الامرین مفقود ان ههنا **قوله** لان المتبوع الخ فصار تابعه منصوبا لان تابع المبنی تابع لمحله ومحله هو النصب بالمفعولیة **قوله** بان لا یکون الخ تفسیر للمفرد الحقیقی **قوله** وانما جعلنا المفردة الخ اشارة الی ان من قال ان المراد بالمفرد المفرد من کل وجه فیرد علیه المضاف بالاضافة اللفظیة او اشارة الی ان المراد بالمفرد المذکور فی قوله ان کان مفردا معرفة المعرفة حقیقة وههنا اعم **قوله** بان یکون تفسیر للمفرد الحکمی **قوله** لتدخل فیه المضاعلة لتعمیم للمفرد من الحقیقی والحکمی لانه فی تقدیر الانفصال فی اللفظ لان المضاف عامل او العامل غیر المعمول فکانه فی حکم المفرد لان الاعراب جاریة علی المضاف الیه **قوله** ولما لم یجز الخ جواب سوال وهو انه لا حاجة الی ذکر قوله من التاکید والصفة الخ بعد تقیید التوابع بالمفردة لعدم الاحتیاج الیه مع ان الاصل هو الایجاز والاختصار وعلی تقدیر ذکرها فلم ترک الخامس وهو البدل ولم قید البعض من هذه المذکورات بقید کالمعطوف بالحرف فانه قید بالممتنع دخول یا علیه ولم یقید البعض الاخر اجاب بما تری **قوله** ای المعنوی الخ جواب سوال وهو انه ینقض علی نحو یا زید زید فانه تاکید مع انه لا یجوز فیه الوجهان بل هو مبنی علی الصفة فاجاب بقوله ای المعنوی هذا التفسیر من المصنف بینه فی شرح المفصل تبعا للجمهور وتبعه الشارح ایضا **قوله** فی الاغلب ای فی اغلب المذاهب او فی اغلب الاستعمال بقرینة **قوله** وقد یجوز وقوله وکان المختار کذا فی العصمة **قوله** حکما اولا لان الثانی عین الاول لفظا ومعنی فکان حرف النداء باشره کما اشر الاول فالاول لا نکان معربا فکذا الثانی وان کان مبنیا فکذا **قوله** مطلقا ای سواء کانت مادحة او ذامة او موضحة او غیرها وسواء کانت بحال نفسه او بحال متعلقه وسواء کانت معرفة باللام اولا او سواء کانت عاما او خاصا **قوله** یعنی المعرف باللام الخ قیل لم لم یقل والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر لیشیر الی مانع کونه منادی مستقلا وهو الممتنع دخول حرف النداء علیه ولیخرج عنه یا محمد والله بتعین الرفع فی الله فما قیل انه اذا فسر الممتنع دخول الیاء علیه بالمعرف باللام یدخل فیه مثل هذا الترکیب مع ان المعطوف فیه معرف باللام فعلی هذا تفسیر الشارح بقوله یعنی المعرف باللام

لیس علی ما ینبغی عظمۃ والمراد من دخول یا دخول حرف النداء فذکر کلمۃ یا تمثیلی لا تحقیقی **قولہ** حملا الخ جواب سوال وھو ان قولہ علی لفظہ ظرف متعلق بقولہ ترفع وھذا التعلق غیر جائز لان کلمۃ علی لا یصح ان یکون صلۃ لقولہ ترفع لان الرفع یکون بالشئ لا علی الشئ اجاب بقولہ حملا اہ حاصلہ انہ ظرف مستقر باعتبار المتعلق مفعول لہ لقولہ ترفع **قولہ** الظاہر والمقدر جواب سوال وھو انہ ینقض علی العاقل فی نحو یا فتی العاقل فانہ مرفوع مع انہ لیس للمنادی ضمۃ فی اللفظ اجاب بقولہ او المقدر حاصلہ ان ضمۃ المنادی مقدر **قولہ** لان بناء المنادی الخ جواب سوالین الاول ان الحمل علی اللفظ غیر صحیح لان حق تابع المنادی المبنی ان یکون تابعا لمحلہ لان التابع کل شئ معرب باعراب سابقہ واعراب السابق انما ھو فی المحل لا فی اللفظ والثانی انہ لما کان تابعا للفظہ فینبغی ان یکون مبنیا کالمتبوع لان المتبوع مبنی اجاب بما تری **قولہ** فیشبہ المعرب یعنی کما ان اعراب المعرب انما ھو بعارض العامل کذلک بناء المنادی بعارض وقوعہ موقع الکاف الاسمیۃ فتابعہ تابع اللفظ کما ان تابع المعرب تابع اللفظ **قولہ** واقتصر الخ جواب سوال وھو ان المصنف لم اورد المثال للقسم الواحد مع ان ھذہ التوابع علی اربعۃ اقسام اجاب بقولہ واقتصر حاصلہ ان ذکر المثال الواحد انما ھو للایجاز والاختصار لا للحصر **قیل** علیہ ان ھذا المقصود یؤدی بمثال القسم الآخر فلم اورد لھذا القسم ھذا المثال دون مثال القسم الآخر اجاب بقولہ لانہا الخ ای الصفۃ اکثر واشہر فکان ذکر مثالہا اوقع فی الذہن المبتدی **قیل** المناسب بالاشہر ان لا یذکر مثال الصفۃ بل یذکر امثلۃ البواقی لیکون مشہورا **قیل** فی الجواب الشہرۃ علی قسمین ما یکون بالنسبۃ الی المبتدی وما یکون بالنسبۃ الی المنتہی والثانی یذکر لیکون مشہورا الی المبتدی والاول لا یذکر لعدم الاعتداد بہا **و یمکن** ان یقال وجہ الاقتصار علی مثال الصفۃ ان بعضہم لم یجوزوا کون المنادی موصوفا فان التابع اذا کان صفۃ یکون المتبوع موصوفا قطعا وذلک لان المنادی وقع موقع کاف ادعوک فوقع موقع المضمر والمضمر لا یوصف **قولہ** استاذ سیبویہ لہ احتراز عن الخلیل الذی کان من اقرانہ وعن الذی کان تلمیذہ **قولہ** الممتنع الخ جواب سوال وھو انہ ینقض علی نحو عمرو فی نحو یا زید وعمرو فانہ معطوف مع انہ لا یجوز فیہ الرفع والنصب بل حکمہ حکم المنادی المستقل کما ذکرہ فیما بعد اجاب بقولہ الممتنع الخ حاصلہ ان المراد بالمعطوف المذکور لان اللام للعہد الخارجی **قولہ** مع تجویزہ النصب جواب سوال وھو ان یختار یجئی علی معنیین بمعنی الترجیح وبمعنی القطع والجزم فای معنی مراد ھھنا اجاب بقولہ مع تجویزہ یعنی ان قولہ یختار بمعنی الترجیح لا بمعنی القطع والجزم **قولہ** لان المعطوف بحرف فی الحقیقۃ منادی مستقل نظر ابو عمرو الی جانب اللفظ ونظر الخلیل الی جانب المعنی واستقلالہ فجعل مرفوعا تنبیہا علی الاستقلال **فان قلت** ینبغی ان یختار الرفع اذا کان المتبوع غیر المضموم ایضا بعین ھذا الوجہ **قلنا** بانہ اراد التنبیہ علی الاستقلال مع رعایۃ الاعتبار اللفظی ولا یتصور ذلک الا اذا کان

المتبوع فیہ مضموما وجیہ قوله ولکن جواب سوال وهو انه اذا کان المعطوف منادی مستقلا فلم لم یبین فاجاب بما تری قوله فصار شارت رفعا لانصبا ولاجرا لیوافق حرکتا الاعرابیۃ بحرکۃ البنائیۃ للمنادی قوله یختار فیہ الخ جواب سوال وهو ان ابو عمرو عطف علی الخلیل والنصب عطف علی الخلیل و النصب عطف علی الرفع فصار العامل فی الاول الابتداء کما فی الخلیل وفی الثانی قوله یختار کما فی الرفع فحینئذ یلزم عطف الاسمین علی معمولی عاملین مختلفین والمجرور غیر مقدم وهذا غیر صحیح اجاب بقوله یختار حاصله ان قوله النصب مفعول للفعل المحذوف اعنی به یختار ثم الجملۃ فی محل الرفع خبر لقوله وابو عمرو ثم المبتدأ مع الخبر جملۃ اسمیۃ عطف علی الجملۃ السابقۃ فصار من قبیل عطف الجملۃ الاسمیۃ علی الاسمیۃ و لیس من قبیل ما ذکرت فلا یرد قوله المقدم الخ یعنی فی الزمان قوله ای کاسم الخ جواب سوال وهو ان العاقل فی یا زید العاقل لیس کمدلول لفظ الحسن لان المغائرۃ بینهما ثابتۃ کما تری اجاب بقوله ای کاسم الحسن الخ حاصله انه لیس المراد بالحسن مدلوله بل الاسمیۃ لفظہ بینهما قیل علیه ان العاقل صیغۃ اسم الفاعل والحسن صیغۃ صفۃ المشبهۃ ولا مشابهۃ بین اسم الفاعل والصفۃ المشبهۃ اجاب بقوله فی جواز نزع اللام عنه اعلم ان الاعلام بالنسبۃ الی اللام علی ثلثۃ اقسام عند المحققین قسم لا یدخله وجوبا وقسم یدخله وجوبا وقسم یدخله جوازا قال المص فی شرح المفصل فاما الذی لا یدخله وجوبا فهو اسم غیر الصفۃ ولا مصدر ولیس فیه الف ولام فی اصل وضعه کرجل سمیت باسد وجعفر وزید واما الذی یدخله وجوبا فهو اسم غلب استعماله باللام مطلقا کالنجم فانه قبل دخول اللام لیس بعلم فاذا دخل علیه اللام کثر استعماله معه کانه علم معه اذ اسمی و لیس بصفۃ ولا مصدر کاسد وغیره فیکون وضع العلم مع اللام واما الذی یدخله جوازا فهو کلما وضع صفۃ فی الاصل او مصدرا کالحسن فیکون دخول اللام نظرا الی الاصل التی یرجح الوصفیۃ فی جواز نزع الخافض وفی هذا التفسیر اشارۃ الی ان الحسن عام سواء کان علما او غیر علم فدخل فیه الرجل وخرج عنه الصعق والسماء علی ما قال الرضی من ان الصعق داخل فیه والرجل خارج عنه حیث قال وابو العباس ان کان کالحسن فیکونا علی ذی اللام قوله ای فابو العباس اشارۃ الی ان قوله فکالحسن خبر له او جواب سوال وهو ان قوله فکالخلیل جزء الکلمتان وجزائیۃ غیر جائزۃ باعتبار انه مفرد والجزاء لا یکون الا جملۃ اجاب بقوله ای فابو العباس حاصله انه خبر المبتدأ المحذوف وهو ابو العباس قوله مثل الخلیل الخ جواب سوال وهو ان الکاف فی قوله فکالخلیل خبر لقوله وابو العباس و خبریۃ غیر جائز باعتبار انه حرف اجاب بقوله ای مثل الخ حاصله ان الکاف اسمیۃ بمعنی المثل الاخ فتہ قوله وان لم یکن جواب سوال وهو ان کلمۃ الشرط لما بعده والشرط لا یکون الا جملۃ وههنا لیس کذلک اجاب بقوله وان لم یکن قوله ای فابو العباس الخ قوله مثل ابی عمرو اه جواب سوال مثل ما مر الان قوله بالاضافۃ الحقیقیۃ الخ جواب وهو انه ینقض علی الحسن فی یا زید الحسن الوجه فانه یجوز فیه الرفع والنصب مع انه مضاف الی الوجه اجاب بقوله بالاضافۃ الخ و الحسن مضاف بالاضافۃ اللفظیۃ قوله اذا وقعت توابع اولی لبعدها عن حرف النداء الذی هو

موجب للبناء ثم اذ الزم اولویتہ نصبها فیجب نصبها حینئذٍ فالمراد باولویتہ نصبها هو الاولویۃ علی سبیل
الوجوب فلا یرد ان الکلام فیما کان النصب جائزا مع انہ لازم فیہ واولویتہ لا وجوبہ کما لا یخفی ورودہ
علی السائل **قولہ** ولا یجئی الخ جواب سوال وهو انہ ینبغی للشارح ان یذکر مثال المعطوف بحرف
الممتنع دخول یاء علیہ ایضا اجاب بما تری **قولہ** ای غیر المعطوف الذی الخ جواب سوال وهو
ان کلمۃ غیر صفۃ لقولہ والمعطوف وفی الصفۃ والموصوف لابد من المطابقۃ وههنا لم یوجد لہ
لان الموصوف معرفۃ والصفۃ نکرۃ اجاب بقولہ ای غیر الخ حاصلہ ان کلمۃ غیر وان کانت مضافۃ
الی قولہ ما ذکر لکن لا یحصل تعریفها بالاضافۃ اذا کانت لها اضداد کثیرۃ واما اذا کانت لها ضد واحد
فیحصل تعریفها بالاضافۃ وههنا من قبیل الثانی کما تری **قولہ** احکم کل واحد الخ جواب سوال وهو
انہ ینبغی ان یقول حکمهما لیطابق الضمیر بالمرجع لان المذکور سابقا شیئان البدل والمعطوف اجاب بما
تری **قولہ** الذی باشرہ الخ جواب سوال وهو انہ منادی مستقل بنفسہ فکیف یجعل حکمہ حکم المنادی
المستقل اجاب بما تری حاصلہ نعم ولکن المراد بالمنادی المستقل الذی باشرہ حرف الندا **قولہ** ولا مانع الخ
جواب سوال وهو انہ ینقض بالمعطوف المذکور فانہ ایضا منادی مستقل مع انہ یجوز فیہ الوجهان
اجاب بقولہ ولا مانع الخ **قولہ** حال کونہ الخ **فیہ اشارۃ** الی ان قولہ مطلقا حال من ضمیرہ
قولہ وحکمہ الحال من المضاف الیہ جائز اذ صح حذف المضاف واقامۃ المضاف الیہ مقامہ و
ههنا کذلک **قولہ** ای العلم المنادی الخ جواب سوال وهو انہ ینقض بنحو جائنی زید عمرو فانہ لا یجوز
فی زید الفتح مع انہ من قبیل ما ذکرتہ اجاب بقولہ ای العلم المنادی **فان قیل** هذا من مسائل المنادی فیکون
ذکرہ مناسبا بحث المنادی دون التوابع **قلنا** هذا من مسائل التوابع ایضا باعتبار ان التابع المضاف الیہ
وجب اختیار الفتح فیہ فیکون هذا بمنزلۃ الاستثناء من قاعدۃ المفرد المعرفۃ **قولہ** المبنی الخ
جواب سوال وهو انہ ینقض بنحو یا عبد اللہ بن عمر فانہ علم موصوف بابن مضاف الی علم آخر مع انہ
لا یختار فی یا عبد اللہ الفتح المبنی عن جواز الضم بل تعین النصب اجاب بقولہ المبنی حاصلہ ان کلامنا
فی المنادی المبنی وهذا معرب **قولہ** علی الضم جواب سوال وهو انہ ینقض بیا زیداہ بن عمرو فانہ
من قبیل المنادی مع انہ لا یجوز فیہ الضم بل تعین الفتح اجاب بقولہ علی الضم حاصلہ انہ لیس لہ
الکلام فی مطلق المنادی المبنی بل فی المنادی المبنی علی الضم کما یفصح عنہ قول الشارح اما کونہ
مبنیا **قولہ** مجردا الخ جواب سوال وهو انہ ینقض بنحو یا هند بنت عمرو فانہ ایضا یختار فیہ الفتح
مع انہ لیس بموصوف بابن بل بابنت اجاب بقولہ مجردا الخ حاصلہ ان المراد بالابن اعم من ان یکون
بدون التاء او معها فح لا یرد **قولہ** بلا تخلل واسطۃ الخ جواب سوال وهو انہ ینقض بیا زید الظریف
ابن عمرو فانہ لا یجوز فی زید الفتح فضلا عن الاختیار بل تعین الضم اجاب بقولہ بلا تخلل واسطۃ
قولہ بالفتحۃ لا بالسکون وان کان الاصل هو السکون فی التخفیف **قولہ** هی حرکۃ الاصلیۃ الخ
ای فی الصورۃ والا فالحرکۃ الاصلیۃ هو النصب لکونہ مفعولا بہ **قولہ** اذا ارید نداءہ جواب سوال

وهوان قوله اذا شرطية وتودی فعل الشرط و قيل يا ايها الرجل جزاء لكلمة اذا والاصل في الجزاء ان يكون مرتبا على الشرط وههنا لا يصح لان المنادى ههنا انما هو كلمة ای لا الرجل بل هو صفة لكلمة ای وما كان منادى فهو ليس بمعرف باللام اجاب عنه بقوله اذا اريد الخ حاصله ان الرجل وان كان صفة لكلمة ای من حيث اللفظ لكنه منادى من حيث الارادة **قوله** بلا فاصلة الخ جواب سوال وهوان اجتماع التى التعريف مع التوسط موجود ايضا فما الفائدة فى التوسط اجاب بقوله بلا فاصلة **قوله** مثلا جواب سوال وهوان المص فى صدد الكليات فلم ذكر المثال الجزئى لانه كما قيل يا ايها الرجل كذلك قيل يا ايها المرءة اجاب بقوله مثلا حاصله ان الكلام ههنا مبنى على التمثيل ولا يكون للتخصيص بل المراد سائر الاسماء المبهمة والمعرفة **قوله** مع هاء التنبيه وانما اوردها لانه مشابه النداء فى التنبيه فيقرب الى المنادى كالنداء **قوله** والتزموا الخ جواب سوال وهوانه ينبغى ان يصح فى الرجل فى نحو يا ايها الرجل حركتين مذكورتين اعنى بهما الرفع والنصب باعتبار انه تابع مفردة لكلمة اى وهى مبنى على ما يرفع به مع انه تعين فيه الرفع اجاب بقوله والتزموا الخ **قوله** مثلا جواب سوال وهوان هذه القاعدة منقوضة بقولنا يا هذه المرءة لانه ليس فيه رفع الرجل بل رفع المرءة اجاب بقوله مثلا اه حاصله ان ذكر الرجل تمثيل لا تحقيقى **قوله** وان كان صفة والمراد منه الصفة النحوية لا اللغوية لانها عبارة عن المعنى القائم بالغير والرجل قائم بنفسه **قوله** بمنزلة المستثنى الخ جواب سوال وهوانه يلزم التدافع بين هذا المفعول وبين قوله وتوابع المنادى المبنى المفرد كما ترى لان فى توابع المنادى المبنى على ما يرفع به جواز الضم والفتح فيلزم ان يكون فى الرجل ايضا كذلك اجاب بقوله وهذا بمنزلة المستثنى **قوله** صفة الاسم المبهم الخ والاسم المبهم هو كلمة اى وصفتها هو الرجل **قوله** وتوابعه الخ جواب سوال وهوانه اذا كان الرجل المقصود بالنداء كالمنادى المضموم فينبغى ان يجوز فى تابعه ما جاز فى توابع المنادى المضموم اجاب بقوله وتوابعه **قوله** بالجر الخ جواب سوال وهوان قوله وتوابعه منصوب عطف على قوله رفع الرجل وهو مفعول لالتزموا فيفهم منه ان ذكر توابع الرجل مع الرجل لازم وليس كذلك لانه لا يلزم ذكر توابع الرجل اجاب بقوله بالجر **قوله** منادى الخ جواب سوال وهوانه ينقض على عمرو فى نحو ان زيدا قائم او عمرو فانه تابع للمعرب وهو زيد ولا يتعين فيه الرفع فقط بل يجوز فيه الرفع حملا على محله والنصب فيه حملا على لفظه اجاب بقوله منادى حاصله ان العبارة على حذف الموصوف **قال** وقالوا الخ جواب سوال وهوانك قلت فيما سبق انه اذا اريد نداء المعرف باللام قيل يا ايها الرجل الخ بتوسط اى مع هاء التنبيه او هذا وكلاهما لئلا يلزم اجتماع التى التعريف وفى يا الله اجتمع التى التعريف باللام ولم يوجد فيه شئ من الامور الثلاثة مع انه منادى معرف اجاب بقوله وقالوا الخ وحاصله ان اجتماع التى التعريف وان كان

(۱) نسخه وحاصل الجواب ان هذا ايضا بمنزلة الاستثناء من القاعدة المذكورة وجه الجواب انه مبنى على القاعدة المشهورة وهو كون اللام عوضا عن المحذوف فى كونه لازما للكلمة واذا كان كذلك يجوز الاجتماع السر ذلك ان اللام لا يكون للتعريف بل هو عوض عن المحذوف وكما لا يكون المحذوف للتعريف كذلك اللام ولم يدخل اى لانه يدل على التعدد والله منزه عنه واما ذا فهو يكون للاشارة وهو منزه عنها واما الهاء فهو للتنبيه والله منزه عنه فان الله علم فلا يحتاج الى جعله بمنزلة الاستثناء قلنا ان اللام ههنا وان لم يكن التعريف فى البعض لكنها فى الاصل للتعريف فلذا اخرجها عن تلك القاعدة الى ۱۲

(۲) نسخه وحاصل الجواب ان الشرط وان كان ان تودى لكن فى الحقيقة الشرط محذوف وهو اريد والارادة مقدمة على الجزاء ۱۲ **سه**

فيكون المعنى على هذا التقدير او توابع المنادى المبنى المفردة من التاكيد والصفة التى غير صفة المنادى قاله ابو البقاء ۱۲ اللهم اغفر لكاتبه

لانها فی الظاهر لکن فی المعنی لا اجتماع لان اللام بواسطة العوض صار بمنزلة جزء الکلمة فهو فی الواقع
لیست بالة بل آلة التعریف الیاء فقط فلا اجتماع **قوله** ولما لم یجتمع اه جواب سوال وهو ان قوله خاصة
بعد قوله یا الله مستدرک لانه اسم لله تعالی خاصة فی نفسه حاصله ان المراد من قوله وقالوا یا الله
کلیة القاعدة وهو باعتبار المفهوم یقتضی العموم والحال انه لم یوجد فی کلام العرب غیر هذا الاسم فلذا
قال خاصة **قوله** واما مثل النجم اه جواب سوال وهو ان اللام فیه لازم للکلمة فلم لم یجز دخول الیاء علیه
بلا واسطة اجاب بقوله واما مثل اه حاصله ان اللام وان کان لازما للکلمة لکن لیست عوضا عن المحذوف
قوله واما الناس جواب سوال وهو ان اللام فی الناس عوض عن المحذوف فلم لم یجز دخول یا علیه بلا
واسطة حاصل الجواب ان اللام فیه وان کان عوضا عن الهمزة لکن لیست لازما للکلمة **قوله** لعدم جریان الخ
جواب سوال وهو انه ینقض بقول الشاعر یا التی فانه لا عوض فیه ایضا کما فی النجم مع انه اجتمع فیه حرفا التعریف اجاب بانه نادر
قوله من اجلک اه ظرف مستقر متعلق بقوله تیممت معناه بالفارسیة پامال کردی **قوله** لان لامها لیست الخ
هذا دلیل لقوله لعدم جریان اه **قوله** وفی الغلامان جواب سوال ظاهر **قوله** فیا الغلامان اللذان فرا ایا
کمان تکسبان شرا فقوله ایا کما من باب التحذیر بمعنی اتق نفسک من کسب الشر والشر عن نفسک لما فرغ
من بیان المنادی الغیر المکرر شرع فی بحث المنادی المکرر **قوله** وجاز الخ اشارة الی ان قوله الضم والنصب
فاعل الظرف باعتبار المتعلق او هما مبتدأ والظرف خبره قدم للتوسع فی الظرف **قوله** ای ترکیب الخ
جواب سوال وهو ان اضافة المثال الی ما بعده ان کان بیانیة خرج عنه یا حی حی عدی وان کان لامیة صار بالعکس
وان کان ظرفیة یلزم ظرفیة الشیء لمثله اجاب بما تری او نقول ان سوال هکذا ان المصنف فی صدد
الکلیة فلم اورد المثال الجزئی فاجاب بقوله ای ترکیب الخ حاصله ان هذا ایضا کلیة لان المراد به کل
ترکیب الخ **قوله** صورة الخ متعلق بمفرد یعنی ان التیم الاول وان کان مضافا فی الواقع الی العدی
المحذوف او العدی المذکور لکنه فی الصورة مفرد **قوله** فی الاول الخ جواب سوال وهو انا لا نسلم
جواز الوجهین فی الثانی بل تعین النصب فیه لانه اما تابع مضاف بالاضافة کما هو مذهب سیبویه
او تابع مضاف بالوصف کما هو مذهب المبرد وعلی کلا التقدیرین تعین النصب اجاب بقوله
فی الاول حاصله ان جواز الوجهین مختص بالاول دون الثانی کما هو الظاهر **قوله** وتیم الثانی الخ
جواب سوال وهو ان بین المضاف والمضاف الیه شدة الاتصال فالاولی ان لا یقع الفصل بینهما وههنا
وجد الفصل وهو التیم الثانی فالظاهر ان التیم الاول غیر مضاف الی الظاهر اجاب بقوله وتیم الثانی اه یعنی
انه انما جاز الفصل بین المضاف والمضاف الیه ههنا مع انه لا یجوز الفصل بینهما الا فی ضرورة الشعر لانه لما کرر
اللفظ الاول بلا تغیر صار الثانی هو الاول فکانه لا فصل بینهما **قوله** اما تابع مضاف بالاضافة الی
المذکور کما هو مذهب سیبویه **قوله** او تابع مضاف الی العدی المذکور واما تیم الاول
فهو مضاف الی المحذوف کما ذهب الیه المبرد والسیرافی **قوله** یا تیم الخ فی
العرب قبائل سمی کل منها بتیم وهذا التیم تیم بن عدی حذف العدی والتیم فی الاصل بمعنی العبد

قوله لا ابا لكم قال الجوهری هذا مدح معناه انك رجل شجاع لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك اقول يحتمل ان يكون معناه انك لا تحتاج فی العز والشرف الى الانتساب بالاب **قوله** يعنی مهاجاته الخ المفاعلة اما بمعنی اصل الفعل كالمساواة والمواعدة لعدم تحقق الهجو من الطرفين اذ القوم كلهم لم يهجوهم واما بمعنی التنزيل ای كان الفعل الصادر عن البعض صادر عن الكل **قوله** المنادی الخ جواب سوال وهو انه ينقض بنحو جاءنی غلامی فانه لا يجوز فيه الا وجه اربعة مع انه من قبيل ما ذكرت اجاب بقوله المنادی حاصله ان المضاف صفة لابد لها من الموصوف وموصوفه المنادی لان الكلام فيه لا فی مطلق اللفظ فالقيد فی المنادی لان المضاف والمضاف اليه لشدة الامتزاج صار كشئ واحد فلا يرد ان الوجوه الاربعة المذكورة يجوز فی ياء المتكلم دون المنادی **قوله** وجوه اربعة جواب سوالين احدهما ان قوله يجوز فعل لابد له من فاعل والفاعل قسم من الاسم وهو مفرد وما بعده لا يصلح الفاعلية والثانی ان هذا المقام مقام الحصر فينبغی ان يذكر ادوات الحصر اجاب عن الاول بقوله وجوه عن الثانی بقوله اربعة ففيه اشارة الى ان فی هذا المقام تقديم العطف على الربط وهو مفيد للحصر **قوله** فتح الياء جواب سوال وهو ان قوله يا غلامی مثال للمنادی للمضاف الى ياء المتكلم فعلى هذا يلزم ظرفية الشئ لمثله اجاب بقوله فتح الياء الخ حاصله ان العبارة مبنی على المسامحة **قوله** مثل الخ جواب سوال وهو ان نحو يا ابی يا امی كلی فلم ذكر المثال الجزئی مع انه فی صدد الكلية اجاب بقوله مثل الخ **قوله** سكونها وقوله مثل ما مر الآن سوالا وجوابا **قوله** اذا كان قبلها كسرة الخ جواب سوال وهو ان الحكم ينقض على نحو يا فتای حيث يكون مضافا الى ياء المتكلم مع انه لا يجوز فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة فاجاب بقوله اذا كان الخ **قوله** وهما ای هذان الخ جواب سوال وهو ان هذا القاعدة منقوضة بقوله يا عدوی فانه مضاف الى ياء المتكلم مع انه لا يجوز فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة او قلب الياء الفا اجاب بما ترى حاصله ان هذه الوجوه ليست فی كل المنادی المضاف الى ياء المتكلم بل فی المنادی الذی اشتهر فيه الاضافة الى ياء المتكلم واضافة العدو الى ياء المتكلم ليس بمشهور **قوله** وقد جاء الخ جواب سوال وهو ان حصر الوجوه فی الاربعة لا نه جاء فيه الوجه الخامس وهو قلب الياء الفا وحذف الالف اكتفاء بالفتحة اجاب بما ترى حاصله ان المراد من الوجوه الوجوه من غير شذوذ وهذا الوجه جائز على سبيل الشذوذ **قوله** يكون اشارة الى ان قوله بالهاء متعلق بقوله يكون **قوله** فی هذه الوجوه الخ جواب سوال وهو ان المتبادر منه ان يكون الوجه الاخير بالهاء فقط والامر ليس كذلك اجاب بما ترى اولدفع تخطية المبتدی **قوله** فی حالة الوقف الخ جواب سوال وهو ان قوله وقفا منصوب على الظرفية والظرف قسمان زمان ومكان والوقف ليس بشئ منهما اجاب بقوله ای فی حالة الوقف الخ حاصله انه ظرف مجازا باعتبار المضاف وهو الحالة وهو ظرف الزمان **قوله** ای قالوا الخ فيه اشارة الى ان قوله يا ابت ويا امت عطف على قوله يا ابی يا امی **قوله** ای حال كون التاء الخ فيه اشارة الى ان قوله فتحا وكسرا حال من التاء لكن يرد عليه ان المطابقة بينهما شرط فی الافراد والتثنية ولنا واحد والحال تثنية وهو فتحا وكسرا فدفعه بقوله مفتوحة او مكسورة

الا من الحال وذی الحال ۱۲ م

حاصلہ ان الواو بمعنی او فیطابق فی الافراد لان کلمۃ او لاحد الامرین او جواب سوال وھو ان الحال محمول
علی ذی الحال وھھنا لا یصح الحمل لان التاء لیست بفتحۃ ولا کسرۃ اجاب بقولہ مفتوحۃ قولہ وقف جاء الخ جواب
سوال ظاھر قولہ ولم یذکر الخ جواب سوال وھو انہ لما جاز الضم فلم لم یذکرہ المص واقتصر علی الفتح والکسر
اجاب بقولہ ولم یذکرہ قولہ وقالوا یا ابتا الخ فیہ اشارۃ الی العطف قولہ ھذا الاختصاص الخ جواب
سوال وھو ان المتبادر منہ ان ھذا الاختصاص انما ھو بالنظر الی الابن فینبغی ان لا یقال یا ابنت امی
ویا ابنت عمی علی الوجوہ الاربعۃ المذکورۃ مع انہ جائز اجاب بقولہ ھذا الاختصاص قولہ ولما
کان الخ جواب سوال وھو ان کلامنا فی وجوب حذف ناصب المفعول بہ فلم ذکر بحث الترخیم وھو
خروج عن البحث اجاب بقولہ ولما کان الخ حاصلہ انہ من خصائصہ وبذکر الخواص یتضح الشیء
قولہ ای واقع الخ فیہ اشارۃ الی ان الجواز لیس بمعنی الامکان المطابقی بل بمعنی الامکان الواقعی
قولہ وھو فیہ اشارۃ الی ان قولہ فی غیرہ ظرف مستقر متعلق بالواقع وباعتبار التعلق خبر للمبتدأ
وھو قولہ ھو لا ظرف لغو متعلق بجائز قولہ لضرورۃ شعریۃ الخ فیہ اشارۃ الی ان قولہ ضرورۃ منصوب
علی انہ مفعول لہ لجائز ای الترخیم فی غیر المنادی لضرورۃ الشعر ولا یصح الرفع لانہ حینئذ یکون المعنی
والترخیم فی غیر المنادی ضرورۃ ولا معنی لہ کذا قیل فان قیل لا یصح النصب لان الشرط لنصب المفعول
لہ حذف اللام وان یکون فاعلہ فاعل فعلہ واحدا وھھنا لیس کذلک لان الاضطرار صفۃ الشاعر
والجواز الترخیم قولہ انہ مفعول لہ لفعل الترخیم دون جوازہ تقدیرہ ویفعل الترخیم فی غیر المنادی
باضطرار الشاعر والمرخم والمضطر واحد قولہ ای لمجرد التخفیف الخ فیہ اشارۃ الی ان قولہ تخفیفا
مفعول لہ للحذف قولہ لا لعلۃ اخری مفضیۃ الخ جواب سوال وھو ان ھذا الحد یصدق علی ید و
دم وقاض وداع فان الحذف فیہا ایضا موجود للتخفیف مع انہ لا یقال لھذا الحذف الترخیم اجاب
بقولہ لا لعلۃ اخری حاصلہ ان المراد بالحذف الحذف لمجرد التخفیف لا لقانون صرفی وسماع لغوی بخلاف
ھذہ المواضع فان الحذف فیہا اولا لیس للتخفیف بل لقانون صرفی وسماع لغوی والتزام للتخفیف
ثانیا فلا یصدق علی ھذہ المواضع او نقول ان المراد بالحذف فی آخرہ فی حال الترکیب دون
الافراد فلا یرد قولہ ویعلم منہ ترخیم غیرہ الخ جواب سوال وھو ان ضمیر ھو لا یخلو اما
ان یرجع الی ترخیم المنادی او الی مطلق الترخیم فعلی الاول یلزم تعریف مطلق الترخیم
وھو مھمل غیر معلوم وعلی الثانی یلزم تعریف الاعم بالاخص لان الضمیر فی قولہ فی آخرہ راجع
الی المنادی وھو خاص ومطلق الترخیم عام وایضا یلزم الاضمار قبل الذکر لان مطلق الترخیم غیر
مذکور فیما سبق حاصل الجواب ان کلا الشقین ھھنا مستقیم اما الاول فلان مطلق
الترخیم یعلم بالمقائسۃ واما الثانی فلان الضمیر المجرور راجع الی الاسم لا الی المنادی وایضا
ذکر المقید مستلزم لذکر المطلق فلا یلزم تعریف الاعم بالاخص ولا الاضمار قبل الذکر قولہ
ویمکن حملہ فیہ اشارۃ الی الضعف ووجہ الضعف ان الکلام فی المنادی لا فی مطلق الاسم

فارجاع الضمیر الی مطلق الاسم غیر ملائم للسوق قوله الضمیر المرفوع الی الترخیم مطلقا والضمیر المجرور الی الاسم لانہ اعم من المنادی وغیرہ فعلی ہذا یلزم تعریف المساوی بالمساوی قوله او شرط الترخیم اذا کان واقعا الخ وہذا التعمیم للجواب عن السوال وہو ان شرط عدم کون المنادی مضافا مبنیا علی التقدیر الاول مسلم وعلی التقدیر الثانی غیر مسلم وہو ان یکون الضمیر المرفوع راجعا الی الترخیم المطلق لانہ یلزم اشتراط الشئ بالمبائن اذ تقدیرہ وشرط الترخیم مطلقا ای ترخیم غیر المنادی ان لایکون المنادی مضافا فاجاب بما تری قوله علی التقدیر الاول الخ وہو ان یکون التعریف ترخیم المنادی قوله اذا کان واقعا الخ جواب سوال وہو ان ترخیم غیر المنادی جائز مطلقا غیر محتاج الی الشرط اجاب بقوله اذا کان واقعا حاصلہ ان الضمیر راجع الی مطلق الترخیم بشرط وقوعہ فی المنادی فاحتاج الی الشرط قوله امور اربعۃ الخ جواب سوال وہو ان ہذا المقام مقام الحصر فینبغی ان یورد ادوات الحصر اجاب بقوله امور اربعۃ حاصلہ ان العطف مقدم علی الربط وہو مفید للحصر فلا حاجۃ الی ادوات الحصر قوله ثلثۃ الخ جواب سوال وہو ان شرط الترخیم عدمیۃ ووجودیۃ والوجودی اشرف من العدمی فالاولی تقدیمہ اجاب بقوله ثلثۃ حاصلہ ان العدمی اکثر والعزۃ للتکاثر فلذا قدم قوله او حکما الخ جواب سوال وہو انہ ینقض بنحو یا طالعا جبلا فانہ لیس بمضاف مع انہ لایجوز الترخیم فیہ کما فی المضاف اجاب بقوله او حکما قوله ینبغی ان یذکر لفظ مفردا بان یقال وشرطہ ان یکون مفردا لیخرج بہ المضاف وشبہہ ایضا لان للمفرد مقابل لہما وایضا لایحتاج الی التاویل بالحکمی قوله ان ہذا شرط عدمی فینبغی ان یعبر عنہ بلفظ العدمی لمطابقۃ اللفظ بالمعنی قوله یکون الخ فیہ اشارۃ الی ان المستغاث عطف علی المضاف وہو خبر یکون فہذا ایضا خبر یکون المحذوف قوله لا مجرورا الخ ۶ حاصلہ ان المستغاث اعم قوله ولم یذکر الخ جواب سوال وہو انہ ینبغی للمصنف ان یذکر المندوب و قال ولا مندوب لان المندوب لا یرخم فیہ عند المص لان زیادۃ الالف لمد الصوت والزیادۃ ینافی الحذف اجاب بقوله ولم یذکر حاصلہ ان المندوب غیر داخل فی المنادی عند المص کما مر فی اول بحث المنادی فلا حاجۃ الی ذکرہ فی بحث المنادی لکن یرد علیہ انہ فی بعض نسخ الکافیۃ وقع ہذہ العبارۃ فعلم منہ انہ داخل فیہ فالحاجۃ ماسۃ الی ذکرہ ہہنا فدفعہ بقوله وما وقع فی بعض النسخ الخ حاصلہ ان العلۃ فی کلامہ قدس سرہ ان المندوب مندرج فی المستغاث بالالف یعنی العلۃ المذکورۃ فی المستغاث بالالف من ان زیادۃ الالف تنافی الحذف ثابت فیہ قوله یکون فیہ اشارۃ الی ان لم جملۃ عطف علی مستغاث وہو خبر لیکون المحذوف فہذا ایضا خبر لیکون المحذوف قوله ہو الخ فیہ اشارۃ الی ان الواو اعتراضیۃ وہو مبتداء وما بعدہ خبرہ وقع فی جواب سوال السائل کان السائل سئل ما الشرط الرابع فقال وہو ان یکون الخ قوله المنادی الخ فیہ اشارۃ الی ان یکون ناقصۃ والمنادی اسمہا وعلما خبرہا قوله یکون ما بقی الخ فقوله یکون اما تامۃ بمعنی

وقع، قیل المذکور العقیم لا اثر له فیها لفظا یکون المطبوع فی النسخ والاظہر تحت ولم یوجد فی العبارۃ مبنی علی التوزیع

یوجد قولہ دلیل فاعلہ واما ناقصۃ والضمیر فیہ راجع العلم اسمہ **قولہ** دلیلہ مبتدأ والجار والمجرور باعتبار المتعلق خبرہ مقدما علیہ او فاعل الظرف **قولہ** ولزیادتہ علی الثلثۃ لم یلزم نقص الاسم الذی فی حکم الاسم المعرب الذی یکون بنائہ عارضیا فھو فی حکم المعرب فلا یرد ح انہ لا معنی لقولہ نقص الاسم عن اقل ابنیۃ المعرب لان الکلام فی المنادی المبنی لا المعرب فح یجوز النقص ای نقص الاسم فیما لیس بمعرب ولا فی حکمہ نحو من وما کذا فی عبد الرحمن **قولہ** المعرب الخ وانما قید بہ لجواز النقص فیما ھو لیس بمعرب ولا فی حکم المعرب نحو من وما واما نحو ید فالحذف فیہما شاذ والشاذ لا یعبأ بہ کذا فی الغفور وھذا واقع لدفع ما قیل ان ید اذا وقع منادی یکون بنائہ عارضیا مع وجود الترخیم فیہ عدم وجود الشرط **قولہ** بلا علۃ موجبۃ جواب سوال وھو انہ ینقض بمثل عصا فانہ اسم معرب مع ان النقص من اقل ابنیۃ المعرب موجود فیہ اجاب بقولہ بلا علۃ وھذا النقص وجد بسبب التقاء الساکنین **قولہ** متلبسا فیہ اشارۃ الی ان قولہ بتاء التانیث ظرف مستقر متعلق بقولہ متلبسا وھو صفۃ الموصوف المحذوف و ھو الاسم **قولہ** ولم یبالوا الخ جواب سوال وھو انہ ینقض بثبۃ وشاۃ فان فیہما یلزم نقص الاسم من اقل ابنیۃ المعرب بعد الترخیم فاجاب بقولہ ولم یبالوا حاصلہ ان النقص فیہما کان قبل الترخیم لانہما فی الاصل موضوعین علی الحرفین وما قیل انہما علی ثلثۃ احرف کما یشہد علیہ الظاھر فمدفوع لان التاء لیست من نفس الکلمۃ بل ھی کلمۃ اخری کما اشار الیہ بقولہ لان التاء کلمۃ اخری ثم ثبۃ ھو اسم لوسط الحوض الذی یثوب عنہ الرجال الاصل ثوب عوض التاء عن الواو المحذوفۃ من وسطہ **قولہ** ولا یرخم الخ جواب سوال ایضا وھو ان المصنف ما یقول فی نحو یا صاح فی یا صاحب لانہ وان کان زائدا علی ثلثۃ احرف لکنہ لیس بعلم لانہ اسم جنس مع انہ رخم فاجاب الشارح بقولہ ولا یرخم الخ حاصلہ ان الترخیم فیہ شاذ ومع الشذوذ رخم لکثرۃ الاستعمال **قولہ** فی اخرہ ای فی جانب اخرہ فلا یلزم ان یکون الظرف والمظروف شیئا واحدا مع کونہما متغائرین **قولہ** کائنتان فیہ اشارۃ الی ان قولہ فی حکم صفۃ **قولہ** زیادتان باعتبار المتعلق من قبیل فلان فی السعادۃ کذا فی الغفور **قولہ** الزیادۃ الخ جواب سوال وھو انہ لا بد من المطابقۃ بین الصفۃ والموصوف فی التذکیر والتانیث والتعریف والتنکیر ولا مطابقۃ ھہنا فی شیء من ذلک اجاب بقولہ الزیادۃ حاصلہ انا لا نسلم ان الواحدۃ صفۃ الحکم بل صفۃ لموصوف محذوف وھو الزیادۃ فیطابق فی ذلک **قولہ** زیدتا معا یعنی کما ان الحرف الواحد زیدت دفعۃ واحدۃ فکذا الحرفان زیدتا معا وقولہ زیدتا اما مصدر بمعنی اسم فاعل ای زائدتان واما بحالہ **قولہ** فلم یحذف تفریع علی قولہ احترز بہ الخ **قولہ** ان جعلتہا الخ جواب سوال وھو انا لا نسلم ان فی اخر اسماء زیادتان بل زیادۃ واحدۃ فقط وھو الالف لانہ جمع علی وزن افعال اجاب بقولہ اذا جعلتہا الخ حاصلہ ان فیہ زیادتان لانہ جمع علی وزن فعلاء واصلہ وسماء قلبت الواو ھمزۃ علی غیر القیاس کما فی احد واناث ففیہا زیادتان للتانیث سمی بہ المونث یعنی بنت ابو بکر الصدیق رض **قولہ** لا افعالا وذلک لانہ اذا جعلتہا افعالا یکون فی اخرہ حرف صحیح قبلہ مدۃ فیکون داخلۃ فی القاعدۃ التی تذکر بعد ذلک **قولہ** فی اخرہ اہ فیہ اشارۃ الی ان قولہ حرف صحیح اسم کان وخبرہا محذوف بقرینۃ المذکورۃ **قولہ**

وھو قولہ فی اخرہ قدم لکونہ ظرفا

ای اصلی الخ جواب سوال وھو انہ ینقض بنحو سعلات فان فی اخرھا حرف صحیح قبلہ مدۃ مع انہ لا یحذف
منہ الا التاء اجاب بقولہ ای اصلی حاصلہ انہ لیس المراد بالصحیح الصحیح المطلق بل الصحیح الا صلی
کما ھو المتبادر وفی سعلات التاء لیس باصلی بل زائدۃ اذ التاء کلمۃ براسھا وقبلہ مدۃ اعنی الالف فلا
یحذف منہ الا التاء فان قیل من ای شئ یعلم ان المراد من الحرف الصحیح الصحیح الاصلی اجاب بقولہ
المتبادر الخ **قولہ** او حکما الخ جواب سوال وھو انہ ینقض بنحو مرمی ومدعو فانہ یحذف فیھما الحرفان
الاخیران مع انہ لیس فی اخرھما حرف صحیح بل حرف علۃ اجاب بقولہ او حکما حاصلہ ان الحرف الصحیح اعم من
الحقیقی والحکمی وفی مرمی ومدعو حرف صحیح لانہ لام الکلمۃ ولقائل ان یقول انہ لو ذکر المص الحرف
الاصلی مقام الحرف الصحیح لکان اولی کما ھو الظ قلنا ثبوت ھذا الحکم فی الحرف الصحیح انما ھو بطریق
الاصالۃ وفی الاصلی بطریق التبعیۃ فلو ذکرہ کما قلت لکان الحکم بالعکس **قولہ** ای الف الخ ھذا تعریف
عدۃ فان حروف العلۃ اعم مطلقا من اللین لانھا اعم من ان تکون ساکنۃ او متحرکۃ واللین یکون ساکنۃ فقط ثم
اللین اعم مطلقا من المدۃ لانھا اعم من ان یکون حرکۃ ما قبلھا من جنسھا اولا والمدۃ ساکنۃ وحرکۃ ما قبلھا یکون
من جنسھا **قولہ** المراد الخ جواب سوال ھو انہ ینقض بمختار فان فی اخرہ حرف صحیح قبلہ مدۃ ولم یحذف منہ الا
الحرف الاخیر لا الحرفین اجاب بقولہ المراد بھا الخ حاصلہ ان المراد بالمدۃ الحرف الزائد لتبادرہ الی الذھن والف مختار
لیس بزائدۃ لانہ عین الکلمۃ لانہ فی الاصل مختیر قلبت الیاء الفا **قولہ** والحال الخ فیہ اشارۃ الی ان الواو للحال والجملۃ
حالیۃ فھو حال من الضمیر المجرور فی اخرہ فانہ مضاف الیہ بجواز حذف المضاف واقامۃ المضاف الیہ مقامہ وھو مفعول کان
بمعنی وجد فیکون المضاف الیہ مفعولا کذا فی عبد الرحمن **قولہ** ازمانی اخرہ اشارہ الی ظھور المرجع **قولہ** انما لم یاخذ
ھذا القید الخ جواب سوال وھو انہ لا بد ان یقید الضابطۃ الاولی بھذا القید ایضا لئلا یلزم من حذف
حرفین منہ عدم بقائہ علی اقل ابنیۃ للعرب فاجاب بقولہ انما لم یاخذ الخ وحاصلہ ان المص لم یاخذ ھذا
القید فی الضابطۃ الاولی لان نحو ثبون وقلون وان کان علی خمسۃ احرف فی الاصل لان اصلھما ثبوون
وقلیون لکن المراد بھا الجمع فی الحال الا فی الاصل فان اخذ ھذا القید فی الضابطۃ الاولی لخروج
ثبون وقلون فی الحال انھما داخلان فی الترخیم فان قیل علی ھذا یلزم النقصان من القدر الصالح قلنا لا یلزم
النقصان لانھما باقیان علی الحرفین قبل تلک الزیادۃ لا لاجل الترخیم قلون جمع قلۃ وھی خشبۃ
صغیرۃ یلعب بہ الصبیان بالخشبۃ الکبیرۃ وثبون جمع ثبۃ وھی بالفارسیۃ گروہ گوسفندان وسط حوض **قولہ** فی کلا
القسمین انما اشیر الیہ لرعایۃ المبتدی لانہ نظر الی اخر الکلام فذھب زعمہ الی ان ھذا الجزء للقسم الاخیر
قولہ وبلت عن النقد الخ **قال** قدس سرہ فی الحاشیۃ النقد صغار الغنم انتھی قال فی الصراح النقد
بفتحتین نوعی از گوسفند کوتاہ دست و پای درشت روی بقال لہ کنک کذا فی الغفور **قولہ** ویعلم الخ جواب
سوال وھو ان الترکیب یعم الاسنادیۃ والاضافیۃ فیلزم منہ ان یرخم المنادی المضاف والجملۃ لانھما مرکبان
فیلزم التناقض فی کلام المص لانہ یفھم من قولہ لا یکون مضافا ولا جملۃ عدم جواز الترخیم
فیھما ویفھم من قولہ وان کان مرکب الخ جواز الترخیم فیھما اجاب بقولہ یعلم الخ حاصلہ

ان المراد بالمرکب ههنا ما لا یکون مضافا ولا جملة وهو المرکب الامتزاجی وهو ان یرکب الاسمین ثم صار علما لشخص مثل بعلبک فان البعل اسم للصنم والبک اسم لصاحب البلدة ثم صار اسما لصاحب هذه البلدة او نقول ان المراد بالمرکب ههنا المرکب التعدادی وهو ان یرکب العددین وصارا علما للشیء مثل خمسة عشر **قوله** المذکور الخ جواب سوال وهو انه لا مطابقة بین الاسم الاشارة والمشار الیه فی الافراد والجمعیة لان ذلک اسم الاشارة مفرد مذکر والمذکور سابقا ثلثة اشیاء فالاولی ان یقول انکان بغیر هذه اجاب بقوله المذکور الخ حاصله ان الاقسام الثلاثة مؤلة بتاویل المذکور **قوله** ای فیحذف حرف واحد الخ جواب سوال وهو ان قوله حرف احد جزاء الشرط والجزاء لا یکون الا جملة وهو مفرد اجاب بقوله فیحذف ای حاصله ان قوله فحرف فاعل فعل محذوف فالجزاء جملة فعلیة **قوله** المنادی فیه اشارة الی ان الثابت صفة لا بد لها من الموصوف وهو المنادی فان قیل انما یجعل المحذوف فی حکم الثابت اذا کان الحذف لعلة موجبة ولیس الحذف ههنا لعلة موجبة فینبغی ان یجعل المحذوف فی المنادی المرخم کالمحذوف فی ید ودم قلنا ان هذا المحذوف لعلة قیاسیة مطردة فجعلوه کالمحذوف لعلة موجبة کذا فی الغفور **قوله** بجمیع اجزائه جواب سوال وهو انا لا نسلم ان المنادی المرخم فی حکم الثابت بل عین المنادی الثابت لانه لا تغایر بینهما اجاب بقوله بجمیع اجزائه حاصله ان المراد من الثابت الثابت بجمیع اجزائه والمنادی المرخم لیس بثابت بجمیع اجزائه بل حذف عنه بعض اجزائه فلذا قال فی حکم الثابت فلا یرد **قوله** الاستعمال الخ فیه اشارة الی ان قوله الاکثر صفة لا بد لها من الموصوف وموصوفها الاستعمال **قوله** یعنی الخ فیه اشارة الی تعین الفاعل **قوله** یعنی یا خاصة الخ جواب سوال وهو ان ما سوی الیاء ایضا من صیغ الیاء ولا یستعملها فی المندوب اجاب بقوله یعنی یا خاصة وانما لم یذکر الیاء اولا مع ان الاصل الایجاز والاختصار لیکون اشعارا علی ان استعمالها فی النداء حقیقة وفی المندوب مجازا ویعلم هذا من اضافة الصیغة الی النداء **قوله** اشهر صیغها ولهذا اطلق علیها صیغة النداء وارید به الیاء خاصة اذ المطلق ینصرف الیه حتی استعملوا فی غیر المنادی فان قیل ان اخذ الیاء فی النداء ینبغی ان لا یستعمل فی غیر النداء لئلا یلتبس ذلک الغیر بالمنادی قلنا لا التباس للفرق الواضح بین المتفجع علیه وبین مطلوب الاقبال فیفهم المراد بقرینة المقام کذا فی العصمة **قوله** فی الاصطلاح فیه اشارة الی ان هذا التعریف اصطلاحی وقوله المتفجع علیه جنس یتناول المتفجع علیه بیا وبوا والفعل نحو تفجعت علی فلان وقوله بیا او وا فصل خرج به المتفجع علیه بالفعل لانه لیس بمندوب **قوله** وجودا او عدما الخ جواب سوال وهو ان التعریف ههنا غیر متناول للمتفجع علیه وجودا لان المتبادر من المتفجع علیه هو المتفجع علیه عدما اجاب بقوله وجودا او عدما **قوله** فالمتفجع الخ ای المندوب الاسم الذی یتفجع ای یحزن لاجله فیکون علی ههنا بمعنی اللام للاجل وفی التاج التفجع اندوهگین شدن ویتعدی باللام وما قیل ان التفجع ههنا بمعنی البکاء ویتعدی بکلمة علی یعنی بکیت علیه لیس علی ما ینبغی لانه لا یشتمل المتفجع علیه وجودا لان المبکی علیه هو المفقود لا الموجود ۱۲ زبدة وضمیر علیه فی قوله المتفجع علیه راجع الی المندوب والالف واللام فیه بمعنی الذی ویراد بها الاسم وهو جنس واسم المفعول بمعنی الفعل المجهول التفجع دردمند شدن وصله

اللام فالظاهر المتفجع له ولعل کلمة علی بمعنی لام الاجل کما یقع فی المحمود علیه بمعنی المحمود له او التضمین معنی البکاء وفیه انه لایشتمل المتفجع علیه علیه وجودا ۱۲ مولوی **قال** بیا او وا والباء للالصاق صلة او صفة المتفجع او للاستعانة اذ الباء والواو لیسا بسببین للتفجع **قوله** المتفجع علیه عدما الخ وانما قال عدما ولم یکتف بقوله عند فقد المتفجع علیه لان الفقد بالفارسیة نابود شدن وهو لایستلزم الموت والعدم کما فی المختفی **قوله** عدما الخ هذا بالنظر الی الاغلب الاکثر والا یجوز ان یحذف المتفجع علیه وجودا ولم یتحقق ههنا المتفجع علیه فتامل عصمه **قوله** ممتازا الخ جواب سوال وهو ان خاصة الشئ ما یوجد فیه ولا یوجد فی غیره والمندوب لیس بمختص بوا لانه قد یستعمل بیا ایضا اجاب بقوله ممتازا حاصله ان الباء یتعلق بالاختصاص باعتبار تضمنه معنی الامتیاز لان اختصاص الشئ بالشئ یستلزم الامتیاز ولا شک ان المندوب ممتاز به عن المنادی لان المعنی الحقیقی للتضمین ان یذکر الفعل ولا یراد به المعنی الحقیقی ویذکر معه الفعل وشبهه ثانیا بقرینة المتعلقات ویناسب مع الاول فی المعنی واحدهما اصل وثانیهما حال او تمیز وههنا کذلک لان اختص فعل ویراد به المعنی الحقیقی وهو الاختصاص وذکر معه شبه الفعل الاخر وهو ممتاز واحدهما اصل وهو اختص والاخر حال وهو ممتاز عن الضمیر فی اختص وفیه رد علی بعض الشارحین حیث اجابوا عن هذا السوال بانه انما یرد لو کان الباء داخلة علی المقصور بل هی داخلة علی المقصور علیه المندوب فصار تقدیره اختص وا بالمندوب یعنی لایدخل وا علی غیر المندوب ووجه الرد انه لایحتاج الی ان یجعل الکلام علی القلب بادخال الباء علی المقصور علیه **قوله** مشترک بینهما ای مشترک فی الاستعمال لا فی الوضع فلا یرد ما قیل انه یفهم منه ان الیاء مشترک یعنی وضع لهما ویفهم مما سبق اعنی قوله قد استعملوا الخ ان الیاء حقیقة فی المنادی ومجاز فی المندوب **قوله** امثل حکمه جواب سوال وهو انا لانسلم ان حکم المندوب فی الاعراب والبناء حکم المنادی لان الحکم هو الاثر المترتب علی الشئ فیلزم حلول العرض الواحد فی المحلین المختلفین وهو باطل اجاب بقوله ای مثل حکمه حاصله ان عبارة الماتن محمول علی حذف المضاف **قوله** ولا یلزم من الخ جواب سوال وهو انه یلزم من قول المص وحکمه فی الاعراب والبناء حکم المنادی ان جمیع اقسام المنادی یجیٔ فی المندوب مع انه لاینداب المنکر بقرینة ما بعد ولاینداب الا المعرف اجاب بقوله ولا یلزم الخ **قوله** لیرد الخ وکذا لایقع مستغاثا ولم یذکره لان المقصود بیان عدم لزوم وقوع المندوب علی جمیع صور اقسام المنادی لا بیان جمیع ما لایقع علیه المندوب **قوله** وجاز ذلک اشارة الی ان الجار والمجرور باعتبار المتعلق خبر عن قوله زیادة مقدم علیه او فاعل الظرف باعتبار المتعلق ای جاز ذلک ان یلحقه سواء کان مع یا او وا وفیه رد علی الاندلسی حیث قال یجب مع یا لئلا یلتبس بالمنادی وفیه انه لا یرتفع الالتباس بالمستغاث **قوله** التباس ذلک اللفظ فیه اشارة الی ان اللام عوض عن المضاف الیه **قوله** عدلت الی حرف الخ جواب سوال وهو ان قوله وا غلامکیه جزاء **قوله** فان خفت اللبس وجزائیته لا یصح لان الجزاء مرتب علی الشرط وهذا الجزاء لایترتب علی هذا الشرط لانه لایلزم من خوف اللبس قوله وا غلامکیه لانه جاز ان یقع فی ندبة امة

مخاطبۃ والمتکلم لا متکاہ لالتباسہ بندبۃ امرأۃ مخاطب اجاب بقولہ عدلت الخ حاصلہ ان الجزاء ھنا
محذوف لان المراد بمثل ھذا القول العدول الی حرف مد سواء کان ھذا القول او غیرہ وانما عبر عن
اللبس بالالتباس لان صورۃ اللبس بالفتح واللبس بالضم واحد والثانی غیر مراد لانہ غیر ممکن
فی الاغراض **قولہ** اذ المیم اصلہ الضم دفع دخل مقدر وھو ان الواو کیف یکون مجانسا لحرکۃ الاخر
فان الاخر فی غلامکم ساکن فاجاب بقولہ اذ المیم فی الاصل مضموم لان اصل غلامکم غلامکموا فا
سکنت المیم للتخفیف فحذفت الواو لاجتماع الساکنین اعنی المیم والواو فصار غلامکم **قولہ** اثنین صرح
بہ لدفع توھم ارادۃ الجمع بصیغۃ المخاطبین اذ الصیغۃ یحتمل التثنیۃ والجمع **قولہ** جاز لک
الخ فیہ اشارۃ الی ان الھاء بالرفع عطف علی زیادۃ الالف **قولہ** ای الحاقھا الخ جواب سوال
وھو ان نسبۃ الجواز الی الھاء غیر جائز لان الجواز وعدمہ یستعمل فی الاعراض والھاء لیس
کذلک اجاب بقولہ ای الحاقھا والالحاق عرض **قولہ** لبیانھا لان الوقف یوجب خفاء الحرف لانقطاع
الصوت عندہ فاذا جئت بالھاء ووقفت علیھا لم ینقطع الصوت عند الحرف فتبین کل التبیین ولاسیما
الالف فانہ اشد احتیاجا الی البیان عند الوقف لخفائھا فی نفسھا اذ کونھا حرفا ھوائیا
تنعدم النفس لیس لہ مخرج یعتمد علیہ ۱۲ عبد الحکیم **قولہ** من قسم المندوب جواب سوال وھو انہ
ینقض بیا مصیبتاہ ویا حسرتاہ وغیرھما لانہ یندب مع انہ المنکر اجاب بقولہ من قسم المندوب
حاصلہ ان المراد بالمندوب المتفجع علیہ عدما وھو لیس کذلک بل ھو متفجع علیہ وجودا **قولہ**
الاسم الخ فیہ اشارۃ الی ان المعروف صفۃ للموصوف المحذوف اعنی الاسم **قولہ** الذی اشتھر
الخ جواب سوال وھو انہ منقوض بوامن قلع باب خیبراہ الخ لانہ نکرۃ مع انہ یندب اجاب بقولہ الذی الخ وعلی کرم
اللہ وجھہ مشھور بقلع باب الخیبر قولہ الحاق الالف جواب سوال وھو ان التخصیص بالمثال المذکور باطل
لانہ امتنع وازید الفاضلاہ وواعمر الکریماہ اجاب بقولہ الحاق الالف حاصلہ انہ لا تخصیص لان المراد
بہ الحاق الالف بصیغۃ المندوب سواء کان ھذا الترکیب او غیرہ او تحریر السوال علی وجہ اخر وھو ان امتنع
فعل لابد لہ من فاعل والفاعل قسم من الاسم وھھنا لیس کذلک لان وازید الطویلاہ مرکب فکیف یکون فاعلا
اجاب بقولہ الحاق الالف حاصلہ ان فاعلہ لحاق الالف والالحاق اسم لانہ مصدر **قولہ** حالا الخ جواب
سوال وھو ان ظرفیۃ **قولہ** فی الوقف غیر جائز لان الظرف اما زمان او مکان وھو لیس بواحد
منھما اجاب بقولہ حالا الخ حاصلہ ان العبارۃ محمولۃ علی حذف المضاف **قولہ** لان
اتصالہ بالصفۃ الخ فیہ اشارۃ الی الرد علی قول یونس وایضا تعلیل لقولہ وامتنع وایضا اشارۃ الی الفرق بین
الصفۃ والموصوف والمضاف والمضاف الیہ **قولہ** فان اتصال الموصوف دلیل یونس اجیب عنہ بانک
قائل بان اتصال الموصوف بالصفۃ وان کان فی اللفظ نقص من الاتصال الخ والالحاق انما ھو باللفظ دون
المعنی وان کان الاتصال بینھما من حیث المعنی اتم منہ بین المضاف والمضاف الیہ فکیف یلحقہ بالصفۃ
(ای بین المضاف والمضاف الیہ ۱۲ م)
قولہ وحکی یونس الخ والغرض منہ دلیل نقلی لیونس بالحاق الالف (ومن جہۃ المعنی لاتحادھما بالذات ۱۲ م)

بالصفة والاول عقلي لم اجيب عنه بانه محمول على الشذوذ فلا يعبأ به **قوله** والجمجمة القدح جواب سوال وهو ان اضافة الجمجمتين الى ياء المتكلم غير جائز لان الجمجمة عظم الرأس المشتمل على الدماغ وللانسان جمجمة واحدة لا الجمجمتين اجاب بما ترى حاصله ان المراد من الجمجمة القدح من الخشبة مجازا بعلاقة الظرفية لا حقيقة الجمجمة حتى يرد **قوله** لقيام قرينة جواب سوال وهو انه يعلم منه جواز حذف حرف النداء مطلقا وجدت القرينة اولا والامر ليس كذلك لان عند عدم القرينة لا يعلم ان ههنا حرف النداء اولا على تقدير الحذف اجاب بقوله لقيام قرينة **قوله** اذا كان الخ الاولى ان يقال الا مقارنا مع اسم الجنس لانه لا وجه لتقدير اذا كان وفيه اشارة الى ان الظرف خبر لكان المحذوف وباعتبار المتعلق التي هي مضاف اليه لكلمة اذ او هذا استثناء مفرغ لان كلمة اذ اذا اضيفت الى الجملة فهو في المعنى مضاف الى مضمونها فيكون تقدير العبارة ويجوز حذف حرف النداء في جميع الاوقات الا وقت مقارنته مع اسم الجنس **قوله** ونعني به جواب سوال وهو ان يا رجل معرفة وليس باسم جنس مع انه لا يجوز حذف حرف النداء فيه اجاب بقوله ونعني به **قوله** لم يكثر كثرة نداء العلم فيه اشارة الى ان هذا التعليل قاصر عن المطلوب فانه يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك وما قيل انه الحق ما سوى العلم من المعارف بالعلم للمناسبة بينهم ففيه انه يقتضي جواز الحذف من اسم الاشارة فالتخصيص تعسف والحق ان يسقط عن التعليل كثرة نداء العلم ويكتفي بقوله لان اسم الجنس لم يكثر ندائه **قوله** او الا مع الخ اشارة الى ان قوله والاشارة الخ عطف على قوله اسم الجنس **قوله** فبقي على هذا الخ اي على اخراج اسم الاشارة من جواز حذف حرف النداء مع كونه معرفة وكلمة من ليست صلة لبقي **قوله** من المعارف حال من قوله من العلم وما عطف عليه **قوله** العلم بالرفع فاعل بقي ولفظة اي ايضا بالرفع عطف على العلم فهذا ايضا فاعل لبقي وكذلك حال قوله والمضاف والموصولات عطفا او فعا **قوله** يوسف اعرض والقرينة على الحذف في الجملة الانشائية اذ لو لم يحذف لكان يوسف مرفوعا على الابتداء واعرض خبره وخبريته لا يصح لان الخبر ثابت للمبتدأ وثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له في نفسه والانشاء لا يثبت في نفسه لانه لا يجاد ما لم يوجد فكيف يثبت الغيره **قوله** وايها الرجل ويا هذا الرجل والقرينة فيهما على حذف الجملة الانشائية اعني افعل واحسن وفائدته في اعرض **قوله** واما المضمرات جواب سوال وهو ان حذف حرف النداء في الموصولات من جهة انها من المعارف فالمضمرات ايضا من المعارف فينبغي ان يحذف حرف النداء فيها ايضا اجاب بقوله واما المضمرات الخ **قوله** وشذ اصبح ليل جواب سوال وهو انه قال لا يجوز حذف حرف النداء من اسم الجنس والليل في قول العرب اصبح ليل اسم جنس مع انهم حذفوا حرف النداء منه وكذا في افتد مخنوق واطرق كرا اجاب بقوله وشذ الخ **قوله** حذف حرف النداء جواب سوال وهو ان قوله شذ ماض مجهول وما بعده مفعول ما لم يسم فاعله وهو قسم من الاسم واصبح ليل ليس باسم بل جملة اجاب بقوله حذف حرف الخ حاصله ان مفعول ما لم يسم فاعله لشذ محذوف وهو حذف

٭ تعين كونهما منادى مسموعا من العرب **قوله** والمضاف والموصولات الخ والقرينة فيهما على حذف

حرف النداء او اصبح لیلا وقع ظرفا بحذف کلمة فی وکذا حال قوله افتد مخنوق واطرق کرا سوالا وجوابا و
جواب سوال عن افتد مخنوق واطرق کرا بوجه اخر وهو انه قد مر فائدته فی قوله واز یدا لطویلاه **قوله**
ای صر صباحا جواب سوال وهو ان همزة اصبح للتعدیة بمنزلة اکرم والتعدیة ههنا غیر مستقیم لانه
ح یکون المعنی یا لیل اصبح شیئا اخر و هذا غیر مستقیم اجاب بقوله ای صر صباحا حاصله انها
للصیرورة ههنا لا غیر ای لا للقطع والتعدیة **قوله** اطرق کرا الخ الاطراق خاموش بودن وچشم در پیش
افگندن و سر فرو کردن **قوله** من تلك المواضع الخ فیه اشارة الی ان الالف واللام فی الثالث عهدی **قوله**
ما ای موضع ما علی حذف المضاف فلا یرد انه غیر جائز لان کلمة ما عبارة عن المفعول وهو لیس بموضع و
ایضا علی هذا لا یصح الحمل لکن لم یذکره اکتفاء بما سبق فی المفعول المطلق **قوله** ای مفعول به جواب عن
سوالین الاول ان المبتدأ والخبر اذا کانا معرفتین لابد بینهما من ضمیر الفصل لیفصل بین النعت و
الخبر فلابد ان یقال هو ما الخ لانها وقعت فی محل الخبر والاصل فیه التنکیر والثانی ان کلمة ما لا یخلو اما
ان تکون عبارة عن المفعول به او عن الموضع فعلی الاول لا یصح الحمل لان الثالث موضع من المواضع الا
وعلی الثانی تصیر الجملة خالیة عن عائد الموصوف لان الضمیر فی قوله عامله راجع الی المفعول به فاجاب عنهما
بقوله ای مفعول به الخ حاصل الاول ان ما ههنا موصوفة لا موصولة وحاصل الثانی انا نختار الشق الاول لکن
الموضع ههنا مقدر فصار التقدیر الثالث موضع ما فان قیل ان کان المراد من المفعول هو المفعول به کما
هو الکلام فیه فینبغی ان یراد من الاسم فی التعریف ایضا المفعول به لا الاسم المطلق والا
یلزم التعریف بالاعم فحینئذ یصدق علی یوم الجمعة فی قولنا یوم الجمعة صمت فیه مع انه
لیس مفعولا به وان ارید من المفعول هو المفعول المطلق فلابد ان یراد من الاسم حینئذ
ایضا الاسم المطلق بحیث یتناول جمیع المفاعیل لا الاسم الخاص هو المفعول به والا یلزم التعریف
بالاخص فعلی هذا یلزم الخروج عن البحث لان کلامنا فی عد المواضع التی یجب حذف العامل
الناصب للمفعول به فیها والمعدود منها المفعول به لا المفعول مطلقا فاراد الشارح من کلمة ما هو المفعول
مطلقا ای اضمر عامله مطلقا لکن المراد هو المفعول به الا ان بیانه فی ضمن هذا العام کا
المستثنی فان جمیع المستثنی لیس من المنصوبات بل بعضها منها ولکن ما هو منها یتبین فی ضمن هذا العام
فح لا یرد النقض علی یوم الجمعة فی یوم الجمعة صمت فیه کذا فی عبد الرحمن **قوله** قدر الخ جواب سوال
وهو ان قوله اضمر بمعنی استتر وذا لم یوجد فی کلام العرب اجاب بقوله ای قدر او تقدیر السوال هکذا
ان الاضمار عبارة عن الاستتار وهو اللفظ الحکمی والعامل من اللفظ الحقیقی اجاب بقوله ای قدر او تقدیر
السوال ان الضمیر لا یکون عاملا فلم یصح قوله اضمر اجاب بقوله ای قدر **قوله** ای الناصب الخ فیه
اشارة الی ان اضافة العامل الی الضمیر عهدی او جواب سوال وهو ان العامل عام یستعمل فی
الرافع والناصب والجار فیلزم الخروج عن البحث اجاب بقوله ای الناصب **قوله** الشریطة والشرط
الخ جواب سوال وهو ان الشریطة فعیلة بمعنی المشروط وهو بعید اذ یلزم حینئذ ان

المشروط صفۃ الشیٔ ویکون فیہ ضمیر راجع الی موصوفہ والمعنی الموصوف لایساعدہ فالصواب ان یقال ۱۲
الشریطۃ بمعنی الشرط لا بمعنی المشروط اجاب بقولہ الشریطۃ حاصلہ انہ بمعنی الشرط لا بمعنی المشروط ۱۲
قولہ واضافتہا جواب سوال وھو ان الشریطۃ مضاف والتفسیر مضاف الیہ ولابد من المغائرۃ بین
المضاف والمضاف الیہ ولم یوجد ھہنا اجاب بما تریٰ حاصلہ ان الاضافۃ بیانیۃ والتغائر شرط فی سائر الاضافات
دون البیانیۃ **قولہ** بناء فیہ اشارۃ الی ان قولہ علی شریطۃ الخ مفعول لہ لا ضمیر عاملہ باعتبار
المتعلق والی تقدیر الکلام والی ان کلمۃ علی بنائیۃ کما فی قولہم زید فی جاءنی زید مرفوع علی الفاعلیۃ
قولہ عن الجمع بین المفسر والمفسر یرد النقض علیہ بقولہ تعالی اِنِّیْ رَاَیْتُ اَحَدَ عَشَرَ کَوْکَبًا وَّالشَّمْسَ
وَالْقَمَرَ رَاَیْتُہُمْ لِیْ سَاجِدِیْنَ۝ فان رأیتہم لی ساجدین تفسیر لقولہ انی رأیت احد عشر کوکبا و
اجتمع معہ **قلنا** انہ لیس تفسیر بل ھو جواب سوال مقدر فانہ لما قال انی رأیت الخ فکانہ قیل لہ کیف رأیتہم
فقال فی الجواب رأیتہم الخ اولیس ھو من ھذا الباب لان الجملۃ الثانیۃ لم یأت بہا لمجرد التفسیر بل اتی بہا لتبین
الجملۃ الاولی قبل تمامہا باعتبار ما تعلقت بہ من کونہم ساجدین لہ کقولک علمت زیدا علمتہ کاتبا **قال**
کل اسم جنس ومابعدہ فصل یخرج بہ زید فی زید ابوک **قولہ** ولایرید بہ جواب سوال وھو انہ
خرج عن الحد زیدا عمرو ضربہ وزید انت ضاربہ لان زیدا لیس بعدہ فعل ولا شبہہ بل بعدہ اسم مع انہ
من قبیل ما اضمر عاملہ علی شریطۃ التفسیر فلا یکون الحد جامعا اجاب بما تری **قولہ** ذلک الفعل او شبہہ جواب سوال وھو
ان المطابقۃ بین الراجع والمرجع شرط ولا مطابقۃ ھہنا اجاب بما تری حاصلہ ان الضمیر راجع الی
احد الامرین المفہوم من کلمۃ او **قولہ** ای عن العمل جواب سوال وھو ان الاشتغال والفراغ
انما یکون عن العمل لاعن الاسم والضمیر فی عنہ وفی قولہ بضمیرہ راجع الی الاسم اجاب بقولہ
عن العمل حاصلہ ان الضمیر راجع الی العمل لکن ارجاعہ الی الاسم لادنی ملابسۃ لانہ مظہر ۱۲
اثرہ **قولہ** وحاصلہ الخ جواب سوال وھو ان المراد بالمشتغل لایخلو اما ان یراد المعنی الحقیقی اعنی بہ
الاشتغال او للمعنی المجازی اعنی بہ الفراغ او کلاھما فعلی الاول یصح جعل کلمۃ الباء صلۃ للاشتغال ولکن
لایصح جعل کلمۃ عن صلۃ للاشتغال وعلی الثانی بالعکس وعلی الثالث یلزم الجمع بین الحقیقۃ والمجاز وھو
باطل اجاب بقولہ وحاصلہ یعنی ان المراد بہ المعنی الحقیقی لکن کلمۃ عن لیست صلۃ للمشتغل بل صلۃ للمتضمن
اعنی الفراغ فحینئذ یکون تقدیرا لعبارۃ مشتغل بضمیرہ حال کونہ فارغا عن العمل فی ذلک الاسم والعلاقۃ بینہما
ان اشتغال الشیٔ عن الشیٔ مستلزم للفراغ عن شیٔ اٰخر **قولہ** بحیث الخ فیہ اشارۃ الی ان ھذہ الجملۃ الشرطیۃ
اعنی قولہ لو سلط قید احترازی ای احترز بہ عن زید فی زید ذھب بہ کما سیجئی ان شاء اللہ تعالی **قولہ**
بمجرد رفع ذلک الاشتغال جواب سوال وھو انہ یدخل فی الحد المبتدأ نحو زید ضربتہ لان زیدا فی ھذا
المثال یصدق علیہ الحد مع انہ لیس کذلک بل مبتدأ اجاب بقولہ بمجرد رفع الخ وسیجئی تحقیقہ لانہ
بمجرد رفع ذلک الاشتغال لاینصبہ مالم یرفع الرفع علی الابتدائیۃ **فان قیل** تسلیط الفعل ۱۲

ـــــــــــــ

۱؎ عطف علی قولہ الی ان آہ ۱۲م ۲؎ ای موضع ظہور اثر العمل ۱۲م ۔ اللہم اغفر لکاتبہ ولوالدیہ ولاساتذیہ

لانتصاب ما قبلہ جائز لکن تسلیط شبہہ لانتصاب ما قبلہ مشکل لان الصفات بدون الاعتماد لا یعمل **قلنا** ان المراد من التسلیط التسلیط مع الاعتماد فقولہ زیدٌ ضارب ھو تقدیرہ زیدٌ انت ضاربہ **قوله** ای احد الامرین جواب سوال وھو انہ لا مطابقۃ بین الراجع والمرجع فی الافراد والتثنیۃ اجاب بقولہ ای احد الامرین حاصلہ ان الضمیر راجع الی احد الامرین المفھوم من کلمۃ او وکذا حال الضمیر المستکن فی نصبہ سوالا وجوابا **قوله** بعینہ الخ جواب سوال وھو ان قولہ او مناسبہ مستدرک لانہ عبارۃ عن الفعل او شبہہ فلا یتم مقابلۃ قولہ او مناسبہ مع الفعل وشبہہ اجاب بقولہ بعینہ فیثبت المغائرۃ **قوله** ای لنصب احد الخ جواب سوال وھو انہ لا یحصل المطابقۃ بین الراجع والمرجع فی الافراد والتثنیۃ اجاب بما تری **قوله** الاسم الخ اشارۃ الی ان الضمیر البارز فی نصبہ راجع الی الاسم **قوله** او اللزوم الخ جواب سوال وھو ان المتبادر من المناسبۃ المناسبۃ بالترادف فعلی ھذا لا یکون التعریف جامعا لعدم صدقہ علی زید فی زیدا ضربت غلامہ لانہ لو سلط ھو و مرادفہ لا ینصبہ للزوم الکذب لان الضرب لا یقع علی زید بل علی غلامہ و اھنت لیس بمرادف لہ او جواب سوال وھو ان المتبادر من المناسب المناسب بالترادف فینتقض بقولھم زیدا جست علیہ فان المناسب ھھنا باللزوم اجاب بقولہ او اللزوم **قوله** بالمفعولیۃ الخ جواب سوال وھو ان الحد صادق علی زید فی نحو زید کنت ایاہ لانہ اسم بعدہ فعل مشتغل عنہ بضمیرہ بحیث لو سلط علیہ لنصبہ لیس من قبیل ما اضمر عاملہ بل خبر کان اجاب بقولہ بالمفعولیۃ لا مطلق النصب وھھنا علی الخبریۃ وما قیل ان النصب المذکور مطلق فمن این قید تہ بتقیید المفعولیۃ فمدفوع لان الکلام لیس فی مطلق النصب بل فی النصب علی المفعولیۃ کما یفصح عنہ قولہ قدس سرہ کما ھو الظاھر المتبادر **قوله** فبقید الاشتغال الخ اشارۃ الی الجنس والفصل **قوله** وھھنا صور الخ جواب سوال وھو ان المصنف فی صدد بیان الکلیۃ والمسائل دون الامثلۃ فلم اورد ھا اجاب بقولہ وھھنا الخ یعنی ان تعددھا مبنی علی تعدد المثل **قوله** ولا یتصور الخ جواب سوال وھو ان اشتغال الفعل بالمتعلق ایضا یحتمل الصور الثلثۃ لتسلیط الفعل بعینہ او بالترادف او اللزوم فعلی ھذا یکون فی قول الشارح وھھنا صور اربع قصور فاجاب بقولہ ولا یتصور الخ **قوله** کما لا یخفی وجھہ ای باعتبار ان المصنف اخر ذکرہ فی التعریف **اجیب** بان تاخیر زید اجست علیہ لیکون الافعال المعنویۃ فی طرف واحد ولم یتخلل بینھما فعل مجھول او لان الفعل المعلوم اصل بالنسبۃ الی المجھول فلذا قدمہ کذا فی العصمۃ **قوله** مثال الخ جواب سوال وھو ان تعدد الامثلۃ باطل لان المقصود فی ھذا العلم المسائل دون الامثلۃ کما مر غیر مرۃ اجاب بقولہ مثال الخ حاصل الجواب ان تعدد الامثلۃ باعتبار تعدد الممثل وکذا حال ما بعدہ **قوله** فان مررت بعد تعدیتہ الخ جواب سوال وھو انہ کیف یکون مررت بہ مرادفا لجاوزت لان مررت بہ فعل مع الجار والمجرور وجاوزت بغیر الجار والمجرور او تحریر السوال بوجہ اخر وھو انہ کیف یکون مررت بہ مرادفا لجاوزت لان مررت فعل لازمی وجاوزت

قولہ النصب علی ... الی قولہ ای الاسم ۲۱۳ ... عن الاولی القول سھو رقم ۱۲

فعل متعدٍ اجاب بقوله فان مررت بعد تعديته وهذا لا ينافي ما قيل ايضا ان تسليط قوله مررت به في قوله زيدا مررت به للنصب غير جائز لان مررت لازم لا يجوز ان يعمل النصب في ذلك لان المراد بتسليط الفعل بعينه او مناسبه بالترادف او باللزوم فمررت به وان كان لازما لكنه بعد تعديته بالباء يصير مرادفا لجاوزت فيصح انتصابه لما قبله **قوله** في هذه الامثلة جواب سوال وهو ان التخصيص بزيد باطل اجاب بقوله في هذه الامثلة حاصله ان تخصيص زيد بالنصب لانه وقع في الامثلة المذكورة والا فلا تخصيص به او تحرير السوال بوجه اخر وهو انه ينتقض بقوله رايت زيدا فان زيدا في هذا المثال منصوب بالفعل المذكور لا المقدر اجاب بقوله في هذه الامثلة وقيل في جوابه ان قوله في هذه الامثلة اي في ضمن هذه وان لم يكن مذكورا صريحا **قوله** يعني ان الفعل المفسر الخ جواب سوال وهو ان بعدية ضربت بعد زيد مسلم كما في قوله زيدا ضربت واما في جاوزت واهنت ولابست فغير مسلم لانه لا يكون واحد منها بعد زيد بل ما بعده مررت به وضربت غلامه وحبست عليه وذهب زعم المعترض الى ان قوله اي ضربت تفسير قوله ما بعده فاجاب بقوله يعني الخ حاصله ان قوله اي ضربت تفسير الفعل الناصب قبله وهو ضربت **قوله** ضربت زيدا ضربت اه قيل عليه ان الجمع بين المفسر والمفسر باطل الا ان ذكر الثاني من قبيل الحكاية لا المحكي عنه او لتاكيد ضربت او الجمع للتعليم **قوله** على هذا القياس يعني الفعل الناصب لزيد في زيدا مررت به جاوزت المقدر واشارة الى ان الاصل في جاوزت زيدا مررت به فاضمر جاوزت لوجود مفسره وهو مررت به وهكذا البواقي **قوله** ثم ان الاسم الخ جواب سوال وهو ان ما اضمر عامله من المنصوبات وكلامنا فيها باعتبار انه قسم من المفاعيل فكيف يجوز فيه وجوب الرفع واختياره واستواء الامرين لانه مفعول به في الحقيقة فلا يجوز فيه الرفع فضلا عن اختياره ووجوبه اجاب بقوله في الاسم الواقع في مظان الاضمار ووجوب النصب فيما اذا وقع الاسم في ما اضمر عامله بيقين اي هذه الوجوه لا في ما اضمر عامله ولا في المبتدا ووجوب النصب والرفع فيهما بل في الاسم الواقع في مظان الاضمار **قوله** في مظان الاضمار قال قدس سره في الحاشية اي في مواقع يظن في بادي الراي والنظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن في الواقع عنه ۱۲ عبد الغفور **قوله** الصور الخمس اشار المص قيل المص لم يشر اليها بل قد صرح عليها الا ان المراد بالصور الخمس لعلم بها فصار تقديره والى علم هذه الصور الخمس اشار المص دون المعلوم وتصريح المص بحسب المعلوم **قوله** ويختار قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب مع ان مناسبة الثاني بالباب اشد لان جعل ما هو ابعد من الباب اهم وقيل انه مرجح لسلامته عن الحذف **قوله** في الاسم المذكور الخ جواب سوال وهو ان النصب فيما اضمر عامله واجب فكيف يصح قوله ويختار النصب الخ اجاب بقوله في الاسم المذكور وهو الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة الخ **قوله** اي بكونه الخ جواب سوال وهو ان اختيار الرفع بالابتداء في الاسم المذكور غير جائز لان الابتداء عامل فبعد وجوده يجب الرفع لا اختياره فيه فاجاب بقوله اي بكونه الخ **قوله** ترجيح خلاف الرفع جواب سوال وهو ان عند انتفاء قرينة خلاف الرفع لانه يختار اجاب بقوله ترجيح حاصله ان الصفة محذوف

تقدیرہ ای عند عدم قرینۃ ترجح خلاف الرفع او تحریر السوال علی وجہ اٰخر وھو ان قرینۃ خلافہ موجودۃ لان
وجود مالہ صلاحیۃ التفسیر قرینۃ مصححۃ للنصب اجاب بقولہ اٰی قرینۃ ترجح حاصلہ ان المراد بعدم القرینۃ
ھو القرینۃ المرجحۃ للنصب لا قرینۃ مصححۃ لہ **قولہ** القرینۃ المرجحۃ الخ جواب سوال وھو ان ذکر قولہ
اقوی منھا بعد قولہ عند عدم قرینۃ خلافہ مستدرک لانہ اذا انعدم قرینۃ مرجحۃ لخلاف الرفع
فترجیح الرفع اقوی ایضا فیقوی لقرینۃ المرجحۃ للرفع ایضا فاجاب بما ترے **قولہ** کالامر والنہی والدعاء
الخ **فان قیل** ذکر الطلب یتناول الامر والنہی والاستفہام والتمنی والدعاء وغیرھا والحکم
مخصوص بالامر والنہی والدعاء فکیف اطلق الطلب **قلنا** شرط ما اضمر عاملہ علی شریطۃ
التفسیر ان یصح تسلیط المفسر علی ما قبلہا وغیر الامر والنہی والدعاء یمتنع تسلیطہا علی ما قبلہا
لتضمنہا صدر الکلام فلا یکون غیرھا من ھذا الباب فلا حاجۃ الی التقیید **قولہ** الا بالتاویل الخ قیل فعلی
ھذا لا یکون الطلب خبرا بل لفظ مقول فلا یصح الاستثناء بقولہ الا بالتاویل اذ المفہوم منہ صحۃ وقوع الطلب
خبرا والامر لیس کذلک قلنا ان مقولا وان کان خبرا بحسب المعنی لکن بحسب اللفظ یکون الطلب
خبرا فلا یرد **قولہ** الواقعۃ جواب سوال وھو انہ منقوض بقولہ خرجت فاذا السبع لان ھہنا اذا للمفاجاۃ
مع انہ لا یختار فیہ الرفع لانہ مشعر علی جواز النصب ھو لا یجوز فیہ لان الرفع واجب فیہ فاجاب بقولہ الواقعۃ
علی الاسم المذکور لا مطلقا **قولہ** وما وقع جواب سوال وھو انہ قد ذکر الشیخ فی بحث الظروف ان اذا
للمفاجاۃ یلزم بعدھا الجملۃ الاسمیۃ ویفہم من ھہنا رجحانہا لا لزومہا وھذا تناقض بین اجاب بقولہ وما
وقع حاصلہ ان المراد باللزوم اللزوم الاستعمالی الاعتباری المنبئ عن الرجحان لا اللزوم الحقیقی فلا تناقض
کذا فی عبد الرحمن **قولہ** بسبب عطف فیہ اشارۃ الی ان الباء للسببیۃ واللام عوض عن المضاف الیہ
قولہ ھو فیہا الخ جواب سوال وھو انہ منقوض بقولہ ضربت زیدا وزید قائم لان العطف علی
الجملۃ الفعلیۃ موجود فیہ مع انہ لا یختار فیہ النصب بل لا یجوز فیہ اصلا فاجاب بقولہ ھو فیہا یعنی ان
اختیار النصب بالعطف فی الجملۃ التی یکون الاسم المذکور ثابتا فیہا وفیما ذکرتم لیس کذلک **قولہ**
متقدمۃ الخ ھذا قید اتفاقی لا احترازی **قولہ** لرعایۃ التناسب فیہ اشارۃ الی ان قولہ للتناسب مفعول
لہ الذی فعل لاجل تحصیل الفعل المذکور کما فی ضربت تادیبا ولیس المراد المفعول لہ الذی فعل بسبب وجود
الفعل المذکور کما فی قولہ قعدت عن الحرب جبنا **قولہ** خرجت فزید لقیتہ فان قیل کما وجدت القرینۃ
الراجحۃ للنصب اعنی العطف علی الجملۃ الفعلیۃ کذلک وجدت القرینۃ الراجحۃ للرفع ایضا اعنی السلامۃ عن
الحذف فینبغی ان یصیر زید مرفوعا قلنا ان القرینۃ الراجحۃ للرفع صارت ضعیفۃ بسبب العارض لانہ
لو جعل زید مرفوعا فح صارت الجملۃ اعنی قولہ لقیتہ خبرا وجعل الجملۃ خبرا خلاف الاصل لانہ قسیم
من الاسم لان الاصل فی الخبر الافراد فعلی ھذا یقوی اختیار القرینۃ المرجحۃ للنصب علی القرینۃ
المرجحۃ للرفع **قولہ** ولا عمرا الخ وانما قلنا ولا عمرا الا ان اسم لا اذا کان معرفۃ وجب فیہ

الرفع ۱۲ ... اختیار ... المذکورۃ ۱۲ ... اختیار الرفع ... والنہی والدعاء ... بالامر ... ینبغی ان

الرفع والتكرير لكنه لا يجب الرفع فی باب ما اضمر عامله بخلاف التكرير **قوله** ماقيل انه انما يجب الرفع والتكرير في اسم لا التي لنفي الجنس ولا نسلم ان يكون لا ههنا لنفي الجنس لم لا يجوز ان يكون لا المشبهة بليس مثل لا فوع لان لا المشبهة بليس لا يدخل على المعرفة **قوله** الا تاديبا وانما قلنا ذلك وان تم المثال بقوله ان زيدا ضربته لتكون اشعارا على ان كلمة ان ههنا نافية بقرينة الاستثناء لان.... استثناء الاثبات لا يكون الا من النفي **قوله** وبعد حرف الخ انما زاد لفظ بعد اشارة الى انه عطف على حرف النفي **قوله** وانما قال الحرف الخ جواب سوال وهو ان الاصل في العبارة الايجاز والاختصار فينبغي ان يقول والاستفهام بدون ذكر الحرف اجاب بقوله وانما قال حاصله ان ذكر الحرف لاخراج اسم الاستفهام مثل من اكرمته فان قيل ان اسم الاستفهام قد خرج بلفظ بعد المقدر في المتن لان الاستفهام عطف على النفي وههنا قوله بعد النفي مذكورا وفي الاستفهام يكون مقدرا الا ان المذكور في المعطوف عليه مقدر في المعطوف **قلنا** لا نسلم ذلك لان قوله من اكرمته في قوة ازيدا اكرمته ام عمرا فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يصير ذلك الاسم منصوبا لانه صار واقعا بعد حرف الاستفهام فلا يحصل الفرق بين حرف الاستفهام في قوله ازيدا ضربته وبين قوله من اكرمته فلا حاجة الى الاحتراز من الاسم الاستفهام بل لا يجوز فينبغي ان يقول بعد الاستفهام بدون الحرف مع انه احصر قلنا ان المراد بحرف الاستفهام ما يكون ملفوظا **قوله** فانه يجوز الخ جواب سوال وهو ان هذا التركيب اعني هل زيدا ضربته ليست بجائز فكيف يصح قوله ليشتمل مثل الخ لان همزة الاستفهام اعم فتدخل على سم بعده فعل وهل لا تدخل عليه ان كان بعده فعل لانها عاشق على الفعل فهو اذا رأى المعشوق لا صبر له حتى عانق بها لانها بمعنى قد في الاصل نحو قوله تعالى هَلْ اَتٰى عَلَى الْاِنْسَانِ بمعنى قَدْ اَتٰى فلا يكفي فيه تقدير الفعل اجاب بقوله فانه يجوز يعني ان هذا التركيب وان لم يجز في اصل الوضع بحسب النكتة لكنه جائز بحسب الاستعمال العارضي **قوله** لانه بمعنى قد في الاصل ثم صار للاستفهام بعارض الاستعمال **قوله** تقدير الفعل الخ يدل عليه كلام النحاة ان هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام لفظ الفعل ولا يذكر بالفصل بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر في الكلام لفظ الفعل فيدخل على الاسم نحو هل زيد قائم كذا في العصام **قوله** الدال على المجازاة في المكان جواب سوال وهو انه لو قال بعد الشرط لكان اخصر واشمل لاذا وحيث اجاب بقوله الدال حاصله انه انما اتى بها لئلا يتوهم ان المراد بالشرط واحد منهما وايضا للاشارة الى الفرق بينهما **قوله** ما قبل الامر الخ جواب سوال وهو ان الصور الخمسة لا يكون الا في الاسم الذي وقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير والامر والنهي من قبيل الافعال فحينئذ كيف يصح **قوله** والامر والنهي او تحرير السوال بوجه اخر وهو ان قوله وفي الامر والنهي عطف على قوله بعد حرف النفي فيكون معناه ويختار النصب في الامر والنهي وهو فاسد اجاب بقوله ما قبل الخ حاصله ان الشارح اورد كلمة ما الموصولة قبل فيكون المعنى ويختار النصب في الاسم الذي ذكر قبلهما زيد لكن قيل عليه فعلى هذا يلزم حذف الموصول مع بعض اجزاء الصلة وذلك

باطل لان کلمة ما موصولة وقیل مضاف والامر مضاف الیه ثم المجموع صلة ما اجاب بقوله یعنی موضع
وقوع حاصله ان کلمة ما موصوفة وحذف فی الموصوف مع بعض اجزاء الصفة جائز قوله ای مواضع
وقوع الفعل الخ فیه اشارة الی دفع اشکال وهو ان اضافة المواقع الی الفعل یدل علی انه لا یقع فیها الا
لفعل ثم هذا یفید وجوب النصب فاجاب بقوله ای مواضع وقوع الفعل الخ حاصله ان اضافة المواقع
الی الفعل باعتبار ان لها مزید اختصاص بالفعل لا مخصوص به فیکون وقوع الفعل بعدها غالبا قرینة مجوزة
للنصب قوله فاذا انصب الاسم المذکور الخ فیه اشارة الی دفع شبهة وهو ان تقدیر الفعل بعدها لا یستلزم
ان ینصب الاسم المذکور بعدها لجواز ان یرفع الاسم بعدها لان الفعل کما یکون ناصبا یکون رافعا ایضا
وحاصل الدفع ان الاسم المذکور علی تقدیر نصبه یقع الفعل علیه تقدیرا اما علی تقدیر الرفع فلا یجوز
تقدیره لجواز ان یکون رفعه بالابتداء لما قلنا من ان وقوع الفعل فیها اغلب واکثر قوله ای التباس الخ جواب
سوال ثم هو ان صورة اللبس بالفتح واللبس بالضم احد واللبس بضم اللام لا یصح ههنا لان اللبس بالضم
یستعمل فی الاجسام والمفسر لیس منها اجاب بقوله ای التباس حاصله ان اللبس ههنا بفتح اللام والا لا
یصح تفسیره بالالتباس وانما قال المص عند خوف ولم یقل عند اللبس فقط لان الدفع لا یستلزم اللبس
بل خوف اللبس لانه یمکن دفع اللبس بالقرینة لکن النصب راجح لان فیه استغناء عن تکلف القرینة
قوله ما هو مفسر فی حال النصب جواب سوال ثم هو انه لا یتصور بینهما خوف التباس المفسر بالصفة
بل الخبر بالصفة لان خلقناه انما یکون صفة کل شیء علی تقدیر رفع لفظ الکل ویکون تفسیرا
علی تقدیر نصبه فح لا یصح اضافة اللبس الی المفسر اجاب بقوله ما هو مفسر حاصله ان الالتباس انما هو
بین خبریة ذات ما هو مفسر علی تقدیر النصب وبین صفتیه لا بین التفسیر والصفة الخ فصار تسمیته
بالمفسر باعتبار ذاته ای بانه صار مفسرا علی تقدیر النصب والتباسه بالصفة یجعل ذلک الذات
خبرا فی حال الرفع قوله قوله تعالی جواب سوال مثل امر من غیر مرة قوله ای الرفع والنصب
جواب سوال وهو ان لفظ الامران تثنیة الامر والامر فی اللغة فرمودن کاوی وفی الاصطلاح
صیغة یطلب بها الخ ثم هذین المعنیین لا یتصوران فی المثال المذکور فی المتن اجاب بقوله ای الرفع و
النصب حاصله ان المراد بالامران هو الرفع والنصب لا غیرهما قوله فللمتکلم الخ جواب سوال ثم هو
ان المراد باستواء الامرین فی الوجود فح یلزم اجتماع الحرکتین المختلفین علی حرف واحد وذلک ممتنع اجاب
بقوله فللمتکلم ان یختار حاصله ان المراد بالاستواء الاستواء فی الاختیار لا غیر قوله ای عنده او فی
داره جواب سوال وهو ان نصب عمرو غیر جائز لانه علی تقدیر النصب یصیر عطفا علی الجملة الصغری
فح یکون خبر المبتدأ کالصغری وهذه الخبریة لا یصح لان الجملة اذا وقعت خبرا مثل زید قائم لابد فیها من
العائد الی المبتدأ ولیس فی المعطوف ههنا ضمیر یعود الیه اجاب بقوله ای عنده او فی داره حاصله
ان العائد ههنا مقدر قوله اذا عطف الجملة الخ جواب سوال وهو ان اضافة المثال الی ما
بعده لا یخلو اما ان یکون بیانیة او لامیة او ظرفیة فعلی الاول خلا زید قائم وعمرو اکرمته وخرج منه

عمرو قام وبکر اکرمتہ مع ان الامر فیہ ایضا کذلک وعلی الثانی صادق بالعکس وعلی الثالث یلزم فساد المعنی لانہ یلزم ظرفیۃ الشیٔ لمثلہ اجاب بقولہ اذا الخ حاصلہ ان المراد ههنا هو الشقین الاولین لکن المراد بمثل هذا التركيب كل جملۃ وقع فیها اسم ثم عطف علی جملۃ ذات وجهین فیدخل فی ذلک **قولہ** باعتبار المنتهی واما باعتبار المبدء الخ المنتهی مصدر بمعنی الانتهاء والمبدأ مصدر میمی بمعنی الابتداء ثم ابتداء جملۃ الکبری هو الزاء بعید من المعطوف علیہ وابتداء جملۃ الصغری هو الکاف قریب منہ واما انتهائہ هو المیم فان قیل الاحتیاج الی تقدیر عندہ او فی دارہ انما هو علی تقدیر النصب والعطف علی الجملۃ الصغری فینبغی ان یکون الرفع هو الاولی لانہ مستغن عن ذلک قلنا ان المثال مقصود فی الصورۃ لان المقصود افادۃ اکرام عمرو عند زید او فی دارہ مثلا فلابد من تقدیرہ عندہ او فی دارہ مثلا سواء کان رفعا او نصبا فلم یکن الرفع مرجحا بسبب انتفاء هذا التقدیر کذا فی الحصمۃ

قولہ ای نصب الاسم المذکور الخ جواب سوال وهو ان تقیید وجوب النصب بعد حروف الشرط والتحضیض غیر جائز لان ما اضمر عاملہ من قبیل اسم المفعول والنصب فیها واجب مطلقا اجاب بقولہ ای نصب الاسم الخ حاصلہ ان المراد بالاسم المذکور بعدهما هو الاسم الواقع فی مظان الاضمار فافهم **قولہ** والمراد بہ الخ جواب سوال وهو ان بعضا من حروف الشرط هو اما او فی اما اختیار النصب لو کان مع الطلب واختیار الرفع لو کان مع غیر الطلب فمن این وجوب النصب فیہ اجاب بما تری **قولہ** وکذا یجب الخ اشارۃ الی العطف **قولہ** لفظا او تقدیرا الخ جواب سوال وهو ان ما ذکرتم من وجوب دخولهما علی الفعل منقوض بالمثال المذکور کان زیدا ضربتہ ضربک لان ان لم یدخل علی الفعل فح لا یطابق المثال مع الممثل فاجاب بما تری **قولہ** والا زیدا ضربتہ الخ فحروف التحضیض ان دخل علی الماضی یفید لوم الفاعل وتوبیخہ کما فی مثال المتن وان کان داخلا علی المضارع یفید تحضیض الفاعل علی الفعل نحو الا زیدا تضرب **قال** ولیس ازید ذهب بہ جواب سوال وهو ... ما ذکرتم من ان الاسم اذا وقع بعد همزۃ الاستفهام یختار فیہ النصب منقوض علی زید فی نحو ازید ذهب بہ فانہ وقع بعد همزۃ الاستفهام مع انہ لا یختار فیہ النصب بل لا یجوز فیہ اصلا فاجاب بقولہ ولیس الخ **قولہ** مثل لا یلابس او اذهب علی صیغۃ المعلوم الخ حاصل الاعتراض ان التناسب المذکور فی التعریف اعم من المناسبۃ بالترادف او اللزوم فیکون اذهب بصیغۃ المجهول مما یناسب بالترادف واذهب بصیغۃ المعلوم مما یناسب باللزوم وکذا یلابس فلیقدر ههنا هذا لا ذلک ۱۲ نبہ **قولہ** مفقود الخ لان المسند الیہ فی قولہ یلابسہ اما الذهاب او احد وفی قولہ اذهب احد ایضا وفی قولہ ازید ذهب بہ المجرور اعنی بہ فلا یثبت الاتحاد فیہ **قولہ** واذا کان الامر کذلک الخ فیہ اشارۃ الی ان الفاء فی قولہ فالرفع للتفریع وهو یدخل علی جزاء الشرط المحذوف **قولہ** ای ودفع زید جواب سوال وهو انہ منقوض بقولہ عمرا ضربتہ مع انہ لیس ازید ذهب بہ منہ فالرفع لیس بواجب فاجاب بقولہ ای رفع زید لا رفع عمرو واشارۃ الی ان اللام عوض عن المضاف الیہ **قولہ** فی المثال الخ جواب سوال وهو ان تخصیص

عہ ای لفظا او فی التقدیر الثانی ۱۲

زید باطل لانہ یجری فی غیرہ ایضا اجاب بقولہ فی المثال الخ حاصلہ انہ لتخصیص الا ان ذکرہ بناء علی
ماذکرہ فی المثال المذکور اوتقول السوال بوجہ اخر وھو انا لانسلم ان رفع زید واجب کما فی زید ضرب
اجاب بقولہ فی المثال الخ حاصلہ ان المراد بزید ھو الذی ذکرہ فی المثال المذکور **قولہ** واجب
الخ جواب سوال وھو ان قولہ فالرفع جزاء الشرط المحذوف والجزاء لا یکون الا جملۃ وذلک
مفرد اجاب بقولہ واجب حاصلہ ان الرفع مبتدأ والخبر محذوف اعنی قولہ واجب فصار جملۃ
قولہ ای مثل الخ جواب سوال وھو ان الکاف فی کذا مبتدأ وقولہ کل شئ الخ خبرہ و
ابتدائیتہ غیر جائز لانہ لا یکون الا اسما وھو حرف اجاب بقولہ ای مثل الخ یعنی ان الکاف
اسم بمعنی المثل **قولہ** قولہ تعالی جواب سوال وھو ان الکاف فی کذا مبتدأ وقولہ کل شئ خبرہ و
خبریتہ غیر جائز لان الخبر اذا وقع جملۃ لابد فیہا من العائد الی المبتدأ وھہنا لم یوجد اجاب
بقولہ قولہ تعالی حاصلہ ان الخبر ھہنا محذوف وھو القول فکان الخبر مفردا **قولہ** ای
فی صحائف اعمالھم فیہ اشارۃ الی ان للزبر معنی اخر وھو غیر مراد ھہنا وھو ان الزبر جمع الزبور
لان کل شئ فعلوہ لیس فی الزبور کما لا یخفی **قولہ** خلاف ظاہر الایۃ الخ لان قولہ فعلوہ فاصل بین
الصفۃ والموصوف ظاہرا وان لم یکن تقدیرا **قولہ** واعلم انہ قد سبق الخ فیہ اشارۃ الی ظہور
السوال الاتیہ الذی ورد علی قول المص فلا یرد ان المص قد صرح بذلک فکیف یصح **قولہ**
فاشار الخ حاصلہ ان العبارۃ علی حذف المضاف تقدیرہ اشار الی عملہ **قولہ** فاشار المص الی الخ
ای اشار المص الی العلم بذلک السوال وھو انک قلت انہ یختار النصب فیما قبل الامر والنہی وہ
منقوض بقولہ تعالی الزانیۃ الخ لانہ اسم بعدہ امر مع انہ لا یختار فیہ النصب بل لا یجوز اصلا اجاب
بقولہ ونحو الخ حاصلہ ان الفاء فی قولہ فاجلدوا بمعنی الشرط یکون داخلا علی خبر المبتدأ الذی
یکون متضمنا لمعنی الشرط وھذا ایضا کذلک کما اشار الیہ الشارح **قولہ** لکون الالف واللام
الخ فہذہ الفاء لا یعمل ما فی حیزھا فیما قبلہ فیمتنع تسلیط الفعل المذکور بعدہ فیما قبلہ وہ
فلا یصدق علیہ قولہ لو سلط علیہ ھو او مناسبہ لنصبہ وان صدق علیہ انہ اسم بعدہ فعل
مشتغل عنہ بضمیرہ او متعلقہ **قولہ** لئلا یلزم جواب سوال وھو انہ لا اضطرار علی النحاۃ
لان اختیار النصب مشعر علی جواز الرفع فالاضطرار علیہم اذا لم یکن جوازہ اصلا **حاصل**
الجواب انہ وان کان جائزا لکنہ غیر مختار **قولہ** ونحو الزانیۃ والزانی عطف علی قولہ کل شئ الخ
ثم قولہ الفاء بمعنی الشرط والایۃ جملتان علۃ الحکم اعنی ان ھذا لیس من قبیل ما اضمر عاملہ
قولہ ومثل ھذا انما قال الشارح ھذا لان الفاء اذا کان زائدۃ نحو قولہ تعالی وربک
فکبر او غیر واقعۃ موقعہا کما فی قولہ تعالی فاما الیتیم فلا تقہر جاز ان یعمل ما بعدہا
فیما قبلہا کذا فی عبد الغفور **قولہ** الفاء فیہ الخ جواب سوال وھو ان النحو مبتدأ ع
وقولہ الفاء الخ خبرہ والجملۃ اذا وقعت خبرا لابد فیہا من العائد وھہنا لم یوجد فاجاب بقولہ الفاء فیہ

قوله مرتبطة الخ فیه اشارة الی ان الجار والمجرور ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر عن قوله الفاء **قوله** والآية الخ فیه اشارة الی ان قوله جملتان خبر المبتدأ المحذوف وهو قوله والآية وایضا جواب سوالین لاحدهما وهوان قوله جملتان عطف علی الفاء وهی علة لقوله ونحو الزانية الخ فهذا من قبیل العلم بالجملة و العلم بالجملة من قبیل التصدیق والمفرد من قبیل التصور وهذا من قبیل اكتساب التصدیق من التصور وهو غیر جائز والثانی انه یلزم عطف المفرد علی الجملة وذا غیر جائز اجاب بقوله الجملتان حاصله ان قوله والآية مبتدأ وقوله جملتان خبره فكان اكتساب التصدیق من التصدیق وایضا عطف الجملة علی الجملة من قبیل التصدیق **قوله** اذ الزانية الخ تعلیل لقوله والآية جملتان الخ **قوله** والا ای وان لم تكن الآية جملتین فصار قولنا فاجلدوا اخبرا عنه والانشائية لا یقع خبرا والمراد بقوله انه یتقدر الجملتان یلزم اجحاف الكلام لانه بحذف المسند والمسند الیه لكل وجه هو مولیها **قوله** مستقلتان الخ جواب سوال وهوان الشرط والجزاء ایضا جملتان اجاب بقوله مستقلتان وهما جملتان لكن غیر مستقلتین **قوله** وان لم یكن جواب سوال وهوان الاحرف الشرط وقوله فالمختار جزائه وشرطیته غیر جائز لان الشرط لا یكون الا جملة وكلمة الاحرف مفرد اجاب بقوله وان لم یكن الخ حاصله ان الا بمعنی وان لم یكن وذلك جملة **قوله** فالمختار اشارة الی ان الفاء فی قوله فالمختار للتفریع **قوله** من تلك المواضع اشارة الی ان الرابع صفة لابد له من الموصوف وهو الموضع **قوله** فی اللغة الی قوله النحاة اشارة الی ان قوله معمول الخ معنی اصطلاحی للتحذیر **قوله** ای اسم فیه اشارة الی ان معمولا صفة للموصوف المحذوف واعنی اسم **قوله** ای عمل فیه جواب سوال وهوان ایاك فی ایاك معمول فیه لا معمول والمعمول هو النصب هو لیس بتحذیر فعلی هذا لا یصیر التعریف جامعا لافراده فاجاب بقوله عمل فیه حاصله ان المراد من المعمول المعمول فیه كما ان المراد من المشترك المشترك فیه **قال** بتقدیر اتق هذا من قبیل اضافة الصفة الی الموصوف واصله باتق المقدر **قوله** تحذیرا مما بعده ای تحذیرا مما بعده **قوله** علی صیغة المجهول جواب سوال وهوان قوله وذكر لا یخلو اما ان تقرأ بصیغة المصدر اعنی به الذكر او بصیغة الماضی المجهول اعنی به ذكر فبالاول لا یصح العطف باعتبار عدم صحة المعنی اذا عطف علی كل واحد من اتق والتحذیر للانشاء والاخبار والجملة والافراد وبالاعتبار الثانی یصح العطف علی التحذیر لا غیر ولكن كلمة او لا یخلو اما ان یكون متصلة او منفصلة فان كان الاول فهو غیر جائز لان الاولی فیه ان یكون المعطوف علی وفق المعطوف علیه فی الافرادية والجملية وههنا لم یوجد لان المعطوف جملة والمعطوف علیه مفرد وان كان الثانی فهو ایضا غیر جائز لان المقصود فیه احدهما ای المعطوف او المعطوف علیه وههنا كلاهما مقصودا اجاب بقوله علی صیغة المجهول حاصله ان المراد ههنا هو الثانی لكن كلمة او متصلة ههنا والمعطوف علیه جملة ایضا اعنی حذرا وذكر للقدر **قوله** موضع المظهر قیل ان وضع المظهر موضع المضمر عبارة عن وضع مرجع الضمیر فی موضع الضمیر كما فی الحاقة ما الحاقة وههنا لیس كذلك لان مرجع الضمیر هو المعمول المظهر المحذوف منه قلنا انهما وان كانا مخالفین فی العنوان ای فی التلفظ لكنهما متحدان فیما

صدقا علیہ المعنون لان تقدم الکلام الخ **قوله** الا انہ الخ جواب سوال وھو انہ ما الفائدۃ فی وضع المظہر
موضع المضمر مع ان الاصل الایجاز والاختصار فلا بد ان یرجع الیہ الضمیر فلجاب بقولہ الا انہ الخ **قوله** ھذان
مثالان جواب سوالین احدھما ان المقصود ھھنا بیان المسائل لا الامثلۃ فح صار ذکر المثالین عبثا والثانی
ان الغرض من المثال توضیح الممثل وھو یحصل بالواحد فلا حاجۃ الی التعدد اجاب بقولہ ھذان الخ حاصلہ
ان تعدد المثال مبنی علی تعدد الممثل فح صار ھذان المثالان لاول نوعی التحذیر وانما اورد لاول نوعی التحذیر
مثالین اشعارا علی ان المحذر منہ فی النوع الاول قد یکون اسما ظاھرا کالاسد فی نحو ایاک والاسد وقد
یکون تاویلیا کیحذف فی نحو ایاک وان تحذف لانہ مؤول بالحذف او اشعارا علی ان المحذر منہ قد یکون
ذاتا کما فی المثال الاول وقد یکون صفۃ کما فی المثال الثانی **قوله** بعد نفسک الخ ثم حذف الجار والمجرور
فی المعطوف اکتفاء بالمعطوف علیہ فصار بعد نفسک من الاسد والاسد ثم حذف الجار
والمجرور فی المعطوف اکتفاء بالمعطوف علیہ لان المقصود تبعید النفس من الاسد فصار بعد
نفسک والاسد ثم حذف الفعل لضیق الوقت فصار نفسک والاسد ثم حذف النفس لعدم الاحتیاج لانہ
یاتی بھا للفصل بین ضمیری الفاعل والمفعول وھو الکاف اصلہ بعدک فصار ک ثم الکاف ضمیر المتصل ولم
یجز استعمالہ بغیر ما اتصل بہ بدلناہ بالمنفصل فصار ایاک والاسد ھکذا البناء فی قولہ وان تحذف **قوله**
ضربہ بالعصا فیہ اشارۃ الی ان لقولہ ان تحذف معنی اخر غیر مراد ھھنا وھو السقوط وھذا المثال محمول فی
حق المحرم **قوله** وعلی التقدیرین جواب سوال وھو انہ یعلم من قولہ من الاسد انہ ھو المحذر منہ ومن قولہ
والاسد انہ ھو المحذر فھذا تدافع بین کلامی المص اجاب بقولہ وعلی التقدیرین **قوله** ولا یخفی الخ
اعتراض علی المص حاصلہ ان المراد بالاتقاء لا یخلو اما ان یراد المعنی الحقیقی او المجازی او کلاھما
فان کان الاول فتعریفہ لیس بجامع لعدم صدقہ علی النوع الاول لانہ لیس معمولا بتقدیر الاتقاء اصلا
وان کان الثانی فایضا لیس بجامع لعدم صدقہ علی بعض افراد النوع الثانی منہ لانہ معمول بتقدیر
اتق نحو الطریق الطریق وان کان الثالث یلزم الجمع بین الحقیقۃ والمجاز قلنا ھذہ العبارۃ محمولۃ علی حذف
المعطوف تقدیرہ بتقدیر اتق او نحوہ فان قیل اذا کان الاتقاء لازما فکیف یعمل فی الطریق قلنا ھذا
من قبیل حذف الایصال وھو ان یتعدی الفعل الی المقصود بواسطۃ حرف الجر ثم حذف ھو
ویبقی الفعل علی تعدیتہ **قوله** لانہ لا یقال اتقیت زیدا لان باب اتقیت لازمی لا یحتاج الی
المفعول لان معناہ پرہیز دین لا پرہیزانیدن فان قیل فعلی ھذا ینبغی ان لا یصح تقدیرہ فی نحو الطریق الطریق
ایضا بعین ما ذکرتم قلنا ان ذلک من قبیل حذف الایصال اصلہ اتق عن الطریق الطریق ثم نزع
الخافض فصار اتق فان قیل ینبغی ان یجعل مثال الاول النوعین بحذف الایصال ایضا قلنا ان ذلک
غیر جائز بسبب فساد المعنی لان ھنالک یصیر تقدیرہ اتق عن نفسک وھذا غیر مناسب **قوله**
فی اول النوعین غیر صحیح الخ لان اتق لا یقدر فی فرد من افرادہ وتقدیر بعد فی مثال النوع الثانی غیر
مناسب لان تقدیر بعد فی بعض افراد النوع الثانی جائز وفی بعض الافراد لا یجوز **قوله**

غیر مناسب فیہ اشارة الیہما **قوله** فالصواب فیہ اشارة الی الجواب حاصلہ ان العبارة علی حذف المعطوف تقدیرہ معمول بتقدیر اتق او نحوہ **قوله** بعد نفسک مما یؤذیک فیہ تامل لان نفسک محذ منہ لا محذ فکیف یصح القول بان المعنی بعد نفسک مما یؤذیک اللّٰہم الا ان یقال ان اتقاء الشخص من نفسہ والتحذیر منہا لیس الا لایقاعہا الشخص فی الضرر فالمحذر منہ فی الحقیقة ھی الضرر وھی محذاة بالمال واذا نظر بالمال صح ھذا المعنی **قوله** خارج عن النوعین لان المعمول فی النوع الاول محذر منہ فلا یکون داخلا فی النوع الاول ولا فی النوع الثانی لان المعمول فیہ مکرر والاسد لیس بمکرر **قوله** واجیب جواب بطریق التسلیم یعنی سلمنا ان لفظ الاسد فی ذلک لیس بتحذیر بل تابع لانہ معطوف علی قولہ ایاک والمعطوف تابع والتوابع خارجة عن المحدود من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات باعتبار ان التوابع کلہا ذکر لہم فیما بعد قال تقول الخ اشارة الی انہ یجوز فی المثال الاول من النوع الاول قرأتین وجہ الاول قد مر من قولہ حذف الجار والمجرور الخ ووجہ الثانی انہ حذف المعطوف من کل وجہ ثم حذف بعد والنفس من المعطوف علیہ ابدل المتصل بالمنفصل فبقی ایاک من الاسد فی المثال الثانی من الاول یجوز ثلثة قراءة ویعلم وجہ القرأتین من المثال الاول ووجہ الثالث ان حذف حرف الجر عن ان وان قیاس لان ان وان من حروف المصدر فجعلوا مدخولہ بتاویل المصدر فلا یفید المخاطب فائدة تامة فلا بد من الحاق الغیر وبتقدیر الالحاق یلزم طوالة الکلام ویقتضی التخفیف لانہا ثقیلة فیخفف بالتقدیر **قوله** وشذوذہ الخ جواب سوال وھو انہ لما کان تقدیر من ممتنعا ینبغی ان لا یصح تقدیرہ فی قولہ الطریق الطریق لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصریحة مع انہ یجوز تقدیر من فیہ اجاب بقولہ وشذوذہ حاصلہ ان المراد بالامتناع الشذوذ **قوله** مع غیر ان جواب سوال وھو انہ لما کان تقدیر من شاذا کما فی الطریق ینبغی ان لا یجوز تقدیرہ فی نحو ایاک وان تحذف اجاب بقولہ مع غیر ان وان شاذ تقدیرہ انما یکون بدونہما واما معہما فلا قولہ شذوذا مفعول مطلق لقولہ اشذ **قوله** الا نادرا کما فی قولہ تعالیٰ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ علیہ بحذف العاطف ای وقلت یعنی و نیست گناہ بر آن کسان در آن وقت کہ آمدند آن کسان بتو برای آنکہ تو سوار کنی آن کسان را و گفتی کہ نمی یابم من آن شئ را کہ سوار کنم شما را بالای آن شئ **قال** المفعول فیہ ای منہ المفعول فیہ او ھذا باب المفعول فیہ او المفعول فیہ ھذا کذا قال المصنف ھو ما فعل فیہ او ما فعل فی مسماہ بحذف المضاف علی الاحتمالین یجوز حذف للضالک الا لئن یوصف بہ المدلول فانہ فہم ما قیل ان یوم الجمعة مفعول فیہ لم یفعل فیہ اصلا بل فی مسماہ **قوله** ای حدث جواب سوال وھو انہ لا یصدق الحد علی شئ من افراد المفعول فیہ لانہ لا شئ من المفعول فیہ ما فعل فیہ فعل بمعنی اصطلاح کما ھو المتبادر لان المفعول مشتمل علی الامور الثلثة اعنی الحدث والنسبة والزمان ولا یفعل فیہ النسبة والزمان فیخرج عن الحد یوم الجمعة فی نحو صمت یوم الجمعة اجاب بقولہ ای حدث الخ حاصلہ ان المراد بالفعل الفعل اللغوی **قوله** تضمنا او مطابقة الخ جواب سوال وھو انہ ینبغی

عہ یعنی از مبتدا محذوف ... محذوف ... علیہ ... ظرف ... از مبتدا ... محذوف ...

ان لا یصیر یوم الجمعۃ مفعولا فیہ لانہ لا یفعل فیہ الفعل المذکور لان المذکور هو الفعل الاصطلاحی لا اللغوی اجاب بقولہ تضمنا و مطابقۃ فالفعل المطابقی ثابت اذا کان العامل مصدرا والفعل التضمنی ثابت اذا کان العامل فعلا اصطلاحیا ففی المثال المذکور وان لم یذکر الفعل فی یوم الجمعۃ مطابقۃ لکن ذکر تضمنا وهو الحدث **قولہ** فی ضمن الفعل او شبہہ جواب سوال وهو انہ ینبغی ان لا یصیر یوم الجمعۃ فی انا صائم یوم الجمعۃ مفعولا فیہ لانہ لا یفعل فیہ فعل مذکور تضمنا ولا مطابقۃ اجاب بقولہ فی ضمن الفعل الخ حاصلہ ان المراد بالحدث المذکور اعم من ان یکون فی ضمن الفعل او شبہہ **قولہ** الملفوظ او المقدر جواب سوال وهو ان المتبادر منہ الفعل الملفوظ فعلی هذا لا یکون التعریف جامعا لعدم صدقہ علی یوم الجمعۃ الواقع فی جواب من قال متی صمت لانہ مفعول فیہ مع انہ لا یفعل فیہ الفعل المذکور لا تضمنا ولا مطابقۃ ولا شبہہ لعدم ذکرہ اجاب بقولہ الملفوظ الخ **قولہ** کذلک ای وکذا شبہ الفعل ملفوظا او مقدرا وههنا من قبیل الثانی فلا یرد علی یوم الجمعۃ وقع فی جواب من قال متی انت صائم **قولہ** لکن بقی الخ هذا اعتراض حاصلہ ان الحد لا یصیر مانعا حیث دخل فیہ المفعول بہ فی مثل شهدت یوم الجمعۃ **قولہ** فلو اعتبر جواب سوال حاصلہ ان قید الحیثیۃ مراد ههنا ای المفعول فیہ ما فعل فیہ فعل مذکور من حیث انہ فعل فیہ فعل مذکور واما ذکر الیوم هناک فمن حیث انہ وقع علیہ الفعل المذکور **قولہ** ولا یخفی الخ اعتراض علی ذلک الجواب **قولہ** الا الزیادۃ الخ جواب عنہ **قولہ** بیان لما جواب سوال وهو ان تعریف المفعول فیہ صار تاما جمعا ومنعا بقولہ وهو ما فعل فیہ فعل مذکور فحینئذ لا حاجۃ الی قولہ من زمان او مکان بل صار مستدرکا اجاب بقولہ بیان لما الخ اشارۃ الی ان القیود فی التعریفات لیست کلها احترازیا بل بما یکون لزیادۃ ایضاح المعرف **قولہ** اشارۃ الی قسمی الخ جواب سوال وهو ان ایراد کلمۃ او فی التعریف شنیع لانها للتردید والتشکیک والتعریف للیقین وبینهما تناف ظاهر فاجاب بقولہ اشارۃ الخ یعنی فیہ اشارۃ الی انها للتنویع لا للتردید **قولہ** ضربان الخ جواب سوال وهو انا لا نسلم ان تعدد فی شرط لانتصابہ بل شرط لکون الاسم مفعولا فیہ لانہ یجوز ان یراد من ما الموصولۃ الاسم المنصوب لان البحث فی منصوبات الاسم والامر لیس کذلک اجاب بقولہ وهو ضربان الخ **قولہ** وهذا خلاف الخ هذا اعتراض حاصلہ ان المخالفۃ عن اصطلاحهم فی قوۃ الخطاء اجاب عنہ بقولہ خالفهم المص لانہ تابع للحق لا للرجال حیث قال وهو ای المفعول فیہ علی قسمین بظهور فی وبتقدیرها لانہ اسم لما فعل فیہ فعل مذکور وهو اعم من ان یکون بظهور فی او بتقدیرها فان قیل ان المخالفۃ عن القوم فی قوۃ الخطاء فالمناسب لہ ان لا یخالفهم اجیب بان المص تابع للحق لا للرجال والحق ما ذهب الیہ المص لان الحد صادق علی المجرور بها ایض فکیف لا یقول بہ المص ع **قال** المکان جواب سوال وهو ان الضمیر فی قولہ ان کان لا یخلو اما ان یکون راجعا الی الظروف او المکان فعلی الاول یلزم ارجاع الضمیر المفرد الی الجمع وعلی الثانی یصیر الجملۃ الخبریۃ خالیا من العائد الی المبتدا لان قولہ والظروف مبتدأ وقولہ ان کان مبهما قبل ذلک خبرہ اجاب بقولہ المکان حاصلہ ان الضمیر

راجع الی المکان لکن ارجاعہ الی المکان ادجاع الی الظروف فی الحقیقۃ لان بینہما اضافۃ بیانیۃ **قولہ** وان لم یکن جواب سوال الظاہر **قولہ** یقبل جواب سوال وھو ان قولہ فلا جزاء لذلک الشرط والجزاء لا یکون الا جملۃ وھو مفرد لانہ حرف اجاب بقولہ یقبل **قولہ** اذ لم یمکن حملہ علی الزمان المبہم ثم لم یحمل علی المکان المبہم ای اشترکا فی المکانیۃ لئلا یلزم الاستعارۃ من المستعیر **قولہ** من المکان جواب سوال وھو انہ ینقض بالدھر فانہ مبہم مع انہ لا یفسر بالجہات الست اجاب بقولہ من المکان حاصلہ ان المراد بالمبہم المکان المبہم لا الزمان المبہم والدھر زمان لان تفسیر الزمان المبہم بالجہات الست غیر جائز **قولہ** ولما لم یبینا ولہ جواب سوال وھو انہ فسر المکان المبہم بالجہات الست وبعض ظروف المکان یقبل تقدیر فی وھو عند ولدی لم یبینا ولہ قول المصنف بالجہات الست اجاب بقولہ ولما الخ حاصلہ انہما محمولان علی المفسر بالجہات الست فان قیل ان فی ذلک الحمل یلزم الاستعارۃ من المستعیر وھو باطل لان ھؤلاء محمولۃ علی المکان المبہم وھو علی الزمان المبہم قلنا انما یلزم ذلک اذا کان حملہما علیہ فی تقدیریۃ فی اما اذا کان فی غیرہا من الجہات الست فلا یلزم **قولہ** ولم یذکر وجہ جواب سوال وھو ان الدلیل غیر تام لان المدعی حمل عند ولدی وشبہہا علی المبہم واقام المصنف الدلیل علی حملہما فقط فالمدعی عام والدلیل خاص فاجاب بقولہ ولم یذکرہ اما علی ما فی بعض النسخ فلا یرد الاشکال لان کلیہما عامان فتم الدلیل **قولہ** لکثرتہ جواب سوال وھو انہ کیف یصح الحمل لان علۃ الحمل الاشتراک فی الابہام ولا ابہام فیہا اجاب بقولہ لکثرتہ لا لابہامہ **قولہ** حمل فیہ اشارۃ الی ان قولہ امابعد دخلت عطف علی قولہ عند ولدی **قولہ** علی المذہب الاصح فیہ اشارۃ الی ان الاصح صفۃ لا بد لہا من الموصوف وموصوفہا المذہب لا الاستعمال **قولہ** لکن الاصح انہ مفعول فیہ لان الفعل اذا انسب الی الشیء علی نحو الظرفیۃ لا یکون ذلک الشیء الا ظرفا لہ **قولہ** وھذا محل تامل فیہ اشارۃ الی الرد من طرف بعض النحاۃ علی المذہب الاصح وحاصل الرد انہ کیف یکون الدار فی المثال المذکور مفعولا فیہ بل ھی مفعول بہ قلنا ان دخلت مصدرہ الدخول والمصدر اذا کان علی وزن ان المفعول فالغالب فیہ ان یکون من اللازم ومصدر الفعل اللازم لا یقتضی المفعول بہ فکیف یکون الدار مفعولا بہ بل مفعول فیہ ایضا ان دخلت فعل والفعل یتم بالفاعل بدون ذکر الدار **قولہ** الا بعد تمام معناہ الخ من حیث التعقل لان الفعل موقوف علی الفاعل فی الامور الثلثۃ الصدور والتعقل والوجود وعلی المفعول بہ فی الامرین التعقل والوجود وعلی المفعول فیہ فی الوجود فقط **قولہ** ومما یؤید ذلک الخ ایضا فیہ اشارۃ الی الرد علی المذہب الاصح وحاصلہ کیف تکون الدار فی المثال المذکور مفعولا فیہ لان علامۃ المفعول فیہ ان الفعل اذا انسب الی مکان خاص بوقوعہ فیہ یصح ان ینسب الی مکان شامل لہ ولغیرہ وھھنا لیس کذلک والجواب ان ھذہ القاعدۃ اکثریۃ لا کلیۃ الا تری ان الرجل اذا قعد فی جمیع اجزاء البیت التی ھی جزء من الدار یصح نسبۃ القعود الی جمیع اجزاء البیت بقولہ قعدت فی جمیع اجزاء البیت ولا یصح نسبتہ الی الدار بقولہ قعدت فی جمیع اجزاء الدار فیجوز ان یکون ما بعد دخلت من ھذا القبیل **قولہ** دخلت البلد لعلک صدق الخو اغلیہ لا ازال اللہ اعزازہ

۱۲ ای وقوعہ خاص لمکان نسب الی الفعل اذا ای ان عہ ۱۲ نسبۃ الوقوع الدار برید الدخول الی لنسبۃ فعل المذکور ان النسبۃ ای ام یجمعہ

عن الانتقال من الخارج الی الداخل وھو لیس بخارج کما قال الشارح اذا قال الداخل فی البلد **قولہ** فیکون اشارة الی انہ لاخلاف ھھنا فیما بعد خلت لان قولہ علی الاصح صفة للاستعمال **قولہ** ونقل عن سیبویہ ان استعمال دخلت مع فی شاذ فعلم ان الاصح استعمالہ بدون فی **قولہ** بلا شریطة الخ جواب سوال وھو ان قولہ ولعامل مضمر مستدرک لان قولہ علی شریطة التفسیر مستغن عنہ فلا حاجة الیہ لانہ لما کان مفعولا علی شریطة التفسیر فھو لا یکون الا مضمر اجاب بقولہ بلا الخ **قولہ** کما مر فی المفعول بہ من اختیار النصب والرفع وقد سبق ایضا ما یجب نصبہ ویستوی فیہ الامران فیختار الرفع فی یوم الجمعة صمت فیہ ویختار النصب فی نحو ایوم الجمعة صمت فیہ واذا یوم الجمعة سرت فیہ ومثال ما لیس المفسر بالصفة کل یوم الجمعة صمت فیہ فی الصیف ومثال ما یستوی فیہ الامران نحو زید یسیر ویوم الجمعة سرت فیہ ومثال ما یجب نصبہ نحو ان یوم الجمعة سرت فیہ **قولہ** ای لقصد تحصیلہ الخ جواب سوال وھو ان التعریف لیس بجامع لانہ خرج عنہ التادیب فی نحو ضربت تادیبا لان المتبادر من قولہ لاجلہ انہ فعل بسبب وجودہ والتادیب لیس کذلک لانہ فعل القصد تحصیلہ لا بسبب وجودہ فاجاب بقولہ ای لقصد الخ یعنی ان التعریف اعم فانطبق الحد علی المحدود **قولہ** ای حدث الخ جواب سوال وھو ان التعریف لا یصدق علی فرد من افراد المحدود لان المراد من الفعل الفعل الاصطلاحی وھو مشتمل علی الحدث والنسبة والزمان وھو لا یفعل لاجلہ اجاب بقولہ احدث فیہ **قولہ** یتناول المفعول لہ لمثال الفاعل نحو زید ضارب عمرا تادیبا **قولہ** ای ملفوظا وانما فسر المذکور بالملفوظ لیکون اشارة الی ان المراد بالمذکور الذی مصدر الذکر بکسر الذال لان الذکر بضم الذال التعقل فیصدق التعریف علی التادیب فی نحو اعجبنی التادیب لان فعلہ متعقل فی ھذا الترکیب وھو ضربت زیدا تادیبا **قولہ** حقیقة او حکما جواب سوال وھو ان المتبادر من المذکور الملفوظ حقیقة فلا یتناول التعریف للتادیب فی جواب من قال لم ضربت زیدا لانہ مفعول لہ مع انہ لم یذکر الفعل لہ اجاب بما تری **قولہ** احتراز عن مثل اعجبنی الخ وانما احترز عنہ لانہ فاعل لاعجبنی وفعلہ لیس بمذکور وھو الضرب الذی فعل القصد تحصیلہ وفیہ نظر لان التادیب انما یخرج اذا جعل من القسم الاول من المفعول لہ واما اذا جعل من القسم الثانی فلا یخرج بل لان فعلہ ھو اعجبنی فعل مذکور فعل بسبب وجود التادیب فان قلت ان المراد انہ المفعول لہ ما فعل لاجلہ فعلا فاعلہ مذکور وحینئذ لابد ان یکون المفعول لہ غیر الفاعل فخرج التادیب فی اعجبنی التادیب لانہ فاعلہ قلت حینئذ یلزم استدراک قولہ المذکور لان التادیب فی اعجبنی التادیب خرج بدونہ فالجواب عن اصل السوال ان التادیب فی المثال اذا جعل من القسم الثانی من المفعول لہ ایضا خارج بقولہ مذکور لان التعجب لا یکون الا بعد حصول التادیب وحصولہ لا یکون الا بالضرب والشتم وغیرھما کرفع الرحمة فلا یکون حینئذ فعلہ مذکورا **قولہ** فی الجملة یعنی فی ترکیب آخر کما فی ضربت زیدا **قولہ** مثال لما فعل الخ جواب سوال وھو ان تعدد الامثلة باطل لان الغرض منہ توضیح الممثل والمثال الواحد کاف فی التوضیح فلا حاجة الی ایراد المثالین فاجاب بما تری **قولہ** فان التادیب الخ **فان قیل**

المفعول لہ

ان التادیب عین الضرب لانہما عبارتان عن استعمال الخشبۃ فی المحل المعین لکن مغائرتہما بالاعتبار لان ہذا الفعل بعینہ من حیث انہ مؤلم یسمی ضربا ومن حیث انہ سبب لاتصاف المضروب بالاخلاق الحسنۃ یسمی تادیبا فکیف یحصل بہ اجیب بانہ یحصل بہ ما تضمنہ التادیب ہو التادب وانما نسب الی التادیب لتضمنہ التادب ویکذب امتناع ضربتہ تادیبا کما صرح بہ الرضی ناقلا عن النحاۃ فالجواب انا لانسلم ان التادیب عین الضرب بل ہو احداث التادب والضرب سبب لاحداثہ ووسیلۃ الیہ **قولہ** والقائل فیہ اشارۃ الی ان قولہ خلافا مفعول مطلق لیخالف ثم المصدر مع الفعل فی محل الرفع خبر لقولہ والقائل **قولہ** ظاہرا فیہ اشارۃ الی انہ خلافا مفعول مطلق للنوع لان الخلاف علی نوعین ظاہر وخفی والمراد ہو الاول وایضا جواب سوال وہو ان الخلاف مصدر والقاعدۃ فیہ اذا خفض فاعلہ بالاضافۃ نحو سبحان اللہ او باللام نحو حمدا لہ یجب حذف فعلہ والشارح ذکر فعلہ وحاصل الجواب ان حذف الفعل اذا لم یکن مطلقا للنوع وہہنا للنوع یعنی ان خلاف المصدر نوع ظاہر **قولہ** یخالف خلافا ظاہرا والاظہر ان ینسب المخالفۃ الی الزجاج بان یقال یخالف الزجاج لہذا القائل خلافا لان النحاۃ اصل والزجاج فرع والخلاف انما وقع من الفرع لا من الاصل **قولہ** لاحاجۃ الی ہذا التقدیر فان لفظ یخالف فی قول الشارح علی صیغۃ المجہول والجار والمجرور اعنی قولہ للزجاج صفۃ لقولہ خلافا **قولہ** من غیر لفظہ جواب سوال وہو ان معنی ضربت مشتمل علی الضرب لا علی التادیب فکیف یکون التادیب مفعولا مطلقا لقولہ ضربت اجاب بقولہ من غیر لفظہ ای مغائر اللفظ الفعل **قولہ** ادبتہ بالضرب تادیبا فحذف الفعل وہو ادبت للاختصار دون التادیب وہو الضرب ولو حذف فالتادیب ہو الضرب لم یعلم ان التادیب بای شیء حصل ثم بعد حذف الفعل اقیم المصدر مقامہ فصار تقدیرہ ضربت تادیبا وقس علی ہذا البواقی من الامثلۃ **قولہ** وجبنت الخ وفیہ نظر لان القعود مغائر بالذات للجبن فکیف یصح ان یکون مصدرا مغائرا للفظ فعلہ مع انہ لابد من اتحاد المعنی بینہما اللہم الا ان یراد بالجبن اثر الکیفیۃ القائمۃ بالنفس وہو القعود عن الحرب کما یراد بالشجاعۃ الاثر المرتب علی الکیفیۃ النفسانیۃ وہو الاقدام **قولہ** اشترط انتصابہ الخ جواب سوال وہو ان تقدیر اللام شرط لانتصاب المفعول لہ لا للنصب لان النصب ہو الحرکۃ الحاصلۃ بالعامل وہو لایحتاج الی الشرط اجاب بقولہ اشترط انتصابہ الخ او فسر النصب بالانتصاب اشارۃ الی ان اضافۃ النصب الی الضمیر من اضافۃ المصدر الی المفعول دون الفاعل لان الغیر یاتی النصب لہ لا انہ یاتی النصب الی الغیر **قولہ** لاشرط کون الاسم الخ جواب سوال وہو ان الاصل فی الکلام الایجاز فینبغی ان یقول شرطہ تقدیر اللام اجاب بقولہ لاشرط کون الخ **قولہ** فالسمن الخ بفتح السین والزائر الخ منصوب علی المفعولیۃ بالاکرام المضاف الی الفاعل وہو الضمیر المجرور **قولہ** عندہ ای عند المصنف **قولہ** وخص اللام الخ جواب سوال وہو ان المفعول لہ کما یجیء باللام کذلک یجیء بمن والباء وفی فما وجہ تخصیص اللام بالذکر ولم یقل تقدیر اللام ومن والباء وفی اجاب بقولہ وخص اللام بالذکر الخ **قولہ** ای لاجلہا اما متعلق بمجموع الامثلۃ الثلثۃ او بالاخیر فقط **قولہ** ولما

کان تقدیر اللام جواب سوال وھو ان الاصل الایجاز والاختصار فلم قال المصنف فیما بعد انما یجوز حذفها ولم یقل وانما یجوز بارجاع الضمیر فی یجوز الی تقدیر اللام مع انه اخصر اجاب بقوله ولما کان وحاصل الجواب ان تقدیر اللام عبارۃ عن حذفها فی اللفظ وابقائها فی النیۃ ای عبارۃ عن مجموعهما فلو اکتفا بارجاع الضمیر الی تقدیر اللام لتوهم ان فی النیۃ محتاج الی الشرط والامر لیس کذلک بل المصنف ان حذفها عن اللفظ محتاج الی الشرط دون بقائها فی النیۃ فلدفع هذا الوهم قال انما یجوز حذفها والفرق بینهما ان التقدیر الاسقاط فی اللفظ دون النیۃ والحذف الاسقاط مطلقا سواء کان منویا فی النیۃ اولا وقیل الاسقاط مطلقا ای من حیث اللفظ والنیۃ ای نسیا منسیا **قوله** الی شرط ای لا یحتاج الی الشرط لا ابقائها فی النیۃ اصلا فلا حاجۃ الی الشرط لان النکتۃ للفادر لا للقادر والاتیان بالاصل اولی **قوله** فیجوز فیه اشارۃ الی ان المراد بالجواز الجواز بمعنی الامکان الخاص **قوله** عما اذا الخ ینبغی ان یقع احترازا عما اذا کان غیر فعل لیشتمل نحو جئتك للسواد ایتنا ولا احترازا مثل جئتك للعلم والکتابۃ لعدم اطلاق العین علیهما عرفا الا ان اراد من العین ما لیس بفعل **قوله** ای اتحد فاعله الخ ینقض بقوله تعالی الم تر الی الذی حاج ابراهیم فی ربه ان آتاه الله الملك فان قوله ان آتاه الله الملك مفعول له مع انه حذف اللام وفیه فاعل الفعل والمفعول له متغائران فالجواب ان حذف لام المفعول له جائز بعد اتحاد فاعلهما ان لم یکن مصدرا بان وان کان مصدرا بان فلا یشترط اتحاد الفاعل بل یحذف اللام مطلقا سواء اتحد الفاعل اولا لان حذف حرف الجر من ان وان قیاس **قوله** بان یتحد فاعله الخ جواب سوال وهو ان المتبادر من قوله مقارنا له فی الوجود الاتحاد الزمانیۃ فیخرج عنه قعدت عن الحرب جبنا لان زمان الجبن غیر زمان القعود لان الجبن موجود فی زمان قعوده وغیره فاجاب بقوله بان یتحد الخ حاصله ان المراد بالمقارنۃ فی الوجود اعم من ان یکون زمان وجودهما متحدا او یکون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر **قوله** الا باعتبار ثم اعلم ان مفهوم الضرب والتادیب متغائران لان الضرب حدث صدر عن الاعضاء الظاهرۃ التی هی غیر اللسان وکان مؤلما للمضروب والتادیب حدث صدر من الشخص سواء صدر من اللسان او غیره وکان سببا لاتصاف المفعول باخلاق الحسنۃ فالتادیب یصدق علی الضرب دون العکس **قوله** وانما اشترط جواب سوال وهو ان نصب الاسم انما یکون باعتبار انه جزء من الفعل او باعتبار العلاقۃ والامر لیس کذلك لان المفعول له لیس جزء من الفعل ولا علاقۃ بینهما ایضا اجاب بقوله وانما اشترط وحاصله ان العلاقۃ موجودۃ وهو التشبیه

قال المفعول معه

یرد علیه ان کلمۃ معه مفعول ما لم یسم فاعله لقوله المفعول لان الالف واللام الداخل علی لفظه موصولیۃ بمعنی الذی ولفظ المفعول بمعنی فعل والمفعول ما لم یسم فاعله لا یکون الا مرفوعا وهیهنا منصوب فاجاب عنه الفاضل الهندی بقوله هذا من قبیل وقد حیل بین العیر والنزوان حاصله ان لفظ المفعول لیس بمسند الی کلمۃ مع بل هو مسند الی المستکن فیه فهما بمعنی الذی فعل فعلا بمصاحبته کما فی قوله وقد حیل بین العیر والنزوان فقوله حیل صیغۃ فعل ماض مجهول بمنزلۃ قیل مسند الی ضمیر مصدره وهو الحیلولۃ فصار المعنی وقد حیل الحیلولۃ ولا یصح اسنادها الی کلمۃ بین لانه ظرف والظرف لا یکون الا من المنصوبات ولا یقوم مقام الفاعل ...

بحث المفعول معه

ماهو محط الفائدة قائما مقام الفاعل من غير قيد مخصص غير جائز فتبقى الاعتراض على المصنف ثم قوله
الشئ الذى فعل المصاحبة للرد على الفاضل الهندي حاصل الرد ان لفظ المفعول مسند الى كلمة مع التى عبر عنها
الشارح بالمصاحبة لكن نصبه باعتبار انه لازم النصب النحاة قد جوزوا اسناد الفعل الى لازم النصب تركه منصوبا
جريا على ما هو عليه فى الاكثر قيل ان الاعتراض كما ورد على المفعول معه كذلك يرد على المفعول به وفيه فلم
لم يتعرض هؤلاء قلنا لو يتعرض اليها ليبقى الاعتراض على المفعول معه كذلك **قوله** على قراءة
النصب جواب سوال وهو ان بين فى بينكم مقرو بقرأتين منصوب عند البعض مرفوع عند البعض
فباى قرءة اخذ اجاب بقوله على قراءة الخ حاصله ان الاستدلال به بناء على مذهب من قرء
بالنصب **قوله** هذا الرأى شريف جدا باعتبار ان فيه اقامة الشئ الذى هو محل الفائدة مقام الفاعل
وذلك الشئ هو لفظ مع لان به قد تميز عن المفعول المطلق وبه وله وفيه وايضا ان هذا الراى كان
خاليا عن التكلف الذى ذكره الفاضل الهندي وايضا ان جعل المصدر مسندا اليه من غير قيد
التخصيص غير جائز فان قيل ان بين قول الشارح لازم النصب وبين قوله على ما هو عليه فى الاكثر
تناقض لانه يفهم من الاول لان النصب لازم معه لا ينفك عنه فى وقت من الاوقات ويفهم من
الثانى انه منصوب فى الاكثر وينفك عنه فى بعض الاوقات قلنا ان اللزوم على نوعين لزوم منطقى
ولزوم عرفى والاول عبارة عن امتناع انفكاك اللازم بعد تصور الملزوم والثانى عبارة من ان يكون
بين اللازم والملزوم علاقة مصححة للانتقال وههنا من قبيل الثانى وهو موجودة لان كلمة بين اذا
اطلق ينتقل الذهن الى انه منصوب **قوله** لمصاحبة معمول فعل وفيه احتراز عن قوله كل رجل وضيعته
لان الوضيعة مذكورة بعد الواو التى بمعنى مع لكن ليس بمصاحبة مع معمول فعل **قوله** لاجل مصاحبة
الخ فيه اشارة الى ان اللام فى قوله لمصاحبة اجلية والمصاحبة علة غائية للذكر بعد الواو **قوله**
استوى الماء والخشبة فى العلو اى وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة
هناك مقياس يعرف بها قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ۱۲ عبد الغفور **قوله** وسواء كان فيه
اشارة الى ان نصب قوله لفظا ومعنى بناء على انه خبر لكان المحذوف **قوله** اى لفظيا
جواب سوال وهو ان الاصل ان يكون خبر كان محمولا على اسمها وههنا لا يصح الحمل فاجاب
بقوله لفظيا حاصله ان الخبر بحذف ياء النسبة فيكون جاريا مجرى المشتقات فيصح الحمل **قوله**
اى معنويا جواب سوال مثل ما مر الآن وانفا **قوله** والمراد بمصاحبة جواب سوال وهو انه ينقض
بعمرو فى جاءنى زيد وعمرو فانه مذكور بعد الواو ومع مصاحبة معمول فعل فى الصدر ومع ذلك
انه ليس بمفعول معه اجاب بقوله والمراد حاصله انا لا نسلم انه مصاحب بمفعول الفعل لان المعتبر
فى المصاحبة الاشتراك فى اصل الفعل فى الزمان والمكان الواحد كما قال الشارح وههنا اتحاد
الزمان والمكان ليس بشرط فيه لانه يجوز ان يجئ زيد فى وقت والعمرو فى وقت اخر **قوله**
واعلم ان مذهب الخ رد على بعض النحاة كعبد القاهر الجرجانى حيث جعل معمول الفعل

منصوبا بالواو ووجہ الرد ان الواو عامل خفیف لانہا حرف بخلاف الفعل لانہ عامل قوی فی العمل **قولہ** وانما وضعوا الخ جواب سوال وھو ان المصاحبۃ ھو المعنی الحقیقی لکلمۃ مع والواو معنی مجازی فمن ای جہۃ عدل عن ذکر مع الی ذکر الواو فاجاب بقولہ وانما وضعوا الخ **قولہ** واصلہا جواب سوال وھو انہ ما الوجہ لتخصیص الواو عن سائر الحروف مع ان سائرھا ایضا اخصر اجاب بقولہ اصلہا حاصلہ ان اصل ذلک الواو الجمع ثم فی المفعول معہ بمعنی مع والجمعیۃ تناسب المعیۃ المستلزم للجمعیۃ **قولہ** ای وجد الخ فیہ اشارۃ الی ان لفظ کان تامۃ لا ناقصۃ **قولہ** ما یدل علی الحدث جواب سوال وھو ان جواز الوجہین او تعین احدھما کما یجیٔ فی المفعول معہ الذی ذکر مع الفعل کذلک یجری فی المفعول معہ الذی ذکر مع شبہ الفعل من اسمی الفاعل والمفعول وغیرھما ایضا فما الوجہ لتخصیص الفعل اجاب بما تری **قولہ** وغیرھا کاسم التفضیل وظروف الزمان والمکان والآلۃ **قولہ** لم یجب جواب سوال وھو انہ ینقض بعمرو فی نحو ضربت زیدا وعمرا لانہ مذکور بعد الواو والفعل فیہما لفظی وعطفہ جائز مع انہ لا یجوز فیہ الوجہان اجاب بقولہ لم یجب وفی ھذا الترکیب العطف واجب لان الاصل فی ھذا الواو العطف وانما عدل عنہ الی النصب للتنصیص علی المصاحبۃ ولا یمکن تنصیص النصب علی المصاحبۃ فی المثال المفروض لان النصب فی العطف اظہر اجب **قولہ** لم یمتنع جواب سوال وھو انہ ینقض بنحو جئت وزیدا لان فی ھذا الترکیب لم یجب العطف فیہ مع انہ لم یجز فیہ الوجہان بل تعین النصب فاجاب بقولہ ای لم یمتنع وفی ھذا الترکیب العطف ممتنع لعدم تاکید المتصل بالمنفصل وعدم الفصل فلم یجز فیہ الوجہان بل تعین النصب **قولہ** لوجوب العطف فیہ وانما یعدل عنہ لیدل ما بعدھا علی المصاحبۃ والنصب فی ھذا الترکیب لا یدل علیہ لانہ لا یعلم ان نصب عمرو فی ھذا الترکیب من جہۃ انہ مفعول معہ او من جہۃ انہ معطوف علی زید فتعین للعطف فان قیل انہ ینقض بنحو کفاک وزیدا درھم فان زیدا ایضا لا یدل علی المصاحبۃ لانہ لا یعلم ان نصبہ من جہۃ انہ معطوف علی الضمیر المنصوب او من جہۃ انہ مفعول معہ فینبغی ان یکون العطف واجبا والامر لیس کذلک قلنا سلمنا ذلک لکن الضمیر فی کفاک وان کان ضمیر فصل لکنہ متصل بالفعل لشدۃ اتصالہ فصار کالجزء من الفعل فلم ینتقل الذہن الی العطف بل المتبادر ان زیدا منصوب علی انہ مفعول معہ **قولہ** العطف النصب فعلم لما قیل ان الوجہان تثنیۃ وھو عبارۃ عن الدلیل ولیس ھہنا دلیلان فاجاب بما تری **قولہ** علی المفعول یعنی ان المراد بالنصب ھو النصب علی المفعولیۃ لسوق الکلام فیہا **قولہ** جائزان جواب سوال وھو ان قولہ فالوجہان جزاء شرط وجزاء الشرط یکون جملۃ والوجہان مفرد فاجاب بقولہ جائزان حاصلہ ان قولہ فالوجہان مبتدأ محذوف الخبر فالجزاء جملۃ اسمیۃ **قولہ** بالرفع علی العطف ای عطف زید علی الضمیر المتصل لتاکیدہ بالمنفصل لکنہ لا یستلزم من التاکید استقلالہ لیصح العطف لان المنفصل شئ والمتصل شئ اخر الا ان یقال انہما فی الحقیقۃ شئ واحد اولانہما ضمیر المتکلم فلما کان المنفصل مستقلا لزم عنہ استقلال المتصل من وجہ فیصح العطف علیہ ویرد علیہ انہ لم لا یجوز ان یکون معطوفا علی المنفصل مع قربہ واستقلالہ من کل وجہ واجیب عنہ بانہ لو عطف علیہ لزم ان یکون ایضا تاکیدا للمتصل کالمنفصل لان المعطوف فی حکم المعطوف علیہ وھو باطل لان التاکید یکون

٥ وانما وجب العطف لان الاصل فی الواو العطف ١٢

قسمان لفظی ومعنوی کما عرف فی موضعہ وھو لیس بواحد منھما **قولہ** او ان لم یجز الخ جواب سوالین احدھما ان الاستثناء من علی المستفاد من قول الشارح لم یجب فی تفسیر قول المصنف جاء یدل علی ان فی المستثنی وجوب العطف وان کان العطف واجبا فکیف تعین النصب وکیف یطابق مثال المصنف بجئت وزیدا لان الممثل وجوب العطف فی المثال العطف ممتنع وثانیھما ان قولہ والا شرط وھو لا یکون الا جملۃ وھو حرف الاستثناء ھھنا فاجاب بقولہ ای ان لم یجز العطف حاصل الدفع الاول انا لا نسلم انہ استثناء من علی الوجوب بل ھو استثناء من الجواز فالمستثنی علی جواز العطف واذا کان العطف ممتنعا تعین النصب وطابق المثال مع الممثل وحاصل الدفع الثانی ان قولہ الا معناہ الاصلی وان لم یجز العطف واذا کان کذلک کان الشرط جملۃ فعلیۃ **قولہ** بل یمتنع جواب سوال وھو ان قولہ ان یجز بمعنی لم یجب بالامکان العام المقید بجانب العدم فینتقض بنحو جئت انا وزید بانہ لم یجب العطف فیہ مع انہ لم یتعین النصب فیہ بل جواز الوجھین فاجاب بقولہ بل یمتنع حاصلہ انا لا نسلم ان لم یجز بمعنی لم یجب بل بمعنی یمتنع وفی ھذا المثال لم یمتنع العطف فلھذا جاز الوجھان فیہ **قولہ** ای امر الخ جواب سوال وھو ان کان تامۃ بمعنی وجد والفعل فاعلہ وھو ذو الحال ومعنیا حال منہ والحال محمول علی ذی الحال وھھنا لا یصح الحمل لان المعنی مصدر وھو لا یحمل الا علی افرادہ والفعل لیس من افرادہ فکیف یصح الحمل فاجاب بقولہ ای امر حاصلہ ان المعنی حال باعتبار الموصوف وھو امر **قولہ** معنویا جواب سوال وھو انہ اذا کان صفۃ امر فالصفۃ ایضا محمولۃ علی الموصوف وھھنا لا یصح الحمل فاجاب بقولہ معنویا **قولہ** مستنبطا عطف تفسیر لقولہ معنویا **قولہ** ای لم یمتنع جواب سوال وھو ان قولہ جاز العطف بمعنی لم یجب العطف بالامکان العام المقید بجانب العدم فینتقض بنحو ما شانک وعمرا فانہ لا یجب العطف فیہ بھذا المعنی مع انہ لم یتعین فیہ العطف بل لا یجوز فضلا عن التعین فاجاب بقولہ ای لم یمتنع الخ اشارۃ الی ان المراد ھو الامکان العام المقید بجانب الوجود فعدم العطف لیس بضروری ای سواء کان وجودہ ضروریا اولا فقال لم یمتنع لیصدق قولہ تعین العطف **قولہ** ای وان لم یجز الخ جواب سوال علی نحو ما اطلق فیما مر انہ انما فسرہ بقولہ وان لم یجز لان الشرط لا یکون الا جملۃ ثم اضرب عنہ بقولہ بل امتنع لان لم یجز بمعنی عدم الوجوب **قولہ** فانہ الخ ھذا دلیل التطبیق المثال مع الممثل **قولہ** ولم یجز جواب سوال وھو انہ لم لا یجوز عطف عمرو فی المثال الثانی علی الشان فاجاب بقولہ لم یجز حاصلہ انہ لو عطف علیہ لفظا لفسد المعنی اذ المعنی ح وما شانک ونفس عمرو وسوال السائل عن شانھما لا عن شان احدھما ونفس الاخر **قولہ** اذ السوال عن شانھما قیل ینبغی ان یعطف علی الشان بحذف المضاف تقدیرہ ما شانک وشان عمرو قلنا فعلی ھذا یکون السوال عن الشان المتعدد وھذا لیس بمقصود بل المقصود ھو السوال عن شان واحد قیل یعلم من عبارۃ الشارح اعنی قولہ اذ السوال عن شانھما ان المقصود ھو السوال عن الشان المتعدد فعلی ھذا لا یطابق الدلیل علی المدعی قلنا ان لقولہ عن شانھما معنیین احدھما ھو السوال عن الشان المشترک بینھما والثانی ھو السوال عن شان زید مستقلا وعن

شان عمرو مستقلاً والمراد ههنا هو الاول قوله وانما حكمنا بمعنوية الخ فيه اشارة الى ان قوله لان
المعنى ما تصنع دليل للمدعى المحذوف وهو معنوية الفعل قال المص لان المعنى الخ اللام عوض عن المضاف اليه
تقديره لان معنى الامثلة قوله وما يماثله جواب سوال وهو ان التقريب غير تام لان المدعى معنوية
الفعل فى الامثلة الثلثة والدليل لا يثبت المدعى فى المثالين الاخيرين لان قوله ما تصنع انما يكون معنى لهما لا
للاول بل معنى الاول ما يصنع اجاب بقوله وما يماثله يعنى العبارة على حذف المعطوف قوله الحال فى اللغة
الانقلاب وفى الاصطلاح ما يبين هيئة الفاعل قوله لما فرغ الخ هذا ترغيب للمبتدى يعنى يريد غبته
بسبب ان يشرع فى بحث جديد قيل ان تعريف الحال ليس بجامع لعدم صدقه على راكبا فى جاءنى زيد راكبا
غلامه لانه حال ولم يبين هيئة الفاعل ولا المفعول ولا كلاهما قلنا انه قد مر تعريفه بحذف المعطوف
تقديره ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به او كلاهما او ما يتعلق بهما ثم قال الشارح اى من حيث هو فاعل
جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه يدخل فيه صفة الفاعل او المفعول به نحو جاءنى زيد العاقل ورأيت
زيدا العاقل فانها ايضا يبين هيئة الفاعل والمفعول به مع انه ليست بحال فاجاب بقوله اى من حيث الخ حاصله
انها تخرج بقيد الحيثية فانها دالة على هيئة الذات مطلقا لا من حيث انه فاعل او مفعول به لان الصفة تدل
على معنى فى متبوعه سواء كان ذلك المتبوع فاعلا ام لا الا ترى ان اتصاف زيد بالعاقل جائز سواء ذكر
معه لفظ جاءنى اولا بخلاف الحال فانها دالة على هيئة الذات لا مطلقا بل من حيث انه فاعل او مفعول
به قوله كما هو الظاهر جواب سوال وهو ان الهيئة ذكر مطلقا غير مقيد بقيد الحيثية فمن اين يعلم
قيد الحيثية فاجاب بقوله كما هو الظاهر الخ ووجه الظهور ان هذا المقام مقام التعريف وقيد الحيثية
مراد فى التعريف وانما حذف فالاكتفاء بالشهرة لكن يرد على تعريف الحال ان ذكر كلمة او مناف للتعريف لان
التعريف للامتياز وكلمة او للتشكيك والترديد اجيب بانها ههنا للتنويع لا للترديد فلا ينافى التعريف
فان قيل هذا مخالف لما صرح به الشارح فيما بعد بقوله وهذا الترديد على سبيل منع الخلو قلنا سلمنا انها
للترديد كما قلت لكن الترديد على نوعين ترديد فى العلم وترديد فى النوع والمنافى للتعريف القسم
الاول لا الثانى ومراد الشارح بالترديد الترديد النوعى قوله وهذا الترديد الخ جواب سوال وهو انه يخرج
عن التعريف راكبين فى نحو ضرب زيد عمرا راكبين لان كلمة او لاحد الامرين المذكورين اى الحال ما يبين
هيئة الفاعل فقط او المفعول به فقط لا لمجموعهما فاجاب بقوله وهذا الترديد الخ حاصله ان راكبين انما
يخرج اذا كانت كلمة او للانفصال الحقيقى وههنا ليس كذلك بل لمانعة الخلو قوله سواء كان فيه اشارة
الى ان لفظا ومعنى خبر لكان المحذوف قوله لفظيا جواب سوال مثل ما مر قوله ومنطوقه مصدر
ميمى بمعنى النطق تفسير لقوله لفظا الكلام يعنى يكون فاعلية الفاعل ظاهرا فى الكلام كما فى قولهم
جاءنى زيد راكبا وهكذا فى المفعول به مثل ضربت زيدا قائما قوله سواء كانا ملفوظين الى آخره جواب
سوال وهو ان قائما فى نحو زيد فى الدار قائما حال عن الضمير المستكن فى الظرف وليس فاعلية
المستكن بملفوظة فاجاب بقوله سواء كانا الخ والمستكن ملفوظ حكما وفاعليته باعتبار

لفظ الکلام وھو فی الدار قائما ومثال المفعول الملفوظ ظاھرا وحکما نحو قولہ نحو مسلمی فعاو ھو مفعول بہ معنیً ای مایماثلہ فعا ومثال الفاعل المعنوی نحو قولہ والنون زائدۃ لانہ فی ظاھر الترکیب خبر المبتدأ وھو ھی الخ لکنہ فی المعنی فاعل الفعل محذوف وھو ممتنع فافہم ومثال المفعول المعنوی نحو ھذا زید قائم فافہم **قولہ** معنویلجواب سوال مثل ما مر من غیر مرۃ **قولہ** باعتبار معنی آہ ای باعتبار الفعل المفہوم من لفظ ھذا اعنی اشیرا وابنہ الاول مفہوم من الذال والثانی مفہوم من الھاء فصار المعنی اشیر زیدا قائما فمفعولیۃ زید ھہنا باعتبار المعنی **قولہ** والمراد جواب سوال وھو انہ قد یقع الحال عن المفعول معہ نحو جئت انا وزیدا راکبا مع انہ لیس بحال عن الفاعل والمفعول بہ بل ھو حال عن المفعول معہ وھو زید اجاب بقولہ والمراد الخ حاصلہ انہ انما یقع الحال عنہ لکونہ بمعنی الفاعل والمفعول بہ لمصاحبتہ ایاہ فی صدور الفعل عنہ ووقوعہ علیہ **قولہ** وکذا المفعول المطلق جواب سوال وھو انہ قد یقع الحال عن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شدیدا مع انہ لیس بحال عن الفاعل والمفعول بہ اجاب بقولہ وکذا الخ حاصلہ ان الحال من غیر الفاعل والمفعول بہ لا یقع الا بجعلہ فی معناھما فلا یقال ضربت الضرب شدیدا الا بتاویل احدثت الضرب شدیدا فیکون حالا عن المفعول بہ لفظا او حکما اما لفظا فلان الضرب مفعول بہ بتاویل ضربت الضرب شدیدا بمعنی احدثت الضرب فان العامل فیہ احدثت دون ضربت فصار مفعولیتہ باعتبار اللفظ والنطق واما حکما فلان العامل فیہ ملفوظ حکما **قولہ** وکذا یدخل الخ جواب سوال وھو انہ قد یقع الحال عن المضاف الیہ کقولہ تعالیٰ بل نتبع ملۃ ابراھیم حنیفا وقولہ تعالیٰ اَیُحِبُّ اَحَدُکُمْ اَنْ یَّاْکُلَ لَحْمَ اَخِیْہِ مَیْتًا فاجاب بقولہ وکذا **قولہ** یصح حذفہ وقیام الخ وانما یقوم المضاف الیہ مقام المضاف لان متابعۃ الملۃ متابعۃ ابراھیم وکذا اکل لحم اخیہ اکل اخیہ لان اللحم عین اخیہ **قولہ** او کان المضاف جواب سوال وھو ان مصبحین فی قولہ تعالیٰ ان دابر ھؤلاء مقطوع مصبحین حال عن ھؤلاء اضیف الیہ لفظ دابر والدابر لیس بفاعل ولا مفعول بل ھو اسم ان ولا یصح حذفہ واقامۃ ھؤلاء مقامہ مع انک قلت فیما سبق ان الحال عن المضاف الیہ انما یصح اذا کان المضاف فاعلا او مفعولا ویصح حذفہ واقامۃ المضاف الیہ مقامہ فاجاب بقولہ او کان حاصلہ انا لا نسلم ان دابر لیس بفاعل بل ھو فاعل حکمی لانہ مفعول ما لم یسم فاعلہ للضمیر المستکن فی قولہ مقطوع **قولہ** ولو قرئ الخ والغرض من ھذہ العبارۃ رد علی بعض الشروح کفاضل الھندی فانھم اجابوا عن الاشکال الوارد بالحاصل من المفعول معہ والمفعول المطلق بان قولہ ما یبین الخ علی صیغۃ الماضی المعلوم اعنی **نسخہ** وھو ان تعریفہ لیس بجامع لعدم صدقہ علی راکبا فی بحث زیدا راکبا وعلی شدیدا فی ضربت ضربا شدیدا وعلی حنیفا ومیتا فی قولہ تعالیٰ بل نتبع ملۃ ابراھیم حنیفا وان یاکل لحم اخیہ میتا وعلی مصبحین فی قولہ تعالیٰ دابر ھؤلاء مقطوع مصبحین لان ھؤلاء احوال لم یبین ھیئۃ الفاعل والمفعول بل ھیئۃ المفعول معہ کما فی الاول والمفعول المطلق کما فی الثانی والمضاف الیہ کما فی الثالث والرابع والمفعول ما لم یسم فاعلہ کما فی الخامس اجاب بقولہ والمراد الخ ١٢ مفتی عبدالرحیم

تبین من باب تفعل وح صار الهیئة فاعله الجار والمجرور متعلق بقوله تبین او یبین علی صیغة المضارع المجهول من باب التفعیل والجار والمجرور متعلق بقوله یبین لعود الضمیر الی کلمة ما لیرتبط الصلة بالموصول او الصفة بالموصوف واذا کان کذلک فینبغی ان یقال المفعول مطلقا عن قید فیتنا ولا المفعول المطلق والمفعول معه ایضا فلا حاجة الی تعمیم الفاعل والمفعول من الحقیقی والحکمی کما قال الشارح ووجه الرد ان فیما قالوا ارتکاب امر بعید عن وجهین احدهما تعلق الجار والمجرور بالبعید والثانی ارجاع الضمیر الی ما فی متعلق الصلة او الصفة لا فی نفسهما وایضا ان فیما قالوا وان دخل الحال عن المفعول المطلق ومعه لکن لا یدخل الحال عن المضاف الیه فبالضرورة یحتاج الی تعمیمها الی الحقیقی والحکمی لیدخل ما وقع حالا عن المضاف الیه **قوله** مثال اللفظی الخ جواب سوال وهو ان المصنف فی صدد بیان القواعد لا الامثلة فالمناسب له ان لم یذکر المثال وان ذکر فی بعض المواضع للتوضیح فالمثال الواحد کاف للتوضیح فلا حاجة الی الامثلة الثلثة فاجاب بقوله مثال اللفظی الخ حاصله ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثل **قوله** مثال اللفظی جواب سوال مثله امر وایضا فیه رد علی المصنف حیث ذکر فی شرح الامالی للکافیة انه مثال للحال عن الفاعل المعنوی لان تعلق الجار والمجرور لیس من ضروریات متعلقات معنی الکلام لانه کما یصح قوله زید استقر فی الدار کذلک قوله زید فی الدار ولما لم یکن من ضروریاته صار بمنزلة المعنی المفهوم من فحوی الکلام ووجه الرد ان المعنی المفهوم عبارة عن عدم الذکر الصریحی والتقدیری و متعلق الجار والمجرور من قبیل الثانی **قوله** مثال الخ جواب سوال مثله امر **قوله** ولا شک الخ جواب سوال وهو ان هذا مبتدأ و زید خبره و مفعولیته باعتبار معنی الاشارة و التنبیه المفهومین من لفظ هذا لان معنی قوله هذا زید ای انبه زیدا او اشیر زیدا فحینئذ هما مقدرین فی نظم الکلام اذا کان مقصود المتکلم الاخبار بهما عن نفسه فاذا کان الامر کذلک فلا یکون المفعول معنویا لان مفعولیته یفهم من لفظ هذا فکیف یصح قوله لان مفعولیة زید لیس باعتبار لفظ هذا الکلام ومنطوقه وتقدیر الجواب ان ما یقصده المتکلم هو الاشارة والتنبیه الخ مطلقا لا التنبیه والاشارة المنسوبین الی المتکلم حتی یقدر فی نظم الکلام اشیر وانبه ویصیر زیدا مفعولا به لفظا بل هما خارجان عن منطوق الکلام ومفهومان عن فحواه فلا یکون منطوقین بل مفهومین **قوله** المعتبر لصحة الخ جواب سوال وهو انه اذا لم یکونا منطوقین فحینئذ لا حاجة الی اعتبارهما اجاب بقوله المعتبر الخ **قوله** اما الفعل الخ جواب سوال وهو ان المقرر فیما بینهم ان المعطوف اذا کان باما فتقدیر المعطوف علیه باما الاخری واجب[1] اذا کان باو فاولی وههنا عطف المصنف قوله او شبهه او معناه باو ولم یصدر المعطوف علیه باما وفیه ترک الاولی اجاب بقوله اما الخ حاصله ان التقدیر اعم من ان یکون حقیقة او حکما وههنا من قبیل الثانی **قوله** الملفوظ جواب سوال ۱۲

[1] ای واذا کان المعطوف باو فتقدیر المعطوف علیه باما اولی ۱۲ م

وهو ان يكون عامل الحال في نحو ضربت زيدا قائما مستقيم واما في نحو زيد في الدار قائما فغير مستقيم مع ان العامل فيه الفعل ايضا حاصل الجواب ان الفعل اعم من ان يكون ملفوظا كما في المثال الاول او مقدرا كما في المثال الثاني **قوله** ان كان الظرف جواب سوال وهو ان الظرف ان كان مقدرا باسم الفاعل كما هو مذهب الكوفيين فغير مستقيم اجاب بما ترى **قوله** من تركيبه جواب سوال وهو ان ذكر قوله او معناه بعد قوله او شبهه مستدرك لان معناه كهذا يغني عن قوله يعمل عمل الفعل ايضا اجاب بقوله وهو من تركيبه الخ حاصله ان شبه الفعل هو الذي يعمل عمل الفعل و يكون من تركيب الفعل يعني يكون حروف الفعل موجودة فيه كاسم الفاعل فان حروف ضرب موجودة في ضارب ويعمل عمله واما معناه وان كان يعمل عمل الفعل كهذا لكن هو ليس من تركيب الفعل فحينئذ لا يكون ما لك في قوله ما لك وزيدا شبه الفعل لانه ليس من تركيب ما تصنع **قوله** ان كان الظرف مقدرا جواب سوال وهو ان العامل في نحو زيد في الدار قائما اسم الفاعل اذا كان الظرف مقدرا باسم الفاعل كما هو مذهب الكوفيين واما اذا كان مقدرا بالفعل فلا يكون العامل اسم الفاعل فاجاب بقوله ان كان الخ **قوله** حسن ضاحكا نوقض في صحة هذا التركيب بان المصنف صرح في مباحث صفة المشبهة بان المعمول المنصوب المنكر للصفة المشبهة ليس الا تميزا فلا يجوز ان يكون حسن عاملا في ضاحكا على حاليته للفاعل المستتر في حسن فافهم اجيب عنه انه جاز ان يكون صحة التمثيل مبنيا على مذهب البعض **قوله** من غير الخ جواب سوال وهو ان الفعل المقدر ايضا مستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به اجاب بقوله من غير الخ حاصله ان الفعل المقدر قد يصرح نحو زيد مستقر في الدار وقد يقدر نحو زيد في الدار **قوله** وليتك عندنا مقيما **فان قيل** المثال لا يطابق مع المثل لان مقيما حال من متعلق الظرف فعاملها الظرف دون التمني **قلنا** لا نسلم انها حال من متعلق الظرف بل هو حال عن الضمير المنصوب في ليتك فاذا كان كذلك فعاملها معنى التمني وهكذا السوال والجواب في قوله ولعله في الدار قائما **قوله** اي شرط الحال **فان قيل** ان الحال مذكر فكيف يرجع اليه ضمير المؤنث **قلنا** الحال مؤنث سماعي واعلم ان المؤنث السماعي ما يعامل به معاملة المؤنث وان لم يوجد فيه علامة التانيث نحو الدار دار وان انهدمت حوائطها والمذكر ما يعامل به معاملة المذكر وان وجدت فيه علامة التانيث نحو البيت بيت بعد انهدامه **قوله** والتعريف زائد ونوقض على الخبر لان الغرض منه الحكم على المبتدأ ولا يجب فيه التنكير **قوله** ان يكون الخ اشارة الى ان قوله وصاحبها معرفة عطف على الضمير المرفوع في ان تكون وانما زاد لفظ ان يكون لان الغرض فيه رد على بعض الشروح الكافية كالهندي والغاية حيث جعلوا قوله وصاحبها معرفة عطفا على الجملة السابقة وهي قوله وشرطها ان تكون نكرة واستدلوا بانه لو كان عطفا على الضمير المرفوع المستتر في ان تكون صار التقدير هكذا وشرطها ان يكون نكرة وشرطها ان يكون صاحبها معرفة فعلى هذا تقييد كون صاحبها معرفة بقوله غالبا ليس بصحيح

لان غالبیۃ کون صاحبہا معرفۃ المنبئۃ عن التخلف فی بعض المواد تنافی الشرطیۃ لانہا مقتضیۃ للتخلف
والشرط یقتضی اللزوم وبینہما منافاۃ فاجاب عنہ الفاضل الهندی وصاحب الغایۃ وقالوا انہ لیس
بمعطوف علی الضمیر المرفوع المتصل بل علی قولہ وشرطہا ان تکون نکرۃ لان قولہ صاحبہا مرفوع
علی انہ مبتدأ وقولہ معرفۃ مرفوع علی انہ خبرہ وهذہ الجملۃ عطف علی الجملۃ السابقۃ وهی قولہ
شرطہا ان تکون نکرۃ وحاصل الرد ان قولہ صاحبہا عطف علی اسم ان تکون اعنی بہ الضمیر المستتر
فیہ قولہ معرفۃ منصوب عطف علی قولہ نکرۃ وتکون الجملۃ السابقۃ مع اسمہا وخبرہا خبرا
للمبتدأ وهو قولہ شرطہا فکذلک هذہ ایضا **قولہ** لانہ محکوم علیہ فی المعنی فیہ نظر لان المضاف
الیہ ایضا محکوم علیہ فی المعنی فینبغی ان یکون المضاف معرفۃ ولیس کذلک بل یجوز ان یکون نکرۃ
نحو غلام رجل **قولہ** ای لیس اشتراطہا جواب سوال وهو ان تقیید الشرط بکون صاحبہا
معرفۃ غیر جائز لان غالبیۃ کون صاحبہا معرفۃ المنبئۃ عن تخلفہ فی بعض المواد تنافی الشرطیۃ
لانہا تقتضی عدمہ اجاب بقولہ ای لیس اشتراطہا حاصلہ ان قولہ غالبا قید للاشتراط لا لکون
صاحبہا معرفۃ وفی هذا الجواب رد علی الفاضل الهندی فی الجواب عن ذلک الاعتراض من
ان قولہ صاحبہا مبتدأ وخبرہ قولہ معرفۃ معطوف علی قولہ وشرطہا لا علی اسم ان تکون
حتی لا یرد ذلک الاعتراض ووجہ الرد ان فیہ صرف الکلام عن ظاهرہ وایضا انہ عطف
علی اسم ان تکون **قولہ** موصوفۃ قیل لو قال مخصوصۃ موضع موصوفۃ لیشتمل النکرۃ المضافۃ
لکان اولی نحو جاء فی غلام رجل راکبا قلت لو قال مخصوصۃ تناول جمیع الصور لان ذا الحال فی جمیع
الصور نکرۃ مخصوصۃ فحینئذ لا یحسن المقابلۃ بینہ وبین باقی الصور فان قیل لو ذکر قولہ مخصوصۃ
موضع موصوفۃ لاستغنی عن باقی الصور مع شمولہ النکرۃ المضافۃ ایضا قلنا نعم یشتمل ذکر قولہ مخصوصۃ
موضع موصوفۃ باقی الصور مع شمولہ النکرۃ الموصوفۃ لکن فی ذکر الباقی الصور فائدۃ اخری وهی
معلومیۃ مواضع ذی الحال نکرۃ فان قیل لم لم یذکر النکرۃ المضافۃ قلنا لشهرتہ **قولہ** ان
جعلت الخ انما قال هذا لان البعض جعلہ حالا من ضمیر حکیم وذلک لیس مما نحن فیہ
لان الضمائر من المعارف وکلامنا فی النکرۃ المخصصۃ **قولہ** او بعد الا انقضاء الخ ولقائل
ان یقول ان قولہ او بعد الا عطف علی قولہ فی حیز الاستفهام وذلک صفۃ لقولہ نکرۃ وهذا
العطف غیر جائز لانہ یصیر تقدیرہ بان یکون ذو الحال فیہ نکرۃ واقعۃ بعد الا والواقع بعد
الا هو الحال لا النکرۃ فلا یطابق المثال مع الممثل قلنا هذا من قبیل التنازع لان قولہ الحال فی قولہ
او یقدم ما علیہ الحال معمول لقولہ یقدم ما بانہ مفعول ما لم یسم فاعلہ ومعمول الظرف ایضا
وهو قولہ بعد الا فانہ فاعل لہ وعلی هذا فقولہ او بعد الا عطف علی قولہ واقعۃ او موصوفۃ
فیکون ظرفا مستقرا فیصح عملہ فی الحال والتقدیر احدها ما یکون ذو الحال فیہ نکرۃ کائنۃ
الا حالها فان قیل ان المعطوف صفۃ النکرۃ کالمعطوف علیہ فی الجملۃ اذا وقعت

صفۃ لابد فیہا من العائد وھہنا لم یوجد قلنا العائد موجود تقدیرا فتقدیرہ او واقعۃ بعد الا الحال عنہا ولا یخفی ان قولہ بعد الا عطف علی قولہ فی حیز الاستفہام وھو ظرف لغو لان متعلقہ قولہ او واقعۃ والظرف اللغو لا یعمل فکیف یکون من باب التنازع فعاد الاشکال الاول والاظھر ان یقال وھو الصحیح او قبل الا فطابق للمثال مع الممثل ولا یخفی انہ لو کان کذلک لوجب ان یقولا وقبل الا الدالۃ علی الحال فیطول الکلام فلعلہ قال ذلک للاختصار وانما قلنا نقضا للنفی لان الحال لا تقع بعد الا الا ان یکون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا یکون الا فی الموجب الا نادرا قال المص انما حسن التنکیر ھہنا لان الا تقطع ما بعدھا عما قبلہا فلا یصح ان یکون الحال صفۃ لہا لانقطاعہا عنہا **قولہ** ماجاءنی الخ فیہ اشکال وھو ان مثل ماجاءنی رجل الا راکبا النکرۃ فیہ مستغرقۃ فلا یقابل الاستغراق ویمکن ان یجاب عنہ بان ماجاءنی رجل الا راکبا صح تنکیر صاحب الحال فیہ لمنع احتمال صفتہا الذی الحال علی ما صرح بہ المص فھو بھذا الاعتبار یقابل الاستغراق **قولہ** غیرہ ھذہ الامور وھو اما نکرۃ محضۃ او معرفۃ والنکرۃ المحضۃ لا تقع ذا الحال فبقی المعرفۃ وغالب مواد وقوع الحال ھو ھذا القسم لان الصور المذکورۃ فی کلام الشارح صور عدیدۃ فالمقابل کثیرۃ **قولہ** حتی یقال الخ فی الاعتراض علی کلام المص **قولہ** ویحتاج عطف علی قولہ حتی یقال وفیہ اشارۃ الی وجہ الرد **قال** وارسلہا العراک الخ جواب سوال وھو ان العراک فی قول الشاعر وارسلہا العراک ووحدہ فی قولک مررت بہ وحدہ حالان مع انہما معرفتان الاول باللام والثانی بالاضافۃ فاجاب بقولہ وارسلہا العراک **قولہ** وکان المراد الخ جواب سوال وھو ان نسبۃ الارسال الی حمار الوحش لا یصح لان الارسال لا یتصور الا من ذوی العقول وھو لیس من ذوی العقول فاجاب بقولہ وکان المراد الخ **قولہ** ای ولم یمنعہا الخ فیہ اشارۃ الی ان لیذد معنی اخر غیر مراد ھہنا وھو الزیادۃ **قولہ** ای ولم یخف فیہ اشارۃ الی ان للاشفاق معنی اخر غیر مراد ھہنا وھو الشفقۃ **قولہ** ولعل المراد الخ جواب سوال وھو ان الدخال عبارۃ عن شرب البعیر بین البعیرین العطشانین لا الحمار الوحشی فکیف یصح ذکرہ اجاب عنہ بجوابین الاول ان المراد بالدخال نفس مداخلۃ بعضہا فی بعض مطلقا سواء کان من البعیر او من غیرہ والثانی بقولہ او المعنی علی نغص مثل نغص الدخال **قولہ** فلا یرد الخ فیہ اشارۃ الی ان قولہ وارسلہا الخ جواب سوال تقدیرہ ان العراک فی نحو ارسلہا العراک ووحدہ فی مررت بہ وحدہ وجہدک فی مثل فعلتہ جہدک احوال مع انہا ای ھذہ الامثلۃ فی ھذہ التراکیب معرفات الاول باعتبار اللام والاخیرین باعتبار الاضافۃ الی الہاء وکاف الخطاب اجاب بقولہ متاول **قولہ** فھذہ الجمل الفعلیۃ وقعت حالا الخ فتکون نکرۃ فی المعنی **قولہ** ای انفرادہ جواب سوال وھو انا لا نسلم ان وحدہ مصدر للفعل المحذوف وھو ینفرد لانہ لیس من بابہ حاصل الجواب انہ بمعنی الانفراد **قولہ** موضع النکرۃ ای معترکۃ حاصل الجواب ان اللام فی الاول والاضافۃ

فی الاخیرین ذهنی وهی لا یفید التعریف لان مدخوله فی قوة النکرة فصار العراک بمعنی معرکة وهکذا فی الاخیرین **قوله** وفی المعنی نکرة الخ لان اضافة الحسن الی الوجه لفظیة فلا یفید الا تخفیفا فی اللفظ **قوله** محضة جواب سوال وهو انه ینقض بنحو جاءنی رجل من بنی تمیم فارسا لان قوله فارسا حال من رجل وهو نکرة مع انه لا یجب تقدیم الحال فیه علی صاحبها اجاب بقوله محضة وفی هذا المثال غیر محضة بل موصوفة بقوله من بنی تمیم فلا یجب التقدیم **قوله** بما سوی التقدیم جواب سوال وهو ان ذا الحال اذا کان نکرة محضة ثم قدم الحال علیه فح صار ذو الحال نکرة غیر محضة بل تخصص بتقدیم الحال فینبغی ان لا یصیر تقدیم الحال هناک واجبا اجاب بقوله ولم تکن الحال الخ **قوله** لتخصیص لنکرة الخ وفیه بحث وهو ان الحال اما عن الفاعل والمفعول وکل منهما یختص بالحکم المتقدم فلا حاجة الی التخصیص الآخر اللهم الا ان یقال للحال حکم آخر فلا یجری التخصیص الحاصل بالقیاس الی حکم آخر **قوله** فی المعنی مبتدأ وخبر الخ لان اجراء الحال علی ذی الحال مثل اجراء الخبر علی المبتداء **قوله** لئلا یلتبس فیه نظر لان هذا الالتباس لو کان محذورا لوجب التقدیم وان کانت النکرة مخصصة[له] لتحقق الالتباس ایضا اذا التبس بالصفة فلیجز فیه الوجهان کونه حالا وکونه صفة کما یجوز کونه حالا وتمیزا فی طاب زید فارسا واجیب عن الثانی بان الحال عن النکرة خلاف الاصل فلا یسبق الذهن الیه مع صلاحیة الوصفیة فیلزم التباس المقصود بغیره **قوله** ثم قدمت جواب سوال وهو ان هذا الالتباس فی حالة النصب لا فی حالة الرفع والجر لان صفة المرفوع مرفوع وصفة المجرور مجرور والحال منصوب ابدا فینبغی ان لا یتقدم فیهما اجاب بقوله ثم قدمت الخ حاصله ان قواعد هذا الفن قوانین کلیة فیجب تقدیمها مطلقا وان لم یلتبس فی بعض المراد **قوله** فیما علا مثال الخ جواب سوال وهو انه ینقض بقائم فی مثل زید قائما کعمرو قاعدا فانه حال عن زید مع انه مقدم علی العامل المعنوی وهو معنی التشبیه المستفاد من کاف التشبیه اعنی به مماثل فصار تقدیره زید قائما مثل عمرو قاعدا فاجاب بقوله فیما علا حاصله ان هذا التقدیم مبنی علی قاعدة کلیة وهی انه اذا وقع الحالان عن الشیئین المختلفین او عن شیء واحد باعتبارین مختلفین یلزم ان یلی کل متعلقه وههنا کذلک لان قائما حال عن زید باعتبار انه مشبه وقاعدا حال عن عمرو باعتبار انه مشبه به فیجب ان یلی قائما الی زید وقاعدا الی عمرو لئلا یلتبس حال احدهما بالآخر عند تاخیرهما عنهما فان قیل ان العامل فی الحال فی مثل زید قائما کعمرو قاعدا متعلق الجار والمجرور وهو مقدر فلا یکون معنویا فلا حاجة الی قوله فیما علا الخ الا ان یقال ان العامل فیها یحتمل ان یکون المعنی المستنبط من کاف التشبیه بالنظر الی هذا الاحتمال یحتاج الی

[له] نحو رایت رجلا عالما راکبا والجواب ان الالتباس کلا التباس لان النکرة المخصوصة انما تقع ذا الحال لکونه فی حکم المعرفة فی انتفاء الشیوع والابهام فکانه حال عن المعرفة فلا التباس ۱۲ **مولوی**

هذا القول **قوله** قد عرفت الخ جواب سوال وهو انه لما قال المص ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي فلم لم يبين العامل المعنوي والظرف فاجاب بقوله قد عرفت وايض تمهيد الى قوله بخلاف الظرف لان فيه احتمالان اشار الشارح الى الاول بقوله بخلاف الخ والى الثاني بقوله ويحتمل الخ ولما كان المعنى الثاني ضعيفا اشار اليه بلفظ يحتمل ووجه ذلك انه غير ملائم لسوق الكلام لانه في الحال لا في الظرف **قوله** هذا اذا لم يكن الخ دفع ما قيل من انه لما لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي فمسلم والا فلا يجوز الا الاحتمال الاول للزوم التناقض تقديره ولا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف وهو ايض داخل فيه **قوله** في المنع وانما امتنع التقديم للزوم الاضمار قبل الذكر في جعل قائما حالا عن زيد بغير الاعتماد وهو ممتنع **قوله** الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي كما في الدار هذا زيد وههنا احتمال اخر لم يتعرض الشارح اليه وهو انه بخلاف ما اذا كان الحال ظرفا فانه جاز ان يتقدم على العامل المعنوي اجيب عنه بان هذا الاحتمال مندرج في الاحتمال الثاني لان معنى قوله ويحتمل الخ انه يحتمل ان يكون معناه ان الحال التي هي غير الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف اعم من ان يكون حالا او غير حال فانه يتقدم على العامل المعنوي **قوله** لا غير لان في الاحتمال الاول يلزم التناقض في قول المص كما لا يخفى **قوله** على ذي الحال فيه اشارة الى ان المجرور صفة الموصوف المحذوف اعني به ذي الحال **قوله** سواء كان الخ جواب سوال وهو ان المتبادر من المجرور المجرور بحرف الجر فيه ينقض بالمجرور بالاضافة لان فيه ايض لا يجوز تقديم الحال فاجاب بما ترى واستثنى منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه وجاز قيام المضاف اليه مقامه فانه دفع ما قيل انه ينتقض بقوله تعالى بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ اِبْرَاهِيْمَ حَنِيْفًا فانه يجوز التقديم فيه لكن على قلة وذلك لان عدم تقديم الحال على ذي الحال المجرور بالاضافة فيما اذا لم يكن المضاف جزء المضاف اليه لا يجوز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه **قوله** فان كان الخ جواب سوال وهو انه لما كان المراد بالمجرور اعم من ان يكون بالاضافة او بحرف الجر لا يصح تعلق قوله على الاصح بذلك الاطلاق لان منع تقديم الحال على المجرور بالاضافة اتفاقي لا اختلافي فاجاب بقوله فان كان الخ اشارة الى ان قوله على الاصح متعلق بجزء من المدعى وهو منع تقديم الحال على المجرور بحرف الجر لان المراد بعدم تقديم الحال على ذي الحال المجرور عدم تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجر في ضمن عدم التقديم مطلقا **قوله** جاءتني الخ فقوله مجردا حال وضاربة مضاف وزيد مضاف اليه وذو الحال فهذا التركيب غير جائز بل يقال جاءتني ضاربة زيد مجردا عن الثياب **قوله** لان الحال الخ دليل للمدعى واما وقوع الحال بين الجار والمجرور فلئلا يلزم الفصل بينهما **قوله** فلا يتقدم تابع عليه ايض وفيه بحث لان هذا الدليل يقتضي ان لا يتقدم راكبا في جاءني راكبا زيد لانه تابع لزيد وهو لا يتقدم على جاءني فكيف يتقدم

---

[1] اي من هذا الى مسائل ١٢ [2] اي تقديم الحال على ذي الحال المجرور بالاضافة ١٢ [3] اي جواز التقديم في هذه الصورة ثابت ١٢

تابع علیہ جیب بان الفاعل من حیث ھو مسند الیہ محلہ قبل الفعل الا انہ لا یجوز تقدیمہ لعارض
الالتباس بالمبتدأ بخلاف المجرور فان محلہ بعد الجار فکذا محل تابعہ **قولہ** الا کافۃ حال عن الناس
المجرور باللام **قولہ** ولعل الفرق جواب سوال وھو انہ ما وجہ الفرق لذلک البعض حیث جوزوا التقدیم
علی المجرور بالحرف ولا یجوزوا فی المجرور بالاضافۃ اجاب بقولہ ولعل الخ **قولہ** التاء جواب سوال وھو
ان الموافقۃ بین الحال وذی الحال شرط فی التذکیر والتانیث وھہنا لم یوجد لان ذی الحال ضمیر
مذکر والحال مؤنث فاجاب بقولہ والتاء الخ لا للتانیث **قولہ** بجعلھا مصدرا الخ والمراد بالمصدر
المفعول المطلق **قولہ** کالکاذبۃ جواب سوال وھو انہ کیف یجعلھا مصدرا لان صیغتھا صیغۃ اسم
الفاعل لان اصلھا کافِفۃ کضاربۃ **اجاب** بقولہ کالکاذبۃ حاصلہ انہا مصدر علی وزن اسم
الفاعل کالکاذبۃ والعافیۃ **قولہ** والکل تکلف جواب سوال وھو انہ لما کان قولہ کافۃ حالا عن الکاف
وحذف او صار صفۃ المصدر او صار مصدرا فعلی کل واحد منھا صار استدلال اذ ذلک البعض
بجعل کافۃ حالا عن الناس فاسد اجاب بقولہ والکل تکلف فلا یرد **قولہ** ای صفۃ الخ
فیہ اشارۃ الی ان للھیئۃ معنی اخر غیر مراد ھہنا اعنی بہ الحرکات والسکنات وتقدیم
بعض الحروف علی البعض واشارۃ الی ان جمہور النحاۃ ایضا قائلون علی ان کل ما دل علی
ھیئۃ صح ان یقع حالا لکن یؤول الجامد بالمشتق **قولہ** من غیر ان یؤول الخ جواب سوال
وھو ان مقصودنا الرد علی الجمہور النحاۃ وبقولہ ما دل علی الخ لم یحصل الرد لان الاختلاف انما
ھی فی تاویل الجامد بالمشتق وعدمہ اجاب بقولہ من غیر الخ حاصلہ ان المراد بالوقوع
الوقوع الخاص وھو کون وقوع الجامد حالا من غیر تاویل **قولہ** بسرا ورطبا جواب سوالین
الاول لان المثال لا یکون الا المضاف الیہ لمثل ومجموع قولہ ھذا بسرا اطیب منہ رطبا
لا یصلح ان یکون مثالا والثانی ان کون الشئ مضافا الیہ لا یکون الا اسما وذلک جملۃ اجاب
بقولہ بسرا ورطبا یعنی ان عبارۃ المص محمولۃ علی المسامحۃ بان المضاف الیہ ھہنا محذوف
قولہ وھو ما فیہ حلاوۃ صرفۃ فان قیل ھذا التعریف لا یصیر مانعا عن دخول الغیر حیث
یصدق علی التمرۃ لانہ ایضا من ھذا القبیل قلنا ان العبارۃ علی حذف المعطوف اعنی ما
فیہ حلاوۃ صرفۃ ولین ولیس فی التمرۃ لین لانہ یابس **قولہ** حالان الخ فقولہ بسرا
حال من ضمیر اطیب وقولہ رطبا حال من ضمیر منہ وکلا الضمیرین راجع الی المشار الیہ بھذا
قولہ من ابسر النخل الخ فیہ اشارۃ الی بیان الباب یعنی البسر والمرطب من البسر نحو اکرم
لکن یرد ان ھمزۃ الافعال للتعدیۃ وھی غیر مستقیم ھہنا اجاب عنہ بقولہ اذ اصار الخ حاصلہ ان
ھمزۃ الافعال ھہنا للصیرورۃ لا غیر **قولہ** والعامل الخ فیہ اشارۃ الی الرد علی بعض النحاۃ
حیث اجابوا عن الاعتراض الذی ورد علی المتن ان تقدیم قولہ بسرا علی اطیب غیر صحیح
لانہ عامل ضعیف لا یعمل فیما قبلہ بانا لا نسلم انہ عامل فیہ بل قالوا ان العامل

فی بسرا اسم الاشارۃ فقال الشارح ان تقدیمہ مبنی علی قاعدۃ مشہورۃ کما اشار الیہ الشارح بقولہ
لانہ اذا تعلق الخ ووجہ الرد بوجہین الاول ما ذکرہ الشارح بقولہ لانہ یمکن الخ والآخر بقولہ ولانہ الخ
قولہ وتقدیم الخ جواب سوال وھو ان اطیب اسم التفضیل وھو ضعیف لعمل لا یعمل فیما تقدم
اجاب بقولہ وتقدم حاصلہ ان ھذا التقدیم مبنی علی القاعدۃ المشہورۃ وھی انہ اذا تعلق
بشئ واحد حالان باعتبارین مختلفین یلزم ان یلی کل واحد منہما متعلقہ دفعا للالتباس وھہنا من
ھذا القبیل لان الشئ الواحد عبارۃ عن المشار الیہ بھذا والحالان عبارۃ عن قولہ بسرا ورطبا
وھما قد تعلق بالمشار الیہ بھذا باعتبارین مختلفین لان البسریۃ تعلقت بالمشار الیہ بھذا من
حیث انہ مفضل والرطبیۃ تعلقت بہ من حیث انہ مفضل علیہ قولہ وھذہ الحیثیۃ جواب سوال
وھو ان کون المشار الیہ مفضلا لا یکون الا بعد اعتبار البسریۃ فی اطیب فینبغی ان یذکر
البسریۃ بعدہ لانہ حال عنہ اجاب بقولہ وھذہ الحیثیۃ الخ قولہ اقیم
المظہر مقاما[1] فی ایلاء الحال[2] قولہ قال الرضی والغرض من نقل عبارتہ الاشعار
علی ان کون المضمر بالنسبۃ الی المظہر کالعدم قولہ فلا اری باسا اعتراض علی المص قولہ
زید احسن قائما منہ قاعدا فقولہ قائما حال من ضمیر احسن الراجع الی زید لا یقال ھذا
الضمیر بالنسبۃ الی المظہر کالعدم قلنا ان القواعد النحویۃ مبنیۃ علی السمع وھذا الترکیب غیر
مسموع منہم کما ذکرہ بقولہ وان لم یسمع قولہ وذھب بعضہم الخ اشارۃ الی القول المردود
قولہ لانہ یمکن الخ ھذا وجہ الرد یعنی ان المشار الیہ اذا کان بسرا فح یستقیم معنی الاشارۃ
وان کان تمرا فلا یستقیم لانہ یلزم تقیید الاشارۃ بحالۃ البسریۃ قولہ ای اشیر الخ جواب سوال وھو
ان لفظ ھذا اسم الاشارۃ والاسماء لا تعمل اجاب بقولہ ای اشیر یعنی ان العامل فیہ ھذا المعنی
المفہوم من لفظ الھاء قولہ ولانہ الخ ھذا وجہ ثان للرد یعنی ان العامل فی بسرا اسم الاشارۃ
وھو انما یستقیم اذا کان الاشارۃ مذکورۃ اما اذا وقع موضع اسم الاشارۃ اسم لا یصح اعمالہ
بان کان اسما جامدا کالتمرۃ فی قولہ تمرۃ نخلی بسرا اطیب منہ رطبا فح لا یستقیم مع انہا ایضا
جائز قولہ ای الجملۃ الاسمیۃ فیہ اشارۃ الی ان الالف واللام للعہد وقولہ الحالیۃ جواب
سوال وھو ان ھذہ القاعدۃ منقوضۃ بزید قائم وزید ضرب فان الجملۃ فی ھذین
المثالین اسمیۃ مع انہا غیر متلبسۃ بالواو والضمیر اجاب بقولہ الحالیۃ قولہ متلبسۃ
الخ وفیہ اشارۃ الی ان الجار والمجرور باعتبار المتعلق خبر عن المبتدأ وھو الاسمیۃ وکذا
فی قولہ والمضارع المثبت متلبسۃ بالضمیر وحدہ قولہ وانا راکب الخ فقولہ انا مبتدأ
وقولہ راکب خبرہ ثم الجملۃ الاسمیۃ حال عن ضمیر المتکلم اعنی بہ التاء قولہ وھذا ای الربط الخ

---

[1] یعنی قال الشارح فی ردہم ان عامل بسرا ایضا اطیب الا ان تقدیم بسرا علیہ مبنی علی القاعدۃ المشہورۃ کما بینہ الشارح
[2] وانما قلنا ہذا حتی لا یرد ان المظہر وہو ہذا لیس بقائم مقام الضمیر لان مقامہ فی اطیب واسم الاشارۃ قبلہ فکیف قام المظہر ۱۲

جواب سوال وہو ان ہذہ القاعدۃ منقوضۃ علی قولہ ہو الحق لا شک فیہ فان قولہ لا شک فیہ جملۃ اسمیۃ
وقعت حالا عن الحق مع انہا خالیۃ عن الضمیر والواو معًا دون الواو وحدہا اجاب بقولہ ہذا اہ والفرق
بین الحال المنتقلۃ والمؤکدۃ ان الاول یقبل النقل والانفکاک عن صاحبہ کالقائم فی نحو ضربت زیدا قائما والثانی
لا یقبل کقولہ لا شک فی نحو ہو الحق لا شک فیہ **قولہ** کلمتہ فوہ الی فی قولہ فوہ مبتدأ مضاف ومضاف الیہ
وقولہ الی فی خبرہ ثم الجملۃ الاسمیۃ حال عن ضمیر المتکلم اعنی بہ التاء فعلی ہذا الضمیر العائد الی ذی الحال
ہو الضمیر المضاف الیہ لکلمۃ فی وان کانت حالا عن الضمیر الغائب فی کلمتہ فالعائد ہو الضمیر الغائب المضاف
الیہ لکلمۃ فوہ کذا فی عبد الرحمن **قولہ** ای الجملۃ الفعلیۃ اہ اشارۃ الی ان اللام فی المضارع عہد اشاربہا
الجملۃ الفعلیۃ التی یکون الفعل فیہا مضارعا مثبتا **قولہ** من غیر ضعف دفع لما قیل من ان ہذا التقریر
اعنی ان ماسواہما بالواو والضمیر معًا او باحدہما جاد فی الاسمیۃ ایضا حاصلہ ان ہنا من غیر ضعف وفیہما مع
ضعف او فیہ اشارۃ الی صحۃ المقابلۃ بین قولہ فالاسمیۃ وبین قولہ ماسواہما **قولہ** لا المنفی فیہ اشارۃ الی ان
قید المثبت فی المتن قید احترازی **قولہ** دخول اہ جواب سوالین الاول انا لا نسلم انہ لا بد فی الماضی المثبت
من قد لانہ لو کان کذلک یلزم تداخل الاقسام لان الماضی المثبت من اقسام الفعل وقد من اقسام الحرف
فح یکون القسم الذی ہو من اقسام الحرف جزء من اقسام الفعل وہذا باطل والثانی ان دخول قد من خواص الفعل
ولفظ من حرف فیلزم دخول الحرف علی الحرف وہو ممتنع اجاب عنہما بقولہ دخول حاصلہ ان مرادنا
ہہنا الدخول ولا باس بان یدخل قسم علی اخر وایضا الدخول مصدر وہو من قبیل الاسم فح صار تقدیر العبارۃ
علی حذف المضاف **قولہ** لفظۃ اہ جواب سوال وہو ان اضافۃ الدخول الی لفظ قد غیر جائز لان کون
الشیٔ مضافا الیہ لا یکون الا اسما وقد حرف اجاب بقولہ لفظۃ حاصلہ ان المراد بقد لفظۃ قد فح صار
قد علما وقع فی التراکیب فکان اسما لا یقال ینبغی ان یکون مجرورا بالاضافۃ مع انہ مبنی قلنا ان الاصل
ان یکون حال الحاکی بمنزلۃ المحکی عنہ وہو ما وقع فی التراکیب من قد وذلک لا یقبل الجر فکذا ہذا
قولہ لغۃ متعلق بالحال فح صار المراد بالحال الحال اللغوی اعنی زمان المتکلم لا الاصطلاحی وہو ما
یبین ہیئۃ الفاعل اہ او متعلق بقولہ المقربۃ فح صار المراد باللغۃ الحقیقۃ یعنی ان لفظۃ قد مقربۃ
لزمان الماضی الی الحال حقیقۃ لا مجازا **قولہ** الواقع جواب سوال وہو انا لا نسلم انہ لا بد فی الماضی
المثبت من دخول قد کما فی قولہ ضربت زیدا اجاب بقولہ الواقع اہ **قولہ** لیدل ای الماضی المثبت
قولہ بہا ای بسبب لفظۃ قد **قولہ** زمانہ ای زمان الماضی المثبت **قولہ** لان المتبادر من الماضی
جواب سوال وہو ان فی الماضی المثبت لا بد من دخول قد اذا کان العامل مضارعا فمستقیم وان
کان ماضیا فلا لان کلیہما ماضیین فیلزم ہناک دخول قد بلا فائدۃ اجاب بقولہ لان المتبادر اہ حاصلہ
ان المراد بالماضی المثبت مضیہ بالنسبۃ الی زمان العامل فح صار زمان الحال سابقا فلا بد من دخول قد
قولہ فانہم لا یرجون اہ وہما استدلوا بقولہ تعالی جاؤا ای القوم کم برای شما حصرت در احال
کہ بند شدہ بودند صدورہم سینہ ہای ایشان از جہت کفر لان قد لا یکون فیہ لا ظاہرۃ ولا مقدرۃ

لہ ای فی الثانیۃ لان الضمیر فی الحال راجع الی ذی الحال وہو التاء ۱۲ مفتی
سہ ای کلمۃ فوہ التی مضافۃ الی لفظۃ ما، وہی الضمیر الغائب المتصل ہہنا ۱۲ م

لان التقدیر خلاف الاصل **قوله** سیبویه والمبرد ووجههما ان الغرض من قد تقریب الماضی الی زمان عاملها
وتقدیر ما یفوت هذا الغرض **قوله** فی الحال اه اشارة الی ان اللام فی العامل عهدی ای المراد بالعامل
هو العامل فی الحال **قوله** سواء کانت فیه اشارة الی ان نصب قوله ظاهرة او مقدرة بناء علی انه خبر لکان
المحذوف **قوله** لقیام قرینة جواب سوال وهو ان هذه القاعدة منقوضة علی راکبا فی نحو جاءنی
زید راکبا فانه حال مع ان حذف العامل فیه غیر جائز اجاب بقوله لقیام اه لا مطلقا **قوله** حالیة
دفع لما قیل من ان المتبادر من القرینة المقالیة فعلی هذا لا یطابق المثال مع الممثل فاجاب بما ترى **قوله**
ای الشارع اه المتبادر من المسافر الشارع فی السفر لکن المراد ههنا اعم من ان یکون الشارع فی السفر
او المنتهی له لئلا یرد النقض بالمنتهی له لان الفعل یحذف فی نحو راشدا مهدیا واذا کان هذا الشارع
کذلک یحذف للمنتهی له مع انه لم یتعرض له **قوله** او مقالیة الخ وانما قال هذا لان المتبادر من القرینة
الحالیة کما یعلم من قول المصنف اعنی قوله راشدا مهدیا لکن المراد ههنا اعم منها لئلا یرد النقض با
المقالیة والقرینة المقالیة عبارة عن القرینة اللفظیة وهو اعم من ان یکون فی کلام السائل او المخاطب
قوله الاحوال فیه اشارة الی ان المؤکدة صفة لموصوف محذوف وهو الاحوال **قوله** ای بلی نجمعها اه وفی
نجمعها ضمیران احدهما الضمیر المنصوب الراجع الی العظام والثانی الضمیر المرفوع الراجع الی المتکلم لکن
الاول ملفوظ والثانی مستتر فقوله قادرین حال عن الضمیر المرفوع والقرینة علی حذف العامل لفظ
بلی لانه للایجاب بعد النفی وهو قوله لن نجمع ومعناه بالفارسیة آیا میداند انسان که هرگز جمع نکنیم استخوانهای
انسان را بلی بلکه جمع میکنیم استخوانهای انسان را در آنحال که مایان قادریم بر اینکه برابر کنیم انگشتان او را **قوله** حذف العامل
فیه اشارة الی ان الضمیر فی قوله یجب راجع الیه **قوله** فی بعض اه جواب سوال وهو ان قائما بالقسط حال
مؤکدة عن فاعل شهد مع انه لم یوجد فیه حذف العامل اجاب بقوله فی البعض لا فی الکل **قوله** الاحوال الخ
اشارة الی ان المؤکدة صفة لابد لها من الموصوف **قوله** ای الحال اه فیه اشارة الی بیان الفرق بینهما **قوله** مطلقا اه ای سواء وجد
حذف الفعل ای العامل ام لا **قوله** غالبا جواب سوال وهو ان هذه القاعدة منقوضة علی عطوفا فی نحو زید ابوک
عطوفا فانه حال مؤکدة مع انه یقید الانفکاک من صاحبه اجاب بما ترى **قوله** قید للعامل فیه اشارة الی قاعدة
اخرى **قال** زید ابوک عطوفا اه زید مبتدأ ابو خبره وابو مضاف والیه مضاف الیه عطوفا حال من الضمیر الملفوظ المنصوب
فی احقه الراجع الی الاب وفیه ایضا ضمیر مرفوع مستتر راجع الی المتکلم فصار تقدیره زید ابوک احقه عطوفا
ثم حذف العامل بالقرینة اعنی به ثبوت الخبر للمبتدأ لان معنی العامل ومعنی قوله زید ابوک واحد
وایضا ساد مسد الحال **قوله** فان العطوفیة فیه اشارة الی ان عطوفا حال مؤکدة **قال** ای احقه اعلم
ان قوله احقه بفتح الهمزة مجرد مثل اضرب اصله اَحْقِقُه وبضمها مزید مثل اکرم اصله اُحْقِقُه **قوله** من
حققت الامر اه هذا من قبیل اللف والنشر المرتب یعنی ان قوله احقه بفتح الهمزة ماخوذ من حققت
الامر وبضمها ماخوذ من احققت الامر **قوله** یعنی تحققته جواب سوال وهو ان هذا المقام مقام المبالغة
فینبغی ان یذکر المصنف صیغتین علی المبالغة وقوله احقه لنفس الثبوت لا للمبالغة اجاب بقوله یعنی اه

حاصلہ ان قولہ احقہ من حققت الامر بمعنی تحققتہ و ذلک للمبالغۃ مثل تکرمتہ **قولہ** وصرت منہ عطف تفسیر لقولہ تحققتہ او جواب سوال و ھو ان ابوۃ زید للمخاطب بالولادۃ لا بقول المتکلم فکیف یصح قولہ زید ابوک اجاب بقولہ وصرت منہ حاصلہ ان المراد ھو العلم بالابوۃ الکائنۃ بینہما لا اثبات الابوۃ **قولہ** منہ ای لاجلہ **قولہ** علی یقین خبر لقولہ صار باعتبار المتعلق اعنی بہ ثابتا **قولہ** بھذا المعنی بعینہ ھذا جواب سوال مثل مامر **قولہ** ابوتہ اہ فیہ اشارۃ الی بیان المتعلق یعنی کلاھما متعلقان بالابوۃ وایضا فیہ اشارۃ الی دفع الاشکال وھو ان متعلق التحقق والاثبات لا یکون الا العرض والضمیر فی قولہ احقہ راجع الی الاب و ھو جوھر حاصل الدفع ان ضمیرہ راجع الی الاب من حیث ھو اب و ذلک لا یکون بدون الابوۃ ای ھذہ العبارۃ محمولۃ علی المسامحۃ ای المراد بالاب الابوۃ **قولہ** وصرت منہا مر فائدتہ فی قولہ صرت منہ **قولہ** صاحب المفتاح وھو السکاکی والغرض من نقلہ الاعتراض علی المص انہ خالف صاحب المفتاح وھو عمدۃ بین النحاۃ حیث قدر عاملہا یجیئ **قولہ** احق التقدیرات ووجہ احقیتہ ان قولہ احقہ مشکوک بسبب ورود الاعتراض المذکور **فان قیل** ان اعلم مشکوک ایضا لانہ یحتمل ان یکون عطوفا مفعولا ثانیا لاعلم وقولہ یعطف ایضا مشکوک لانہ علی ھذا التقدیر یکون مفعولا مطلقا لیعطف فیخرج عما نحن فیہ وھو الحال قلنا نعم لکن کلامنا فی وجوب حذف العامل عند وجود القرائن وساد مسدہ وھما موجودان فی قولہ احقہ لا غیر کما ذکرنا ولانہ علی تقدیر یجیئ یکون عطوفا مفعولا لہ لیجیئ فانہ یکون عما نحن فیہ لان کلامنا فی حذف عامل الحال لا غیر کما لا یخفی او بان عاملہا اذا قدر فلا بد من تقدیر افعال العامۃ لانہا توجد فی جمیع المواضع ویجیئ من افعال الخاصۃ ولا یراد ھی الا عند وجود القرینۃ ولا قرینۃ ھہنا علیہ **قولہ** شرط وجوب اہ جواب سوال و ھو انا لا نسلم ان من شرط الحال ان یکون مقررۃ لان راکبا فی نحو جاءنی زید راکبا حال مع انہ لیس بمقررۃ ولا یحذف فیہ العامل بل ھو منتقلۃ اجاب بما ترے حاصلہ ان ھذہ العبارۃ علی حذف المضاف **قولہ** مؤکدۃ جواب سوال وھو ان قولہ مقررۃ صیغۃ اسم الفاعل من التقریر والتقریر عبارۃ عما یتصور بالقلب و یظہر باللسان والحال لیس من ھذا القبیل یعنی لیست لما قلب و لا لسان اجاب بما ترے **قولہ** فانہ لا یجب حذفہ اہ لانہ لتاکید جزء الجملۃ و ھو الرسالۃ التی ھی فی ضمن ارسلناک لا لمضمون الجملۃ و ھو ارسلنا وانما لا یوجب حذفہ لانہ لا یوجد ھہنا جملۃ تسد مسدھا کما فی زید ابوک اہ لان قولہ زید ابوک قائم مقام احقہ وایضا ھی قرینۃ علی تخصیص احقہ **قولہ** احترز بہما عما اذا کانت جملۃ فعلیۃ وانما لم یجب حذف الفعل ھہنا لانہ لم یوجد جملۃ تسد مسد الفعل **قولہ** ولا بد ھہنا اہ اعتراض والجواب عنہ بوجہین الاول ان المص اکتفی عن ذلک القید بالمثال المذکور و ھو زید ابوک عطوفا لانہ من ھذا القبیل یعنی ان الاسمین المذکورین فیہ لا یصلح للعمل فی عطوفا مع انہ مؤکد لمضمون الجملۃ الاسمیۃ وایضا انہ اکتفی عن ذلک باضافۃ المضاف الی الجملۃ الاسمیۃ لان المراد بالمضمون المضمون الخاص الذی یوجد فی الجملۃ الاسمیۃ لا الفعلیۃ

ومضمون قولہ اللہ شاھد اہ ھو شہادۃ اللہ و ذلک لیس بمختص بہ لانہ کما یکون مضمون الجملۃ
الاسمیۃ فکذلک یکون مضمون الجملۃ الفعلیۃ ایضا لان مضمون قولہ تعالی شھد اللہ انہ لا الہ الا
ھو مثل ذلک ایضا **قولہ** ای الاسم جواب سوالین الاول ان کلمۃ ما موضوعۃ للعموم فحینئذ لا
یصیر التعریف مانعا عن دخول الغیر حیث صدق علی قلت فی نحو فعلت ای قلت لانہ یرفع
الابہام عن فعلت مع انہ لا یقال لہ التمیز و ایضا انہ صدق علی زید فی نحو جاءنی رجل ای زید فانہ رفع
الابہام عن الرجل مع انہ لیس بتمیز اجاب عنہما بقولہ ای الاسم فبقید الاسم اندفع الاعتراض
الاول لان لفظ قلت فعل لا اسم والثانی لان اللام فیہ للموصول اشار بہ الی الاسم الذی یکون
نکرۃ و زید فیما قلت معرفۃ **قولہ** الذی اہ انما زاد قولہ الذی لان اتصال الاسم بقولہ یرفع
بدون قولہ الذی غیر جائز لان الاسم معرفۃ و قولہ یرفع اہ جملۃ خبریۃ فی قوۃ النکرۃ والنکرہ لا
یقع صفۃ للمعرفۃ **قولہ** واحترز اہ جواب سوال و ھو ان فی کل تعریف لا بد من الجنس والفصل
فاین الجنس والفصل ھہنا فاجاب بما تری **قولہ** بل ھو اہ ھذا الضمیر راجع الی ذکر البدل لا الیہ
لان البدل لیس بترک مبہم بل ھو صفۃ اللفظ والعبارۃ علی حذف المضاف بل المقصود من ذکر البدل
ترک المبہم فلا یرد انہ لا نسلم ان البدل ترک المبہم و ایراد المعین لانہ لفظ **قولہ** ای الثابت الراسخ
جواب عن اسولۃ ثلثۃ الاول ان ھذا التعریف صادق علی جاریۃ فی نحو رایت عینا جاریۃ فانہ
یرفع الابہام عن لفظ العین مع انہا لیست بتمیز والثانی انہ صادق علی اوصاف المبہمات نحو ھذا
الرجل فان الرجل صفۃ لھذا و زال الابہام عن الموصوف وھو لفظ ھذا مع انہ لیس بتمیز والثالث
انہ صدق علی عطف البیان نحو ابو حفص عمر فان قولہ عمر زال الابہام ابو حفص مع انہ لیس بتمیز
اجاب بقولہ ای الثابت الراسخ حاصلہ ان المستقر بحسب اللغۃ ھو الثابت مطلقا ثم للثابت معنیان
احدھما ھو الثابت مطلقا والثانی ھو الثابت الراسخ فی المعنی الموضوع لہ المراد ھہنا ھو الثانی لانہ
ھو الفرد الکامل والابہام فی ذلک الثلثۃ لیس بثابت فی نفس الموضوع لہ بل فی الاول نشأ من تعدد
الموضوع لہ و فی الثانی انما نشأ من تعدد المستعمل فیہ و فی الثالث من جہۃ عدم الاشتہار **قولہ**
فان المستقر اہ جواب سوال وھو ان ارادۃ الثابت الراسخ فی المعنی الموضوع لہ من المستقر مجاز و
اخذ المجاز فی التعریفات شنیع فاجاب بما تری **قولہ** اما موضوع اہ یعنی ان فی لفظ ھذا
اختلاف فعند البعض موضوع للمفہوم الکلی ولا یستعمل فیہ بل فی الافراد لان الاصل ان یکون
الموضوع لہ منضبطا و منحصرا والافراد غیر متناھی فہذا موضوع للمفہوم الکلی و عند البعض
موضوع للافراد لان المقصود ھو الافراد لا غیر **قولہ** لا عن وصف اہ اشارۃ الی ان ذکر الذات
قید احترازی **قولہ** ای جنسہ وانما فسرت الذات بالجنس لان للذات معنی اخر غیر مراد
ھہنا و ھو عبارۃ عن نفس الشیٔ اے نفس الرطل او جواب
سوال و ھو انہ لا نسلم ان فی الموضوع لہ الابہام لانہ عبارۃ

عبارۃ عن نصف المن وهو متعین لا ابهام فیہ فکیف یصح التمیز عنہ حاصلہ ان الابهام فیما یوزنہ
قولہ ای القسم الاول اہ فیہ اشارۃ الی ان الاول صفۃ للموصوف المحذوف اعنی بہ القسم
قولہ یرفعہ اہ اشارۃ الی ان قولہ عن مفرد ظرف مستقر مع المتعلق خبر لقولہ فالاول **قولہ**
یعنی بہ جواب سوال وهو ان درهما وسمنا فی نحو عشرون درهما ومنوان سمنا لا یرفع الابهام
عن المفرد بل عن الجمع والتثنیۃ فح لا یطابق المثال مع الممثل اجاب بقولہ یعنی اہ **قولہ** والمضاف
اہ فان قیل هذا یناقض بقولہ علی التمرۃ مثلها زبدا فان قولہ زبدا تمیز عن المثل مع انہ مضاف الی
الضمیر قلنا المراد بالمضاف هنا الترکیب الاضافی یعنی ان التمیز قد یکون عن النسبۃ التی یکون بین
المضاف والمضاف الیہ وقد یکون عن المضاف فقط کما فی المثال المذکور والمراد بالمضاف المضاف المقابل
للمفرد وهو الترکیب الاضافی لا المضاف فقط وفی المثال المذکور وقع التمیز عن المضاف فقط فلا یرد
النقض بہ **قولہ** ای فی غالب المواد اہ اشارۃ الی ان نصب قولہ غالبا علی الظرفیۃ **قولہ** ای
رفع الابهام اہ جواب سوالین الاول ان المراد بغالب المواد هو مواد الرفع وذلک عبارۃ عن رفع
الابهام عن مفرد مقدار والقسم الاول عبارۃ عن ذلک ایضا فعلی هذا یلزم ظرفیۃ الشیء لنفسہ
وایضا یلزم التکرار لان المفرد المقدار ایضا ذات مذکورۃ فح یکون تقدیر العبارۃ فالاول عن ذات
مذکورۃ والثانی ان قولہ الاول مبتدأ وقولہ مفرد اہ خبرہ والاصل ان یکون المفهوم من الخبر غیر ما
فهم عن المبتدأ ولم یوجد ههنا لان کلیهما عبارتان عن رفع الابهام عن مفرد مقدار اجاب بقولہ
مطلقا حاصلہ ان المراد بالاول هو رفع الابهام مطلقا سواء کان مفردا مقدارا او لا والمراد بغالب
المواد هو رفع الابهام عن مفرد مقدار فکان هذا خاصا فلا یرد **قولہ** والمقدار اہ فیہ اشارۃ الی ان قولہ
فی عدد ظرف مستقر مع المتعلق خبر للمبتدأ المحذوف اعنی بہ المقدار **قولہ** فی ضمن اہ جواب
سوال وهو ان المقدار لیس الا عبارۃ عن العدد فعلی هذا یلزم ظرفیۃ الشیء لنفسہ اجاب بقولہ فی
ضمن اہ حاصلہ انہ من قبیل تحقق الکلی فی ضمن الجزئی **قولہ** والمراد بالمقادیر جواب سوال
وهو انہ کیف یکون درهما فی نحو عشرون درهما وزیتا فی نحو رطل زیتا وغیرهما من قبیل التمیز
مع ان لفظ عشرون ورطل موضوعان لمعنی معین کما ذکرناہ من قبل اجاب بقولہ والمراد اہ **قولہ**
وانما اقتصر جواب سوال وهو ان المقدرات خمسۃ فلم ذکر المصنف البعض مع تکرار امثلۃ بعض
المقدرات اعنی بہ مثال الوزن ولم یذکر البعض الاخر اعنی بہ مثال المکیلات والمزروعات اجاب
بقولہ انما اہ حاصلہ ان مقصود المصنف التنبیہ علی ما یتم بہ المقدرات لا الامثلۃ وذلک یحصل بما
ذکرہ من الامثلۃ **قولہ** فاذا تم الاسم فیہ اشارۃ الی بیان العامل فی التمیز یعنی العامل فی التمیز
هو ذلک الاسم التام **قولہ** حقہ اہ لم یقل ان المفعول یقع بعدہ لانہ قد یقع مقدما علی الفعل و
الفاعل نحو زیدا ضربت **قولہ** وهذہ الاشیاء جواب سوال وهو ان الراقود فی نحو عندی الراقود
خلا اسم تام باللام ومستحیل الاضافۃ باعتبارہ فینبغی ان یصیر عاملا فی قولہ خلا مع

ـــــــــــــــــــ

لہ ای باعتبار کونہا سماتاما باللام ۱۲م

ان هذا التركيب غير جائز اجاب بقوله وهذه الاشياء الخ **قوله** جنسا الخ اعلم ان الجنس على نوعين جنس على سبيل الشمول وجنس على سبيل البدل فالاول يطلق على القليل والكثير على سبيل الشمول كالماء والتمر والثاني يطلق على كل فرد من الافراد على سبيل البدل كرجل **قوله** وهو ما يتشابه اه فيه اشارة الى بيان الجنس فيرد عليه ان المصادر كلها اجناس وليس فيها التشابه لانه عبارة عن ان يصح صدق الكل على الجزئي كالماء يطلق على قطرة والبحر والمصادر ليست بهذه المثابة لانه ليس له الاجزاء اجيب ان قيد ان وجد مراد فيه يعني ما تشابه اجزائه ان وجد **قوله** اجزائه اه اي يشابه بعضها بعضا والمراد بالمشابهة المشابهة في اطلاق اسم الكل عليها كاسم الماء يطلق على كل جزء من اجزائه مساويا بخلاف الرجل فانه لا يطلق على كل جزء من اجزائه كاليد والرجل **قوله** اي ما فوق النوع اه جواب سوال وهو انه كيف يختص الاستثناء بقصد الانواع مع انه اذا قصد النوعين لا يفرد ايضا اجاب بقوله اي ما فوق اه حاصله ان المراد بالانواع ما فوق الواحد سواء كان مثنى او مجموعا **قوله** خصصه اه اي افراد **قوله** بالخصوصيات الكلية كالانواع **قوله** او الشخصية كالاعداد **قوله** اي يورد اه وانما فسر الجمع بالورود اشارة الى ان الجمعية ليس بمعنى مطلق الامكان بل بمعنى امكان الوقوع **قوله** على ما فوق اه جواب سوال وهو ان التمييز كما يجمع في غيره كذلك يثنى في غيره ايضا فلم لم يذكره المص حاصل الجواب ان المراد بالجمع ما فوق الواحد **قوله** حيث لم يقصد الواحد جواب سوال وهو انه ينقض على ثوبا في نحو عندي عدل ثوبا فانه غير جنس مع انه لا يجمع اجاب بقوله حيث اه اعلم ان الضمير لا يخلو اما ان يكون جنسا اولا فالاول يفرد ابدا وان كان ارادة المتكلم التثنية او الجمع لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية والجمع الا ان يقصد الانواع فحينئذ يوافق بقصد المتكلم لفظ الجنس لانه اذا كان مفردا لا يدل على الانواع واما الثاني فيوافق بقصد المتكلم **قوله** اي المفرد المقدار جواب سوال وهو ان الضمير في قوله انكان راجع الى التمييز فح صار معنى المتن ان التمييز ان كان تاما بالتنوين جازت اضافة المفرد المقدار اليه والامر ليس كذلك فان درهما تمام بالتنوين مع ان اضافة عشرين اليه غير جائز اجاب بجوابين الاول بقوله اي المفرد المقدار اه والثاني بقوله او المعنى اه حاصل الاول انه لا نسلم ان الضمير راجع الى التمييز بل راجع الى المفرد المقدار وحاصل الثاني انا نسلم ان الضمير راجع الى التمييز لكن ليس المراد بالتنوين تنوينه بل المراد تنوين المفرد المقدار **قوله** او المعنى ان وجد تمييزا اه فيه اشارة الى ان كان تامة بمعنى وجد فصار المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد المقدار لكن يرد عليه انه لما كان المراد بالتنوين تنوين المفرد فح لا يصير التمييز متلبسا بتنوينه اجاب بقوله فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز حاصله ان المراد بقوله متلبسا المقارنة والمجاورة لا كونه معروضا **قوله** اي اضافة المفرد المقدار فيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد او عوض عن المضاف اليه او جواب سوال وهو انه منقوض بزيتا في نحو قوله رطل زيتا لان الاسم تام بالتنوين مع ان التمييز ليس بمضاف اجاب بما ترى **قوله** اي اضافة بيانية جواب سوال وهو ان الاضافة يقتضي المغايرة بين المضاف والمضاف اليه والتمييز والمميز شئ واحد في الحقيقة فكيف يضاف احدهما الى الآخر اجاب بقوله اي اضافة بيانية حاصله ان التغاير بين المضاف

له وهو معنى اسم الجنس ١٢

حـه اي على كل فرد من افراده ١٢

والمضاف الیہ فی غیر الاضافۃ البیانیۃ **قولہ** باسقاط التنوین جواب سوال وھو ان الاسم مع التنوین مستحیل الاضافۃ لان التنوین یقتضی الانفصال والاضافۃ تقتضی الاتصال والامتزاج وبینھما منافاۃ فکیف یجوز الاضافۃ اجاب بقولہ باسقاط اہ **قولہ** او ان لم یکن اہ جواب سوال وھو ان قولہ والا شرط وقولہ فلا جزائہ وشرطیۃ الاول وجزائیۃ الثانی غیر جائز لان الشرط والجزاء لا یکونان الا جملۃ وھما حرفان اجاب بما ترٰی **قولہ** ای خفض التمیز فیہ اشارۃ الی ان اللام عوض عن المضاف الیہ او جواب سوال وھو انہ لا نسلم ان الخفض اکثر فی الاسماء بل تارۃ الرفع اکثر وتارۃ النصب حاصلہ ان الاکثریۃ بالنسبۃ الی التمیز لا فی الاسماء کلھا **قولہ** باضافۃ غیر المقدار اہ جواب سوال وھو انا لا نسلم ایضا ان الخفض اکثر فی التمیز بل الاکثر فیہ النصب لانہ من المنصوبات فاجاب بقولہ باضافۃ اہ حاصلہ ان الخفض فیہ اکثر لا مطلقا بل بتقدیر اضافۃ غیر المقدار الیہ **قولہ** لقصور اہ جواب سوال وھو ان ھذا الدلیل جار ایضا فی المقدار المفرد فینبغی ان یجوز الاضافۃ فیہ ایضا اجاب بما ترٰی **قولہ** من التمیز فیہ اشارۃ الی ان اللام فیہ للعھد **قولہ** یرفعہ فیہ اشارۃ الی ان قولہ عن نسبۃ ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر المبتدا وھو قولہ الثانی **قولہ** ای القسم فیہ اشارۃ الی ان الثانی صفۃ للموصوف المحذوف **قولہ** کان الظاھر اہ فیہ اشارۃ الی الاعتراض حاصلہ انہ قد تقرر فیما سبق ان القسم الثانی ما یرفع الابھام عن ذات مقدرۃ وھھنا ذکر النسبۃ وھو امر معنوی یعنی لیس بذات اجاب بقولہ لکن لما کان الابھام فی طرف النسبۃ اہ وطرف النسبۃ ھو الشیٔ المقدر فی نحو قولہ طاب زید نفسا **قولہ** کان الظاھر اہ ووجہ الظھور انہ لا نسلم ان القسم الثانی یرفع الابھام عن نسبۃ بل یرفعہ عن ذات مقدرۃ وھی لیست بنسبۃ فلابد ان یقول اہ **قولہ** تنبیھا اہ تائید للجواب **قولہ** انما ھی لمجرد النسبۃ اہ یعنی انما ذکر النسبۃ دون الذات المقدر لیکون اشعارا علی مقابلۃ القسم الاول لان الابھام فی القسم الاول انما ھو فی طرف النسبۃ اولا ثم یسری الیھا ثانیا لان المقادیر اصلھا المبھمات وفی الثانی بالعکس فلذا ذکرھا **قولہ** کائنۃ فی جملۃ فیہ اشارۃ الی ان قولہ فی جملۃ ظرف مستقر مع متعلقہ صفۃ للنسبۃ **قولہ** ای ما شابھھا فیہ اشارۃ الی ان لقولہ ما ضاھاھا معنی اخر غیر مستقیم ھھنا اعنی بہ اشتھاء المرأۃ للزوج **قولہ** الحوض ممتلی ماء اہ فقولہ ممتلی مسند الی ضمیر الفاعل الراجع الی الحوض وذلک النسبۃ مبھم ممیزہ قولہ ماء تمیز عنھا وکذلک سائر الامثلۃ **قولہ** بالمنتصب عنہ اہ اعنی بہ زید ثم المنتصب بمعنی الانتصاب قولہ عنہ بمعنی بعد لان نصب التمیز انما نشأ من الفعل اعنی بہ طاب لا من زید او محمول علی المجاز **قولہ** والتمیز اہ جواب سوال وھو ان المثال لا یطابق الممثل لان الممثل یتم بالمثالین فلا حاجۃ الی الابوۃ حاصل الجواب بان للتمیز اقسام قسم منھا خاص بالمنتصب عنہ وقسم منھا خاص بالمتعلق وقسم منھا یحتملھما کما اشار الی التحقیق بقولہ بحسب الحقیقۃ الخ فلذا اوردہ فالمثال ایضا متعدد ھھنا **قولہ** لمتعلقہ الخ ومتعلق المنتصب عنہ عبارۃ عن اب زید **قولہ** وحیث لا فرق جواب سوال

وھوان اباً کما یصلح ان یکون تمیزا عن النسبۃ التی فی شبہ الجملۃ کذلک نفسا من ھذا القبیل فلم ذکر احدھما فی احدھما والاخرے فی الاخری اجاب بقولہ حیث لا فرق الخ **قولہ** نفسا وابا متعلقان بالمثالین **قولہ** فقولہ وابوۃ الخ جواب سوال وھوان ابوۃ الخ وداراً وعلماً کما یصلح ان یقع تمیزا عن النسبۃ التی فی شبہ الجملۃ کذلک یصلح ان یقع تمیزا عن النسبۃ التی فی الجملۃ فلم ذکر المص بعد شبھھا وعطف علی قولہ ابا اجاب بقولہ فقولہ وابوۃ الخ **قولہ** فھوناظر ای قول المص مائل **قولہ** فھو ای المص **قولہ** فالنفس عین ای جوھر **قولہ** غیر اضافی یعنی لا یتوقف تعقلہ علی تعقل شئ اخر **قولہ** اضافی یعنی یتوقف تعقلہ علی تعقل شئ اخر کالاب فان تعقلہ موقوف علی تعقل الابن **قولہ** یعجبنی طیبہ الخ **فان قیل** کیف یکون ھذا مثالا للاضافۃ مع انہ ذکر فی ما قبلہ مثالا لشبہ الجملۃ وھو قولہ او المصدر نحو اعجبنی طیبہ ابا **قلنا** ان لہ حیثیتان الاولی ظاھر لفظی والاخری باطن معنوی فباعتبار الاول مضاف ومضاف الیہ وبالثانی فاعل فھھنا نظر الی الحیثیۃ الاولی وفی ذلک الی الاخر ثم قولہ یعجبنی فعل مضارع معلوم والنون للوقایۃ والیاء ضمیر المتکلم مفعول بہ والطیب مصدر فاعل مضاف وھا مضاف الیہ نفسا وابا وغیرھما تمیز عن ذلک النسبۃ **قولہ** نفسا الخ جواب سوال وھوانہ لم غیر الاسلوب حیث لم یذکر نفسا اجاب بقولہ نفسا حاصلہ ان ھذہ العبارۃ بحذف المعطوف علیہ او سوال ھکذا ان نفسا کما یصلح ان یکون تمیزا عن النسبۃ فی جملۃ او ما ضاھاھا کذلک یصلح انیکون تمیزا عن النسبۃ فی اضافۃ فما وجہ التخصیص بالاول حاصلہ کما انما ھی المراد فی نسبۃ فی جملۃ او ما ضاھاھا کذلک ھھنا ایضا **قولہ** وترکہ جواب سوال ظاھر **قولہ** اظھر التمیزات الخ لان الغالب ان یقع النفس تمیزا عن النسبۃ **قولہ** وزاد علیہ جواب سوال وھوان المص انما اورد ھذہ العبارۃ علی وفق ما سبق فلم زاد قولہ وللہ درہ فارسا مع انہ لم یذکر فی الاول اجاب بجوابین الاول بقولہ اشارۃ والثانی بقولہ وایضا لما اوردہ الخ **قولہ** علی ان یکون الضمیر الخ جواب سوال وھوانہ کیف یکون تمیزا عن النسبۃ مع ان الضمیر مبھم کما اوردہ صاحب المفصل اجاب بقولہ علی ان یکون الخ **قولہ** والدر فی الاصل اشارۃ الی بیان اللغۃ وایضا جواب سوال وھوان الدر فی الاصل ھو اللبن فالمناسبۃ بین اللبن وبین الخیر الکثیر وقد سمی المص الخیر الکثیر باللبن فاجاب بقولہ الدر فی الاصل اللبن فیہ خیر کثیر للعرب فارید بہ الخیر **قولہ** بامر الخیل الخ قید اتفاق **قولہ** ای حاذق یعنی دانا لکن فی الاول مبالغۃ **قولہ** من التفرس بمعنی زیرک **قولہ** بعد ما لم یکن نفسا الخ جواب سوال وھوان ھذہ القاعدۃ منقوضۃ علی نفسا فی طاب زید نفسا فانہ یصلح جعلہ لما انتصب عنہ مع انہ لا یحمل لہ ولمتعلقہ بل لہ فقط اجاب بقولہ بعد ما لم یکن نصا الخ **قولہ** لا صفۃ جواب سوال وھوان الصفۃ ایضا کذلک فیحئ ینا قض بقولہ وان کان صفۃ لانہ یفھم من ھذا ان التمیز ان کان اسما و یصح جعلہ لمنتصب عنہ جاز ان یکون لہ ولمتعلقہ ویفھم من الثانی انہ ان کان اسما کانت لہ

سہ من قبیل ذکر الملزوم وارادۃ اللازم ۱۲

فقط فیلزم فی کلام المصنف تناقض اجاب بقولہ لا صفة حاصلہ ان الاسم اعم من الصفة والعام اذا ذکر
فی مقابلة الخاص یراد بالعام ما ورائہ او المراد بالاسم الجامد و بالصفة المشتق **قولہ** المراد بجعلہ الخ جواب
سوال وھو ان المراد بالجعل الصیرورة ونحو ابوة وداراً وعلما یصح جعلہ لمنتصب عنہ مع انہ لا یجوز ان یکون
لہ و لمتعلقہ بل لمتعلقہ فقط اجاب بقولہ المراد الخ **قولہ** تارة لہ جواب سوالین احدھما ان الواو فی
قولہ ولمتعلقہ للعطف والجمع بحرف الجمع کالجمع بلفظ الجمع فحینئذ صار معناہ جاز ان یکون لھما
معا وھو غیر مقصود وثانیھما انہ یلزم قیام عرض واحد بمحلین اعنی المنتصب عنہ ومتعلقہ فی قولنا طاب
زید ابا اذ الاب ذات من لہ الابوة وھی عرض قائم بمحل لا بمحلین اجاب بقولہ تارة الخ فیہ اشارة الی
ان الواو بمعنی او **قولہ** ای للمنتصب عنہ **فانقیل** المنتصب عنہ ھو زید فی طاب زید ابا وھو معلوم
غیر مبھم فکیف یصح وقوع التمییز عنہ بل التمییز انما یکون عن النسبة کما تقرر قلنا نعم لکن ابھامہ
باعتبار الشیء المقدر والمبھم العام یتناول المنتصب عنہ ولمتعلقہ **قولہ** وذلک ای جواز ذلک التمییز
تارة لہ وتارة لمتعلقہ **قولہ** ای فیما جاز الخ جواب سوال وھو ان الضمیر فی قولہ فیھما راجع الی الشیئین
المذکورین احدھما ما یصح جعلہ لمنتصب عنہ ولمتعلقہ والثانی ما لا یصح جعلہ لمنتصب عنہ فحینئذ
خرج عن المطابقة ما یکون نصا فی المنتصب عنہ مع ان المطابقة فیہ لما قصد لازم ایضا اجاب بقولہ
ای فیما جاز الخ حاصلہ ان ما یکون نصا فی المنتصب عنہ داخل فیما یصح جعلہ لمنتصب عنہ **قولہ**
من وحدة التمییز الخ تفسیر ما قصد **قولہ** او المعنی الخ ای یکون المطابقة بمعنی ثبت فی
نفس التمییز حاصلہ ان ھذا القسم من التمییز یطابق لما قصد سواء کان مطابقا للمنتصب عنہ
او لا بخلاف القسم الاول فانہ یطابق لما قصد مع المطابقة بالمنتصب عنہ **قولہ** من حیث
امتیازاتھا النوعیة جواب سوال وھو ان زیدا ان کان عالما بحکم واحد من الفقہ وزید
آخر بقاعدة واحدة من الاصول وزیدا آخر بقاعدة من النحو ثم اذا اردت ذلک الانواع
فحینئذ تقول طاب زید علما لا علوما مع ان قصد الانواع ھنالک موجود اجاب بقولہ من
حیث امتیازاتھا حاصلہ ان المراد ھھنا امتیازاتھا النوعیة لمجموع الفقہ والاصول والنحو لا الامتیازات
الشخصیة کالحکم الواحد من الفقہ وغیرہ **قولہ** مشتقة جواب سوال مثل ما مر فی قولہ اسما لا صفة
یعنی المتبادر من الصفة ھو المشتق فاعترض علی رجل فی کفہ زید رجلا **قولہ** الصفة فیہ اشارة
الی بیان المرجع **قولہ** صفة فیہ اشارة الی ان قولہ لہ ظرف مستقر مع المتعلق خبر لقولہ کانت **قولہ**
الواو الخ جواب سوال وھو انہ قولہ وطبقہ عطف علی قولہ لہ وھذا العطف غیر جائز لان الصفة
لیست بطبق لہ اجاب عنہ بجوابین الاول بقولہ والمراد الخ والثانی بقولہ ویجوز ان یکون الخ **قولہ**
والطبق مصدر الخ جواب سوال وھو ان الطبق نسبة من النسب المتکررة والقاعدة فیھا ان یجیء
علی وزن المفاعلة اجاب بقولہ الطبق مصدر بمعنی الخ **قولہ** لکن زیادة من الخ اشارة الی
بیان ترجیح التمییز او جواب سوال وھو انہ یستقیم ھذین المعنیین فی الصفة اعنی معنی التمییز والحال

فلم لم یعرض المصنف الی احتمال التمیز بصیغۃ التمریض وھو احتملت کما فی الحال اجاب بقولہ لکن الخ **قولہ** اذ قد یمدح الخ دلیل القول لا حال الفروسیۃ یعنی لو کان المقصود مدحہ بحال الفروسیۃ فلم یمدح حال الفروسیۃ بغیرہا من الصفات **قولہ** اذا کان اسما جواب سوال وھو انہ ینقض علی طاب زید نفسا فانہ یتقدم علی عاملہ حیث یقال نفسا طاب زید اجاب بقولہ اذا کان اسما **قولہ** بالاتفاق الخ جواب سوال وھو ان الفعل عامل ایضا فحینئذ صار ذکر قولہ والاصح ان لا یتقدم علی الفعل بعدہ مستدرکا اجاب بقولہ بالاتفاق یعنی انما ذکر الفعل بعدہ للاختلاف فعند البعض یتقدم التمیز علیہ حاصلہ ان عدم تقدیم التمیز علی العامل فی العبارۃ الاولی اتفاقی وفی الثانی اختلافی فح صح مقابلۃ العبارۃ الثانی مع الاول **قولہ** او الغیر الصریح الخ کاسمی الفاعل والمفعول **قولہ** نفسا ای فی نفس الفعل **قولہ** متعلقات الاناء اعنی بالماء وغیر ذلک **قولہ** ولو علی سبیل التجوز الخ لان قولہ امتلأ الاناء ماء بمعنی امتلأ الاناء **قولہ** ولھذا یندفع ای بھذا الاعتراض یندفع اعتراض اخر **قولہ** ان الماء وان کان فاعل الامتلاء لکن بطریق المجاز ومرادنا بجعل الفعل متعدیا الفاعل حقیقۃ فحینئذ لا یرد **قولہ** اتھجر سلمی فالھمزۃ فیہ للاستفہام الانکاری ای اتترک وقولہ سلمی فاعل **قولہ** علی تقدیر الخ جواب سوال وھو ان فی قولہ تطیب وجھین احدھما تانیث الضمیر راجعا الی السلمی والثانی تذکیرہ راجعا الی الحبیب بان جعل یطیب بالیاء للمذکر الغائب والتمسک بھذا البیت انما یصح علی التقدیر الاول دون الثانی اجاب بقولہ علی تقدیر الخ **قولہ** وما قیل الخ اعتراض **قولہ** علی ھذا الوجہ الخ ای بصیر ضمیر کاد راجعا الی الحبیب **قولہ** فتکلف یعنی ان فی تاویل الحبیب بالنفس تکلف لانہ مخالف لسوق الکلام لان السوق فی تعجب سلمی لا الحبیب **قولہ** ای ما یطلق جواب سوال وھو ان تقسیم المستثنی الی المتصل والمنقطع تقسیم الشئ الی نفسہ وغیرہ لان المستثنی صیغۃ اسم المفعول بمعنی المخرج لغۃ والمخرج ھو المتصل لا المنقطع اجاب بقولہ ای ما یطلق الخ وھذا صادق علیھا فاندفع الاعتراض حاصلہ ان المستثنی المنقطع وان لم یطلق علیہ لفظ المستثنی لغۃ لکن یطلق علیہ لفظ المستثنی اصطلاحا وتقدیر السوال بوجہ اخر وھو ان تقسیم المستثنی الی المتصل والمنقطع لا یصح لان تقسیم الشئ لا یکون الا بعد تعریفہ وھھنا لم یوجد تعریف المستثنی فاجاب بقولہ ای ما یطلق الخ حاصلہ ان المراد بالمستثنی ما یطلق علیہ لفظ المستثنی وھذا القدر کاف فی التقسیم فلا احتیاج الی تعریفہ **قولہ** فی الاصطلاح الخ جواب سوال وھو ان تقسیم المستثنی الیھما غیر جائز لان المستثنی عبارۃ عن التکلم بالباقی بعد الثنیا وھذا یتصور فی المتصل لا المنقطع اجاب بقولہ فی اصطلاح النحاۃ حاصلہ ان ذلک مذھب اھل الاصول واما عند النحاۃ فالمستثنی عبارۃ عما یذکر بعد الا واخواتھا وھو صادق علیھما **قولہ** علی قسمین الخ جواب سوال وھو ان المستثنی منقسم الی ھذین القسمین فینبغی ان یذکر اداۃ الحصر ایضا ان قولہ المستثنی مبتدأ وکان احدھما المتصل

والمنقطع خبرہ وھذا لا یصح لان فیہ حمل الخاص علی العام وھو باطل وایضا ان تقسیم المستثنیٰ الی قسمین لا یخلو اما تقسیم الکل الی الاجزاء او تقسیم الکلی الی الجزئیات ولا یصح الاول لان المستثنیٰ یطلق علی کل واحد لا علی المجموع من حیث المجموع وکذا الثانی لانہ حینئذٍ یکون لفظ المستثنیٰ کلیا مساویا ای یصدق علی کل واحد منہما علی السویۃ فیکون مشترکا لفظیا فاجاب بقولہ علی قسمین فیہ اشارۃ الی ان العطف مقدم علی الربط وھو مفید للحصر فلا حاجۃ الی ادوات الحصر وایضا اذ اتقدم العطف علی الربط یصح الحمل لان الخبر حینئذٍ مجموع ھذین القسمین فیلزم حمل المساوی علی المساوی وھو صحیح وایضا ان المراد من التقسیم ھو الاخیر والمراد بالمستثنیٰ ما ھو مشترک بین القسمین علی سبیل عموم المجاز وھو المذکور بعد الا واخواتہا ومخالف لما قبلہا نفیا واثباتا وبھذا یندفع ما قیل انہ اذا لم یکن المستثنیٰ فکیف یصح عدہ من المنصوبات ۱۲ زبدہ **قولہ** ولما کان معلومیۃ الخ جواب سوال وھو ان الاصل ان یکون تقسیم الشئ مسبوقا علی تعریفہ وھہنا لم یوجد اجاب بقولہ ولما کان الخ وایضا فیہ اشارۃ الی الرد علی الشیخ الرضی حیث قال فی الجواب عن ذلک السوال انما لم یعرف مطلق المستثنیٰ لتعذرہ لانہ مستلزم لاجتماع النقیضین فان المتصل ھو المخرج عن متعدد والمنقطع غیر مخرج وھما متضادان فلا یجتمعان فی التعریف الواحد فرد الشارح علیہ بقولہ ولما کان الخ ووجہ الرد انا لا نسلم ان مطلق التعریف متعذر لانہ یمکن ان یقال فی تعریف المطلق ھو المذکور بعد الا واخواتہا کما سنذکرہ وانما لم یعرف لما قلنا وھو ان معلومیۃ الخ **قولہ** وعرف کل واحد الخ جواب سوال وھو انہ لما کان التعریف بوجہ ما کاف فی التقسیم فلم عرف المستثنیٰ المتصل فاجاب بقولہ وعرف الخ **قولہ** ای الاسم فیہ اشارۃ الی ان المخرج صفۃ الموصوف المحذوف **قولہ** الذی اخرج الخ فیہ اشارۃ الی ان اللام بمعنی الذی والمخرج بمعنی الفعل الماضی المجہول **قولہ** کجزئیات المستثنیٰ المنقطع وجزئیاتہ عبارۃ عن الحمار والفرس وغیرھما فی نحو جاءنی القوم الا حمارا **قولہ** عن متعدد فیہ اشارۃ الی انہ صفۃ الموصوف المحذوف واعنی بہ المستثنیٰ منہ **قولہ** جزئیاتہ او اجزائہ جواب سوال وھو ان المتبادر عن المتعدد التعدد من حیث الجزئیات فیخرج النصف فی نحو اشتریت العبد الا نصفہ فانہ مستثنیٰ متصل مع انہ غیر خارج عن متعدد من حیث الجزئیات ای الافراد بل من حیث الاجزاء ۱۲ اجاب بقولہ جزئیاتہ الخ حاصلہ ان المراد من المتعدد اعم منہما والعبد متعدد من حیث الاجزاء **قولہ** سواء الخ فیہ اشارۃ الی ان نصب قولہ لفظا وتقدیرا بناء علی انہما خبران لکان المحذوف ای من الجزئیات والاجزاء ۱۲ **قولہ** ملفوظا ومقدرا جواب سوال وھو ان الاصل ان یکون خبر کان محمولا علی اسمہا وھہنا لا یصح الحمل کما ھو الظاہر لان اللفظ مصدر وھو لا یحمل الا علی حصص افرادہ والتعدد لیس من افرادہ اجاب بقولہ ملفوظا ومقدرا فصح الحمل لان المتعدد قد یکون ملفوظا **قولہ** غیر الصفۃ اھ جواب سوال

وهوان هذا التعريف لا يصير مانعا عن دخول الغير حيث صدق على قوله الا الله فی قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فانه اسم مخرج عن متعدد لفظا مع انه ليس بمستثنى اجاب بقوله غير الصفة وحرف الاستثناء ههنا صفة بمعنى غير قوله عن جزئيات الخ كزيد فی نحو جاء نی القوم الا زيدا قوله فالمستثنى الخ وفی هذه العبارة رد على الشيخ الرضی حيث قال فالفرق بينهما ان المتصل عما يكون من جنس المستثنى منه والمنقطع بخلافه وهذا خطأ منه ومنشأ الخطاء ايراد هذين المثالين لهما فی اكثر المواد فرد الشارح عليه بما حاصله ان المعتبر فی المتصل الدخول فی التعدد ثم الاخراج عنه والمعتبر فی المنقطع عدم الدخول سواء كان من جنسه اولا ووجه الرد عليه ان قول الشارح فی نحو جاء نی القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد فان هذا المثال عنده ايضا للمنقطع مع ان المستثنى من جنس المستثنى منه قوله اى المستثنى الخ فيه اشارة الى بيان المرجع قوله مطلقا جواب سوال وهوان الضمير لا يخلو اما ان يرجع الى المستثنى المطلق او الى المتصل او المنقطع فالكل غير جائز اما الاول فلان ثبوت الشئ للشئ فرع ثبوت المثبت له وههنا لم يوجد ثبوته لعدم تعريفه واما الثانی فلعدم صحة قوله او منقطعا لانه عطف على السابق فح يصير معناه ان المستثنى المتصل منصوب وجوبا اذا كان منقطعا وذا غير متصل لان بينهما منافاة واما الثالث فلعدم صحة عطف قوله او منقطعا لان العطف يقتضی المغائرة بين المعطوف والمعطوف عليه اجاب بقوله مطلقا حاصله ان الضمير راجع الى المستثنى وهو معلوم بوجه يصح تقسيمه وايضا علم بما يعلم من تعريف قسميه لان تعريف القسم مستلزم لتعريف المقسم قوله وثانيا الخ اى علم ثانيا قوله بما اى شئ قوله يتفطن اى يعلم قوله له اى للمستثنى المطلق قوله ولهذا لم يعرفه الخ رد على بعض الشارحين كالفاضل الهندی حيث قال انما قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل التعريف لانه صار فی الاصطلاح كالمشترك وهما حقيقتان مختلفان لان احدهما مخرج عن متعدد والاخر غير مخرج فلم يمكن جمعهما فی تعريف جامع بينهما فرد الشارح بقوله ولهذا لم يعرفه قوله وجوبا جواب سوال وهوانه لا فرق بين هذا وبين قوله فيما بعد يجوز فيه النصب لان فی كليهما النصب فلا يصح المقابلة اجاب بقوله وجوبا وههنا جوازا قوله واقعا فيه اشارة الى ان قوله بعد ظرف مستقر مع المتعلق خبر لقوله اذا كان قوله قيد به وان لم يكن الخ جواب سوال وهو ان تقييد الا بغير الصفة غير جائز لان الواقع بعد الا اذا ان صفة ليس بمستثنى اجاب بما مر قوله لئلا يزهل الخ يعنی المبتدی قوله اى ليس بنفی جواب سوال وهو ان الموجب ما خوذ من الايجاب والايجاب مقابل السلب فح صادت هذه القاعدة منقوضة على زيد فی نحو ما جاء نی القوم الا زيد فانه مخرج بالا غير صفة وقع فی كلام موجب مع انه ليس بمنصوب بل هو مرفوع اجاب بقوله ليس بنفی الخ وانما وجب النصب لانه لا يتصور

الرفع والجر فیہ اما الاول فلانہ لا یکون الا علی البدل والبدل فی حکم تکریر عامل المبدل منہ فاذا کان بدلا فتقدیر قولہ جاءنی القوم الا زید جاءنی القوم الا جاءنی زید فح فات المقصود واما الثانی فلانہ لا یوجد حرف جارة ولا مضاف قولہ ولا حاجة فیہ اشارة الی الرد علی الفاضل الهندی حیث قال لا بد ههنا من قید اخر وهو ان یکون الخ لیخرج عنہ قرأت الا یوم کذا لان الیوم فیہ واقع بعد الا غیر الصفة فی کلام موجب مع انہ منصوب علی الظرفیة لا علی الاستثناء فرد الشارح علیہ بقولہ ولا حاجة الخ وجہ الرد علیہ ما ذکرہ الشارح بقولہ لان الکلام الخ او اشارة الی اعتراض حاصلہ ان الیوم فی نحو قرأت الا یوم کذا من قبیل ما ذکر فی المتن مع ان النصب فیہ لیس باعتبار الاستثناء بل باعتبار انہ مفعول فیہ فینبغی ان یذکر فیہ قید التام لاخراج ذلک قولہ لان الکلام فی کونہ الخ علة لقولہ ولا حاجة قولہ او کان بعد عدا وخلا الخ یعنی المذکور بعد عدا وخلا منصوب علی المفعول بہ فلو کان کلامنا فی المنصوب علی الاستثناء لکان ذکرهما عبثا بل کلامنا فی المنصوب المطلق الذی وقع بعد الا قولہ الا ان یقال لا حاجة الخ اعتراض علی الجواب وحاصل الاعتراض انہ وان لم یکن لذلک القید حاجة لاخراج المذکور بل لہ حاجة لاخراج الیوم فی نحو قرئ الا یوم کذا فانہ من قبیل ما ذکر فی الکتاب مع انہ لیس بمنصوب بل مرفوع باعتبار انہ مفعول ما لم یسم فاعلہ لقولہ قرئ قلنا ان المص انما لم یذکر هذا القید لاخراج هذین المثالین باعتبار انهما بمنزلة الاستثناء عن هذہ القاعدة لانهما داخلان فی قولہ ویعرب علی حسب العوامل لان الاصل اذا حکم علی الکلی ثم ذکر بعض افرادہ فیما بعدہ مخالفا لحکم هذا الکلی فذلک بمنزلة الاستثناء عنہ قولہ والعامل فی نصب المستثنی اشارة الی العامل ورد علی بعض النحاة حیث قالوا العامل لنصب المستثنی کلمة الا وهذا خطاء ومنشأ الخطاء قول الجرجانی لکنہ نسب الی الاعجاز لانہ واسطة للنصب فی الاصل فی العمل الفعل فلا یجوز اعمال الضعیف مع وجود القوی قولہ اذ لہ نسبة اہ بیان وجہ التعلق المعنوی ومتعلقات الفعل معمول الفعل قولہ اذ لہ نسبة الی شیء نسب الیہ احد من الفعل او معناہ کالقوم فی جاءنی القوم الا زیدا فزید جزء من القوم وهو جزء من الفعل لانہ فاعلہ فثبت التعلق المعنوی بهذا المعنی لان جزء الجزء للشیء جزء لہ قولہ وقد جاء الخ بیان تعین النصب لا الرفع اہ جواب سوال وهو انہ لما تعلق بالفعل صار المستثنی مثل المستثنی منہ فینبغی ان یکون اعرابہ کاعرابہ اجاب بقولہ وقد جاء قولہ او معنی الفعل الخ کقولہ القوم اخوتک الا زیدا والعامل فی هذا المستثنی الفعل المستفاد من نسبة الخبر الی المبتدأ وهو نسبة القوم الی اخوتک الا زیدا قولہ لامتناع تقدیم البدل علی المبدل منہ وانما لم یجعل مخفوضا لعدم الخافض قولہ ای فی اکثر اللغات الخ فیہ اشارة الی ان الالف واللام بدل عن المضاف الیہ قولہ قبائل کثیرون

جواب سوال وھو ان اهل اللغة فریقان احدهما اهل الحجاز وثانیهما بنو تمیم فکیف یتصور الاکثریة للحجازیین اجاب بقوله فانهم قبائل الخ او بقوله او فی اکثر المذاهب **قوله** مطلقا اه ای سواء قبل اسم یصح حذفه او لا **قوله** اذ لا یتصور فیه الخ لانه لو کان بدلا فهو لا یخلو اما ان یکون بدل الکل او البعض او الاشتمال او الغلط والکل منتف اما الاول والثانی فلانهما لا یتحققان بدون اتحاد الجنس بین البدل والمبدل منه ولا اتحاد ههنا بینهما فی المنقطع واما الثالث فلانه لا یتحقق بدون الملابسة بین البدل والمبدل منه ولا ملابسة بینهما فی المنقطع اذ لا یمکن ان یشتمل البدل علی المبدل منه او یشتمل المبدل منه علی البدل واما الرابع فلما ذکره الشارح **قوله** الا بدل الغلط اذ لا یتصور الخفض لعدم الخافض ولا یتصور اعرابه بحسب العوامل باعتبار ذکر المستثنی منه **قوله** الرویة الخ ای الفکر **قوله** والفطانة یعنی زیرکی وبینها وبین السهو والغفلة منافاة فلا یتصور ایضا فبالضرورة صارت منصوبا **قوله** فههنا یجوز ان البدل الخ لان حذف القوم فی هذا المثال جائز لان المقصود منه ثبوت المجیء للحمار وذلک لا یتفاوت بین ان یذکر القوم او لا **قوله** الا من رحم الخ استثناء من العاصم ولا یصح حذف العاصم لانه اسم لا التی لنفی الجنس خبرها محذوف ای عنهم موجود فلو حذف اسمها ایضا یلزم اجحاف الکلمة **قوله** ای من رحمه الله الخ جواب سوال وهو ان قوله رحم صفة او صلة لقوله من والجملة اذا وقعت صفة او صلة لابد فیها من العائد وههنا لم یوجد اجاب بقوله ای رحمه الله حاصله ان فی رحم ضمیران احدهما مستتر راجع الی الله وثانیهما محذوف راجع الی من **قوله** الله فیه اشارة الی ظهور الضمیر المستتر فی رحم **قوله** هو المرحوم جواب سوال وهو ان من رحم عبارة عن العاصم فحینئذ صار الاستثناء متصلا لا منقطعا فلا یطابق المثال بالممثل فاجاب بقوله هو المرحوم المعصوم فحینئذ یطابق المثال بالممثل لان المرحوم غیر داخل فی العاصم **قوله** من عدا یعدو فیه اشارة الی بیان الباب **قوله** من خلا یخلو فیه ایضا اشارة الی بیان الباب **قوله** وهو فی الاصل الخ اعتراض حاصله ان نصب قوله زیدا بقوله خلا غیر جائز لانه فعل لازمی لا یتعدی الی المفعول بدون کلمة من فاجاب بما تری **قوله** من الانیس ای ارا ن **قوله** وقد یتضمن جواب عن ذلک الاعتراض حاصله انه متضمن لمعنی جاوز او بحذف الایصال وهو ان یکون الفعل لازمیا یتعدی بحرف الجر ثم یحذفها ویبقی هو علی التعدیة **قوله** من التضمین او الحذف والایصال الخ ویجوز ذکر کلمة من کما جوز فی قوله خلت الدیار من الانیس **قوله** لیکون ما بعدها الخ فثبت المناسبة بین خلا والا فی کون ما بعد کل منهما مغائرا لما قبلهما **قوله** فی باب الاستثناء ای الاستثناء بخلا وعدا **قوله** وفاعلهما ضمیر راجع الخ جواب سوال وهو ان الضمیر فیهما راجع الی القوم وهذا الارجاع غیر صحیح لانه یلزم ارجاع ضمیر المفرد الی الجمع وهو باطل حاصل الجواب ان الضمیر فیهما راجع

ای لے عه او سواء کان من جنس المستثنی منه او لا ۱۲ م عه اے بدل الاشتمال ۱۲ مفتی عبدالرحیم عفی عنه

الی احد الامور الثلاثۃ التی ذکرہ الشارح **قولہ** اوالی بعض الخ ولا یصح ارجاعہ الی البعض المعین
لانہ لا یفہم منہ عدم مجیئۃ زید اذ یجوز ان یکون زید داخلا فی البعض الذی یسند الیہ الفعل
فلا یتحقق عدم مجیئۃ زید والمقصود مجیئۃ القوم وعدم مجیئۃ زید **قولہ** ولم یظہر جواب سوال وہو
ان الماضی المثبت اذا وقع حالا وجب تقدیرہ لفظا او تقدیرا کما صرح بہ الشارح فی بحث الحال وھہنا
لم یوجد فاجاب بقولہ ولم یظہر **قولہ** وقد اجیز الجر الخ یعنی ان الجر بہما جائز اتفاقا **قولہ** حرفا
جر لانہما مشترکان بین ان یجعلا ماضیین اوحرفا جر **قولہ** بالنصب علی الظرفیۃ جواب سوال
وھو ان نصب خلا وعدا لا یخلو اما ان یکون بناء علی الظرفیۃ او علی الحالیۃ اما الاول فہو باطل
لانہما لیسا من قبیل المکان والزمان والظرف لا یخلو عنہما والثانی فہو ایضا باطل لعدم صحۃ حملہما
علی القوم والاصل فی الحال ان یکون محمولا علی ذی الحال وحاصل الجواب ان کلا من الشقین
مستقیم ھہنا کما بین الشارح **قولہ** بتقدیر مضاف جواب سوال وھو ان نصب خُلُوّ وعَدْو کیف
یصح علی الظرفیۃ لان الظرف لا یخلو عن الزمان والمکان وہما لیسا منہما فاجاب بقولہ بتقدیر
مضاف حاصلہ ان ظرفیتہما باعتبار المضاف **قولہ** بجعل المصدر الخ جواب سوال وھو انہ اذا کان
الخلو والعدو منصوبین علی الحالیۃ فالحال محمول علی ذی الحال وھہنا لا یصح الحمل لانہ من قبیل
حمل الصفۃ علی الذات فاجاب بقولہ بجعل الخ **قولہ** ولعل ھذا الخ جواب سوال وھو انہ لما
کان خلاف الاخفش ثابتا ھہنا فینبغی ان یقول المص فی الاکثر کما قال فی خلا وعدا اجاب بقولہ و
لعل ھذا لم یثبت عند المص **قولہ** ویلزم اضمار الخ جواب سوال وھو ان ھذا الدلیل لا یثبت المدعی
لانہ یجوز ان یکون ما بعدہما مرفوعا بالاسمیۃ وخبرہما محذوف فاجاب بما تری **قولہ** وہو ضمیر
راجع الخ جواب سوال وھو ان ضمیر لیس ولا یکون لا یخلو اما ان یرجع الی القوم اوالی غیرہا والاول
باطل لعدم المطابقۃ والثانی ایضا باطل لان الغیر لیس بمذکور فیلزم الاضمار قبل الذکر اجاب
بقولہ وہو ضمیر راجع الخ **قولہ** الا فی المستثنی المتصل الغیر المفرغ الخ اما عدم استعمالہما فی
المنقطع فلان اسم ھذہ الافعال ہو الضمیر الراجع الی المستثنی المقدم والمنقطع کما فی قولہم ما جاء
القوم الا حمارا وما جاء نی الا زید القوم لانہما مستثنی اسم منہ والاصل ان یکون خبرہا محمولا
علی اسمہا وذلک الحمل لا یتصور فی المنقطع لان حمل الحمار علی القوم غیر جائز واما عدم استعمالہا
فی المفرغ فلئلا یلزم الاضمار قبل الذکر لان المستثنی منہ فی المستثنی المفرغ غیر مذکور **قولہ** لم
یشترط ان لا یکون الخ جواب سوال وھو انہ یدخل فی ھذہ الضابطۃ المستثنی المقدم والمنقطع
کما فی قولک ما جاءنی الا زیدا ن القوم وما جاء نی القوم الا حمارا لانہما مستثنی بعد الا فی کلام
غیر موجب وقد ذکر المستثنی المتصل منہ مع انہ لا یجوز فیہما الوجہان بل النصب واجب کما
مر والجواب انہ اکتفی بما سبق **قولہ** علی الاستثناء اہ فیہ اشارۃ الی ان اللام فی قولہ النصب
للعہد **قولہ** حال من الضمیر اہ یعنی ان قولہ فیما بعد ظرف مستقر مع المتعلق اعنی بہ الواقع

حالامن الضمير المجرور فى قوله فيه **قوله** اى حال كون المستثنى جواب سوال وهو ان الواقع بعد الا ليس الا المستثنى والضمير المجرور راجع الى المستثنى ايضا فعلى هذا يلزم ظرفية الشئ لنفسه اجاب بقوله اى حال كون المستثنى واقعا فى محل حاصله ان المراد عن الواقع فيما بعد الا هو محل المستثنى اى المراد من ما المحل دون المستثنى فحينئذ لا يرد **قوله** والحال انه الخ جواب سوال وهو ان الماضى المثبت اذا وقع حالا لابد فيها من دخول قد وهو لم يوجد فى قوله ذكر المستثنى منه اجاب بما ترى **قوله** فى بعض النسخ الخ جواب اخر عن هذا السوال **قوله** على انه صفة الخ جواب سوال وهو انه كيف يصح الحالية عند ذلك البعض لان الجملة اذا وقعت حالا لابد فيها من الواو اجاب بقوله على انه صفة **قوله** ذكر فيه الخ جواب سوال وهو ان الجملة اذا وقعت صفة لابد فيها من العائد وههنا لم يوجد اجاب بقوله ذكر فيه المستثنى منه حاصله ان المراد بالعائد اعم من ان يكون لفظا او تقديرا **قوله** لا بالاصالة الخ فان قيل ان اعراب البدل انما يكون بتبعية المبدل منه لا بالاصالة قلنا ان المراد بالاصالة ما يكون بمقابلة الواسطة لا بمقابلة التبع كما فسر الشارح ذلك الاصالة بقوله وبغير واسطة **قوله** العامل الخ جواب سوال وهو ان هذا الحكم منقوض على زيد فى ما جاء نى الا زيد لانه لم يعرب على حسب العوامل بل بحسب عامل واحد وايضا يلزم توارد اعرابات مختلفة على معرب واحد بالشخص حاصله ان الالف واللام يبطل معنى الجمعية **قوله** لانه فرغ الخ هذا وجه تسمية المفرغ باسم المفرغ **قوله** اى بما يقتضيه فيه اشارة الى ان الحسب بمعنى المقتضى لا بمعنى القدر والكناية **قوله** فالمراد الخ جواب سوال وهو ان المستثنى المفرغ ليس بمفرغ بل مفرغ له باعتبار فراغ العامل له فلا يصح تسميته بذلك الاسم اجاب بما ترى **قوله** اى والحال الخ اشارة الى ان الواو للحال والجملة وقعت حالا من المسكن فى يعرب **قوله** واقعا اشارة الى ان قوله فى غير الموجب خبر لقوله وهو باعتبار المتعلق **قوله** الكلام فيه اشارة الى ان الموجب صفة للموصوف المحذوف **قوله** واشترط ذلك اشارة الى ان قوله ليفيد دليل للمدعى المحذوف والضمير فيه راجع الى الكلام او المستثنى ويحتمل ان يكون فاعله هو المثال فى قوله مثل ما ضربنى الخ **قوله** صحيحة الخ جواب سوال وهو انه منقوض بزيد فى ضربنى الا زيد لانه ايضا مفيد مع انه ليس بمستثنى مفرغ حاصله ان المراد بالفائدة فائدة صحيحة لا مطلقها وههنا لم توجد لعدم امكان جمع جميع الناس على ضرب المتكلم **قوله** اذ يصح الخ دليل مطابقة المثال بالمثل **قوله** الا ان يستقيم المعنى هو استثناء من مفهوم الكلام السابق اى لا يعرب بحسب العوامل على الموجب فى جميع الاوقات الا وقت استقامت المعنى **قوله** الا التمساح اى نہنگ **قوله** اى او قعت انما فسر القراءة بذلك لانه لازمى لا يطلب المفعول به الا بجعله متعديا ولفظ اوقعت متعدى **قوله** بل ايام لا سبوع يعنى ايام یک ہفتہ **قوله** ولكن الغالب دفع لما يقال لما استقيم المعنى فى بعض الصور فلم يثبت الفرق بين هذه الصورة والصورة الاولى فالدفع بان المراد عدم وجدان القرينة فى هذه الصورة غالبا ووجدانها

فی الاول قوله مثاله الخ جواب سوال وهو ان قوله لم یجز فعل وما بعده فاعله فی فاعلیته غیر جائز لان الفاعل مفرد لانه قسم من الاسم وهو جملة اجاب بما تری قوله اذ معنی ما زال ثبت ای معنی ما زال هو ثبت تعلیل لعدم الجواز او جواب سوال وهو انا لا نسلم ان هذا المثال ایجابی بل سلبی یستقیم فیه المعنی اجاب بما تری قوله فلا یستقیم لان المستثنی منه فی هذا المثال جمیع الصفات وقد یکون بعضها متناقضین کالسواد والبیاض وغیرهما فلا یتصور اجتماع جمیعها فی زید ۱۲
قوله قال الشارح الرضی والغرض من هذا النقل اعتراض علی المص وحاصله ان المعنی فی هذا المثال مستقیم بان یراد بجمیع الصفات الغیر المتناقضین قوله او یحمل اه اعتراض اخر حاصله انه ینبغی ان یکون المراد بثبوت جمیع الصفات فی زید هو المبالغة هو المبالغة فی نفی الاجتماع قوله ولا یخفی جواب عن ذلک الاعتراض حاصله ان صحة هذا المثال عند هذه التاویلات مسلم لکن بمثاله الخ قوله کالمن یتصور منه الضرب من معارفک الخ هذا قرینة علی ارادة بعض فی نحو ضربنی الا زید قوله للمبالغة الخ هذا ایض قرینة علی ذلک قوله فی غلو ای ابو ہی قال اذ تعذر البدل الخ هذا بیان قاعدة اخری قوله ویختار البدل فیما بعد الا فی کلام غیر موجب وقد ذکر المستثنی منه قوله من حیث حمله جواب سوال وهو ان الجار والمجرور فی قوله علی اللفظ صلة التعذر وهذا لا یصح لان صلة التعذر یقع الباء لا علی اجاب بقوله من حیث الخ حاصله انه متعلق بالحمل المحذوف قوله ای لفظ المستثنی منه الخ فیه اشارة الی ان الالف واللام عوض عن المضاف الیه قوله ای یحمل فیه اشارة الی ان الجار والمجرور متعلق بالحمل او جواب سوال هو ان قوله اذا تعذر البدل شرط وقوله فعلی الموضع جزاءه والجزاء لا یکون الا جملة وهو لیس بجملة اجاب بقوله ای یحمل وفی انشائه متاخرا عن الجار والمجرور اشارة الی الحصر والاختصاص قوله عملا بالمختار الخ جواب سوال وهو انه اذا تعذر البدل فینبغی ان یکون منصوبا علی الاستثناء فاجاب بقوله عملا الخ وفی ایراد لفظ مثل فی مثالین المذکورین بعد الا ولا اشارة الی العطف قوله ای علی موضع المستثنی منه فان ثمه مرانفا وهو ان الالف واللام عوض عوض عن المضاف الیه قوله وقوله لا یعبا به دفع لما یقال ان المقصود فی هذا المقام بیان تعذر البدل علی اللفظ وهو یحصل بقوله لانشئی الخ فلم ذکر المص لا یعبا به اجاب بقوله وقوله الخ قوله وعلی ما وقع الخ جواب سوال وهو انه اذا لم یکن فی اکثر النسخ فلم اورده المص فی هذه النسخة اجاب بقوله وعلی ما الخ قوله وانما وصفه الخ جواب سوال وهو انه لا حاجة الی هذا التوصیف اجاب بقوله انما وصفه به لئلا یلزم استثناء الشئ عن نفسه لکن یرد علیه ان فی کثیر من النسخ یلزم استثناء الشئ عن نفسه اجاب عنه بقوله ولا یخفی انه لو جعل الخ قوله انما تعذر البدل اه دفع التشویش المبتدی لانه یعلم من ظاهره ان هذا الدلیل المثال الثالث فدفعه بما تری قوله لان من الاستغراقیة ای الاستغراقیة المنفی وقیل هذا دفع سوال وهو انه منقوض بقوله وقد کان من مطر لان من قرئ بعد الاثبات حاصله ان مرادنا الاستغراقیة لا الزائدة قوله اتفاقا فیه

ماء لفظ الا مستغنی عنہ ۱۲

بیان فی ہذا المثال ۱۲

اشارة الی ان فی من الزائدة خلافا **قوله** ای بعد ما صار الکلام الخ جواب سوال وهو ان المثال المذکور
منفی لا مثبت فکیف یوافقه هذا التعلیل اجاب بقوله ای بعد ما الخ کلمة ما مصدریة ای بعد صیرورة
الکلام مثبتا لانتقاض النفی بالا فتقدیر معناه جاءنی من زید **قوله** لان فتحة شبیهة الخ جواب سوال
وهو ان حمل المستثنی علی اللفظ غیر جائز لان لفظ الاحد مبنی وتوابع المبنی یحمل علی محله لا علی لفظه
اجاب بقوله لان فتحة حاصله ان فتحة لفظ الاحد شبیهة بالحرکة الاعرابیة فکان بمنزلة المعرب
وتوابعه یحمل علی لفظه **قوله** شبیهة ای فی العروض یعنی کان النصب حاصل بالناصب کذلک
الفتحة حصلت بکلمة لا **قوله** یعنی بعد ما صار جواب سوال سوال مرّ ذکره انفا **قوله** اذا لم یکن
البدل الخ والفرق بینهما ان التقدیر الحقیقی عبارة عن تکریر العامل فی المستثنی والحکمی عبارة عن
الاکتفاء بدخول العامل علی المبدل منه واعتبر سرایة حکمه الیه **قوله** والمستثنی الخ انما ذاد لفظ المستثنی
اشارة الی انه معطوف علی قوله منصوب فی نحو قوله وهو منصوب اذا کان بعد الا **قوله** ای مجرور الخ
جواب سوال وهو انه ینقض علی الزیدین فی جاءنی القوم غیر الزیدین فانه واقع بعد لفظ غیر
مع انه لیس بمخفوض لان الخفض حقیقة فی الحرکة اجاب بقوله ای مجرور من قبیل ذکر الخاص و
ارادة العام والجر اعم من الحرکة والحرف **قوله** واجاز اشارة الی فائدة قوله فی الاکثر **قوله**
ای براءه جواب سوال وهو ان الابراء فعل لا یقدر العبد علی احداثه فکیف یصح نسبته الی القوم
حاصله ان نسبته الیه مجاز **قوله** دون الصفة الخ اشارة الی ان قید فیه احتراز **قوله** انتقل
اعرابه لانه اذا استعمل بمعنی الا کان ما بعده مستثنی فیستحق ما بعده اعراب المستثنی وهو مجرور بالاضافة
فانتقل اعرابه الیه **قوله** المذکور اشارة الی ان الالف واللام للعهد **قوله** ای کلمة غیر الخ جواب
سوال وهو ان قوله غیر مبتدأ وقوله صفة خبره وابتدائیته[1] غیر جائز لان اصل المبتدا ان یکون
معرفة مخصصة وههنا نکرة مخصصة وایضا ان الضمیر فی قوله حملت راجع الی الغیر
باعتبار انها صفة للغیر او خبره وعلی هذا ارجاع ضمیر المؤنث الی المذکر وهو غیر جائز لعدم
المطابقة اجاب عنهما بقوله ای کلمة غیر فحاصل الدفع الثانی ظاهر واما الاول فلان اللفظ
اذا ارید به مجرد اللفظ یکون علما **قوله** فی الاصل الخ جواب سوال وهو ان کلمة غیر مستعملة
فی الاستثناء فکیف یکون صفة اجاب بما تری **قوله** واستعملت مثلها الخ جواب سوال وهو
انه کیف یصح حمل کلمة غیر علی کلمة الا والحال انه لا اتحاد بینهما وهو من الشرط اجاب بما
تری **قوله** لکن الخ استدراک عن قوله کما حملت الا علیها فی الصفة **قوله** ای واقعة الخ
جواب سوال وهو ان التابع من صفات الاسم والا حرف فحینئذٍ لا یصح قوله الا اذا کانت
تابعة او تقدیر السوال هکذا ان التابع کل ثان باعراب سابقه وکلمة الا لیس کذلک فکیف
یصح قوله تابعة الخ اجاب بقوله ای واقعة **قوله** بعد متعدد الخ جواب سوال وهو انه
ینقض بقوله ما جاءنی رجل الا زید فان الا فی هذا المثال حملت علیها مع انها

[1] ای ابتدائیته مضاف وضمیره مضاف الیه المبتدا غیر جائز خبره ۱۲

بحث كان واخواتها

ليست بواقعة بعد الجمع اجاب بقوله بعد متعدد والرجل في ذلك المثال وقع في حيز النفي فيفيد عموم الافراد **قوله** لفظا وتقديرا الخ جواب سوال ظاهر **قوله** اى منكر الخ انما فسر المنكور بالمنكر المشدد لان باب نكر ينكر بالتخفيف لم يسمع من العرب كما دل عليه قول المصؒ في امالى الكافية في شرح قوله اذا نكر الخ حيث قال اذا انكر بالتشديد **قوله** فيعلم التناول الخ اى التناول الى المستثنى **قوله** او عدم التناول اى يعلم عدم التناول الى المستثنى **قوله** فلا يتعدد المنقطع والشرط في صحة حمل الا على الصفة تعذر المتصل والمنقطع **قوله** وانما يصار اليه اشارة الى ان قوله لتعدد الاستثناء متعلق بقوله حملت **قوله** لعدم دخول الله في آلهة بيقين والشرط في المتصل دخول المستثنى في المستثنى منه بيقين وفي المنقطع عدم دخوله بيقين **قوله** بناء على الظرفية الخ فيه اشارة الى ان كلمة على بنائية **قوله** ولم يبق سوى الخ فقوله سوى فاعل لقوله لم يبق والرفع فيه تقديري مثل عيسى واصل الشعر فلما صرح الشر وامسى وهو عريان ✽ ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا ✽ **قوله** اى دخول كان او احدى اخواتها جواب سوال وهو انه ينقض على قائما في نحو كان زيد قائما فانه خبر كان مع انه لم يبق بعد دخول المجموع يعني كان واخواتها بل كان فقط لان الضمير في دخولها راجع الى كلها اجاب بما ترى **قوله** المراد ببعدية المسند الخ جواب سوال وهو انه ينقض على يضرب قائم في مثل كان زيد يضرب ابوه وكان زيد ابوه قائم فانهما مسندان بعد دخول كان مع انهما ليسا بخبرين لكان اجاب بما ترى **قوله** لكثرة الخ وانما زاد ذلك اشارة الى ان قول المصؒ ويتقدم معرفة لدفع التوهم الناشي عن قوله كامر خبر المبتدأ **قوله** وهو كان لا خبر كان واخواتها الخ جواب سوال وهو ان الضمير في قوله عامله راجع الى خبر كان واخواتها جميعها فيفهم من هذا ان حذف الاخوات جائز ايضا مع انه ليس كذلك اجاب بقوله اى عامل خبر كان الخ حاصله ان الضمير راجع الى خبر كان فقط لانه كثير الاستعمال فينتقل الذهن الى حذفها بخلاف الباقية **قوله** وهي ان يجئ بعد ان جواب سوال وهو ان اضافة المثل الى ما بعده في قوله الناس مجزون باعمالهم ان خيرا الخ لا يخلو اما بيانية او لامية او ظرفية فعلى الاولى خرج عنه قوله اسير متى سرت ان راجلا فراجلا وان راكبا فراكب وعلى الثاني بالعكس وعلى الثالث يلزم ظرفية الشئ لنفسه اجاب بقوله وهو ان يجئ اه حاصله ان المراد الاول والثاني لكن المراد في مثل هذه الصورة الخ **قوله** اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير فالعمل اسم لكان وخيرا خبره والخير الثاني خبر المبتدأ المحذوف اعني به لفظ الجزاء **قوله** ونصبهما الخ وعلى هذا التقدير كلاهما خبران لكان **قوله** او رفعهما على هذا التقدير يكون الخير الاول اسما لكان وخبره في عمله مقدما على اسمه والخير الثاني خبر المبتداء المحذوف واعني به لفظ الجزاء ۱۲ ۱۲

المنصوب بلا التی لنفی الجنس

قوله بحذف عامله الخ اشارة الی ان الالف واللام عوض عن المضاف الیہ **قوله** منفصلا فمما ان انت ثم زیدت لفظۃ ما بعد ان فصار ان ما انت **قوله** واقتصر المصنف جواب سوال وهو ان هذا المثال لما احتملت کسرة الهمزة وفتحها فلم اقتصر المصنف علی الثانی یعنی علی فتحۃ الهمزة دون الکسرة اجاب بما ترى **قوله** وستعرفها الخ دفع لما قیل انہ لابد من بیان الاخوات **قوله** ای بعد دخولہا الخ جواب سوال مثل ما مر **قوله** ای لنفی صفۃ الجنس الخ جواب سوال وهو ان تفسیر لا بنفی الجنس غیر جائز لانها لیست لنفی الجنس لانها لو کانت کذلک لزم النقض بقولہ لا غلام رجل ظریف فیها لان فی هذا الترکیب نفی ظرافۃ الغلام لا نفی ذاتہ والا یلزم الکذب کما عرفت فی المرفوعات اجاب بقولہ ای لنفی صفۃ حاصلہ ان العبارة علی حذف المضاف فصار تقدیرہ ای لنفی صفۃ الجنس **قوله** وحکمہ الخ جواب سوال وهو انہ ینقض علی الرجل فی نحو لا رجل موجود فان نفی صفۃ ممنوع ههنا بکلمۃ لا اجاب بقولہ وحکمہ حاصلہ ان المراد بنفی صفۃ الجنس حکم الجنس ثم نفی الحکم قد یستلزم لنفی الجنس کما فی المثال المذکور وقد لا یستلزم **قوله** ولا اکثرہ من المنصوبات کالمبنی علی ما ینصب بہ بخلاف ما عداہ من المنصوبات کالمستثنی **قوله** ولا یبعد الخ اعتراض علی الشارح حیث قال فلا یصح جعله مطلقا الخ نظرا الی ما هو مرفوع لانہ لیس اسما لها لعدم عملها فیہ فلا بد ان یقال الاسم لا لئلا یلزم تغیر الاسلوب قلنا ان اسم لا علی نوعین احدهما بمعنی الخاص وثانیهما بمعنی العام ومرادنا بہ ههنا الثانی والاعتراض وارد علی الاول فصح قولہ فلا یصح جعله الخ **قوله** فلیس اسما لها فلو ذکر لفظ الاسم لما یتناول المرفوع **قوله** وهذا القدر الخ اعتراض علی المصنف حاصلہ ان تعریف اسم لا قد تم بقولہ هو المسند الیہ بعد دخولها فذکر قولہ یلیها نکرة مستدرک **قوله** لکنہ جواب عنہ حاصلہ ان المقصود بالتعریف هو المنصوب بلا لا اسم لا وتعریفہ لا یتم بهذا المقدار **قوله** لفظۃ لا جواب سوال وهو انہ لا مطابقۃ بین الراجع والمرجع لان الراجع ضمیر المؤنث والمرجع مذکر وهو لا اجاب بقولہ لفظۃ لا الخ حاصلہ انہ مؤول بلفظۃ لا فیطابقا **قوله** فی تعلقہ الخ بیان لشبہ المضاف **قوله** ای یقع الخ جواب سوال وهو ان الایلاء من الامور الاضافیۃ ولو بحیثیت مراتب فینبغی ان یکون غلاما فی لا فی الدار غلام رجل ولا امراة منصوبا بالوجود الشرط اعنی الایلاء مع انہ مرفوع اجاب بما ترى **قوله** هذہ احوال مترادفۃ الخ والمترادفۃ ماخوذة من الترادف وهی عبارة عن الرکوب خلف الاخر وههنا من هذا القبیل لان اول الاحوال هو لفظۃ یلیها ثم ما بعدہ بالترتیب **قوله** من الضمیر المرفوع المستتر فی یلیها الراجع الی الاسم فحینئذ صارت هذہ من الاحوال المتداخلۃ الماخوذة من التداخل وههنا من هذا القبیل لانہ قد وجدت تداخل بعضها فی بعض من حیث الحالیۃ **قوله** من تمتہ الخ ای قولہ لک من تتمتهما یعنی انہ خبر لهما وعلی بعض النسخ خبر بعد خبر من المثال الاول وخبر فقط من المثال الثانی **قوله** بانتفاء

الشرط الاخیر الخ جواب سوال وھو انہ ینتقض علی زید فی نحو لا زید فی الدار ولا عمرو فانہ انتفی فیہ
الشرط الثانی مع انہ لیس بمبنی علی ما تنصب بہ بل ھو مرفوع حاصل الجواب ان المراد بالانتفاء انتفاء
الشرط الاخیر مع بقاء الشرط الاول والثانی **قولہ** قبل دخول الخ جواب سوال وھو ان فی کلام المصنف
تدافع لان قولہ مبنی صریح فی البناء وقولہ ینصب مشعر علی الاعراب لان النصب من القاب
حاصل الجواب ان نسبۃ البناء الیہ فی الحال ونسبۃ النصب الیہ قبل الدخول **قولہ** بلا تنوین الخ
ھذا رد علی الشیخ الرضی حیث قال ان الاسم لا یبنی فی جمع المؤنث السالم مع التنوین لانہ فیہ
للمقابلۃ والمانع للبناء ھو الذی للتمکن ووجہ الرد علیہ انہ مشابہ بہ وھو یمنع البناء فکذا ھذا
والنون فی التثنیۃ والجمع لا یمنع البناء علی الصحیح کما فی یا زیدان ویا زیدون وذھب المبرد
الی اعرابھما مستدلا بان النون فیھا مشابھۃ للتنوین فکانت منافیۃ للبناء کالتنوین غایۃ
قولہ وانما یبنی الخ جواب سوال وھو ان البناء قد یکون علی ما یرفع بہ وقد یکون علی ما
ینصب بہ حاصل الجواب سلمنا ذلک لکن یبنی علی ما ینصب بہ لیوافق الحرکۃ البنائیۃ الحرکۃ
الاعرابیۃ وحرف البناء لحرف الاعراب عملا بالاصل بقدر الامکان **قولہ** ویعنی بالمفرد الخ جواب
سوال وھو انہ کیف یبنی التثنیۃ والجمع بالکسرۃ والیاء مع انھما لیسا من قبیل المفرد کما ذکرہ المصنف
اجاب بقولہ ویعنی الخ **قولہ** لتضمنہ معنی من وکلمۃ من مبنی باعتبار انہ حرف فکذا ما تضمنہ
قولہ او تقدیرا ای جواب السوال المقدر المفروض اما حقیقۃ فظاھر واما تقدیرا فبانہ
اذا جاء رجلان الی بیت فید خل احدھما فی البیت ثم خرج وقال لا رجل فی الدار فھو جواب
سوال مقدر فکان الرجل الغیر الداخل فیہ سائل وقال ھل من رجل فیھا فقال لا رجل الخ **قولہ**
ولم یبن المضاف جواب سوال وھو ان المضاف والمضارع لہ متضمن لمعنی من ایضا فینبغی
ان لا یکون مرفوعا اجاب بما تری **قولہ** علی سبیل منع الخلو الخ جواب سوال وھو ان کلمۃ
او فی قولہ او مفصولا لمنع الجمع لانہ لاحد الامرین فحینئذ ینقض علی زید فی نحو لا فیھا
زید ولا عمرو فانہ معرفۃ ومفصول جمیعا فینبغی ان لا یکون مرفوعا مع انہ مرفوع مع
التکریر اجاب بقولہ علی سبیل منع الخلو لا الجمع **قولہ** لا زید فی الدار ولا عمرو مثال لاسم
المعرفۃ یکون متصلا غیر مضاف **قولہ** ولا غلام زید الخ مثال لاسم المعرفۃ یکون متصلا
مضافا **قولہ** لا فی الدار رجل مثال الاسم النکرۃ یکون مفصولا غیر مضاف کالرجل فی المثال
المذکور **قولہ** ولا فی الدار غلام رجل الخ مثال لاسم النکرۃ مفصولا ومضافا **قولہ** ولا فی
الدار زید الخ مثال لاسم المعرفۃ یکون مفصولا غیر مضاف **قولہ** ولا فی الدار غلام
زید مثال لاسم المعرفۃ یکون مفصولا ومضافا **قولہ** فی جمیع الخ مرفوع وھو دفع تشویش المبتدی
قولہ وجب اشارۃ الی العطف **قولہ** تکریرا سمہ اشارۃ الی ان الالف واللام عوض عن المضاف الیہ
قولہ لکن مطلقا لا بعینہ یعنی المراد بالتکریر ان یذکر معرفۃ اخری او نکرۃ اخری معطوفۃ علی الاولی لا تکریر الاسم الاول

بعینہ وجواب سوال وھو انک قلت ان کان معرفۃ الخ منقوض علی ھذہ الامثلۃ المذکورۃ اعنی لا زید فی الدار ولا عمرو لانہ لا یتکرر اسمہا فیہا اصلا **قولہ** من معنی نفی الاحاد لان قولہ لا رجل فی الدار فی قوۃ لا زید ولا عمرو ولا خالد الی اخر افراد الرجال **قولہ** ای ھذہ فیہ اشارۃ الی ان العبارۃ علی حذف المبتدأ والقضیۃ عبارۃ عن الحادثۃ **قولہ** فان اسم لا فیہ معرفۃ ولا دفع فیہ لان نصب الاب بالالف **قولہ** بل ھو منصوب قیل انہ لیس بمنصوب بل المنصوب ھو قولہ ابا وھو لیس بمعرفۃ لانہ لیس بکنیۃ بل الکنیۃ ھو المجموع اعنی ابا حسن قلنا انہ مرکب اضافی وھو انہ اذا صار علما یجری اعرابہ علی الجزء الاول منہ لان الجزء الثانی مشغول باعراب الاضافۃ فیجری الاعراب علی الجزء الفارغ منہ **قولہ** فان مثلا الخ جواب سوال وھو ان لفظ المثل معرفۃ باعتبار الاضافۃ الی الاب اجاب بما تری **قولہ** او بتاویلہ بفیصل یعنی قاطع بین الحق والباطل فصار المعنی ھذہ قضیۃ لا فیصل لہا ای لا فیصل ولا قاطع لہا **قولہ** ای فیما کررت الخ جواب سوال وھو ان اضافۃ المثل الی ما بعدہ لا یخلو اما بیانیۃ او لامیۃ او ظرفیۃ فعلی الاول لخرج عنہ قولہ لا ضرب ولا نصر الا بزید والباقی ظاہر اجاب بما تری **قولہ** یجوز الخ فیہ اشارۃ الی ظہور المتعلق للجار والمجرور اعنی قولہ فی مثل الخ وان قولہ خمسۃ فاعل لفعل محذوف **قولہ** بحسب اللفظ الخ جواب سوال وھو انہ لم ترک الوجہ السادس الذی ذکرہ الزمخشری فی المفصل وھو فتح الاول علی ان لا فیہ لنفی الجنس ورفع الثانی علی ان لا فیہ بمعنی لیس حاصلہ ان الوجہ علی قسمین احدہما بحسب اللفظ وھو عبارۃ عن طریقۃ القراءۃ والثانی بحسب التوجیہ وھو عبارۃ عن دلیل القراءۃ ومرادنا ھہنا الاول فالتقدیر یجوز خمسۃ طرق القراءۃ او نقول ان ھذا الوجہ وہم لانہ باعتبار الصورۃ عین الوجہ الثالث ولو اعتبر اختلاف الوجہ لزادت الوجوہ علی الستۃ **قولہ** فانہا بحسب التوجیہ لانک اذا فتحتہما یحتمل ان لا فی الموضعین لنفی الجنس وان یکون فی الاول لنفی الجنس وفی الثانی زائدۃ فاذا رفعتہما یحتمل اربعۃ اوجہ احدہا ان یکون لا فی الموضعین لنفی الجنس ملغاۃ عن العمل وثانیہا ان یکون لا فی الموضعین بمعنی لیس وثالثہا ان یکون لا الاولی بمعنی لیس والثانیۃ زائدۃ ورابعہا ان یکون لا الاولی للتبرئۃ والثانیۃ زائدۃ عند العفو واذا فتحت الاول ورفعت الثانی یحتمل ان یکون الرفع محمولا علی موضع اسم لا للتبرئۃ ولا زائدۃ وان یکون بمعنی لیس ورفعہ علی انہ اسمہ وان یکون للتبرئۃ ملغاۃ واذا رفعت الاول وفتحت الثانی یحتمل ان یکون الاول بمعنی لیس وان یکون للتبرئۃ **قولہ** فی کل منہما لنفی الجنس وبناء اسمیہما علی الفتح باعتبار ان اسمیہما مفرد غیر مضاف ولا مضارع کما ذکر **قولہ** موجود وانما جعلنا قولہ الا باللہ خبرا لقیامہ مقام الخبر **قولہ** لتاکید النفی ای بالاول **قولہ** والثانی ای قولہ قوۃ **قولہ** علی الاول اعنی بہ لفظا لحول **قولہ** حملا علی لفظہ الخ او حملا علی محلہ القریب فان لاسم لا محلین قریب وھو النصب وبعید وھو

وهو الرفع بالابتداء عصمة **قوله** لمشابهة حركته الخ جواب سوال وهو ان الاول مبنی وتوابعه يحمل على محله اجاب بقوله لمشابهة الخ حاصله ان حركته مشابهة للحركة الاعرابية فصار فی حكم المعرب فی توابع المعرب يحمل على لفظه **قوله** الثالث فيه اشارة الى ان قوله وفتح الاول خبر المبتدأ المحذوف وكذا حال الرابع والخامس **قوله** بمعنى ليس فی اسم ليس لا يكون الا من المرفوعات **قوله** فان عمل الخ هذا وجه الضعف **قوله** وضعف الخ هذا كلام الشيخ الرضی اورده للرد على المص اجيب عنه بان كل واحد من الرفع والالغاء بالتكرير اثر لعلة اخر والتكرير لا يكون علة لا لوجود الالغاء ولا لصحة الرفع بل العلة شئ اخر وهی كون اسم لا معرفة او مفصولا بينه وبين لا فكيف يكون احدها مؤثرا فی الاخر ويمكن ان يجاب عن طرف المص بانهم لما وجدوا الخامس ضعيفا بين ضعفه بهذا الوجه فيكون من قبيل البرهان الانی لا من قبيل البرهان اللمی حتى يلزم ماذكرنا وجه الدين **قوله** بالتكرير ای تكرير اسم لا فيه اشارة الى ان اللام فيه بدل من المضاف اليه **قوله** لان شرط الخ جواب سوال وهو ان التكرير ليس بعلة لالغائها بل العلة هو المعرفة والمفصول حاصله ان التكرير علة لصحة الغاء العمل لا لوجوب الغائها **قوله** ولا دخل الخ هذا للرد على ما قيل ان عمل لا انما يلغی اذا كان الاسمين المكررين موافقين فی الاعراب وههنا ليس كذلك لان الاول مرفوع والثانی مفتوح **قوله** فهذا ای قوله لا حول ولا قوة **قوله** على التوجيه الاول الخ وهو جعل لا بمعنى ليس **قوله** والا يلزم الخ يعنی ان لم يتعين لعطف الجملة على الجملة يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وذلك لان خبر لا بمعنى ليس من المنصوبات وخبر لا لنفی الجنس من المرفوعات فان جاز عطف المفرد على المفرد فصار خبرا عنهما فصار كون المعرب الواحد مرفوعا ومنصوبا وذا باطل **قوله** وعلى التوجيه الثانی وهو الغاء عمل لا **قوله** ای عمل لا جواب سوال وهو ان كلامنا فی لا التی لنفی الجنس واما التغير فليس لاشتغال الابما لا يعنی حاصله ان البحث عن متعلقات الشئ بحث عن الشئ او اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه **قوله** ای تاثيرها الخ جواب سوال وهو ان لفظ العمل فی الاصطلاح عبارة عن العمل فی المعرب وقولك لا رجل فی الدار ليس منه فكيف يقال لم يتغير العمل اجاب بقوله ای تاثيرها حاصله ان المراد بالعمل بالمعنى اللغوی دون الاصطلاحی اعنی تاثيرها او نقول ان المراد بالعمل اعم من ان يكون حقيقيا كما فی لا غلام رجل فی الدار او شبهها كما فی لا رجل فی الدار فان الفتحة يشبه النصب فی الاطراد والعروض اما الاطراد وهو ان يقرء كل اسم لا مفرد نكرة مفتوحة كما يقال كل اسم لا مضافا او مشبها به منصوب واما العروض فلان فتحة اسم لا عرضت بدخول لا عليه كعروضها فی المفعول بدخول العامل ۱۲ غاية **قوله** حقيقة الخ جواب سوال وهو ان ذكر العرض والتمنی بعد الاستفهام مستدرك لانهما ايضا استفهاميين فاجاب بقوله حقيقة الخ **قوله** اما العرض الخ جواب سوال وهو انه يعلم من كلام المص ان معناه مجموع الامور الثلاثة لان الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع الاستفهام معناه الحقيقی والعرض والتمنی معناها المجازی وما هذا الا الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو باطل اجاب بقوله اما العرض الخ حاصل

افراد

اما الافراد

انہ تقدیراما فی المعطوف واما تردیدیۃ لا حد الامور فلا یلزم الجمع لکن یرد علیہ ان فیہ خلاف القاعدۃ الکلیۃ وھی انہ اذا کان العاطف باما فتقدیر المعطوف علیہ باما اخری واجب لیعلم من اول الامر ان الکلام مبنی علی الشک فلم ترک المصؒ اما فی الاستفہام اجاب بقولہ اما حاصلہ ان تقدیر المعطوف علیہ باما واجب لکنہ اعم من ان یکون حقیقۃ او تقدیرا والفرق بین التمنی والعرض والرجاء ان الاول طلب حصول الشئ بالمحبۃ نحو الاماء اشربہ ای کاشکی می بود آب کہ می خوردم حیث لایرجی ماء والثانی طلب حصول صورۃ الشئ بالکنایۃ نحو الاتنزل عندی والثالث طلب حصول صورۃ الشئ لابطریق المحبۃ ولابطریق الکنایۃ نحو لعل زیدا قائم ومعنی الاول نسبۃ نزول قوم ومعنی الثانی امید ارم **قولہ** وردذلک الاندلسی الخ ھذا اعتراض علی المصنفؒ ویرد علی کل الا التی تدخل علیہا الھمزۃ فی العرض لانہا اذا کانت الخ قلنا انک قد اخطأت ووجہ التخطیۃ ان الا للعرض والا للتحضیض لایکونان مساویین فی الرسم لان الاول بالتخفیف والثانی بالتشدید **قولہ** الا رجلا جواب سوال[۲] وھو انہ ینقض علی نحو الا رجلا الخ فان الھمزۃ الداخلۃ علیہا ابطل عملہا حیث صار اسمہا منصوبا لامفتوحا فاجاب عنہ بجوابین الاول بقولہ فھذہ عند الخلیل الخ والثانی بقولہ وھی عند یونس الخ **قولہ** الا رجلا جزاہ اللہ خیرا اخرہ یدل علی محصلۃ تبین کان الشاعر عشق المحصلۃ فیقول متمنیا الا تبصرونی رجلا یھدی سے طریقا یوصلنی الی ھذہ المحبوبۃ فالابانۃ استخراج الذھب عن المعدن والمحصلۃ بکسر الصاد المھملۃ اسم لامراۃ تخرج الذھب عن المعدن والمصرع الثانی صفۃ رجلا وخیرا مصدر جزاہ ھذہ الجملۃ دعائیۃ معترضۃ شرحا بیات **قولہ** اسم لا فیہ اشارۃ الی ان المبنی صفۃ لموصوف محذوف اعنی بہ الاسم او جواب سوال وھو انہ ینقض بنحو یا زید العاقل لان العاقل نعت المنادی المبنی الاول مفرد مع انہ لایجوز فیہ البناء بل الرفع او النصب فاجاب بقولہ اسم لا حاصلہ ان المبنی صفۃ للموصوف المحذوف وھو الاسم لا المنادی **قولہ** من ضمیر مبنی ای لفظ مبنی المؤخر الذی بعد یلیہ لان المبنی الاول معرفۃ صفۃ للاسم والثانی نکرۃ والشارح ذکر ایضا نکرۃ او جواب سوال وھو ان قولہ مفردا حال من المستکن فی المبنی الراجع الی اسم لا واذا کان کذلک فلا حاجۃ الی قولہ مفردا لان اسم لا اذا کان مبنیا لایکون الا مفردا کما قال المصؒ اذا کان مفردا فھو مبنی علی ماینصب بہ اجاب بقولہ من ضمیر الخ حاصلہ انہ لانسلم انہ حال من ضمیر المبنی[۲] بل من ضمیر مبنی الذی بعد یلیہ الراجع الی النعت فاحتاج الیہ **قولہ** یعنی من الاول لان النعت اذا کان یلیہ الاسم یکون اولا ھذا اعتراض علی المصؒ قلنا نعم لکن ذکرہ اھتماما بشان المبتدی واجیب عنہ بان نسبۃ الاستدلال الی الاول باطل لانہ قید مذکور اولا وقولہ یلیہ قید مذکور ثانیا فالمناسب نسبتہ الی الثانی دون الاول لانہ من جھۃ اخری کما فی تعریف الحیوان بانہ جسم نام حساس متحرک بالارادۃ لان کل متحرک حساس مع ان ذکرھما معا لیس بمستدرک **قولہ** لمکان الاتحاد الخ المراد بالمکان

ے ترجمہ: آیا کسی مرد را نمی بینید کہ دلالت کند مرا بر محصلہ کہ برساند مرا بمحبوبہ من محصلہ است آن عورت کہ حاصل کند زر سرخ را از معدن ای کان ۱۲

الذات یعنی انہ مبنی بالوجوہ الثلثۃ لاتحاد الذات ولاتصالہ الیہ باعتبار توجہ لنفی حقیقۃ قولہ
قولہ والمبنی فی قولہ جواب سوال وھو ینقض علی باردا فی نحو لا ماءَ باردًا فانہ قد صدق علیہ القید
المذکور مع انہ لیس بمبنی بل منصوب اجاب بماتری قولہ علی محلہ البعید اعنی بہ الابتداء
قولہ علی محلہ القریب اعنی بہ النصب قولہ ای وان لم یکن الخ جواب سوال مثل ما مر قولہ
ای فحکمہ الاعراب جوابا وسوالا مثل مامر من غیر مرۃ قولہ اذا کان المعطوف نکرۃ الخ جواب سوال
وھو انہ منقوض بقولھم والفرس فی لاغلام لک والفرس لانہ معطوف مع انہ لم یجز حملہ علی
اللفظ بل علی المحل فقط اجاب بماتری قولہ بلاتکریر لا الخ جواب سوال وھو انہ منقوض بقو
فی قولہ لاحول ولاقوۃ لانہ معطوف مع انہ لم یجز حملہ علی اللفظ علی اللفظ والمحل بل فیہ خمسۃ
اوجہ اجاب بماتری قولہ بان یحمل الخ جواب سوال وھو ان الجار والمجرور فی قولہ علی اللفظ
متعلق بالعطف وھذا التعلق غیر جائز لان العطف انما یکون علی اسم لا لا علی لفظہ لان المراد
باللفظ ھھنا الھیئۃ باعتبار انہ ذکر فی مقابلۃ المحل والعطف انما یکون ھھنا علی مجموع المادۃ والھیئۃ
اجاب بقولہ بان یحمل الخ حاصلہ انہ ظرف مستقر قولہ ولم یجعل الخ للرد علی ما قیل انہ
ینبغی ان یجعل العاطف فی حکم المتصل باعتبار انہ قائم مقام العامل قولہ وسائر للرد علی ما قیل انہ
لما بین حکم النعت والمعطوف ینبغی ان یذکر حکم سائر التوابع لاسم لا کالتاکید وعطف البیان والبدل
اجاب بماتری حاصلہ انہ لانص عن النحاۃ فی بیان حکمہا لکن ینبغی الخ قال لا ابالہ ولاغلامی لہ الخ
جواب سوال وھو انکم قلتم ان اسم لا اذا کان مفردا فھو مبنی علی ما ینصب بہ وھو منقوض بنحو لا ابالہ ولا
غلامی لہ فان کل واحد منہما مع افرادھما وتنکیرھما معرب منصوب الاول بالالف والثانی بالیاء اجاب بقولہ
جائز تشبیہالہ بالمضاف حاصلہ ان اسم لا فی ھذین الترکیبین وان لم یکن مضافا لکنہ یشبہ بہ قیل
فعلی ھذا یکون النصب فیہ واجبا لان اسم لا اذا کان یلیہا نکرۃ مضافۃ او مشابہا بہ یجب
النصب فیہ اجاب الشارح بقولہ اجراء لاحکام الخ حاصلہ ان المراد بالمشابہۃ لیست مشابہۃ
حقیقۃ اعنی اتی بشئ وھو من تمام معناہ بل اجراء الخ قولہ یعنی الی قولہ علی قلۃ اشارۃ الی
الجواز بمعنی الامکان الخاص یعنی ان جواز مثل ھذا الترکیب باثبات الالف وسقوط النون و.....
اسقاط الالف منہ واثبات النون من الثانی غیر سواء لان الاصل الخ قولہ وذلک التشبیہ الخ
اشارۃ الی ان قولہ لمشارکتہ تعلیل لقولہ تشبیہا ومتعلق بہ قولہ ای کل ترکیب الخ جواب سوال وھو ان
اضافۃ المثال الی ما بعدہ لا یخلو اما بیانیۃ او لامیۃ او ظرفیۃ فعلی الاول دخل فیہ المذکور فی الکتاب وخرج
عنہ لا اخالہ ولا ابالہ والباقی واضح اجاب بماتری قولہ حین یضاف باظہار اللام الخ فان قیل
یناقض بین کلامی الشارح یعنی بین قولہ حین یضاف وبین قولہ فیما سبق مع انہ لیس بمضاف قلنا
ان فی مثل قولہ لا ابالہ ترکیبین ترکیب خبری بان یجعل ابا اسم لا والجار والمجرور خبرھا والثانی
ترکیب اضافی بان یجعل ابا اسمہا مضافا الی الضمیر المجرور

الا دین انہ ... ای من

بواسطة اللام وخبرها محذوف واعني به موجود وهكذا في نحو لا غلامي له فالاول المراد بالاول والثاني با
لثاني فحينئذ لا تناقض فان قيل كيف يجعل الاول واعني به التركيب الخبري مشابها بالمضاف مع ان
الاضافة فيه غير متصور قلنا مشابهته باعتبار مشابهته بالثاني اعني به التركيب الاضافي بحسب
الصورة والثاني مشارك بالمضاف بحرف المقدر نحو غلام زيد في اصل معناه **قوله** اي معنى
المضاف الخ جواب سوال وهو ان معنى الغلام في غلام زيد هو المملوكية ونحو لا اباله لا يشارك
في هذا المعنى اجاب بقوله اي معنى المضاف الخ حاصله ان المراد بذلك المعنى هو الاختصاص لا غير
وهو ثابت للاب بالنسبة الى الله لا لان الابوة لله غير متصور **قوله** من حيث الخ جواب سوال
وهو ان اصل معنى الاب اب والغلام غلام فكيف يشتركان في اصل معناه حاصله ان قيد
الحيثية مراد ههنا **قوله** يعني الاضافة تفسير لقوله من حيث هو مضاف **قوله** او نعني
المعنى ان مثل لا اباله الخ يعني ان الضمير في قوله تشبيها له راجع الى اسم لا وكذلك يصح ان يرجع
الى مثل هذا التركيب **قوله** اي المثل هذين الخ جواب سوال وهو انه لا مطابقة بين الراجع والمرجع
لان الضمير مفرد والمرجع شيئان اجاب بقوله اي لمثل الخ حاصله ان الضمير راجع الى المثل ولا تعدد
فيه وانما التعدد في المضاف اليه والمسلك بهذا دون المسلك في السوال والجواب في الضمير الراجع الى
المثل في قوله لمشاركته فيما سياتي فلا تغفل **قوله** اي بتركيب يشتمل الخ جواب سوال وهو انه على هذا يلزم
تشبيه المركب بالمفرد وهو باطل اجاب بقوله اي بتركيب الخ حاصله انه تشبيه المركب بالمركب لا تشبيه
المركب بالمفرد كما زعمت **قوله** الا ان يبين الخ جواب سوال وهو ان مثل لا اباله ولا غلامي له تركيب
خبري وهو القوي لانه يفيد المخاطب ومثل لا اباه ولا غلاميه تركيب اضافي وهو غير قوي فكيف
يشبه القوي بالضعيف لان المشبه به لا بد ان يكون اقوى من المشبه اجاب بقوله الا ان الخ **قوله**
تركيب الخ جواب سوال وهو ان قوله لم يجز فعل وما بعده فاعله وهو جملة فكيف تكون فاعله
فاجاب بما ترى **قوله** حقيقة جواب سوال وهو ان الاضافة في اللغة عبارة عن النسبة وهو متصور
ههنا اجاب بما ترى حاصله ان المراد بالاضافة هي الاصطلاحية **قوله** ليس بمضاف جواب سوال تقديره
ان يقال ان مثل هذين التركيبين اي لا اباله ولا غلامي له مضاف حقيقة باعتبار المعنى بادخال اللام
بين المضاف والمضاف اليه تاكيدا للام المقدر اجاب بقوله ليس بمضاف حقيقة **قوله** المراد المفاد بهما الخ
جواب سوال وهو ان هذا الدليل يخالف عن المدعى لانه يعلم منه جواز اضافة تركيب لا اباله ولا غلامي له
ويعلم من الدليل عدم جواز الاضافة حاصله ان المراد بفساد المعنى المعنى المفاد بهما على تقدير الاضافة
حقيقة لا مطلق المعنى وهو نفي الوجود عن ابيه المعلوم الخ **قوله** من غير احتياج الخ تفسير لقوله با
لاستقلال **قوله** لا نفي الوجود وبتقدير الاضافة يلزم نفي ابيه المعلوم لان الاب صار معرفة بالاضافة
الى الضمير يعني ان بتقدير الاضافة يلزم فوت الاستقلال والجنسية جميعا **قوله** لا باس عليك والقرينة
على حذف الاسم هو امتناع دخول الحرف على الحرف **قوله** لا كزيد جواب سوال وهو ان حذف الخبر والاسم

جمیعا جائز کما فی لا کزید اجاب بقولہ قولہم لا کزید الخ حاصلہ ان المحذوف وہہنا اما الاسم او الخبر فقط کما
بینہ الشارح **قولہ** الخبریۃ الخ جواب سوال وہو ان ضمیر ہی راجع الی الخبر وہذا ارجاع ضمیر المؤنث الی المذکر
اجاب بما تری حاصلہ انہ راجع الی الخبریۃ المستفاد فی ضمن الخبر و التانیث باعتبار الخبر و ہو قولہ لغۃ
قولہ باعتبار الخبر و لا یظہر عملہا باعتبار الاسمیۃ لانہ مرفوع قبل دخولہما ایضا باعتبار الابتدائیۃ
قولہ اعمالہما اذ القیاس فی العامل ان یختص بالقبیل الذی یعمل فیہ من الاسم و الفعل لیکون تمکن ثبوتہ
فی مرکزہ کالجوازم و النواصب و ما و لا لا یختصان بقبیل واحد بل یدخلان الاسم و الفعل و اعتبر الحجازیون
اعمالہما تشبیہا بلیس المختص بقبیل ہو الاسم **قولہ** التنزیل الخ وہو مصدر بمعنی المنزل **قولہ** امہاتہم النصب
فیہ تابع للجر **قولہ** قیل انما اختصت ما الخ جواب سوال وہو انہ ینبغی ان یذکر لا ایضا لان ان یبطل عملہا ایضا
اجاب بما تری **قولہ** اعمالہما الخ جواب سوال وہو انہ یفہم منہ انہ ان وجد احد من الامور الثلثۃ بطل
العمل فہذا ینتقض بنحو ضرب زید لانہ عامل فی زید مع انہ لم یبطل عمل اجاب بقولہ اعمالہما یعنی المراد با
لعمل لیس جنس العمل کما وہم بل اعمالہما لان اللام فیہ للعہد **قولہ** ای فحکم المعطوف جواب سوال ظاہر و فی
انشائیۃ قولہ فحکم الی قولہ لا غیر اشارۃ الی ان ہذا الحکم ثابت علی الدوام لان الجملۃ الاسمیۃ تدل علی الدوام
والاستمرار و لما فرغ من المرفوعات و المنصوبات شرع فی المجرورات لکن جمع المرفوعات و المنصوبات
باعتبار الانواع و جمع المجرورات باعتبار الافراد **قولہ** ای عمم اسم الخ و ہذہ الاسولۃ والاجوبۃ مثل
ما ذکر فی المرفوعات فلا تغفل **قولہ** المضاف الیہ و انکان مختصا بما عرفہ بہ الخ ای عرفہ فیما
بعد بقولہ کل اسم نسب الیہ شیئ جواب سوال وہو ان المشتمل علی علم المضاف الیہ لیس الا المضاف
الیہ فینبغی ان یقول فی تعریف المجرور ہو المضاف الیہ بلا احتیاج الی الطوالۃ فی التعریف اجاب
بقولہ المضاف الیہ الخ حاصلہ ان المجرور لیس بمضاف الیہ خاصۃ بل قد یکون غیرہ نحو باللہ و
بحسبک فی مثل کفی باللہ و بحسبک درہم کذا الاضافۃ اللفظیۃ **قولہ** فی تعریفہ ای فی تعریف
المضاف الیہ **قولہ** وہو ہہنا جواب سوال وہو انہ لم خالف عن تعریف المشہور للجمہور للمضاف الیہ ہو
کل اسم نسب الیہ شیئ بواسطۃ حرف الجر تقدیرا لان مثل زید فی مررت بزید لیس بمضاف الیہ عند
الجمہور لعدم صدق ہذا التعریف علیہ و المخالفۃ عنہ فی قوۃ الخطاء اجاب بما تری حاصلہ ان
المصنف ذہب الی مذہب سیبویہ لانہ تابع للحق لا للرجال و یظہر الحق لہ فی تقدیر زید فی ذلک المثال
مضافا الیہ **قولہ** فی حکم المضاف فصار تقدیرہ یوم نفع الصادقین **قولہ** ملفوظا کان ذلک الخ فیہ
اشارۃ الی ان نصبہما لفظا و تقدیرا بناء علی انہما خبران لکان المحذوف ثم جعلا بمعنی الملفوظ و المقدر
لصحۃ حملہما علی اسم کان **قولہ** من حیث العمل الخ جواب سوال وہو ان ذکر مراد بعد التقدیر
مستدرک لان التقدیر اسقاط عن اللفظ و ابقاء فی النیۃ و ہذا بعینہ بمعنی قولہ مرادا فاجاب بقولہ
من حیث العمل و اما تقدیرہ ای حرف الجر مرادا من حیث الذات فکان من قبیل ذکر العام بعد الخاص
فلا یلزم الاستدراک **قولہ** بابقاء اثرہ الخ جواب سوال وہو انہ ینقض علی یوم الجمعۃ فی نحو

صمت یوم جمعۃ فان حرف الجر مقدر فیہ من حیث العمل اذ الیوم منصوب مع انہ لیس بمضاف الیہ اجاب بما
ترے حاصلہ ان المراد بالعمل عمل حرف الجر لا مطلق العمل **قولہ** ای تقدیر حرف الجر جواب سوال
وھو انہ ینقض علی واسئل القریۃ بالنسبۃ الی مررت بزید فان تقدیر الاھل فیہ ثابت مع ان المضاف
فی مررت بزید لیس باسم اجاب بقولہ ای تقدیر حرف الجر حاصلہ انہ لیس المراد بالتقدیر التقدیر
مطلقا بل تقدیر حرف الجر خاصۃ اشارۃ الی ان الالف واللام عوض عن المضاف الیہ **قولہ** لا بد
ان یتلفظ الخ ولا یصح تقدیر حرف الجر فی نحو مررت بزید لان کون الشئ مضافا الیہ بتقدیر حرف
الجر من خواص الاسم **قولہ** ای منسلخا عنہ الخ جواب سوال وھو ان قولہ مجرد اسم مفعول و
قولہ التنوین منہ مفعول ما لم یسم فاعلہ فی اسناد المجرد الیہ غیر جائز لان الاصل ان یکون الشئ مسندا الی
المعروض لا العارض فینبغی ان یسند الی الکلمۃ لا الی التنوین اجاب بقولہ منسلخا عنہ الخ وھو لا یکون
الا اذا کان مسندا الی العارض **قولہ** او قام مقامہ جواب سوال وھو ان انسلاخ المضاف کما یشترط عن
التنوین کذلک یشترط عن نون التثنیۃ والجمع ایضا فلم لم یذکرہ المص اجاب بقولہ او ما قام حاصلہ ان
العبارۃ علی حذف المعطوف **قولہ** ما ھی فیہ الخ کلمۃ ما عبارۃ عن الکلمۃ وضمیر ھی راجع الی التنوین
او النون وضمیر فیہ راجع الی ما **قولہ** ان یمزجوا ای اتصلوا **قولہ** التعریف او التخصیص بیان
لقولہ یکتسب فالحاصل ان التنوین دلیل تمام الکلمۃ والاضافۃ دلیل عدمہا فبینہما منافات **قولہ** ثم المتبادر
الخ جواب سوال وھو ان ھذا التعریف ینقض علی المضاف الیہ بالاضافۃ اللفظیۃ فانہ مضاف الیہ
مع ان حرف الجر غیر مقدر فیہ لان القوم لا یقولون بتقدیر حرف الجر فی المضاف الیہ بالاضافۃ اللفظیۃ
لا لفظا ولا تقدیرا حاصل الجواب انہ نعم الا ان المذکور فی شرح الامالی تقدیر حرف الجر فی
الاضافۃ اللفظیۃ وایضا یفہم من ظاہر قولہ ھی معنویۃ ولفظیۃ ان حرف الجر مقدر فیہا ایضا
کما اشار الیہ بقولہ وقد تکلف بعضہم الخ **قولہ** لکنہ الخ رد علی ما قیل انہ لما کان المص قال بتقدیر
حرف الجر فی الاضافۃ اللفظیۃ لا بد ان یبین تقدیر حرف الجر فیہا کما بین فی الاضافۃ المعنویۃ
فی شرحہ فاجاب عنہ بما ترے **قولہ** مصنفاتہ جمع المصنفۃ بمعنی التصنیف **قولہ**
بمنزلۃ التمییز الخ یعنی انما خصت کلمۃ من فی نحو حسن الوجہ لان کلمۃ من للبیان کالتمییز فناسبہ
قولہ فان قلت ھذا الخ حاصل الاعتراض انکم قلتم ان الاضافۃ اللفظیۃ تفید التخفیف فقط
نحو حسن الوجہ یفید التخفیف مع التخصیص مع ان الاضافۃ فیہ بتقدیر من حاصل الجواب ان
ھذا التخصیص واقع قبل الاضافۃ لانہ لو جعل الوجہ فاعلا لحسن لیفید التخصیص ایضا کما فی
قولہ الحسن الوجہ **قولہ** ای الاضافۃ بتقدیر حرف الجر جواب سوال وھو ان ضمیر ھی راجع الی
مطلق الاضافۃ والمقسم معتبر فی الاقسام وھہنا لیس کذلک لان الاضافۃ فی نحو مررت بزید
موجود مع انہا لا یسمی لا باللفظیۃ ولا بالمعنویۃ اجاب بقولہ ای الاضافۃ الخ حاصلہ ان الضمیر
لیس براجع الی مطلق الاضافۃ بل الی الاضافۃ بتقدیر حرف الجر **قولہ** ای منسوبۃ الخ ھذا

وجہ التسمیۃ **قولہ** ای منسوبۃ الی اللفظ ای من حیث عدم التخصیص فیہ **قولہ** علامتہا جواب سوال وھو ان قولہ فالمعنویۃ مبتدأ وقولہ ان یکون بتاویل الکون الی اخرہ خبرہ والاصل فی الخبر ان یکون محمولاً علی المبتدأ وحملہ ھہنا غیر جائز لان الاضافۃ المعنویۃ لیست عبارۃ عن کون المضاف غیر صفۃ مضافۃ الی معمولہا بل عبارۃ عن النسبۃ التی تکون بتقدیر حرف مع ایراث اثرھا وتکون المضاف فیہا غیر صفۃ الخ اجاب بقولہ علامتہا حاصلہ ان ھذا خبر المبتدأ المحذوف واعنی بہ العلامۃ ثم الجملۃ الاسمیۃ اعنی المبتدأ مع الخبر خبر لقولہ فالمعنویۃ او تحریرہ ان حقیقۃ الاضافۃ المعنویۃ ھو قولہ ان یکون المضاف غیر صفۃ الخ ولیس کذلک لان حقیقتہا نسبۃ الشئ الی الشئ بواسطۃ حرف الجر تقدیراً فلا یصح الحمل وحاصلہ ان ما ذکر لیس تعریفاً لہ بل یکون علامۃ لہا ولہذا قدر الشارح وایماء الی رد ما قال الفاضل الھندی من قولہ فعلامۃ المعنویۃ کون الاضافۃ کذا لان المخبر عنہ ھہنا ھو الاضافۃ المعنویۃ فینبغی ان یجعلہا موضوعۃ دون علامۃ ۱۲ زبدۃ الافکار **قولہ** فیہا جواب سوال وھو انہ ینقض علی مررت فی نحو مررت بزید فانہ مضاف غیر صفۃ مضافۃ الی معمولہا مع انہ لا یسمی بالاضافۃ المعنویۃ اجاب بقولہ فیہا حاصلہ ان لیس المراد بالمضاف مطلقہ بل المضاف الخاص او تقدیر السوال ھکذا ان الجزاء اذا کان لابد فیہا من العائد وھہنا لم یوجد اجاب بقولہ فیہا یعنی ان العائد فیہا محذوف **قولہ** کاسم الفاعل بیان صفۃ **قولہ** مضافۃ حال من قولہ صفۃ **قولہ** فاعلہا او مفعولہا الخ جواب سوال وھو انہ ینقض علی المصارع والکریم فی نحو مصارع مصر وکریم البلد فانہما صفتان مضافتان الی المعمول لان العامل فی المضاف الیہ ھو المضاف مع ان الاضافۃ فیہما معنویۃ اجاب بقولہ فاعلہا او مفعولہا حاصلہ ان المراد بالمعمول ھو الفاعل والمفعول بان یکون المضاف الیہ مفعولاً للمضاف قبل الاضافۃ کما فی ضارب زید او فاعلاً لہ کما فی حسن الوجہ **قولہ** فاحترز بہ ای بقولہ غیر صفۃ مضافۃ الی معمولہا **قولہ** ای لا یکون صادقا جواب سوال وھو انہ ینقض علی الغلام فی نحو غلام زید فان الاضافۃ فیہ بمعنی اللام مع ان المضاف الیہ من جنس المضاف باعتبار انہما حیوانان ناطقان حاصل الجواب ان المراد بالجنس ما لا یکون المضاف الیہ صادقاً علی المضاف وغیرہ الخ **قولہ** البیانیۃ الخ جواب جواب سوال وھو ان قولہ من عطف علی اللام وھو مضاف الیہ لقولہ بمعنی فکذا ھذا وھو غیر صحیح لانہ اسم ومن حرف اجاب بقولہ البیانیۃ اشارۃ الی ان من علم لمن التی وقعت فی التراکیب **قولہ** بشرط ان یکون المضاف الخ جواب سوال وھو انہ ینقض باحد الیوم لانک قلت ان الاضافۃ بمعنی من یکون فیما یکون المضاف الیہ من جنس المضاف صادقاً علیہ وعلی غیرہ والیوم ایضاً کذلک لانہ صادق علی الاحد وعلی غیرہ من الایام فینبغی ان یکون من قبیل الاضافۃ بمعنی من مع انہ ممتنع اجاب بما تری حاصلہ ان ھذا القدر لم یکن کافیاً فی الاضافۃ بمعنی من بل لابد ان یکون المضاف ایضاً صادقاً علی غیر المضاف الیہ وھہنا لیس کذلک لان الاحد غیر صادق علی غیر

الیوم **قوله** والحاصل جواب سوال وهو انه قال ان الاضافة بمعنی اللام فیما عدا جنس المضاف و ظرفه و معنی الجنس ان یکون المضاف الیه صادقا علی المضاف و غیره فینتقض بنحو لیث اسد لان الاسد ماعدا جنس المضاف لانه لا یصدق علی لیث و غیره مع انه ممتنع فضلا من ان یکون بمعنی اللام و ایضا قال ان الاضافة بمعنی من فیما اذا کان المضاف الیه جنسا للمضاف صادقا علیه و علی غیره فینتقض باحد الیوم اذ الیوم صادق علی الاحد و علی غیره مع انه ممتنع اجاب بقوله و الحاصل الخ حاصله ان ههنا تفصیل غیر جار فیما نحن فیه **قوله** کلیث واسد کلاهما مترادفان **قوله** کاحد الیوم الخ لفظ الاحد علم لیوم الذی عقیب الجمعة **قوله** ممتنعة لعدم الفائدة قوله کیوم الاحد والاحد اخص مطلقا لانه کلما یوجد الاحد لیوجد الیوم و بالعکس لیس کذلك وهکذا فی البواقی **قوله** واعلم جواب سوال وهو ان الاضافة اللامیة یصح فیما یصح فیه اظهار اللام واظهارها فی نحو یوم الاحد وعلم الفقه و شجر الاراك غیر جائز اجاب بقوله واعلم الخ **قوله** مثل کل رجل وکل واحد یعنی ان بعض الشارحین قد اجابوا عن الاشکال الوارد علی نحو کل رجل وکل واحد وعلم الفقه و غیرها وحاصل الاشکال قد ذکرنا الآن فی نحو یوم الاحد وحاصل جواب الشارحین ان تصریح اللام فی نحو ذلك الامثلة جائز اما فی علم الفقه فباعتبار ان العلم الکلی والفقه جزئی والکلی جزء الجزئی مشتمل علیه فصار من قبیل اضافة المشتمل الی المشتمل فصار تقدیره المشتمل لهذه المشتمل واما فی نحو کل رجل فباعتبار ان کلمة کل لاحاطة افراد الرجل وافراده جزئیات فصار من قبیل اضافة الجزئی الی الکلی فصار تقدیره الجزئیات لهذا الکلی لکن هذا تکلفات کما ذکره الشارح **قوله** ای کون الاضافة الخ فیه اشارة الی مطابقة الراجع بالمرجع **قوله** المعنویة الخ جواب سوال وهو انا لانسلم ان الاضافة تفید تعریف المضاف کما فی ضارب زید اجاب بقوله المعنویة حاصله ان المراد هو الاضافة المعنویة لا اللفظیة ولا المطلق الشامل لهما **قوله** ای تعریف المضاف جواب سوال وهو انه ینقض علی غلام زید فان الاضافة المعنویة فی هذا المثال موجودة مع انها لاتفید تعریف المضاف الیه لئلا یلزم تحصیل الحاصل اجاب بما تری حاصله ان مرادنا تعریف المضاف فقط واشارة الی ان اللام فی التعریف عوض عن المضاف الیه **قوله** المضاف الیه اشارة الی ان قوله المعرفة صفة لموصوف المحذوف **قوله** لان الهیئة الترکیبیة[1] فیه رد علی الفاضل الهندی حیث قال فی تعلیل قوله وتفید الخ ان نسبة امر الی معین یستلزم معلومیة المنسوب کما اشار الشارح الی ظهور القول المردود بقوله نسبة الخ ووجه الرد ان ضرب فی نحو ضرب زید منسوب الی زید مع ان النحاة غیر قائلین بتعریفه لکن قول الشارح مخدوش علی نحو قوله غلام رجل الا ان یقال ان اللام فی الاضافة المعنویة للعهد یشیر بها الی الاضافة التی یکون المضاف الیه معرفة **قوله** من غیر اشارة الی واحد معین یعنی فیما اذا کان لزید عبید کثیرة **قوله** قلنا الخ حاصل الجواب ان کلامنا فی اصل الوضع و

[1] له و یجوز ان الهیئة الترکیبیة فی الاضافة المعنویة [illegible]

نکارۃ الغلام فی ذلک المثال بعارض الاستعمال وهو غیر قادح لاصالۃ الوضع کما ان لام العهد فی اصل الوضع للتعریف وقد یکون زائدۃ کما فی قول الشاعر ؂ لقد امر علی اللئیم یسبنی ۔ فمضیت ثمہ فقلت لا یعنینی * وانما کان زائدا لان جملۃ یسبنی وقعت صفۃ اللئیم والجملۃ فی حکم النکرۃ والنکرۃ لا یقع صفۃ للمعرفۃ فعلم ان اللام فیہ زائدۃ **قوله** ولیس یجری الخ جواب سوال وهو انہ ینقض علی غیرہ ومثل فی نحو غیر زید ومثل زید فانهما لا یعرفان مع ان الاضافۃ فی هذین المثالین معنویۃ والمضاف الیہ معرفۃ اجاب بقولہ ولیس یجری الخ **قوله** الا ان یکون الخ جواب سوال وهو انہ ینقض علی غیرہ فی نحو علیک بالحرکۃ غیر السکون فانہ معرفۃ فی هذا المثال لانہ وقع صفۃ للمعرفۃ اعنی بہ الحرکۃ اجاب بقولہ الا ان الخ **قوله** علیک الخ بمعنی الزم والباء فی قولہ بالحرکۃ زائدۃ **قوله** اشتهر ای المثل **قوله** بما تلتہ ای المضاف الیہ **قوله** فی الشیٔ الفلانی وهو عبارۃ عن العلم والشجاعۃ **قوله** تفید الاضافۃ المعنویۃ فیہ اشارۃ الی ان قولہ وتخصیصا عطف علی قولہ تعریفا **قوله** ای تخصیص المضاف جواب سوال وهو ان الاضافۃ کما تفید تخصیص المضاف کذلک ینبغی ان تفید تخصیص المضاف الیہ لانها نسبۃ بینهما والاضافۃ فی غلام رجل لا تفید تخصیص الرجل اجاب بقولہ ای تخصیص الخ حاصلہ ان مرادنا هو تخصیص المضاف فقط **قوله** المضاف الیہ فیہ اشارۃ الی ان قولہ النکرۃ صفۃ للموصوف المحذوف واعنی بہ المضاف الیہ **قوله** ای شرط الاضافۃ هذا بیان مرجع الضمیر **قوله** المعنویۃ جواب سوال وهو انہ ینقض علی الضارب فی نحو الضارب زید یعنی الضمیر راجع الی مطلق الاضافۃ فینقض بذلک لانہ مضاف الی ما بعدہ مع عدم تجریدہ عن اللام اجاب بقولہ المعنویۃ لان الکلام فیہ **قوله** اذا کان معرفۃ جواب سوال وهو ان التجرید یقتضی سبق وجود التعریف والغلام فی نحو غلام زید مضاف الی ما بعدہ وتجریدہ عن التعریف غیر موجود لعدم سبق وجود التعریف ولا التلبس فیہ اجاب بالجوابین الاول بقولہ اذا کان معرفۃ والثانی بقولہ والمراد بالتجرید تجردہ وخلوہ الخ والتجرید لا یقتضی سبق وجود التعریف **قوله** فان قیل الخ حاصلہ ان اضافۃ المعرفۃ غیر جائز وجعل المعرفۃ علما جائز کما فی ابن عباس فان الابن معرفۃ باعتبار الاضافۃ ثم صار معرفۃ باعتبار العلمیۃ فان جعل ابن عباس علما فی لا علم بالفرق بینهما **قوله** وما اجازہ الکوفیون جواب سوال وهو ان تجرید المضاف عن التعریف لیس بشرط لان الکوفیین قائلون علی جواز الثلثۃ والخمسۃ والمائۃ فی الثلثۃ الاثواب والخمسۃ الدراهم والمائۃ الدینار اجاب بما تری **قوله** ترکیب جواب سوال وهو ان دخول کلمۃ من علی الثلثۃ الاثواب غیر جائز لانها حرف جر لا یدخل الا علی الاسم وقولہ الثلثۃ الاثواب لیس باسم بل هو مرکب اجاب بقولہ ترکیب الخ حاصلہ ان ذلک مؤول بالترکیب **قوله** المعرف باللام جواب سوال ظاهر **قوله** قال ذو الرمۃ مثال لبیان الترکیب فی کلام الفصحاء لان الثلثۃ فی ثلث الاثافی مجرد عن اللام واول الشعر هذا ؂ ایا منزلی سلام علیکما * هل الازمن اللاتی مضین رواجع * وهل یرجع التسلیم او یکشف العمی * ثلث الاثافی والدیار البلاقع * ای ہر دو جائی پایان شدن سلمی کہ معشوقہ ....

من ہست یعنی یک منزل از برآفتابستان دیگر برای زمستان سلام بر شما آیا ہمان ازمنہ کہ گذشتہ است رجوع میکند بلکہ نمی کند آیا
رد سلام میکند یاد ور میکند کوری راسہ پایہ دیگدان و ارہای خراب بلکہ نمی کند - وذو الرمہ اسم شاعر و سلمیٰ اسم
معشوقتہ وقال المعتزلۃ ھذہ مقولۃ الحسنین حین ماتت سلمیٰ ھی امھما الاثافی جمع اثفیۃ
وھی واحد من الاحجار الثلثۃ التی تنصب القدر علیھا والبلاقع جمع بلقع ای الخراب و
الخالی **قولہ** واما ما جاء فی الاحادیث جواب سوال وھو ان تجرید المضاف من التعریف غیر
لازم کما فی قولہ علیہ السلام بالالف الدینار اجاب بقولہ واما ما جاء فی الحدیث الخ واول الحدیث
قولہ علیہ السلام اغسلوا یوم الجمعۃ ولو اشتریتم نصف الصاع بالالف الدینار **قولہ** الاضافۃ
فیہ اشارۃ الی ان قولہ اللفظیۃ صفۃ لموصوف محذوف **قولہ** علامتھما جواب سوال مثل ما مر فی
الاضافۃ المعنویۃ **قولہ** من قبیل اضافۃ الخ جواب سوال وھو انہ لا حاجۃ الی قولہ حسن الوجہ لان
المثال الاول کاف لایضاح المثل اجاب بما تری حاصلہ ان تعدد المثال لاجل تعدد المثل **قولہ** لا اضافۃ
اللفظیۃ جواب سوال وھو ان الضمیر راجع الی مطلق الاضافۃ ومنھا الاضافۃ المعنویۃ وھی تفید
تعریفا وتخصیصا لا تخفیفا فقط حاصل الجواب ان الضمیر راجع الی اللفظیۃ لا الی مطلق الاضافۃ
فافھم **قولہ** فائدۃ فیہ اشارۃ الی ان قولہ الا تخفیفا استثناء مفرغ **قولہ** لا تعریفا اشارۃ الی ان
قولہ الا تخفیفا قید احترازی **قولہ** فی تقدیر الانفصال لان المضاف والمضاف الیہ فی الاضافۃ اللفظیۃ
لیس الا عامل ومعمولہ قبل الاضافۃ والعامل منفصل عن المعمول کما فی قولہ زید ضارب عمرو بالاضافۃ
لم یوجد الا سقوط التنوین فصار الاضافۃ کان لم یکن **قولہ** بان یسقط الخ تفسیر لقولہ لا فی
المعنی **قولہ** والتخفیف اللفظی الخ جواب سوال وھو انہ ینقض علی حواج والحسن فی نحو حواج بیت اللہ و
الحسن الوجہ فانھما مضافان الی ما بعدھما مع ان التخفیف اللفظی فیھما غیر موجود لان التنوین من الاول
سقط باعتبار منع الصرف ومن الثانی باعتبار اللام فاجاب بقولہ والتخفیف الخ حاصلہ ان التنوین وجد
فی الاول حکما لان التنوین من خواص الاسم ونحو حواج اسم ایضا فکان التنوین موجود فیہ حکما **قولہ** کان
اصلہ القائم غلامہ الی قولہ التخفیف فان قیل کیف یتصور التخفیف فی المضاف الیہ ھھنا لان من حذف الضمیر
عن غلامہ عوض اللام عنہ فی الغلام قلنا نعم لکن اللام مخفف بالنسبۃ الی الضمیر لانہ حرف ساکن
والضمیر اسم متحرک **قولہ** ای من جھۃ الخ بیان المشار الیہ لثم **قولہ** ترکیب الخ جواب سوال وھو
ان قولہ مررت برجل الخ فاعل لقولہ جاز وفاعلیتہ غیر جائز لان الفاعل لا یکون الا مفردا وھذا مرکب
حاصل الجواب انہ مؤول بالترکیب **قولہ** ترکیب جوابا وسوالا مثل ما مر انفا **قولہ** والمراد الخ جواب
سوال وھو ان ثمہ اشارۃ الی مجموع الامور الثلثۃ واحدھا انتفاء التخصیص ولا دخل لہ فی جواز
الترکیب الاول وامتناع الثانی اجاب بما تری **قولہ** ولا یلزم الخ جواب سوال وھو ان المستلزم
لجواز الترکیب الاول وامتناع الثانی انما ھو انتفاء التعریف ووجود لا التخصیص فح لا حاجۃ
الی جعل انتفاء التخصیص مشارا الیہ بثمہ اجاب بما تری **قولہ** من جھۃ انھا الخ فیہ اشارۃ الی ان الواو

العطف علی قوله جاء **قوله** ولا شك جواب سوال هو ان قوله مررت برجل الخ تفریع علی قوله لا تعریفا ولا تخصیصا وقوله الضارب زید الخ تفریع علی قوله لا تخفیفا فینبغی للمصنف ان یقدم التفریع الثانی علی الاول کما هو حال التفریع علیه لان ما هو متفرع علیه اعنی التخفیف مذکور صریحا بخلاف اصل الفرعین السابقین فانه مذکور ضمنا اجاب بقوله ولا شك الی قوله لکنه الخ **قوله** لکثرة لواحقه اعنی بها قوله خلافا للفراء الخ **قوله** الاعشی هو عبارة عن خمسة عشر نفرا من الشعراء الذین یکون من خمسة عشر قبائل واستدل بشعر الاعشی لعدم توهم الکذب فیه کما لا یخفی **قوله** هذا القول ضعیف ای قول المصنف ذکره فی شرح الاملی هو جواب سوال وهو ان ضعف فعل ماض معلوم وقوله الواهب المائة الخ فاعله وهو غیر صحیح لانه مفرد وهذا مرکب فاجاب بما تری **قوله** ولا یخفی الخ اعتراض حاصله ان المصنف جعل اثبات المدعی اعنی به امتناع الضارب زید موقوفا علی ابطال دلیل الخصم وابطال دلیل الخصم موقوفا علی اثبات المدعی **قوله** شوب المصادرة الخ ای رائحته وانما قال شوب لانه لا یوخذ المدعی فی الدلیل بل یوخذ فی ابطال دلیل الخصم وهو لیس بمصادرة لان المصادرة فی اللغة حمل بر مطلوب را گویند وهو فی الاصطلاح علی اربعة اقسام جعل المدعی عین الدلیل او جزءه او جعل المدعی موقوفا علیه للدلیل او جزءه وشوبها موجودة لان اثبات المطلوب وهو امتناع الضارب زید یتوقف علی ابطال دلیل الخصم وهو قول الاعشی وابطاله یتوقف علی اثبات المطلوب یعنی انه لما قال الشارح انه لا یقوی فی الفصاحة وبهذه الترجمة یطلب دلیله ثم یعلل هذا بقوله لما عرفت من امتناع الخ وهذا لا یکون الا المدعی بعینه **قوله** الا ان یقال ای یقال فی خلف دلیل الخصم حاصله ان دلیل الخصم انما یقوی فی الاستدلال اذا کان الجر نصا فیه والامر لیس کذلك لانه کما یحتمل الجر یحتمل النصب ایضا حملا علی محل المائة لان المائة منصوب محلا باعتبار انه مفعول به وعلی انه مفعول معه قیل انه لا بد للشارح ان ینقل اولا ای اول الامر هذه الترجمة فلم نقل قوله لا یقوی فی الفصاحة اجیب عنه انه انما نقل هذا لیطابق ما ذکره المصنف حیث قال فی امالی الکافیة **قوله** او لانه الخ جواب ثان حاصله انه قد یعتبر فی المعطوف ما لا یعتبر فی المعطوف علیه کما فی رب شاة وسخلتها لان الاصل فی رب ان یدخل علی النکرة وسخلتها معرفة باضافته الی الضمیر الغائب ثم دخول رب علی شاة صحیح بالاستقلال باعتبار انه نکرة ودخوله علی قوله و سخلتها صحیح باعتبار عطفه علی النکرة وههنا من هذا القبیل لان اضافة الواهب الی عبدها لا یصح بالاستقلال **قوله** الواهب المائة الهجان وعبدها + عوذا ازجی خلفها اطفالها الی قوله ای ممدوحه جواب سوال وهو ان الواهب اسم فاعل وقوله المائة مفعول به قبل الاضافة واسم الفاعل انما یعمل فیما بعده بشرط اعتماده علی واحد من الامور الستة وههنا لم یوجد له فصارت الاضافة الی ما بعده معنویة لا لفظیة فحینئذ لا یصح استدلال الخصم به ولا وجه ضعفه اجاب بقوله ای ممدوحه حاصله ان الواهب خبر المبتداء المحذوف

فكان معتمدا على المبتدأ المحذوف فح لا يرد **قوله** اى البيض الخ جواب سوال وهو ان اتصاف المائة بالهجان غير جائز لان المائة جمع معنى والهجان مفرد وايضا المائة مؤنث والهجان مذكر اجاب عنهما بقوله اى البيض والبيض جمع الجمع بتاويل الجماعة فكان مؤنثا **قوله** من النوق جمع ناقة **قوله** يستوى فيه جواب سوال وهو ان تفسير الهجان بالبيض غير جائز لانه من قبيل تفسير المفرد بالجمع اجاب بقوله يستوى الخ لانك ان اعتبرت كسرة الهاء بمنزلة كسرة الراء فى رجال فحينئذ صار جمعا وان اعتبرت كسرة الهاء بمنزلة كسرة الحاء فى حمار فحينئذ صار مفردا فصار احواله كاحوال الفلك لانه ان اعتبر بضمة اسد فجمع وان اعتبر بضمة قفل فمفرد **قوله** اى راعيها جواب سوال وهو ان اضافة العبد الى ضمير المائة غير جائز لان العبد عبارة عن المملوكية والمملوكية لا يتصور للمائة اجاب عنه بجوابين الاول بقوله اى راعيها يعنى ان المراد من العبد الراعى والعلاقة بينهما ان الراعى قائم بخدمت المواشى كما ان العبد قائم بخدمت المولى والثانى بقوله اى عبدها حقيقة الخ **قوله** لادنى ملابسة وهى ان المولى اشترى العبد لخدمة المواشى فصار كانه عبدها **قوله** على صيغة المعلوم يعنى يزجى **قوله** او على صيغة المجهول المؤنث يعنى تزجى **قوله** وحقيقة الامر جواب سوال وهو ان كلمة او فى قوله او على صيغة المجهول المؤنث للترديد فحينئذ لا يعلم حال ذلك انه على صيغة المعلوم المذكر او على صيغة المجهول المؤنث اجاب بقوله وحقيقة الامر الخ **قوله** حرف الروى وهو عبارة عن الحرف الآخر من الكلمة حاصل الجواب ان امر يزجى يعلم من حركة اللام فى اطفالها فان كانت منصوبة يكون على صيغة المعلوم المذكر وان كانت مرفوعة فح يكون ذلك على صيغة المجهول المؤنث **قوله** من القصيدة وهى عبارة عن نصف البيت **قوله** وهو جر الوجه الخ وانما كان الجر فيه مختارا لان رفعه ونصبه مخدوش وقبيح اما رفعه فلان فيه يكون الجملة خالية عن عائد الموصوف اعنى بزيد لان اصل جاءنى زيد حسن الوجه واما نصبه فباعتبار ان الجر فيه بالاصالة ونصبه باعتبار التشبيه بالمفعول والاصالة اولى من التبعية **قوله** على التشبيه بالمفعول وانما لم يكن عين المفعول لان الحسن لازم لا يحتاج الى المفعول والتشبيه به باعتبار انه وقع بعد تمام الكلام كالمفعول لان قوله زيد لحسن تام باعتبار انه مبتدأ وخبر **قوله** وكذا اشارة الى العطف **قوله** فيمن قال الخ جواب سوال وهو ان فى الضارب فى نحو الضاربك خلاف فعند البعض مضاف وعند البعض لا يكون مضافا فالحمل على ضاربك عند البعض الاول جائز وعند البعض الثانى لا حاجة الى الحمل لانه جائز بغير الحمل اجاب بقوله فيمن قال الخ او جواب عن السوال الوارد على المتن وهو ان الاضافة اللفظية جائز فيما اذا كانت مفيدة للتخفيف وفى الضاربك حصل التخفيف بدون الاضافة وهو اتصال الضمير فينبغى ان لا يجوز الاضافة فاجاب بقوله فيمن قال انه مضاف الخ فتامل **قوله** اى لمحمولية الخ انما زاد اللام اشارة الى ان نصب قوله حملا بناء على انه مفعول مطلق لقوله جاز وفى تفسير

الحمل بالمحمولیۃ جواب سوال و هوان الشرط فی المفعول لہ ان یکون فاعلہ فاعل الفعل المذکور متحدا
وههنا لیس کذلک لان فاعل قولہ جاء هو قولہ الضاربک و فاعل الحمل هو المتکلم حاصل الجواب ان
المراد بالحمل هو المحمولیۃ وهی المصدر المجهول فاعلہ لیس الا فاعل جاء کما قال الشارح فاتحد فاعل
الخ **قولہ** وبیانہ ای بیان قولہ ضاربک **قولہ** حیث کان کل واحد منهما اسم الخ تفسیر لقولہ باب
واحد **قولہ** ولم یحملوا الخ جواب سوال الظاهر **قولہ** والدلیل الخ جواب سوال و هوانہ لم یجوز
ان یکون التنوین ساقطا للاضافۃ لا لاتصال الضمیر فاجاب بقولہ والدلیل الخ **قولہ** ولقائل الخ
اعتراض و الجواب عنہ ان قولہ ضاربک کلام و قولہ ضارب ایاک کلام اخر فحینئذ لا یرد یعنی ان
الانفصال الحقیقی والاتصال الحقیقی علیحدتان فتبدیل احدهما بالاخر غیر متبادر بل هما ترکا علی
حقیقتهما او اجیب عنہ انہ لا نسلم ان اصلہ ضارب ایاک لان الاستدلال انما یکون بالظاهر و الظاهر
ضاربک لان الضمیر المتصل والمنفصل علیحدتان فما قلت ان اصلہ ضارب ایاک عدول عن
الظاهر فافهم **قولہ** واعلم الخ فیہ اشارۃ الی التحقیق او اشارۃ الی انہ یجوز ان یحمل هذہ الاقوال
علی الاجوبۃ الخ وان تصیر کل واحدۃ جواب عن اصل سوال المقدر علیحدۃ **قولہ** علی نظیرهما و
نظیر الضارب الرجل هو الوجہ المختار فی نحو زید الحسن الوجہ و نظیر الضاربک هو ضاربک **قولہ**
علی الاجوبۃ متعلق بقولہ حملنا **قولہ** من جانب المص متعلق بقولہ الاجوبۃ **قولہ** ولک ان
تجعل الخ حاصلہ ان قولہ و ضعف الواهب الخ یحتمل ان یکون جوابا عن استدلال الخصم بذلک
الثلثۃ او مسئلۃ علیحدۃ یعنی جواب عن سوال المقدر **قولہ** المحلی بہ اعنی بہ المائۃ **قولہ** المضاف الیہ صفۃ
مصدرۃ باللام اعنی بہ الواهب **قولہ** بتوسط العطف اعنی بہ الواو **قولہ** وانما لم یحکم علیہ الخ جواب
سوال الظاهر **قولہ** وحینئذ الخ ای حین جعل ذلک مسئلۃ علیحدۃ الخ **قولہ** علی التقدیر الاول اعنی
جعل ذلک جوابا عن استدلال الخصم **قولہ** ظاهرۃ وانما فسر الشارح فی نحو الواهب المائۃ الهجان الخ
ولم یفسر فی الاخرین لانہ قد علم من التفسیر فی ذلک انما قال الظاهرۃ ولم یقل ظاهر مع ان المطابقۃ شرط
بین المبتدأ والخبر فی التذکیر و التانیث لان قولہ ارجاع مصدر یستوی فیہ التذکیر و التانیث **قولہ** مع بقاء
المعنی الخ جواب سوال و هوانہ ینبغی ان ینقل المعنی الوصفی الی الترکیب الاضافی فحینئذ لا منافاۃ فی جواز
اضافۃ الموصوف الی الصفۃ و علی العکس ایضا اجاب بقولہ مع بقاء المعنی الخ حاصلہ ان عدم
جواز اضافۃ الموصوف الی الصفۃ انما هو بعد بقاء معنی الترکیب الوصفی حین الاضافۃ واما بعد
النقل فقلنا بالجواز ایض **قولہ** معنی اخر الخ و معنی الترکیب الوصفی هو تقیید الشئ بالشئ مع
صحۃ حمل الثانی علی الاول کما فی زید الفاضل واما معنی الترکیب الاضافی فهو نسبۃ الشئ الی
الشئ مع عدم صحۃ حمل الثانی علی الاعم و الاغلب و ان کان الحمل ثابتا فی الاضافۃ
البیانیۃ **قولہ** بمعنی المسجد الجامع یعنی ان قولہ مسجد الجامع انما یکون ههنا بعد بقاء
معنی قولہ المسجد الجامع فیہ واما اذا لم یکن باقیا فهو جائز **قولہ** بمنزلۃ الصفات الغالبۃ

یعنی ان الجامع فی الاصل صفۃ لکل شئ ثبت لہ الجمعیۃ ثم صار عبارۃ عن الوقت الجامع لغلبۃ الاسمیۃ کالاسود والارقم **قولہ** لا یقتضی ای لا یجری فی جانب الغربی لان تاویلہ لا یکون الا بالمکان وتاویلہ بالمکان غیر جائز لان المقصود اتصاف الجانب بالغربیۃ لا توصیف المکان بہا لان المکان عبارۃ عن مجموع الارض ولیس عبارۃ عن الغربی فحینئذ اضافۃ الجانب الی المکان غیر جائز لان مکان الغربی جانب ایض فح یلزم اضافۃ الشئ الی نفسہ فاجاب عن الاول بقولہ فالمکان الذی الخ وعن الثانی بقولہ اضافۃ بیانیۃ **قولہ** ہو جانبہ بہا الضمیر الاول راجع الی الجانب والثانی الی المکان والثالث الی الغربیۃ **قولہ** حذف فوا قطیفۃ من قولہ قطیفۃ جرد **قولہ** ای مشابہ جواب سوال وہو ان المماثلۃ عبارۃ عن اشتراک الشیئین فی النوع کزید وعمرو بالنسبۃ الی الانسان ونحو لیث واسد قد اشترک احدہما بالاخر فی الوصف اعنی بہ العموم والخصوص لانہما من الاوصاف فحینئذ لا یطابق المثال بالمثل اجاب بقولہ ای مشابہہ **قولہ** فی العموم والخصوص لان اللیث عام بالنسبۃ الی الہیکل المعلوم لانہ کما یصدق علیہ کذلک یصدق علی غیرہ ایض وخاص بالنسبۃ الی الانسان والاسد من ہذا القبیل ایضا **قولہ** الی ذلک الخ الجار والمجرور یتعلق بقولہ ولا یضاف **قولہ** سواء کانا جواب سوال وہو ان المتبادر بالمماثل ہو الترادف فح ینقض علی الانسان والناطق فان اضافۃ احدہما الی الاخر غیر جائز مع انہما لیسا بمترادفین اجاب بقولہ سواء کانا الخ حاصلہ ان المراد بالمماثلۃ اعم من ان یکونا مترادفین او لا **قولہ** فی الاعیان الخ جواب سوال وہو ان تعدد الامثلۃ باطل لان الغرض ہہنا التوضیح وہو حاصل بالواحد فلا حاجۃ الی تعددہا حاصل الجواب ان تعدد الامثلۃ باعتبار تعدد الممثلات **قولہ** والجثث تفسیر الاعیان جمع الجثۃ **قولہ** اضافۃ العام الی الخاص جواب سوال وہو ان المص فی صدد الکلیات وقولہ کل الدراہم وعین الشئ فی غایۃ القلۃ حاصل الجواب ان المراد بکل الدراہم وعین الشئ ہو اضافۃ العام الی الخاص فح لا یرد **قولہ** ای یصیر خاصا فسر بہ اشارۃ الی ان قولہ یختص لازمی لا متعدی **قولہ** ولا یبقی الخ جواب سوال وہو ان کلمۃ کل نکرۃ والدراہم معرفۃ واضافۃ النکرۃ الی المعرفۃ تفید التعریف لا التخصیص فح لا یصح قولہ یختص بہ اجاب بقولہ ولا یبقی الخ حاصلہ ان الخصوص علی نوعین احدہما مقابل للعموم والثانی مقابل للتعریف والمراد بقولہ یختص ہو الاول یعنی یصیر المضاف خاصا ولا یبقی علی عمومہ **قولہ** واعمیۃ العین الخ جواب سوال وہو ان الشئ فی قولہ عین الشئ عام ایض فکیف یتصور فیہ اضافۃ العام الی الخاص اجاب بما ترے حاصلہ ان اللام فی قولہ الشئ للعہد الخارجی او نقول ان قولہ واعمیۃ العین الخ اعتراض حاصلہ ان اللام فی قولہ الشئ اذا کان للعہد الخارجی فح یطابق المثال بالمثل واذا کان للجنس فلا وہہنا ذکر مطلقا قلنا ان للشئ معنیین لغوی واصطلاحی فالاول ہو الموجود فی الخارج والثانی ہو ما یمکن ان یعلم ویخبر عنہ المراد

سه ای تخصیص الانسان ۱۲ عه والمراد بہ ہو الشئ المعروف بالخارج ۱۲

بہ ههنا هو المعنی الثانی بهذا التقدیر هو خاص بالنسبۃ الی العین و ان صارت اللام فیہ للجنس الا تری ان
ذات اللہ تعالی یوصف بالعینیۃ ولا یوصف بالشیئیۃ علی تقدیر المعنی الثانی **قولہ** ولم یقولوا
الخ جواب سوال وهو انہ لما حمل احدهما علی المدلول و الاخر علی اللفظ فینبغی ان یجوز بالعکس
ایضا اجاب بما تری **قولہ** وهو فی عرف الخ جواب سوال وهو انہ کما یضاف الاسم الصحیح کذلک
یضاف الاسم المعتل مثل قول و بیع فلم لم یتعرض الیہ فاجاب بما تری **قولہ** ولان حرف الخ دلیل اخر
لقولہ وانما کان ملحقا الخ یعنی ان حرف العلۃ بعد السکون مثل حرف العلۃ بعد السکوت فی الوقوع
بعد استراحۃ اللسان فی ابتداء الکلمۃ نحو وعد ولا یثقل علیها الحرکۃ بعد السکوت فکذلک
بعد السکون ایضا **قولہ** یعنی فی الابتداء تفسیر لقولہ بعد السکوت **قولہ** حقیقۃ ای بدون
وصلها الی کلمۃ اخری کهمزۃ الاستفهام و کاف التشبیہ و او العطف **قولہ** وهی قبیلۃ الخ جواب سوال و
هو ان الضمیر فی تقلبها راجع الی هذیل و هو مذکر و الضمیر مؤنث فلا یطابق الراجع بالمرجع فاجاب
بقولہ وهی قبیلۃ فیکون تانیثہ معنویا **قولہ** حال کونها الخ اشارۃ الی ان الجار والمجرور ظرف
مستقر باعتبار المتعلق حال عن الضمیر فی تقلبها **قولہ** او حکما ای مع وصلها الیها کیاء المتکلم فی غلامی
قولہ علی اللغۃ الفصیحۃ الخ جواب سوال وهو وارد علی قولہ فان کان اخرہ الفا تثبت لان هذیلا
تقلبها یاء بغیر التثنیۃ فاجاب بقولہ علی اللغۃ اہ و هذا لیس بلغۃ فصیحۃ **قولہ** بغیرہ ای المنصوب
والمجرور **قولہ** یوجب فعل مضارع معلوم و قولہ بقاء الضمۃ فاعلہ و تغیرها مفعولہ والضمیر
فی قولہ قبلها و تغیرها راجع الی الیاء یعنی ان بقاء ضمۃ المیم یوجب تغیر الیاء لان ضمتها اقتضی الواو
لا الیاء **قولہ** مضافۃ جواب سوال وهو انہ اشتغال بما لا یعنی لان البحث من الاسماء الستۃ قد مر فلا
حاجۃ الی ذکرہ ثانیا حاصل الجواب ان البحث عنها مر لکن بحال کونها غیر مضافۃ الی یاء المتکلم
وهذا البحث باعتبار انها مضافۃ الی یاء المتکلم **قولہ** فالحال فی اخ واب منها الخ جواب سوال و
هو ان حمل اخی و ابی علی الاسماء الستۃ باطل کما لا یخفی لان قولہ الاسماء الستۃ مبتدأ متضمن لمعنی
الشرط و قولہ اخی اہ خبرہ متضمن لمعنی الجزاء و الجزاء لا یکون الا جملۃ و اخی الخ مفرد لیس بجملۃ اجاب
بقولہ فالحال فی اخ وحاصلہ ان المبتدأ محذوف وهو قولہ الحال **قولہ** بلا رد المحذوف و اعنی بہ الواو لان اصلها
اخو و ابو علی وزن فعل **قولہ** بجعلہ ای بجعل المحذوف نسیا و قولہ نسیا مفعول مطلق لذلک **قولہ** و ابی
اولہ قد زعم احلک ذا المجاز و قد ادی **قولہ** و ابی مالک ذو المجاز بدار ای تقدیرہ اللہ نازل کرد ترا اے
نفس بازار منا و حال آنکہ گمان می کنم و سوگند می خورم بہ پدر خود کہ نیست ترا ذا المجاز یعنی منا جائے نزول تو **قولہ** وحمل الاخ
الخ جواب سوال وهو ان الاستدلال بقول الشاعر انما یستقیم فی ابی لا فی اخی لانہ غیر مذکور فی قولہ فاجاب بما تری
قولہ لفظا لان کلا منهما منقوص واوی ثلاثی **قولہ** و معنی لان کلا منهما من قبیل الاسماء المتضایفۃ
قولہ جمعا ای جمع ابی ابین تاکید لقولہ جمع اب فی قول الشاعر فلما تبین اصواتنا بکین و فدیننا
بالابینا یعنی ہر گاہ کہ ظاہر شد آواز ہائی مایان گریہ کردند زنان و گفتند مارا فدا و قربان باد بر شما ... پدران ما ......

والالف للاشباع **قولہ** امرأة الخ یعنی ان فی قولہ ھذا اشارة الی ان قولہ تقول صیغة مؤنث غائب لا مذکر مخاطب لیستقیم قولہ حمی **قولہ** للمیم المعوض یعنی ان المیم عوض عن الواو واصلہ فوہ سقط الھاء لخفتھا وابدل الواو بالمیم واضیف الی یاء المتکلم فصار فمی **قولہ** ھذا حم ھذا مثال للمفرد **قولہ** احماک ھذا مثال المضاف وھکذا الحال فیما بعدہ **قولہ** وصلة الی الوصف او وصلة الی وصف الاسم باسم الجنس **قولہ** انما یعرف الخ اولہ اھنأ المعروف ما لم یتبذل فیہ الوجوہ + انما یعرف ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوْہُ **قولہ** لکان اسم الخ لان غیر اسم الجنس عم من ان یکون ضمیرا او اسما ظاھرا یتناول الی عدم اضافتہ الی العلم ایض مثلا زید عمرو **قولہ** کانہ الخ جواب عنہ **قولہ** حکم خاص وھو عود المحذوف فی بعض من الاسماء المذکورة نحو اخ وفی بعض الاخر لا **قولہ** التوابع الخ وھی خمسة ووجہ الحصر ان التوابع لا یخلو اما ان یکون مقصودا بالنسبة او لا فان کان مقصودا بھا فاما ان یتخلل بینھما عطف او لا فان لم یتخلل فھو البدل وان تخلل فھو العطف بالحرف وان لم یکن مقصودا بھا فاما ان یدل علی معنی فی متبوعہ او لا فان دل فھو نعت وان لم یدل فاما ان یعاد الیہ ذکرا او لا الاول التاکید والثانی عطف البیان **قولہ** جمع تابع جواب سوال وھو ان التوابع صفة الاسماء واتصاف الجمع بالجمع مستلزم لاتصاف الاحاد بالاحاد فحینئذ صارت تابعة صفة الاسم والمطابقة بین الصفة والموصوف شرط فی التذکیر والتانیث وھھنا لم یوجد اجاب بقولہ جمع تابع لا تابعة **قولہ** منقول الخ جواب سوال وھو ان جمعیة تابع بتوابع غیر جائز لان فاعل الصفتی مثل ضارب لا یجمع علی فواعل اجاب بقولہ منقول الخ حاصلہ نعم انہ صفة فی الاصل لکن صار اسما ھھنا لکل ثان باعراب سابقہ من جھة واحدة **قولہ** المراد الخ جواب سوال وھو ان التعریف لا یصیر جامعا لافرادہ حیث لا یصدق علی ان ضرب فی نحو ان ان وضرب ضرب فانھما تابعان تاکید ان مع انھما لیسا من قبیل ما ذکر فی التعریف یعنی لیسا بثان باعراب سابقہ من جھة واحدة اجاب بما ترے حاصلہ ان ھذا التعریف للتوابع من الاسماء اذ البحث فی قسم الاسم فلا باس بخروجھما **قولہ** ای کل متاخر جواب سوال وھو ان ھذا التعریف ینتقض علی بکر فی نحو جاءنی زید وعمرو وبکر فانہ تابع مع انہ لیس بثان بل ھو ثالث اجاب بقولہ متاخر حاصلہ ان المراد بالثانی ھو المتاخر فح لا یرد **قولہ** متی لوحظ الخ جواب عن اسولة ثلثة الاول انہ ینقض علی التابع المقدم علی المتبوع کرحمة اللہ فی نحو علیکم ورحمة اللہ وسلام فان ذلک عطف علی السلام لان اصلہ علیکم السلام ورحمة اللہ والثانی انہ لما کان المراد بالثانی ھو المتاخر فینبغی ان یذکر المصنف لفظ المتاخر والثالث انہ ینقض علی عمر فی جاءنی زید وعمرو وبکر فانہ تابع مع

سہ **قولہ** اھنأ المعروف الخ معناہ بالفارسیة مبارک خوشتر ازان نعمت است کہ صرف شدہ باشد دران نعمت رہا یعنے بسوال بے عزتی حاصل نشدہ باشد تحقیق مے شناسد صاحب فضل را از مردم صاحبان فضل ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالے وعفی عنہ

انہ لیس بمتاخر بل متوسط اجاب بقولہ متی لوحظ مع سابقہ حاصل الدفع الاول ان المراد بالمتاخر التاخر فی الرتبۃ لا فی اللفظ ورحمۃ اللہ وان کان مقدما فی اللفظ لکن فی الرتبۃ متاخر وحاصل الدفع الثانی ان التابع اذا لوحظ مع سابقہ ای مع متبوعہ کان فی الرتبۃ الثانیۃ فح صار الملائم ههنا ذکر لفظ ثان وحاصل الدفع الثالث ان العمرو اذ الوحظ مع المتبوع صار ثانیا وکذا بکر وغیرهما فح لا یرد **قولہ** متلبس فیہ اشارۃ الی ان الجار والمجرور فی قولہ باعراب ظرف مستقر مع المتعلق صفۃ لقولہ ثان لا ظرف لغو متعلق بقولہ ثان اذ لو کان کذلک صار معناہ کل ثان ثانویتہ باعراب سابقہ وھذا بعید کما لا یخفی **قولہ** ای بجنس اعراب سابقہ جواب سوال وھو انہ لا یصدق تعریفہ علی فرد من افرادہ لانہ لا فرد من افرادها معربا باعراب سابقہ والا یلزم فیہ قیام العرض الواحد بالشخص بالمحلین المختلفین لان اعراب سابقہ عرض واحد فکیف یقام بهما اجاب بقولہ ای بجنسہ الخ لا بعینہ **قولہ** بحیث یکون الخ جواب سوال وھو ان ھذا ینقض علی نحو ابوک فی قولہ جاءنی زید ابوک فان ابوک تابع مع انہ لیس بجنس اعراب سابقہ لان اعراب التابع حرف واعراب المتبوع حرکۃ فاجاب بقولہ بحیث الخ حاصلہ ان المراد بالجنس ان یکون رفعا ونصبا وجرا سواء کان بالحرکۃ والحرف **قولہ** ناش الخ اشارۃ الی ان الجار والمجرور متعلق بناش صفۃ لقولہ باعراب سابقہ وظرف مستقر لا لغو **قولہ** شخصیۃ الخ جواب سوال وھو انہ ینقض علی الخبر فانہ ثان باعراب سابقہ من جہۃ واحدۃ لان العامل فیہ ھو عامل المبتدأ اعنی بہ الابتداء مع انہ لیس بتابع اجاب بقولہ شخصیۃ الخ حاصلہ ان العامل فی المبتدأ والخبر لیس بشخصیۃ لان اعراب المبتدأ حصل من الابتداء باعتبار انہ مسند الیہ واعراب الخبر حصل باعتبار انہ مسند بہ وکذا الحال فی ثانی مفعولی ظننت واعطیت کما سیذکرہ الشارح انفا فح لا یرد **قولہ** اذ لوحظ الخ ای اذا دعی صفۃ لزید والا فهو فی المرتبۃ الثانیۃ لا حاجۃ الی اعتبار الملاحظۃ مع اعراب السابق **قولہ** اعنی التجرید الخ الا انہ عبر بالتجرید اذ فی موضع المبتدأ والخبر یبتدأ بالمعمول لا بالعامل اذ العامل فیهما معنوی **قولہ** للاسناد جواب سوال وھو انہ لما کان التجرید عن العوامل اللفظیۃ عاملا فی المبتدأ والخبر فینبغی ان یصیر الاسماء المعدودۃ کزید وعمرو وبکر وغیرها معربا ایضا لان التجرید عن العوامل موجود فیها اجاب بقولہ للاسناد حاصلہ ان المراد بالتجرید الذی یکون للاسناد بان یکون احدهما مسندا والاخر مسندا الیہ وفی الاسماء المعدودۃ لم یوجد الاسناد **قولہ** مظنونا فیہ الخ والمظنون فیہ فی نحو ظننت زیدا فاضلا ھو زید والمظنون ھو الفاضل **قولہ** واعلم الخ جواب سوال وھو انہ ینقض علی الرجال فی نحو جاءنی ھؤلاء الرجال وعلی العاقل فی نحو یا زید العاقل وعلی الظریف فی نحو لا رجل ظریفا وعلی موسی فی نحو جاءنی موسی العاقل فان کلا من ھذہ التوابع توابع مع انها لیست بمعرب باعراب السابق لان سابقها مبنی او معرب باعراب تقدیری کما تری اجاب بقولہ واعلم الخ حاصلہ ان الاعراب المعتبر اعم من ان یکون

حقیقۃ او حکما او محلا فلا ینقض بجاء نی ہؤلاء الرجال لان اعراب ہؤلاء محلی ولا ینقض بنحو یا زید
العاقل و لا رجل ظریفا لان ضمۃ یا زید و فتحۃ لا رجل اعرابان حکما من حیث انہما یشبہان الاعراب
فی العروض والاطراد ولا ینقض بجاء نی موسی العاقل لان اعراب موسی تقدیری **قولہ** حقیقۃ
او حکما متعلقان بقولہ لفظیا **قولہ** ثم ان لفظۃ الخ اعتراض حاصلہ ان کلمۃ کل لاحاطۃ الافراد
فحینئذ یلزم التعریف بالافراد لا بالجنس وایضا ان ایراد الحدود بلفظ الجمع غیر صحیح لانہ یلزم
التعریف للافراد ثم قولہ فالحدود جواب عنہما **قولہ** لکنہ الخ جواب سوال وھو انہ لما کان الامر
کذلک فلا حاجۃ الی ایراد کلمۃ کل فی التعریف حاصل الجواب ان ادخالہا لاطراد التعریف **قولہ**
والظاہر الخ جواب سوال وھو انہ علی ھذا التقدیر یکون التعریف مانعا و لکنہ لا یکون جامعا
فاجاب بما تری **قولہ** فیہا ای فی افراد الحد **قولہ** غیرہا یعنی ان الحدود منحصر فی تلک
الخمسۃ لان المصنف لم یزد التابع الآخر **قولہ** ای ید ل بہیئۃ ترکیبیۃ الخ جواب سوالین الاول انہ
ینقض بھذا فی جاءنی زید ھذا فان ھذا صفۃ زید مع انہ لا ید ل علی معنی فی متبوعہ لان معنا
ھو الاشارۃ وھی غیر موجودۃ فی زید السابق والثانی ان بین قولہ مطلقا و بین قولہ مخصوصا
تنافی لانہ یفہم من الاول ان النعت عبارۃ عما ید ل علی معنی فی متبوعہ فی جمیع الموا د
ویفہم من الثانی ان النعت عبارۃ عما ید ل علی معنی فی متبوعہ فی بعض المواد ای فی بعض
الاستعمالات اجاب عنہما بقولہ ای ید ل الخ حاصل الدفع الاول ان النعت عبارۃ عما ید ل
بہیئۃ الترکیب مع متبوعہ علی معنی فی متبوعہ وکلمۃ ھذا فی ذلک المثال بعد ترکیبہا مع زید
تد ل علی کونہ مشارا الیہ وحاصل الدفع الثانی ان معنی قولہ مطلقا ان النعت ید ل بہیئۃ الترکیبیۃ
مع متبوعہ علی معنی فی متبوعہ فی جمیع المواد واما نحو خصوصا فی بعض الاستعمالات فمن ھذا
القبیل واما فی بعض آخر فلم یوجد ترکیب النعت مع متبوعہ فح لا یرد **قولہ** علی حصول معنی
جواب سوال وھو انہ ینقض علی النعت التی کانت فی قالب القضیۃ الکاذبۃ نحو جاءنی زید ن
المضروب لکل شخص فان ھذا لا یتصور فی زید اجاب بقولہ علی حصول معنی حاصلہ ان المراد بالدلالۃ
ھو الدلالۃ علی حصول المعنی فی المتبوع ومضروبیۃ زید لکل شخص لم یتصور فی الواقع **قولہ** ای دلالۃ
مطلقۃ جواب سوال وھو ان قولہ مطلقا مفعول مطلق لقولہ ید ل وھذا غیر جائز لان معنی قولہ
ید ل مشتمل علی الدلالۃ لا علی المطلق اجاب بقولہ دلالۃ حاصلہ انہ مفعول مطلق للفعل المذکور
مجازا باعتبار الموصوف المحذوف **قولہ** احترازا متعلق بقولہ مطلقا وقولہ ید ل **قولہ**
لدلالتہ الخ الجار والمجرور متعلق بالورود ای لا یرد بالتاکید لانہ ید ل علی الشمول الذی ثبت فی
القوم **قولہ** فی ای مادۃ کانت لان القائم اذا ذکر مقام العالم فی نحو جاءنی زید ن القائم ید ل علی معنی الصفۃ
ایضا **قولہ** غالبا جواب سوال وھو ان الاصل فی العبارۃ الایجاز والاختصار فینبغی للمصنف ان یقول

ے فان المضروب صفۃ زید مع انہ لا ید ل علی معنی فی متبوعہ لان معناہ مضروبیۃ زید لکل شخص

او التوضیح او الثناء او الذم او التاکید بدون ذکر قولہ قد یکون لمجرد الثناء اجاب بقولہ غالبا حاصلہ
ان التخصیص و التوضیح غالب فی افادۃ النعت واما غیرھما فقلیل فی الافادۃ فلذا ذکر المص کلمۃ قد
لیکون دلالۃ علی تقلیل غیرھما **قولہ** فی النکرۃ جواب سوال وھو انہ ینقض علی العالم فی نحو زید العالم
فانہ نعت مع انہ لا یفید تخصیص زید جاب بقولہ فی النکرۃ وھکذا فی قولہ فی المعرفۃ جوابا و سوالا
قولہ من غیر قصد الخ جواب سوال وھو انہ لا نسلم ان الرحمن الرحیم فی نحو بسم اللہ الرحمن
الرحیم لمجرد الثناء بل لافادۃ التوضیح لان العالم اذا وصفہ اللہ تعالی للجاھل برحمانیتہ تعالی و رحیمیتہ
فحینئذ یفید ان التوضیح اجاب بقولہ من غیر قصد حاصلہ نعم لکن کلامنا فیما اذا لم یقصد بھما
التوضیح و التخصیص ان یوت بھا **قولہ** ولما کان الخ اشارۃ الی ان قول الماتن ولا فصل الخ رد علی
جمہور النحاۃ حیث قالوا ان الاشتقاق شرط فی النعت و وجہ الرد ان تعریفہا کما یصدق علی افرادھا
اذا کانت مشتقۃ کذلک یصدق علی افرادھا اذا کان غیر مشتقۃ **قولہ** ای لا فرق بینہما انما فسر
الفصل بالفرق اشارۃ الی ان للفصل معنی اخر غیر مراد ھہنا وھو انہ عبارۃ عن کلی یحمل علی الشئ
فی جواب ای شئ ھو فی ذاتہ **قولہ** فی صحۃ وقوعہ جواب سوال وھو انہ لا نسلم انہ لا فرق بینہما لان النعت اذا کانت
مشتقۃ لابد فیہ من عائد المنعوت ولا عائد فی غیر المشتق اجاب بما تری حاصلہ ان کلامنا فی
صحۃ الوقوع نعتا لا فی الضمیر و عدمہ ولا فی الدلالۃ و عدمہا **قولہ** لغرض المعنی الخ اللام للاجل
لا للصلۃ و لفظ الغرض مقحم اٰئذ وایرادہ للتنبیہ علی ان اللام فیہ للاجل لا للصلۃ والا لکان
الموضوع لہ ھو غرض المعنی و ھو باطل ۱۲ غایۃ **قولہ** تمیمی و ذی مال صفۃ للرجل **قولہ** ای کاملا الخ
لان لفظ ای اذا وقع صفۃ فالمضاف الیہ یکون بمعنی الکامل فی الرجولیۃ **قولہ** لا یدل علی ھذا المعنی
بل علی الاستفہام **قولہ** علی ذات مبہمۃ فلذلک صار الرجل نعتا لھذا فان قیل ان المطابقۃ شرط
بین النعت و المنعوت فی الابہام و التعین و ھہنا لم یوجد کما تری **قولہ** فان ھذا یدل علی الذات
للبہمۃ بالنسبۃ الی السامع الذی غیر المخاطب واما بالنسبۃ الی المتکلم و السامع المخاطب فیدل علی
الذات المعینۃ **قولہ** ای بزید المشار الیہ جواب سوال و ھو ان اتصاف زید بھذا غیر جائز لان
زیدا یدل علی الذات المعینۃ وھذا یدل علی الذات المبہمۃ و عمومیۃ الذات المبہمۃ لیست بمنزلۃ
معنی حاصل فی الذات المعینۃ اجاب بقولہ ای بزید المشار الیہ حاصلہ ان المراد بھذا ھو زید
المشار الیہ و ھو متعین فحینئذ لا یرد **قولہ** لا المعرفۃ فیہ اشارۃ الی ان قید النکرۃ فی المتن احتراز
قولہ التی ھی فی حکم النکرۃ جواب سوال و ھو ان اتصاف النکرۃ بالجملۃ الخبریۃ غیر جائز
لان المطابقۃ بین النعت و المنعوت شرط فی التعریف و التنکیر و ھہنا لم یوجد لان الجملۃ
لیست بنکرۃ ولا معرفۃ لانہما من صفات الاسم المفرد و الجملۃ مرکبۃ اجاب بقولہ التی ھی
حاصلہ نعم لکن الجملۃ فی حکم النکرۃ لان النکرۃ کما تدل علی المفرد المبہم کذلک الجملۃ تدل علی
المضمون المبہم لان مضمون قولہ ضَرَبَ زَیْدٌ ھو ضرب زید وذلک مبہم من حیث

التغليظ والتخفيف والزمان والمكان **قوله** واما قيد الخ جواب سوال وهو ان الاصل هو الايجاز والاختصار فينبغى ان يقول بالجملة بدن الخبرية حاصل الجواب ان الانشائية لا تقع صفة ولا خبرا ولا حالا ايضا لان ثبوت الشئ للشئ فرع لثبوت المثبت له بنفسه والانشائية غير ثابتة بنفسها لانها ايجاد ما لم يوجد **قوله** اى مقول فى حقه الخ فان قيل بين قوله الا بتاويل بعيد وبين تفسيره منافاة لانه يفهم من الاول ان الانشائية تقع صفة بعد التاويل ويفهم من الثانى ان الانشائية لا تقع صفة بعد التاويل ايضا بل الصفة هو تفسيرها اعنى به قوله امقول فى حقه اضربه قلنا انه لا تناقض بينهما لان قوله مقول الخ بيان حاصل المعنى وليس بمراد فى اللفظ **قوله** امستحق الخ جواب سوال وهو ان اتصاف الرجل بالمقول غير جائز من حيث المعنى لان معنى المقول غير موجود فى الرجل كما ترى اجاب بقوله اى مستحق حاصله ان المراد بالمقول فى حقه هو المستحق لان يومر بضربه **قوله** فيها جواب سوال وهو انه ينقض على ضرب زيد فى نحو ضرب زيد فانه جملة مع انه لم يوجد فيه الضمير اجاب بقوله فيها اى فى الجملة التى وقعت صفة للنكرة **قوله** الراجع الخ جواب سوال وهو انه ينقض على زيد قام فى نحو جاءنى رجل وزيد قام فان الضمير فى قام موجود مع انه لا يصح ان يصير صفة للنكرة لجاب بقوله الراجع الخ والضمير فى نحو قام راجع الى زيد لا الى النكرة **قوله** اجنبية اه اى جملة اخرى غير رابطة بما قبلها فان قيل لا نسلم ان عدم الضمير مستلزم الاجنبية الجملة لانه اذا لم يكن فيها ضمير ينبغى ان يكون فيها عائد ورابط آخر لان العائد على اربعة اقسام كما هو المذكور فى المرفوعات وايضا ان تخصيص لزوم الضمير فى المتن مشكل ايضا **قلنا** ان بين الخبر والصفة فرق فان الجملة اذا وقعت خبرا فلا بد فيها من عائد ما لان السامع منتظر الى الخبر بشدة انتظار لانه محل الفائدة بخلاف الجملة اذا وقعت صفة فان فيها لا بد من العائد القوى اعنى به الضمير لان السامع ليس بمنتظر اليها لانه امر زائد على الموصوف وليس بمحل الفائدة فح لا يرد **قوله** الجملة واقعة الخ فيه اشارة الى ان المراد بالحال هو الصفة لا الزمان والوقت **قوله** يعنى بصفة اعتبارية جواب سوال وهو ان الحال بحال المتعلق يدل على معنى فى متعلقه لا فى الموصوف فكيف يجوز اتصافه بالموصوف اجاب بقوله يعنى الخ حاصله ان ذلك المعنى حصل فى موصوفه بسبب متعلقه واعتباره **قوله** النعت فيه اشارة الى ان اللام فى قوله الاول للعهد **قوله** فى عشرة الخ جواب سوال وهو انه ينبغى ان يذكر ادوات الحصر لان الاول لا يتبع الموصوف الا فى ذلك المذكورات اجاب بقوله فى عشرة الخ فيه اشارة الى ان العطف مقدم على الربط وهو مفيد للحصر **قوله** يوجد منها الخ جواب سوال وهو ان بين التنكير والتعريف منافاة وكذا بين التثنية والافراد والجمع وكذا بين التذكير والتانيث وكذا بين انواع الاعراب فكيف يكون الاول تابعا للموصوف فى جميع ذلك المذكورات اجاب بقوله يوجد منها **قوله** دفعا ونصبا الخ جواب سوال وهو ان الاعراب قسم واحد فكيف يكون عشرة امور بل يكون ثمانية امور فاجاب بانه **قوله** الا اذا كان الخ جواب سوال

[illegible]

وهو انه ينقض على صبور في نحو امرأة صبور فانه صفة لمرأة مع ان المطابقة بينهما في التذكير والتانيث غير موجود فاجاب بما ترى **قوله** يوجد منها الخ جواب سوال مثل ما مر انفا **قوله** لتشبهه بما ای في العمل **قوله** مثل يقعد غلامه ای مررت برجل يقعد غلامه **قوله** لم يكتف الخ جواب سوال وهو انه لما كان المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها فينبغي للمص ان يذكر في الخمسة الباقية عدم التبعية وقال في البواقي لا يتبع بدون ذكر قوله كالفعل اجاب بما ترى حاصله ان يذكر عدمها لا يعلم حاله من الافراد وغيره والتذكير والتانيث وغيرهما ويذكر قوله كالفعل يعلم حاله فحينئذ لا يرد **قوله** مؤنث غير حقيقي الخ لان الجمع مؤول بالجماعة وليس بمقابلة الجماعة مذكر في الحيوانات **قوله** من غير حسن جواب سوال وهو ان قوله قعود غلمانه مقابل للحسن والضعف ومقابلته بهما غير جائز لانه كما يوجد الجواز في هذا كذلك يوجد في الاولين ايضا اجاب بقوله من غير حسن ولا ضعف **قوله** جمعا ايضا الخ لان الاول جمع التكسير والثاني جمع السالم **قوله** ومناسبة تفسير لقوله موازنة **قوله** الا ان يخرج اه عن كونه فاعلا لانه اذا خرج من الاسمية بان لا يصير ضميرا بل يصير حرفا يكون في الاول الامرد الا على تثنية الفاعل وجمعيته **قوله** لو يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يلزم الالتباس بين المبتدأ والخبر وبين الفاعل والفعل كما ترى وذلك ممنوع كما ذكرته في بحث المبتدأ والخبر بقوله او كان الخبر فعلا له الخ **قوله** وحمل الخ جواب سوال وهو ان التقريب غير تام لان المدعى ان مطلق الضمير لا توصف سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا والدليل الموضح انما يجري في ضمير المتكلم والمخاطب لا الغائب فاجاب بقوله وحمل الخ **قوله** وعلى الوصف الموضح الخ جواب سوال وهو انه لما كان الضمائر لا تحتاج الى الايضاح بالصفة لكونها واضحة في نفسها فينبغي ان يوصف الضمير بالوصف المادح والذم وغيرهما اجاب بما ترى **قوله** وكانه لم يقع الخ جواب عما اورد على الشارح الرضي وحاصل الاعتراض عليه ان الشارح الرضي قد اعتذر عن عدم ذكر قوله ولا يوصف به في المتن اكتفاء بقوله والموصوف اخص او مساو وهذا الاعتذار غير صحيح لان هذا القول مذكور في المتن وحاصل الجواب ان هذا القول غير مذكور في بعض نسخ الكافية والشارح الرضي قد نظر الى تلك النسخة **قوله** ای الموصوف المعرفة الخ جواب سوال وهو انه ينقض على قوله حيوان ناطق فان قوله حيوان موصوف للناطق مع انه اعم منه من حيث الصدق اجاب بقوله ای الموصوف المعرفة وهناك نكرة **قوله** اشد اختصاصا اه جواب سوال وهو انه ينقض على قوله الحيوان الناطق فان الحيوان ههنا معرفة مع انه اعم منه من حيث الصدق لا اخص كما ترى اجاب بقوله اشد حاصله انه ... ليس المراد بالاخص من حيث الصدق بل المراد اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة ای يكون تعريف الموصوف ازيد من تعريف الصفة ومعلوميته كما في قوله زيد الفاضل فان تعريف زيد اشد من تعريف الفاضل لان تعريف زيد بالعلمية وتعريف الفاضل باللام واما مثال المذكور فمن قبيل

---

[1] يعنى لو قال فى البواقى لا يتبع بدون ذكر قوله كالفعل ۱۲ م عه ای قوله الحيوان الناطق ۱۲ مفتی عبد الرحیم

المساوی لان تعریف کل منهما باللام **قوله** لانه الخ دلیل لقوله اخص **قوله** اعرفها المضمرات الخ اما
کون المتکلم والمخاطب اعرف فظاهر واما الغائب فلان احتیاجه الی لفظ یفسره جعله بمنزلة وضع
الید علی شئ ارید تعیینه **قوله** ثم الاعلام لان مدلول العلم ذات معینة مشخصة مخصوصة عند
الوضع والاستعمال جمیعا بخلاف اسماء الاشارة فان مدلولها عند الوضع غیر معین وانما یکون له
تعینه بالاشارة الحسیة وکثیرا ما یقع اللبس فی المشار الیه بالاشارة الحسیة **قوله** ثم اسماء الاشارات لان
المخاطب یعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعین معا ومدلول المعرف باللام یعرف بالقلب فقط **قوله**
مساواة فلذلک لم یذکره فی الموصوف **قوله** فانه ایضا الخ جواب سوال وهو انه ینبغی ان لا یجوز
اتصاف ذی اللام بالموصول لانه لیس بمثله اجاب بما تری حاصله ان المراد بالمثل المثل فی التعریف لا
الصورة **قوله** علی الخلاف الخ فعلی قول من قال بالمساوات یصیر الموصوف مساویا للصفة **قوله**
عند صاحب هذه المذاهب ای عند من قال علی کون الموصوف مساویا او اخص واما عند بعض
النحویین لا یشترط ذلک بل اذا کان الصفة اخص من الموصوف فجائز عندهم سواء کانت تلک الصفة معرفا
باللام او غیره **قوله** وانما التزم الخ جواب سوال وهو انه لما کان الموصوف مساویا او اخص فینبغی ان یجوز
اتصاف اسماء الاشارة بناء علی الاول بالمضاف الی ذی اللام والموصول بناء علی الثانی اجاب بما تری
قوله ای باب اسم الاشارة جواب سوال مر فائدته من غیر مرة **قوله** بحسب اصل الوضع الخ
فان قیل هذا یناقض بما سبق فی بحث التمیز لانک قلت هناک ان فی اسماء الاشارة لا ابهام
بحسب اصل الوضع قلنا انما ذکرنا هناک باعتبار الوضع الحقیقی واما ههنا فباعتبار الوضع الحکمی یعنی
ان الابهام فی اسماء الاشارة وان لم یوجد بحسب اصل الوضع لکنه موجود باعتبار تعدد المستعمل
فیه او باعتبار تعدد الموضوع له فلا تناقض **قوله** ای الکریم یعنی ان قوله الذی کرم بمعنی الکریم
قوله یعنی المعطوف الخ جواب عن اسولة ثلثة الاولی ان عد العطف من التوابع غیر جائز
لانها جمع تابع والتابع صفة الاسماء والعطف امر معنوی لانه عبارة عن امالة الشئ الی الآخر
والثانی ان قوله العطف مبتدأ وقوله تابع خبره والاصل فی الخبر ان یکون محمولا علی المبتدأ و
حمل هذا الخبر علی المبتدأ غیر جائز لانه یلزم حمل الذات مع الصفة علی صرف الصفة والثالث ان هذا
التعریف لیس بجامع لافراده حیث لا یصدق علی عمرو فی نحو جاءنی زید وعمرو فانه تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه مع انه لیس بعطف لانه امر معنوی وهو الامالة والعمرو ممال لا امالة فاجاب عنها
بقوله یعنی المعطوف حاصله ان العطف مصدر مبنی للمفعول فاندفاع السوالین الاولین ظاهر
واما اندفاع الثالث فبان العمرو مثلا معطوف بمعنی الممال **قوله** بالحرف جواب سوال وهو انه ینقض
علی عمر فی نحو اقسم بالله ابو حفص عمر فانه معطوف علی ابو حفص مع انه لیس بمقصود بل هو
بیان لم اجاب بقوله بالحرف وهناک لیس به حاصله ان التعریف لیس لمطلق العطف بل العطف
بالحرف **قوله** ای قصد وانما فسر المقصود بقصد لان قوله بالنسبة متعلق بالمقصود والاصل ان الجار والمجرور

عه ای لیس عمر معطوف بالحرف ۱۲ عه ای سررت بهذا الکریم ۱۲ عه وهو کون الموصوف مساویا ۱۲ ۱۲

بحث العطف بالحروف

اذ اکان متعلقا بالمشتق فهو فی الحقیقۃ متعلق بماخذ الاشتقاق **قوله** نسبۃ الی شیٔ جواب سوال وهو ان المتبادر من النسبۃ نسبۃ شیٔ اٰخر الیه فح ینقض علی قائم فی نحو زید عالم وقائم ابوه فانه معطوف علی عالم مع ان نسبۃ شیٔ اٰخر الیه غیر موجود بل منسوب الی الاب اجاب بما تری حاصله ان المراد بالنسبۃ هی مطلقا **قوله** الواقعۃ فی الکلام فیه اشادۃ الی ان اللام للعهد **قوله** فقوله مقصود الخ بیان للجنس والفصل فی التعریف **قوله** قیل الخ اعتراض حاصله ان بقید المتبوع خرج المعطوف بالامور الستۃ فان المعطوفات بها لیست بمقصودۃ مع متبوعها بل احدهما مع انه ایض معطوف **قوله** کالفرع علی المتبوع ای کالنعت علی المنعوت **قوله** من غیر استقلال الخ جواب سوال وهو ان المعطوف ایض کالفرع علی المتبوع لان المعطوف لا یوجد بدون المعطوف علیه فیکون کالفرع علی المتبوع ای کالنعت علی المنعوت **قوله** من غیر استقلال الخ جواب سوال وهو ان المعطوف ایض کالفرع علی المتبوع لان المعطوف لا یوجد بدون المعطوف علیه فیکون کالفرع علی المتبوع فاجاب بما تری **قوله** ای بالتابع **قوله** ولما تم اه جواب سوال وهو ان الاصل الایجاز والاختصار ای لما تم الحد بما ذکر فح لا حاجۃ الی قوله یتوسط الخ اجاب بقوله ادد فه لزیادۃ التوضیح بقوله یتوسط بینه الخ **قوله** ولم یکتف الخ جواب سوال وهو ان الاصل فی العبارۃ الایجاز والاختصار فینبغی للمص ان یقول فی التعریف تابع یتوسط بینه وبین متبوعه احد حروف العشرۃ اجاب بقوله ولم یکتف الخ **قوله** الا بیرای الکاتب **قوله** فالصفۃ الخ جواب سوال وهو ان الصفۃ التی دخله علیها حرف العطف من قبیل المعطوف فحینئذٍ لا خلاف فی دخولها فی حد المعطوف اجاب بقوله جهتان الخ فباعتبار جهۃ الاول لیس بمعطوف لئلا یلزم عطفیۃ الشیٔ علی نفسه وباعتبار الجهۃ الثانی معطوف **قوله** لان توسط الخ جواب سوال وهو انه لما کان حرف العطف متوسطا بینهما ینبغی ان یجعل الشاعر معطوفا علیه لان توسط حرف العطف بین الشیئین لا یکون الا لعطف الثانی علی الاول اجاب بما تری **قوله** وقیل قد جوز الخ فیه اشادۃ الی تاکید ما قبلها من ان الحرف قد تتوسط بین الصفات الخ **قوله** لتاکید اللصوق ای الاتصال یعنی ان الصفۃ متصل بالموصوف وکلمۃ الواو لتاکید الاتصال **قوله** لما بینهما ای بین المعطوف والمعطوف علیه من التغائر بالذات وکذا بین الصفۃ والموصوف تغائر من حیث المفهوم **قوله** وفیه نظر الخ اجیب بان عدم جعل ذلک الصفۃ معطوفا باعتبار انها غیر مقصودۃ بالنسبۃ کالموصوف بخلاف المعطوف فانه مقصود بالنسبۃ کالمعطوف علیه **قوله** اولا الخ جواب سوال وهو ان قوله واذا عطف الخ شرط وقوله اکد الی اٰخره جزائه وشرطیۃ الاول غیر جائز لان الاصل فی الشرط ان یکون مقدما علی الجزاء وههنا متاخر عن التاکید بالمنفصل اجاب بقوله اولا حاصله ان المراد بقوله اذا عطف العطف من حیث الارادۃ **قوله** فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ثم الغاوون معطوف علی الضمیر المرفوع فی قوله فَكُبْكِبُوا اعنی به الواو وقوله فیها للفصل وقوله هم للتاکید **قوله** حرفا کان او اسما جواب سوال وهو انه ینبغی ان یذکر

المضایف لانہ کما وجب اعادۃ الخافض کذلک وجب اعادۃ المضایف کلفظ بین فی نحو المال بینی وبین زید اجاب بقولہ حرفا کان الخ حاصلہ ان المراد بالخافض اعم منہما **قولہ** ولیس للمجرور الخ جواب سوال وھو انہ ینبغی ان یؤکد بالمنفصل بدون اعادۃ الخافض اجاب بما تری **قولہ** فی الاستفادۃ الخ جواب سوال وھو انہ ینبغی ان یستعیر المرفوع المنفصل لہ اجاب بما تری **قولہ** منزلۃ لان بینہما منافات فلا یصح الاستعانۃ معہا **قولہ** ولا یکتفی الخ جواب سوال وھو انہ ینبغی ان لا یجب اعادۃ الخافض فی صورۃ الفصل فاجاب بما تری **قولہ** مررت بک مثال لما کان الخافض حرفا وقولہ المال بینی الخ مثال لما کان الخافض اسما **قولہ** فالمعطوف الخ جواب سوال وھو ان قولہ بزید من قبیل المعطوف علی کاف الخطاب فح یلزم دخول الحرف علی الحرف وایضا ان جعل قولہ بزید من قبیل المعطوف غیر جائز لانہ مرکب والمعطوف لا یکون الا مفردا باعتبار انہ قسم من الاسم فاجاب بقولہ فالمعطوف ھو المجرور **قولہ** والعامل مکرر جواب سوال وھو ان العامل فی المعطوف لیس الا العامل فی المعطوف علیہ فعلی ھذا ذکر الباء الثانی مستدرک اجاب بما تری **قولہ** وجرہ بالاول الخ جواب سوال وھو انہ علی ھذا یلزم دخول العاملین المستقلین علی المعمول الواحد وذا باطل اجاب بما تری **قولہ** فانقیل الخ حاصل الاعتراض ان البدل والتاکید کلاھما من التوابع کالمعطوف فینبغی ان لا یقعا عن الضمیر المرفوع والمجرور بدون سبق التاکید وبدون اعادۃ الخافض کالمعطوف **قولہ** والغلط الخ جواب سوال وھو ان البدل لا یکون الا کل التبوع او بعضہ او متعلقہ فح صار ذکر قولہ فی الاغلب مستدرکا اجاب بما تری **قولہ** فیما یجوز لہ ویمتنع الخ جواب سوال وھو انہ ینقض علی نحو جاءنی موسی وزید وجاءنی ھذا وزید وغیرھما فان فی ھذہ الامثلۃ لیس المعطوف مثل المعطوف علیہ فی الاعراب والبناء والتعریف والتنکیر والتثنیۃ والجمع اجاب بقولہ فیما یجوز لہ ویمتنع الخ مثال الجواز کزید فی نحو جاءنی زید وعمرو فان کونہ مرفوعا بالنظر الی جاءنی وکونہ منصوبا بالنظر الی جاءنی ممتنع والعمرو من ھذا القبیل ایضا **قولہ** بشرط ان لا یکون الخ جواب سوال وھو انہ ینقض علی الحارث فی نحو یا زید والحارث فان تجریدہ عن اللام غیر موجود مع ان کون زید مجردا عن اللام لیس الا بالنظر الی ما قبلہ وھو الیاء اجاب بما تری حاصلہ ان مقتضی ذلک الاحوال فی الحارث منتف اعنی بہ اجتماع الیاء مع اللام **قولہ** واما نحو رب شاۃ وسخلتھا الخ جواب سوال وھو انہ ینقض علی سخلتھا فی نحو رب شاۃ وسخلتھا فان مقتضی الاحوال فیہا لیس بمنتف مع انہا لیست فی حکم المعطوف علیہ فان حال شاۃ ھو کونہا نکرۃ ومقتضی ذلک الحال ھو کونہ مجرورا برب موجود فی سخلتھا مع انہا معرفۃ بالاضافۃ الی الضمیر اجاب عنہ بثلثۃ جوابات احدھا بقولہ فبتقدیر التنکیر حاصلہ ان الاضافۃ فیہا ذھنی ومدخولہا فی قوۃ التنکیر والجواب الثانی بقولہ او محمول الخ والثالث بقولہ علی الشذوذ وقولہ ای رب شاۃ تفسیر لنکارۃ الضمیر **قولہ** وکذا المعطوف الخ جواب سوال وھو انہ ینقض علی عمرو

فی نحو یا زید و عمرو فانہ مبنی علی الضم کزید مع ان الاعراب و البناء من احوال نفسہ اجاب بما ترى
قوله ای و من اجل الخ فیہ اشارة الی معلومیۃ المشار الیہ بثم **قوله** ترکیب جواب سوال و ھو ان
دخول کلمۃ فی علی قولہ ما زید بقائم الخ غیر جائز لانہ حرف جار یدخل علی الاسم و ما بعدہ مرکب ھہنا
لا اسم مفرد اجاب بقولہ ترکیب **قوله** فی ذاھب الخ جواب سوال و ھو ان الاصل ان یکون المشار الیہ بثم
علۃ لما بعدہ و ھہنا غیر متصور لان وجوب الرفع فی العمرو لیس باعتبار ذلک بل باعتبار امر اخر اجاب
بقولہ فی ذاھب و الرفع فیہ لیس الا باعتبار ذلک **قوله** و لما کان الخ اشارة الی ان قولہ و انما جاز الذی
جواب عن سوال مقدر **قوله** الذی یطیر صلۃ ثم الموصول مع الصلۃ فی محل الرفع مبتدأ و قولہ الذباب
خبرہ و قولہ فیغضب فعل مضارع معلوم و زید فاعلہ **قوله** فاء لھا نسبۃ الخ فیہ اشارة الی ان اضافۃ
الفاء الی السببیۃ لادنی ملابسۃ یعنی ان قولہ لانہا فاء السببیۃ فیہ اربع توجیہات الاول انہا لیست
للعطف بل معناہا السببیۃ فقط و الثانی ان معناہا السببیۃ مع العطف و الثالث ان معناہا
ھو العطف لکن یفہم منہا سببیۃ الاول للثانی و الرابع ان الضمیر فیہ مقدر **قوله** و یمکن و انما
غیر الاسلوب اشارة الی ضعف ھذا التوجیہ لان لفظ الطیران لیس بمفہوم منہا السببیۃ قال
و اذا عطف فی ھذہ العبارة الفعل مسند الی مصدرہ اعنی بہ العطف **قوله** اذا وقع جواب سوال
و ھو ان اسناد قولہ و اذا عطف الی مصدرہ غیر جائز لعدم الفائدة اجاب بقولہ ای اذا وقع ما علم
ان الفعل اذا اسند الی مصدرہ یکون بمعنی اوقع و اوجد **قوله** بناء الخ جواب سوال و ھو ان عطف
الاسمین فی قولہ فی الدار زید و الحجرة عمرو لیس بواقع علی العاملین بل علی معمولیہما فح کیف یصح جعل کلمۃ
علی فی قولہ و اذا عطف علی الخ صلۃ للعطف اجاب بقولہ بناء حاصلہ ان کلمۃ علی بنائیۃ و المضاف محذوف و
اعنی بہ الوجود فصار المعنی و اذا عطف علی المعمولین بناء علی وجود العاملین **قوله** و قال البعض الخ جواب
ثان **قوله** و اکثر الشارحین الخ جواب ثالث **قوله** ما کل سوداء الخ ترکیبہ ھکذا ما مشابہۃ بلیس اسم
و خبری طلبد کل اسم او ست و تمرة خبر او ست باز کل مضاف سوداء مضاف الیہ و او حرف عاطفہ بیضاء معطوف ست بر سوداء و عامل
او لفظ کل ست و شحمۃ معطوف ست بر تمرة و عامل او لفظ ما ست **قوله** أَكُلَّ امْرِءٍ تَحْسَبِيْنَ امْرَءً وَ نَارٍ
تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا تحسبین فعل از افعال قلوب دو مفعول میطلبد یک لفظ کل ست دوم لفظ امرء ست باز کل مضاف
امرء مضاف الیہ و او حرف عاطفہ نار معطوف ست بر امرء و عامل جار او لفظ کل ست و نارا معطوف ست بر امرء
و عامل ناصبہ او تحسبین **قوله** فھذا و ان کان الخ جواب سوال و ھو ان بین قولہ و اذا عطف الخ
و بین قولہ لم یجز تناقض لان المفہوم من الاول جواز العطف علی معمولیہما و الثانی صریح فی
عدمہ اجاب بقولہ فھذا و ان کان بحسب الظاھر حاصلہ ان المراد من الاول ھو الجواز بحسب
الصورة و من الثانی عدمہ بحسب الحقیقۃ فحینئذ لا تناقض **قوله** و لا یئول جواب سوال و ھو انہ یمکن
ان یکون الفراء اقتصر الامثلۃ الواردة علیہا علی صورة السماع من العرب کما ھو مذھب الجمہور او یئول
الامثلۃ الواردة علیہا کما ھو مذھب سیبویہ فعلی ھذا یوافق الفراء اما مع الجمہور او مع سیبویہ و الامر

قوله علیہا ای علی القاعدۃ **قوله** فی الدار زید الخ فزید مبتدأ وفی الدار خبرہ مقدم علیہ پس عامل در دار لفظی ست وعامل در زید معنوی ہست وہم چنین حال در معطوف ست **قوله** یعنی الانی صورۃ الخ جواب سوال وھو ان التخصیص باطل فاجاب بقولہ یعنی الخ **قوله** بل یحملها الخ جواب سوال وھو انہ اذا لم یجز العطف بحسب الحقیقۃ فلم ورد العرب ما کل سوداء تمرۃ اہ فاجاب بقولہ بل یحملها الخ والمراد بحذف المضاف حذف العامل اے ما کل سوداء تمرۃ وکل بیضاء شحمۃ وفی الدار زید وفی الحجرۃ عمرو **قوله** علی حذف المضاف اعنی بہ الصاحب فصار تقدیرہ صاحب الحجرۃ عمرو **قوله** علی اعرابہ اے علی اعراب نفسہ اعنی بہ الجر وان کان الاصل فیہ الرفع لان کل شئی اذا وقع فی موقع الغیر فلہ حکم الغیر **قوله** بجر الاخرۃ مع ان المضاف اعنی بہ العرض محذوف **قوله** کما اذا جاء الخ جواب لما قیل ان الاخرۃ مقروء بالنصب ایضا فح لا یطابق المثال بالممثل حاصل الجواب ان ھذا المثال مبنی علی قرأۃ من قرأ بالجر **قوله** اے حالہ وشانہ جواب سوال وھو ان الامر فی اللغۃ فرمودن کارے وفی الاصطلاح صیغۃ یطلب بہا الفعل من الفاعل المخاطب ھذان المعنیین لا یستقیمان ھہنا اجاب بقولہ ای حالہ وشانہ **قوله** عند السامع جواب سوال وھو ان امر المتبوع مراد ھہنا للمتکلم قطعا فحینئذ لا حاجۃ الی التاکید اجاب بقولہ عند السامع **قوله** یعنی یجعل حالہ جواب سوال وھو ان قولہ یقرر ماخوذ من التقریر والتقریر عبارۃ عما یتمکن فی القلب یظہر باللسان وھما لیسا بمتصورین للتاکید اجاب بما تری حاصلہ ان المراد من التقریر التثبت لا غیر فحینئذ لا یرد **قوله** فی النسبۃ اہ فان قیل ان امر المتبوع لیس الا النسبۃ او الشمول فحینئذ یلزم ظرفیۃ الشئی لنفسہ قلنا ان فی بمعنی من البیانیۃ **قوله** تکریرا المنسوب الیہ لفظا الخ حتی یدفع توہم السامع من انہ یمکن انہ ضرب بعض متعلقاتہ کالغلام وغیرہ **قوله** افادتہا جواب سوال وھو ان الصفۃ قد تفید التوضیح والتخصیص وھما من احوال المتبوع وشانہ اجاب بما ترے **قوله** ای منسوب الخ فیہ اشارۃ الی ان الیاء فی قولہ لفظی ومعنوی للنسبۃ **قوله** لحصولہ الخ اشارۃ الی بیان وجہ التسمیۃ **قوله** منہ جواب سوال وھو ان قولہ فاللفظی مبتدأ وقولہ تکریر اللفظ الاول خبرہ وحمل ھذا الخبر علی المبتدأ غیر جائز لانہ من قبیل حمل الخاص علی العام لان اللفظی یتناول العامل اللفظی والاضافۃ اللفظیۃ ایضا اجاب بقولہ منہ **قوله** ای مکرر الخ جواب سوال وھو ان التکریر صفۃ محضۃ واللفظی ذات وحمل الصفۃ علی الذات غیر جائز وایضا ان التکریر صفۃ المتکلم والتاکید صفۃ اللفظ فیلزم حمل المبائن علی المبائن وایضا لا یطابق المثال بالممثل لان زید فی نحو جاءنی زید زید مکرر لا تکریر اجاب بقولہ ای مکرر حاصلہ ان التکریر مصدر مبنی للمفعول مؤل بہ **قوله** او حکما الخ جواب سوال وھو ان مثل ضربت انت وضربنا نحن لیس من قسمی التاکید اللفظی والمعنوی مع انہ تاکید فاجاب بقولہ وحکما حاصلہ انہ منہ فی اللفظی لکن من غیر لفظ الاول للضرورۃ کما یعلم من قول الشارح وھو انہ فی حکم تکریر اللفظ **قوله** اے التکریر مطلقا جواب سوال وھو ان الضمیر فی قولہ ویجری راجع الی التاکید

الاصطلاحی فحینئذ یکون بینہ بین قولہ فی الالفاظ کلہا منافاۃ لان التاکید الاصطلاحی قسم من الاسم و قولہ فی الالفاظ کلہا یتناول الافعال و الحرف ایضا اجاب بالجوابین الاول بقولہ ای التکریر مطلقا و الثانی بقولہ ولا یبعد **قولہ** و یکون المقصود الخ جواب سوال و ھو انہ لما کان الالفاظ مختصا بالاسماء فحینئذ لاحاجۃ الی ذکر کلمۃ الالفاظ اجاب بما تری **قولہ** التاکید فیہ اشارۃ الی ان المعنوی صفۃ الموصوف المحذوف **قولہ** فی حال الافراد و اما فی حال ذکرھا بعد اجمع فمعناھا معنا **قولہ** و یمکن استنباط ای استخراج مناسبات الخ جواب سوال و ھو انہ لما کان ھذہ الالفاظ منقولۃ عن المعنی الاصلی الی المعنی التاکیدی فحینئذ لابد من المناسبۃ بینہما فاجاب بما تری **قولہ** با لتامل الصادق ای بالنکر الصواب اما التمام فلان العموم ھو تمام الافراد و الاجزاء و اما السیلان فلانہ یستلزم الانبساط و الشمول و العام منبسط و شامل و اما الروی فلانہ تمام الشرب و قد عرفت ان العموم ھو التمام و اما الطول فلانہ امتداد و العام امتداد وجودی ۱۲ عبد الغفور **قولہ** ای یقعان فسرہ بہ اشارۃ الی ان لقولہ یعمان معنی اٰخر غیر مراد ھہنا اعنی بہ العموم لان معنی العموم فی اصطلاح الاصولیین ما ینتظم جمعا من الافراد و ھذا المعنی غیر مراد ھہنا فلذلک فسرہ بقولہ ای یقعان **قولہ** افراد او تثنیۃ الخ جواب سوال و ھو ان اختلاف الصیغۃ لم یوجد فی نفسہ و نفسہا الخ کما تری فکیف یصح قولہ باختلاف صیغتہما فاجاب بقولہ افراد او تثنیۃ حاصلہ ان المراد بالاختلاف ھو فی الافراد و التثنیۃ **قولہ** بایراد الخ و ھذا اصل فی کل تثنیۃ مضافۃ الی ضمیر التثنیۃ لکراھۃ اجتماع التثنیتین مع کمال الاتصال لہما لفظا و معنی فیقال نفساذید و عمرو و لایقال نفساھما بل نفسہما ۱۲ عصام **قولہ** لما سمی النفس الخ جواب سوال و ھو ان تسمیۃ عینہ و نفسہ بالاولین و تسمیۃ کلاھما بالثانی غیر صحیح کما ھو الظاہر فاجاب بقولہ لما سمی الخ **قولہ** ولا حاجۃ الخ جواب سوال و ھو انہ لابد فی المتن من ذکر الایراد ایضا کما اشار الیہ الشارح الھندی لانہ جاز ان یؤکد ذو افراد ایضا فانہ یصح تاکید الانسان بہما و تقدیر الجواب ان الکلی اذا اخذ افرادہ مجتمعۃ ای من حیث انہا مجتمعۃ فیکون الافراد من ھذہ الحیثیۃ کلا فکل واحد منہما اجزاء لہ فقولہ ذو اجزاء یشتمل کلاھما ۱۲ عبد الرحمن **قولہ** و لم تصح اجزاء الخ تفسیر لقولہ مجتمعۃ **قولہ** ای اذا ارید الخ جواب سوال و ھو ان قولہ اذا اکد شرط و قولہ اکد الخ جزاء و الاصل ان یکون الشرط مقدما علی الجزاء و ھہنا متاخر لان التاکید بہما متاخر عن التاکید بہا اجاب بقولہ ای اذا ارید الخ حاصلہ ان المراد بقولہ اذا اکد الخ ارادۃ التاکید و لاشک ان ارادۃ التاکید بہما مقدمۃ بارادۃ التاکید بہ **قولہ** بالفاعل لانہ لایعلم ان النفس فاعل اکرمنی او تاکید لضمیرہ الراجع الی زید **قولہ** لان کلا و اجمعین الخ جواب سوال و ھو ان الالتباس فی نحو کلامہم فی بعض الصور موجود ایضا کما فی قولہ العبد اشتری کلہ فانہ لایعلم حالہ انہ مفعول ما لم یسم فاعلہ لقولہ اشتری او تاکید لضمیرہ فینبغی ان یکون البعض الاخر قیاسا علیہ ایضا

عدول کل اجمعین ۱۲

بحث البدل

اجاب بقوله لان کلا حاصله ان قربهما الی العامل قلیل کما فی ذلک المثال واما بالعکس فکثیر والالتباس انما یکون علی تقدیر قربه الیه فلا یقاس الکثیر علی القلیل بخلاف النفس والعین فانهما بالعکس **قوله** یعنی تستعمل الخ جواب سوال وهو ان اجمع تابع لشیٔ اخر باعتبار انه تاکید له فکیف یکون اکتع واخواته اتباعًا له اجاب بقوله یعنی تستعمل الخ حاصله ان المراد بالاتباع الاستعمال یعنی ان هذه الکلمات تذکر بعده **قوله** ادل منها باعتبار ان هذه الکلمات الثلثة لا معنی لها فی حال الافراد واما فی حال الاجتماع فمعناها معناه او باعتبار انها منقولة عن المعنی الاصلی الی التاکید اعنی به الجمعیة **قوله** ای تقصد النسبة الیه جواب سوال وهو انه لما کان البدل مقصودًا بما نسب الی المتبوع فحینئذٍ صار ذکره بعد ذکر ما نسب الی المتبوع لغوا فی نحو جاء نی زید اخوك او غیره اجاب بقوله ای تقصد الخ حاصله ان قوله مقصود صفة للتابع لا باعتبار حاله بل باعتبار متعلقه فصار المعنی ای تقصد النسبة الیه بنسبة ما نسب الی المتبوع والنسبة الی التابع غیر مذکور فح لا یرد **قوله** لا تکون الی قوله ابتداء الخ جواب سوال وهو انه ینقض علی المعطوف ببل فانه من قبیل ما ذکرته مع انه لیس ببدل اجاب بقوله ای لا تکون النسبة الی المتبوع مقصودة ابتداءً والمعطوف ببل مقصود بالنسبة ابتداءً وان عرضت ثانیا **قوله** بل تکون الخ جواب سوال وهو انه لما کان الامر کذلك فح لا حاجة الی ذکر المتبوع فاجاب بقوله بل تکون النسبة الیه توطیة وتمهیدًا للنسبة الی التابع واما طریق التوطیة والتمهید فهو عبارة عن تکرار الاسناد اولًا الی المتبوع وثانیا الی التابع فلذلك لم یذکر البدل اولًا **قوله** سواء کان الخ جواب سوال وهو ان المتبادر من ما نسب الیه هو المسند الیه فح ینتقض علی خالك فی نحو ضربت زیدك اخالك فانه بدل من زید مع ان الضرب لیس بمسند الی زید بل الی تاء الضمیر اجاب بقوله سواء کان الخ **قوله** بل فعل وفاعله محذوف واعنی به ای فکر وحذف الفاعل وان کان غیر جائز لکن هذا شاذ **قوله** فان النسبة الماخوذة فی الحد الخ جواب سوال وهو ان البدل عبارة عما یکون مقصودا بعین ما نسب الی المتبوع وهذا لیس کذلك اجاب بما تری **قوله** ویمکن الخ جواب سوال وهو انه علی هذا یلزم توطیة النقیض للنقیض کما تری اجاب بقوله ویمکن ان یقصد بنسبة الی شیٔ نفیًا نسبة الی شیٔ اخر اثباتا لان کون الضدیة علاقة ذهنیة مهنا **قوله** اربعة الخ جواب سوال وهو ان البدل منقسم الی تلك الاقسام الاربعة لا غیر فینبغی ان یذکر ادوات الحصر وایضا ان قوله هو مبتدأ وکل واحد مما بعده خبره وحمل هذا الخبر علی المبتداء غیر جائز لانه من قبیل حمل الخاص علی العام لان الضمیر راجع الی البدل ومطلق البدل عام یصدق علی کل واحد من الاربعة اجاب عنهما بقوله اربعة حاصل الاول ظاهر واما الثانی فلان الخبر هو المجموع لا کل واحد منهما **قوله** یعنی متحدان الخ جواب سوال وهو ان مدلول زید فی نحو جاء نی زید اخوك هو حیوان ناطق مع هذا التشخص ومدلول الاخ هو ذات من له الاخوة فکیف یکون مدلوله مدلول الاول اجاب بما تری **قوله** فی جوابه الی جواب الرضی **قوله** انهم ای النحاة **قوله** انه ای المبدل منه **قال**

بحث عطف البیان

لیس مقصودًا بالنسبۃ اصلا بل المقصود الاصلی ھو البدل فحینئذٍ ثبت الفرق بینھما **قولہ** مبالغۃ فی الاسناد تفسیر لقولہ توطیۃ **قولہ** وح یکون التوضیح الخ جواب سوال وھو ان کونہ بدلا لا ینافی کونہ عطف البیان ایض لانہ موضح فحینئذٍ لافرق بینھما اجاب بما تری **قولہ** ملابسۃ ای مناسبۃ **قولہ** بحیث الخ جواب سوال وھو انہ ینقض علی نحو ضربت زیدا حمارا وایض ینقض علی ضربت زیدا غلامہ فان المالکیۃ والمملوکیۃ بین زید وحمار وایض بین زید وغلام موجود مع انہ لیس بدل الاشتمال اجاب بما ترے **قولہ** اے تکون تلک الملابسۃ الخ جواب سوال وھو انہ ینقض علی فلکہ فی نحو نظرت الی القمر فلکہ فانہ بدل الاشتمال مع انہ لیس بغیرھما ای بغیر الکلیۃ والجزئیۃ کما تری اجاب بما ترے **قولہ** ویمکن یعنی فی ھذا المثال وان کان مناقشۃ لکن یمکن ورود المثال الاٰخر الذی یکون خالیا عن المناقشۃ **قولہ** وانما لم یجعل البدل الخ جواب سوال وھو انہ لم لم یجعل ھذا القسم قسما خامسا ولم یسم ببدل الکل من البعض اجاب بقولہ وانما لم یجعل الخ حاصلہ انا لانسلم ولا ان بدل الکل من البعض موجود بل مجرد فرض وان نسلم انہ واقع کما فی ھذین المثالین فنقول المصنف فی بیان الکلیات والاکثریات وھذان المثالان لیسا منھما **قولہ** فان ھذہ الامثلۃ جواب سوال وھو انا لانسلم انہ غیر واقع فی کلامھم لان نحو نظرت الی القمر فلکہ مسموع من العرب اجاب بقولہ فان ھذہ الامثلۃ مصنوعۃ حاصلہ انھا لیست بمسموعۃ منھم بل ھی موضوعۃ من عند نفسہ **قولہ** ویکونان معرفتین بیان قاعدۃ اخرے فی البدل **قولہ** مبدلۃ فیہ اشارۃ الی ان قولہ من معرفۃ ظرف مستقر مع المتعلق صفۃ لقولہ نکرۃ **قولہ** واجب الخ جواب سوال وھو ان قولہ اذا کان الخ شرط وقولہ فالنعت جزائہ وجزائیتہ غیر جائز لانہ مفرد والاصل فیہ ان یکون مرکبۃ اجاب بقولہ واجب الخ حاصلہ ان قولہ فالنعت مبتدأ وخبرہ محذوف واعنی بہ واجب **قولہ** من کل وجہ لدفع ما قیل ان نقصانہ بعد النعت موجود ایض باعتبار ان ھھنا نکرۃ مخصوصۃ اجاب بقولہ من کل وجہ **قولہ** کالجابر اے یصیر جبیرۃ عن نقصان النکارۃ **قولہ** مع کون مدلولیھما واحدا جواب سوال وھو ان تلک العلۃ موجودۃ فی بدل البعض والاشتمال والغلط ایض فینبغی ان لا یجوز ابدالہ فی تلک الثلثۃ ایض اجاب بقولہ مع کون الخ حاصلہ ان تلک العلۃ جزء الدلیل وتمامہ بقولہ وکون مدلولیھما واحدا **قولہ** ولا یلزم عن ذلک الخ جواب سوال وھو انہ ینقض علی عمرو فی نحو جاءنی سیبویہ عمرو فانہ عطف بیان مع انہ لیس بموضح لمتبوعہ لان سیبویہ اوضح واشھر منہ اجاب بقولہ ولا یلزم الخ قال اقسم باللہ الخ اقسم فعل ماضی معلوم باجارۃ اللہ مجرور تعلق میگیرد باقسم ابوحفص فاعل ست باز ابو مضاف حفص مضاف الیہ ست عمر عطف بیان والحفض با الضاد المعجمۃ اسم الاسد یعنی ابوالاسد فی الشجاعۃ والسہمۃ والغیرۃ وبالصاد المھملۃ اسم بنت عمرؓ **قولہ** دبر یعنی زخمی برپشت **قولہ** عجفاء یعنی لاغر **قولہ** نقباء یعنی سودہ پاے **قولہ** البطحاء الوادی **قولہ** جعل بقولہ ای شرع ذلک الاعرابی فی الشعر **قولہ** ما مسھا الخ ما نافیۃ اے ما اصاب الی الناقۃ

ومامسہا جواب القسم من زائدۃ **قوله** فجرائے کذب یعنی باین شرط کہ موثم باشد بسبب کذب بمایان بسبب..
منع کردن شتر درحین سوال مایان واین مخالف از قول اللہ تعالےٰ ست کہ وَاَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ **قوله** قال ای
عمر **قوله** صدق یعنی صادق کن این اعرابی را اگر ما موثم باشیم ببخش گناہ ما را تو **قوله** وکساہ یعنی جامہ
داد اعرابی را **قوله** آخر فیہ اشارۃ الی ان للفصل معنی آخر غیر مراد ھھنا کما ذکر فیما سبق غیر مرۃ
قوله ای من حیث فیہ اشارۃ الی ان قولہ لفظا منصوب علی التمیز **قوله** واقع فیہ اشارۃ الی ان قولہ
فیہ مثلا ظرف مستقر مع المتعلق خبر لقولہ وفصلہ **قوله** التارک بمعنی القاتل والمصیر **قوله**
البکری اسم لقب والبکر اسم للبلد والیاء فیہ للنسبۃ **قوله** بشر اسم محض **قوله** فی حکم
تکریر العامل وھو التارک **قوله** فی الضارب زید واما التارک البکر فمثل الضارب الرجل **قوله**
علیہ الطیر الخ الجار والمجرور تعلق میگیرد بثبت باز ثبت فعل وقولہ الطیر فاعلہ او الطیر مبتداء وقولہ علیہ
مع المتعلق خبرہ **قوله** ترقبہ ای تنتظرہ **قوله** رمق ای رائحۃ **قوله** والمراد الخ جواب
سوال وھو ان اضافۃ المثل الی مابعدہ لا یخلو اما بیانیۃ او لامیۃ او ظرفیۃ والتحریر ظاہر ۱۲
قوله اظہر باعتبار انہ ملائم لسوق الکلام **قوله** افید لشمولہ صورۃ النداء ایضا **هذا**
بحث المبنی **قوله** ای الاسم المبنی جواب سوال وھو انہ ینقض علی ضرب والامر
بغیر اللام والحرف فانہا مبنیات مع انہا لیست بمناسبۃ بمبنی الاصل والا یلزم مناسبۃ الشیٔ
لنفسہ وتحریر السوال ھکذا ان ھذا التعریف دوری لانہ عرف المبنی بالمبنی الاصل والاول جنس
والثانی نوع وتعریف الجنس بالنوع یستلزم الدور لان کل واحد منہما موقوف علی الآخر کما ھو
الظاہر فعلی ھذا لا یکون التعریف جامعا لافرادہ کما ھو الظاہر اجاب بقولہ ای الاسم المبنی
حاصلہ ان المبنی صفۃ لابد لہا من الموصوف وموصوفہا الاسم لا اللفظ المطلق کما توھمت
حتی یتوجہ الاشکال بہا فلا یکون تعریف الجنس بالنوع بل تعریف النوع بالنوع وھو لیس بدور
وایضا خرج مبنی الاصل من المحدود فلو خرج من الحد لا باس بہ بل اخراجہ ضروری **قوله**
وھذا الحد جواب سوال وھو ان تعریف اسم المبنی بما ناسب بمبنی الاصل باطل لانہ یستلزم الدور
لان معرفتہ موقوف علی معرفۃ مبنی الاصل ومعرفۃ مبنی الاصل موقوف علی معرفتہ اما
توقف الاول فظاہر واما الثانی فلان المجموع وھو مبنی الاصل مرکب اضافی وھو بمنزلۃ الکل
والمبنی جزء ومعرفۃ الکل موقوف علی معرفۃ الجزء وتحریر السوال ھکذا انہ لما کان فی تعریف
المبنی لفظ المبنی فحینئذ یلزم تعریف الشیٔ بالمجہول وھو باطل اجاب بقولہ وھذا الحد الخ حاصلہ
انہ لا یلزم التعریف بالمجہول لان ھذا الحد لیس بجمیع الناس بل لمن یعرف ماہیۃ المبنی علی الاطلاق
فلا یلزم التعریف بالمجہول بالنسبۃ الیہ حاصلہ انہ لا دور ھھنا لان معرفۃ اسم المبنی موقوف علی معرفۃ
ماناسب مبنی الاصل ومعرفۃ ماناسب

مبنی الاصل لیس بموقوف علیه بل موقوف علی ماهیة المبنی المطلق وماهیته علی ثلثة اقسام احدها سلب
کون اخر الکلمة علی وجه مخصوص لا یتغیر بتغیر ما والثانی ما لا یتغیر اخره بدخول العوامل والثالث
ما یکون حرکته وسکونه لا بالعوامل مثال الحرکة نحو ضرب ومثال السکون نحو من والی **قوله** ای
اسم جواب سوال وهو ان المبتدأ والخبر اذا کانا معرفتین فضمیر الفصل بینهما لازم لئلا یلتبس الخبر
بالصفة وههنا کذلک اما کون المبتدأ معرفة فظاهر واما کون الخبر معرفة فلکون ما موصولة اجاب
بقوله ای اسم الی اخره یعنی ان کلمة ما موصوفة لا موصولة وتحریر السوال هکذا ان هذا الحد لیس
بمانع لانه دخل فیه المضارع لانه ایضا مناسب لمبنی الاصل وهو الماضی لاشتقاقه منه لانه عبارة عن تناسب
بین اللفظین فی اللفظ والمعنی فاجاب بما ترى **قوله** مبنی الاصل وما قیل ان المبنی الاصل اخص من
المبنی والتعریف بالاخص غیر جائز عند القوم فمدفوع لان مفهوم مبنی الاصل هو الماضی والامر و
الحرف فیه اشارة الی الرد علی بعض النحاة حیث قالوا ان الجملة ایضا مبنیة فرد الشارح علیهم بقوله هو
الحرف الخ ووجه الرد ما مر فی بحث المعرب فلا تغفل عنها فحاصله ان المبنی هو الذی ناسب الماضی والامر
بغیر اللام والحرف او مجموعه علی مذهب المتقدمین فانهم جوزوا تعریف الشئ بالاعم والاخص **قوله**
وهو الحرف الخ فهذا اتفاقی واما الجملة من حیث هی جملة مع قطع النظر عن الاجزاء ففیها اختلاف
فعند البعض هی مبنی الاصل ایضا لان المراد بالمبنی الاصل ما لا یحتاج الی الاعراب من حیث انه لا یقع
فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا الیه والجملة بنفسها کذلک وعند البعض لیست بمبنی الاصل لان المعرب
والمبنی صفتان للاسم والاسم مفرد باعتبار انه قسم من الکلمة والجملة مرکبة وایضا انها تکسب ۱۲
اعرابا من المعرب لقیامها مقام المفرد فخرجت عن کونها مبنی الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو
مبنی الاصل کالحرف مثلا لا یکون به اعرابا لا لفظا ولا تقدیرا ولا محلا فخرجت عن کونها مبنی
الاصل ولم تخرج عن شبهها بالمبنی الاصل بل هی مبنیة قویة (لا یجری علیه الاعراب ۱۲) بالنسبة الیها من المبنیات فاقتضائها
مناسبتها بالاضافة الیها وجوب البناء کما اذا اضیف الاسم الی اذ وحیث المضاف فان
الی الجملة وجواز البناء کالیوم واللیلة والوقت ذو الحیثیتین **قوله** والمراد بالمشابهة المنفیة
الخ جواب سوالین الاول ان المعرب مقابل للمبنی وفی المعرب قال لم یشبه وههنا قال **ما ناسب**
مع ان فی احد المتقابلین اذا اعتبر القید وجودا ففی الاخر یعتبر عدمها لحصول التقابل
بوجه اکمل والثانی ان المقابلة بینهما غیر جائز لان الاصل فی المتقابلین ان لا یجتمعان ابدا
وههنا لیس کذلک نحو این زید فاجاب بقوله والمراد بالمشابهة الخ **قوله** ولقد فصل صاحب
المفصل الخ جواب سوال وهو ان المراد بقوله ما ناسب الخ لا یخلو اما ان یکون المراد المناسبة
المطلقة او القوی او المؤثر فی البناء فعلی الاول یلزم ان یجعل کل فرد من افراد المعرب من
قبیل المبنی لان کل واحد من افراده مشابه بالمبنی فی کونها کلمة ولفظا وصورتا وعلی الثانی
یلزم الجهالة فی التعریف لان القوة من الامور الاضافیة لا یعلم حالها وعلی الثالث

یلزم الدور لان جہالتہ لیس الا باعتبار جہالۃ المبنی وجہالۃ المبنی باعتبار جہالۃ البناء فصار ذکرہ ذکر البناء وتعریفہ لیس فی الحقیقۃ الا تعریف البناء فح صار البناء ماخوذا فی تعریف البناء اجاب بقولہ لقد فصل الخ حاصلہ ان ما ذکرت لیس بمراد ھھنا بل المراد ھو ما ذکر صاحب المفصل حاصل الجواب ان المراد بالمناسبۃ ھھنا شیٔ اخر وھی المناسبۃ المعتبرۃ المفصلۃ عند صاحب المفصل قیل ان ارادۃ المناسبۃ المعتبرۃ بالتفصیل المذکور من لفظ ناسب فی غایۃ الخفاء اللھم الا ان یقال ان المناسبۃ الواقعۃ فی ھذا المقام یراد بھا تلک المناسبۃ فی عرفھم فلا خفاء فیھا ۱۲ عبد الغفور **قولہ** اما بتضمین الاسم معنی مبنی الاصل کالھمزۃ ومثال الاسم کمن فان کل واحد منھا یقتضی صدر الکلام کذا فی لزبدۃ **قولہ** او بشبہہ عطف علی تضمین کذا فی عبد الرحمن وکذا قولہ او وتوعہ ومابعدہ ایضا **قولہ** کالمبہمات والمراد بھا الموصولات واسماء الاشارات فانھما یشبہان بالحرف فی الاحتیاج لان الموصولات یحتاج فی التعین الی الصلۃ واسماء الاشارات یحتاج فی التعین الی الاشارۃ الحسیۃ او الی ذکر الصفۃ نحو ھذا الرجل فانہ صفۃ ھذا والحرف یحتاج الی ذکر المتعلق فی الدلالۃ علی المعنی **قولہ** کفجار فانہ مشابہ بنزال فی الوزن **قولہ** او اضافتہ الیہ الخ والضمیر فی الیہ راجع الی ما شبہ لا الی مبنی الاصل لان اذ فی یومئذ لیس بمبنی الاصل بل ھو اسم مشابہ باعتبار انہ مضاف الی الجملۃ اعنی بھا کان کذا والمضاف الی الجملۃ لیس فی الحقیقۃ مضاف الیھا بل الی مضمونھا ومضمونھا غیر مذکور فح شبہ بالحرف او باعتبار ان الجملۃ مبنی الاصل عند البعض کیومئذ فلفظ الیوم مبنی باعتبار انہ مضاف الی مبنی الاصل بواسطۃ اذ والمراد من الاضافۃ اعم بان تکون بواسطۃ او بغیر واسطۃ فیکون الضمیر فی الیہ بھذا التقدیر راجعا الی مبنی الاصل **قولہ** مع غیرہ الخ جواب سوال وھو انہ ینقض علی زید فی نحو جاءنی زید فانہ غیر مرکب باعتبار ان جزءہ لا یدل علی جزء معناہ مع انہ لیس بمبنی بل ھو معرب اجاب بقولہ مع غیرہ حاصلہ ان المرکب علی نوعین مرکب بمعنی مجموع المضمومین و مرکب بمعنی المضموم الی شیٔ اخر والمراد ھھنا ھو الثانی لا الاول **قولہ** علی وجہ یتحقق الخ جواب سوال وھو ان ھذا التعریف لیس بجامع لافرادہ حیث لم یصدق علی غلام فی نحو غلام زید فانہ مبنی مع انہ وقع مرکبا مع زید فاجاب بقولہ علی وجہ الخ حاصلہ ان المراد بقولہ او وقع غیر مرکب ھو المرکب الذی لا یتحقق معہ عاملہ فیکون لہ فردان احدھما ما لا یکون مرکبا اصلا کالاسماء المعدودۃ او کان مرکبا لکن لا یکون معہ عاملہ کالغلام فی نحو غلام زید **قولہ** ولما کان الخ جواب سوال وھو ان کلمۃ او فی قولہ او وقع غیر مرکب لاحد الامرین فح ینقض علی ھذا فانہ مبنی مع انہ لیس بمتصف باحد الامرین بل بمجموع الامرین یعنی انہ اجتمع فیہ المناسبۃ وعدم التراکیب فینبغی ان لا یصیر مبنیا اجاب بقولہ ولما کان المبنی الخ والجواب الاصلی عن ھذا السوال ھو قولہ فکلمۃ او ھھنا لمنع الجمع او لانفصال الحقیقی لکن ذکر قولہ لما کان المبنی قبل الجواب لدفع سوال السائل کانہ سئل ان کلمۃ او مشترک بین الامور الثلاثۃ فما ترجیح منع الخلو علی غیرہ وحاصل دفع سوالہ ان دلیل

ترجیحہ ھو اعتبار الامرین فی المعرب یعنی ان المعرب انما یصیر معربا اذا وجد فیہ الامرین واما اذا انتفیا او انتفی احدھما فلیس ذلک بمعرب بل ھو مبنی وھذا لا یتصور الا بجعل کلمۃ لمنع الخلو **قولہ** اما بانتفاء ھما نحو ھؤلاء **قولہ** او بانتفاء احدھما اما بانتفاء الترکیب نحو زید واما بانتفاء عدم المشابھۃ نحو قام ھؤلاء **قولہ** وانما اختلف الخ جواب سوال وھو ان المبنی مقابل للمعرب والمص قدم فی المعرب لفظ المرکب علی مالم یشبہ فلم جعل ھھنا بالعکس اجاب بما تری **قولہ** ایثارا ای اختیارا قال القابہ الخ وانما لم یقل انواعہ کما قال فی المعرب حیث قال وانواعہ رفع الخ لان نوع الشئ مایکون اخص مطلقا عنہ ومندرج تحتہ کالانسان تحت الحیوان وکلواحد من الضم والکسر والفتح لیس باخص مطلقا من المبنی ولا مندرج تحتہ بل المندرج تحتہ ھو الافراد نحو ھؤلاء و ھذا وزید وغیرھا **قولہ** من حیث حرکات اواخرہ الخ جواب سوال وھو ان لقب الشئ ھو علمہ وعلم الشئ یکون محمولا علیہ وکلواحد من الضم وغیرہ لا یصح حملہ علی المبنی اجاب بقولہ من حیث الخ حاصلہ انہ القاب لحرکات اواخرہ وسکناتہا لا لذاتہ کما ھو المتبادر من قولہ والقابہ فانہ لا یقال المبنی الضم والفتح والکسر بل المضموم والمفتوح والمکسور ولا مطلقا لان یازیدان ویازیدون ویارجلان مبنی علی الالف والواو والیاء ولا یقال لھذہ الحروف ضم وفتح وکسر فح لا یرد **قولہ** والمراد ان الحرکات جواب سوال وھو ان الالقاب مضافۃ الی ضمیر المبنی وھذہ الاضافۃ تفید التخصیص فیفھم منہ ان التعبیر بالضم والفتح والکسر مختص بالحرکات البنائیۃ والامر لیس کذلک لانہ کما یعبر بھا عن الحرکات البنائیۃ کذلک یعبر بھا عن الحرکات الاعرابیۃ ایضا کما قال المص فی صدر الکتاب حیث قال بالضمۃ رفعا الخ اجاب بقولہ والمراد الخ حاصلہ ان الاختصاص ھھنا لیس من ھذہ الجھۃ بل من جھۃ اخری یعنی ان التعبیر عن الحرکات البنائیۃ مختص بھا **قولہ** واثرہ الخ جواب سوال وھو ان الحکم بالفارسیۃ فرمودن کارے وھو یتصور من ذوات الروح والعقول والمبنی لیس کذلک فاضافتہ الیہ لیس بصحیح فاجاب الشارح عنہ بان الحکم ھھنا بمعنی الاصطلاحی وھو الاثر وتقدیر السوال ھکذا ان الحکم جاء بثلثۃ معان الاول ھو خطاب اللہ تعالی یتعلق علی احوال المکلفین من حیث الاقتضاء والتخییر والثانی ھو اسناد امر الی اخر ایجابا وسلبا والثالث ھو الاثر المترتب کما یقم ھذا حکم اللہ دائی ھو اثرھا فالحکم ھھنا بای معنی من ھذہ الثلثۃ فاجاب عنہ بانہ بالمعنی الثالث وھو الاثر لان عدم الاختلاف ھو اثر المبنی **قولہ** المترتب الخ جواب سوال وھو ان اثر الشئ یکون حاصلا منہ کما ان الضوء اثر الشمس وھو حاصل منہ وغیر ذلک وعدم اختلاف الاخر لیس بحاصل من المبنی بل حصل بسبب ان لہ مناسبۃ بمبنی الاصل فلا یصح اضافتہ الیہ اجاب بقولہ المترتب وحاصلہ ان اضافۃ الحکم الیہ باعتبار ادنی ملابسۃ وھو ان عدم الاختلاف لا یکون مرتبا الا علیہ فکانہ حصل منہ **قولہ** علی بنائہ الخ جواب سوال وھو ان الحکم لا یترتب الا علی العلۃ والمبنی لیس بعلۃ

لیس بعلة لعدم اختلاف الآخر فكيف يترتب ذلك الحكم عليه فاجاب الشارح عنه بقوله على بنائه ولا
شك ان بناءه علة له **قوله** واثره المترتب فيه اشارة الى ان المراد بالحكم ههنا هو الاثر المترتب عليه لا غير
قوله لا مطلقا الخ فيه اشارة الى ان قوله لاختلاف العوامل قيد احترازي يعني ان آخر المبني قد
يختلف لا لاختلاف العوامل بل بالقياس نحو مِنَ الرجل ومِنِ امرء ومن زيد فان مبني مع انه اختلف
آخره من حيث الكسر والفتح والسكون واما فتحه فباعتبار ان الهمزة في الرجل مفتوح نقلت حركتها
الى النون واما كسره فباعتبار ان الهمزة في امرء مكسورة نقلت حركتها اليه واما سكونه فباعتبار انه
اصل فان قيل ان المختلف في هذه الامثلة هو آخر كلمة من وهي مبني الاصل مع ان المعرف خاص
وهو الاسم المبني فحينئذ لا تصير الامثلة موافقة للممثل قلنا لا نسلم ان المعرف مخصوص با
الاسم المبني لانه ذكر فيما سبق ان مبني الاصل داخل في قوله او وقع غير مركب ان لم يدخل في
قوله ما ناسب مبني الاصل على ان هذا مناقشة في المثال وهي ليست من داب المناظرين لانه يصلح
ان يكون لا مثال آخر نحو هؤلاء القائلين فان قيل ان آخر الاسماء المعدودة يختلف باختلاف العوامل
مع انها مبنيات قلنا ان قيد الحيثية مراد ههنا يعني لا يختلف آخره لاختلاف العوامل من
حيث انه مبني واما اختلاف آخر الاسماء المعدودة عند دخول العوامل عليها فمن حيث انها معربة
فح لا يرد **قوله** والتانيث جواب سوال وهو انه لا يصح ارجاع الضمير المؤنث الى المذكر اجاب
بقوله والتانيث باعتبار الخبر لان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى لان
الخبر محل الفائدة دون المرجع وايضا ان الخبر داخل في الكلام دون المرجع **قوله** بالرفع جواب
سوال وهو ان الاصوات معطوفة على الافعال فحينئذ صارت الاسماء مضافة اليها وهذه
الاضافة غير جائزة لان الاصوات اصوات بنفسها وليس لها اسماء موضوعة اجاب بما ترى
قيل ان الصوت ليس باسم لعدم الوضع فيه فكيف يذكر في الاسماء المبنية اجيب بانها ملحقة و
التانيث بالاسماء لانها الجارية مجراها في البناء وان لم يكن اسماء في الحقيقة لعدم الوضع وما
قيل ان الاولى ان يقول الشارح هذا القول في قوله والموصولات مدفوع لان الموصولات والكنايات
والمركبات وان لم تكن اسماء الا ان اطلاق الاسماء عليها جائزة كذا في الزبدة وعبد الرحمن **قوله**
بالاصوات الا ترى ان غاق ونحوه صوت لا اسم الصوت كذا في الزبدة **قوله** لان جميعها الخ قيل
ليست بعض المركبات مبنية كبعلبك بخلاف خمسة عشر فانه مبني وكذلك الكنايات لان
بعضها معرب ككفلان وفلانة وكذلك الموصولات كايّ وايّة اذا حذف صدر صلتها اقول
ان اكثر الظروف معربة واقلها مبنية فلهذا قال وبعض الظروف بخلاف غيرها فان اكثرها
مبني واقلها معرب فعدل الكل عن المبنيات تغليبا للاكثر على الاقل كذا فهم من الزبدة **قوله**
فهذه ثمانية جواب سوال وهو ان حصر المبني في هذه الثمانية باطل لان المنادى المفرد المعرفة
ليس بداخل في شئ منها وكذلك الاسماء المعدودة واسم لا التي لنفي الجنس وكذا كلمة

من وما فانهما اذا كانتا موصولتين فهما داخلان فى الموصوف واذا كانتا للشرط لا يكونان داخلين فى شئ منها اجاب بقوله فهذه ثمانية ابواب حاصله انه ليس هذا من قبيل حصر المبنى فى هذه الثمانية بل من قبيل حصر ابوابه فيها يعنى ان ابواب المبنى ثمانية لا زائدة ولا ناقصة عنها فح لا يرد **قوله** المضمر انما قدم على سائر المبنيات اذ ليس فى شئ منه اعراب ولا نزاع فى بنائه وليس فيه ايضا فساد الالتباس او لانه اعرف المعارف وعلة بنائها منه الاحتياج الى حضوره وتقدم مكنى عنه عليه كذا فى عبد الغفور **قوله** ما وضع اى اسم وضع فلا يرد النقض بكاف ذلك ولام العهد الخارجى فان الاول موضوع للمخاطب والثانى للغائب مع انهما ليسا بمضمرين **قوله** من حيث انه متكلم جواب سوال وهو انه ينقض على لفظ زيد اذا عبر به المسمى به عن نفسه فانه موضوع لذلك المسمى مع انه لا يسمى بمضمر اجاب بقوله من حيث انه متكلم ولفظ زيد موضوع لذلك مطلقا سواء كان متكلما به اولا **قوله** يحكى عن نفسه جواب سوال وهو انه ينقض على لفظ المتكلم فانه موضوع للمتكلم من حيث انه متكلم مع انه لا يسمى بمضمر اجاب بقوله يحكى عن نفسه حاصله ان المراد بضمير المتكلم هو ذاته اما وضع لمتكلم من حيث انه يحكى منه نفسه ولفظ المتكلم موضوع لمفهومه يعنى ذات من له التكلم سواء يحكى عن نفسه اولا وذلك لان الحاكى عن النفس هو الذات لا المفهوم **قوله** من حيث انه مخاطب جواب سوال وهو انه ينقض على لفظ زيد اذا عبر به المتكلم عن المخاطب فانه موضوع له ولا يسمى بمضمر اجاب بقوله من حيث الخ حاصله كجواب مثل ما مر انفا يعنى ان المراد بضمير المخاطب ما وضع له من حيث انه يتوجه اليه الخطاب ولفظ زيد ليس كذلك فانه موضوع له سواء يتوجه اليه الخطاب اولا **قوله** يتوجه اليه الخطاب الخ جواب سوال مثل ما مر فى المتكلم **قوله** وقيل هو اخر عن ذلك السوال **قوله** المراد بالمتكلم اى المراد بالمتكلم المذكور فى قوله ما وضع لمتكلم من يتكلم به ووجه ضعفه ان تعريف ضمير المتكلم لا يصدق على ضمير المتكلم المستتر نحو اضرب ونضرب وكذا تعريف ضمير المخاطب لا يصدق على ضمير المخاطب نحو اضرب وتضرب **قوله** بهذا القيد ای بقید من يتكلم به **قوله** مطلقا يعنى تقدم ذكره اولا **قوله** اراد بالتقدم جواب سوال وهو انه ينقض على زيد فى نحو ضرب غلامه زيد فان الضمير فى غلامه راجع الى زيد وهو ليس بمتقدم ذكره لا لفظا ولا حكما كما قرر اجاب بما ترى حاصله انه داخل فى اللفظى لكن التقدم اللفظى اعم من ان يكون تحقيقا او تقديرا وهنا من قبيل الثانى لان مرتبة الفاعل التقديم **قوله** فكانه متقدم الخ لان كل فعل مشتمل على المصدر **قوله** فى ضمير الشان والقصة والفرق بينهما ان الاول يجئ للمذكر نحو هو زيد قائم والثانى للمؤنث نحو هى هند قائمة **قوله** لانه اى ذلك الضمير **قوله** ان يتقدم ذكره اى ذكر المرجع **قوله** ابلغ لان التفسير بعد الاجمال اوقع فى الذهن **قوله** الى الحدث اى الحادثة **قوله** المعهود يعنى ان ضمير زيد فى نحو ضرب زيد غلامه معلوم بين المتكلم والمخاطب فكذلك هذه الحادثة وايضا معلومية بينهما فى الخارج فصار تكانها

مذکورة حکما والضمیر عائد الیہا **قولہ** بالنظر الی ما قبلہ جواب سوال و ہو ان ہذا لیس الا تقسیم المضمر
وما بعدہ و ہو قولہ مرفوع ومنصوب ومجرور ایض تقسیم لہ فح صار ذکر احدہما مستدرکا اجاب بقولہ
بالنظر الخ حاصلہ ان مفاد احدہما مغیر عن الاخر لان ہذا التقسیم بالنظر الی الکلمۃ المتقدمۃ
باعتبار انہ متصل بہا ومنفصل عنہا وما بعدہ فبالنظر الی الاعراب یعنی یکون بنائہ بالرفع والنصب
والجر **قولہ** قسمان جواب سوال و ہو انہ ینبغی ان یذکر ادوات الحصر لان الضمیر لیس الا علی قسمین متصل
ومنفصل فلا بد من ادوات الحصر و ایض انہ یلزم حمل الخاص علی العام لان المضمر عام وکل واحد من المتصل
والمنفصل خاص ب تر اجاب بما ترے وایض فیہ اشارۃ الی ان ہہنا تقدیم العطف علی الربط وہو مفید للحصر فلا حاجۃ
الی ادوات الحصر و ایضا ان الخبر ہو مجموع المنفصل والمتصل و ہو باعتبار الافراد عام فلا یلزم حمل
الخاص علی العام **قولہ** متصل و منفصل وانما قدم المتصل فی التقسیم لانہ اصل باعتبار انہ اخصر ووضع
الضمائر لیس الا للایجاز والاختصار وقدم المنفصل فی التعریف باعتبار ان مفہومہ وجودی لشرافتہ **قولہ**
غیر محتاج جواب سوال و ہو ان ہذا التعریف صادق علی المتصل لانہ مستقل ایض باعتبار انہ قسم
من المضمر و ہو قسم من الاسم والاسم مستقل فیکون ہو ایض مستقلا اجاب بقولہ غیر محتاج
حاصلہ ان المستقل علی نوعین احدہما ان یکون غیر محتاج فی التلفظ الی کلمۃ اخری والثانی ان
یکون فی الدلالۃ علی المعنی غیر محتاج والمراد ہہنا ہو الاول **قولہ** ما انت منطلقا والعامل ہو کلمۃ ما
المشبہ بلیس **قولہ** المحتاج الی عاملہ جواب سوال و ہو ان المتصل مستقل باعتبار انہ قسم من الاسم
اجاب بقولہ المحتاج حاصل الجواب مثل ما مر **قولہ** باعتبار الاعراب جواب سوال کما مر فی قولہ بالنظر الی
ما قبلہ و حاصل الجواب ان التقسیم الاول بالنظر الی ما قبلہ و الثانی باعتبار الاعراب والثالث باعتبار
الذات **قولہ** اقسام جواب سوال مثل ما مر فی قولہ قسمان **قولہ** لقیامہ مقام الظاہر جواب سوال و ہو ان
تقسیم المضمر الی المرفوع والمنصوب والمجرور غیر جائز لانہ مبنی والمرفوع وغیرہ معرب اجاب بقولہ لقیامہ
حاصلہ ان الظاہر منقسم الی المرفوع وغیرہ فکذا ما یقوم مقامہ لکن الاعراب فی الظاہر لفظی و
فی المضمر محلی **قولہ** المرفوع والمنصوب جواب سوال و ہو ان لفظ الاولان عبارۃ من المتصل والمنفصل
فعلی ہذا یلزم تقسیم الشئ الی نفسہ و ذلک باطل اجاب بما ترے حاصلہ ان ہہنا تقسیمان احدہما
تقسیم الضمیر باعتبار الاتصال والانفصال مع قطع النظر من العامل والثانی تقسیم المضمر باعتبار
الاعراب والمراد ہہنا الثانی لا الاول فلا یرد **قولہ** کل واحد منہما جواب عن السوالین الاول انہ لا
مطابقۃ بین المبتدأ والخبر لان لفظ الاولان تثنیۃ وکل واحد من المتصل والمنفصل مفرد والثانی
انہ یفہم منہ ان المتصل والمنفصل مجموعہما الی المرفوع والمنصوب لا لاحدہما والامر لیس کذلک و حاصل الجواب ان لفظ الاولان
مؤل بکل واحد فح لا یرد **قولہ** الضمیر المجرور فیہ اشارۃ الی ان اللام فی قولہ والثالث للعہد **قولہ**
النوع الخ فیہ اشارۃ الی ان الاول صفۃ لموصوف محذوف اعنی بہ النوع **قولہ** یعنی المرفوع المتصل فیہ اشارۃ
الی ان اللام فی قولہ الاول للعہد و کذا الحال فی لفظ الثانی والثالث والرابع **قولہ** علی

صیغۃ المتکلم الواحد جواب سوال وھو ان المصنف فی صدد الکلیۃ وذکر ضربت فی غایۃ القلۃ لعدم التناول
لاکرمت وغیرہ اجاب بما ترٰی حاصلہ ان المراد بضربت صیغۃ المتکلم الواحد المعلوم فحینئذ یتناول
غیرہ ایضا **قولہ** علی صیغۃ المتکلم الواحد المجہول جواب سوال المثل ما مر انفا **قولہ** المتھین فیہ
اشارۃ الی ان الجار والمجرور فی قولہ الی ضربن ظرف مستقر مع المتعلق صفۃ لضربت وضربت
قولہ اولھما الخ جواب سوال وھو انہ یفہم من عبارۃ المصنف وھی قولہ ضَرَبْتُ وضُرِبْتُ الی ضَرَبْنَ
وضُرِبْنَ ان مجموع ضَرَبْتُ وَضُرِبْتُ معا منتھیان الی ضَرَبْنَ وضُرِبْنَ والامر لیس کذلک بل
الاول منتہ الی الاول والثانی الی الثانی اجاب بقولہ اولھما الی ضَرَبْنَ وثانیھما الی ضُرِبْنَ
حاصلہ ان عبارۃ المصنف بتقدیر اولھما وثانیھما فلا یرد الاشکال **قولہ** علی صیغۃ جمع الغائبۃ
جواب سوال وھو انہ کیف یکون ضربت منتھیا علی ضربن مع ان ضربت عام لان المراد بہ صیغۃ
المتکلم الواحد المعلوم الماضی والثانی خاص وانتھاء العام علی الخاص غیر متصور اجاب بما ترٰی
حاصلہ ان ضربن ایضا عام لان المراد بہ صیغۃ جمع الغائبۃ المعلوم الماضی **قولہ** علی صیغۃ
جمع الغائبۃ جواب سوال مثل ما مر انفا **قولہ** وانما بدأ الخ اوردہ لدفع ما قیل ان سائر
المصنفین قدم ذکر الغائب والغائبۃ علی المخاطب واخر ذکر المتکلم فلم خالف المصنف عنھم
فدفعہ بما ترٰی **قولہ** اجماعا الخ قیل علیہ ان خلاف المبرد ثابت لان الضمیر عندہ ھو التاء
وانَّ بمنزلۃ العماد لھا فکیف یصح لفظ الاجماع الا ان یقال ان خلافہ غیر مضر للاجماع لان
المراد اجماع البصریین والمبرد من الکوفیین **قولہ** ھو قسمان جواب سوال وھو انہ ما الوجہ
للمصنف انہ ذکر للمنصوب المتصل مثالین الاول ضربنی والثانی اننی وللمرفوع المتصل ذکر مثالا واحدا
وھو ضربت اجاب بقولہ وھو قسمان الخ اما المرفوع المتصل فیتصل بالفعل والاسم ایضا لکنہ لم
یذکرہ اقتصارا **قولہ** ضربنا فالنون ضمیر المنصوب المتصل اذا کانت الباء متحرکۃ وضمیر المرفوع
المتصل اذا کانت الباء ساکنۃ **قولہ** ضربک ... ضربکما الخ اعلم ان ضمیر المنصوب المتصل و
والمجرور المتصل متحدان من حیث الصورۃ لکن الفرق بینھما من حیث الاتصال فالاول
یتصل بالفعل نحو ضَرَبَنِیْ ضَرَبَنَا وبالحرف ایضا نحو اننی اننا انکما الخ واما الثانی فیتصل بالاسم نحو
ضاربنی ضاربنا وغلامی غلامنا وبالحرف ایضا نحو لی لنا لکما الخ لکن الاول یتصل بالحرف العامل
والثانی بالحرف الجار کما ترٰی من المثالین **قولہ** اختلاف کثیرۃ فعند البعض ھو المجموع وعند
البعض ھو الیاء الثانیۃ وکلمۃ ایا بمنزلۃ العماد والمختار ان الضمیر ھو ایا واللواحق الدالۃ
علی المتکلم الخ **قولہ** باقی الانواع الخمسۃ ای المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل
والمجرور المتصل **قولہ** علاوہ مناسبات آگے المناسبات التی ذکرھا فی المراح الارواح من تخصیص
التاء للمتکلم الواحد والنون للمتکلم مع الغیر والالف فی التثنیۃ والواو فی الجمع المذکر والنون فی المؤنث
قولہ اوفوق الواحد قیل ھذا مستدرک بعد قولہ او مثنی او مجموعا کما تری لکن ذلک وقع

سہوا من قلم الناسخ او انہ لیس فی کثیر من النسخ ۱۲ عبد الرحمن **قال** فی الصفۃ مطلقا تذکیر **قولہ** مطلقا باعتبار تاویل الصفۃ بالوصف او نقول بان التانیث اذا کان فی لفظ الشئ ومعناہ مذکر یصح ارجاع الضمیر المذکر الیہ کذا فی عبد الغفور **قولہ** والعامل جواب سوال وھو ان العامل ھہنا یتغیر لانہ یقال جاءنی ضاربان ورایت ضاربین ومررت بضاربین اجاب بما ترے **قولہ** حرف التثنیۃ قال مولانا عصام الدین لما قال فیھما فالاولی فی العبارۃ ان یقول حرفان بصیغۃ التثنیۃ اقول لما فسر قولہ فیھما بقولہ ای الالف والواو فایراد قولہ حرف بصیغۃ الواحد یکون بتاویل کل واحد کذا فی عبد الرحمن **قولہ** ای لا یجوز جواب سوال وھو ان المنفصل فاعل لقولہ ولا یسوغ والاصل فی الفعل ان یکون مسند الی الفاعل وھہنا لا یصح اسنادہ الی الفاعل وھو المنفصل لان نسبۃ السوغ تکون الی الاجسام والمنفصل لا یکون جسما لانہ بمعنی الصلاحیۃ وھی فی الجواھر والضمیر من قبیل الاعراض اجاب بقولہ ای لا یجوز الخ **قولہ** لاجل شئ الخ فیہ اشارۃ الی ان المستثنی مفرغ **قولہ** ای لاجل الخ فیہ اشارۃ الی ان اللام فی قولہ لتعذر للاجل **قولہ** جرت علی غیر الخ واجراء الشئ علی الشئ عبارۃ عن کونہ خبرا لہ او حالا عنہ او صفۃ لہ **قولہ** واذا وقع الالتباس الخ جواب سوال وھو ان فی قول المص فیما بعد ھو ھند زید ضاربتہ ھی لا التباس فیہ لان تانیث الضاربۃ تدل علی انھا صفۃ ھند فلم انفصل فی ھذہ الصورۃ اجاب بما ترے **قولہ** وانما قال الاعتراض حاصلہ ان کلمۃ من یستعمل فی ذوی العقول خاصۃ والمراد ھہنا مطلق الشئ سواء کان من ذوی العقول وغیرہ فصار مجھولا والاصل فیمن جہل امرہ استعمال کلمۃ ما **قولہ** اقتصارا جواب عن ذلک الاعتراض یعنی لما کان ذوی العقول اصلا اقتصر علیھا **قولہ** ایاک ضربت فی الاصل ضربتک **قولہ** وقعت خبرا لہ فان قیل کیف یصح ان یقع ضاربتہ خبرا عن زید فان الخبر اذا کان مشتقا لابد من المطابقۃ بینہ وبین المبتدء قلنا لا یکفی فی المطابقۃ کون الخبر مشتقا فقط بل لابد فیھا ان یکون فی الخبر ضمیر ایعود الی المبتدأ وھہنا لیس کذا کذا فی عبد الرحمن **قولہ** وانما یصح جواب سوال وھو ان التمثیل انما یصح اذا جعلت کلمۃ ھی فاعل الصفۃ واما اذا جعلت تاکید للضمیر المستتر فیھا فلا فاجاب بما ترے فان قیل ما الفرق بین الصفۃ التی جرت علی غیر من ھی لہ وبین الفعل الذی جرے علی غیر من ھو لہ حیث وجب ابراز الضمیر فی الصفۃ مطلقا عند البصریین وحمل صورۃ عدم اللبس علی صورۃ اللبس وفی الفعل اقتصر علی صورۃ اللبس نحو زید عمرو یضربہ ھو بخلاف ھند زید تضربہ حیث لا تجب تضربہ ھی لعدم اللبس لم یحمل فیہ صورۃ عدم اللبس علی صورۃ اللبس طرد للباب **قلنا** انما حمل صورۃ عدم اللبس علی صورۃ اللبس فی الصفۃ دون الافعال تحصیلا للفرق بینھما وبین الافعال ولم یعکس لان الفعل بالتخفیف اولی وذلک باستتار الضمائر فیہ **قولہ** ولکنہ تاکید الخ اعتراض حاصلہ ان ھی تاکید لکن تاکید للضمیر

المرفوع فی نحو ضاربوا فی نحن الزیدون ضاربوهم نحن **قوله** و روی عن الزمخشری جواب عنه حاصله ان المعتبر عند النحاة هو الزمخشری وهو قرء ذلك بدون الواو **قوله** علی خلاف الاصل و الاصل تقدیم الاعرف **قوله** ای الاختیار فسر به لان للخیار معنی آخر وهو انه بالفارسیة بادرنگ وهو غیر مستقیم ههنا **قوله** ان شئت اورده جواب سوال وهو ان المراد بالخیار ههنا هو الخیار فی ترك الثانی وعدم فتح ینقض علی الضمیرین اذا کانا مفعولین لفعل من افعال القلوب فان حذف الثانی هناك غیر جائز اجاب بقوله ان شئت حاصله ان المراد ههنا هو الاتصال وعدمه لا غیر **قوله** وضربیك مثال لما کان ضمیر المجرور مقدما علی المنصوب **قوله** ای وان لم یکن احدهما جواب سوال وهو ان قوله الشرط وقوله فهو منفصل جزاؤه وشرطیة الاول غیر جائز لانه حرف الشرط لا یکون الا جملة اجاب بقوله ای وان لم یکن فان قیل کیف یصح نحو اعطیتك ایاه مع انه مخالف عن قوله لا یسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل قلنا ان هذا بمنزلة الاستثناء عن ذلك الکلیة او نقول ان التعذر ههنا وان لم یکن موجودا من حیث اتصال الظاهر لکنه موجود من جهت المعنی باعتبار الضمیر الاول ضمیر المنصوب وهو فضلة فی الکلام **قوله** ای خبر کان جواب سوال وهو ان اضافة الباب الی کان لا یخلو اما ان یکون بیانیة او لامیة او ظرفیة فعلی الاول اخرج عنه خبر یکون وصار وعلی الثانی بالعکس وعلی الثالث یلزم ظرفیة الشیء لمثله اجاب بقوله ای خبر کان الخ حاصله ان المراد بخبر باب کان هو خبر کان واخواتها جمیعا یعنی الافعال الناقصة **قوله** خبر المبتدأ والمبتدأ هو الثانی **قوله** وفی الاستعمال فیه اشارة الی ان اللام فی الاکثر بدل عن المضاف الیه **قوله** انفصال الضمیر جواب سوال وهو انه لم یتعرض لقوله لولا مع ان الحکم فیه ایضا کذلك وایضا ذکر قوله لولا انت فی غایة القلة مع ان المصنف فی صدد الکلیات اجاب بقوله انفصال الضمیر حاصله ان المراد هو الضمیر المرفوع بعد لولا **قوله** وکان الاوفق الخ اعتراض **قوله** بما سبق ای ضربت وضربنا **قوله** علی انه ای الابتدأ بضمیر المتکلم لیس بضروری **قوله** اتصال الضمیر المرفوع بعد عسی جواب سوال مثل ما مر آنفا **قوله** لولاك وعساك انما ذکره لبیان المقابل بقوله والاکثر لولا انت **قوله** وقع موقع المجرور والجار هو الکاف **قوله** فالاخفش تصرف فیه اشارة الی ان مذهب الاخفش مختار من مذهب سیبویه اذ الاخفش تصرف فی المعمول وهو الکاف وسیبویه یتصرف فی العامل والتصرف فی المعمول اولی من التصرف فی العامل اذ کثیرا ما یتصرف فی المعمول دون العامل **قوله** لتقاربهما فی المعنی لان کل واحد منها للانشاء **قوله** یاء المتکلم جواب سوال وهو انه ینقض علی خشی فانه ماض وآخره یاء ولیست نون الوقایة لازمة معها اجاب بیاء **قوله** هی اخت الجر باعتبار اتحاد صورتهما فان قیل ان نون الوقایة حرف والکسر کما یمتنع علی الماضی کذلك یمتنع علی الحرف اجاب بقوله التی هی اخت الخ حاصله ان دخول الکسرة لیست بممتنع مطلقا بل الممتنع هو الکسرة التی هی اخت الجر وذلك لا یتصور الا فی الآخر ونون الوقایة حرف واحد لیست لها اول وآخر ولانه فی الوسط حکما وان کان فی الآخر حقیقة لان الیاء کلمة

عليحدة باعتبار انها ضمير **قوله** لعروضها فان قيل ان الكسرة في الماضي يعارض الياء ايضا فينبغي
ان لا يدخل فيه نون الوقاية **قلنا** ان العروض على نوعين الاول من جهة الامر الممتنع وهو التقاء
الساكنين في الثاني من جهة الامر الملائم وهو اقتضاء كسرة ما قبلها فالاول معتبر كما في لم يكن الذين
والثاني لا يعتبر كما في الماضي **قوله** على الحركات البنائية وبناء نحو يضربون واخواتها على الفتحة
وبناء نحو يضربان على الكسرة ونحو لدن على السكون قيل عليه ان بناء نحو يضربان يحفظ بدون
الوقاية ايضا فينبغي ان لا يدخل فيه اللهم الا ان يقال ان دخولها في التثنية ليست الا حملا على اخواتها
قوله كنت انت الرقيب التاء مبتدا والرقيب خبره وانت فاصل بينهما **قوله** ثم اتسع جواب سوال
وهو ان الاحتياج الى الفصل انما يكون اذا اتحد اعراب المبتدا والخبر وكان اسما ظاهرا نحو زيد
هو القائم لحصول اللبس واما اذا اختلف اعرابهما نحو ان زيدا هو القائم او كان المبتدا ضميرا نحو
كنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم فلا احتياج اليه لعدم اللبس اجاب بقوله ثم اتسع **قوله** لامنافاة
اللام يعني كما لا يدخل اللام على ذي اللام كذلك لا يدخل على افعل من كذا ايضا لقيام من فيه مقام
اللام ولهذا لا يجوز الجمع بينهما فلا يقال زيد الافضل من عمرو **قوله** ولا موضع اي لا محل له
قوله لكن الخليل جواب سوال وهو انه لما كان على صيغة الضمير ينبغي للخليل ان يسمي بالاسم فاجاب
بما ترى **قوله** الغاء الاسم اي عن الاعراب **قال وبعض العرب والعلماء** من العرب يسمى
بالنحاة وسائرهم كالجهال يسمى بالعرب **قوله** اي يستعمل بحيث جواب سوال وهو ان العرب لا
يعرفون المبتدا والخبر فكيف يجعلونه مبتدأ لان جعل الشئ مبتدأ وخبرا فرع العلم بالمجهول اجاب بما ترى
قوله على انه خبر اي الكلمة ما **قوله** حال عن الضمير في يجعل **قوله** في مثل كنت انت الرقيب بالرفع
فعلم انه ضمير الفصل والجملة خبر العامل ولو قرئ بالنصب علم انه خبر للعامل وقال بعض العرب انه تاكيد لما
قبله ويمتنع دخول اللام التاكيد عليه فان لام التاكيد لا يدخل على التاكيد وبعضهم يجعلونه تابعا لما بعده في
الاعراب واورد عليه اعتراض بان كون الشئ تابعا لما بعده في الاعراب ليس بمفهوم من كلامهم على انه ينقض
بقوله تعالى كنت انت الرقيب فان الرقيب منصوب وانت ضمير مرفوع ولو كان ضمير الفصل تابعا لما بعده لوجب
اختلافه باختلاف المتبوع فوجب ان يقرأ كنت اياه الرقيب وكذلك ينقض بنحو علمت زيدا هو المنطلق فانه
لو كان تابعا لما بعده لوجب ان يقرأ اياه القائم اذ المتبوع منصوب فوجب ان يكون التابع ضمير المنصوب وهذا
النقض يتوجه على من يجعله تاكيدا لما قبله ايضا لانه لو كان تاكيدا لما قبله لوجب ان يقال ان زيدا اياه
القائم وعلمت زيدا اياه القائم لان التاكيد انما يتبع المؤكد كذا في الغفور والغاية **قوله** وايراد لفظ قبل
جواب سوال وهو ان ايراد لفظ قبل بعد لتقدم مستدرك باعتبار اتحاد معناهما اجاب
بما ترى **قوله** لان تقدم جواب سوال وهو ان التاكيد لا يكون الا لرفع الوهم
وههنا غير موجود اجاب بما ترى حاصله ان ايهام الوهم ههنا ثابت لانه يفهم
من التقدم تقدم الضمير على المرجع وهو غير صحيح فدفعه بقوله قبل الجملة يعني ان الضمير

يتقدم قبل الجملة قوله ولا يبعد الخ جواب اخر يعني ان قوله يتقدم يعني يقع مقدما وهو اعم من
ان يكون قبل الجملة او قبل المفرد قوله من غير سبق جواب سوال وهو انه ينقض على هو في نحو الشان
هو زيد قائم فان التعريف صادق عليه مع انه لا يسمى بضمير الشان اجاب بقوله من غير الخ قوله
اي قبل هذا الجنس جواب سوال وهو ان قوله يفسر بالجملة بعده مستدرك لانه يفهم من قوله قبل
الجملة لان قبلية ضمير غائب من الجملة يستلزم بعده شيئا فلا حاجة الى قوله بالجملة بعده اجاب بما ترى
حاصله ان المراد بالجملة الاولى هو جنس الكلام وبالثاني هو خصصه الى فرده قوله رعاية للمطابقة
يعني ان هذا الضمير انما يسمى بضمير الشان والقصة رعاية للمطابقة بين الاسم والمسمى لان لفظ
ضمير الشان مذكر وضمير هو في نحو هو زيد قائم ايضا مذكر واما ضمير القصة فبالعكس قوله
لان الضمير الخ وفي هذه العبارة رد على الفاضل الهندي حيث قال ان هذا الضمير انما يسمى
بضمير الشان والقصة باعتبار انه راجع الى الشان والقصة لا غيره فرد الشارح عليه بقوله لان
الضمير راجع اليه وجه الرد ان الضمير يرجع الى المذكور والشان غير مذكور لا حقيقة ولا حكما
قوله اي بهذا الحصر جواب سوال وهو ما مر الان قوله والظاهر الخ رد على الفاضل الهندي
حيث قال ان قوله يسمى ضمير الشان قيد احترازي احترز به عن نحو الشان هو زيد قائم لانه
لا يسمى بضمير الشان ووجه الرد ما ذكره في الكتاب قوله استدلال قوله الخ لان معنى ضمير
الشان والقصة ومعنى قوله يفسر بالجملة بعده واحد قوله فعلى هذا اي على ان قوله يسمى ضمير
الشان والقصة جملة معترضة الخ قوله على ما ذكرنا الخ وهو قوله من غير سبق المرجع قوله
فانه باعتباره جواب سوال وهو انه لما كان هذا الضمير راجعا الى الشان المذكور في لا حاجة الى
تفسيره بالجملة اجاب بما ترى وانما يتقدم هذا الضمير للتعظيم والاجلال لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره
مفسرا يوجب في نفسه تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام من السامع عند التلفظ قوله عن
اللفظ فيه اشارة الى ان المراد من الحذف في التقدير لان الحذف عبارة من ان يكون اللفظ ساقطا من التلفظ
والنية معا بخلاف التقدير فانه عبارة من ان يكون اللفظ ساقطا عن التلفظ دون النية والحذف في
ههنا من قبيل الثاني لان حذف ضمير الشان بسبب كونه ضميرا مرادا لا يصح قوله على صورة الفضلات
وانما لم يقل عين الفضلات لانه مرفوع في الاصل وانما صار منصوبا بعارض قوله لان الخبر الخ
جواب سوال وهو ان الخبر قرينة على حذف ضمير الشان المنصوب اجاب بما ترى قوله ان من يدخل
الكنيسة هي معبد النصارى قوله يلق اصله يلقى حذف الياء باعتبار انه جزاء لكلمة من المتضمن
لمعنى الشرط قوله جازاها وولدنا لنقل الوحشي قوله ان الحمد لله اصله انه الحمد لله حذف ضمير
الشان وكسرت النون بعد لتقاربه باللام لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر قوله
اقوى شبها لان اوله مفتوح كاول الفعل نحو ضرب قوله اسماء الاشارة الخ و
وانما قال الاسماء مع ان التعريف للجنس لا للافراد مسامحة قوله المعد وفيه اشارة

بحث الاسماء الاشارة ۱ سواء جملة خبرية او انشائية اسمية او فعلية ۱۲ ۲ فيكون هذا تخصيص بعد التعميم وهو ظاهر ۱۲ ۳ وهو الجملة الخبرية فقط لانه لا يعبر بغيره ۱۲

الی ان اللام فی اسماء الاشارة للعهد او جواب سوال هو انه ینقض بلفظ الاشارة فانه موضوع
للاشارة لا للمشار الیه تعریف اسماء الاشارة ما وضع لمشار الیه فیکون تعریف اسماء الاشارة غیر
جامع لافراده اجاب بقوله المعدودة الخ حاصله ان خروج لفظ الاشارة غیر مضر لانه لیس
بداخل فی المحدود فلا یکون شمول الحد علیه ضروریا قوله بحسب الاصطلاح جواب سوال هو
ان تعریف اسم الاشارة بالمشار الیه یستلزم الدور باعتبار ان المشار الیه صیغة اسم المفعول ماخوذ
من الاشارة فیلزم حینئذ اخذ المحدود فی الحد حاصل الجواب ان المراد بالاول الاصطلاحی
وبالثانی اللغوی قوله ای اسماء جواب سوال وهو ان المبتدأ والخبر اذا کانا معرفتین فلابد
فیهما من ضمیر الفصل وههنا الخبر معرفة لان کلمة ما موصولة و ما بعده صلة والموصول
مع الصلة معرفة حاصل الجواب ان کلمة ما موصوفة لا غیر قوله کل واحد منها جواب
سوال وهو انه لا مطابقة بین الراجع والمرجع حاصل الجواب ان الضمیر راجع الی کل واحد
قوله ای لمعنی مشار الیه جواب سوال هو ان هذا التعریف غیر جامع لافراده لان کل فرد من افراده
لیس بموضوع للفظ المشار الیه بل موضوع لمعنی المشار الیه هو المدلول الخارجی او طریق السوال
بوجه آخر وهو انه یفهم من هذا التعریف ان لفظ هذا وضع لرجل فی هذا الرجل والامر لیس
کذلک لان وضع اللفظ للفظ غیر معهود اجاب بقوله ای لمعنی الی آخره قوله ای اشارة
حسیة جواب سوال وهو ان هذا التعریف لا یصیر مانعا عن دخول الغیر حیث صار صادقا
علی ضمیر الغائب والموصولات والاسم الذی یکون متلبسا بالالف واللام فانها موضوعة
للمدلول الخارجی مع انها لا تسمی باسماء الاشارات اجاب بما ترى قوله ومثل ذلکم
الله جواب سوال وهو ان هذا التعریف لا یصیر جامعا لافراده حیث لا یصیر صادقا علی
نحو قوله تعالی ذلکم الله ربکم فانه بلفظ ذلکم اشارة الی الله تعالی والله غیر محسوس
اجاب بقوله ومثل ذلکم الله محمول علی التجوز الخ والعلاقة بینهما کما ان المشار الیه معلوم بکمال
الانکشاف کذلک الله تع بسبب الصفات الکمالیة والادلة الظاهرة نازلة منزلة المحسوس المشاهد
قوله حال کونها اشارة الی ان قوله للمذکر حال من ذا قوله والعامل الخ جواب سوال هو انه لابد
للحال من العامل فای شئ عاملها وایضا الحال لا یکون الا من الفاعل او المفعول وذا لا یکون شیئا منهما
بل هو خبر اجاب بقوله العامل الخ حاصله ان العامل فی الحال هو الماضی المجهول المفهوم من
نسبة الخبر الی المبتدأ تقدیره نسبت ذا الی هی والضمیر فیه مفعول ما لم یسم فاعله قوله حال کونهما
الخ فیه اشارة الی ان قوله لمثناه حال من ذان وذین باعتبار المتعلق قوله قدم جواب سوال
وهو ان الحال تابع فحقه التاخیر فلم قدم اجاب بما ترى قوله علی احد الوجوه یعنی ان
التمثیل بهذه الآیة انما یستقیم علی احد الوجوه قیل ان کلمة ان بمعنی نعم وهذان مبتداء و
الساحران خبره وقیل ضمیر الشان محذوف وقیل انها حرف من حروف المشبهة بالفعل و هذان

لفظ ۱۲ — ای کلمة ان ۱۲ — لفظ ۱۲

اسمها ولسا حران خبرها فالاستدلال بالاٰية بالوجه الثالث **قوله** ووقوعها الخ جواب سوال وهوانه لماكانت مبنية فلم اوردت على صوٰة المعرب اجاب بماترى **قوله** مدًّا جواب سوال وهوان مدًّا وقصرا حالان عن الاولى والحال محمول على ذى الحال وههنا لا يصح الحمل فان المد والقصر صفة محضة اجاب بماترى **قوله** يعنى يدخل جواب سوال وهوان اللحوق عبارة عن الذكر فى الاٰخر وههنا ليس كذلك وايضا مفاد هذه العبارة واللاحق وهو قوله ويتصل الخ واحد اذ الاتصال واللحوق عبارتان عن الاتصال باٰخر الشئ فالاولى ذكر احدهما للايجاز اذ خير الكلام ما قل ودل اجاب بماترى حاصله ان بين اللحوق والاتصال تغائر فاحتيج الى ذكرهما **قوله** على سبيل اللحوق الخ جواب سوال وهوانه ينقض بكلمة ذا فى قوله هى فى اللمذكر ولمثناه ذان الخ فانه اسم الاشارة مع انه موجود بدون الهاء اجاب بقوله على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها اى بعد اعتبار ذا بنفسه فلا يرد **قوله** من انواع اسماء الاشارة جواب سوال وهوان افراد اسماء الاشارة كثيرة زائدة على الخمسة الاترى ان للمؤنث الواحد ستة الفاظ اجاب بقوله من انواع الخ فلاشك ان انواع اسماء الاشارة خمسة **قوله** الى ستة قيل عليه ان افراد المفرد المؤنث سبعة احدها ذى الا ان يقال ان المراد من افراده الافراد الاتفاقى وفى نحو ذى اختلاف كما قال الشارح فى ما بعده **قوله** ويقال لم يقل وذا للقريب مكان يقال حتى يكون الحكم قطعيا لان فى ايراد صيغة المجهول اشارة الى ان هذا الفرق ضعيف والمختار انه لا فرق فيه فى القرب والتوسط والبعد بل يستعمل ذا للقريب والتوسط والبعيد وكذلك ذاك وذلك لكل واحد منها بلا فرق **قوله** هاتين جواب سوال وهوان المذكور ثلثة اشياء فكيف يكون مشددتين حالا عنهما بصيغة التثنية وايضا ان التشديد فيهما ممنوع فى رسم الخط اجاب بماترى ووجه التشديد ان احد النونين فيهما نون التثنية والاٰخر بدل من اللام المحذوف فى الواحد وهو ذلك للبعيد فيكون ذانك ايضا للبعيد عند المبرد **قوله** اى هذه الكلمات الاربع انما قال ذلك لدفع من يتوهم ان اولئك مثل ذلك فى الامر ليس كذلك بل الكلمات الاربع مثل ذلك فاجاب بما ترى **قوله** اى الموصول اه فيه اشارة الى ان اللام فى الموصول للعهد اوجواب سوال وهوان هذا التعريف غير جامع لانه خرج منه لفظ الموصول لانه ليس مما لا يتم الا بصلة وعائد لانه تام بدونهما لانه مفيد بدون ذكرهما لان معناه وصل كرده شده وهو يفهم منه بدون ذكرهما ..... كما ان المضروب بمعنى زده شده بل المحتاج اليهما لفظ الذى والتى الخ فاجاب بقوله اى الموصول المعهود من المبنيات ولفظ الموصول ليس بمعدود منهما بل هو معرب **قوله** فى اصطلاح النحاة الخ جواب سوال وهوان تعريف الموصول بالصلة مستلزم للدور لان معرفته موقوف عليها و معرفتها موقوف عليه حيث قال فى تعريفها هى جملة خبرية لا بد فيهما من عائد وهى عبارة عن الجملة

عـه واما ذيک فقد اورده الزمخشرى والمالکى وفى الصحاح لا تقل ذيک فانه خطاء ۱۲ مفتى

المذکورہ بعد الموصول الخ حاصل الجواب ان الموقوف والموقوف علیہ ههنا مغائران لان تعریف الموصول موقوف علی الصلة اللغویة وهی عبارة عما یتصل بالشیء کما یفصح عنہ قول الشارح فیما بعد المراد بالصلة معناها اللغوی اہ والموقوف علی الموصول هو الصلة الاصطلاحیة **قولہ** اسم جواب سوال وهو ان المبتدأ والخبر اذا کانا معرفتین فلابد من ضمیر الفصل بینهما وههنا لم یوجد اجاب بما تری **قولہ** یعنی لایکون حاصلہ ان نصب جزءاً امابناء علی انها تمیز من نسبة تیم الی ضمیر کلمة ما فی صادرت کلمة تیم من الافعال التامة وامابناء علی انہ خبر عنہ فی صادرت من الافعال الناقصة **قولہ** کالمبتدأ والخبر فان زیدا فی نحو زید قائم جزء اول ولا حاجة الی انضمام امر اٰخر حین اخذ الکلام الیہ وکذلک القائم بخلاف الذی فی نحو جاءنی الذی ضرب فانہ لیس بجزء اول بدون ضرب **قولہ** والقرینة جواب سوال وهو ان اخذ المعنی اللغوی مجاز واخذ المجاز فی التعریفات ممنوع حاصل الجواب ان اخذ المجاز فی التعریفات ممنوع اذا لم یکن القرینة دالة علیہ وههنا القرینة موجودة **قولہ** اذ وحیث فانهما لازم الاضافة وصلتهما هو المضاف الیہ **قولہ** لقائل الخ جواب بطریق التسلیم حاصلہ ان المراد بالصلة ههنا المعنی الاصطلاحیة لکن معرفتها موقوف علی معرفة الاسم المطلق فی لادور **قولہ** لما کان الخ لرد ما قیل ان مقصود المصنف ههنا بیان الموصول لا الصلة والعائد فالاشتغال بهما فیما بعد بقولہ وصلتہ الخ اشتغال بما لایعنیہ **قولہ** ای صلة ما لایتم الخ ارجاع الضمیر الی التعریف لا الی المعرف لقربہ **قولہ** وما فی معناها جواب سوال وهو ان هذا التعریف غیر جامع لافرادہ لان بعضا من الموصولات کالالف واللام لیس صلتہ جملة خبریة اجاب بقولہ وما فی معناها فلاحاجة الی القول بان قولہ وصلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول بمنزلة الاستثناء **قولہ** ای الموصولات وتانیث الضمیر باعتبار الخبر لا المرجع لکن انما ذکر لفظ الموصولات انکان المذکور فیما سبق لفظ الموصول لمطابقة المرجع بالخبر **قولہ** الموصولات الخ جواب سوال وهو ان الضمیر ان کان راجعا الی الموصول فلامطابقة وان کان راجعا الی الموصولات فیلزم الاضمار قبل الذکر وحاصل الجواب انہ راجع الی الموصولات وهی مذکورة فیما تقدم لان اللام فی قولہ الموصول جنسیة **قولہ** ویکونان فیہ اشارة الی ان قولہ بالالف خبر یکونان المقدم ثم الجملة حال عن قولہ اللذان واللتان **قولہ** والاولی الخ واعلم ان الاولی بالالف واللام معا اسم موصول واما اولی بدونهما فاسم الاشارة کما مر فی بحث الالف واللام لازم فیہ کما فی الذی والتی کذا فی الجاربردی فی بحث الخط **قولہ** علی وزن العلی انما قال ذلک دفعا للوهم وهو انہ یکون علی وزن فعلی ومنشأ الوهم کون الواو بعد الهمزة فی رسم الخط دفعا للالتباس بالحرف الجر وانما لم یعکس ان الی حرف جر مبنی الاصل فلا یناسب الزیادة فیها لان الزیادة نوع تغیر وهو غیر مناسب بخلاف الاول فانہ لیس بمبنی الاصل اجاب بما تری **قولہ** اجراء للوصل جواب سوال وهو انہ علی تقدیر السکون یلزم التقاء الساکنین علی غیر حدہ وهو غیر جائز حاصل الجواب ان التقاء الساکنین

لہ یعنی علی تقدیر تفسیر التعریف الاصطلاحی وهو انها جملة مذکورہ بعد الموصول مشتملة علی ضمیر عائد الیہ بانها جملة متصلة

ما حاشیہ: ... الدور لان جزء التعریف حینئذ موقوف علی الاسم المطلق ... فی ضمن المقید ... الموصول فی التعریف ... الدور ... صلة اسم الفاعل او المفعول ... الموصول

انما جاز فی حالة الوصل قیاسا علی حالة الوقف **قوله** فیما لا یعقل المراد بالعقل العلم لئلا یرد علی نحو قوله تعالی وَمَا بَنَاهَا **قوله** وبئری الخ واول الشعر هذا ؎ فَاِنَّ الْمَاءَ مَاءُ اَبِیْ وَجَدِّیْ - وَبِئْرِیْ ذُوْ حَفَرْتُ وَذُوْ طَوَیْتُ + وهو عبارة عن احکام البیر باللبن **قوله** الکائنة فیه اشارة الی ان قوله للاستفهام ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة لکلمة ما **قوله** ای العائد اشارة الی ان اللام فی قوله العائد للعهد **قوله** اذ المنیع مانع الخ جواب سوال وهو انه ینقض علی ایاه فی نحو جاءنی الذی ما ضربت الا ایاه فانه من قبیل عائد المفعول مع انه لا یجوز حذفه وایضا ینقض علی الضمیرین فی الذی ضربته فی داره فانهما عائدان الی الموصول ولا یجوز حذف احدهما اجاب بقوله اذ المنیع مانع والمانع ههنا موجود وهو التباسه بالمتعلقات کالغلام ونحوه او یفوت الحصر المطلوب او حذف اذ المقصود حصر ضاربیة المتکلم بالموصول وهو لا یحصل الا بذکر العائد **قوله** لمن یشاء الخ فان فی نحو یشاء ضمیرین احدهما مستتر راجع الی الله والثانی محذوف راجع الی کلمة من **قوله** واعلم الخ لدفع ما قیل ان مقصود المصنف بیان الموصول لا غیر فالاشتغال بالاخبار بالذی اشتغال بما لا یعنیه اجاب بما ترى **قوله** ای اذا اردت الخ جواب سوال وهو ان الجزاء یجب ان یکون متاخرا عن الشرط وههنا مقدم لان تصدیرها مقدم علی الاخبار بها اجاب بقوله اذا اردت الخ ولا شک ان ارادة الاخبار مقدم علی التصدیر **قوله** ای باستعانة الخ جواب سوال وهو ان کلمة الباء فی قوله بالذی صلة الاخبار فیفهم منه ان کلمة الذی مخبر به ولیس کذلک بل مخبر عنه باعتبار انه مبتدأ اجاب بقوله ای باستعانة الذی **قوله** والتی الخ جواب سوال وهو ان الاخبار عن جزء الجملة کما یکون بکلمة الذی کذلک تکون بکلمة التی والالف واللام ایضا فلم لم یتعرض المصنف الیهما اجاب بقوله والتی الخ حاصله ان العبارة علی حذف المعطوف **قوله** ای اوقعت الخ جواب سوال وهو انه یفهم منه ان کلمة الذی فی المثال مصدقة بالشیء الاخر والامر لیس کذلک اجاب بقوله ای اوقعت صلة ان الایقاع لازم للتصدیر فیکون ذکر الملزوم وارادة اللازم **قوله** کلمة جواب سوال وهو انه لا مطابقة بین الراجع والمرجع اجاب بما ترى **قوله** مخبر عنه فان قیل ان زیدا لیس مخبرا عنه بل مخبر به باعتبار انه مفعول به والمخبر عنه لا یکون الا المبتدأ والفاعل اجیب بان کلمة عن بمعنی الباء **قوله** فی الجملة الثانیة والمراد به التی یحکی بها عن الجملة الاولی نحو الذی ضربته زید والمراد بالجملة الاولی التی یحکی عنها بالثانیة نحو ضربت زیدا **قوله** یعنی فی موضعه جواب سوال وهو انه کیف یصح جعل الضمیر موضع المخبر عنه لان الموضع الذی وقع فیه الضمیر لا یقع فیه مخبرا عنه کما فی الجملة الاولی والموضع الذی وقع فیه مخبرا عنه لا یقع فیه الضمیر کما فی الجملة الثانیة لان موضع المخبر عنه بالذی یکون فی الجملة الاولی لا الثانیة والضمیر فی الجملة الثانیة لا الاولی اجاب بقوله یعنی فی موضعه الذی الخ حاصله ان المراد بالموضع الموضع الذی فی الجملة الاولی والمراد بکونه مخبرا عنه باعتبار الجملة الثانیة **قوله** واخرته خبرا الخ لانه وقع خبرا وحقه التاخیر **قوله** مثلا فیه اشارة الی ان قوله عن زید قید اتفاقی **قوله** من جملة جواب سوال وهو

ان کلمۃ من من الحروف ولا تدخل الا علی الاسماء ومدخولہا ھہنا جملۃ اجاب بقولہ من جملۃ **قولہ** الالف واللام مثال ضرب زید فاذا اخبرت عن زید بالالف واللام تقول الضارب ھو زید **قولہ** ای مثل الذی جواب سوال وھو ان کل لک مبتدأ والالف واللام خبرہ والمبتدأ لا یکون الا اسما وھہنا حرف اجاب بماتری **قولہ** بشرط الخ جواب سوال وھو انہ ینقض بنعم الرجل زید ولیس زید قائما فانہما فعلان مع انہ لا یصح الاخبار فیہما اجاب بماتری **قولہ** متصرف ای یصح بناء اسم الفاعل وغیرہ منہ **قولہ** وبشرط الخ جواب سوال وھو ینقض علی نحو سیقوم زید فان الفعل فیہ متصرف ولا یصح الاخبار عنہ اجاب بماترے قال فی ضمیر الشان ولو قال فی ضمیر المبہم مثل نعم رجلا زید وربہ رجلا لکان اعم فائدۃ وایضح العبارۃ ان یقول ممن ثم امتنع عن ضمیر الشان لان ضمیر الشان مخبر عنہ لا مخبر فیہ الا انہ جعل المخبر عنہ ظرفا علی الاتساع نحو ان النجاۃ فی الصدق وانا فی حاجتک کذا فی الغفور والغایۃ مثال الذی ھو زید قائم ھو لئلا یلزم تقدیم المفسر بصیغۃ اسم الفاعل علی المفسر بصیغۃ اسم المفعول **قولہ** عن زید بان یقول الذی ضربتہ العاقل زید لانہ علی ھذا لزم وقوع الضمیر موصوفا ولا عن عاقل بان تقول فی ذلک المثال الذی ضربت زیدا ایاہ العاقل لانہ علی ھذا لزم وقوع الضمیر صفۃ لزید لقیامہ مقام العاقل وقد عرفت ان الضمیر لا یوصف ولا یوصف بہ **قال** والمصدر عاملا وانما قید المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن المصدر الغیر العامل نحو رایت ضربک الذی رایتہ ضربک **قولہ** بدن الثوب ان وبعد النصب اسم بان تقول الذی عجبت منہ الثوب دق القصار فانہ لو کان کذلک لزم جعل الضمیر عاملا وھو ممنوع **قولہ** بالحالیۃ بان تقول فی نحو جاءنی راکبا الذی جاءنی زیدا ھو راکب **قولہ** المستحق بصیغۃ اسم المفعول **قولہ** بلا ضمیر بان تقول فی نحو زید ضربتہ مخبرا بالذی عن الضمیر العائد الی المبتدأ بان تقول الذی زید ضربتہ ھو فالضمیر المتصل اذا الی الموصول لزم خلو المبتدأ عن الضمیر العائد الیہ وھو باطل لما عرفت ان خبر المبتدأ اذا کان جملۃ لابد فیہ من عائد الی المبتدأ لربطہ بالمبتدأ واذا عاد الی المبتدأ لزم خلو الموصول عن العائد وھو باطل لما عرفت لکن ھذا التفریع وما بعدہ من الاسم المشتمل علیہ بالنظر الی الامر الذی لا یمکن التصدیر بالذی فیہ کما عرفت انفا فالنشر فی الامثلۃ کلہا علی غیر ترتیب اللف اخذ للقریب بقدر الامکان فافہم **قال** وما الاسمیۃ ای ما المنسوبۃ الی الاسم نسبۃ الجزئی الی الکلی لان ما جزئی والاسم کلی ای التی من جزئیات الاسم لا من جزئیات الحرف وانواعہ بستۃ لانہ ذکر احوال الاسم واما اقسام الحرف فتجی فی بحثہ فافہم **قولہ** اسا کافۃ ای مانعۃ لعمل ان **قولہ** الی یعجبک فیہ اشارۃ الی ان قولہ معجب بصیغۃ اسم الفاعل لا المفعول **قولہ** فرحتہ ای خلاصی طبیعت **قولہ** العقال زانو بند شتر را گویند **قولہ** تامۃ اما لا یحتاج الی انضمام امر اخر نحو الصفۃ والصلۃ وغیرہا **قولہ** فضلا النصب بناء علی انہ تمیز عن نسبۃ کفی الی فاعلہ **قولہ** غیرنا وھم الانصار **قولہ** ایانا مفعول بہ لحسبہ صلی اللہ علیہ وسلم **قولہ** اے کل من الخ جواب سوال وھو انہ یلزم ارجاع الضمیر المفرد الی التثنیۃ حاصل

الجواب انهما مؤلان بكلواحد وتانيث الضمير باعتبار الخبر او هما مؤلان بالكلمة **قوله** بالاتفاق ؂
جواب سوال وهوان اللذان واللتان وذوالطائية معربة عند البعض ايضا فح لا يصح ذكر قوله وحدها
اجاب بقوله بالاتفاق وحاصل الجواب ان مراد المص بكونها معربة هو كونها بالاتفاق ولاشك انه لا
يشاركها غيرها من الموصوت فى كونها معربة بالاتفاق واما اللذان الخ فمعربة اختلافا فافهم **قوله**
الى المفرد نحو ايهم فان كلمة اى مضافة الى المفرد **قوله** شيعة اى فرقة **قوله** فيمن قرء بالضم واما اذا
قرء بالفتح فح لا يصح الاستدلال به باعتبار انه مفعول به لقوله لننزعن **قوله** غير الصلة وهو الضمير ؂
باعتبار انه جزء الصلة لا عينها **قوله** بالغايات والمراد بها الظروف المقطوعة عن الاضافة
كقبل وبعد **قوله** قولهم جواب سوال وهوان كلمة فى حرف جار يدخل على الاسم وما بعده ههنا
جملة اجاب بقوله قولهم حاصله ان العبارة محمولة على المسامحة **قوله** حينئذ فيه اشارة الى
ان قوله وجوابه دفع ليس بجملة مستقلة **قوله** اى مرفوع جواب سوال وهوان قوله وجوابه مبتدأ
وقوله رفع خبره وحمل هذا الخبر على المبتدأ غير جائز اجاب بما ترى **قوله** الاكرام اى هو الاكرام
قوله والظاهر جواب سوال وهوانه لما كان فى اى شئ اعتبار ان فح صار فى ماذا صنعت
ثلثة اوجه لا وجهان اجاب بما ترى **قوله** امنصوب جوابا وسوال الامثل ما مرانفا **قوله** الاكرام
اى صنعت الاكرام **قوله** اى اسم جواب سوال مثل ما مر **قوله** فما قيل جواب سوال وهوانه ينتقض
على نحو اف واوه فانهما من اسماء الافعال مع انهما ليسا بمعنى الامر والماضى بل بمعنى المضارع ؂
المتكلم الواحد اى اتضجر واتوجع حاصل الجواب ان المراد من تلك المضارع الماضى اى تضجرت
وتوجعت **قوله** عبر عنه جواب سوال وهوانه لما كان المراد من المضارع الماضى فلم عبر عن الماضى
بالمضارع اجاب بقوله عبر عنه **قوله** وقدم الامر جواب سوال وهوانه ما الوجه للمصنف انه قدم
الامر مع ان الاصل تقديم الماضى لانه مشتق من المصدر والامر مشتق من المضارع الذى هو مشتق من
الماضى اجاب بقوله وقدم الامر **قوله** والذى حملهم جواب سوال وهوانه لما كان اسماء الافعال مؤدية المعنى
الافعال حتى صار رويد بمعنى امهل مثلا ينبغى ان يسمى بالافعال لا باسماء الافعال اجاب بقوله والذى الخ حاصله انها انما
لم تسم بالافعال باعتبار انها لم تجئ على وزن الافعال وايضا انه لم يتصرف فيها مثل تصرف الافعال وهو اشتقاق بعضها
عن بعض **قوله** لا انها منا جواب بعض الشارحين عن ذلك الاعتراض ووجه الرد عليهم ما ؂
ذكرناه انفا **قوله** قال الشارح الرضى الخ وانما نقل قول الرضى للتاكيد **قوله** والمتبادر الخ جواب سوال
وهوانه ينتقض على الضارب فى نحو الضارب امس فانه بمعنى الماضى مع انه لا يسمى باسم الفعل اجاب
بقوله والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع وذلك بعارض لا امس **قوله** اى ما يوزن جواب سوال
وهوان اتصاف فعال بقوله بمعنى الامر غير جائز لانه ليس الا الامتياز الحروف الاصلية عن الزوائد اجاب
بما ترى **قوله** الكائن فيه اشارة الى ان قوله بمعنى الامر ظرف مستقر مع المتعلق صفة لقوله وفعال
قوله المشتق فيه اشارة الى ان قوله من الثلاثى المجرد ظرف مستقر ايضا باعتبار المتعلق صفة لما قبله **قوله**

بحث الاصوات

آئی قیاسی جواب سوال وھو ان حمل قولہ قیاس علی قولہ وفعال غیر جائز فکیف تجعل خبرا عنہ اجاب بما تری **قولہ** لا یقال الخ ھذا اعتراض حاصل الاعتراض ان نحو قام یقوم وقعد یقعد من الثلاثی المجرد مع انہ لا یجیٔ عنہا قوام و قعاد **قولہ** فلہذا یاول جواب عنہ **قولہ** الا نادرا نحو قرقار بمعنی صوت من التصویت وغرغار بمعنی تلاعب بالغرغرۃ **قولہ** بمعنی الفجرۃ او الفجور فسرہ بہما اشارۃ الی ان نحو فجار مصدر معرفۃ **قولہ** قال الشارح الرضی اعتراض والجواب ان عدل وجدانک لا یستلزم العدل الدلیل علی تعریفہ وتانیثہ فی الواقع بل الدلیل ھہنا موجودۃ فاما الدلیل علی تعریفہ فہو اتصافہ بالمعرفۃ نحو فجار بمعنی الفجرۃ واما علی تانیثہ فہو تانیث سائر اوزان فعال نحو فساق بمعنی فاسقۃ **قولہ** قال الشیخ الرضی والغرض من نقلہ اعتراض والجواب عنہ ان ذلک الاصل انما ھو فی العدل لا اللفظی فقط والمراد ھہنا ھو اللفظی والمعنوی جمیعا **قولہ** ای لعین من الخ جواب سوال وھو ان نحو قطام لیس بعلم للاعیان بل للعین فی لا مطابقۃ بین المثال والممثل اجاب بقولہ ای لعین من الاعیان حاصلہ ان العبارۃ محمول علی حذف المضاف کما قیل **قولہ** استعمال الخ جواب سوال وھو انہ کیف یصح جعل الحجاز ظرف البناء قطام مع انہ غیر متصور اجاب بما تری **قولہ** اھل الخ انما زاد لفظ اھل لان الحجاز اسم للوطن لا یتصور منہ الاستعمال **قولہ** اعلم للتحقیق لا للسوال والجواب او جواب سوال وھو ان التعریف لا یصیر جامعا للافراد حیث خرج عنہ واھا وصہ ومہ فان کل واحد منہما صوت مع انہ لیس من قبیل ما حکی بہ صوت او صوت بہ للبہائم اجاب بقولہ اعلم **قولہ** ولم تصر اسم فعل تفسیر لقولہ ولزمت الصدریۃ **قولہ** مثل واھا فانہ فی الاصل صوت ساذج لا معنی لہ ثم نقل عنہ الی باب المصادر فصار بمعنی التعجب **قولہ** صہ ومہ کلاھما صوتان فی الاصل لا معنی لہما ثم نقلا الی باب المصادر فصار الاول بمعنی السکوت والثانی بمعنی الکف ثم صار بمعنی اسکت واکفف **قولہ** معنی لہ کالنداء متردد فی امر الغریب **قولہ** اما للزجر ای للمنع **قولہ** او الدعاء ای الطلب **قولہ** لا ناخ البعیر ای خوابانیدن شتر **قولہ** کما اذا قلت قال زید ای یکون العمرو مثلا حاکیا عن مقولۃ زید **قولہ** حکایۃ عنہا الخ والمحکی فی حکم المحکی عنہ **قولہ** واخذ ھا حکمہا الخ تفسیر لقولہ لاجرائہا مجراھا یعنی اخذ ھا الاخذ حکمہا وھو البناء ذکرناھا فی باب الاسماء المبنیۃ بہذا الاعتبار **قولہ** اصدء جواب سوال وھو ان الحکایۃ عبارۃ عن نقل الالفاظ التی کانت مشتملۃ علی الحروف والحرکات الصحیحۃ مسموعۃ مرتبۃ معتمدا علی المخارج وصوت الغراب لیست من ھذا القبیل فکیف یتصور الحکایۃ عن صوت اجاب بقولہ اصدء حاصلہ ان الحکایۃ مؤول بالصدد فلا یرد **قولہ** ذات القوائم الاربع وان کان المراد بہ مایدب علی وجہ الارض فی صار عاما یتناول الکل **قولہ** ای المرکبات فیہ اشارۃ الی ان اللام فی المرکبات للعہد

بحث المرکبات

قولہ حاصل فیہ اشارۃ الی ان قولہ من کلمتین ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفۃ الاسم **قولہ** ترکیب جواب سوال وھو ان اتصاف الاسم بالکلمتین غیر جائز لان بینہما منافاۃ ظاہرۃ لان الکلمتین متعدد والاسم مفرد اجاب بقولہ ترکیب ثم قولہ وجعلہما کلمۃ واحدۃ تفسیر لہ **قولہ**

حقیقۃ او حکما جواب سوال وھو انہ ینقض علی نحو سیبویہ ونفطویہ فانھما داخلان فی الحد مع
انھما لیسا بحاصلین من کلمتین فان الجزء الاخیر منہ غیر موضوع للمعنی اجاب بقولہ حقیقۃ او حکما
قولہ لا فی الحال جواب سوال وھو انہ ینقض علی نحو عبد اللہ وتأبط شرا فان النسبۃ فیھما بعد
العلمیۃ معدومۃ مع انھما لیسا بداخلین فی الحد اجاب بما ترے **قولہ** یخرج مثل تابط شرا **فان**
قیل ھذا یناقض ما ذکرت فی بحث غیر المنصرف بقولہ لان الاعلام المشتملۃ علی الاسناد من قبیل
المبنیات **قلنا** انہ لا تناقض لان ما ذکرت فیما سبق محمول علی انھا داخل فی جنس المبنی وما ذکر
ھھنا محمول علی انھا خارجۃ من ھذا القسم اعنی بہ المرکب **قولہ** مثل خمسۃ عشر الخ اعتراض
من الشیخ الرضی علی المص واجاب عن ھذا الاعتراض الشارح الھندی بان المراد بالنسبۃ المنفیۃ
النسبۃ الاسنادیۃ او الاضافیۃ لا غیر ثم رد الشارح ھذا الجواب بقولہ وتعیین النسبۃ الخ ایض قولہ اصلا دد
علیہ وجہ الرد قولہ من خرط القتاد **قولہ** والاحسن جواب عن ذلک الاعتراض **قولہ** علی العشرۃ کخمسۃ
فی نحو خمسۃ عشر فانھا زائدۃ علی العشر **قولہ** او صیغۃ الفاعل مثل حادی عشر **قولہ** من
المفردات نحو ثلثۃ **قولہ** ولا یتیسر جواب سوال وھو انہ ینبغی ان یاخذ مثل ذلک من مجموع
الجزئین اعنی بہ الاول والثانی اجاب بما ترے **قولہ** اذ فی اخذ بعض اہ جواب سوال وھو انہ
ینبغی ان یاخذ وا بعض الحروف من الاول وبعض من الثانی اجاب بما ترے **قولہ** واثنتی عشرۃ
ھذا للمؤنث والاول للمذکر فیہ اشارۃ الی ان العبارۃ علی حذف المعطوف **قولہ** لسقوط النون
لان اصلہ اثنان **قولہ** ان لم یکن لدفع ما قیل انہ ینقض علی نحو سیبویہ فان جزء منہ لیس متضمن
للحرف مع انہ لیس بمعرب بل مبنی باعتبار انہ صوت **قولہ** والمراد الخ جواب سوال وھو ان عد الکنایات
من المبنیات غیر جائز لانھا جمع کنایۃ وھو فی اللغۃ والاصطلاح تعبیر عن الشئ المعین بلفظ
غیر صریح فی الدلالۃ علیہ کما عرفت والتعبیر معنی مصدری لا معرب ولا مبنی وایض ان حملہ
کم وکذا علیھا غیر جائز لانھما من قبیل ما یکنی بہ لا التعبیر فیلزم حینئذ حمل صرف الذات علی
صرف الصفۃ اجاب عنھما بقولہ المراد بھا الخ **قولہ** ولا کل ما یکنی بہ جواب سوال وھو ان نحو
فلان وفلانۃ من قبیل ما یکنی بہ ایض مع انھما لیسا بکنایۃ فح یلزم حمل الخاص علی العام وھو
باطل اجاب بقولہ ولا کل ما یکنی بہ بل بعضہ **قولہ** فکانھم اصطلحوا جواب سوال وھو انہ لما
کان المراد بھا بعض ما یکنی بہ فینبغی ان یذکر بلفظ البعض کما ذکر الظروف اجاب بما ترے
قولہ وضع الحرف یعنی انھا وضعت علی حرفین فی الاغلب کالحرف نحو من **قولہ** والکنایۃ عنہ
جواب سوال وھو انہ لما کان کم وکذا للعدد فح صار صریح الدلالۃ علیہ فکیف تجعلان من قبیل الکنایات
اجاب بقولہ والکنایۃ عنہ فصار المعنی ان کم وکذا کنایۃ عن العدد **قولہ** ای للکنایۃ عن الحدیث
جواب سوال المثل لما مر الان **قولہ** والجملۃ تفسیر لما قبلہ وھو الحدیث **قولہ** موقع
الجملۃ الخ یعنی ان الواحد من العرب اذا اخبر عن الحادثۃ بنحو جاءنی زید

مثلا فقالہ الاخ عند عدّ سمعہ لذلک الحادثۃ ترکیت وکیت یعنی ای حادثۃ **قولہ** المتضمنۃ معنی الاستفہام فیہ اشارۃ الی وجہ التسمیۃ **قولہ** مفرد تقول کم رجلا ضربت معناہ چند را از روی رجلیت زدی **قولہ** ووسط العدد الخ اعلم ان العدد علی ثلثۃ انواع احدہا عدد الاقل وھو من ثلثۃ الی عشرۃ وتمیزہ مجرور ومجموع کما فی ثلثۃ اثواب وثانیہا عدد الاوسط وھو من احد عشر الی تسعۃ وتسعین وتمیزہ مفرد منصوب کما فی احد عشر ثوبا وثالثہا عدد الاکثر وھو من تسعۃ وتسعین الی ما لا نہایۃ لہ وتمیزہ مفرد مجرور کما فی مائۃ ثوب ثم ممیز کم الاستفہامیۃ ممیز عدد الوسط لانہ لو جعل کاحد الطرفین لکان تحکما لان لکل واحد منہما نکتۃ الترجیح اما الاقل فلفظا باعتبار انہا اصل الاعداد واما الاکثر فباعتبار ان الغرض للتکاثر **قولہ** وکم الخ فیہ اشارۃ الی ان الخبریۃ عطف علی الاستفہامیۃ **قولہ** کم رجل عندی معناہ بسیار از روی رجلیت ثابت است نزد ما **قولہ** ما ینبئ عن کثرتہ وھو الصیغۃ الدالۃ علی الکثرۃ کلفظ المائۃ مثلا **قولہ** قال الشارح الرضی اشارۃ الی الاعتراض **قولہ** فلما اعتراض لم اطلع علیہ **قولہ** لکن جوز جواب عنہ **قولہ** او قال کلتاھما اعتراض **قولہ** علی تاویل جواب عنہ **قولہ** ای کل واحد منہما جواب سوال وھو ان کلاھما مبتدأ ویقع خبرہ والمطابقۃ بینہما شرط فی الافراد والتثنیۃ والجمع ولم یوجد کما تری اجاب بقولہ ای کل واحد منہما **قولہ** ثم بین الخ فیہ اشارۃ الی ان الفاء فی قولہ فکلما تفصیلیۃ لا غیر **قولہ** لفظا او تقدیرا جواب سوال وھو انہ ینقض علی نحو کم رجلا ضربتہ فان بعدہ فعلا مشتغلا عنہ بضمیرہ مع انہ داخل فی قاعدۃ النصب اذا جعلتہ من قبیل الاضمار علی شریطۃ التفسیر اجاب بقولہ لفظا او تقدیرا **قولہ** وقع فیہ اشارۃ الی ان قبلہ ظرف مستقر مع المتعلق صلۃ او صفۃ لکلمۃ ما **قولہ** انما جاز الخ اعتراض وقولہ لان تاخیرہ جواب عنہ **قولہ** ای وان لم یکن جواب سوال الظاہر **قولہ** کان مجردا الخ بیان لکونہا مرفوعا لا غیر **قولہ** فھو جواب سوال وھو انہ کیف تجعل قولہ مرفوع جزاء لما قبلہ مع انہ مفرد والجزاء لا یکون الا جملۃ اجاب بقولہ ای فھو حاصلہ انہ خبر المبتدأ المحذوف ثم الجملۃ جزاء لما قبلہ **قولہ** نحو من ابوک فان قیل کیف یصح التمثیل بھذا مع ان کلامنا فی کم التی تکون مرفوعا بالابتدائیۃ قلنا ھذا مثال لما کان المبتدأ غیر ظرف ولیس ھذا مثال الکم بل نظیر لمثالہ واما مثالہ فنحو کم رجلا ابوک **قولہ** وھذا مبنی الخ جواب سوال وھو انہ کیف تجعل کلمۃ من مبتدأ وابوک خبرہ مع انہ من قبیل تنکیر المبتدأ وتعریف الخبر وھو خلاف الوضع اجاب بقولہ وھذا مبنی حاصلہ انہ وان کانت نکرۃ لکن معرفۃ من حیث المعنی معناہ ھذا ابوک ام ذلک **قولہ** خبر المبتدأ یعنی ان کم ظرف متعلق بالکائن ومتعلق الشئ عامل فیہ فصار المعنی سفرک کائن کم یوما فالسفر مبتدأ مضاف الی الکاف والکائن خبرہ ثم اذا حذف العامل وقع الظرف مقامہ فاخذ حکمہ **قولہ** ای مثلا الخ جواب سوال وھو ان الکاف

فی کذلک مبتدأ وما بعدہ خبرہ وابتدائیتہ غیر جائز لان المبتدأ لا یکون الا مسندا الیہ وکون الشیٔ مسندا
الیہ لا یکون الا اسما والکاف حرف اجاب بقولہ مثل حاصلہ ان الکاف بمعنی المثل فصار اسما لا حرفا قولہ
بمعنی الخ جواب سوال وھو ان الوجہ الرابع وھو الخبریۃ باعتبار کونہ ظرفا لا یجیٔ فی بعض ھذہ الاسماء
کمن وما وسائر اسماء الشرط فکیف یصح قولہ وکذلک اسماء الشرط الخ اجاب بما تری قولہ نحو من این
مثال لما کان مجرورا بجار قولہ علی الظرفیۃ ای خاصۃ ای لا یقع مفعولا بہ ولہ ومعہ قولہ عن
بعضہم اعتراض حاصلہ ان کلمۃ اذا لازم الظرفیۃ مع انہ یخرج من الظرفیۃ ویقع اسما صریحا فی
نحو اذا یقوم زید اذا یقعد عمرو فکلمۃ اذا بمعنی الوقت مضافۃ الی الجملۃ والمضاف الیہا فی الحقیقۃ
مضاف الی مضمونہا وھو قیام زید وقعود عمرو فصار المعنی وقت قیام زید وقت قعود عمرو فالوقت
الاول مبتدأ والثانی خبرہ ثم قولہ قال الشارح الرضی جواب عنہ قولہ من کلام العرب الخ واما المثال
المذکور فہو موضوع قولہ متی عہدک فالعہد مبتدأ مضاف الی الکاف وقولہ متی خبرہ باعتبار
المتعلق قولہ یعنی فیما الخ جواب سوال وھو ان اضافۃ المثال الی کم عمۃ لا یخلو اما یکون بیانیۃ او لامیۃ او
ظرفیۃ فعلی الاول خرج عنہ کم اخت لک یا جریر وامۃ وعلی الثانی صار بالعکس وعلی الثالث یلزم ظرفیۃ
الشیٔ لمثلہا اجاب بقولہ یعنی فیما الخ حاصلہ ان مختارنا ھو الاول والثانی لکن المراد بمثل کم عمۃ کل موضع
احتمل فیہ الاستفہام والخبر وذکر الممیز وحذفہ وھذا القدر صادق علی کل واحد من المثالین المذکورین و
غیرہما قولہ فی بعضہا ای ذکر بعضہا قولہ ای ما ھو تمیز جواب سوال وھو ان عمۃ ان صارت رفعہا
بالابتداء لا یثبت الاوجہ الثلثۃ فی التمیز بل وجہان اجاب بقولہ ای ما ھو الخ حاصلہ ان المراد با
لتمیز ھہنا ھو الذات مع قطع النظر عن صفۃ التمیز فصار المعنی فی مثل ما ھو تمیز کم عمۃ باعتبار بعض
الوجوہ قولہ رفعہ فی صارت عمۃ بالنصب او الجر تمیز وقولہ قد حلبت خبرہ قولہ علی الظرفیۃ
حین جعلت تمیزہ ظرفا محذوفا وھو مرۃ او مرۃ بالنصب او الجر وعمۃ مبتدأ وقد حلبت خبرہ فکذا
حالۃ فعلی ھذا معناہ ھکذا کہ چند عمہ یا بسیار عمہ کہ ثابت ست از برای تو اے جریر قولہ وعلی المصدریۃ
حین جعلت تمیزہ مصدرا محذوفا ایضا وھو حلبۃ بالنصب او الجر وعمۃ مبتدأ وقد حلبت خبرہ قولہ
فانہ اشار جواب سوال وھو ان نصب کم وجرہ واحد فکیف یتصور فیہ ثلثۃ اوجہ اجاب بما تری قولہ فی
الرفع بالابتداء وخبرہ وھو قد حلبت وکم صارت منصوبۃ علی الظرفیۃ او المصدریۃ قولہ والآخران
وعلی ھذین التقدیرین صارت کم مرفوعۃ بالابتداء قولہ الصق ای الیق قولہ الا الوجہ الاخیر
الخ وھو اعتبار ثلثۃ اوجہ فی التمیز قولہ للفرزدق اسم الشاعر قولہ جریرا مفعول بہ لقولہ
یہجوا ای یعیب قولہ المعوجۃ یعنی کج بند قولہ بمعنی الخ ھذا لدفع ما قیل ان مقصود الفرزدق
ھو ھجو الجریر وذلک لا یحصل بالعوجاء اجاب بما تری قولہ وانما عدی جواب سوال
وھو ان الحلب متعد بنفسہ فلا حاجۃ الی التعدیۃ بکلمۃ علی حاصلہ ان کلمۃ علی لیست بصلۃ
للحلب بل صلۃ لمتضمنۃ وھو الثقل والکراھیۃ قولہ الاناسی جمع اناس قولہ فالاستفہام جواب سوال وھو ان مقصود

الصفحہ ۴۳

بحث الظروف

بیان هجو الجریر وهو لا یحصل بالاستفهام علی تقدیر النصب لان الذم یحصل بالاخبار لا بالانشاء فاجاب بقوله فالاستفهام علی تقدیر النصب علی سبیل التهکم ای الهزل **قوله** علی سبیل التهکم ای علی سبیل الهزل خبر لقوله فالاول **قوله** ذهل بمعنی غفل **قوله** وصحیح جواب سوال وهو ان عمة نکرة فکیف یکون مبتدأ اجاب بما ترے **قوله** الواقع بعدها اعنی به حلبت **قوله** تسلط الظرفیة والمصدریة کما مر الآن **قوله** واضح الخ باعتبار انها تابعة لها **قوله** ای فی کل مثال الخ جواب سوال المثل با مر الآن **قوله** واضح الخ باعتبار انها تابعة لها **قوله** ای فی کل مثال الخ جواب سوال المثل ما مر الآن **قوله** والی ضربا تک عطف علی قوله مرات الخ **قوله** علی الظرفیة بان تجعل تمیزها مرة **قوله** او المصدریة بان تجعل تمیزها ضربة او ضربة **قوله** والفرق جواب سوال وهو انه لا فرق بین المعنیین لان المرات موجودة فی الضربات ایضا اجاب بقوله الفرق الخ حاصله ان المرات للعدد والضربات بکسر الضاد فهو للنوع وان جعلها للعدد علی وزن فعلة بفتح الفاء فالمقصود فی المرات هو الزمان اولا وفی الضربات الحدث فیح وضح الفرق بینهما **قوله** یحتمل الخ جواب ثان یعنی ان نصبها لیست باعتبار الظرفیة بل باعتبار انها مفعول به **قوله** ای الظروف المعدودة الخ جواب سوال وهو ان عد الظروف من المبنیات مطلقا غیر جائز اذ الظروف کلها لیست بمبنیة بل بعضها لان اکثرها معربة مثل یمین وشمال وغد ولیل ونهار ویوم وغیر ذلک فلابد من تقدیرها بلفظ البعض لیطابق العنوان مع المعنون والتفصیل مع الاجمال اجاب بما ترے حاصله ان اللام فی قوله الظروف للعهد فلا حاجة الی ذکر لفظ البعض **قوله** ای ظرف جواب سوال وهو ان المبتدأ والخبر اذا کانا معرفتین فلابد من ضمیر الفصل بینهما وتحریر السوال بوجه آخر وهو ان کلمة ما للعموم فیح ینقض علی یتیم الاول فی نحو یا تیم تیم عدی فانه مقطوع عن الاضافة مع انه لیس بظرف اجاب بما ترے **قوله** حرف الاضافة یعنی به اللام فی الاضافة اللامیة ومن فی البیانیة وفی فی الظرفیة **قوله** ما فی معناها کالاسفل بمعنی التحت والاعلی بمعنی فوق والامام بمعنی قدام فان کلها لیست بمسموعة قطعها عن الاضافة **قوله** اکاد اعض من باب علم او فتح علی ما فی القاموس **قوله** وبین ما بنی منها فی ان کلا منهما متضمن لمعنی حرف الاضافة **قوله** فی کثرة الاستعمال یعنی ان حسب کثیر الاستعمال بعدهما **قوله** الی المصدر الذی الخ وذلک المصدر غیر مذکور فشابهت الغایات فی الاحتیاج الی المضاف الیه **قوله** حرف الشرط مثل ان ولو **قوله** ای جعل مختارا فیه اشارة الی ان اختیر فعل متعد او اشارة الی انه لیس له معنی محصل معین **قوله** فاجاء الامر مفاجاة مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة **قوله** فجئتة فجاءة بیان المجرد بخلاف **قوله** فاجاء الامر **قوله** والمراد الخ جواب سوال الظاهر **قوله** معنی المفاجاة الاضافة بیانیة **قوله** ما فیه فی اذا **قوله** من الدلالة بیان لکلمة ما **قوله** علیه ای علی المفاجات **قوله** ای خرجت جواب سوال وهو ان عطف الجملة الاسمیة علی الفعلیة غیر ملائم اجاب بقوله ای خرجت حاصله ان العامل فی اذا هو فاجات جعلناه کالمذکور واذا زمانیة ومکانیة

فصار المعنی خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع او مکانہ فحینئذ صار عطفا لجملۃ الفعلیۃ علی الفعلیۃ
قولہ وضع الحروف یعنی ان اذ وضع علی حرفین مثل من وما **قولہ** للاستفہام والشرط جواب
سوال وھو ان حالیتہما عنہما غیر جائز لعدم صحۃ حملہما علیہما لان این وانی لا یکون استفہاما
وشرطا اجاب بقولہ للاستفہام حاصلہ ان حالیتہما عنہما مجازا باعتبار الموصوف المحذوف وھو ذو
ای ذو استفہام وشرط[1] **قولہ** تارۃ جواب سوال وھو ان الواو فی قولہ بمعنی جمیع المدۃ للجمع و
الجمع بجزا لجمع کالجمع بلفظ الجمع وھہنا لا یتصور ان یکونان بمعناہما معًا اجاب بقولہ تارۃ حاصلہ
ان الربط مقدم علی العطف **قولہ** مدۃ زمان الفعل الخ فیہ اشارۃ الی ان اللام فی قولہ المدۃ بدل
من المضاف الیہ **قولہ** ای یقع جواب سوال وھو انہ ینقض علی نحو ما رایت یوم الجمعۃ مذ او
منذ فان الاسم ھناک یلی لہما مع انہ غیر جائز اجاب بما ترے **قولہ** الاسم فیہ اشارۃ الی ان
المفرد صفۃ للمحذوف واعنی بہ الاسم **قولہ** حقیقۃ او حکما جواب سوال وھو انہ ینقض بقولہ ما رایت
مذ یومان اللذان الخ فانہ بمعنی اول المدۃ مع انہ لیس بمفرد اجاب بما ترے **قولہ** ای الزمان فیہ
اشارۃ الی ان المقصود صفۃ لموصوف محذوف اعنی الزمان **قولہ** الذی قصد فیہ اشارۃ الی ان
اللام فی المقصود بمعنی الذی فی لفظ المقصود فع لما قیل ان قرء بالتخفیف یلزم عدم بیان
المشدد وان قرئ بالتشدید یلزم عدم بیان المخفف حاصل الدفع انہ ارید بہا معناہ المجازی
بمعنی القصد **قولہ** حال کونہ فیہ اشارۃ الی ان قولہ بالعدد ظرف مستقر باعتبار المتعلق حال
عن المقصود **قولہ** ای ما کتب علی ھذہ الصورۃ فی ہیئتنا ولان وان مشددتین ومخففتین ایضا
قولہ لکل واحد ھذا دفع ما قیل ان ارجاع ضمیر المفرد الی التثنیۃ غیر جائز فاجاب بما تری **قولہ**
اسمین الخ لان ابتدائیتہما حرفین غیر جائز **قولہ** ھما معرفتان جواب سوال وھو انہما نکرتان فکیف یصح
ابتدائیتہما حاصل الجواب انہما مؤولان بالاول والجمیع وھما معرفتان بالاضافۃ الی المدۃ **قولہ**
کل منہا جواب سوال الظاہر **قولہ** اعلم الخ اعتراض وقولہ الا ان ایراد جواب عنہ **قولہ** غدوۃ خاصۃ ای
لا یصیر بکرۃ وسحرۃ منصوبا بہ وان کانا مترادفین لغدوۃ لان کلاہما موضوعان لاول الصبح والسحر
قبل الصبح کذا فی القاموس **قولہ** ھو اسم فعل یعنی ان قط علی نوعین احدہما اسم فعل بمعنی
الامر وثانیہما ظرف **قولہ** ای لاجل فیہ اشارۃ الی ان اللام فی قولہ للماضی للاجل **قولہ** الفعل فیہ
اشارۃ الی ان الماضی صفۃ للموصوف المحذوف وھو الفعل والزمان **قولہ** لیستغرق ای یستغرق قط
لنفی جمیع الخ **قولہ** عوض الخ بدل عن قولہ اختہا **قولہ** الذی یبقی وھو الانسان وغیرہ **قولہ**
من المضاف الیہ والجملۃ من حیث ھی لیست الا مبنیۃ قیل ھذا یناقض بما سبق من ان الجملۃ من
حیث ھی ھی لا معربۃ ولا مبنیۃ قلنا ان ذلک مبنی علی مذھب الجمہور وھذا علی مذھب الاخرین
فلا تناقض لکن بناء الظرف المضافۃ الی الجملۃ عند الجمہور لیس باعتبار ذلک ری انہی مفہومہ الی سے سمجھنے

[1] ای صاحب استفہام وشرط فالمراد بحالیتہما حالیتہما للموصوف المذکور ۱۲ م

بل باعتبار انها مضافة الی مضمونها فی الحقیقة **قیل** ان اذا واذ وحیث مضافة الی الجملة ولا یجوز اعرابها بل بنائها لازمة قلنا ان الظروف علی نوعین بعضها ما یکون لازمة الاضافة الی الجملة نحو اذا واذ وحیث وهذا النوع مبنی لا یصلح ان یکون مستحقا للاعراب بل یکون مبنیا وبعضها ما یکون غیر لازمة الاضافة الیها بل فی بعض الاحیان یکون مضافة الی المفرد کالیوم فی نحو یومئذ وهذا النوع یجوز اعرابها وبناءها والمراد فی الکتاب هو الثانی **قوله ای هذا باب فی بیان الخ** فیه اشارة الی ان العبارة مبنی علی حذف المبتدأ والخبر ثم الخبر مضاف الی المعرفة وقوله المعرفة خبر بحذف المضافین **قوله ای اسم** جواب سوال ظاهر **قوله** متلبس فیه اشارة الی ان قوله بعینه ظرف مستقر مع المتعلق صفة لشیٔ **قوله** ای بذاته فسر به لان للعین معان کثیرة وکلها غیر مستقیم ههنا **قوله** یعنی اسماء الاشارة جواب سوال وهو ان عد المبهمات من المعارف غیر جائز لان بین الابهام والتعین منافاة اجاب بقوله یعنی الخ حاصله ان المراد بها اسماء الاشارة والموصولات وهما ایضا مبهمین لکن تسمیتها مبهمات باعتبار ان اسم الاشارة من غیر الخ **قوله** والمیم الخ جواب سوال وهو ان حصر المعرفة فی الستة غیر جائز لان التعریف یحصل بالمیم ایضا کما تری اجاب عنه بما تری **قوله** ولم یذکره جواب سوال وهو ان المصنف لم خالف عن المتقدمین لانهم لم یذکروا المعرفة بالنداء اجاب بما تری والفرق بین الاعلام الشخصیة والجنسیة ان الاول موضوع للذات کلفظ زید موضوع للمدلول الخارجی والثانی موضوع للمفهوم کلفظ اسامة موضوع للحیوان المفترس ثم الفرق بین الاعلام الجنسیة والجنس وبین اسم الجنس ان الاول موضوع للماهیة الواحدة المتعینة الممتازة عن سائر الماهیات واما الاخریین فموضوعان للماهیة من حیث هی هی مع قطع النظر عن تلک العوارض ثم الفرق بینهما ان الاول یطلق علی القلیل والکثیر علی السواء کالماء مثلا والثانی یطلق علی الافراد بطریق البدلیة کالرجل مثلا **قوله** لا یضاف الیه لان المنادی یخرج عن المنادائیة بالاضافة الیه **قوله** ولا یخفی جواب سوال وهو انه ینقض علی نحو غیر ومثل وشبه فانها لا تصیر معرفة بالاضافة الی احد الامور الخمسة اجاب بما تری **قوله** ای اضافة الخ جواب سوال وهو انه کیف یجعل لفظ المعنی مفعولا مطلقا للمضاف مع ان معنی المضاف مشتمل علی الاضافة لا علیه اجاب بما تری حاصله انه مفعول مطلق مجازا باعتبار حذف المضاف اعنی الاضافة ثم الاضافة الیه بعلاقة وهی کونها معنویة فلذلک قال الشارح یعنی اضافة معنویة **قوله** اسما کان جواب سوال وهو ان المتبادر من العلم هو الاسم المحض فحینئذ ینقض علی نحو سیبویه وابن عباس فانهما ایضا بعلم مع ان التعریف صادق علیهما لانهما وضعا لشیٔ بعینه غیر متناول غیره بوضع واحد اجاب بما تری حاصله ان العلم اعم من ان یکون اسما محضا او لقبا او کنیة **قوله** والاعلام الغالبة الخ جواب سوال وهو انه ینقض علی نحو الاعلام الغالبة اذا تعینت لفرد معین بغلبة الاستعمال فیه کابن عباس مثلا فانها من قبیل الاعلام مع عدم صدق التعریف علیها لعدم الوضع فیها لشیٔ بعینه اجاب بما تری **قوله** الاعلام المشترکة فانها تتناول غیرها

عه ای الجنس الکلی واسم الجنس ۱۲

بوضع اٰخر **قوله** فی المذکر لان المقدم اعرف من المؤخر فصار المضمرات اعرف من کلها قیل هذا یناقض بما ذکر فی التوابع بقوله ثم المعرفة باللام والموصول فبینهما مساوات فعلی هذا کیف تکون الموصولات اعرف من ما عرف باللام ههنا تامل قلنا للسیبویہ فی هذا المقام مذهبان احدهما مشهور وهو ما ذکره الشارح ههنا وثانیهما غیر مشهور وهو ما ذکره فی بحث التوابع فلا تناقض فی کلامہ فاحفظ **قوله** انما افردها جواب سوال وهو ان بعض اسماء العدد معرب وبعضها مبنی کخمسة عشر اذا تضمن الواو وبعضها معرفة وبعضها نکرة وبعضها مذکر وبعضها مؤنث وبعضها مفردات و بعضها مرکبات فعلی هذا صار ذکرها بعدها مستدرکا لان المعرب والمبنی منها داخلة فیهما وکذا باقی الاسماء منها داخلة فی الاقسام الباقیة اجاب بما تری **قوله** الالفاظ الخ جواب سوال وهو ان المبتدأ والخبر اذا کانتا معرفتین فلابد من ضمیر الفصل بینهما وههنا لم یوجد فاجاب بما تری وایضا انما قال الالفاظ دون اسماء لیتناول جمیع افراد اسماء الاعداد لان بعضها مرکبات والمرکب لیس باسم لان الاسم قسم من الکلمة والکلمة لفظ مفرد **قوله** منفردة جواب سوال وهو ان الواحد من قبیل اسماء العدد مع انه لیس بموضوع للجمع وکذلک الاثنین فلا یکون تعریف اسماء العدد جامعا لافراده حیث خرج عنه احد واثنین اجاب بما تری **قوله** ما یجاب به وهو مدلول لفظ الواحد والاثنین مثلا اعنی به الوحدة والاثنینیة واما الالفاظ الموضوعة لکمیتها فلفظ الواحد والاثنین مثلا **قوله** عند بعض اهل الحساب لان العدد عندهم عبارة عن نصف مجموع الحاشیتین واقلها الاثنان فلا یکون الواحد عددا عندهم **قوله** ولا ینتقض جواب سوال حاصله ان نحو رجلا ورجلین موضوع لکمیة احاد الاشیاء کما تری مع انه لیس من قبیل اسماء العدد حاصل الجواب ان اسماء العدد عبارة عما یکون موضوعا لکمیة احاد الاشیاء فقط واما نحو رجل فموضوع لها مع معنی اٰخر وهو مذکر من بنی اٰدم تجاوز من حد الصغر الی حد الکبر وکذلک فی رجلین والباقی **قوله** کواحدة واثنتان وهما فرعان للواحد والاثنان **قوله** کثلاث الی تسع وهما فرعان للثلثة والاربعة الی التسعة مع التاء وهکذا التثنیة و الجمع فرع الواحد **قوله** وعشرین فانه جمع حکمی وان لم یکن جمعا حقیقیا کما ذکرنا سابقا بقوله جمع المذکر السالم واولو وعشرون حیث ذکرها بعد الجمع **قوله** لتانیث الجماعة الخ لان الرجال بتاویل الجماعة مؤنث **قوله** اسبق اٰی فی التخلیق لان اٰدم علیه السلام قد خلق قبل حواء او فی الاصطلاح اذ یقال رجل وامراة وقائم وقائمة **قوله** وتذکیر الثانی فی المذکر الخ جواب سوال وهو ان الترکیب فرع الافراد والعدد فی حالة الافراد مؤنث فلم خالف الفرع الاصل اجاب بما تری **قوله** واما تذکر الثانی جواب سوال وهو انه ینبغی ان یؤنث الثانی فی نحو احد عشر واثنی عشر لعدم اجتماع علامتی التانیث اجاب بما تری **قوله** عند الترکیب جواب سوال وهو انه ینقض علی عشرة فانه مؤنث مع انهم لیسوا بقائلین علی کسرة الشین فیه اجاب بما تری **قوله** اے من عشرة جواب سوال و هو انه ینقض علی نحو عشر فی ثلثة عشر فانه من قبیل اسماء العدد المؤنث المرکب مع غیره مع انهم

لیسا بقائلین بکسرتہما بل بسکونہما اجاب بما ترے حاصلہ ان المراد بالمؤنث ھو الذی یکون مع بقاء التاء
قولہ فتحات وھی فتح العین والشین والراء والتاء ولا اعتبار لفتح الدال فی نحو احدے عشرۃ لان
بعدہ ساکن فلم یوجد التوالی قولہ ولما غیر الواحد والواحدۃ الخ جواب سوال وھو ان العلۃ لتغیرھما
لیس الا التركیب وھھنا لم یوجد لوجود العاطف وایضا ان العاطف فیہا موجود فینبغی ان یذکرہ
فیما بعدہ وھو قولہ ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اذ الاصل فی العبارۃ الایجاز والاختصار اجاب عنہما
بقولہ لما غیر الواحد والواحدۃ ھھنا بدون التركیب لان المعطوف الخ حاصل الدفع الاول ان المعطوف
والمعطوف علیہ فی قوۃ التركیب لانہما علم لمرتبۃ معینۃ من العدد وحاصل الدفع الثانی ان العلۃ
لتغیرھما لما صارت موجودۃ ھھنا لم یجعلا علی صورۃ ما تقدم من غیر تغیر فلذلک لم یذکرہما فیما بعدہ
قولہ بالی تسع وتسعین فیہ اشارۃ الی ان العبارۃ بحذف المعطوف فلذلک لم یتعرض لذلک قولہ
معدیکرب صلہ معدی بفتح الیاء ثم اسکن للتركیب بما بعدہ قولہ والثلث الی العشر الخ فیہ اشارۃ الی ان
العبارۃ بحذف المعطوف فلذلک لم یتعرض المصنف لمعرفۃ الحکم فیہ ایضا کذلک قولہ ای مجرور
الخ جواب سوال وھو ان الخفض حقیقۃ فی الاعراب بالحرکۃ فح لا یتناول الاعراب بالحروف اجاب
بما ترے قولہ استعمالہ ای استعمال عدد الاقل قولہ اثروا ای اختاروا قولہ مائۃ تمیز عن
الثلث قولہ استثناء جواب سوال وھو ان مائۃ فی ثلثمائۃ مخفوض ایضا فکیف یصح الاستثناء
عن المخفوض والمجموع اجاب بما ترے قولہ مسلمین فلا یقال ثلثۃ مئین قولہ المجموع بالالف
الخ یعنی ان مات تمیز عن الثلثۃ ثم لفظ المات مبہم محتاج الی التمیز ایضا فلو ذکر ممیزھا یلزم الاتصال
بہا وھی خلاف مجیئہ عادۃ اذ عادۃ مجیئہ بعد ما ھو فی صورۃ المجموع قولہ بالی تسع وتسعین
فیہ اشارۃ الی ان العبارۃ بحذف المعطوف قولہ کالاسم الواحد لان المضاف الیہ متمم للمضاف فصار
فی الحقیقۃ کالشئ الواحد قولہ لیطرد الخ یعنی ثلث مایۃ امراۃ جائز حملا علی مائۃ امراۃ قولہ المعبر
بہ عنہ فیہ اشارۃ الی ان اللام فی قولہ اللفظ للعھد قولہ ای فی العدد الخ جواب سوال وھو ان قولہ فوجہان
جزاء لقولہ اذا کان وجزائیتہ غیر جائز لان الجزاء لا یکون الا جملۃ وھذا مفرد اجاب بما ترے حاصلہ
انہ مبتداء للخبر المحذوف قولہ اعتبارا باللفظ ای بلفظ شخص واسم العدد مع المعدود المذکر
المجموع لا یکون الا مؤنثا قولہ بالمعنی ای بمعنی شخص ھو النساء قولہ وواحد فیہ اشارۃ الی ان
العبارۃ علی حذف المعطوف وھکذا فی اثنان واثنتان او الی ان المصنف ذکر الاصل وترک الفرع با
لمقائسۃ ککلا وکلتا قولہ ای الصالح الخ جواب سوال وھو ان بین قولہ استغناء وبین قولہ بلفظ
التمیز منافاۃ لانہ بالاستغناء لا یصیر تمیزا واذا صار تمیزا لا یجیء منہ الاستغناء اجاب بما ترے او جواب
عن سوال بوجہ اخر وھو ان فی عبارۃ المصنف تناقض ظاھر اذ المفھوم من قولہ ولا ممیز الخ ان لا
یکون لھما تمیز ومن قولہ استغناء الخ وجود التمیز فاجاب بقولہ ای الصالح الخ حاصلہ ان
المراد من العبارۃ السابقۃ عدم ایراد التمیز معہما کما یفہم من عبارۃ الشارح ومن الثانی

العبارۃ ۱۲

بحث المذكر والمؤنث

الاستغناء على تقدير ذكره معهما **قوله** بجوهره اى بمادته فيه اشارة الى وجه الاستغناء **قوله** فان من صيغته الخ المراد من الصيغة ههنا هو مجموع المادة والصورة وبالاولى الصورة فقط لان العام اذا ذكر بمقابلة الخاص يراد به ما وراء الخاص **قوله** ولا يبعد جواب اخر **قوله** اى التنصيص فسر النص بالتنصيص لان للنص معنى اخر هو غير مستقيم ههنا وهو الاية والحديث **قوله** باعتبار تصيره والفرق بين الفرد من المتعدد باعتبار تصيره وبين المفرد من المتعدد باعتبار حاله بوجهين احدهما ان الاول لا يجئ فيما فوق العشرة بخلاف الاخير والثاني ان الاول يضاف الى العدد الانقص نحو ثاني الواحد وثالث الاثنين وغيرهما بخلاف الاخير فانه يضاف الى المساوي نحو ثاني الاثنين وثالث الثلثة **قوله** الواحد اى بنفسه **قوله** اى مرتبة فيه اشارة الى ان للحال معنى اخر غير مستقيم ههنا وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول وزمان التكلم او صفة الشئ **قوله** اى اسم جواب سوال مثل ما مر غير مرة **قوله** كان فيه اشارة الى ان لفظ فيه ظرف مستقر مع المتعلق صفة لكلمة ما **قوله** اى ملفوظة جواب سوال وهو ان لفظا خبر لكان المحذوفة والاصل ان يكون خبرها محمولا على اسمها وههنا لا يصح لان العلامة ليست لفظا اجاب بما ترى **قوله** اذ الحرف الرابع في المؤنث السماعي في حكم التانيث الخ وكذا الخامس لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة **قوله** اى مقدرة جواب سوال مثل ما مر الان **قوله** بمخالفة فسر الخلاف بالمخالفة لان الخلاف في الاصل مشترك بين المجرد والمزيد والمراد به ههنا باب المفاعلة **قوله** كسلمى وحبلى الاول مثال من قبيل الاسم والثاني مثال من قبيل الصفة هكذا صحراء وحمراء **قوله** التاء وعلامة تاء التانيث هي تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحة ما قبلها تقلب في الوقف هاء كطلحة فتاء اخت ليست بتاء التانيث لانتفاء القيدين الاخيرين فيها قطعا **قوله** اى اسم جواب سوال ظاهر **قوله** من جنسه فيه اشارة الى ان اللام في قوله في الحيوان للجنس لا للعهد الخارجي **قوله** بمخالفة فيه اشارة الى ان المراد بالخلاف هو مصدر المزيد لا مصدر المجرد **قوله** بلا فصل جواب سوال وهو انه ينقض على حضرت في نحو حضرت القاضي امراة وعلى قوله ضرب اليوم هند فان لك فيه الخيار في ذكر التاء وفي تركها مع انه مسند الى المؤنث الحقيقي اجاب بقوله بلا فصل **قوله** مطلقا فيه رد على بعض الشارحين كفاضل الهندي لانهم قالوا ان ضمير قوله اليه راجع الى المؤنث الحقيقي مطلقا مظهرا كان او مضمرا والى المضمر المؤنث اللفظي ولا يرجع الى المظهر المؤنث اللفظي لانه لو رجع اليه يلزم التناقض بين هذا وبين قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ووجه الرد ان ضمير اليه راجع الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرا ومضمرا واما ذكر ظاهر غير الحقيقي فيما بعده فهو بمنزلة الاستثناء من هذه الكلية لان الاصل انه اذا حكم على كلي ثم ذكر بعض افراده فيما بعده فهو بمنزلة الاستثناء عن هذا الكلي **قوله** اى فذلك الفعل الخ جواب سوال وهو ان قوله فبالتاء جزاء لقوله اذا اسند وجزائيته

لا یصح لان الجزاء لا یکون الا جملۃ وھذا مفرد اجاب بما تری حاصلہ ان قولہ فبالتاء ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر المبتدأ المحذوف وھو قولہ فذلک الفعل ثم الجملۃ جزاء لما قبلہا **قولہ** وجوبا جواب سوال وھو ان مقابلۃ ھذہ العبارۃ بما بعدہ وھو قولہ انت فی ظاھر غیر الحقیقی بالخیار غیر جائز لان فی کلیہما ذکر التاء اجاب بقولہ وجوبا **قولہ** لکون التانیث دلیل بقولہ فلک ان تقول الخ **قولہ** و جعل بعض الشارحین ھذا بیان للقول المرد ود ووجہ الرد علیہم ان المقام ھہنا بیان مطلق المؤنث واذا رجع ضمیر الیہ الی المؤنث الحقیقی او الی ضمیر المؤنث اللفظی یکون تخصیصا وھو مخالف من سوق الکلام والاصل فی المطلق ان یجری علی الاطلاق وعلی مذھبہم یلزم اختیار المجاز وھو خلاف الاصل **قولہ** ولو کان یستثنی الخ اعتراض حاصلہ ان المصنف لما استثنی صورۃ الخیار ینبغی ان یستثنی صورۃ اسناد الفعل الیہ مع الفصل ایضا لئلا یحتاج الی التقیید بقولنا بلا فصل کما ھو الاصل اجیب بان مقصود المصنف ھو اسناد الفعل الیہ بدون الفصل وقولنا بلا فصل بیان لمراد المصنف لا تقیید لقولہ **قولہ** وحکم ظاھر الجمع المراد بالجمع ھہنا ھو الجمع المذکر المکسر کالرجال جمع الرجل والجمع المؤنث السالم کالمؤمنات او مکسرۃ کالنسوۃ جمع النساء کما فی قولہ تعالی وَقَالَ نِسْوَةٌ ۷ **قولہ** الحقت التاء بہ نظرا الی تاویل الجمع بالجماعۃ **قولہ** وان شئت ترکتہا نظرا الی ظاھر التذکیر واما فی نحو الزیدون فقد وجدت الواو وھو یابی عن تاویل الجمع بالجماعۃ لانہ من خواص التذکیر فلذلک لا یقال جاءت الزیدون بل جاء الزیدون **قولہ** ای ضمیر فعلت جواب سوال وھو ان الحمل ھہنا غیر جائز لان نحو فعلت لیست بضمیر بل الضمیر فیہا مستتر اجاب بما تری حاصلہ ان العبارۃ محمولۃ علی المسامحۃ **قولہ** وھو المستکن فیہ جواب سوال وھو ان ضمیر المذکر العاقلین کما کانت فعلت کذلک افعلت ایضا کما فی الرجال اکرمت فحینئذٍ لا یصح التخصیص اجاب بما تری حاصلہ ان المراد بضمیر فعلت ھو الضمیر المستکن المقرون بالتاء وھو اعم منہما **قولہ** ای ضمیر فعلوا جواب سوال المثل ما مر الآن **قولہ** یعنی الواو جواب سوال وھو انہ ینقض علی نحو افعلوا نحو اکرموا اجاب بما تری حاصلہ ان فی ھذہ العبارۃ ایضا مسامحۃ **قولہ** ای ضمیر النساء فیہ اشارۃ الی العطف[سہ] **قولہ** وما یماثلہا جواب سوال وھو ان ضمیر العیون ایضا کذلک فحینئذٍ لا یصح تخصیص النساء حاصل الجواب ان المراد بالنساء ھو جمع المؤنث وان لم یکن من العقلاء **قولہ** ای ضمیر الایام وما یماثلہا جواب سوال المثل ما مر الآن **قولہ** ای ضمیر فعلت مقرونا بالتاء جواب سوال الظاھر کما مر **قولہ** فانہ لا اصل لہ لا قاعدۃ لہ **قولہ** کالرجال فان لہ اصلا فی التذکیر وھو الواو **قولہ** فیہ ای اعرابہ ای **قولہ** وفی الحواشی الھندیۃ دلیل آخر **قولہ** آخرہ مفرد جواب سوال وھو ان ھذا التعریف لا یصیر جامعا ومانعا اما الاول فلان نحو مسلمان مثنی والحال انہ لا یلحق باخرہ الف او یاء واما الثانی فلان نحو مسلم قد لحق باخرہ الف او یاء ولا یقال لہ المثنی اجاب عنہ

سہ یعنی ان قولہ والنساء آہ عطف علی قولہ العاقلین ۱۲ مولینا مولوی محمد عبد الرحیم عفی عنہ

بثلثۃ اجوبۃ الاولی بقولہ وقد الی قولہ مع لواحقہ المراد باللواحق تلک الالف والیاء فحینئذ صار التعریف جامعاً و ثانیاً لان نحو المسلمون لیس مع لواحقہ مفرد و لفظ المسلم مفرد اذ لا یکون فی اخرہ علامۃ التثنیۃ والثانی بقولہ آباخر مفردہ والثالث بقولہ ولو اکتفی بظہور المراد لاستغنی الخ یعنی ان المص انما ترک ہذہ التکلیفات لظہور المراد و ہو ان المثنی عبارۃ عن مجموع اللاحق والملحق و فی الجواب بحث بوجہین الاول انہ یستلزم الدور لان المفرد صار ماخوذا فی تعریف المثنی وہو ماخوذ فی تعریف المفرد لان المفرد عندہم عبارۃ عما لم یکن مثنی و لا مجموعا والثانی ان التعریف صار صادقا علی الجمع کمسلمون لانہ من قبیل ما لحق آخر مفردہ الف او یاء مع انہ لا یسمی بالمثنی
اجیب عن الاول ان المفرد یجیٔ علی معنیین احدہما ما ذکرت والثانی عبارۃ عما یکون دالا علی واحد والمراد ہہنا ہو الثانی فح لا دور وعن الثانی ان قید الحیثیۃ مراد فی التعریف فصار المعنی ان المثنی ما لحق آخر مفردہ الف او یاء من حیث انہ لحق باخرہ واما الجمع فقد لحق باخرہ الواو و النون مطلقاً **قولہ** ذلک الملحوق او اللاحق جواب سوال وہو ان الضمیر فی قولہ لیدل لا یخلو اما ان یکون راجعا الی المص وہو اللحوق فی ضمن لحق او الی اللاحق وحدہ او الی اللاحق مع الملحق بہ فالاول غیر جائز لان اللحوق کما کان مشتملا علی لحوق الالف و الیاء کذلک مشتملا مطلقا علی لحوق النون ایضا والحال ان لحوق النون لا یدل علی ذلک المعنی وہو قولہ علی ان معہ مثلہ من جنسہ کما یدل علیہ الالف والیاء واما الثانی والثالث فہما غیر جائزان ایضا لہذا المعنی اجیب عنہ بوجوہ الاول ان ارجاع الضمیر الی کل واحد من ذلک الثلثۃ جائز الا ان المراد باللحوق ہو لحوق الالف والیاء خاصۃ اما بطریق الانفراد او بطریق الاجتماع لان عموم الراجع لا یدل علی عموم المرجع کما فی قولہ تع و بعولتہن احق بردہن و الثانی قد فہم من عبارۃ الشارح وہو قولہ لانہ علی تقدیر التسلیم یعنی لا نسلم ان لحوق النون لا یدل علی ذلک المعنی بل یدل علیہ لان کون النون عوضا عن الحرکۃ او التنوین لا یدل علی خصوصیۃ عوضیۃ عنہما کما ان الالف فی المثنی علامۃ التثنیۃ کذلک علامۃ رفع ایضا والثالث فقد صرح بہ الشارح بقولہ اذا و لا مران الخ ہذا جواب بطریق التسلیم والمراد من الامران ہو الالف والیاء **قولہ** ای مع مفردہ جواب سوال وہو ان ضمیر معہ راجع الی المثنی فح ینبغی ان یصح اطلاق الرجلان علی اربعۃ رجال لان الرجلین الاخیرین من جنس الاولین اجاب بقولہ ای مع مفردہ **قولہ** فی العدد جواب سوال وہو انہ ینبغی ان لا یصح تثنیۃ الرجل بالرجلین لارادۃ المسلم و الکافر لان الکافر لیس من جنس المسلم اجاب بقولہ فی العدد **قولہ** ما لکون الخ فیہ اشارۃ الی ان قولہ من جنسہ ظرف مستقر مع المتعلق حال عن المثل **قولہ** ای من جنس مفردہ جواب سوال المثل ما مر لان **قولہ** باعتبار دخولہ ای دخول المثل **قولہ** تحت جنس الموضوع لہ لا الاضافۃ بیانیۃ و المراد بالموضوع لہ ہو الموضوع لہ للمفرد **فان قیل** ینبغی ان لا یصح تثنیۃ الابیض بالابیضان لارادۃ الانسان والبقر لانہما متغائران من حیث

(حاشیہ: ای وقت ارادۃ المسلم ...)

(حاشیہ کنارہ: ... بعبارۃ ... مع ...)

الحقيقة قلنا المراد بالوضع الوضع العام يعنى سواء كان ذلك الشيئان متحدين من حيث الحقيقة كالمسلمين او متغائرين كالانسان والبقر بعد ان يكونا داخلين تحت جنس الموضوع له فههنا كذلك لان الانسان والبقر وان كانا متغائرين من حيث الحقيقة لكنهما داخلان تحت معنى الابيض وهو الجنس الموضوع له بوضع واحد **قوله** بوضع واحد جواب سوال وهو انه ينبغى ان يصح تثنية القرء بالقران لارادة الطهر والحيض لان الطهر والحيض داخلان تحت الموضوع له للحيض اجاب بقوله بوضع واحد والوضع فى الحيض والطهر متعدد لان من اراد بالقرء الطهر كالشافعى رح فهو يقول انه موضوع له ومن يقول انه وضع للحيض كابى حنيفة رح وتوابعه فهو يقول القرء موضوع للحيض لا للطهر فلهذا كان الوضع فيه متعدد افلا يصح تثنية القرء بالقران بارادة الطهر والحيض **قوله** ولو اديد بقوله الخ اعتراض والجواب عنه ان جعل الكلام على المعنى المتبادر واجب والمتبادر من مثله هو المثل فى العدد لا الجنس ولان المثنى مقابل للجمع والمص قد ذكر فى الجمع لفظ الاكثر مقام المثل حيث قال ليدل على ان معه اكثر منه والمراد من الاكثر هو الاكثر فى العدد **قوله** ليدل الخ جواب سوال وهو ان تعريف المثنى قد تم جمعا ومنعا فح لا حاجة الى قوله ليدل على ان معه الخ حاصل الجواب ان هذه العبارة ليس من جنس التعريف بل ذكرها للفائدة التى ذكرها الشارح **قوله** ادعاء اى مجازا **قوله** ثم يؤول الخ جواب سوال وهو ان تسمية الام باسم الاب ادعاء لقوة التناسب مسلم لكن ليس بينهما اتحاد المفهوم الذى هو شرط فى تثنية الاسم فلم يجز تثنيته فاجاب بما ترى وقوله لقوة التناسب بينهما بيان العلاقة بين الحقيقة والمجاز وذلك التناسب عبارة عن كونهما والدين للولد حاصل الجواب انا لا نسلم انه يثنى الاب باعتبار المعنيين المختلفين بل باعتبار المعنيين المتجانسين لان الام ح جعلناها مسمى بالاب مجازا ثم اولنا ذلك الاسم بالمسمى به ليحصل مفهوم متناول لهما وبعد حصول ذلك المفهوم المتناول لهما صارا متجانسين **قوله** الى ادعاء اسميته اى الى تجوز الاسم **قوله** وليا وّل عطف على فليعتبر **قوله** قلنا لا شبهة الخ حاصل الجواب ان ارادة الطهر والحيض عن قران حين اولت القرء بالمسمى به جائز لانه ح حصل من القرء مفهوم شامل لهما واما كلامنا ففى ما اذا كان ارادتهما منه بمجرد الاشتراك اللفظى يعنى قبل التاويل **قوله** ورده بعضهم يعنى ان ارادة الرجلين من لفظ زيدين اذا كان علما لهما قبل التاويل بالمسمى به غير جائز عند المص وجائز عند البعض ثم قوله فعلى قول هذا البعض ينبغى الخ هذا بيان للرد عليهم **قوله** ولما كان جواب سوال وهو ان تعريف المثنى قد تم جمعا ومنعا فذكر قوله والمقصور اشتغال بما لا يعنيه اجاب بقوله ولما كان الخ حاصله انه ليس من تتمة التعريف بل شروع فى حكم المثنى **قوله** اى الاسم المقصور فيه اشارة الى ان المقصور صفة لموصوف محذوف واعنى به الاسم وفيه ايض فيه اشارة الى نكتة اخرى وهى لان المقصور لا يجئ فى الافعال وهكذا الممدود **قوله** مفردة الخ احتراز عن نحو حمراء هما لان فيه الفين **قوله** لازمة احتراز عن الالف التى ثبت عقيب زيد مثلا فى نحو رايت زيدا فى حال الوقف لانه لا يثبت

عله فانه لا يسمى ... بهذا الالف مقصورا ١٢

فی حال التثنیة قوله ضد المد لان المد ما فیه مد الصوت والمقصور بخلافه قوله لم یمل کالالوان
الخ الامالة عبارة عن التلفظ بالفتحة التی قبل الالف بحیث یؤدی معها الکسرة والتلفظ بالالف بحیث
یؤدی معها الیاء مشابهة ولا یدرک بها الا البصیر کالاشمام قوله ای غیرها فیه اربعة الخ جواب
سوال وهو ان لفظ الثلاثی متناول للمجرد والمزید فیه فحینئذ ینتقض علی نحو اعلی فان الالف منقلبة
عن الواو ولا یقلب الف بالواو بل بالیاء اجاب بما ترے حاصله ان المراد من الثلاثی هو المجرد دون
المزید فیه قوله ای ان لم یکن جواب سوال ظاهر قوله مقلوبة جواب سوال ظاهر قوله ای غیر
زائدة کهمزة علباء قوله لا منقلبة عن اصلیة کهمزة کساء ورداء قوله فی الاشهر ای فی الاستعمال
الاشهر وانما قال ذلک لان فی غیر الاشهر قلبها واوا کما حکی ابو علی فیما سیاتی لک قوله للمتنسک ای
للعابد قوله ای منقلبة عن الف التانیث جواب سوال وهو ان الهمزة لما کانت للتانیث فح یبطل
حصر علامة التانیث فی التاء والالف اجاب بما ترے قوله مع انها غیر اصلیة جواب سوال وهو انه ینبغی ان
یقلب همزة قراء بالواو ایضا اجاب بما ترے حاصله ان الکلام المذکور جزء الدلیل وتمامه انما یجیء بقوله
مع انها غیر اصلیة فح لا یرد قوله والواو الخ جواب سوال وهو انه ینبغی ان یقلب الهمزة بالیاء اجاب
بما ترے قوله اقتت واجوه اصلهما وقتت ووجوه قوله کعلباء وهو عبارة عن عصب العنق قوله
المذکوران فیه اشارة الی ان اللام للعهد قوله جائزان جواب سوال ظاهر قوله فی الصورة الاولی
وهو علباء قوله عن واو او یاء یعنی ان الملحق فی قوله علباء الواو والیاء ثم ابدلت بالهمزة قوله
ملحقة بالاصل والمراد به هو السین فی قرطاس لانها اصلیة قوله وفی الاخری هو کساء ورداء
قوله وفی الترجمة اعتراض قوله الشریفیة صفة للترجمة والیاء فیه للنسبة فصار المعنی وفی
الترجمة الشریفة المنسوبة الی سید الشریف قوله لکنا قد تفحصنا جواب عنه قوله لا یمکن الانتفاع
الخ الانتفاع بالخصیتین هو الوطی وبالالیتین هو القعود قوله فی حشوه ای فی وسطه قوله ولما کان الخ
لدفع ما قیل انه ما الوجه ان المص ذکر فی حذف نونه لفظ المضارع وفی حذف تاء التانیث لفظ الماضی اجاب بما ترے
قوله للاستمرار لان المضارع لا ینقطع بخلاف الماضی لانها غیر مستمرة لوجود قطعها قوله ای اسم جواب سوال
ظاهر قوله جملة جواب سوال وهو ان لفظ المجموع مبتدأ وقوله ما دل علی احاد مقصودة خبره وخبریته غیر
جائز لعدم صحة الحمل لان اللام الاستغراقی یدل علی احاد مقصودة مع انها لا تسمی بالمجموع اجاب بقوله علی جملة
ای الا علی مجموع احاد دفعة واحدة واما اللام الاستغراقیة فقد دل علی احاد متفرقة قوله ای یتعلق بها جواب سوال
وهو انه ینتقض علی لفظ الکل فی نحو جاءنی کل قوم فانه لا یسمی بالمجموع مع انه یدل علی احاد مقصودة اجاب بقوله لا
یتعلق بها واما التعلق بها فی ذلک المثال ففی ضمن القوم لا الکل قوله لمفرده فیه اشارة الی ان الاضافة
فی قوله بحروف مفرده لامیة قوله الذی هو الاسم الخ جواب سوال وهو ان المفرد لما کان ماخوذا
فی تعریف المجموع فح یستلزم الدور لان المجموع ماخوذ فی تعریف المفرد ایضا حیث قال المفرد ما لا یکون

عالم ۱۲ | المطبوع نسخة ۱۲ | قاطع | نقطی | سه للاولی | بها ۱۲ | لا دولی القلب | ۲ انقلبا | ۲ غلابة نسخة والفتوسعة | القلوا الیاء | الهمزة فی علامة | من الیاء لانه | الواو وقوب | حاصله انه نسبة

مثنى ولا مجموعًا حاصل الجواب ان المفرد على نوعين احدهما ما ذكرت والثاني عبارة عما يكون دالًا على واحد والمراد ههنا هو الثاني **قوله** بحسب الصورة جواب سوال وهو ان المراد بالتغير هو التغير في المادة فح ينقض على نحو رجال فانه مجموع ولم يوجد فيه تغير المادة اجاب بقوله بحسب الصورة والتغير بحسب الصورة في نحو رجال موجود لان الجيم في مفرده مضموم وفيه مفتوح وكذا الراء في مفرده مفتوح وفي جمعه مكسور وكذا زاد الالف في جمعه **قوله** اما بزيادة جواب سوال وهو انه ينقض على نحو مسلمون فان التغير بحسب الصورة ليس بموجود فيه اجاب بما ترى **قوله** او اختلاف في الحركات جواب سوال وهو انه ينقض على نحو اسد فان الزيادة والنقصان ليست بموجودة فيه مع انه مجموع اجاب بقوله او اختلاف في الحركات **قوله** حقيقة او حكما جواب سوال وهو انه ينقض على نحو فلك في جمع فلك فانه مجموع مع ان الاختلاف في الحركات والسكنات ليست بموجودة فيه اجاب بما ترى حاصله ان التغير فيه موجود حكما حيث اعتبرت حركاته على حركات اسد لا قفل **قوله** مما كان الفارق جواب سوال وهو ان اضافة النحو الى التمر لا يخلو اما ان يكون بيانية او لامية او ظرفية فعلى الاول خرج عنه كلم ودخل فيه تمر وعلى الثاني بالعكس وعلى الثالث يلزم ظرفية الشئ لمثله اجاب بما ترى **قوله** مما هو اسم جمع جواب سوال مثل ما مر **قوله** كجامل وباقر وركب فالمفرد للاول هو الجمل وللثاني هو البقر وللثالث هو الراكب **قوله** نحو ابل وغنم مثالان لاسم الجنس **قوله** مما الجمع والواحد الخ جواب سوال وهو ان اضافة النحو الى الفلك ان كانت بيانية يلزم خروج الهجان عنه ودخول الفلك فيه وان كانت لامية يلزم العكس وان كانت ظرفية يلزم ظرفية الشئ لمثله اجاب بما ترى **قوله** نوعان جواب عن سوالين تقديرًا الاول انه ينبغي ان يذكر ادوات الحصر والثاني ان ضمير هو مبتدأ وكل واحد من صحيح ومكسر خبره وهذه الخبرية غير جائز للزوم حمل الخاص على العام اجاب عنهما بقوله نوعان حاصل الجواب الاول ظاهر وحاصل الدفع الثاني ان الخبر هو مجموعهما لا كل واحد فح يلزم حمل المساوي على المساوي وهو جائز **قوله** اخر مفرده جواب عن سوالين مثل ما مر في المثنى **قوله** منع الخلو لان جعل النون عوضا عنهما ليس بمنع كما هو مذهب البعض **قوله** ذلك اللحوق جواب سوال مثل ما مر في المثنى **قوله** اي مع مفرده جواب سوال وهو ان الظاهر ان الضمير في قوله معه راجع الى ما لحق به وما لحق به عبارة عن الجمع فح ينبغي ان يصح اطلاق المسلمين على ستة رجال مثلا وهو ادناه ولا يصح على ثلثة رجال اصلا اجاب بما ترى **قوله** من حيث معناه دفع وهم وهو ان الظاهر ان ما معه يكون اكثر منه من حيث لفظه لا من حيث مدلوله والامر ليس كذلك لما هو اكثر منه من حيث مدلوله كمسلمين فلدفع هذا الوهم قال من حيث معناه وحاصله ان الاكثرية في المسلمين انما ثبت من حيث المعنى لا من حيث اللفظ **قوله** ولا كثرة في الواحد فكيف ذكر المصنف لفظ الاكثر **قوله** اخر مفرده جواب سوال وهو ان الضمير في اخره راجع الى ما لحق به فحينئذ ينقض على نحو قاضين فان في اخره ياء مع انه

له بغوان ضمة فلك الذي هو مفرد كضمة قفل والذي هو مفرد الضمة وضمة فلك الذي هو جمع كضمة اسد جمع اسد ١٢

لم تحذف اجاب بما ترے **قوله** ملفوظة جواب سوال وهو ان في آخر قاض لم توجد الياء فكيف تحذف لان فيه اسقاط الساقط اجاب بما ترے **قوله** أي آخر الاسم الذي جواب سوال وهو ان الظاهر ان الضمير راجع الى ما لحق به فح ينقض على نحو مصطفون فان في آخره لم يوجد الالف فكيف حذفت اجاب بما ترے **قوله** اي شرط اسم جواب سوال وهو ان الظاهر ان الضمير في شرطه راجع الى ما لحق به فح ينبغي ان يجمع نحو الزيدين بجمع اخرى اجاب بما ترے **قوله** يعني شرط صحة جمعية جواب سوال وهو انا لا نسلم ان كونه مذكرا علما يعقل شرط لوجود الاسم لان الاصل ان المشروط لا يوجد بدون الشرط ونحو الفرس وغيره اسم ولم يوجد فيه هذا الشرط اجاب بقوله يعني الخ حاصله ان هذا الشرط ليس بشرط لذات الاسم بل لصحة جمعية **قوله** اي اسما محضا جواب سوال وهو ان الاسم اعم من الصفة فح ذكر الصفة فيما بعده مستدرك اجاب بما ترے **قوله** اي فكونه علما جواب سوال وهو ان المذكر اسم ايضا فح يلزم ظرفية الشئ لنفسه وايضا ان الشرط لا يكون الا عرضا والمذكر عين اجاب عنهما بقوله اي فكونه الخ حاصله ان الشرط ههنا هو كونه مذكرا وهو عرض لان الكون مصدر وهو عرض فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه لان كونه عرضا قائم بالاسم لا عينه لان بين الشئ وبين القائم به تغاير ظاهر **قوله** من حيث مسماه جواب سوال وهو ان لفظ زيد ليس بذي عقل اجاب بما ترے **قوله** واراد بالمذكر جواب سوال وهو ان نحو طلحة من قبيل ما ذكرت مع انه لا يجمع بالواو والنون وايضا ان نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين ليسا بمذكرين لوجود علامة التانيث فيهما ويجمعان بالواو والنون اجاب بما ترے حاصله ان المراد بالمذكر هو خلوه عن التاء لا غير فنحو طلحة غير خال عن التاء فلذا لم يجمع بالواو والنون ونحو ورقاء وسلمى خاليان عنها فلذا يجمعان بالواو والنون **قوله** فتمحي من باب الانفعال من المحو بمعنى السلب والزوال **قوله** من الصفات فيه اشارة الى ان التنوين في صفة للتنكير **قوله** اي لشرط جواب سوال وهو انه ينبغي للمصنف ان يذكر ادوات الحصر اجاب بقوله اي لشروط **قوله** كونه مذكرا جواب عن سوالين مثل ما مر **قوله** لما مر وهو قوله علما يعقل من حيث مسماه الخ واعطاء الاشرف للاشرف **قوله** اي مذكرا جواب سوال وهو ان اضافة افعل الى فعلاء غير جائز للزوم اضافة المعرفة الى النكرة لان كلمة افعل وزن يراد به الموزون وكل وزن اذا اريد به الموزون صار علما اجاب بما ترے حاصله ان كلمة افعل ليست بمعرفة بل نكرة لان المراد به الاسم المذكر غير مستوفي ... صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث اي يكون ذلك الاسم عبارة عن ذلك الصفة مع المؤنث **قوله** بان يكون المذكر جواب سوال وهو انه فعلى هذا ينبغي ان لا يجمع افعل التفضيل بالواو والنون ايضا نحو انصر نصرى لانه ايضا اسم مذكر غير مستوفي صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث وايضا ان ذكر فعلان فعلى فيما بعده مستدرك لانه من هذا القبيل ايضا اجاب بقوله بان يكون المذكر الخ وحاصله ان المراد من انتفاء الاستواء ليس الانتفاء مطلقا بل انتفاء الاستواء

بأن يكون المذكر على وزن افعل والمؤنث على وزن فعلى وانصر نصرى ليس كذلك مع انه يجمع بالواو
والنون **قوله** للفرق الخ لان افعل الصفة فرع افعل التفضيل الدال على الزيادة فلو جمعها بالواو
والنون لزم المساواة بين الفرع والاصل وهكذا فيما بعده **قوله** اى منكر غير مستو جواب سوال مثل ما
مر **قوله** بان يكون جواب سوال مثل ما مر **قوله** لزم اللبس اى بين علامة وعلام **قال** قد شذ جواب
سوال وهو ان نحو سنين وارضين يجمع بالواو والنون مع ان التذكير والعلمية والعقل منتف
فيها اجاب بما ترى **قوله** وقد ادرج صاحب اللباب اعتراض وحاصله ان الحكم بالشذوذ فى نحو
سنين باطل لان العمدة فى النحاة هو صاحب اللباب وقد اخرجها عن الشذوذ وادخلها تحت قاعدة
كلية حيث قال وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل سوى ما جبر نقصه (مصدریہ) ومن ذى التاء المحذوفة
العجز معتلا مما لا مذكر له ونحو سنة من هذا القبيل لانه من قبيل معتل الواو واصله سنو حذفت
الواو وعوضت عنها التاء اجيب بان الحكم بالشذوذ فيه حملا على نحو ارضين فحينئذ لا يرد
قوله اى الجمع جواب سوال وهو انه ينقض على نحو ضاربة فانه من قبيل المؤنث ولا يلحق فى ملحقہ
اخره الف وتاء اجاب بقوله اى الجمع **قوله** الصحيح جواب سوال وهو انه ينقض على نحو
ضوارب ونواصر فانه جمع مؤنث ولا يلحق باخره الف وتاء اجاب بقوله الصحيح **قوله** اى جمع
جواب سوال وهو ان كلمة اللام للعموم فحينئذ ينقض على نحو عرفات فانه قد الحق باخره الف وتاء و
لا يسمى بالجمع الصحيح المؤنث وايضا المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين لا بد من ضمير الفصل بينهما و
ههنا لم يوجد اجاب بقوله اى جمع **قوله** اخر مفرده جواب عن سوالين مثل ما مر فى المثنى
فلا تغفل من البيان المذكور فيه **قوله** مفرده جواب عن سوال وهو ان الضمير فى قوله ان كان
وله وان يكون مذكره الخ راجع الى جمع المؤنث الصحيح كما فى قوله وشرطه والا يلزم انتشار الضمائر فيعلم
من ذلك انه يكون له مذكر بان يكون لمفرده وهو ضاربة مذكر وليس للضاربات مذكر بل لها مؤنث
وهو ضاربة فاجاب بما ترى حاصله ان الضمير راجع اليه بحذف المضاف وهو المفرد فى جانب
المرجع او **قوله** مفرده جواب سوال وهو ان الضمير فى قوله ان كان راجع الى ما الحق فحينئذ
ينقض على نحو مسلمات فانه صفة ومذكره مسلمون ولا يجمع بالواو والنون اجاب بقوله مفرده
قوله اى فشرط صحته الخ جواب سوال وهو ان الجزاء لا يكون الا جملة وقوله فبان يكون باعتبار
ان الناصبة مؤولة بالكون وهو ليست بجملة اجاب بقوله فشرط الخ حاصله انه خبر المبتدأ المحذوف
اعنى بالشرط (اى لفظ شرطه) ثم الجملة جزاء **قوله** لزم الالتباس بينهما وهو مخل للفهم لان الحائضة اسم
لامراة خرجت دمها على طريق العادة والحائض اسم لامراة كانت جريان دمها
على خلافها واسم لامراة صالحة للحيض وهى امراة بالغة لا دائما **قوله** اى من غير اعتبار
الشرط هذا جواب عن اعتراض الشيخ الرضى حيث قال لان معنى قوله مطلقا هو مطلق الاسم فحينئذ
ينقض على الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة فان بعضها يجمع بالالف والتاء اذا كانت السمع موجودة

فیہا کالسموات والکائنات و اما البعض الاخر فلا کنار و شمس و فعل لعدم السمع فیہا فحصل اطلاق المصدر علی غیر مسمیٰ حاصل الجواب ان معنی قولہ مطلقا لیس ماذکرت بل المراد ھو الاطلاق من اعتبار الشرط ۴
قولہ ای جمع فیہ اشارۃ الی ان کلمۃ ما موصوفۃ لا موصولۃ فلذلک لم یذکر ضمیر الفصل **قولہ** واما التغییر المذکور جواب سوال وھو انہ لما کان المراد من التغییر من حیث نفسہ امورہ الذی خلۃ فیہ فحینئذ لایتنا ول التعریف مطلق الجمع فیما سبق وھو قولہ بحروف مفردہ بتغییر ما نحو مسلمون و مصطفون اجاب بما ترے **قولہ** حقیقیا جواب سوال وھو انہ ینبغی ان لایصیر نحو فلک جمع التکسیر لعدم التغییر فیما اجاب بقولہ حقیقیا او اعتباریا **قولہ** ای جمع یکون جواب سوال وھو ان قولہ افعل خبر لقولہ جمع القلۃ و خبریتہ غیر جائز لعدم صحۃ الحمل لان وضع الاوزان لیس الا لامتیاز الحروف الاصلیۃ عن الزوائد وھی لا یسمی بالجمع و لا بالمفرد اجاب بما ترے و ھکذا السوال و الجواب فیما بعدہ من المعطوفات **قولہ** رغیف اسم للخبز الصغیر یطبخ للصبیان **قولہ** وفی شرح الرضی الخ اعتراض وحاصلہ ان عد جمع الصحیح من جمع القلۃ غیر جائز لان الجمع الصحیح کما یطلق علی العشرۃ کذلک یطلق علی ما فوق العشرۃ ایضا اجیب بان عدھا من جمع القلۃ باعتبار الوضع واطلاقہا علی ما فوق العشرۃ بعارض الاستعمال **قولہ** المذکورۃ من الاوزان جواب سوال وھو ان المشار الیہ بذلک ھو افعل مع معطوفاتہ وھو لا یصح لان الاشارۃ بہ یکون الی المفرد لاغیر اجاب بقولہ المذکورۃ الخ حاصلہ ان الاشارۃ الیہ بتاویل المفرد **قولہ** یعنی بالحدث جواب سوال وھو ان للحدث معنیین احدھما ان الحدث بمعنی الحدوث المقابل للثبوت والاخر ان الحدث عبارۃ عن معنی قائم بغیرہ کالعرض و المعترض نظر الی ان المراد بالحدث ھہنا ھو المعنی الاول فحینئذ ینقض التعریف علی نحو الطول والقصر فانہما لیسا باسمین للحدث مع انہما مصدران اجاب بقولہ یعنی حاصلہ ان المراد بالحدث ھہنا ھو المعنی الاخیر لا الاول فحینئذ صار التعریف صادقا علیہما و جواب سوال بوجہ اخر وھو ان المتبادر من الحدث الصادر من الغیر لان للحدث لابد من المحدث فحینئذ ینقض التعریف علی نحو الطول والقصر فانہما مصدران مع انہما لیسا بصادرین عن الغیر اجاب بقولہ یعنی الخ
قولہ والمراد بجریانہ جواب سوال وھو ان جریان الشیٔ علی غیرہ اذا ذکر فی النحو یراد بہ کون الاخیر خبرا للاول او وصفا او حالا او صلۃ والفعل لایصلح ان یکون مبتدأ او موصوفا او ذیحال او موصولا للمصدر فکیف یصدق ھذا التعریف علی افراد المحدود اجاب بقولہ والمراد بجریانہ علی الفعل ان یقع تاکیدا لہ او بیانا لنوعہ او عددہ **قولہ** بعد اشتقاق الخ جواب سوال وھو انہ ینقض التعریف علی مثل القادریۃ والعالمیۃ و ویلا لہ و ویحا لہ فی نحو قولہ قدرت قادریۃ وعلمت عالمیۃ وھلکت ویلا لہ ورحمت ویحا لہ فان کل واحد من ھذہ یقع للتاکید و لبیان نوعہ وعددہ مع انہ لا یسمی بالمصدر اجاب بقولہ ان یقع بعد اشتقاق الفعل منہ واما ھذہ المذکورات فمما لم یشتق منہ الفعل لان علمت مشتق من العلم وقدرت من القدرۃ

وهكذا غيرهما **قوله** وان كان الاخيران مطلقا فانقيل ان بين كلامی الشارح تدافع لانه يفهم من الكلام الاول وهو قوله مما لم يشتق منه الفعل لا يكون مصدرا ان ويلا وويحا ليسا بمصدرين ويفهم من قوله وان كان الاخيران مفعولا مطلقا انهما مصدر لان المفعول المطلق لا يكون الا مصدرا قلنا ان بين المصدر واسم المصدر عموم وخصوص من وجه **قوله** المجرد جواب سوال وهو ان لفظ الثلاثی متناول للثلاثی المزيد فيه ايضا وتناوله غير جائز لان المصدر فی المزيدات قياسی اجاب بقوله المجرد **قوله** اے سماعی جواب سوال وهو ان قوله سماع خبر لقوله هو وخبريته غير جائز لعدم صحة الحمل لان المصدر ليس بسماع اجاب بقوله سماعی حاصله ان العبارة علی حذف ياء النسبة **قوله** ای قياسی جواب سوال مثل ما مر الآن **قوله** بالقطع ای بيقين وانما قال ذلك لان عمله علی قسمين قطعی واحتمالی وهو ما يكون المصدر قائما مقام الفعل بعد حذفه فههنا ليس عمله قطعيا بل ههنا احتمالی كما سنذكره فی المتن فی آخر بحث المصدر فلتعين ما هو المراد ههنا قال بالقطع او جواب سوال وهو ان تقييد اعمال المصدر بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا غير جائز لان المفعول المطلق يعمل عمل الفعل ايضا اجاب بقوله بالقطع واما المفعول المطلق وان كان يعمل عمل فعله لكن بطريق الجواز لان عمل الفعل ههنا جائز ايضا **قوله** المشتق منه جواب سوال وهو ان اضافة الفعل الی ضمير المصدر غير جائز لان الفعل انما يكون للفاعل لا للمصدر اجاب بقوله المشتق منه حاصله ان اضافة الفعل الی ضميره لادنی ملابسة وهو كون الفعل مشتقا منه **قوله** لمناسبة الاشتقاق ای كون احدهما مشتقا من الآخر وفيه رد علی الفاضل الهندی لانه قال ان عمل المصدر باعتبار المشابهة للفعل لان الفعل كما يدل علی الحدث كذلك يدل عليه المصدر ايضا ووجه الرد عليه ما ذكره الشارح بقوله فلذلك لم يشترط اه يعنی ان عمل المصدر لو كان باعتبار المشابهة لوجب ان يذكر لهما قيد اشتراط الزمان كما ذكر فی اسمی الفاعل والمفعول **قوله** لكونه بتقدير ان مع الفعل الخ وانما فرضوا ذلك التاويل فی المصدر لان ان مع الفعل مثل ان ضرب وان يضرب يؤول بالمصدر ففرضوا ذلك فی المصدر ليصح تاويل ان مع الفعل بالمصدر **قوله** ولا يتقدم معموله عليه لان ان موصول حرفی وما بعده صلة له فلو تقدم معموله عليه لزم تقديم بعض اجزاء الصلة علی الموصول وهو غير جائز فلا يقال اعجبنی عمرا ضرب زيد وانما لا يجوز تقديم الصلة علی الموصول لان الموصول مبهم والصلة تفصيل له فلو قدم الصلة عليه يلزم تقديم التفصيل علی الاجمال وذا غير جائز **قوله** او يكون الظرف الخ يعنی ان قوله فيه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله ولا يضمر واما الضمير المشتق فيه فراجع الی المصدر **قوله** قياسا علی الواحد فلا يقال فی الواحد اعجبنی زيد ضرب عمرا ولا فی المثنی اعجبنی الزيدان ضربا عمرا لانه لو قال كذلك لزم اجتماع التثنيتين احدهما تثنية نفس المصدر والآخر تثنية الفاعل وهو الضمير المستتر فيه الراجع الی الزيدين وهكذا فی الجمع **قوله**

[illegible]

ولما كان تثنية الفعل الخ جواب سوال وهو انه فعلى هذا ينبغى ان لا يصح اضمار المعمول فى الفعل بعين ذلك العلة لانه لو اضمر فيه لاضمر فى المثنى والمجموع قياسا عليه فينبغى ان لا يصح قوله زيد ضرب ولا قوله الزيدان ضربا والزيدون ضربوا وهكذا فى اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة اجاب بقوله ولما كان الخ حاصله ان الفعل لا يثنى بذاته بل المثنى فيه هو الضمير للفاعل اعنى به الالف فى ضربا الراجع الى الزيدين فحينئذ لا يلزم اجتماع التثنيتين وهكذا فى غيره من اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة **قوله** ولا شبهة جواب سوال وهو انه ينقض على نحو ضربى زيدا حاصلا فان الياء قد اضمر فى هذا المصدر فينبغى ان يذكر قيدا لاستتار هكذا ولا يضمر مستترا ليخرج لان الياء فيه ضمير بارز اجاب بقوله ولا شبهة الخ حاصله انه لا حاجة الى زيادة قيد الاستتار لانه قال ولا يضمر فيه بكلمة فيه والاضمار فيه يستلزم الاستتار فيه فان الضمير اذا كان بارزا لا يقال يضمر فيه بكلمة فيه بل يقال يضمر مطلقا وفيه ايضا رد على الفاضل الهندى حيث قال لابد من اعتبار قيد الاستتار ليخرج مثل ضربى زيدا فرد الشارح عليه بقوله ولا شبهة ووجه الرد ماذكره الشارح بقوله فانه اذا لم يكن الخ **قوله** اى فاعل المصدر جواب سوال وهو انه لانسلم ان ذكر الفاعل غير لازم بل لازم كما فى قوله ضربت زيدا اجاب بقوله اى فاعل المصدر **قوله** لان النسبة الخ دليل لمسئلة المتن او اشارة الى الفرق بين الفعل والمصدر حيث يلزم فيه ذكر الفاعل دونه **قوله** فى مفهومه اى فى مفهوم المصدر اعنى به الحدث الساذج **قوله** بخلاف الفعل اه لان النسبة الى الفاعل ماخوذة فى مفهومه اعنى به الحدث والنسبة والزمان وكذا اسم الفاعل اسم لذات من له الفعل **قوله** لكونه اى لكون الفعل نكرة وفيه بحث بوجهين الاول انه ينتقض بما سبق من ان التعريف والتنكير من خواص الاسم والثانى ان اعمال المصدر لمناسبة الاشتقاق لا للمشابهة فكيف يصح ذكر المشابهة ههنا بقوله لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل اجاب عن الاول بان التنكير على نوعين الاول حقيقى وهو من خواص الاسم والثانى حكمى يوجد فى الفعل ايضا لان الفعل يدل على حدث غير معلوم فصار تنكير الفعل باعتبار المعنى وعن الثانى ان المراد من المشابهة هو المناسبة فكان من قبيل ذكر الخاص وارادة العام **قوله** على قلة جواب سوال وهو ان الاصل فى العبارة الايجاز فينبغى للمص ان يقول ويجوز اضافته الى الفاعل والمفعول به دون ذكر قوله وقد يضاف الى المفعول اجاب بقوله على القلة بالنسبة الخ وكلمة قد اذا دخل على المضارع يفيد التقليل فلذلك ذكرنا ههنا **قوله** متلبسا فيه اشارة الى ان قوله باللام ظرف مستقر مع المتعلق حال عن الضمير فى قوله واعماله **قوله** اى بلام التعريف جواب سوال وهو انه لانسلم ان اعماله باللام قليل بل كثير كما فى قوله عجبت لضرب زيدٍ

عمرا اجاب بقوله ای لام التعریف **قوله** قیل مر یات فی القرآن الخ فیہ اشارة الی وجہ قلۃ اعمال المصدر باللام وایضا اشارة الی جواز اعماله باللام **قوله** الجهر بالسوء الجهر مصدر عامل فی السوء بحرف الجر وهو الباء **قوله** ضربا جواب سوال وهو انه کیف یصح تقابل هذا بما بعده وهو قوله وان کان بدلا لان فی کلیهما وقع المصدر مفعولا مطلقا اجاب بقوله ضربا الخ **قوله** فیجوز فیه وجهان جواب سوال وهو ان الجزاء لا یکون الا جملة وههنا لیس کذلك فلا یصح جزائیته اجاب بقوله فیجوز فیه الوجهان فلا یرد **قوله** وانما فصل اعتراض حاصله انه کیف فصل المصنف بین قسمی المصدر بالجملة المعترضة وهو قوله ولا یتقدم معموله علیه الی قوله قلیل والاصل ان یذکرهما بعد هما اجاب عنه الشارح بقوله لان عمل المصدر فی القسم الاول الخ **قوله** ای اسم فیه اشارة الی ان کلمة ما موصوفة لا موصولة فلذلك لم یذکر ضمیر الفصل **قوله** ای حدث جواب سوال وهو ان الفاعل لیس بمشتق من الفعل بل من المصدر وایضا الاصل ان یکون معنی المشتق منه جزء من معنی المشتق ومعنی الفعل لیس بجزء من معنی اسم الفاعل اجاب بقوله ای حدث حاصله ان المراد من الفعل الفعل اللغوی وهو المصدر لا الاصطلاحی کما زعمت **قوله** موضوعا جواب سوال وهو ان اللام فی قوله لمن صلة لقوله اشتق فحینئذ صار التعریف صادقا علی اسم التفضیل مع انه لا یسمی باسم الفاعل اجاب بقوله موضوعا حاصله ان اللام لیست بصلة لقوله اشتق بل صلة لمتضمنه وهو قوله موضوعا ثم المتبادر من الموضوع له هو الموضوع له التام یعنی ان یکون من قام به تمام المعنی الموضوع له من غیر زیادة ونقصان فخرج اسم التفضیل لانه مع الزیادة **قوله** ای لذات ما الخ جواب سوال وهو ان کلمة من یستعمل فی ذوی العقول فخرج من التعریف نحو صاهل فی قوله فرس صاهل فانه من غیر ذوی العقول اجاب بقوله ای لذات ما حاصله ان المراد بکلمة من هو الاعم منهما **قوله** ولو قال الخ اعتراض **قوله** ولعله جواب عنه **قوله** قصد التغلیب ای تغلیب ذوی العقول علی غیره **قوله** یعنی بالحدث تجدد وجوده له جواب سوال وهو ان للحدث معنیین احدهما التجدد المقابل للثبوت والثانی المعنی القائم بالغیر کالعرض والمعترض نظر الی ان المراد بالحدث ههنا هو المعنی الاخیر فح لا یصیر التعریف مانعا عن دخول الغیر حیث صار صادقا علی الصفة المشبهة کالحسن والشریف اجاب بقوله یعنی الخ حاصله ان المراد من الحدث ههنا هو المعنی الاول فح خرج عنه الصفة المشبهة لان قیام الفعل بالفاعل بطریق التجدد لان الفاعل انما سمی بالفاعل فی حق تجدد الفعل واما قیام الفعل بالصفة المشبهة فبطریق الثبوت والدوام والاستمرار ولا یتصور فیه التجدد لان شرافة زید لا یتجدد منه بل هو امر خلقی قائم به علی طریق الدوام والاثبات **قوله** قال المصنف فیه اشارة الی بیان الجنس والفصل فی الحد **قوله** فی شرح الامالی **قوله** داخل فی الجمع الذی ذکره المصنف فی شرحه

قوله واسند الخ اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدث وعند اكثر الشارحين يستقيم
فى نحو اضرب لان قيام الفعل فيه ايضا بطريق التجدد والحدوث لا بطريق الحمل على احسن قوله و
يجد شئ اه اعتراض حاصله انه اذا صار اللام صلة للتضمن فيخرج من التعريف اسم الفاعل اذا
كان للمبالغة نحو مضراب اجاب عنه بقوله ولا يبعد ان يلتزم ذلك اى لا باس باخراجه من الحد
لانه غير داخل فى المحدود ويدل عليه حصره اسم الفاعل الخ قوله وجعل عطف على قوله حصر
قوله وفى الترجمة للسيد الشريف قوله المعلوم جواب سوال وهو ان ايراد المضارع بصيغة
الاطلاق ليس بصحيح اذ يفهم منه ان صيغة اسم الفاعل مثل صيغة مطلق المضارع والامر
ليس كذلك بل هى مثل صيغة المضارع المعلوم اجاب بان المراد منه هو المعلوم قوله ان لم
يكن ما قبل آخر المضارع كسره جواب سوال وهو ان اطلاق كسر ما قبل الآخر ليس على ما ينبغى
اجاب بقوله وان لم يكن الخ قوله ولو اقيم اعتراض والجواب عنه ان الاصل فى المثال عدم ذكره
لئلا يلزم الاشتغال بما لا يعنيه فكان ذكره فرارا من الاصل والنكتة انما يكون للفادر لا للقادر فكان
الاعتراض على خلاف الاصل قوله متلبسا فيه اشارة الى ان قوله بشرط ظرف مستقر باعتبار
المتعلق حال عن الضمير فى يعمل قوله اى شئ يشترط عمله به جواب سوال وهو ان الشرط
مضاف الى المعنى ثم هو مضاف الى الحال والاستقبال وكل من الاضافتين غير جائز لعدم
التغائر بينهما اجاب بقوله اى يشترط عمله قوله على المتصف به جواب سوال وهو ان اضافة
الصاحب الى ضمير اسم الفاعل غير جائز لان الصاحب يستعمل فى ذى الروح اجاب بما ترى
قوله المتعدى جواب سوال وهو انه ينقض على قائم فى نحو زيد قائم ابوه
امس فانه اسم الفاعل للماضى مع انه ليس بمضاف الى شئ اجاب بقوله المتعدى قوله
اى للزمان فيه اشارة الى ان الماضى صفة للزمان المحذوف قوله بالاستقلال جواب
سوال وهو انه ينقض على خالق فى نحو الله خالق كل شئ فانه اسم الفاعل مضاف الى ما
بعده مع انه ليس للماضى خاصة بل للدوام والاستمرار اجاب بما ترى قوله واريد
ذكر مفعول جواب سوال وهو انه ينقض على ضارب فى نحو ضارب ابوه امس فانه اسم
الفاعل المتعدى للماضى مع انه ليس بمضاف الى شئ اجاب بما ترى قوله اى
اضافة جواب سوال وهو ان قوله معنى مفعول مطلق للاضافة المذكورة فى المتن
ومفعولية لا يصح لان المفعول المطلق يشتمل عليه معنى الفعل مثل اشتمال الكل على
الجزء وههنا لا يكون معنى الاضافة مشتملا على معنى بل على الاضافة لان المصدر العامل بتاويل
ان مع الفعل اجاب بقوله اى اضافة معنوية يعنى انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف
المحذوف ثم ذكر الشارح ياء النسبة فى قوله معنوية لصحة حمل الصفة على الموصوف
قوله لفوات شرط الاضافة اللفظية وهو كون المضاف مضافا الى

معمولها لان الضارب اذا صار بمعنی الماضی لا یعمل فی العمرو النصب لفوات معنی الحال والاستقبال ح
فلا یصیر هو معمولا للضارب قبل الاضافة **قوله** ای فانتصابه الخ جواب سوال وهو ان قوله
فبفعل مقدر جزاء وجزائیته لا یصح لان الجزاء لا یکون الا جملة وههنا مفرد اجاب بما تری **قوله**
الموصولة جواب سوال وهو ان ایراد اللام بصیغة الاطلاق لیس بصحیح اذ یفهم منه استواء الجمیع
فی دخول مطلق اللام والامر لیس کذلک فاجاب بما تری **قوله** واما اذا کانت الخ جواب سوال
وهو ان قوله مثله انما یصح علی قول من قال ان صیغة المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل لان
المثلیة یقتضی المغایرة بین الشیئین وهو موجود بینهما علی قوله واما علی قول من قال انها داخلة
فی حداه فلیس بصحیح لعدم التغائر الذی تقتضی المثلیة فاجاب بما تری **قوله** بتغیر صیغة
جواب سوال وهو انه یفهم من العبارة ان صیغة المبالغة من اسم الفاعل فعلی هذا یکون تشبیه
الشیئ بنفسه وهو باطل اجاب بقوله بتغیر صیغة الخ **قوله** وما فیه من معنی المبالغة جواب
سوال وهو ان عمل اسم الفاعل للمبالغة بالفعل لفظا ومعنی وصیغة المبالغة لیس بهذه المثابة کماتری
اجاب بما تری **قوله** اذا کان مفردا الخ جواب سوال وهو انه یفهم من عبارة المصنف ان صیغة
التثنیة والمجموع من اسم الفاعل منه فعلی هذا یکون تشبیه الشیئ بنفسه وهو باطل اجاب بما تری
قوله من حیث ذاتها جواب سوال وهو انه لا نسلم ان الخلل لا یتطرق الی صیغة المفرد بالحاق
علامتی التثنیة والجمع بل هو یتطرق الیهما لان اللام یکون مرفوعا فی المفرد ومفتوحا ومکسورا
فی التثنیة والجمع فاجاب بان المراد من الخلل هو بالنسبة الی ذات صیغة وذلک الخلل
من حیث الحرکات لا من حیث الذات **قوله** واما علی تقدیر الخ جواب سوال وهو ان تقیید
حذف النون بوجود هذین الشرطین غیر مستقیم اذ الحذف جائز بدونهما کما فی الآیة
الکریمة اجاب بما تری **قوله** والقراءة میالا اعتماد علیه جواب سوال ظاهر **قوله** ای
حدث جواب سوال مثل ما مر فی اسم الفاعل **قوله** موضوعا جواب سوال وهو ان التعریف
لا یصیر مانعا عن دخول الغیر حیث صدق علی اسم التفضیل للمفعول اجاب بقوله موضوعا
حاصله مثل ما مر فی اسم الفاعل فی دفع السوال والرد علی الفاضل الهندی ووجه الرد علیه من
غیر تغیر فی ذلک المذکورات **قوله** لذات ما جواب سوال مثل ما مر فی اسم الفاعل **قوله**

بحث اسم المفعول

من حیث وقوع الفعل جواب سوال وهو ان التعریف لا یصیر جامعا لافراده حیث لم یصدق
علی مضروب فی نحو یوم الجمعة مضروب فیه فانه اسم مفعول مع ان الفعل وقع فیه
لا علیه اجاب بقوله من حیث الخ حاصله ان قید الحیثیة مراد فی التعریف فصار المعنی
موضوعا لمن وقع علیه من حیث انه وقع الفعل علیه ولفظ المضروب فی ذلک المثال
من هذا القبیل وان صار هو بعارض ذکر کلمة فی من قبیل ما وقع فیه **قوله** ای شانه جواب
سوال وهو ان الامر فی اللغة فرمودن کارے وفی الاصطلاح صیغة یطلب بها ۵۱

وکلا المعنیین لا یتصوّان ههنا فکیف ذکر الامر اجاب بقوله ای شانه وحاله **قوله** ای عمل النصب جواب سوال وهو انه ینقض علی مضروب فی نحو زید مضروب ابوه امس فانه عمل فی الاب الرفع مع ان هذه الشرائط غیر موجودة فیه اجاب بقوله ای عمل النصب **قوله** من حیث انه تثنی **قیل** علیه انه ینبغی ان یسمی اسم المفعول بالصفة المشبهة لانه یثنی ویجمع ویذکر ویؤنث **قلنا** ان تلك المذکورات لیست بوجه التشبیه فقط بل مع الاسناد الی الفاعل وهذا لا یتصور فی المفعول **قوله** واللازم اعم جواب سوال وهو ان التعریف لا یصیر صادقا علی جیم فانه من قبیل صفة المشبهة مع انه مشتق من الفعل المتعدی وهو رحم بکسر العین اجاب بما تری **قوله** الا من رحم ای لا یقر رحم لذاته **قوله** والمراد بکونه جواب سوال وهو ان التعریف لا یصیر مانعا عن دخول الغیر حیث یصدق علی نحو ضامر وطالق اذا کانت مطلقة بثلثة تطلیقا فانهما من قبیل اسم الفاعل مع انهما موضوعان لمن قام به علی معنی الثبوت اجاب بقوله المراد الخ حاصله انهما فی اصل الوضع للحدث لان الواضع وضع نحو العنا لمطلق الهاذل سواء کان بعارض المرض او غیره ونحو طالق وضع لمطلق المطلقة سواء کانت مطلقة الرجعیة او البائن ثم عرضهما الثبوت بعارض الاستعمال **قوله** اسم الخ جواب سوال وهو ان تخصیص صفة المشبهة بالمخالفة غیر جائز لان صیغة اسم الفاعل مخالف عن صیغة الفاعل ایضا اجاب عنه بجوابین الاول بقوله اسم والثانی بقوله او لصیغة الفاعل الذی وحاصل التوجیهین ان عبارة المتن اما بحذف المضاف کما اشار الیه الشارح بقوله اسم فیکون المراد من الفاعل هو اسم الفاعل الذی هو مقابل الاسم المفعول او بدون حذف المضاف فیکون المراد من الفاعل هو الوزن الذی یجیٔ اسم الفاعل من الثلاثی المجرد علیه الخ **قوله** فیما ذکر من انها تثنی وتجمع وتذکر وتؤنث ای کاسم الفاعل **قوله** ای من غیر اشتراط الزمان جواب سوال وهو ان ذکر قوله مطلقا غیر جائز لان اعتماده علی صاحبه شرط اجاب بما تری **قوله** لیست بموصولة لان لام الموصول لا یدخل الا علی ما کان بمعنی الحدث وکاسمی الفاعل والمفعول **قوله** ای جعلها قسما قسما جواب سوال وهو ان اضافة التقسیم الی المسائل فی قوله وتقسیم مسائلها غیر جائز لان التقسیم عبارة عن انضمام القیودات المباینة المخالفة الی الامر المشترك بحیث یحصل بضم کل قید قسم علیحدة وههنا قد انضم القیودان الی الصفة المشبهة لا الی المسائل بل المسائل بنفسها قیودات اجاب بقوله ای جعلها حاصله ان فی العبارة مسامحة والمراد بتقسیم المسائل ههنا جعل صفة المشبهة قسما قسما وبیان حکم کل قسم **قوله** ویسمی جواب سوال وهو ان المراد من المسائل ههنا الاقسام فما وجه المناسبة بینهما من حیث جعل الاقسام مسمی بالمسائل اجاب بقوله ویسمی حاصله ان المناسبة بینهما هو ان فی کل منهما سوال عن الحکم وبحث عنهما **قوله** متلبسة فیه اشارة الی ان قوله باللام ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة للصفة ۲۲ **قوله** اما الخ جواب سوال وهو ان المصنف لم ترك الاولویة ههنا حیث لم یجعل المعطوف علیه مصدّرة بکلمة اما اذ الاصل ان المعطوف اذا کان مصدرة بکلمة

اما فتقدیر المعطوف علیہ باما الاخرے واجب والا فاولی وھہنا من قبیل الثانی اجاب بقولہ اما
حاصلہ انہا منکورۃ ھہنا حکما لان تقدیر المعطوف علیہ باما اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما
قولہ ای معمول الصفۃ الخ فیہ اشارۃ الی ان اللام فی قولہ المعمول بدل من المضاف الیہ **قولہ** تارۃ
فیہ اشارۃ الی ان کلمۃ الواو فی قولہ منصوب بمعنی او فلا یرد السوال المشہور من ان الجمع بحرف الجمع
کالجمع بلفظہ تامل فی السوال والجواب **قولہ** الاقسام الثلثۃ وھی کون المعمول مرفوعا او منصوبا او
مجرورا **قولہ** فی الاقسام الحاصلۃ وھی الاقسام الستۃ **قولہ** فی المعمول فیہ اشارۃ الی ان اللام
فی قولہ فالرفع للعھد **قولہ** بالمفعول لانہ لما تعین فیہ الاعراب بالاصالۃ باعتبار انہ معرفۃ
لا یصیر تمیزا جعلناہ مشابہا بالمفعول لان کلا منہما یقع بعد تمام الکلام ولم یکن مفعولا حقیقیا
بل مشابہا بہ لان المفعول الحقیقی للفعل المتعدی والصفۃ المشبہۃ لازمی **قولہ** وعلی التمیز لان
الاعراب بالاصالۃ اصل من الاعراب بالتشبیہ فلا یصار الیہ الا عند الضرورۃ وھہنا لم توجد لان
تعریف التمیز جائز عندھم **قولہ** علی التشبیہ بالمفعول لان المعمول ھہنا اسم مخصوص وقع فی
مخصوص متلبس باعراب مخصوص وتلبس باعراب مخصوص لا یتصور الا اذا جعلت اعرابہا
علی التشبیہ معرفۃ کانت او نکرۃ **قولہ** التفصیل وھو ان النصب علی التشبیہ بالمفعول فی المعرفۃ
وعلی التمیز فی النکرۃ **قولہ** ای مفصل جواب سوال وھو ان قولہ تفصیلہا مبتدأ والجملۃ المتاخرۃ
وھی قولہ حسن وجہہ ثلاثۃ خبرہ والاصل فی الخبر ان یکون محمولا علی المبتدأ وحمل ھذا الخبر علی
المبتدأ غیر جائز لان ھذہ الجملۃ بالنسبۃ الی ھذہ الاقسام اما مفصل بصیغۃ اسم الفاعل او
مفصل بصیغۃ اسم المفعول اجاب بقولہ ای مفصل حاصلہ ان لفظ التفصیل مصدر بمعنی اسم
الفاعل او المفعول ففی قولہ ای مفصل قرئتین **قولہ** فی ضمن امثلۃ جزئیۃ جواب سوال وھو
ان تفصیل المسائل قد مر سابقا بقولہ وتقسیم المسائل انہ یکون الصفۃ باللام او مجردۃ الخ فلا حاجۃ
الی التفصیل ثانیا وحاصل الجواب ان ما ذکر سابقا ھو الامر الکلی المفصل بالذات وھذا ھو المفصل
فی ضمن الامثلۃ الجزئیۃ واما التفصیل الاول ففی ضمن الکلیات **قولہ** قولنا جواب سوال وھو
ان الجملۃ اذا وقعت خبرا لابد فیہا من العائد الی المبتدأ وھہنا لم یوجد اجاب بقولہ قولنا الخ
حاصلہ ان الجملۃ متاولۃ بالقول وھو مفرد **قولہ** بتنوین الصفۃ جواب سوال وھو ان شریف
غلامہ ایضا مفصل لھذہ الاقسام فلم لم یتعرض المص الیہ ایضا ان المص فی صدد الکلیات فینبغی ان
یذکر مثالا کلیا لا جزئیا اجاب بقولہ بتنوین الصفۃ حاصلہ ان المراد بحسن وجہہ کل صفۃ کانت
منونا ومعمولہ مضافا فح صار کلیا لا جزئیا **قولہ** فھذا الترکیب جواب سوال وھو ان قولہ
ثلاث خبر لقولہ حسن وجہہ ابتدائیۃ غیر جائز لان المبتدأ لا یکون الا مفردا باعتبار انہ قسم
من الاسم وھو قسم من الکلمۃ وھذا مرکب اجاب بقولہ فھذا الترکیب حاصلہ انہ مؤول
بالترکیب **قولہ** امثلۃ جواب سوال وھو ان الکاف فی کذلک مبتدأ وما بعدہ خبرہ وابتدائیۃ

ای او ان لم یکن المعطوف علیہ مذکورۃ فلا اقل من ان یکون المعطوف علیہ باما اولی ۱۲

غیر جائز لانہ حرف اجاب بقولہ امثلۃ الخ **قولہ** هذا التركيب جواب سوال وهو ان كلمة ذلك اشارة الى الجملة المتقدمة والاشارة اليها غير جائز لانه لا يكون الاشارة بذلك الا الى المفرد اجاب بقوله هذا التركيب حاصله ان الجملة مؤلة بالمفرد فحينئذٍ لا يرد **قولہ** فى كونه امثلة ثلثة جواب سوال وهو انا لا نسلم ان الثانى مثال الاول لان الصفة فى الاول متلبس باللام بخلاف الثانى اجاب بقوله فى كونه امثلة ثلاثة **قولہ** بالوجوه المذكورة جواب سوال وهو ان شريف الغلام مثل الاول ايضا فلم لم يتعرض له اجاب بقوله بالوجوه الخ حاصله ان المراد بحسن الوجه كل مثال يكون الصفة فيه مجردا عن اللام ومعمولها متلبسا بها فح لا يرد وهكذا فهم من بعده من الامثلة سوالا وجوابا **قولہ** احدهما ان يكون جواب سوال وهو ان قوله الشريف غلامه ايضا ممتنع فلم لم يتعرض له اجاب بما ترے **قولہ** بواسطة اى بواسطة الغلام كما فى قوله الحسن وجه غلامه فالصفة فى هذا المثال مضاف الى الوجه ثم هو مضاف الى ضمير الموصوف بواسطة الغلام **قولہ** او بغير واسطة كما فى قوله الحسن وجهه **قولہ** بواحد منها اما حذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل فظاهر انه لم يوجد واما حذف التنوين من الصفة فمن جهة اللام لا من الاضافة **قولہ** من الاضافة اى الاضافة المعنوية لان الاصل فيها اضافة النكرة الى النكرة او الى المعرفة واما هنا فمن اضافة المعرفة الى النكرة فصار من حيث الصورة تشبه عكس الاضافة المعنوية وعكسها غير جائز **قولہ** منها جواب سوال وهو ان قوله الباقى مبتدا والجملة المتاخرة خبره وخبريته غير جائز لعدم العائد فيها اجاب بقوله منها **قولہ** منها جواب سوال المثلة مامر الا ان **قولہ** على الضمير المحتاج اليه وهو ضمير الموصوف **قولہ** لفظا وان وجد معنى لان الصفة والموصوف فى الحقيقة شئ واحد **قولہ** اى وان لم ترفع جواب سوال وهو ان شرطية كلمة الا غير جائز لعدم كونها جملة اجاب بما ترے **قولہ** واسم المفعول جواب سوال وهو ان اسم المفعول لا يكون الا متعديا باعتبار انه لا يجئ الا من الفعل المتعدى اجاب بما ترے حاصله ان اسم المفعول اذا كان متعديا الى مفعول واحد كالمضروب لا يسمى بالمتعدى لقيام مفعوله مقام الفاعل بخلاف ما اذا كان الفعل متعديا الى المفعولين فالمفعول ايضا متعد الى المفعولين كالمعطى والمراد ههنا هو الاول لا الثانى **قولہ** اي اسم اشتق فيه اشارة الى ان كلمة ما موصوفة لا موصولة فلذلك لم يذكر ضمير الفصل **قولہ** اى حدث جواب سوال وهو ان اسم التفضيل ليس بمشتق من الفعل بل من المصدر لان اشتقاق اسم التفضيل من الفعل خلاف لما تقرر من الصرفيين لانهم اتفقوا بحصر الاشتقاق من المصدر اثنى عشر شيئا وهى الماضى والمضارع واسم الفاعل وغيرها وامثالها ظاهرة وان اشتق من الفعل اعنى الماضى والمضارع والامر بطل الحصر باشتقاق اثنى عشر شيئا من المصدر وايضا ان معنى المشتق

مضاف

منہ جزء من معنی المشتق ومعنی الفاعل لیس بجزء من معنی اسم التفضیل اجاب عنہما بقولہ ای حدث
حاصلہ ان المراد من الفعل الفعل اللغوی وھو المصدر لا الاصطلاحی کما زعمت **قولہ** قام بہ جواب سوال
وھو ان المتبادر من الموصوف ھو من قام بہ فحینئذٍ ینقض التعریف علی نحو اشغل من ذات النحیین
فانہ من قبیل اسم التفضیل مع ان التعریف غیر صادق علیہ اجاب بقولہ قام بہ الفعل او وقع
علیہ الفعل **قولہ** فی اصل ذلک الفعل جواب سوال وھو ان التعریف لا یصیر مانعا عن دخول
الغیر حیث یصدق علی زائد و فاضل فانہما من قبیل ما ذکرتہ من التعریف مع ان کل واحد
منہما لا یسمی باسم التفضیل بل باسم الفاعل اجاب بقولہ فی اصل ذلک الفعل واما الزیادۃ
فیہما فباعتبار المعنی الآخر کالعلم والبیاض والشجاعۃ **قولہ** من حیث صیغتہ جواب سوال
وھو ان ھو مبتدأ وافعل خبرہ والاصل فیہ ان الخبر محمول علی المبتدأ وھہنا لا یصح الحمل لان نحو
افعل لا یسمی باسم التفضیل لانہ وضع لامتیاز الحروف الاصلی من الزوائد اجاب بقولہ من حیث
الصیغۃ یعنی ان اسم التفضیل یجیٔ علی صیغۃ افعل وفعلی **قولہ** وان کان بحسب الاصل جواب
سوال وھو انہ ینقض علی نحو خیر وشر فانہما من قبیل اسم التفضیل مع انہما لیسا علی صیغتہما
اجاب بما تری **قولہ** ظاہرۃ جواب سوال وھو ان نحو اجہل وابلد اسما التفضیل مع انہما من العیوب
اجاب بقولہ ظاہری وہما من الباطنۃ **قولہ** وھذا التعلیل الخ فیہ اشارۃ الی الاعتراض **قولہ**
وھو کذلک جواب عنہ **قولہ** والجواب بان المراد بالحمق الخ ھذا جواب ذکرہ الفاضل الھندی
قولہ ففیہ شائبۃ ھذا اعتراض علی جواب الفاضل الھندی ثم الفاء فی قولہ ففیہ اما زائدۃ او
جزائیۃ لاما المقدرۃ فی اول الجواب فساد المعنی واما الجواب بان المراد الخ حاصل الاعتراض انہ
اذا لم یکن آثار حمقیۃ ظاہرۃ فینبغی ان لا یحکم بشذوذ اشتقاق احمق من الحمق قیاسا علی نحو
اجہل وابلد وابلد وایضا اشتقاق اجہل وابلد لمن یکون اثر جہلہ وبلادتہ ظاہرۃ علی سبیل الشذوذ
والحال انہ لا یقول بذلک عاقل **اجیب** عنہ بان الغالب فی الحمق ظہور اثرہ وما لا ظہور فیہ حمل علیہ
واما فی نحو اجہل وابلد فلان الغالب فیہما عدم ظہور اثرہما وما ظہر فیہ حمل علیہ **قولہ**
والشارح الرضی عد احمق الخ تائید لقولہ ولکن یرد انہ صح علی ھذا التقدیر **قولہ** ای
القیاس الواقع فی اسم التفضیل فیہ الی ان اضافۃ القیاس الی الضمیر للعہد او اشارۃ الی ان
الاضافۃ الیہ بواسطۃ فی یعنی القیاس فی اسم التفضیل **قولہ** لمن ھو اشد معذرۃ جواب سوال
وھو ان لقولہ اعذر معنیین احدہما اشد معذرۃ والآخر عذر کنندہ تر والاول ان کان
مرادا فھو صحیح وان کان الثانی فحینئذٍ لا یطابق المثال بالمثل اجاب بقولہ من ھو اشد
معذرۃ وھذا السوال والجواب یجریان فی ما بعدہ وھو قولہ اشد ملومیۃ **قولہ** احد جواب
سوال وھو انہ لا نسلم ان اسم التفضیل یستعمل علی ثلثۃ اوجہ جمیعا کما فی قولہ زید افضل الناس اجاب
بقولہ احد حاصلہ ان عبارۃ المتن محمول علی حذف المضاف **قولہ** الا انفصال

الحقیقی وھی عبارۃ عن منع الجمع والخلو بل لابد من وجود واحد منہما **قولہ** واما قولہ ولست بالاکثر سوال وجواب وھو ان الجمع بین الاثنین لیس بممتنع کما فی قولہ ولست بالاکثر منہم حصی وانما العزۃ للتکاثر اجاب بما تری **قولہ** ویجوز ان یقال فیہ اشارۃ الی معلومیۃ المفضل علیہ فی اللہ اکبر **قولہ** ای احدہما زیادۃ موصوفۃ المقصودۃ اہ جواب سوال وھو ان قولہ احدہما مبتدأ وقولہ ان تقصد بہ الزیادۃ باعتبار ان الناصبۃ مؤلۃ بالمصدر خبرہ والاصل فیہ الحمل علی المبتدأ وھہنا لا یصح الحمل لان معنی اسم التفضیل لیس قصد الزیادۃ فقط اجاب بقولہ زیادۃ موصوف حاصلہ ان الامر کما قلت لکن عبارۃ المصنف محمولۃ علی المسامحۃ یعنی ان الخبر ھو زیادۃ مضافۃ الی موصوف **قولہ** داخلا فیہ جواب سوال وھو ان بین قولہ واذا اضیف اہ وبین قولہ ان یکون بعضہا منہا تناقض لان المفہوم من الاول عدم دخول الموصوف فی مضاف الیہ والمفہوم من الثانی دخولہ فیہ اجاب بما تری حاصلہ ان دخولہ بحسب المفہوم العام وخروجہ بحسب الارادۃ **قولہ** ای ثانی معنییہ زیادۃ اہ جواب سوال المثل ما مر فی المعنی الاول **قولہ** ای لتوضیح اسم التفضیل اہ کما فی قولہ نبینا علیہ السلام افضل قریش **قولہ** وتخصیصہ مثل قولہ فلان اعلم بغداد **قولہ** فی کون المفضل علیہ متعلق بقولہ بیانہ افعل من **قولہ** فی کونہ معرفۃ ولکن ھذہ معرفۃ باللام وتعریفا لنوح الاول بالاضافۃ **قولہ** احمر فانہ اذا کان مستعملا بمن بان تقول فلان احمر من عمرو صار اسم التفضیل وان لم یکن مستعملا بمن صار افعل الصفۃ **قولہ** الرفع بالفاعلیۃ جواب سوال وھو ان اسم التفضیل قد یعلم فی الظاہر ای فی الظرف والحال والتمیز النصب کما فی قولہ زید احسن منک الیوم راکبا اجاب بقولہ الرفع بالفاعلیۃ **قولہ** بقرینۃ الاستثناء وھو قولہ الا اذا کان صفۃ لشئ **قولہ** ما یوھم ای اسم یوھم **قولہ** ذلک ای النصب **قولہ** ولانہ لما کان اہ انما صار اسم التفضیل بمن اصلا من سائر الاقسام لذکر المفضل علیہ فیہ بخلاف المضاف لانہ یحتمل المعنیین المذکورین واما واما المعرف باللام فظاہر **قولہ** سببیا جواب سوال وھو ان الصفۃ عبارۃ عن القائم بالمعنی واحسن مثلا ما رایت رجلا احسن فی عینہ الکحل منہ فی عین زید لیس بقائم بالرجل بل ھو قائم بالکحل اجاب بقولہ سببیا حاصلہ ان المراد بالوصف ھو الوصف السببی وھو عبارۃ عما یکون جاریا علی الشئ وقائما بشئ آخر **قولہ** معتمد علیہ جواب سوال وھو ان اسم التفضیل کما یعمل اذا کان صفۃ للشئ کذلک یعمل اذا کان خبرا عنہ او حالا عنہ مثال الخبر قولہ زید احسن فی عینہ الکحل منہ فی عین زید ومثال الحال قولہ رایت رجلا احسن فی عینہ الکحل منہ فی عین زید فینبغی ان یذکرھا ایضا اجاب بقولہ معتمد علیہ حاصلہ ان المراد بالشئ ھو المعتمد علیہ بان یقع اسم التفضیل بعد ما لہ او خبرا عنہ او حالا عنہ **قولہ** ای باعتبار تقیدہ بغیرہ حاصلہ ان الکحل فی المثال المذکور اذا صار مقیدا بعین الرجل صار مفضلا وباعتبار تقیدہ بعین زید صار مفضلا علیہ **قولہ** والکحل مسبب فی جعل الکحل مسببا مسامحۃ بل مسبب ھو حسن الکحل وھو سبب حسن عین

الرجل او زید **قوله** لیحصل له اه متعلق بقوله فی اللفظ ثابت الشیٔ **قوله** ویحصل له مظهر متعلق بقوله وفی المعنی لسببه **قوله** کالصفة المشبهة لانها تعمل فی متعلق الصاحب لان الوجه فی قوله زید حسن وجهه من متعلقات زید بخلاف اسم الفاعل فانه یعمل فی المظهر سواء کان ذلک المظهر من متعلقات الصاحب او لا کعمرو فی قوله زید ضارب عمرو فانه لیس من متعلقات زید ؎
قوله وکذا کل افعل اه جواب سوال وهو ان الدلیل اخص من المدعی لان الضمیر فی قوله لانه راجع الی احسن فی المدعی فی مطلق اسم التفضیل اجاب بقوله وکذا کل افعل فی المواد الاخری فی التراکیب الاخر حاصله ان الدلیل عام ایضا لان المراد باحسن هو میزانه اعنی به افعل والمراد بحسن هو فعل
قوله اذا استولی النفی ای ورد **قوله** مقام المدح لان المقصود هو مدح حسن کحل عین زید علی حسن کحل عین الرجل وبالمساوات یفوت المقصود فبالضرورة تعین الدونیة ای دونیة حسن کحل عین الرجل عن حسن کحل عین زید **قوله** وثانیهما اه هذا المعنی یحتمل المعنیین ایضا الاول بینه الشارح بقوله ان یجعل اه وثانیهما بقوله ولا یبعد ان یقصد اه **قوله** لا یلائم المدح لان نفی الزیادة یستلزم المساواة فبضرورة انتفاء المساواة یستلزم ثبوت الدونیة **قوله** والزیادة بطریق الاولی جواب سوال وهو انه ینبغی ان یثبت بعده بعد انتفاء المساواة الزیادة لا الدونیة کما هو المتبادر اجاب بقوله والزیادة بطریق الاولی **قوله** لما اقتضاه المقام لان اثبات الزیادة یاباه مقام المدح قیل علیه ان انتفاء الزیادة قد ثبتت بالعرف کما ذکرته الآن بقوله وثانیهما ان یجعل احسن قبل تسلیط النفی علیه لا بانتفاء المساواة قلنا ان الزیادة علی نوعین احدهما ما کان مدلولا تضمنیا لاسم التفضیل والآخر ما کان محتملا لاسم التفضیل لانتفاء المساواة کالدونیة فالمراد بالاول هو الاول وبالثانی هو الثانی فلا یرد ذلک الاعتراض بانه لا یتصور نفی الزیادة بالطریق الاولی **قوله** عرفا یعنی ان هذا التجرید عرفی کما یصح فی العرف تجرید سائر الالفاظ عن بعض المعنی کما فی قوله تعالی اَسْرٰی بِعَبْدِهٖ لَیْلًا **قوله** دون حسن کحل عین زید قیل ان هذا مخالف لما فهم من المتن لان المفهوم منه ان الکحل المقید بعین الرجل مفضل وباعتبار تقیده بعین زید مفضل علیه والمفهوم من هذا الشرح بعکس ذلک قلنا انه لا مخالفة بینهما لان المصنف نظر الی ظاهر اللفظ والشارح نظر الی الحقیقة والواقع **قوله** مختلفین بالذات لان المفضل هو الاب والمفضل علیه هو زید **قوله** مع انهم لو رفعوا جواب سوال وهو انه ینبغی ان یصیر رفع المظهر بالابتداء ورفع اسم التفضیل بالخبریة قدم علیه باعتبار انه عامل فیه اجاب بما تری **قوله** ای ما عمل فیه جواب سوال وهو انهم لو لم یرفعوا یلزم الفصل بین العامل والمعمول بالمعمول فیه ایضا لان المعمول لاسم التفضیل هو نفس الاعراب للکحل والمعمول فیه هو نفسه وکذا فی منه فی غیر ذلک اجاب بقوله ای ما عمل فیه حاصله ان المراد بالمعمول هو المعمول فیه **قوله** من حیث انه اسم التفضیل جواب سوال وهو انه لا نسلم انه یلزم الفصل بینهما بالاجنبی لان الکحل من معمولات اسم التفضیل باعتبار اتحاد عاملهما وهو الابتداء اجاب بقوله من حیث انه اه **قوله** ؎

ولو قدم جواب سوال وهو انه اذا قدم قوله منه فی عین زید علی الکحل ینبغی ان یصیر الکحل مرفوعا بالابتداء لا باسم التفضیل مع ان الامر هناك علی العکس ایضا اجاب بقوله ولو قدم الخ **قوله** ولکن فی معناه تعقید رکیك والمراد بالتعقید لرکیك هو لزوم تقدیم المفضل علیه علی المفضل والامر فی اسم التفضیل بالعکس **قوله** وکذا لو قیل سوالا وجوابا مثل ما مر الآن **قوله** من الکحل فی هذا وضع المظهر موضع المضمر لان قوله من الکحل تعبیر من قوله منه فی قوله منه فی عین زید **قوله** هو اه هذا من قبیل وضع المضمر مقام المظهر هو قول الکحل فی قوله ما رایت رجلا احسن فی عینه الکحل **قوله** مع انهما جوابا اخر عن ذلك السوال **قوله** مسئلة الکحل و المراد بمسئلة الکحل هو المعنی المذکور فی المتن والمراد بالشرائط هو ما ذکره المص بقوله الا اذا کان صفة لشئ وهو فی المعنی اه والمراد بما عبر به عنها هو نفس المثال **قوله** بعبارة اخصر اه مثاله ما ذکره المص فیما بعده **قوله** وعلی ترتیب عطف علی قوله ان یعبر عنها **قوله** غیر ترتیبه مثاله قوله ما رایت کعین احسن فیها الکحل **قوله** وینتقل عطف علی قوله ان ینبه **قوله** ما انشده ای قاله **قوله** وعلی کل تقدیر جواب سوال وهو انه علی تقدیر دفع لفظ العین یوهم الواهم حسن کحل اخر اجاب بما تری **قوله** وتقدیره ای تفسیر قول المص ومعناه **قوله** اوتقول معناه ای معنی قول المص والفرق بین المعنیین فی الاول تفضیل عین زید علی عین الرجل فی اصل التکحیل یعنی ان فی عین زید تکحل لیس فی عین الرجل وفی الثانی التفضیل فی الاحسنیة یعنی ان الحسن فی عین زید ازید علی حسن فی عین الرجل **قوله** وانما جازت هذه الصورة فیه اشارة الی اعتراض ای جاز اعمال احسن فی الکحل بالفاعلیة فی هذه الصورة ولم یرفعوا الکحل بالابتدائیة وان لم یکن فیهما فصل **قوله** لانها فرع الاولی جواب عنه **قوله** لازم من التفضیلیة جواب اخر **قوله** منصوب جواب سوال وهو ان المثل مفعول مطلق لقوله قلت ومثل هذا المفعول المطلق غیر جائز لان معنی قلت مشتمل علی القول لا علی المثل اجاب بما تری **قوله** بما تل جواب سوال وهو ان الاصل ان یکون صفة الشئ محمولا علیه وههنا لا یصح لان القول لیس بمثل اجاب بما تری **قوله** وترك موصوف فیه اشارة الی الاعتراض **قوله** لانه فی مقام بیان الاختصار جواب عنه ای ترك المص موصوف احسن وهو عین الرجل فی المثال المذکور وهو قوله کعین زید احسن فیها **قوله** ای اتیان ثانیة وانما زاد اتیان لان معنی قوله اتوه مشتمل علی الاتیان لا علی التائیة **قوله** مصدریة وصار بمعنی وقایة الله **قوله** ولو عبرت بالعبارة الاولی والمراد بالعبارة الاولی هو قوله ما رایت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید **قوله** بالعبارة الثانیة ای مثل عبارة الثانیة وهو قوله احسن فی عینه الکحل من عین زید **قوله** ای کلمة جواب سوالین الاول ان المبتدا والخبر اذا کان معرفتین لا بد من ضمیر الفصل بینهما والثانی ان کلمة ما للعموم فحینئذ ینقض علی مجموع ما فی قوله ضرب زید فانه من قبیل ما ذکرته فی التعریف مع انه لا یسمی بالفعل بل یسمی بالجملة اجاب عنهما بقوله ای کلمة ما حاصل الدفع الاول ان کلمة ما ههنا موصوفة لا موصولة وحاصل

ای جاز اعمال احسن فی الکحل (السوال والجواب)

تمام شد بحمد الله تعالی کتاب المرفوعات ١٤٣١

النافع الثانی ان المراد بکلمۃ ما ھو الکلمۃ واما مجموع ذلک فجملۃ قولہ دلت لما فسر کلمۃ ما بکلمۃ
احتاج الی تفسیرہ لبدلت لیطابق الضمیر بالمرجع فی التانیث قولہ کائن فیہ اشارۃ الی ان فی
نفسہ ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفۃ للمعنی و فیہ رد علی بعض النحاۃ لانہم قالوا ان فی نفسہ
ظرف لغو متعلق بدل و وجہ الرد علیہم انہ لو کان کذلک یلزم اجعل کلمۃ فی بمعنی الباء لان کلمۃ فی لاتقع
صلۃ لکلمۃ دل وجعلہا بمعنی الباء مجاز غیر مشہور وارتکابہ فی التعریفات شنیع و فی جرہ رد علی
بعض اخر لانہم قالوا ان فی نفسہ ظرف مستقر باعتبار المتعلق وھو کائنا حالا عن المعنی و وجہ الرد
علیہم انہ لو کان کذلک یلزم تقیید العامل وھو دل والاصل ھھنا ھو الاطلاق لا التقیید لیتناول الجنس
فیدخل فیہ الاسم والحرف قولہ ای فی نفس ما دل جواب سوال وھو ان الضمیر فی نفسہ لایخلو اما ان
یرجع الی الکلمۃ او الی ما دل او الی المعنی فعلی الاول و الثانی لایطابق الضمیر المرجع فی التذکیر والتانیث
فی صورۃ ارجاعہ الی الکلمۃ و فی الافراد والتثنیۃ فی صورۃ ارجاعہ الی ما دل وایضا ان الظرف لایکون الا
زمانا او مکانا والکلمۃ او ما دل لیست بواحد منہما وایضا لم یکن المفصل علی نھج الاجمال لان فی الاجمال رجوع
الضمیر الی الکلمۃ لا الی ما دل وعلی الثالث یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ و ایضا ان المعنی لیس بزمان و لا مکان و الظرف
لایخلو عن احد منہما وایضا لایصیر المفصل علی نھج المجمل لان فی المجمل ارجاع الضمیر الی الکلمۃ و ھھنا
الی المعنی اجاب الشارح بقولہ ای فی نفس ما دل حاصلہ ان الضمیر راجع الی ما دل وھو مذکر فیخ اندفع
الاعتراض الاول و بقی الثالث وھو ان ما دل لیس بزمان و لا مکان فکیف یکون فاجاب عنہ بقولہ و
المراد بکون المعنی فی نفسہ الاستقلال بالمفھومیۃ ملحوظا فی حد ذاتہ حاصلہ ان کلمۃ فی لیست
للظرفیۃ بل صرف ھھنا عن معنی الظرفیۃ الی مجرد الاعتبار کما یقال الدار فی نفسہ حکمہا کذا ای
باعتبار نفسہا حکمہا کذا لا باعتبار غیرھا من المنافع یعنی ان الکلمۃ دلت علی معنی بنفسہ من غیر
حاجۃ الی انضمام کلمۃ الاخری الیہا لاستقلالہا بالمفھومیۃ و بقی الثانی وھو انہ لو رجع الضمیر الی
ما دل یلزم ارجاع المفرد الی التثنیۃ والرابع وھو انہ لایصیر المفصل علی نھج المجمل ای علی طریقتہ
لان فی وجہ الحصر ارجاع الضمیر الی الکلمۃ اجاب عنہما بقولہ یعنی الکلمۃ حاصلہ ان ھھنا رجع الضمیر
الی مجموع ما دل وھو عبارۃ عن الکلمۃ فیخ لایرد قولہ و یمکن جواب اخر عن اصل السوال یعنی ان
الضمیر راجع الی المعنی لکن کلمۃ فی لیست للظرفیۃ بل للاعتبار یعنی کون المعنی معتبرا فی نفسہ
لاستقلالہ بالمفھومیۃ فیخ اندفع الاعتراضین الاولین و بقی الثالث وھو عدم المطابقۃ بین
المفصل والمجمل اجاب بقولہ فمرجع کون المعنی اہ قولہ لکن المطابق جواب سوال وھو انہ لما کان
ارجاع الضمیر الی کل واحد من ما دل والمعنی صحیحا فلم ذکر الثانی بلفظ یمکن اجاب بقولہ لکن المطابقۃ
اہ حاصلہ انہ لایحصل المطابقۃ بارجاع ضمیر نفسہ الی المعنی بحسب الظاھر ان کان مال الکلمۃ والمعنی الی
امر واحد وھو الاستقلال بالمفھومیۃ لان ضمیر فی نفسہا فی وجہ حصر الکلمۃ یرجع الی الکلمۃ و ھھنا

من حیث انہا مشتملۃ علی منازل و بیوت او قریبۃ الی السوق او الحمام او المسجد الجامع او غیرھا

الی المعنی **قوله** اعلم ان الفعل اه جواب سوال وهو انه لانسلم ان معنی الفعل مستقل بالمفهومية لان
المعنی المطابقی للفعل هو الحدث والنسبة والزمان والنسبة غیر مستقل کانہ الة لملاحظة طرفیها
وهو المسند والمسند الیه واما الزمان والحدث فمستقلان اما الدال علی الحدث فهو المادة وعلی الزمان
الهیئة وعلی الفاعل ایض والمرکب من المستقل وغیر المستقل غیر المستقل لان النتیجة تابعة للاخس
الارذل وایضا ان اتصاف المعنی بقوله مقترن باحد الازمنة غیر جائز للزوم اقتران الزمان بالزمان
اجاب عن الاول بقوله فالمراد بالمعنی اه وعن الثانی بقوله لما وصف اه حاصل الجواب ان المراد با
لمعنی هو الحدث فقط فح لایردان **قوله** الی فاعل ما قیل فاعل ما عبارة عن الفاعل المبهم ای الفاعل الغیر
المعلوم فح یلزم ارتکاب المجاز فی جمیع مواد استعمال الفعل لان الفعل فی جمیع المواد لایکون الا مسند الی
الظاهر نحو ضرب زید قلنا المراد بفاعل ما هو الفاعل المعین علی وجه العموم یعنی ان الفعل یجئ الی المعین
سواء کان ذلک الفاعل المعین نحو زیدا وعمرو او غیرهما **قوله** وضعا جواب سوال وهو ان هذا التعریف
لایصیر مانعا عن دخول الغیر حیث صدق علی اسماء الافعال لان معناها مقترن باحد الازمنة الثلثة
مع انها لاتسمی بالافعال وایض لایصیر جامعا لافراده حیث لایصیر صادقا علی الافعال المنسلخة
عن الزمان فان معانیها غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة مع انها تسمی بالافعال اجاب عنهما بقوله
وضعا حاصله ان المراد بالاقتران الاقتران بحسب الوضع فح خرج عنه اسماء الافعال لان معانیها غیر
مقترن بحسب الوضع وان صارت مقترنة بحسب الاستعمال ودخل فیه الافعال المنسلخة لان معانیها با
لعکس عن معنی اسماء الافعال **قوله** فی الفهم جواب سوال وهو ان هذا التعریف لایصیر مانعا عن
دخول الغیر حیث صدق علی المصدر کالضرب لان معناه مقترن بحسب الوقوع لان الضرب لایکون
الا فی زمان اجاب بقوله فی الفهم **قوله** عن لفظ الدال جواب سوال وهو انه ینقض علی نحو ضارب
امس فان معناه مقترن باحد الازمنة الثلثة فی الفهم مع انه لایسمی بالفعل اجاب بقوله عن لفظ
الدال وافهام الزمان هناک لیس من لفظ الضارب بل من الامس **قوله** اما منقولة وفی هذه
العبارة قلب فصار تقدیره لان جمیعها منقولة اما عن المصادر فح لایرد ان جمیعها لیست بمنقولة
عن المصادر بل بعضها عنها وبعضها عن الظروف نحو امامک زید وبعضها عن الجار والمجرور نحو
علیک زید **قوله** ویصدق جواب سوال وهو ان هذا التعریف لایصیر صادقا علی المضارع
لان معناه مقترن بالزمانین لاشتراکها بین الحال والاستقبال اجاب عنه بالجوابین الاول
بقوله لوجود الاحد فی الاثنین والثانی بقوله ولانه مقترن **قوله** الی الحال کما اذا قلت قد رکب
الامیر یعنی کان رکوبه قریبا الی زمان الحال **قوله** او لتقلیل اه کما اذا دخلت علی المضارع او تحقیقه
کما اذا دخلت علی الماضی **قوله** اذ دنحو اه جواب سوال وهو انه کما ان لحوق تاء فعلت مختص
بالفعل فتاء اکرمت واستخرجت ایض مختص به اجاب بما ترے **قوله** ای فعل جواب سوالین
الاول انه اذا کان المبتدأ والخبر معرفتین لابد من ضمیر الفصل بینهما والثانی ان

بحث الماضی

هذا التعريف لايصير مانعا عن دخول الغير حيث صدق على الامس اجاب عنهما بقوله اى فعل **قوله** بحسب اصل الوضع جواب سوال وهو ان هذا التعريف لايصير مانعا عن دخول الغير حيث صدق على المضارع المجزوم بلم وايضا لايصير جامعا الافراده حيث لايصير صادقا على نحو ان ضربت ضربت اجاب عنهما بقوله بحسب اصل الوضع ودلالة المضارع المجزوم بلم على ذلك بعارض لم واما دلالة الثانية على المستقبل فبعارض حرف الشرط **قوله** الحاضر جواب سوال وهو انه ينقض على نحو ضرب زيد فى الامس فانه ماض مع انه لايدل على زمان قبل زمانك لان جميع الازمنة من وقت التولد الى وقت الموت زمانك اجاب بقوله الحاضر **قوله** الذى انت فيه جواب سوال وهو انه لما كان المراد بالزمان المضاف الى ضمير المخاطب زمان حاضر وهو عبارة عن اليوم والليل فانه المتبادر لان كل واحد منهما حاضر فى الفهم فلا يكون التعريف جامعا الافراده حيث لايصدق التعريف على نحو ضرب فى ضرب زيد والحال ان الضرب صدر عن زيد فى وقت الضحى واخبر عنه شخص فى وقت العصر او المغرب بقوله ضرب زيد مع انه ماضى وايضا لما كان المراد بالزمان هو زمان الحال لايصح اضافته الى كاف الخطاب لانه ليس للمخاطب اجاب بقوله الذى انت فيه حاصله ان اضافته الى ضمير المخاطب لادنى الملابسة وهى الظرفية **قوله** قبلية جواب سوال وهو ان القبل ظرف زمان باعتبار المتعلق اعنى به ثابت صفة للزمان وهذا الاتصاف غير جائز للزوم كون الزمان من الزمانيات اى من الامور الواقعة فى الزمان وانه باطل على ما قرر فى موضعه ولايصح ان يقال فى الاعتراض فيلزم ان يكون للزمان زمان فيلزم ظرفية الشئ لنفسه انه محال اذ هى ليست بلازمة قطعا كما لايخفى اجاب بقوله قبلية حاصله ان معنى قبل مركب من الزمان والتقدم والمراد به ههنا هو نفس التقدم لا الزمان لتجرده عنه **قوله** ذاتية اه جواب سوال وهو ان على تقدير تجرده عن الزمان يلزم ظرفية الزمان للزمان ايضا لان ذلك الزمان انما يكون قبل زمانك اذا وجد فى زمان قبل زمانك اجاب بقوله ذاتية حاصله ان قبل على نوعين احدهما ذاتية والاخرى زمانية وما ذكرناه انما شرط فى الزمانية والمراد ههنا الذاتية **قوله** الذى هو الاصل وانما كان السكون اصلا فى البناء لان البناء ضد الاعراب والسكون ضد الحركة فلما اعتبر الحركة فى الاعراب اعتبر السكون فى البناء لضرورة التقابل **قوله** افعل جواب سوالين الاول انه اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين لابد من ضمير الفصل بينهما وههنا لم يوجد والثانى انه ينقض على نحو يزيد يشكر فانهما فى الاصل افعال واما بعد علميتهما فالتعريف صادق عليهما مع انهما لايسمى بالمضارع اجاب عنهما بقوله اى فعل **قوله** باحد حروف نايت به احترز عن نحو ضرب فانه وان كان مشتركا بين السير والفعل والبيان والتقسيم لكن لم يوجد فيه احد حروف نايت **قوله** فى اوائله جواب سوال وهو انه ينقض على نحو ضربت وضربنا وضربا ويسّر فان حروف نايت موجودة فيها مع انها لاتسمى بالمضارع اجاب بقوله فى اوائله **قوله** يعنى الحروف جواب سوال وهو ان اضافة الحروف الى نايت غير جائز لانها جمع الحرف والحرف هو اللفظ واللفظ اثر قائم بالمؤثر وهو المتلفظ لا بناء

بحث المضارع

كما فى قوله تعالى واذا ضربتم فى الارض ۱۲ م

اجاب بقولہ یعنی الحروف حاصلہ ان ھذہ الاضافۃ لادنی الملابسۃ وھو ان یکون فی نایت جمع ھذہ الحروف او السوال بطریق اخر وھو ان اضافۃ الحروف الی نایت غیر جائز لان الاصل فی الاضافۃ اللامیۃ تفید الاختصاص وھو ھھنا لایصح لان الحروف کما تکون لنایت کذلک لاتین والثانی اجاب بقولہ یعنی الحروف حاصلہ ان الاضافۃ لمجرد النسبۃ لا لزیادۃ النسبۃ کما فی علم الفقہ وابواب قولہ وھذہ المشابھۃ فیہ اشارۃ الی ان قولہ لوقوعہ متعلق بقولہ اشبہ قولہ علی الصحیح اعلم ان الاصح مقابل للصحیح وھو مقابل للغلط وانما فسر قولہ مشترکا بقولہ بین زمان الحال والاستقبال وقید بقولہ علی الصحیح الرد علی المذھبین الاخرین حیث ذھب البعض منھم الی ان المضارع حقیقۃ فی الحال ومجاز فی الاستقبال وذھب البعض منھم الی ان المضارع حقیقۃ فی الاستقبال ومجاز فی الحال ولابد لکل مذھب من الدلیل اما الدلیل للاول فلان الحال موجود والاستقبال معدوم والموجود اشرف من المعدوم واما الدلیل للثانی فلان الاستقبال موقوف علیہ للامور المتوقعۃ کما فی قولہ ان دخلت الدار فانت طالق والموقوف علیہ اصل من غیر الموقوف علیہ اما الدلیل للثالث فلانہ یتحقق فی المضارع امارۃ المشترک کتخصیصہ بالسین او سوف للاستقبال وبلام الابتداء للحال وکذلک بالآن والغد کما تخصص سائر المشترکات بالقرائن ووجہ الرد علی المذھبین الاولین بانھما غلطان لانہ لو کان حقیقۃ فی الحال فینا قض بالغد فی قولہ زید یعقل غدا لانہ یفھم من یعقل زمان الحال ویفھم من قولہ غدا زمان الاستقبال ولو قید قولہ یعقل بقولہ الآن فیستدرک قولہ الآن لانہ یفھم من یعقل انہ حقیقۃ فی الحال ولو کان حقیقۃ فی الاستقبال فیستدرک قولہ غدا فی قولہ زید یعقل غدا لانہ یفھم من قولہ یعقل انہ حقیقۃ فی الحال ولو قید بقولہ الآن فیقال زید یعقل الآن فینا قض لانہ یفھم من یعقل الاستقبال ویفھم من قولہ الآن زمان الحال فالتناقض والاستدراک ظاھر فی المذھبین قولہ یعنی الاستقبال تفسیر لقولہ بواحد لان السین وسوف انما ھو لتخصیص الاستقبال لا الحال قولہ وانما عرف جواب سوال وھو انہ ینبغی للمصنف ان یعرف المضارع بالزمان کالماضی اجاب بما ترے حاصلہ ان تعریف المضارع بالمشابھۃ لیس الا لمحض الاشعار علی مناسبۃ المعنی الاصطلاحی واللغوی قولہ کلا الشبھین ای الاسم والمضارع قولہ من ضرع واحد المراد بہ ھھنا ھو وجہ التشبیہ اعنی بہ الاشتراک والتخصیص قولہ فالھمزۃ للمتکلم جواب سوال وھو انہ ینقض علی نحو نصر واکرم ویئس ویسر وتضارب وتکرمو تدحرج فان احد حروف نایت موجودۃ فی ھذہ المذکورات مع انھا لاتسمی بالمضارع اجاب بقولہ ای الھمزۃ حاصلہ ان المراد بالھمزۃ لیس مطلق الھمزۃ بل التی کانت للمتکلم ولیست ھمزۃ اکرم للتکلم وھکذا البواقی قولہ وکانھما جواب سوال وھو انہ ما وجہ تخصیص الھمزۃ بالمتکلم مفردا والنون لما اذا کان مع غیرہ اجاب بما ترے قولہ ای حال کون جواب سوال وھو ان قولہ غیبۃ حال عن المؤنث والمؤنثین والاصل فی الحال ان یکون محمولا علی ذی الحال وھھنا لایصح الحمل لان

المؤنث والمؤنثين ليسا بغيبة اجاب عنه بالجوابين الاول بقوله غايات حاصله ان غيبة مصيبت
مبنى للفاعل والثانى بقوله وذوى غيبة حاصله ان العبارة محمولة على حذف الموصوف وتقدير السوال
بوجه آخر وهو ان الغيبة صفة والمؤنث والمؤنثات ذات ففيه حمل الصفة على الذات وهو باطل
كما لا يخفى فاجاب بما ترى ففيه حمل الذات مع الصفة على الذات وهو جائز **قوله** لانه وان لم يصر
جواب سوال وهو ان بدلية النكرة من المعرفة غير جائز اجاب عنه بالجوابين الاول بقوله لانه وان
لم يصر اه والثانى بقوله او بالنصب اه **قوله** اى فيما كان ماضيه على اربعة احرف جواب سوال و
هو ان المراد بالرباعى لا يخلو اما ان يراد به الرباعى المجرد او المطلق من المجرد والمزيد فيه فعلى الاول
يبطل الحكم الثانى وهو قوله مفتوحة فيما سواه حيث ينقض على نحو يكرم فان حرف المضارعة
مضمومة فيه مع انه ليس من الرباعى المجرد وعلى الثانى يبطل الحكمين اما الثانى فبما ذكرته الآن واما
الاول وهو قوله مضمومة فى الرباعى فلانه ينقض على نحو تدحرج واحرنجم واقشعر فان حرف
المضارعة فى كلها مفتوحة مع انها من قبيل الرباعى المزيد فيه اجاب بما ترى **قوله** ولما كان جواب
سوال وهو ان تعلق قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد بقوله ولا يعرب من الفعل غيره غير جائز
لانه يفهم منه انه اذا اتصل به نون التاكيد صار معربا والامر ليس كذلك اجاب بما ترى **قوله** هو
عند النحاة جواب سوال وهو انه ينقض على نحو يقول فانه مضارع مرفوع بالضمة مع انه ليس
بصحيح اجاب بما ترى **قوله** حال كونه اه جواب سوال وهو ان قوله لفظا حال عن الضمة والفتحة و
حالية عنهما غير جائز لعدم صحة الحمل اجاب بقوله حال كونه الضمة والفتحة لفظيتين حاصله ان العبارة
مبنى على حذف ياء النسبة **قوله** فى حالة الرفع جواب سوال وهو ان الواو فى قوله وحذفها للجمع
فيلزم توارد الاعرابين المختلفين على كلمة واحدة اجاب بقوله فى حالة الرفع **قوله** وهو
الرفع وانما كان الرفع اسبق اعراب الاسم لانه اثر الفاعل وهو اسبق من سائر المعمولات بالتقديم
الى الفعل كما ذكره المص فى اول المرفوعات بقوله والاصل ان يلى الفعل واما كونه اقوى من النصب
فظاهر **قوله** الذى يضرب اه لان الاسم لا يقع صلة الذى **قوله** وفى نحو سيقوم لان السين وسوف
من خواص الفعل فلا يصح دخولهما على الاسم **قوله** نحو كاد زيد يقوم لان الشرط فى خبره
ان يكون فعلا مضارعا ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه **قوله** وفى
نحو يقوم الزيدان لانه لا يجوز قائم الزيدان لان لفظ الزيدان لا يجعل فاعل اسم الفاعل ولا
يجعل مبتدأ لعدم الاعتماد على الصاحب او الهمزة او ما النافية ولعدم المطابقة بين المبتدأ و
الخبر فى الافراد والتثنية **قوله** ويكفينا جواب سوال وهو ان الاصل فى كل شئ اذا وقع موقع
الغير فله حكم الغير وههنا ليس كذلك لان اعراب يقوم بالحركة واعراب قائمان بالحرف او
طريق السوال بوجه آخر وهو ان العامل فى الزيدان فى يقوم الزيدان فعل مضارع والعامل فى الزيدان
فى قائم الزيدان هو الابتداء وهو عامل معنوى وهما مختلفان بالذات باللفظية و

والمعنویۃ فکیف یقوم قائمان فی قائمان الزیدان مقام یقوم فی یقوم الزیدان اجاب بقوله ویکفینا وقوعہ موقع الاسم **قوله** فی حکم السین یعنی ان سوف وان کانت کلمۃ اخری ولیس من اجزای الکلمۃ لکنہا صارت فی حکم السین لمشابہۃ بینہما لان کل واحد منہما للاستقبال **قوله** ملفوظۃ جواب سوال وھو ان قوله وبان مقدرۃ وحاصل الجواب ان قوله وبان مقدرۃ لیس بمستدرک لان المراد بان ھی الملفوظۃ فوھم الواھم ان المضارع ینصب بان الملفوظۃ لا المقدرۃ لان الملفوظۃ اصل والحال انہ ینصب بھما فلدفع ھذا الوھم زاد قوله وبان مقدرۃ کذا فھم من عبدالرحمن **قوله** فی ای شیٔ حذفت الیاء الثانیۃ وبقی الیاء الاول فصارت ایش **قوله** اذان حذفت الھمزۃ ونقلت حرکتہا الی الذال فصارت اذن **قوله** لام کی سمیت بلام کی لتضمنہا معناہ وھو سببیۃ الاولی للثانی **قوله** ھی اللام عبارۃ سمیت بلام الجحود لان الجحود ماخوذ من الجحد ھو النفی وھذا اللام لما دخلت علی خبر کان النفی صار لتاکید النفی **قوله** التی ینصب بھا المضارع جواب سوال وھو ان مبتدأ والمثال خبرہ وابتدائیتہ لا یصح باعتبار انہا حرف والمبتدأ لا یکون الا اسما اجاب بقوله التی ینصب حاصله انہ اسم لما وقع فی الترکیب **قوله** کلمۃ جواب سوال وھو ان ان مبتداء والمخففۃ خبرہ وابتدائیتہ غیر جائز باعتبار انہا حرف اجاب بقوله کلمۃ حاصله ان ان ھھنا ارید بہ لفظ وکل لفظ اذا ارید بہ لفظ صار علما وھو من قبیل الاسم **قوله** تقع بعد العلم فیہ اشارۃ الی بیان القاعدۃ فی ان الناصبۃ والمخففۃ من المثقلۃ لانہما متحدان من حیث الصورۃ لا یمیز احدھما من الاخرا وجواب عن السوال الوارد علی قوله ینصب بان الملفوظۃ **قوله** اذا لم یکن اہ جواب سوال وھو ان الظن علم ایضا فح یلزم بین ھذا وبین قوله تقع بعد الظن ففیہا الوجہان تناقض ظاھر اجاب بما تری حاصله ان المراد بالعلم ھھنا الذی لم یکن بمعنی الظن لان العام اذا قوبل بالخاص یراد بہ ماسوی ذلک الخاص **قوله** اف اہ فیہ اشارۃ الی ان المخففۃ صفۃ للموصوف المحذوف وھو ان قیل علیہ ان کلمۃ ھی ضمیر الفصل بین المبتدأ والخبر وضمیر الفصل لا یفید الا حصر المسند فی المسند الیہ فح صار ذکر قوله ولیست ھذہ فیما بعدہ مستدرکا لاتحاد مفادھما **قلنا** ان مفادھما متغائر لان مفاد ضمیر الفصل ھو الحصر المطلق ومفاد ما بعدہ ھو الحصر الاضافی یعنی ان الواقعۃ بعد العلم قد یکون مخففۃ وقد یکون زائدۃ فح لا یرد **قوله** لن ابرح الارض ای لن ابرح من ارض المصر ھذہ مقولۃ ابن یعقوب علیہ السلام **قوله** نفیا مؤکدا لا مؤبدا اہ فیہ رد علی المعتزلۃ لانہم قالوا ان لن ینفی نفی المؤبد فلذلک قالوا فی قوله تعالی لن ترانی ان رؤیۃ اللہ تعالی غیر ممکن وجوابہ ماذکرہ الشارح بقوله والا یلزم اہ **قوله** التی ینتصب اہ جواب سوال مثل ما مر فی قوله فان مثلا اہ **قوله** لم یکن ما بعدھا جواب سوال وھو انہ ینقض علی نحو انا اذن احسن الیک فان ما بعدھا لیس بمعتمد علی ما قبلہا لبعدہ عنہا مع انہ مرفوع ولم یکن منصوبا اجاب بقوله لم یکن ما بعدھا معمولا لما قبلہا وھھنا تفسیرین

مستدرک لان ان شاملۃ للملفوظۃ والمقدرۃ فلا حاجۃ الی قوله وبان المقدرۃ ص

الاول ای لم یکن مابعدها متمما لما قبلها بالخبریۃ والثانی ای لم یکن مابعدها معمولا لعامل ما قبلها بان
یکون عاملهما واحدا وهذین التفسیرین لیسا بموجودین فی نحو ذلک المثال لان الضمیر مبتدأ والمضاف
خبره وعاملهما واحد هو الابتداء فلا یردان فی قوله انا اذا احسن الیک ایضا لم یعتمد مابعدها علی ما قبلها
بان یکون معمولا لما قبلها اذ اذا احسن فی المثال المذکور لم یکن معمولا لما قبلها وهو انا بل کان معمولا لعامل
ماقبلها وهو الابتداء حاصله ان قوله معمولا اما علی حذف المضاف تقدیره لعامله **قوله** لمن یحدثک اذن
اظنک کاذبا لان زمان الاحداث والظن متحد فح فات شرط الاستقبال **قوله** کما اشرنا الیه بقوله التی
ینصب بها المضارع یعنی ان اذا فی قوله اذ لم یعتمد ظرف زمان بدلا من المتعلق ومتعلقه هو الانتصاب
المفهوم الملحوظ من معنی اذن **قوله** علی طریق تمثیلات وهی جعل ان مبتدأ ولفظ المثال خبره وهکذا
فی اذن وان **قوله** جائز ان جواب سوال وهو ان قوله الوجهان جزاء لقوله اذا وقعت وهو لیس
بجملۃ فکیف یصح جزائیۃ لکلمۃ اذا اجاب بقوله جائز ان **قوله** التی ینتصب جواب سوال وهو ان کی
حرف فکیف یصح ابتدائیته للمثال اجاب بما تری **قوله** التی جواب سوال المثال امر الان **قال** مستقبلا
بالنظر الی ما قبلها یعنی یکون وقوع مابعدها عقیبا عن وقوع ماقبلها وانما شرط الاستقبال لیتحقق
معنی ان لانها علم للاستقبال لانها للطمع والرجاء وهما لا یجیئان الا فی المستقبل **قوله** ای حال کون
حتی فیه اشارۃ الی ان قوله بمعنی کی ظرف مستقر باعتبار المتعلق حال عن الضمیر فی کان وانما شرط ان یکون
بمعنی کی اوالی لیتاکد الاستقبال لان المسبب وانتهاء الغایۃ لا یکونان الا بعد السبب والابتداء **قوله**
لانتهاء الغایۃ قیل علیه ان حتی لانتهاء الغایۃ ایضا فح لا حاجۃ الی جعل حتی بمعنی الی تامل **قوله** الی زمان
التکلم ایضا لان الدخول فی الجنۃ لا یقع الا فی دار الاخرۃ والتکلم بهذا الکلام انما هو فی دار الدنیا
قوله فکانک کنت یعنی کانک کنت فرضت فی الامس لسیر ودخولک فی البلد فی زمان واحد ثم
نقلته فی هذا الیوم ذلک الفرض والتقدیر بدون التغییر **قوله** عند هذه الارادۃ فیه اشارۃ
الی ان قوله کانت حرف ابتداء جزاء لقوله فان اردت **قوله** وان فات الاتصال اللفظی فالاتصال
اللفظی فی حتی اذا صار عاطفۃ هو احتیاجها الی المعطوف علیه واذا صارت حرف الجار هو
احتیاجها الی المتعلق **قوله** حتی لا یرجونه فان قیل ان عدم الرجاء لیس فی الحقیقۃ الا مستقبلا با
لنظر الی ماقبلها وهو المرض فینبغی ان یکون منصوبا بان المقدرۃ لا مرفوعا **قلنا** نعم لکن لیس المراد
بحالیۃ الفعل ههنا حالیته باعتبار الحقیقۃ والواقع بل باعتبار قصد المتکلم واعتباره کما اشار الیه المص
بقوله ان اردت وایضا فهم من قول الشارح فانه قصد به نفی الرجاء فان قیل فعلی هذا لا حاجۃ الی
قوله تحقیقا او حکایۃ قلنا ذکرهما للعموم والشمول یعنی قصد حالیۃ الفعل قد یکون بطریق التحقیق
وقد یکون بطریق الحکایۃ **قوله** قولک جواب سوال وهو ان قوله فی حرف جار لا یکون مدخولها
الا اسما وههنا مرکب اجاب بما تری **قوله** وقت جواب سوال وهو ان قوله فی الناقصۃ ظرف لقوله امتنع
وهذه الظرفیۃ غیر جائز لان الظرف لا یکون الا زمانا او مکانا ولفظ الناقصۃ لیس بواحد منهما

اجاب بما ترے **قوله** حصول جواب سوال وهوان اضافة الوقت الى كان غير جائز لان الوقت لا يضاف
الا الى الاعراض اجاب بما ترے **قوله** كان فيه اشارة الى ان قوله لنا قصة صفة للموصوف المحذوف **قوله**
بلا خبر فبالضرورة صارت حتى حرف جارة متعلقها خبر كان الناقصة **قوله** وهو محال فبالضرورة
صارت حتى الحرف الجارة ولا يشترط فيها سببية ما قبلها لما بعدها **قوله** وقت جواب سوال مثل ما
مر الان **قوله** جاز جواب سوال وهوان قولهم وايهم عطف على كان سيرى اه فصار المعنى وجاز
في التامة ايهم سار حتى يدخلها وهذه العطفية غير جائزة لعدم وجود كان في الثاني فاجاب بما ترے
قوله التى ينتصب جواب سوال وهوان لام كى حرف فكيف يصح ابتدائيته للمثل اجاب بما ترے
قوله او معنى اه لان قوله لم يكن مضارع لكن صار ماضيا بعارض هولم **قوله** فكيف يصح
الحمل فان قيل ان الحمل انما لا يصير صحيحا اذا كان في الكلام ايجاب وههنا سلب قلنا ان الحمل السلبى غير
مقصود لا يصح صدوره عن غير الله او ولى الله **قوله** مشروط فيه اشارة الى ان قوله بشرطين ظرف
مستقر باعتبار المتعلق خبر المبتدأ المحذوف وهو قوله فتقدير ان **قوله** احد الاشياء الستة فيه اشارة
الى ان العطف مقدم على الربط فلذلك لم يذكر المصنف ادوات الحصر **قوله** المستدعى جوابا بيان
المناسبة يعنى ان الانشاء كالنهى مثلا يستدعى الجواب كذلك ايضا فلذلك يصير في معناه **قوله**
واما نحو اه جواب سوال وهوانه ينتقض على نحو فاستريحا في قولك سأترك منزلى لبنى تميم + و
الحق بالحجاز فاستريحا + فانه منصوب مع ان تقديم احد الاشياء الستة قبلها غير موجود اجاب بقوله
فمحمول على ضرورة الشعر يعنى لرعاية الوزن والالف فيه للاشباع **قوله** اى مصاحبة امجواب سوال
وهوان الواو ليس الا للجمعية فكيف يتصور شرطية الجمعية او لان الواو موضوع للجمعية فلا حاجة
الى الاشتراط بان يكون للجمعية اجاب بقوله اى مصاحبة اه المصاحبة عبارة عن وجود الشيئين
فى مكان احد فى زمان واحد **قوله** اى مما ثلا الواقع جواب سوال وهوان ما قبل الواو
ليس الا ما قبل الفاء فح صار تشبيه الشئ بنفسه اجاب بما ترے حاصله ان ما قبل الواو ههنا
معنون بعنوان الواقع وكذلك ما قبل الفاء فالواقع قبل الواو مغائر عن الواقع قبل الفاء
قوله عن الواقع قبل الفاء فح لا يستلزم تشبيه الشئ بنفسه لكن التشبيه بينهما ان يكون قبل كل
واحد منهما احد الاشياء الستة المذكورة **قوله** بمعنى الى او الا اه جواب سوال وهوانه يلزم من
تقدير ان بعد حتى او بمعنى الى ان او الا ان تكرار ان كما ترے اجاب بقوله بمعنى الى او الا حاصله
ان الشرط ههنا هو حتى او بمعنى الى او الا بدون ان المذكورة فى المتن فهو عبارة عن ان المقدرة
لكن الحاجة الى ذكرها تنبيها على ان او انما ينصب المضارع بعدها بتقدير ان بعدها بشرط
ان تكون او بمعنى الى او الا اذ لا يجئ او بمعنى الى او الا الا ان يكون بعد الى او الا ان مقدرة **قوله**
اى الحروف العاطفة جواب سوال وهوان المراد بالعاطفة ههنا هو المطلقة سواء كانت من الحروف
العاطفة المذكورة او لا فح صار فيما بين كلامى المصنف تناقض من حيث الاشتراط لانه يفهم من الكلام

الاول ان الشرط فی انتصاب المضارع بعد الفاء ان یکون ما قبلها سببا لما بعدها وان یکون الواحد من
الاشیاء الستة المذکورة مقدما علیها ویفهم من هذا ان الشرط فی انتصاب المضارع بعدها ان یکون
المعطوف علیه اسما صریحا لاغیر اجاب بقوله ای الحرف العاطفة الی قوله اذا کانت منها حاصله ان المراد
ههنا العاطفة اعم مما ذکر وغیره ولکن المراد بالعاطفة المذکورة ههنا مالم یکن الشروط المذکورة موجودة
فیها فح لابد لانتصاب المضارع بعدها بتقدیر ان یکون المعطوف علیه اسما صریحا کالشتم فی قوله یعجبنی
ضربک زیدا وتشتم فالشتم عطف علی الاسم الصریح وهو الضرب قوله وظاهر ان هذا ۱ه اعتراض
وقوله علی التقدیر الاول بیان لقوله اقرب بحسب المعنی وحاصل الاعتراض ان قوله و
العاطفة لایخلو اما ان یکون مجرورا معطوفا علی حتی فی قوله وبان المقدرة بعد حتی او مرفوعا
معطوفا علی اول المعدودات الناصبة بتقدیر ان وهو قوله حتی اذا کان مستقبلا وعلی اخرها
وهو قوله او بشرط معنی الی ان او الا ان فالاول باطل للبعد بین المعطوف والمعطوف علیه
بحسب اللفظ وایضا لابد ان یذکرها مرتین مرة فی الاجمال ومرة فی التفصیل کسائر العاطفة یعنی
الفاء والواو ولام کی ولام الجحود وحتی واو وان کان الثانی فهو لایخلو اما ان یکون اعم
مما ذکر وغیره او مختص به فعلی الاول یلزم فی التفصیل ذکر مالم یکن فی الاجمال وهو لیس من داب
الفصحاء وعلی الثانی یلزم تخصیص الحکم به ولیس فی الواقع مخصوص به لان انتصاب المضارع بتقدیر
ان یجیء بعد ثم ایضا الا ان یقال ان مختارنا ههنا الجر لکن العاطفة بتقدیر ان علی قسمین بعضها ما
یکون ممتازا عن البعض فی الشرط کالعاطفة المذکورة وبعضها یکون مشترکا فی الشرط مثل هذه
العاطفة لانها مشترکة فی کون المعطوف علیه اسما صریحا ففی الاول لابد من ذکرها مرتین
مرة فی الاجمال للضبط ومرة فی التفصیل لبیان الشرائط واما الثانی فیکفی ذکرها مرة واحدة
قوله واما الواو والفاء واو والمراد بهذا الواو والفاء واو ومایکون بعضها ممتازا عن بعضها الاخر
کالمذکورات والمراد بالعاطفة المذکورة فی المتن مایکون شرطها ذکر المعطوف علیه اسما صریحا فح لاتناقض
بین الشرح والمتن قوله فی صورة ۱ه جواب سوال وهو ان ظرفیة قوله فی اللام لقوله یجب معه لا ۱ه باطل
للزوم ظرفیة الشیء لنفسه اجاب بما تری حاصله ان العبارة علی حذف المضافین الصورة والدخول قوله
لئلا یعلم الاولی لام کی والثانی لام لا قوله واعلم جواب سوال وهو ان حصر تقدیر ان فی المذکورات باطل
لانها تقدر فی غیرها ایضا کما فی تسمع فی قوله تسمع بالمعیدی ۱ه اجاب بقوله واعلم حاصله ان الحصر فی
المذکورات انما هو فی ان العاملة وههنا غیر عاملة قوله تسمع بالمعیدی خیر من ان تراه فقوله
المعیدی اسم الشاعر واخره وتعرف قدره اذا انفتح فاه + اللبید والمعید کلاهما شاعران سبب ورودها ان
الناس وصفوا اللبید بحسن اشعاره فلما ظفر علیه والداء وجهه کریها یعنی رای وجهه غیر حسن فقال اللبید
لنفسه تسمع بالمعیدی خیر من ان تراه فقال المعید تعرف قدره اذا انفتح فاه اصله فوه بالواو لانه فاعل الفتح و
انما عدل من الواو الی الالف لرعایة السجع بقوله تراه قوله او مع عطفا مع الشذوذ جواب سوال وهو انه ینقض علی

الاول

احضر فی نحو الا ایہا اللائمی احضر الوغی وان اشہد اللذات ہل انت مخلدی فان ان المقدرۃ قد عملت
فیہ مع انہ لیس من قبیل المذکورات حاصل الجواب انہا شاذ لیست بقیاس فلذلک لم یذکرہا وسبب
ورود ہذا الشعر ان اقرباء الشاعر قد طعن علیہ انک جبنت من الحرب ثم یوم وقع المحاربۃ فیہ بین
اقربائہ وبین الناس فقال لاقربائہ فی حین المحاربۃ الا ایہا اہ الوغی عبارۃ عن المحاربۃ و
اللذات عنہا ایضا سمی المحاربۃ باللذات لمدح نفسہ یعنی ان المحاربۃ فی حقی لذت وقولہ مخلد
ای انت مقلب عن الحرب **قولہ** معنی جواب سوال وہو ان صیغۃ النہی عبارۃ عن قولہ لاتضرب
مثلا وباستعمال لا فی النہی یلزم اجتماع اللامین وہو مستکرہ اجاب بقولہ معناہ حاصلہ ان المراد
بالنہی لیس صیغتہ بل معناہ وہو الترک **قولہ** فعلا واحدا الدفع ما قیل انہ ما وجہ تقدیم ہذہ
الجوازم علی کلم المجازات فدفعہ بما تری **قولہ** ای کلمات الشرط والجزاء جواب سوال وہو ان
کلم المجازات عبارۃ عن جعل کون الشئ جزاء الشئ آخر وہذہ الکلمات کما یجعل جزاءً کذلک
یجعل شرطا ولم یتعرض لہ لم یقل کلمات الشرط والجزاء اجاب بما تری حاصلہ ان کلم المجازات عبارۃ
عنہما **قولہ** فاذ وحیث اہ لدفع ما قیل انہ ما وجہ زیادۃ کلمۃ ما فیہما **قولہ** وہما تجزمان اہ لدفع
ما قیل انہ لم یتعرض لاین ما ومتی ما بزیادۃ ما فیہما کما فی الاولین **قولہ** وجواز حذف الفعل قیل
علیہ ہذا مخالف لما ذکرہ فیما اضمر عاملہ فی شرح قولہ وبعد حرف النفی بقولہ ولا یقدر معمولہا
لضعفہا قلنا ان ذلک محمول بطریق الوجوب یعنی ان تقدیر معمولہا بطریق الوجوب ممتنع وہذا
محمول علی الجواز فح لا تناقض ولا تخالف **قولہ** شارفت اہ ای قربتہا والقرینۃ ہہنا قربہ الی
المدینۃ **قولہ** فاصلۃ قویۃ حاصلہ ان لما اربعۃ احرف فح صار فاصلا قویا بین حرف الشرط و
معمولہا بخلاف لم **قولہ** واجب لدفع ما قیل ان الجزاء لا یکون الا جملۃ وقولہ فالجزم مفرد **قولہ**
ففیہ جواب سوال وہو ان قولہ فالوجہان مفرد لا جملۃ فکیف یصیر جزاء لقولہ وانکان اجاب بقولہ
ففیہ حاصلہ ان لفظ الوجہان فاعل للظرف المحذوف **قولہ** اتم مثال الجزاء بحذف الیاء **قولہ** آتیہ
مثال لعدم الجزم **قولہ** المحقق واشار الی بیان المحقق بقولہ لا یستقیم ان یکون للشرط تاثیر فیہ لان قد
لتقریب الماضی الی الحال **قولہ** لان ادات الشرط اہ دلیل الاتیان **قولہ** واثرت اہ دلیل الترک
یعنی ان المضارع قبل دخول حروف الشرط مشترک بین الحال والاستقبال وبعد دخولہا مختص با
لاستقبال فکان تاثیرہا من جہۃ موجودۃ فیہ **قولہ** التی تجزم جواب سوال مثلا مر فی لن وان
قولہ مقدرۃ فیہ اشارۃ الی ان قولہ بعد الامر ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر لان **قولہ**
اذا کان المضارع ای المضارع المذکورۃ لا المضارع المستفاد من الامر مثلا **قولہ** فیمن قرء
مرفوعا وعند البعض مجزوم فصار المعنی ان تہب یرثنی **قولہ** رائدہم ای رئیسہم **قولہ**
ادسوا ای استقاموا فی الحرب **قولہ** نزالوا لہا ای نحارب بہم **قولہ** فکل حتف ای موت **قولہ**
یجری ای یجئ **قولہ** بمقدار ای باجلہ **قولہ** وکان المراد جواب سوال وہو ان المثال مبتداء

مضاف وقوله الامر مضاف اليه فى قوله صيغة يطلب خبره وحمل هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لانه ليس بمثال بل الامر هو عين امر اجاب بما ترى **قوله** وفى بعض الشروح جواب سوال وهو انه لما كان المراد بالمثال الصيغة ينبغى ان يذكر لفظ الامر لان الاصل الايجاز والاختصار اجاب بما ترى **قوله** من الافعال نحو اضرب **قوله** فى معنى المصدر يعنى فرمودن کارے **قوله** وفى الصورة جواب سوال وهو ان الامر مبنى عند البصريين والمجزوم معرب بالجزم فكيف يتصور جعل حكمه حكم المجزوم اجاب بما ترى حاصله ان جعل حكمه حكم المجزوم ليس باعتبار الحقيقة كما توهمت بل باعتبار الصورة يعنى من حيث السكون فى الصحيح وسقوط نون الاعراب اه **قوله** اى مثل جواب سوال وهو انه يفهم من كلام المص قيام الحكم الواحد بالمحلين المختلفين وهو باطل اجاب بقوله اى مثل حكم المضارع **قوله** ما فيه اللام يعنى الامر مشابه بالمجزوم باللام نحو ليضرب لان كل واحد منهما للطلب فاعطى حكمه له فى الاسكان والسقوط **قوله** والمراد بالرباعى جواب سوال وهو انه ينتقض على نحو احرنجم فان الهمزة فيه مكسورة مع انه من قبيل الرباعى المزيد فيه اجاب بما ترى **قوله** ليتوصل فيه اشارة الى وجه التسمية **قوله** فانه اذا قيل فى اقتلا اقتل بفتح التاء هذه العبارة ليست بمطابقة للمدعى لان المدعى انما فتح الهمزة وكسرها لا التاء لكن وقع هناك السهو من قلم الناسخ وليست فى نسخة الشارح التى عند صاحب الغفور **قوله** بالماضى الرباعى يعنى من باب الافعال **قوله** مقطوعة لذلك بعينه اه فللقطع معنيين احدهما القطع من صيغة المتكلم فحينئذ صار اللام فى قوله لذلك للتعليل وذا للاشارة الى قوله لاجتماع الهمزتين والثانى القطع من الاسقاط فى الله وفيه صار اللاشارة الى قوله لانها اصل **قوله** اى فعل المفعول جواب سوال وهو ان المراد من كلمة ما لا يخلو اما ان يراد به المفعول او الفعل فعلى الاول لا يصح اضافة الفاعل الى ضميره فى قوله فاعله لان الفاعل انما هو للفعل لا للمفعول وعلى الثانى لا يصح اضافة الفعل الى كلمة ما للزوم اضافة الشئ الى نفسه اجاب عن الاول بقوله فعل المفعول وههنا الفاعل اليه وعن الثانى بقوله ولا يبعد ان يراد اه **قوله** لم يذكر فاعله جواب سوالين الاول انه يفهم من قوله لم يسم ان لا يكون له فاعل اصلا ويفهم من قوله ما حذف فاعله ان له فاعل لكن حذف فكان بينهما تناقض والثانى ان باب يسمى يتعدى الى المفعولين فالمفعول الاول ههنا هو لفظ الفاعل والثانى غير موجود اجاب عنهما بقوله لم يذكر يعنى ان قوله لم يسم بمعنى لم يذكر وهو يتعدى الى مفعول واحد فلا يرد ان **قوله** واقيم المفعول مقامه جواب سوال وهو ان حذف الفاعل بدون اقامة المفعول غير جائز اجاب بما ترى **قوله** لان معناه غريب وهو اسناده الى المفعول والاصل انما هو الاسناد الى الفاعل **قوله** لخروج الضمة بيانا وزن غريب **قوله** لئلا يرد حاصل الاعتراض ان نحو طوى ودوى من اللفيف من قبيل معتل العين مع انه لا يجوز فيهما طِىَ ودِىَ مثل قيل **قوله** قيل اعتراض على الجواب المذكور حاصله انه ينتقض على نحو عود وصيد فانهما معتل العين فقط مع انه لا يجوز فيهما عيد وصيل فالاصوب فى اخراج طوى ودوى ان يقال ان المراد من معتل العين ما يكون عينه منقلبة الفاء مثل قال وباع فلا يرد الاعتراض من

على نحو طوى وروى وعوى وصيد جميعا قلنا لاحاجة الى هذين القيدين لا الى المذكور ولا الى هذا لان
المص ذكر لفظ المعتل وهو صيغة اسم المفعول معناه ما يجئ فى عين كلمة اعلال وليس كل واحد منهما من
هذا القبيل **قوله** وانما خص معتل العين ولم يذكر معتل الفاء واللام هذا اعتراض وقوله لزيادة غموض
واختلاف جواب عنه **قوله** وبتبعه ذكر اه جواب سوال وهو انه فعلى هذا لا حاجة الى ذكر المضارع
المجهول من معتل العين لعدم الغموض والخفاء والاختلاف نحو يقال ويباع فيما بعد اجاب بقوله و
بتبعه اه حاصله ان ذكره تبعا لما فيه من معتل العين **قوله** ان تنحو اى تميل **قوله** بكسرة الفاء اه
الباء للتعدية **قوله** قليلا متعلق بهما اى بقوله ان تنحو وبقوله فتميل الياء الساكنة **قوله** حالة
الوقف كما اذا كان فى اخر الكلمة كسرة فح لابد من الاشمام فيها حالة الوقف وهو ان تضم
الشفتين فقط **قوله** باب لماضى المجهول من معتل اه لدفع ما قيل ان اضافة الباب الى القيد
واختيرت لا يخلو اما ان يكون لامية او ظرفية او بيانية **قوله** حقيقة كما فى يقاد ويختار **قوله** او
حكما كما فى يباع وغيره **قوله** من الفعل جواب سوال وهو ان كل واحد من المتعدى وغيره قسم من الفعل
والاصل ان يكون قسم الشئ اخص مطلق منه مندرج تحته كالانسان بالنسبة الى الحيوان وههنا
اخص من وجه لانه قد يوجد المتعدى ولا يوجد الفعل كالضارب مثلا وبالعكس نحو ذهبت وقد
يوجدان نحو ضربت اجاب بقوله من الفعل حاصله انهما ليس من قسمى الفعل بل هما قيدان للقسم
فصار الفعل على نوعين الفعل المتعدى والفعل الغير المتعدى فح لا يرد فهم المراد بفهم المعنى **قوله**
اى امر غير الفاعل جواب سوال وهو انه ينقض على ذهب وقام فان فهمه موقوف على المتعلق كما
نفا علم مع انه لا يسمى بالمتعدى اجاب بما ترى **قوله** فان كل فعل اه بيان لقوله اى امر غير الفاعل
قوله والغاية هى المفعول له وهيئة الفاعل المراد به الحال **قوله** ثانيهما غير الاول جواب سوال
وهو ان ذكر علم بعد اعطى مستدرك لان ايضاح المثل بالواحد يكون اتم اجاب بقوله ثانيهما غير الاول
وفى الثانى ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه وان كانا متغائرين لفظا نحو علمت عمروا فاضلا و
اذا زيدت الالف فى اوله زيد فيه من حيث المفهوم فح مست الحاجة الى ذكر الثانى **قوله**
المفعول الاول لان علمت فى علمت عمروا فاضلا اذا زيدت الالف فى اوله قلت اعلمت زيدا
عمروا فاضلا **قوله** للعلم العلم ثبت فى الظن ايض لكن المراد ههنا اليقين بذكره فى مقابلة الظن
قوله من حيث الاخبار جواب سوال وهو ان زيد قائم فى نحو علمت ان زيدا قائما جملة خبرية
محتملة للصدق والكذب فى الحقيقة وباختصاصها بالعلم والظن انتفى هذا الاحتمال اجاب بما ترى حاصله
ان احتمالها لذلك انما هو بحسب الحقيقة ومرادنا باختصاصها بالعلم والظن انما هو بحسب الاخبار
فح لا يرد **قوله** ناشئة فيها اشارة الى ان قوله عنه ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر لقوله هى **قوله**
من الظن والعلم تفسير لكلمة ما **قوله** على قراءة لا يحسبن بالياء واما على قراءة لا تحسبن با
لتاء للخطاب فح لا حذف لان المفعول الاول هو كلمة الذى **قوله** المنقوطة اى للوضوح

قوله بنقطتین ای بحرفین قوله فی قول الشاعر سبب وروده ان رجلا قال للامیر ان لفلان مال کثیر فقال صاحبه بعد شعر لا تَخِلْنَا عَلٰی غَرَائِکَ اِنَّا طَالَمَا قَدْ وَشٰی بِنَا الْاَعْدَاءُ قوله طالما ای مضی وما مصدریۃ فصار المعنی وشی الاعداء بنا قوله وشی بمعنی غیبت کردن قوله جائز عین هو المفعول الثانی والاول هو النون القرینۃ علی حذفه هو ذکر الفعل من افعال القلوب قوله مسموعه صادقا والقرینۃ علی حذفهما هو ذکر یخال بعد یسمع قوله ابطال عملها یعنی ان المراد من الالغاء هو ابطال عملها لا ابطال فی نفسها قوله بین مفعولها جواب سوال وهو ان جواز الالغاء ینبئی عن جواز الاعمال والامر لیس کذلک لان الالغاء واجب فیما اذا توسطت بین الفعل ومرفوعه بین معمولان غیرها کما ذکر الشارح فیما بعد اجاب بما ترے قوله فی معنی الظرف لیحصل ربطها بما قبلها قوله مصحوبها ای من خولها قوله وتعلیقها الخ تفسیر لِتَعَلَّقَ یعنی ان المراد من التعلیق هو وجوب ابطال عملها الفظاد ون معنی قوله متصلین جواب سوال وهو انه لم یختص جواز اجتماعهما بفعل من الافعال القلوب بل یجوز فی غیرها ایضا کما فی قوله ایاک ظلمت اجاب بقوله متصلین قوله وهما اجری جواب سوال وهو انه ینقض علی فقد تنی وعد متنی فانهما لیسا منهما مع ان اجتماعهما جائز اجاب بما ترے قوله وکذلک اجری جواب سوال وهو انه ینقض علی نحو دانی فانه من رؤیۃ البصریۃ مع انهما قد اجتمعا فیه الاول مستتر الثانی الیاء وایضا ینقض علی رای الحلمیۃ مثلا اَرَانِی فی قوله تعالی اِنِّی اَرَانِیْ اَعْصِرُ خَمْرًا اجاب عنهما بما ترے الحلمیۃ عبارۃ عن رؤیۃ ما فی المنام قوله للرماح جمع رمح قوله وریۃ بالفادسیۃ سپر قوله من عین یمین الخ کلمۃ عن للمجانب تقدیره من جانب یمین قوله وانما قیدنا بذلک ای بقوله قریب من معانیها الاول قوله لان لکل واحد معنا اخر لکنه لیس بقریب من معنیها الاول قوله ذی مجال وهو اسم لشئی اسود یکون علی عنق امراۃ او علی جنبها او یدها قوله ذاحسب اذا حساب قوله والوهم نوع من العلم جواب سوال وهو ان ظننت اذا صارت بمعنی اتهمت فی کیف تصیر التهمۃ قریبا من معنی علمت وهو العلم فاجاب بما ترے قوله وهو العلم جواب سوال وهو مثل ما مر الان قوله بنفس الشئ کالعلم علی نفس زید بدون قیامه واما العلم فهو عبارۃ عن العلم بنفس الشئ مع الحکم علیه کما اذا قلت زید قائم قوله بالحاسۃ یعنی انه من الحواس الخمسۃ وهذا ایضا جواب سوال المثل ما مر الان قوله ولما کان مراده جواب سوال وهو ان علمت کما یجئ بمعنی عرفت کذلک یجئ بمعنی مشقوق الشفۃ العلیاء و وجدت جدۃ یجئ بمعنی استغنیت استغناء و وجدت موجدۃ یجئ بمعنی غضبت غضبا و وجدت وجدا بمعنی حزنت حزنا فلم لم یتعرض المصنف لهذا المعنی اجاب بما ترے حاصله ان مراد المصنف بالمعنی الاخر ما یکون قریبا الی المعنی الاول وهذه المعانی لیست بقریبۃ الیه قوله لتقریر الفاعل علی صفته لان نحو کان زید قائما لتقریر زید وثبوته علی القیام قوله ای العمدۃ جواب سوال وهو ان نحو ضرب فی ضرب زید لتقریر زید علی الضرب فحینئذ صار التعریف صادقا علی الافعال التامۃ اجاب عنه بثلثۃ

بحث افعال الناقصۃ

اجوبۃ الاول بقولہ ای العمدۃ والثانی بقولہ ولو جعل والثالث بقولہ ولا یبعد **قولہ** جاءت فی قولہم الخ جواب سوال وھو ان صاحبتک لیست بناقصۃ لانہ مرکب الفعل لا یکون الا مفردا اجاب بقولہ جاءت ماصلہ ان عبارۃ المصنف محمولۃ علی المسامحۃ **قولہ** من الغرارۃ بالغین المعجمۃ عبارۃ عن الغفلۃ **قولہ** ارہفت معناہا بالفارسیۃ تیز کرد شمشیر خود را **قولہ** ھذہ الافعال ای افعالہ الماضیات المذکورات من نحو کان وصار الی اخرہا **قولہ** وماکان نحوھن من المشتقات عنہا کالمضارع واسم الفاعل والمفعول وغیرہا من المصدر **قولہ** المرکب من المبتدأ والخبر جواب سوال وھو انہ ینقض علی نحو اقائم الزیدان فانہ جملۃ اسمیۃ مع ان دخول ھذہ الافعال علیہ غیر جائز لعدم صلاحیۃ الزیدان خبرا لہا لان الالف فیہ علامۃ الرفع حاصل الجواب ان المراد من الجملۃ الاسمیۃ المبتدأ والخبر لا مطلقہا واما نحو الزیدان فی ذلک المثال فلیس بخبر للصفۃ الواقعۃ بعد الف الاستفہام بل ھو فاعل لہا سد مسد الخبر کما حققناہ فی المرفوعات **قولہ** منتقلا الیہ بصیغۃ اسم المفعول ھو الغنی فی نحو صار زید غنیا والمنتقل ھو زید والمنتقل فیہ ھو الفقر **قولہ** الجزء اشارۃ الی الموصوف المحذوف **قولہ** کائنۃ فیہ اشارۃ الی ان قولہ لثبوتہ ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفۃ لقولہ ناقصۃ **قولہ** ثبوتا جواب سوال وھو ان قولہ ماضیا مفعول مطلق لقولہ لثبوت وھذا غیر جائز لان معنی الثبوت مشتمل علی الثبوت لا علی الماضی مع ان کلاھما مصدران باعتبار ان ثبوت الاول بتاویلہ ان مع الفعل اجاب بقولہ ثبوتا یعنی ان قولہ ماضیا صفۃ لمفعول مطلق محذوف **قولہ** فی الزمان فیہ اشارۃ الی ان الماضی صفۃ للموصوف المحذوف وھو الزمان ثم الظرف مع المتعلق صفۃ الثبوت **قولہ** عطف جواب سوال وھو ان قولہ وبمعنی صار عطف علی الناقصۃ وھذا العطف غیر جائز لعدم صحۃ المقابلۃ لان نحو صار ناقصۃ ایضا اجاب بما ترے حاصلہ انہ عطف علی القسم ھو قولہ لثبوت خبرہا لا علی المقسم ھو قولہ وکان یکون ناقصۃ **قال الشارح** کقول الشاعر بتیہاء قفر والمطی کانہا ٭ قطاء الحزن قد کان فراخا بیوضہا ٭ فقولہ بتیہاء اسم المفازۃ الجار والمجرور متعلق بمررت قولہ قفر صفۃ بتیہاء معناہ الخالی عن الماء والکلاء وقولہ والمطی اسم مرکب کالفرس وغیرہ قولہ قطاء اسم للحمامۃ وقولہ الحزن عبارۃ عن المفازۃ السخینۃ وقولہ فراخا خبر کان ومعنی ھذا بالفارسیۃ من میگذشتم در بیابانیکہ خالی بود از آب وعلف ومرکبہا مایان نیز میرفتند مثل کبوترہائیکہ در بیابان کہ سخت میباشد وبجاے آنہا تخم بر آمیدہ باشد ودر مکان خود باشد **قولہ** صنفان تثنیۃ صنف **قولہ** شامۃ معناہ بالفارسیۃ تہمت کنندہ باشد **قولہ** بالذی ای بالفعل الذی **قولہ** کن فیکون ای ثبت فیثبت **قولہ** ویلحق جواب سوال وھو ان حصر الافعال الناقصۃ فی المذکورات باطل لان نحو آل ورجع واستحال وتحول وارتد من الافعال الناقصۃ ایضا اجاب بقولہ ویلحق بصار لان معانی کلہا ھو الانتقال **قولہ** فارتد ای صار **قولہ** یستحیل ای تغیر **قولہ** فیالک خطاب اللہ تعالی **قولہ** تحولن ای صرن **قولہ** ابو سا اشتد ومعنی ھذا

البیت میسر می گردانی آں نعمتہا کہ برمن سخت می باشد قوله الذ لولا علیها جواب سوال وهو ان نحو کان لاقتران مضمون الجملة بوضعها ایضا اجاب بماتری قوله بموادها جمع مادة والمادة فی اصبح هو الصبح وفی امسی هو المسیٰ وفی اضحی هو الضحی قوله من المحتقا ای بصار قوله من زیادة رد علی بعض النحاة قوله امر والمراد بالامر هو اجلس فی نحو اجلس ما دام زید جالسا قوله وجود جواب سوال وهو ان المراد من الکلام هو الکلام المذکور لفظا فہو ینقض علی نحو ما دام زید جالسا فی جواب قوله حتی اجلس فان الکلام فیہ هو اجلس غیر مذکور لفظا بل مذکور تقدیرا اجاب بقوله وجوده ما ان المراد من الکلام هو اعم من المذکور والمقدر قوله بخلاف الافعال اه نحو ما زال وغیره قوله لیس خلق الله مثله المراد هو الشریک قوله فان ارید اه اعتراض قوله نفی الضرورة عن جانبی وجوده وعدمه وهو تقدیم اخبارها بان ارید بالجواز الامکان الخاص قوله کم کان مالک اه ما الاسمها وکم خبرها قدم علیها لاقتضاء الصدارة قوله من جانب العدم اراده من الجواز الامکان العام قوله وح ای حین اذ اقید العبارة بذلک العبارة یجوز ان یکون التقدیم واجبا کما فی المثال المذکور وهو قوله کم کان مالک اجیب عنه انه لا حاجة الی هذه القیودات لان حکم العوارض معلوم لا حاجة الی بیانها وهو علی الاعتبار لها یعنی ان المراد بالجواز هو الامکان الخاص لکن لم یذکر القید المذکور لعدم الاحتیاج قوله ویخالف فیہ اشارة الی ان خلافا مفعول مطلق للفعل المحذوف الذی هو خبر المبتداء المحذوف قوله ثابتا فیہ اشارة الی ان لابن ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة لخلاف قوله واقعا ظاهره جواب سوال وهو انه کان من الواجب علی المص ان یجعل ما فی اولہ ما النافیة من قبیل المختلف فیہ لوقوع الخلاف فیهما من ابن کیسان اجاب بما تری قوله وبهذا اتی بقوله واقعا ظاهرا قوله ای فعل جواب سوال وهو ان المبتدا والخبر اذا کانا معرفتین لابد فیهما من ضمیر الفصل اجاب بما تری قوله ای للدلالة فیہ اشارة الی ان اللام فی قوله للدنو الخبر لیست صلة للوضع بل للغرض والدلالة قوله منصوب علی المصدریة یعنی انه مفعول مطلق للدنو قوله بتقدیر مضاف جواب سوال وهو ان الدنو مشتمل علی الدنو لا علی الرجاء فکیف یکون مفعولا مطلقا اجاب بما تری قوله دنو حصوله جواب سوال وهو ما مر الآن قوله ای دنو اخذ جواب سوال الظاهر قوله وشروع تفسیر اخذ قوله لا شراف الخبر ای لقرب الخبر قوله بالتصدی معناه بالفارسیة تیاری کردن کشراء اسباب الولیمة وغیره کوضع السرج علی الفرس للخروج قوله فطفق معنی کل واحد من عسی کاد وطفق هو القرب لکن الاول یستعمل فی الاول وهو دنو الخبر دنو رجاء والثانی فی الثانی وهو دنو الخبر دنو حصوله والثالث فی الثالث وهو دنو الخبر للفاعل دنو اخذ وشروع قوله حیث لا یجیٔ منه جواب سوال وهو انه لا نسلم انه غیر متصرف حیث یجیٔ منه التثنیة والجمع والمؤنث حیث قال عسی عسیا عسوا عست الی آخرها اجاب بما تری قوله فی الاغلب انما قید بذکر الاغلب لان الامر والنهی عنه من الانشائیات ایضا قوله بتقدیر مضاف جواب سوال ظاهر

قوله قارب متعدی یحتاج الی الفاعل والمفعول والانشاء لاذمی قوله بان یذکر مرفوع وھو قوله
ان یخرج قوله الاسم ھو الخروج قوله تشبیھا بکاد لان کل واحد منھما للقرب واسم کل واحد منھما
قد ذکر عقیبھما وخبرھا عقیب الاسم قوله عسی الھم ای الغم الذی امسیت فیہ یکون وراءہ
فرج قریب الھم عبارة عن الغم الذی یکون فی یوم الامس قوله قد کاد اول الشعر رسم عفا
من بعد ما قد انمحا قد کاد طول البلا من یمحا فقوله رسم عبارة من اثار البناء الخراب خبر
المبتدأ المحذوف فصار تقدیرہ ھذا وقوله عفا ای خربت وقوله انمحا معناه المحو والتخریب یعنی اثار البناء قد
خربت بعد تخریب رسم البناء وقوله کاد اسمھا الضمیر المستتر فیھما الراجع الی الرسم وقوله من طول
البلا ای من طول الخلق بالفارسیة کہنگی وقوله ان یمحا خبر لکاد معناه المحو والتخریب ایضا وسبب
ورود ھذا الشعر فرقة العاشق من المعشوق سنین ثم جاء الی بلدھا بعد التخریب فقال ھذا الشعر قوله
نفی مضمونھا مثل لم یضرب زید قوله الشعراء المراد بھا ابن شبرمة ذی الرمة ھو اسم للشاعر قوله
لم یکد اول الشعر ھذا اذا غیر الھجر المحبین لم یکد رسیس الھوا من حب میت یبرح فقوله
الھجر عبارة عن الفرقة واللام فیہ بدل من المضاف الیہ فصار تقدیرہ اذا غیر الھجر حب المحبین
یعنی ان الفرقة بین العاشق والمعشوق سبب نقصان العشق والمحبة والرسیس عبارة عن الغزل
ومعناه بالفارسیة تارھائی عشق وقوله یبرح ای یزول یعنی ان فراقی من المعشوق لیس بسبب
نقصان العشق کما فی سائر المحبین قوله وجعل یقول ای وجعل زید یقول قوله وضع تفسیر للتعریف
قوله ای فعل وضع الخ جواب سوال وھو انہ ینقض علی قوله لله درہ فارسا وعلی قوله واھا لہ فانھما
لا یسمیان بفعل التعجب مع ان التعریف صادق علیھما لان الاول للانشاء والتعجب فی حسن الخیریة
لزید والثانی الھلاکة لہ اجاب عنہ بقوله ای فعل وھما لیسا من الافعال اما الاول فظاھر واما الثانی
فلانہ صوت قوله وواھا لہ وھو عبارة عن الھلاکة قوله لکن ینقض الخ حاصلہ ان نحو قاتل
الله ولا شل فی قوله قاتله الله من شاعر ولا شل عشرہ من الافعال لانشاء المدح اما الاول
فللتعجب فی حسن اشعارہ واما الثانی فللتعجب فی حسن کتابتہ وخیاطتہ مع انھما لا یسمیان بافعال
التعجب قوله من شاعر تفسیر للضمیر فی قاتله الراجع الی زید مثلا قوله ولا شل الشلل
الیبوسة ومعناه بالفارسیة خشک قوله عشرہ عبارة عن الاصابع العشرة قوله ای الفعل
التعجب او لما وضع الخ فیہ اشارة الی ان الضمیر فی له اما راجع الی المعرف باعتبار ان الاصل ان کلما ورد
علیہ التعریف ورد علیہ التقسیم او الی التعریف للقرب قوله احدھما الخ جواب سوال وھو انہ
ینبغی ان یذکر ادوات الحصر اجاب بما ترے قوله الذی تضمنہ ترکیب الخ جواب سوالین
الاول ان ما فعلہ لیس بصیغة فعل التعجب باعتبار انہ وزن کسائر اوزان المفرد باعتبار انھا
قسم من الکلمة والاوزان لا یسمی بصیغة فعل التعجب والثانی ان صیغة الفعل لا یکون الا مفردا
باعتبار انھا قسم من الکلمة وصیغة ما افعله مرکب من کلمة ما وافعل

والضمیر اجاب بقولہ الذی تضمنہ ترکیب حاصل الجواب ان صیغۃ الفعل عبارۃ عن الصیغۃ التی تضمنہ
ترکیب ما افعلہ فح لا یرد **قولہ** ترکیبا افعل بہ جواب سوالین مثل ما مر الآن **قولہ** بشرط ان تکونا اہ جواب
سوال وھو ان کلمۃ ما والضمیر فی الاول والجار والمجرور فی الثانی لیست من افعال التعجب بل ھی فعل و فعل
فح لا حاجۃ الی ذکرھما اجاب بقولہ بشرط اہ حاصلہ نعم ذکرھما باعتبار انہا شرط لا فعال التعجب لا غیر **قولہ**
وقد شذ اہ جواب سوال وھو انہ ینقض علی نحو ما اشھی ما امقت فی قولھم ما اشھی الطعام وما امقت
الکذب فانہما من افعال التعجب مع انہما بینا للمفعول لان الاول للتعجب فی حسن طعم الطعام و الثانی
فی مبغوضیۃ الکذب فاجاب بقولہ وشذ اہ **قولہ** وجعل الممتنع اہ یعنی ان قولہ استخراجہ
مفعول لقولہ ما شذ **قولہ** الامثال جمع المثل معنا بالفارسیۃ مانند وانما جری مجری
الامثال لان کل واحد قد خرج عن موضع الاصلی للمثال لان الموضع الاصلی للمثال مثلہ
قولہ کما لا یتغیر الامثال فان ذکرھا لیست الا للدلالۃ علی القصۃ الغریبۃ وبتغیرھا لا تدل علیہا
قولہ من باب شر اھر ذا ناب وھو اھرار الکلب حین صعود الشیطان الی السماء ثم نقل عنہ
واستعمل فیما غلب الرجل الضعیف علی القوی والمعنی الاصلی لقولہ ما احسن زید احسن بہ ھو
ماذکرہ المصؒ بقولہ وما ابتداء عند سیبویہ الی قولہ ففیہ ضمیر فاعل ثم نقل عنہ وصار لانشاء
التعجب وجواب سوال وھو ان المبتدأ لا یکون الا معرفۃ فکیف یکون ما نکرۃ بمعنی شیئ مبتدأ اجاب
بقولہ من باب شر اھر ذا ناب حاصلہ انہ من قبیل النکرۃ المخصصۃ فذکر فیہ ما ذکر فی قولہ شر
اھر ذا ناب **قولہ** ای مبتدأ اہ جواب سوال وھو ان قولہ ما مبتدأ وقولہ ابتداء خبرہ والخبر
یکون محمولا علی المبتدأ وحمل ھذا الخبر علی المبتدأ غیر جائز لانہا لیست بابتداء اجاب عنہ بالجوابین
کما تری **قولہ** ای جعلہ ذا احسن فیہ اشارۃ الی ان الھمزۃ فی ما احسن للتعدیۃ لا للصیرورۃ
قولہ وما ادراک ما یوم الدین ای ای شیئ یوم الدین **قولہ** بمعنی صار فیہ اشارۃ الی ان الھمزۃ
للصیرورۃ **قولہ** ای مجرورہ اہ جواب سوال وھو ان الفاعل لا یکون الا مفردا والجار والمجرور مرکب اجاب
بقولہ ای مجرورہ وکذا قولہ و بہ مفعول جوابا وسوالا **قولہ** بمعنی صفہ بہ جواب سوال وھو انت لا
تقدر بجعل زید حسنا لانہ خاصۃ من خصائص اللہ سبحانہ وتعالی اللہ عما یقول الظالمون علوا کبیرا
اجاب بما تری **قولہ** یعنی افعال المشہورۃ جواب سوال وھو انہ ینقض علی نحو مدحتہ وذممتہ
فانہما لانشاء المدح والذم ولا یسمیان بافعال المدح والذم اجاب بما تری **قولہ** وھما فی
الاصل اہ جواب سوال وھو ان الافعال لیست الا ماضیا ومضارعا وامرا وھی علی اوزان مشہورۃ
وھما علی وزن لا یجیئ فعل من الافعال علیہ مع انہما من الافعال اجاب بما تری **قولہ** ھلم اہ
اسم فعل بمعنی ایت وبالفارسیۃ ھمچنین بیا **قولہ** جرا من جر یجر معناہ بالفارسیۃ کشیدن والمراد
ھہنا زیادۃ الاسم علی الاسم الآخر بان تقول نعم عین وجہ فرس غلام الرجل وھکذا اندد ہ
قولہ ای نعم شیئا ھی فالفاعل ھو الضمیر فی نعم وشیئا تمییزہ وضمیر ھی مخصوصہ **قولہ** ولم یجئ

بحث افعال المدح والذم

اہ جواب سوال وهو ان الجملة اذا وقعت خبرا لابد فيه من ضمير المبتدأ وههنا لم يوجد فاجاب بما ترى **قوله** يعني شرط صحته لا شرط ذاته **قوله** حقيقة او تاويلا اه جواب سوال وهو انه ينتقض على اسد في نحو نعم الرجل الاسد فانه مخصوص للفاعل مع انه ليس من جنس الرجل **اجاب** بقوله او تاويلا والاسد ههنا مؤول بالرجل الشجاع **قوله** مع افراد الفاعل فان قيل مطابقة المخصوص بالفاعل كما لا يوجد في الافراد والجمعية كذلك لا يوجد في الجنسية ايضا لان الذي من ذوي العقول والمثل من غيره قلم لم يتعرض الشارح الى هذا قلنا لجواز التوهم بان يراد بكلمة الذين المثل بعينه مبالغة وان كان تاويلا **قوله** بتقدير مثل الذين اه فح صار المثل الثاني مخصوصا للمثل الاول فان قيل فعلى هذا يلزم الاتحاد بين الفاعل والمخصوص قلنا المغائرة بينهما بحسب مغائرة المضاف اليه لان الاول مضاف الى القوم والثاني الى الذين **قوله** وحذف المخصوص لخ والقرينة على حذفه قوله تعالى مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرٰيةَ الاية فح لا يرد **قوله** قوله تعالى جواب سوال وهو ان اضافة المثل الى قوله نعم العبد غير جائز لانه مركب والمضاف اليه لا يكون الا مفردا اجاب بما ترى **قوله** نحن الخ بقرينة قوله تعالى والْاَرْضَ فَرَشْنٰهَا **قوله** في افادة الذم جواب سوال وهو ان ساء اجوف مهموز اللام وبئس مهموز العين فكيف يتصور اتحادهما مع الاخر فاجاب بما ترى **قوله** حسب لخ جواب سوال وهو ان حبذا ليس بفعل من افعال المدح بل مركب من الفاعل والمفعول اجاب بما ترى **قوله** او حب لخ وهذا على تقدير نقل حركة ياء الاولى الى الحاء بعد سلب حركتها **قوله** يجري الامثال في نقلها عن المواضع الاصلية لان حبذا في حبذا زيد في الاصل فعل خاص معلوم نقل عنه صار لانشاء المدح **قوله** على الوجهين المذكورين فان قيل فعلى تقدير الوجه الاول بان جعل حبذا خبرا وزيد مبتدأ لابد فيها من العائد وهو لم يوجد في مثل قوله حبذا زيد قلنا بان اسم الاشارة قائم مقام العائد لانه بمنزلة لام التعريف لان كليهما للتعريف **قوله** ما في حبذا العبارة محمولة على المسامحة يعني حب في حبذا **قوله** اي كلمة الخ جواب عن اسولة ثلاثة الاول ان كلمة ما للعموم فح لا يصير تعريف الحرف مانعا عن دخول الغير حيث دخل فيه قد ضرب فان هذا التركيب يدل على غيرها باعتبار دلالة الفعل على النسبة مع انه لا يكون حرفا لان الحرف قسم من الكلمة وقد ضرب ليس بكلمة بل هو مركب والثاني ان كلمة ما لما كانت للعموم فح ينتقض التعريف على من المنقوشة مثلا على الجدار فان التعريف صادق عليها مع انها لا يسمى بالحرف والثالث ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين لابد من ضمير الفصل بينهما وههنا لم يوجد اجاب عنها بقوله اي كلمة حاصله ان كلمة ما ههنا مؤول بكلمة فاذا فسر بكلمة اندفع الاول والثاني لان قد ضرب ليست بكلمة لان الكلمة مفردة وهي مركبة ومن المنقوشة ايضا ليست بكلمة لعدم تصور التلفظ عليها الا ان بعض العلماء قد ضعفوا هذا السوال قالوا ان من المنقوشة تدل على معنى مستقل بالمفهومية فح لا يصير داخلا في الحد ولا في المحدود واما تفسير الشارح كلمة ما بالكلمة فليس لدفع الاعتراض بل للحمل على اخوية وهو الاسم والفعل يعني ان الشارح لما فسر

کلمۃ بافی اول الاسم والفعل بالکلمۃ کما تری فسرھا فی اول بحث الحرف بھا ایض حملا علیھما والمسافی بالنکرۃ اندفع الثالث والقرینۃ علی ان المراد بالکلمۃ الکلمۃ النکرۃ وقوع لفظ ما فی موضع الخبر **قولہ** دلت اہ ھذا تفسیر لمطابقۃ الضمیر بالمرجع **قولہ** حاصلہ اہ فیہ اشارۃ الی ان فی غیرہ ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفۃ المعنی **قولہ** متعقلا بالنسبۃ الیہ جواب سوال وھوان بین کلامی المص تناقض لانہ یفہم من قولہ دل علی معنی ان ھذا المعنی انماھو معنی لکلمۃ ماکان القاعدۃ انہ اذا انسب المعنی الی الکلمۃ بواسطۃ فی تفید مدلولیۃ المعنی کذلک الکلمۃ ومن قولہ فی غیرہ یفہم ان ھذا المعنی انما معناہ للغیر لان الاصل ان المعنی اذا انسب الی الغیر بواسطۃ فی یراد بہ ان ھذا المعنی معنی لذلک الغیر اجاب عنہ بقولہ متعقلا حاصلہ ان المراد بفی غیرہ ان ذلک المعنی لا تستقل الا بتعقل ذلک الغیر **قولہ** ای لا یکون مستقلا اہ جواب سوال وھوانہ ینقض علی الاسماء المتضائفۃ کالابوۃ والبنوۃ فان معنی الابوۃ لا یتعقل الا بعد تصور معنی الابن مع انہ لا یسمی بالحرف اجاب عنہ بقولہ ای لا یکون مستقلا اہ **قولہ** بالمفہومیۃ یعنی یکون کلمۃ الحرف فی الدلالۃ علیہ محتاجا الی انضمام کلمۃ اخری ونحو الابوۃ مثلا لیس من ھذا القبیل **قولہ** بحیث یصلح اہ جواب سوال وھوانہ ینقض علی الفعل بالنسبۃ الی معناہ المطابقی فانہ لا یسمی بالحرف مع ان معناہ غیر مستقل بالمفہومیۃ لان النسبۃ فیہ معنی حرفی کما ذکرنا تحقیقہ ھناک اجاب بقولہ بحیث یصلح ان یحکم علیہ وبہ معنی الفعل یصلح ان یحکم بہ **قولہ** للکلام اہ جواب سوال وھوانہ ینقض علی نحو من فی قولہ ومن الی فانھا جزء من ذلک المجموع مع انہ لا یحتاج الی اسم وفعل اجاب بقولہ للکلام وذلک لیس بکلام **قولہ** رکنا اہ الرکن عبارۃ عما یکون مسندا او مسندا الیہ مثال الرکن مثلا فی نحو الجماد لا حی ومثال غیر الرکن ھو من فی نحو سرت من البصرۃ الی الکوفۃ **قولہ** ایصالہ اہ جواب سوال وھو ان المعنی الحقیقی للافضا ھو الوصول فح صار التعریف غیر جامع للافراد کان کل فرد من الافراد لیس بموضوع لوصول الشیء ای لوصول الفعل الی مایلیہ اجاب بما تری **قولہ** بما دخت الباء بمعنی مع وکلمۃ ما مصدریۃ فصار المعنی ای مع ادجھا **قولہ** من والی وحتی وفی الخ ھذہ الاربعۃ مثلما وقع فی الکلام لان الواقعۃ فی قولہ سرت من البصرۃ الی الکوفۃ والواقعۃ فی کلام المص مرکب منھما ایض وھکذا غیرھا بخلاف الباء واللام فانھما اسمان لما وقعت فی الکلام فان الباء فی قولہ مررت بزید واقعۃ بحرف واحد والواقعۃ فی کلام المص مرکب من ثلثۃ احرف الباء والالف والھمزۃ فکان ھذا اسم لما وقعت فی الکلام وھکذا اللام والتاء والواو والکاف **قولہ** ذکر ھذا الحرف الخ جواب سوال وھوانہ ما الوجہ للمص ذکر ھذا الحرف علی سبیل الحکایۃ والباء واللام باسمیھما اجاب بما تری **قولہ** ای الواو والتی الخ جواب سوال وھوان اضافۃ الواو الی ضمیر رب غیر جائز لانھما حرف والحرف لایضاف الا الی الذی الحرف جزء منہ حاصل الجواب ان اضافتھا لادنی ملابسۃ وھو تقدیرھا بعدھا **قولہ** وفی عدھا ای الواو **قولہ** فالعشرۃ الاول وھی

بقولہ

لادلالۃ علیہ

من قوله من الی قوله وتائه الخ جواب سوال وهو ان المصنف لم قدم العشرة الاولی علی الخمسة الاخيرة ثم قدم هی علی الثلثة الاخيرة اجاب بقوله فالعشرة الاولی الخ حاصله ان تقديمها باعتبار انها ملائمة بالمقام لانها الحروف المحضة والبحث ههنا فی الحروف ايضا واما تقديم الخمسة التی يليها علی الثلثة الاخيرة باعتبار ان لها جهتان جهة الملائمة بالمقام باعتبار انها حروف وجهة اصالة الاسم باعتبار انها تكون اسماء واما الثلثة الاخيرة فلها جهة واحدة وهو الملائمة بالمقام وليست لها جهة اصالة الاسمية بل جهة فرعية العمل لانها تكون حرفا **قوله** والمراد بالغاية الخ جواب سوال وهو ان اضافة الابتداء الی الغاية غير جائز لان الغاية عبارة عن الانتهاء ولا معنی لابتداء النهاية اجاب عنه بجوابين الاول بقوله والمراد بالغاية المسافة والمسافة كما يكون له انتهاء كذلك يكون له ابتداء ووسط ثم قوله اطلاق الاسم الجزء علی الكل لبيان العلاقة والثانی بقوله وقيل كثيرا ما اه **قوله** وعلامة من الابتدائية جواب سوال وهو ان من مشترك بين المذكورة فی المتن وبين غيرها من المعانی والمشترك اذا اريد باحد المعنين لابد من القرينة فما القرينة ههنا اجاب بما تری **قوله** ای لاظهار المقصود الخ فيه اشارة الی ان المراد من التعين التبيين الخاص لا مطلق التبيين فلا يرد ان معنی من مستقل ههنا ومعنی الحرف غير مستقل **قوله** ومايفيد فائدتها وهی قوله اعوذ بالله فان هذا مفيد لفائدة كلمة الی لان معناها التجئ اليه **قوله** وعلامة الخ جواب سوال مثل ما مر الان **قوله** ای وقد تجئ للتبعيض اشارة الی ان المراد بالتبعيض التبعيض الخاص ای تبعيض الشئ لا مطلقا **قوله** عطف علی قوله الابتداء بخلاف الاولين فانهما معطوفان علی المجرور باللام **قوله** آتی كان اه وقد كان بمعنی ثبت **قوله** وهو وارد الخ جواب آخر من طرف المصنف للكوفيين والاخفش **قوله** اوشئ الخ هذا مرجع للضمير فی كان وقوله من مطر بيان عنه **قوله** المخاطب الخ بصيغة اسم الفاعل او المفعول وقوله منه بصيغة اسم الفاعل والمفعول ايضا **قوله** ای مثلا الخ فيه اشارة الی جواب سوال وهو ان الكاف فی كذلك حرف فكيف يصير خبرا لقوله حتی اجاب بما تری **قوله** فی كونها الخ جواب سوال وهو ان حتی لما كان مثلا الی فلا حاجة الی قوله وبمعنی مع كثيرا بعد قوله حتی كذلك اجاب بقوله فی كونها لانتهاء الغاية لا مطلقا **قوله** لالتبس الضمير المجرور ای مجرور حتی **قوله** بالمنصوب ای بعد حتی العاطفة اذا كان المعطوف عليه منصوبا ولم يقل المرفوع لان الالتباس انما يجئ ههنا بين المجرور والمنصوب لاتحادهما من حيث الصورة كما فی بحث المضمرات واما المرفوع فمغائر عنهما من حيث الصورة **قوله** فی بعض اشعار العرب وهو قوله فلا

وَاللهِ لَا يَبْقَى أُنَاسٌ + فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادٍ + واللام فی قوله فلا زائدة وقوله فتی معناه الشاب **قوله** علی سبيل الندرة جواب الی المبرد لان النادر كالمعدوم وليس بشئ فلا اعتداد لبعض الاشعار **قال** الباء للالصاق وهو عبارة عن الاتصال والمصاحبة عبارة عن المعية لانه

عبارة عن وجود شیٔ مع شیٔ فی زمان واحد **قوله** فمعناه الخ جواب سوال وهو ان ذکر المصاحبة
بعد الالصاق مستدرک لانه مستلزم المصاحبة والمصاحبة مستلزم له فاجاب بما ترے **قوله** ای
بجعل الفعل الخ جواب سوال وهو ان اختصاص التعدیة بالباء لیس بجائز لان التعدیة ههنا بمعنی
افضاء الفعل الی مفعوله بواسطة حرف الجر وحروف الجر کلها سواء اجاب بما ترے **قوله** بهل لان هل
فی الاصل کان بمعنی قد کما فی قوله تعالیٰ هَلْ اَتٰی عَلَی الْاِنْسَانِ ای قد اتی واستعمالها فی الاستفهام غیر
اصلی وزیادة الباء ایضاً غیر اصلی فاعطی غیر الاصلی لغیره بخلاف الهمزة لانها اصل فی الاستفهام
مثل عدم زیادة الباء فاعطی الاصلی له **قوله** للتادیب فان العلة لابد ان یکون مقدما علی
المعلول والتادیب مؤخر عن الضرب فی الوجود ومقدم علیه فی الذهن فلذلک سمیت بالعلة
الذهنیة بخلاف المخافة **قوله** یعنی الذی الخ جواب سوال وهو ان اضافة الفعل الی رب غیر
جائز لان الفعل انما یکون للفاعل لا لرب اجاب بما ترے حاصله ان اضافة الفعل الی رب
باعتبار انه فی الملابسة لان رب یتعلق بالفعل **قوله** للتقلیل المحقق وزمان الماضی ایضاً متحقق
فاعطی المحقق له **قوله** لا مرجع له تفسیر لقوله مبهم **قال** فی مطابقة التمییز فان قیل ان الاصل
ان کلمة فی اذا تعلق بالخلاف فیصیر نقیض مجرورها قولا للمخالف ونقیض المطابقة هو عدمها
فیفهم منه ان الکوفیین قائلون علی عدم المطابقة والامر لیس کذلک لانهم قائلون علی
المطابقة قلنا الفاء بمعنی اللام **قوله** ربما ضربة بسیف صیقل - بین بصری وطعنة نجلاء
الصیقل عبارة عن الحد **قوله** وبلدة ای رب بلدة لیس لها انیس - الا الیعافیر والا العیس -
انیس معناه بالفارسیة یاران والیعافیر عبارة عن ولد البقر الوحشی والعیس عبارة عن
الجمل الابیض **قوله** تعسف ای مشقة **قوله** وخص الظاهر الخ جواب سوال ظاهر **قوله** و
الواو دون الضمیر **قوله** الذی هو الخ اعلم ان الاصل فی حروف القسم الباء لان تعلق فعل
القسم بالمقسم به الصاق والباء اصل فی الالصاق ثم الواو لانها للجمعیة او هو مستلزم الالصاق
ثم التاء لقربها فی المخرج الی الواو لانها حرف تؤدی فی رأس اللسان عند اصول الاسنان **قوله**
فی جمیع ما ذکر الخ جواب سوال ظاهر وایضاً اشارة الی ان الالف واللام فی قوله فی الجمیع عوض
عن المضاف الیه **قوله** من حذف الفعل الی قوله فهی جواب سوال وهو ان المراد بقوله فی الجمیع
الاختصاص وعدم الاختصاص فیلزم التناقض فی استعمال الباء من جهة المنافاة بین الاختصاص
وعدمه اجاب بما ترے حاصله ان المراد بقوله فی الجمیع الامور المذکورة لا الاختصاص وعدمه
حتی یلزم التناقض کما ترے **قوله** فالمراد الخ اظهار امور المذکورة من قبل **قوله** من الامور
المختصة فصار حاصل معنی المتن والباء اعم من الامور المذکورة **قوله** ای یجاب فیه اشارة
الی ان لقوله ویتلقی معنی اخر غیر مراد ههنا وهو الملاقات او تفسیر غیر المشهور بالمشهور
قوله ای وسط فیه اشارة الی ان لقوله اعتراض معنی اخر غیر مراد ههنا وهو

الاعتراض او تفسیر غیر المشہور بالمشہور **قوله** وتعدیۃ تفسیر للمجاوزۃ **قوله** ای من جانب یمینی وانما جعل عن بمعنی الجانب لان من حرف حرف کعن ودخول الحرف علی الحرف ممتنع قد یکون اسما الکاف التشبیہ محتاجۃ الی المتعلق بخلاف الاسمیۃ **قوله** نحو لیس کمثلہ شئ الخ لان المقصود نفی مایکون مثلہ لانفی ان یکون الشئ مثل مثلہ بدلیل سیاق الکلام وھو قولہ تعالی فَاطِرُ السَّمٰوٰتِ وَالاَرضِ وانما قال علی بعض الوجوہ لان فی الآیۃ ۲ وجہین اخریین لیس الکاف فیہما زائدۃ احدھما انہ ینفی الشئ بنفی اللازم لان نفی اللازم یستلزم نفی الملزوم کما یقال لیس لاخ زید اخ والاخ لازم لانہ لابد لاخ زید من اخ وھو زید فنفیت ھذا اللازم والمرام نفی ملزومہ ای لزید اخ اذ لو کان لہ اخ کان لذلک الاخ اخ وھو زید فکذا نفیت ان یکون لمثل اللہ مثل والمراد نفی مثلہ تعالی اذ لو کان لہ مثل لکان ھو مثل مثلہ اذ التقدیر انہ موجود والثانی ماذکرہ صاحب الکشاف وھو انہم قد قالوا مثلک لایبخل فنفی البخل عن المثل والغرض نفیہ عن ذاتہ فسلوک طریق الکنایۃ لقصد المبالغۃ لانہم اذ انفوا عما یماثلہ لکونہ علی اخص اوصافہ لسادہ مسادہ فقد نفوا عنہ علی حدۃ **قوله** استغناء عنہ یعنی الغرض من دخول الکاف علی المضمر ھو تشبیہ الشئ بالمضمر وھذا الغرض یحصل بدخول المثل ونحوہ علیہ فلا حاجۃ الی دخول الکاف علیہ **قوله** لاتکون فیہا الخ التاء للخطاب ای لاتکون انت موجودۃ فی ھذہ السنۃ الماضیۃ **قوله** للظرفیۃ المحضۃ جواب سوال وھو ان الاولین ایضا لظرفیۃ زمان الماضی للفعل فلا یصح مقابلۃ ھذا بالاولین اجاب بماتری **قوله** اعتباریۃ حاضرا الخ جواب سوال وھو ان بعض اجزاء الشہر ماضیۃ وبعضہا حالیۃ فعلی ھذا لایطابق المثال مع الممثل اجاب بماتری **قوله** مبدأ الزمان الخ لان مبدأ الزمان لایجئ الا اذا کان الزمان ماضیۃ **قوله** بحسب الظاہر لان الظاہر ان تعدد المثال انما یجئ باعتبار تعدد الممثل **قوله** دخول شہرنا ودخول الشہران او دخول الاشہر **قوله** الی الثلاثی مثل ان وان لیت **قوله** والرباعی مثل کان ولعل ۲ **قوله** والخماسی مثل لکن **قوله** مثل کدت کان وان والبواقی للبواقی **قوله** وکان المناسب الخ اعتراض علی المص **قوله** لکنہم جواب عنہ **قوله** اخرھما یعنی ان الاصل تقدیمہا علی قولہ لکن لان الاول ثلاثی والثانی رباعی **قوله** للانشاء لانہ فرع الاخبار لانہ یفید فائدۃ تامۃ ۲ للمخاطب **قوله** ای بعکس باقیہا الخ جواب سوال وھو ان الضمیر فی قولہ بعکسہا راجع الی الحروف التی ھو مشابہۃ بالفعل وان المفتوحۃ من ذلک الحروف ایضا فعلی یلزم ۲ عکسیۃ الشئ لنفسہ وھو باطل فاجاب بقولہ ای بعکس باقیہا **قوله** بان تقتضی عدم الصدارۃ الخ جواب سوال وھو ان ذکر قولہ بعکسہا بعد الاستثناء وھو قولہ سوی ان المفتوحۃ مستدرک لاتحاد مفادہما اجاب بماتری حاصلہ ان مفادہما متغایر لان مفاد الاستثناء ھو عدم اقتضاء ۲ الصدارۃ ومفاد العکس اقتضاء عدم الصدارۃ

[illegible]

قوله فی بعض شعارهم وهو مارئ من بیت النابغة الا لیتما هذا الحمائم الی حمامتنا فقوله الی حمامتنا ظرف مستقر باعتبار المتعلق اعنی به مضمومة خبر لقوله لیتما والحمائم جمع حمامة وسبب ورود این شعر آن ست کہ یک آدم ذو رائے ونظر وشعر بود با شاعرے روزے در مجلس بادشاہ نشستہ بود در آں حالت چند عدد کبوتر بہوا میرفتند این شاعر گفت کہ کبوترہا چند ست آن آدم این شعر گفت یعنی ان له حمامة واحدة

قوله سماها جملة الخ جواب سوال وهو ان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها فی حکم المفرد لان قوله ان زیدا قائم فی نحو قوله بلغنی ان زیدا قائم مؤل بقیام زید فکیف یصح قوله مع جملتها فاجاب بما ترى **قوله** المذكور جواب سوال وهو ان فی قوله ثم اشارة الی المفرد والمشار الیه ههنا تثنیة اجاب بقوله المذکور حاصله انهما مؤلان بالمذکور **قوله** یقتضی الجملة جواب سوال وهو ان اضافة الموضع الی الجملة غیر جائز لانه لیست موضع باعتبار انها لفظ فاجاب بما ترى **قوله** حال کونها فیه اشارة الی ان قوله فاعلة حال عن الضمیر فی فتحت **قوله** مع جملتها وانما تصیر ان المفتوحة مع جملتها فاعلة لان ان المفتوحة مع جملتها لا یتصور ان تصیر فاعلة لانها حرف وانما تصیر ان المفتوحة مع جملتها فی حکم المفرد لانها مشابهة بالمخففة المصدریة فی اقتضاء الصدارة والصورة والکتابة ثم المخففة المصدریة مشابهة بما المصدریة لان کل واحد منهما حرف **قوله** معادلك ای مقابلك **قوله** زعمت تفسیر للفعل المحذوف **قوله** مما وقع بعد الفاء جواب سوال وهو ان اضافة المثال الی ما بعده لا یخلوا ما ان یکون بیانیة او لامیة او ظرفیة فعلى الاول اخرج عنه یضربنی اضربه وعلى الثانی بالعکس وعلى الثالث یلزم ظرفیة الشیء لنفسه اجاب بما ترى حاصله ان المراد به هو ان التی تقع بعد الفاء الجزائیة **قوله** فانا اکرم الخ فضمیر انا مبتدأ واکرم خبره ثم هذه جزاء لکلمة من فح وجب الکسر لان الجزاء لا یکون الا جملة **قوله** فجزائه انی اکرمه الجزاء مبتدأ مضاف الی الضمیر وجزاء لکلمة من وقوله انی اکرمه خبره فح وجب الفتح لان کون الخبر مفردا واجب **قوله** او اکرامی یعنی ان اسمها وخبرها مؤل بقوله اکرامی ثم الاکرام مبتدأ وخبره محذوف اعنی به ثابت فح وجب الفتح ایضا کما ترى **قوله** ومثل الخ فیه اشارة الی العطف **قوله** قول الشاعر جواب سوال وهو ان اضافة المثال الی ما بعده غیر جائز لترکبه فاجاب بما ترى **قوله** مما وقعت جواب سوال مثلها مر فی من یکرمنی **قوله** اذا للمفاجات والواقع بعدها لا یکون الا جملة **قوله** ای اذا عبودیته الخ یعنی ان اسمها وخبرها مؤل بالعبودیة ثم العبودیة مبتدأ لخبر محذوف وهو ثابت **قوله** مفعوله الثانی ومفعوله الاول هو الضمیر المستتر فیه راجع الی المتکلم **قوله** لئیم معناه بالفارسیة بدبخت **قوله** ای همته جواب سوال وهو ان مقصود الشارح رح هو العلم وهو لا یحصل بمجرد قوله عبد القفاء واللهازم فاجاب بقوله ای همته **قوله** جمعهما جواب سوال ظاهر **قوله** ذلك ای الشبه **قوله** تعین الکسر لان مقولة القول لا یکون الا جملة

عه ای فی قوله ... [illegible]

قوله او لا قوالی قیل علیہ ان بما الصدریۃ صار الاقوال مؤلا بالقول فکیف یصح اقوالی قلنا نعم
لکن القول بعد مؤلا باقوالی لصحۃ لفظ الاول لانہ لایجئ الا فی الاعداد والقول مفرد فاولناه بالاقوال
قوله فی محل الرفع لایکون المعطوف مرفوعا **قوله** سواء کانت فیہ اشارة الی ان قولہ لفظا او حکما
تعمیم للمکسور **قوله** بعد العلم لان الواقع بعد العلم لایکون الا جملۃ لانہ تقتضی المفعولین
قیل علیہ انہ ینقض علی نحو قولہ تعالی اَنَّ اللّٰهَ بَرِیْٓءٌ مِّنَ الْمُشْرِکِیْنَ وَرَسُوْلُہٗ فان الرسول هناک معطوف
علی اسم ان المفتوحۃ قلنا انها واقعۃ بعد ما فی معنی الجملۃ **قوله** ای ذکر خبرها جواب سوال وهو
ان قائما فی نحو ان زیدا قائم وعمرو لیس بماض لان الماضی ما دل علی زمان قبل زمانک وهو لیس
من هذا القبیل حاصل الجواب ان المراد من مضی الخبر ذکره قبل المعطوف **قوله** خبر عن کل واحد
من المعطوف والمعطوف علیہ لان لفظ ذاهبان تثنیۃ بخلاف قائم فی نحو ان زیدا وعمرو قائم فانہ خبر
للمعطوف وخبر المعطوف علیہ مقدر **قوله** ای مثل الخ جواب سوال وهو ان خبریۃ لکن للکن غیر جائز
باعتبار انہ حرف اجاب بقولہ ای مثل **قوله** ان فی الدار لزیدا ولا یجوز ان لفی الدار زید لتوالی
حرفی التاکید **قوله** ولکننی من جبها العمید ان الیاء اسمها وقولہ لعمید خبرها ومعناه بالفارسیۃ مریض **قوله** ولهذا ای باعتبار ان عملها غالب **قوله** لم یذکره ای جواز اعمالها **قوله**
ای من الافعال التی الخ جواب سوال وهو ان اضافۃ الافعال الی المبتدأ غیر جائز لان المبتداء
اسم لیس له افعال اجاب بما ترى حاصلہ ان اضافتها باعتبار ادنی ملابسۃ **قوله** ذلک ای الاعمال
لان بعد جواز الغائها لایشترط صلاحیۃ المحل **قال** فی التعمیم الفاء بمعنی اللام کما ذکرنا فی ربها
قوله تالله ربک ان قتلت لمسلما وجبت علیک عقوبۃ المتعمد فان الرب فی قولہ ربک صفۃ
الله وقولہ عقوبۃ المتعمد وهی القصاص **قوله** ان مشابهۃ المفتوحۃ بالفعل کثیر باعتبار ان
الهمزة مفتوحۃ کالفاء فی ضرب **قوله** کما سبق یعنی فی بحث المضمر فی شرح قولہ مع ان المفتوحۃ
اذا خففت **قوله** والعمل فی الظاهر جواب سوال وهو ان ترجیح الاضعف علی الاقوی ثابت ایضا
لان العمل فی الظاهر نوعی من العمل فی المقدر اجاب بما ترى **قوله** او غیره داخل یعنی لا یکون من دواخل
المبتدأ والخبر **قوله** فلو انک فی یوم الرخاء سألتنی فراقک لم ابخل وانت صدیق الرخاء
عبارة عن الیوم الفراخ **قوله** مقرونۃ فیہ اشارة الی ان قولہ مع الفعل ظرف مستقر
باعتبار المتعلق حال عن الضمیر فی یلزمها **قوله** کما قد رای فی التقدیر **قوله** والا
فی المصدریۃ فان قیل هذا مخالف عما سبق فی شرح قولہ فان اردت الحال تحقیقا او
حکایۃ بقولہ لانها علم الاستقبال وایضا ان المخففۃ لیست للاستقبال لانها لیست الا لتغیر
معنی الجملۃ بخلاف المصدریۃ لانها للترجیۃ وهی لایجئ الا فی الاستقبال لانها عبارة عن
توقع وجود الشئ فی زمان المستقبل فعلی هذا صار الامر بینهما بالعکس قلنا ان العبارة
الشارح وقع سهوا من قلم الناسخ او نقول ان المراد من المخففۃ الوضعیۃ

سطر ای لفظا لکان الفعل افعول ۱۲

والمراد من قوله فهي المصدرية هي المخففة من المشددة والمصدرية هي الداخلة على المضارع نحو ان يضرب **قوله** لانشائه اشارة الى ان العبارة بحذف المضاف قيل عليه هذا ينقض بما ذكرت في اول البحث بقوله اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة فانها للاخبار قلنا المراد من الانشاء ههنا الاظهار **قوله** ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقتان النحر عبارة عن الصدر ومشرق اللون صفة النحر معناه بالفارسية سرخ رنگ **قوله** ثدياه تثنية ثدي وهي عبارة عن الضرع **قوله** اي تغائرا معنويا جواب سوال وهو ان قوله معنى مفعول مطلق لقوله متغائرين وهو غير جائز لان المفعول المطلق ما يشتمل عليه معنى الفعل كاشتمال على الجزء ومعنى المتغائرين لا يكون مشتملا على المعنى اجاب بقوله تغائرا معنويا حاصله ان قوله معنى مفعول مطلق لقوله متغائرين مجازا باعتبار الموصوف المحذوف **قوله** اشبهت العاطفة اي بل لكن العاطفة وهي مخففة وضعا **قوله** مجراها في عدم الفعل لان العاطفة غير عاملة **قوله** ما اجريتا عليه اي في العمل واما ان الناصبة وان الشرطية فهما عاملة كما ترى فلذلك لم تجر مجراها **قوله** كائنا جواب سوال وهو ان التمني يتعدى الى المفعول الواحد لا الاثنين اجاب بقوله كائنا حاصله ان نصب المفعول الثاني بناء على الحالية **قوله** وانشد الخ اي قال السيرافي في ذلك شعرا وهو وداع دعا نا من يجيب الى الندا اي الى المعطي فلم يستجبه عند ذلك مجيب ـ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة ٭ لعل ابي المغوار منك قريب ٭ **قوله** في الاحوال الثلثة وهي حالة الرفع والنصب والجر **قوله** الامالة وهي متعدي والميلان لازمي **قوله** بكسر الهمزة احترازعن اما بفتح الهمزة لانها حرف الشرط **قوله** اي المفسرة في مثل جاءني رجل اي زيد يعني ان كلمة اي في هذا المثال للعطف عند البعض وعند البعض الأخر لابد ان يكون ما بعدها بيانا لما قبلها **قوله** اعلم ان يكون جواب سوال وهو ان الواو للجمع واما الثلثة الاخيرة فليست للجمع بل للترتيب المهلة كما ذكره فيما بعد اجاب بما ترى **قوله** ومراد النحاة جواب سوال وهو ان المراد من الجمعية اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان واحد ومكان واحد فحينئذ ينقض على نحو جاءني زيد وعمرو اذا كان مجيئهما مختلفة من حيث الزمان والمكان اجاب بما ترى **قوله** لا ترتيب فيها الخ جواب سوال وهو ان ذكر قوله لا ترتيب فيها بعد قوله مطلقا مستدرك لان المراد من المطلق ليس ان الاطلاق من الترتيب وعدمه حاصل الجواب انه محمول على التاكيد لا للتقييد اي بيان لاطلاقها لا تقييد لها **قوله** يعني انه جواب سوال وهو انه اذا كان بينهما ترتيب في الفعل ينبغي ان لا يصير الواو هناك للجميع اجاب بما ترى **قوله** بحسب ما اقتضاه وضعها يعني ان وضعها وضع الجزئية للمتبوع **قوله** قوة اي قوة الحكم في المعطوف **قوله** كانه غيره فصلح الخ ولو لم يقيد ذلك لم يحصل الغيرية ولا الصلاحية **قوله** حتى الشاة معنا

بالفارسیۃ بیادگان **قوله** واعلم فیہ اشارۃ الی الفرق بین الجارۃ والعاطفۃ او جواب سوال و
هو الانتهاء بالجزء الاقوی والاضعف کما یفید عموم الفعل بجمیع اجزاء الشئ کذلک الانتهاء با
الملاقی للجزء الاخیر یفید ذلک العموم کقولک نمت البارحۃ حتی الصباح فانہ یفید شمول النوم
بجمیع اجزاء اللیل فما وجہ للمص حیث تعرض لذلک ولم یتعرض لهذا وایضا فیہ رد علی الفاضل الهندی
حیث قال فی جواب هذا الاعتراض ان الجزء اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما یشتمل المجاور ایضا اجاب
بقولہ واعلم ان الانتهاء **قوله** لیبقی للاصل مزیۃ علی الفرع الخ هذا وجہ الرد علیہ وعلی الحاجۃ
الی ان الجزء اعم وهذا قولہ مردود **قوله** ما یلاقی الجزء الاخیر المراد بالملاقات هو اول جزء
الصباح الملاقی والمجاور بالجزء الاخیر من اللیل **قوله** وجہ اختصاص المراد بالوجہ هو
حملها علی الجارۃ **قوله** وعلی الحاجۃ باعتبار انہ لم یات فی العاطفۃ ما یلاقی الجزء الاخیر **قوله**
احد المستویین تفسیر لام المتصلۃ **قوله** والمنقول اعتراض علی المص حاصلہ ان ذکر قولہ لم یجز
باعتبار ان هذا الترکیب حسن فصیح لم یصح **قوله** ولا یخفی اعتراض علی الترجمۃ للسید الشریف
حاصلہ ان ذکر الضعف فی قولہ ومن ثم ضعف لان الحکم لضعفہ لتنزلہ الخ والجواب عن طرف المص
ان لم یجز بمعنی لم یجب او بمعنی لم افصح فلا یرد علی المص شئ وقد یجاب ان ام المتصلۃ مشروطۃ علی شرطین
احدهما یلیها احد المستویین والاخر الهمزۃ والثانی قولہ بعد ثبوت احدهما لطلب الیقین و
فی هذہ العبارۃ بیان لقولہ المردود **قوله** اقتصر الخ اعتراض علی المص **قوله** لکان
اخصر و احسن واختصاریتہ ظاهر واما احسنیتہ فلان تکرار ثم متوهم ان لکل من
الشرطین مدخلا فی تفریع کل من الحکمین والجواب عن هذا الاعتراض ان المص رح لم
لم یقتصر علی ثم الاول لرعایۃ المبتدی لان المبتدی لا یفهم من قولہ ارأیت زیدا ام عمرا ان هذا
تفریع للحکم الثانی اعنی قولہ لطلب التعین فلذا ذکر المص ثم الثانی **قوله** وایضا من ثم ای
من اجل ما ذکر بعینہ وفیہ رد علی الفاضل الهندی حیث اجاب عن الاعتراض الوارد علی
المص من ان ذکر ثم الثانی ههنا مستدرک لانہ لا یشیر بثم الثانی الی ما یشیر بثم الاول
فقال الفاضل الهندی فی جواب هذا الاعتراض ان المشار الیہ بثم الثانی مغائر من المشار
الیہ بثم الاول لان المشار الیہ بثم الثانی قولہ لطلب التعیین والمشار الیہ بثم الاول قولہ یلیها
احد المستویین والاخر الهمزۃ فحینئذ لا یرد قولہ فرد الشارح علیہ بقولہ ایضا من ثم
ای من اجل ما ذکر بعینہ حاصل الرد ان المشار الیہ بثم فی الموضعین امر واحد **قوله** فالمشار الیہ بثم
هذا تفریع علی قولہ وایضا من ثم ای من اجل الخ **قوله** جعلها اشارۃ الی قول مردود **قوله** لا یخلو عن سماحۃ
ای خدشۃ لان المذکور سابقا حکم واحد لا حکمان حتی یشار الی کل واحد منهما استقلالا **قوله** وعطف
قولہ کان بدون ذکر قولہ من ثم فی الکلام الثانی **قوله** فی الاضراب جواب سوال وهو ان بل لاحد
الامرین معینا وام لیس کذلک اجاب بما ترى **قوله** الی ان القطیعۃ بیان المرجع **قوله** حین تقصداہ

جواب سوال وهو ان قوله زید عندک ام عمرو احتمال ام المتصلة ثابت فارادة هذا الاحتمال
لا یصح فلا یصح التمثیل به ههنا اجاب بما تری قوله ولاکن لا یجب الخ وجه الفرق اذ
او ضعیف فی افادة الشک لانه یجیء بمعنی الواو والجمعیة ایضا بخلاف اما الخ قوله هذه الحروف
الثلثة اه جواب سوال وهو ان ابتدائیة الثلثة لما بعده غیر جائز باعتبار انها حروف حاصل
الجواب انها وقعت اسماء لما وقع فی التركیب لان اللفظ اذا ارید به مجرد اللفظ یکون
علما لنفسه قوله والاخبار الذی جواب سوال وهو انه کیف لا یکون فی المعطوف علیه حکم
مع ان المتکلم اخبر عن مجیء زید وقال جاء فی زید اجاب بقوله والاخبار الذی حاصله انه
ذکره کان مبهما او کان خطأ عمدا او سهوا ولیس المراد انه وقع لا بطریق القصد فلا یرد قوله
فی حکم المسکوت عنه لئلا یلزم التناقض بین کلامی القائل قوله وکانه الخ جواب سوال وهو
ان الهمزة لیست للقریب بل للمتوسط اجاب بما تری قوله وجه تسمیتها وهو ان کلها
للایجاب والاثبات قوله ای لا تستعمل الخ جواب سوال وهو انه ینقض علی نحو والله
لا فعلن کذا فانه یوجد القسم ولا یوجد ای مع انک قلت ویلزمها القسم اجاب بقوله
ای لا تستعمل الخ قوله بالکسر اه ای کسر الراء وفتحها واما الجیم فمفتوح لا غیر قوله لیت
شعری هل للمحب شفاء من جوی جهن ان ایلقاء فقوله شعری ای علمی وقوله للمحب ای
للعاشق وقوله من جوی جهن معناه بالفارسیة از سوختن عشق ایشان قوله الزیادة
المراد بها ههنا ما لا یختل اصل المعنی بدونها والتی جمعتها هویت السمانا کما فی کتب
التصریف او التی لا تکون بمقابلة الفاء والعین واللام کالهمزة فی اکرم وهکذا غیرها فمن
الزوائد ایضا قوله وانما سمیت الخ رد علی بعض النحاة وایضا جواب سوال وهو انه اذا کان
هذه الحروف زوائد فلا تقع الا زائدة فینتقض علی من فی نحو سرت من البصرة وعلی الباء فی نحو
مررت بزید وغیر ذلک من مواد النقض جاب بقوله وانما سمیت الخ قوله ومعنا کونها
زائدة رد فیه علی الفاضل الهندی حیث قال ان مع کونها زائدة لا فائدة لها اصلا فرد الشارح علیه بقوله
ومعنی کونها الخ وقوله والا لعدت عبثا ووجه الرد علیه قوله من الاستغراق فیه فی قوله
ما من رجل قوله فی خبرها ولا ولیس کما فی قوله ما زید ولا زید ولیس زید بقائم قوله
مخففین ای من حیث الوضع قوله مد جلوسه الخ انما زاد لفظ المد لان ارتباط المصدر بما قبلها لا
یحصل بدونها قوله کان ظبیة الخ اوله الشعر هذا ویوما توافینا بوجه مقسم + کان ظبیة
تعطو الی ناضر السلم + قوله توافینا ای جئنا الی المعشوقة وقوله مقسم ای وجها حسنا و
قوله تعطو ای تمیل عنقه وقوله الی ناضر السلم ای اغصان الشجر لاکل الاوراق
قوله بالجر واما علی تقدیر روایة ظبیة بالنصب فلیت کلمة ان زائدة بل مخففة
عن المثقلة المفتوحة وظبیة اسمها قوله فی بئر لا حور سری وما شعر +

لیت

وتمامه قوله بافكه حتى اذا الصبح حشر والمراد بالبيد الدنيا والحور جمع الحائر اى الهالك وقوله سرى اى سير العبد وماشعر اى وما علم بافكه اى عالم نبود بسبب غفلت خود فنقلت الباء لتعليل ما قبله وقوله اذا الصبح المراد به يوم القيمة وقوله حشر معناه بالفارسى رد ميدن وهى كناية عن مجيئة يوم القيمة **قوله** ناديناه ليس القول بصريح بل مؤد لمعناه **قوله** وقوله تعالى جواب سوال وهو انه ينقض على قوله ان اعبدوا فى قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فان ان حرف التفسير ههنا مع انه يفسر للقول الصريح اجاب بما ذكره **قوله** بقوا مثال لكلمة ما ثم هى فعل ماضى معلوم للجمع المذكر مثل رموا **قوله** ما الدنيا باقية الدنيا مبتداء و باقية خبره وكلمة ما مصدرية فصار تقديره بقوا فى الدنيا بقاء الدنيا **قوله** اذا كفت بما اى صارت مكفوفة بما الكافة **قوله** مصدر خبرها فالقائم فى نحو اعجبنى انك قائم خبرها لان ذلك القائم مضاف الى كاف الخطاب **قوله** او ما فى معناه اى معنى المصدر فان الاخ فى نحو اعجبنى ان زيدا اخوك جامد ليس له مصدر لكن الاخوة الماخوذة منه فى معنى المصدر لانه للحدث كالمصدر **قوله** وفى بعض النسخ الخ وفيه اشارة الى الحذف فى هذه النسخة لان الفعل معروض وحرف التخصيص عارضة والاصل فى الفعل ان يكون مسندا الى العارض فصار تقديره وتلزم هذا الحرف الفعل فتكون النسخة الاخيرة اولى من الاول كما لا يخفى **قوله** هلا زيدا ضربته مثال تقدير الفعل من قبيل ما اضمر عامله على شريطة التفسير **قوله** ثم انه يضاف اى ينظم فالمعنى ان كلمة قد اذا دخلت على الماضى والمضارع فلابد فيها من معنى التحقيق لكن اذا دخلت على الماضى ينتظم الى هذا المعنى وهو التحقيق وفى بعض المواضع التقريب من الحال مع التوقع واذا دخلت على المضارع ينظم الى هذا المعنى غالبا وهو التقليل **قوله** وانيكون مصدرا الخ والمصدر فى نحو ركب الامير هو الركوب **قوله** متوقعا بصيغة اسم المفعول **قوله** وحرف تنفيس هو السين وسوف وانما سميا حرف التنفيس لان التنفيس عبارة عن التاخير وهذان الحرفان ايضا يتاخران من دخولهما عنهما **قوله** تذكرة الخ الضمير فى دلت و تذكرت راجع الى لفظ قد **قوله** بالحمى معناه چراگاه والمراد ههنا دخولها على الفعل **قوله** وحنت اى مائل بشود **قوله** الالف بكسرة الهمزة وسكون اللام الالفة والمحبة **قوله** المالوف اى القديم **قوله** عانقته الى عانق قد الفعل **قوله** تسلت آے تسليت عن الفعل **قوله** ذاهلة اے حال كونها غافلة **قوله** واعلم الخ جواب سوال وهو ان لو موضوعة لتعليق الشئ بالشئ فمن قال ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول او لانتفاء الاول لانتفاء الثانى كلا هما غلطان اجاب بقوله واعلم الخ حاصله انه لا شك ان لو موضوعة لتعليق الشئ لكن هذان القولان لازم معناه فلا يرد وايضا فى هذه العبارة رد على المصنف حيث قال ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى

فرد علیہ الشارح بقولہ اعلم **قولہ** مقدّر فیہ ای مفروض فیہ **قولہ** فی زعم المتکلم
واما بحسب الحقیقۃ فبالعکس **قولہ** وقد یستعمل علی قصد الخ ہذا قول مردود **قولہ**
توہم المصرح یعنی ذکرہ فی شرح الامالی ہکذا قولہ وخطأ ای المصرح **قولہ** ولم یدر ان ما ذکرہ
الخ ہذا وجہ الرد علیہ **قولہ** ان المعنی المشہور بیان سببیۃ الخ ہذا وجہ الرد الاخیر علیہ
قولہ ولہا استعمال الثالث ای لکلمۃ لو استعمالات ثلاثۃ منہا المذکور من قبل والثالث ہذا
وقولہ وہذا لازم معناہ یعنی ان انتفاء الثانی لانتفاء الاول لیس بمعناہ بل ہو لازم لمعناہ فانہ
موضوعۃ لتعلیق الخ **قولہ** بابعد النقیضین وابعد النقیضین ہو الاہانۃ ونفس
النقیض ای نقیض الاکرام ہو عدم الاکرام فی نحو قولہ لو اہانی لاکرمتہ **قولہ**
واما انتم الخ جواب سوال وہو انہ لا نسلم ان انتم فاعل للفعل المحذوف
بل فاعلہ ہو الضمیر المتصل بالفعل المحذوف وہو الواو وقولہ انتم تاکید لہ اجاب
بما ترے **قولہ** کان ضمیرا مستترا الخ فقولہ مستترا سہو من قلم الناسخ لان الواو ضمیر
بارز فی تکونن فصار منفصلا بارزا بعد حذف الفعل فقولہ سہو من قلم الناسخ لان
المنفصل لا یکون الا بارزا **قولہ** ای فی موضع الخ جواب سوال وہو ان موضع المنطلق
لا یکون موضعا للفعل وبلا وقوع الفعل فیہ لا یصیر ہو موضع المنطلق اجاب بما ترے
قولہ علی معنی التحقیق لان کلمۃ ان تدل علیہ **قولہ** ای فی اول الخ اشارۃ الی ان
نصب الاول بناء علی الظرفیۃ **قولہ** زمان الخ جواب سوالین احدہما ان نصب
الاول بناء علی الظرفیۃ غیر جائز لان الظرف لا یکون الا زمانا او مکانا
ولفظ الاول لیس بواحد منہما وثانیہما ان تقدیر فی فیہ غیر جائز لان تقدیر فی
لا یجئ الا فی زمان او مکان مبہم والاول لیس بواحد منہما اجاب بقولہ زمان
التکلم حاصلہ ان المراد بالاول ہو الزمان الاول فلا یرد **قولہ** لا تعمل فیہ الخ وعمل
ادوات الشرط الجزم وہو لا یتصور فی الماضی **قولہ** القسم فیہ اشارۃ الی ان الضمیر فی
یعتبر راجع الی القسم **قولہ** ویلغی الشرط فلا بد من اعتبارہ وہکذا فی قولہ ان یلغی
قولہ وجاز الغاء القسم لان المصنف ذکر الشرط فی المثال فعل المضارع والجزاء مجزوم بحذف
الیاء لان اصلہ اٰتیک **قولہ** علی غیر ترتیب اللف اعلم ان فی عبارۃ المصنف حذف المعطوف
تقدیرہ انا واللہ ان تاتنی اٰتک وان تاتنی لاٰتینک فالمعطوف علیہ مثال لتقدیم غیر
الشرط وجواز الغاء القسم والمعطوف مثال لاعتبار القسم المتقدم علی الغایۃ فی الذکر فعلی
ہذا صار المثالان مطابقا للممثل فی النشر علی غیر ترتیب اللف **قولہ** علی ترتیب اللف
اعلم ان ہذہ العبارۃ علی حذف المعطوف ایضا فصار تقدیرہ وان اتیتنی
واللہ لاٰتینک او ان تاتنی لاٰتینک فالمعطوف علیہ مثال للاول والمعطوف

مثال للثانی وھو الغاء فلذلک قال علی ترتیب اللف **قولہ** اختلاف بین اعتباریہ کما قالہ فی المثال الاول فی المعنی الثانی بقولہ فیکون نشرا باعتبار التقدیم علی غیر ترتیب اللف وباعتبار الشرط علی الترتیب فی المثال الثانی فی المعنی الثانی بقولہ فالنشر باعتبار الاول علی الترتیب اللف وباعتبار الثانی علی غیر ترتیب اللف بخلاف المعنی الاول فانہ لا اختلاف فیہ بین الاعتبارین لانہ اما ان یکون النشر علی غیر ترتیب اللف کما فی المثال الاول او یکون علی الترتیب کما فی المثال الثانی فحینئذٍ صار حمل قولہ ان یعتبروان یلغی علی المعنی الاول اولی کما تری **قولہ** علی تقدیر ان یحمل علیہ الخ جواب سوال وھو انہ لما کانت عبارۃ المصنف محمولا علی المعنی الاول ینبغی ان یتقدم المثال الثانی علی الاول لیحصل مطابقۃ النشر بترتیب اللف اجاب بما تری حاصلہ ان مراد المصنف ھو اتصال المثال وقربہ بالممثل فذکر المثال الاول بعد قولہ وان یلغی بلا فصل باعتبار انہ مثال الالغاء وتقدیم غیر الشرط واما فصل المثال الثانی عن الممثل فھو باعتبار القسم بالمثال للضرورۃ وعدم القدرۃ فلذلک قال الشارح رح بقدر الامکان واما تقدیم المثال الثانی علی الاول وان کان یحصلہ الاتصال بینھما لکن لا یحصل الاتصال بینھما **قولہ** ای کالتلفظ جواب سوال وھو ان التقدیر صفۃ اللفظ ذات مع الصفۃ لانہ عبارۃ عما یتلفظ بہ الانسان فعلی ھذا یلزم تشبیہ الصفۃ بالذات مع الصفۃ وھو باطل اجاب بقولہ ای کالتلفظ حاصلہ ان المراد باللفظ ھو المعنی المصدری وھو الحدث ای کون التلفظ فحینئذٍ صار تشبیہ الصفۃ بالصفۃ او نقول ان التقدیر واللفظ کلاھما مصدران مبنیان ھھنا للمفعول فصار بمعنی المقدر والملفوظ کما اشار الیہ الشارح او مقدرہ کملفوظ فعلی ھذا صار تشبیہ الذات بالذات **قولہ** وجب تکرارھا ای تکرار اما **قولہ** الواقعۃ فی جزائھا جواب سوال وھو ان اضافۃ الفاء الی ضمیر اما غیر جائز لان الفاء لیست لھا اجاب بما تری **قولہ** ای حیز فائھا جواب سوال وھو ان الواسطۃ بین اما والفاء انما ھی الکلمۃ التی فی حیز الفاء کما تری فعلی ھذا لا یصح الاضافۃ الی اما اجاب بما تری **قولہ** ای تعویضا جواب سوال وھو ان معنی عوض مشتملۃ علی العوض لا علی المطلق فکیف یکون مفعولا مطلقا اجاب بما تری **قولہ** تقدیم مطلقا ای سواء کان وراء الفاء مانعا اخر الا معمول الشرط او جزء مما فی حیزھا یعنی ان الواسطۃ الواقعۃ بینھما قد یکون مبتدا کزید فی نحو اما زید فمنطلق وقد یکون معمولا

لما وقع بعد الفاء کالیوم فی نحو اما یوم الجمعة فزید منطلق کما تری هذا عند سیبویه واما عند المبرد یکون هی معمول الشرط اعنی به یکن کما تری **قوله** عملا فیه اشارة الی ان قوله منطلقا منصوب بناء علی انه مفعول مطلق للمعمول **قوله** ای معمولیة جواب سوال وهو ان العمل مصدر ومعناه هو الاثر القائم بالفاعل والاثر الذی ثبت فی المعمول قائم بالمفعول فعلی هذا کیف یجعل قوله مطلقا باعتبار العمل مفعولا مطلقا للمعمول اجاب بما تری حاصله نعم لکن المراد بالعمل هو المصدر المجهول وتحریر السوال بوجه اخر وهو ان مطلقا مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف وهو عملا ویکون المراد منه المصدر المبنی للفاعل فیکون عاملا فیکون تقدیر الکلام **وقیل** هو معمول عامل ومطلقا وهو غیر جائز لان المتوسط بین اما وفاءها لایکون عاملا بل معمولا اجاب بما تری **حاصله** ان المراد من المصدر المبنی للمفعول **قوله** واما تقدیره علی تقدیر الرفع الخ جواب سوال وهو انه کما یصح تقدیر یکن من شئ کذالک یصح تقدیر یذکر کما ذکر فی الکتاب فما وجه التخصیص **اجاب** بقوله واما تقدیره ای علی المذهب الثانی **قوله** فوجه غیر ظاهر هذا خبر لقوله واما تقدیره الخ وعدم ظهوره من جهة انه کما یصح یذکر کذلک یصح تقدیر سائر الافعال الخاصة فلذا لم یقید **قوله** مع انه یوهم الخ هذا وجه اخر لعدم اعتبار هذا التقدیر ای تقدیر یذکر **قوله** ما ولیته ای ما اتصلت به **قوله** فانت مخیر الخ جواب سوال وهو ان قوله مخیر مفرد فکیف یکون هو جزاء لقوله فان کان لان الجزاء لایکون الا جملة اجاب بقوله فانت حاصله انه خبر المبتداء المحذوف اعنی به قوله فانت او ضمیر هو **قوله** مخیر فیه جواب سوال وهو ان قوله مخیر لایخلو اما ان یکون علی صیغة اسم الفاعل او علی صیغة اسم المفعول فعلی الاول یصح حذف ضمیر انت لا هو لانه راجعة الی الحاق تاء التانیث والحاقها لیس بمخیر بل المخیر هو المتکلم وعلی الثانی لایصح حذف کلاهما اما ضمیر انت فظاهر باعتبار انک فاعل الاختیار لا مفعوله واما حذف ضمیر هو فباعتبار ان الحاق تاء التانیث وقع مخیرا فیه لا غیر یعنی وقع مفعولا فیه لا مفعولا به اجاب بقوله مخیرا فیه **حاصله** ان کلا التقدیرین ههنا مستقیم لکن علی التقدیر الاول حذف الضمیر المرفوع اعنی به انت لا غیر وعلی الثانی حذف الضمیر المنصوب اعنی به هو لا غیر لکن العبارة محمولة علی الحذف والایصال فعلی هذا معنا المراد بالمخیر المخیر فیه **قوله** علی الحذف الی حذف التاء اعلم ان الحذف والایصال انما یجئ فی الفعل اللازمی والمتعدی الی المفعول بواسطة حرف الجر ثم حذف حرف الجر وبقی الفعل بعد حذفها علی التعدیة کما کان قبله **قوله** معنویا کما فی هند **قوله** سماعیا کما فی الشمس **قوله** علامة التثنیة والجمع کما فی نحو الزیدان والزیدون **قوله** غالبا

بحث التنوین

احترازعن نحو کتبتُ فلك **قوله** واذا الحقت الخ جواب سوال وھوان فی لحوق علامتھما علی الضعف یلزم المحذورین المذکورین الاول ھو الاضمار قبل الذکر والثانی تعدد الفاعل اجاب بماترے **قوله** من غیر فائدۃ جواب بطریق التسلیم **حاصله** ان الظاهر ذلك بین الضمیر فلا یلزم التعدد واما الاضمار قبل الذکر فلفائدۃ المبالغۃ کما فی بدل الکل عن الکل **قوله** او تکون الجملۃ جواب اخرعن قوله لئلا یلزم الاضمار قبل الذکر **قوله** تطفلها ای تتبعها **قوله** ای کون الاسم الخ تفسیر للامکنیۃ **قوله** بالوجھین المعتبرین وھما وجود العلتین فی الاسم کما ان فی الفعل وجود الفرعیتین احدھما الاشتقاق من والثانی افتقاره الیه **قوله** معنا فی غیر المنصرف وھو کون الاسم لم یشبہ الفعل **قوله** بل ھو للتمکن قیل ھذا ینا قض بقوله فلا یتصور معناه فی غیر...... المنصرف لان نحو ابراھیم واحمد غیر منصرفین کماترے فی بحثه الا انهما منصرفان باعتبار انهما نکرتین بقرینۃ دخول رب قیل فعلی ھذا لا معنی لقوله فلیس للتنکیر الا ان معناه ان التنوین لیست بدالۃ علی تنکیرھما بمعنی حینئذٍ **قوله** ای فوق بعضهم یعنی ان البعض مضاف الی الضمیر وعوض عن التنوین فصار **قوله** لانها ای المقابلۃ **قوله** علیه ای علی ذلك المعنی **قوله** والمصاریع جمع مصرع وھو عبارۃ عن نصف البیت **قوله** الانشاد معناه بالفارسیۃ خواندن **قوله** الترديد معناه الضرورۃ **قوله** وانما اعتبروا الترنم **قوله** وانکان التنوین **قوله** القافیۃ **اعلم** ان للقافیۃ ثلثۃ اجزاء احدھا الحرف الروی والثانی الحرف الساکن قبلها **والثالث** ھو الحرکۃ التی قبل الساکن فاضافۃ الرویۃ الی القافیۃ من قبیل اضافۃ الجزء الی الکل **قوله** اقلی اللوم عاذل والعتابن + یعنی کم بگو بر ما ملامت ہا اے عاذل وکم بگوئی عتاب برمن + وقولی ان اصبت فقد اصابن + یعنی بگوئی بشرطیکہ من صادق باشم وحق گو باشم درحق عشق کہ بتحقیق برحق ہست درعشق **فقوله** اقلی الخ فعل امر حاضر **وقوله** عاذل اسم للمعشوقۃ اصله یا عاذلۃ حذفت الیاء منه وھذا البیت بجری **قوله** فرے ھذا الخ الروی عبارۃ عن الحرف الاخیر فی البیت **قوله** وقال الشاعر وقاتم الاعماق الخ الواو بمعنی رب والقاتم صفۃ للمحذوف اعنی به المفازۃ **وقوله** خاوی معناه بالفارسیۃ خالی **وقوله** المخترق عبارۃ عن الطریق خالی المرد **قوله** لماع مبالغۃ فی لامع معناه الزلق **وقوله** الخفقن یعنی سیراب **قوله** نحو جاءنی رجل ابن زید قیل علیه ان رجلا نکرۃ فکیف یصح اتصافه بالابن لانه معرفۃ بالاضافۃ الی زید الا ان یقران زیداً ھھنا نکرۃ مؤلۃ بالواحد من الجماعۃ المسماۃ به وحینئذ لا یرد وھکذا فی المثال الثانی **قوله** وحکم الابنۃ جواب سوال[2] الظاھر حاصله ان المراد بالابن اعم من ان یکون مجرداً عن التاء او معها **قوله** بینت اذ الالتباس بین الابنۃ والبنت لان البنت مؤنث وضعاً بخلاف الابنۃ فانها مذکر فی الاصل لان اصله ابن ثم صار مؤنثا بالحاق التاء

نغض

الضیرورۃ

[1] مجاب بقوله قیل ۱۲ [2] تقریر السوال ان الظاھر ان ھذا الحکم مختص بالابن معنی انه کذلك بل یجری فی الابنۃ ایضا ۱۲

فصار لفظ الابن ابنة **قوله** کائن فیہ اشارة الی ان قولہ فی الامر ظرف مستقر باعتبار المتعلق
صفة المستقبل **قوله** فی ضمن الخ جواب سوال وهوان الامر مستقبل ایضا فعلی هذا یلزم ظرفیة
الشئی لنفسہ **اجاب** بقولہ فی ضمن حاصلہ انہ من قبیل ظرفیة الخاص للعام ولا بأس
فیکان العام لا یوجد الا فی ضمن الخاص **قوله** ای فی جوابہ المثبت فیہ اشارة الی ان العبارة
بحذف الموصوف وهو الجواب **قوله** ای الشرط المؤکد یعنی ان قولہ اما فی الاصل ان ما ادغمت
النون فی المیم فصارت اما **قوله** غیر ماذکر لان حکمها هو سکون ما قبلها **قوله** مغتفر ای جائز
قوله کما فی الوقف کما فی الاسماء المعدودة نحو زید و عمرو و بکر یعنی ماذکر من اثبات الالف
وکسرة النون **قوله** فی کتب التصریف ان کان الاصل تقدیم **قوله** اغزون عطف علی
قولہ هل ترین لان هذا وقولہ ترین مثالان لما هو مع الضمیر البارز کالمتصل وتقدیم قولہ
اغزون عطف علی قولہ اغزون لان هذا وقولہ هل ترین مثالان لما هو مع الضمیر البارز
کالمتصل **قوله** ای لالتقاء جواب سوال وهوان العلة لا تکون الاعرضا والساکن لیس بعرض
فکیف یصیر هو علة الحذف اجاب بقولہ ای لالتقاء **قوله** ای لالتقاء الساکنین جواب سوال
مثل ما مر لان **قوله** قال الشاعر لا تهین الفقیر علک ان ترکع یوما والدهر قد رفعہ
قولک علک فی العمل وقولہ ان ترکع معناہ بالفارسیة کج شدن وقولہ ای لا تهین
حذفت الیاء لالتقاء الساکنین بعارض النهی وحذفت النون المخففة **قوله** والا ای وان
لم یکن تحذف النون المخففة **قوله** لا تهن الفقیر بکسرة النون لان الساکن اذا حرک
حرک بالکسر **قوله** کما تحرک التنوین فی نحو قولہ تعالی عادن الاولی **قوله** فی الوصل
هو عبارة عما یقابل بالوقف **قوله** تقلب الفا ای تقلب فی حالة الوقف **قوله** اصابنی
خیر واختم لی بالخیر الاول مثال لما تقلب حال الوقف والثانی مثال لما حذف حال الوقف و
کان ما قبلها مضموما والثالث لما حذف فی الوقف وکان ما قبلها مکسورا **قوله** من تبعة
ای عاقبة **قوله** ضیرا ای ضرا **قوله** نونات کنایة عن الافعال السیئة واضافتها الی
النقائص بیانیة **قوله** خفیفة کانت او ثقیلة ای قلیلة کانت او کثیرة **قوله** بالالف الخ
کنایة عن الاتصال الحسنة واضافتها الی الاداب بیانیة **قوله** فی محو ارقام الضلالة
الارقام عبارة عن الخط التی کتبت فیها کرام الکاتبین الافعاله السیئة **قوله** عن
مضرة ای ضرر **قوله** اسقام عبارة عن السیئات واضافة المضرة الی الاسقام بیانیة **قوله**
استراح بمعنی الراحة **قوله** من کد معناہ بالفارسیة سختی **قوله** الانتهاض بمعنی المشقة و
المراد هٰهنا الاستراحة من تصنیف الکتاب **قوله** من السواد معناہ بالفارسیة
دیوان **قوله** الی البیاض یعنی کاغذ **قوله** للاعتراض متعلق بقولہ وفقہ **قوله**
الاعراض جمع العرض وهو الافعال الحسنة فقط + سه لا لتقائها اللام الساکنة التی بعدها

خاتمة الطبع

الحمد للہ رب العلمین الحمد للہ الرحمن الرحیم الغفور الحافظ العلیم والصلوٰة علی الصادق
الحکیم الذی بقائہ عصمة من عذاب الیم وعلی اٰلہ الذین مثلهم قدیم واصحابہ
الذین هم شموس الاقالیم وعصام الدین المحقق القویم اللّٰهم اصرفنا من النار یوم
یکون قمیص المجرمین من قطران وتغشی وجوههم النار واجعل بیننا وبین النار حجابا
کبارا یوم تسود وجوه المبتدعین الکفار کانما اغشیت وجوههم قطعا من تظلم اللیل الدوار
ربنا اصرف عنا عذاب جهنم ان عذابها کان غراما انها ساءت مستقرا ومقاما اللهم
احفظنا من شر الحسود هم کالشیاطین المردودین بالشهب المورود اللهم ابصرهم بعیون
الانصاف والسداد واعمهم من نظرة العیوب والحسود والصقهم بعیوب انفسهم المردود
وابعدهم من العداوة والبغض المحسود **اما بعد** چون این کتاب که حاشیۂ فوائد ضیائیہ است ومسمّی
بسوال کابلی است که در حق ضیائیہ مثل ونظیر ندارد بلکه مستغنی است از حواشی دیگر وبرای ضیائیہ حاشیۂ کافی بلکه
اکفی است ودیگر اسولہ در مقابلش کالاشیٔ اند پس منصفان را باید که بنظر انصاف نظر فرمایند ونه بنظر حسد واعتساف
از تقریرات عالم کامل ومکمل حاجی الحرمین الشریفین اعنی **حاجی محمد نسیم** اخوندزاده صاحب مرحوم غفر اللہ
لہ ولوالدیہ ساکن چهاردهی واز تصنیفات عالم زکی جامع معقول ومنقول حاوی الفروع والاصول الموسوم **بملا محمد**
عمر رح اخوندزاده صاحب ساکن میدان کابل که تلمیذ پرتمیز وشاگرد عزیز حاجی صاحب ممدوح بود ودر هنگام صغارت فوائد ضیائیہ
نزد حاجی صاحب مرحوم ممدوح میخواند وآنچه تقریرات بسمع همایون ملا صاحب موصوف میرسید بقید تحریر می آورد چون بسن
بلوغ رسیده جوان شد بعد از مطالعۂ کتب باضافۂ ابحاث دیگر کتابی را مرتب فرموده نام آن **سوال کابلی** نهادند چون
این کتاب مفتاح مشکلات فوائد ضیائیہ بود طالبان علم بلکه مدرسان زمانہ این کتاب را سرمایۂ علم دانسته در نوشتن او
سرگرم شدند هر بهم میرسید غنیمت شمرده تعویذ جان میفرمودند ومعلوم است که اکثر طالبان علم رعایت رسم الخط نمی نمایند
وسرعت را در کتابت هنر می انگارند بنابران غلطی های بسیار در نسخهای از هر باب واقع شده بلکه تا آخر کتاب مذکور بدست
بعضی بعضی یافت می شد اکثری ازان دولت عظمی بی بهره بودند چون این مسکین اعنی **عبد العزیز** مامور شد از جناب
مفتی محمود ابن مفتی عبد الغفور مرحوم حفظہ اللہ تعالی عن الغموم بتصحیح این کتاب پس بکوشش وجهد بیشمار بعد سعی هم
آوردن نسخهای عدیده که بعضی ناقص وبعضی غیر ناقص که هر یک بکتابت مرقومة الصدر مکتوب بود بسیاری جمع کردن

حواشی فوائد ضیائیہ چون عبدالرحمنؒ وعبدالغفورؒ وعصام الدینؒ وعصمتؒ ومیر ابوالبقاءؒ و
زبدہ وجامع الغموضؒ خود فوائد ضیائیہ قلمیؒ چاپی کہ ہمت ملّامیان جان بستہ در تطبیق عبارات واقوال
وصحتِ خط وعبارات ومضامین آنہا کہ بیان آن دریجا گنجایش ندارد وبر صاحبان انصاف ظاہر ومبرہن است
سعی بلیغ نمودہ در مدت دو نیم سال بانجام رسانیدہ برای طبعش بمفتی صاحب موصوف الصدر اجازت دائمی دادہ شد
امید از ناظرین آن کہ مصنفؒ ومہتم ومصحح را بدعاء خیر یاد فرمایند واگر بر خطائے واقف شوند بقلم عفو در پوشند
واز بد وناسزا گفتن مستبعد باشند کہ نسیان وخطا از لوازم انسان ست ورنہ ہر کس بقدر طاقت بشری خود
سعی میکند ومبرا بودن از عیب وخطا خاصۂ ذاتؒ اجب باری است والسلام علی من اتبع الہدیٰ +

المکتبۃ الرشیدیہ
سرکی روڈ کوئٹہ ○ فون ۸۴۳۲۶۴ ۸۲۸۳۹۸

مناجات بدرگاہ قاضی الحاجات

سخت بدکارم خدایا عاصیم قال وقیل ۔۔۔ برمن از رحمت نظر کن از سر لطف جزیل
بر درت آوردہ ام رو وارادت چون خلیل ۔۔۔ خذ بلطفک یا الٰہی من لہٗ زادٌ قلیلٌ
مُفلِسٌ بِالصِّدقِ یَاتِی عِندَ بَابِکَ یَاجَلِیلُ

ہر کہ بر درگاہت آمد از سر صدق ای کریم ۔۔۔ ورتو میجوید امان از شر شیطان الرجیم
لطف کن بر وے کہ دارد بیم از نار جحیم ۔۔۔ ذَنبُہٗ ذَنبٌ عَظِیمٌ فَاغفِرِ الذَّنبَ العَظِیم
اِنَّہٗ شَخصٌ غَرِیبٌ مُذنِبٌ عَبدٌ ذَلِیلٌ

صرف کردم عمر خود در گفتگوئے صرف و نحو ۔۔۔ درمیان علم منطق روزگارم گشت محو
چون توئی مقصود جز تو جملگی بود ست لہو ۔۔۔ مِنہُ عِصیَانٌ وَّنِسیَانٌ وَّسَہوٌ بَعدَ سَہو
مِنکَ اِحسَانٌ وَّفَضلٌ بَعدَ اَعطَاءِ الجَزِیلِ

ہر چہ من کردم بعمر خویش از افعال بد ۔۔۔ عفو کن بر من ببخشا محو گردان ای صمد
اے دریغ از سیئات بیشمار و بے عدد ۔۔۔ قَالَ یَا رَبِّ ذُنُوبِی مِثلُ رَملٍ لَا تُعَد
فَاعفُ عَنِّی کُلَّ ذَنبٍ فَاصفَحِ الصَّفحَ الجَمِیلَ

گر گناہ من بود در زعم خود مثل الجبل ۔۔۔ نفس سرکش در رہم انداخت صد شور و خلل
آہ زین بدکار ظالم حیف زین دزد دغل ۔۔۔ کَیفَ حَالِی یَا اِلٰہِی لَیسَ لِی خَیرُ العَمَلِ
سُوءُ اَعمَالِی کَثِیرٌ زَادُ طَاعَاتِی قَلِیلٌ

عمر من شد بارے در رہ حرص و ہوا ۔۔۔ طاعت از دستم نیامد حیف عمر ما مضیٰ

عفو تقصیرات ما کن از طفیل مصطفیٰ
کُلُّ نارٍ ابْرِدی یا ربِّ فی حقی کما

قُلْتَ قُلْ یا نارُ کونی انتَ فی حقِّ الخلیل

ہمتم در کار نیکی دہ نگہدار از بدی
بر قناعت مستقیم دار از حرص و بدی
بر تواضع عادتم دور دار از سرکشی
عافنی من کلِّ داءٍ واقضِ عنی حاجتی

اِنَّ لی قلباً سقیماً انتَ من یشفِ العلیل

از دلم پیوستہ یا ربّ کن تو این اندوہ دور
از تو خواہم جملگی حاجات ہر شام و سحر
بر دلم مفتوح گردان جملہ اسباب سُرُر
انتَ شافی انتَ کافی فی مہماتِ الامور

انتَ ربی انتَ حسبی انتَ لی نعم الوکیل

آنچہ از فرمودہ ہایت نفس من کرد خلاف
چہرۂ مقصود ما را از کدورت دہ ارصاف
یا ربّ از لطف و کرم کن این ہمہ من معاف
ہب لنا ملکاً کبیراً نجنا مما نخاف

ربنا اذ انتَ قاضی والمنادی جبرئیل

استقامت دہ مرا یا ربّ رہ مستقیم
پس بروی ما کشا ابواب جنات النعیم
در پناہِ خود نگاہم دار از نفس لئیم
ربِّ ہب لی کنز فضلٍ انتَ وہابٌ کریم

اعطنی ما فی ضمیری دُلَّنی خیر الدلیل

یاد مولیٰ روز و شب کن تا بیابی صد فتوح
فاش کن در نفس جامی خود تو ہر شام و صبوح
ذکر حق باشد ہمیشہ اہل دل را قوت روح
این موسیٰ این عیسیٰ این یحییٰ این نوح

انتَ یا صدیق اکبر تُبْ الی المولیٰ الجلیل

تمام شد کتاب بعون الملک الوہاب بتاریخ یوم شنبہ ۴ ربیع الاول ۱۳۵۴ھ